

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232443

UNIVERSAL
LIBRARY

الحمد لله الذي اعطانا التوفيق والصلوة والسلام
على افضل رسله الذي يدبنا بسوابه الطير
على طبع النعمة المباركة الغاية في التوفيق



بمقتضى مقابلته مولوي محمد محمود حسن
ويوسف مولوي عبدالرحمن صاحب كابل مولوي
عمر الله نوبها وترجموها انظر الى طابع باعتماد نياز احمد

كس
 من الله الحكيم
 أنجل للدار الذي انعم علينا بعملة العظام وقبض علينا بعينه الجسام ورفع معاليه العربية ومنارها وانشأ فيها
 الناس اغنواها وانوارها وحمل علم الارباب اقربها غاية واربعها عايدة واربعها معيارا واستاه عظمة ومقدار حيث منكرها
 مفتاحا يتبدل في معرفة العلوم الاسلامية ومعيارا بنور يستضاء في سائر فنون الادبية فتعبد سلاسله بتيقن الارتفاع
 الى علم البيان فيمكن الاطلاع على نكت نظم القرآن **والصلوة** على رسوله محمد الذي كسب بناء الجبل في الانام وحمل
 الشكوى والشجاعة عن طريق الاسلام على الله وامين بالكلية **وجعل** يقول العبد الضعيف الخفي صفة بن نصير جوي
 الله كما جوب نفسه وجعل يوم خير من امسه لما ريت ان الاحتياج الى تحصيل علم الارباب بين كايديج والافتقار الى الحقبة
 مكشوف ولا يتقن وان المختصر للسير بالكافية في هذا الفن جامع لفرع الفروع وقواعد شامل للحكام ومعاودة منه متجدد بجميع
 التعليم والتدريس وحسن التنظيم والترتيب مقبول فيا بين الانام وشباب في بلاد الاسلام وقطرها طائفة من العلماء
 واشتغل بحل كانت حاشية نزهة من الفضلاء غير ان شرحهم وحواشيتهم لم تكن وافية في ايراد محاسنه واخراج بلاجه وكشف
 معضلاته وحل مشكلاته الا حاشي شيخه واستاذي وموكباي وهو الشيخ الامام ولاد الاسلام قدوة ارباب التحقيق استاذ
 اصحاب التدقيق بالي مبان فنون الادب كاشف غوامض كلام العرب ناشر ايقان العقول والمنقول عامر بهد الفروع والاموال
 حجة الاسلام والمسلمين وارث الانبياء والمرسلين الا وهو الذي استضاء بنفسه للعاني من شهاب نظرة واستنار بضياء الاسلام
 من بوهان ظلمة واخضر بعنايته الله تعالى امدك شهاب بن شمس بن محمد ولدنا بك اعل الله تعالى اعلام علومه واعطانا قوة
 في اتباع وصيحه ومنع الله للمسلمين بقوله بقاءه وادام علينا نعمته بقاءه فانها كافيته في ايراد معانيه واسراره وكشف مبانيه
 استاذنا ونذ لنا توفيق ربانية المحصلين على تعليمها وتخليصها واستدانت اصنافهم نحو الاحاطة بجمالها وتخليصها في ايراد
 مشكلاتها التي اقدم المحصلين في كشفها اقتناع عن مجال عقولهم انوارها وبحث افهامهم من ادراك رموز اسرارها ولقد
 ربيته كثير من الناس المكويين فصوصها من ظاهر القول من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال ووقوف على ما فيها من
 مشكلاتها الهوز والامور فيكونون انهم من الاستدلال الذي لا شئ حال فاض عن تقاليس ناطقها الحجاب وعن ارباب حقايقها
 اسباب كافيها باطلاع رموزها ومشكلاتها من انما كان قايمة على معضلات قايمة الكلام على وجه يقين لا غش ولا غش
 ومطابقتها وتكشيفه على ما فيها من حقايقها وقايمة ثابته للناس على الاحوال والاحكام لم اجد فيه شيئا
 اجنبيا الا ما يوقفت عليه من الكتاب ولم اجد ذكر ما فيها من دري في قوله وعز الفوائد كما لا يخفى على اطلاع من الروايات

كاشفة على تحقيق العالي وتذيق الباني غاية التحقيق والله ذو الوفاق والمصادي الى سواء الطريق سائل من الله الكريم
أمر من لطفه التقدير في جعله الصالحين والكريم وسبيل الوصول الى جنات النعيم ونافعا الى الألفاظ والحقائق ومفيدا
للأجواب والأخوان متوقفا من فاضل العصر والرفاه الذين شرفوا بالمطالعة وتوجه الأيمان ان ينظر واقفه بعين
الرفاء والأجسان وان يصلحوا به الواسع ولا مكان لو اطلعوا على الخطاء والغشيان اوجبان القلم بالطغيان اذ
لا مبدون من الخطاء والغشيان الأكلام الرحمن والغشيان مركب مع الإنسان والخطاء قد يخرج من الجنة يدين في جن
الأيمان والأغنام عن كل عيب ونقصان فضل الله الكريم للسان بجايزي وياكم بالعفو والعفو ان وازرقني وياكم
اللقاء والظنون ويسهل علينا وعليكم تحقيق الكلام في جميع ما يتعلق بهذا الكتاب من المقاصد والامر قال الشيخ
رحمة في بداية كتابه العلم في الكلام وكان ينبغي ان يبدأ بعن النتيجة بالحمل على اقتداء بالسلف وعمل بقوله
عليه السلام كل أئمة في باب لم يبدأ فيه بالحمل فهو اقطع لكنه ترك ذلك ههنا للنفوس بتخييل ان كتابه ههنا من حيث
كتاب ليس كتبت السلف حتى يبدأ به على منها وليس ذال حتى يكون ترك الحمل اقطع فاما كان الغوي يبحث عن احوال
الكلمة والكلام من حيث الاعراب والبناء وما يتعلق بهما وهذه الأحوال عوارض ذاتية لها ما يبحث في علم عن عوارضه
الذاتية فهو مومنون ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موموني هذا العلم ببناء الشجر اولاد ذكر الكلمة وثانيا بذكر الكلام كن
معرفة احوال الشيء مسبوقة بمعرفة ذلك الشيء يجوز ان يكون المومنون امر من عندك يشترط اشتراكه في امر واحد وهذا ملا
في سائر العلم كالادلة الشرعية من الكتاب والسنة والاجماع والقياس فانها مومونة لعلم واحد وهو اصول الفقه كاشتراكها
في كون كل واحد منها دليل على ما ثبتنا حكمه شرعي والكلمة والكلام كذلك لا يشترط ان يكون كل واحد منهما لفظا
مومونا والمعنى على ان المومنون في الحقيقة هو اللفظ المومنون للمعنى وهو واحد بالنظر الى ذاته واما التعدد بالنظر الى
توزيعه واما قديم الكلمة على الكلام لا يفرق الكلام والكلام مركب ومعرفة المركب موقوفة على معرفة للفرع والموقوف عليه قد
طبقا على اللوقوف فقديم وقفة اليوانق المومنون الطبع ولان العوارض الذاتية للشيء هي التي تلحقه بالذاتة او بجزءه او لا من خارج
مساواة وقد عرفت ان العوارض الذاتية للكلمة والكلام هي الاعراب والبناء والاعراب لا تلحق الكلام بالنظر الى ذاته واما
يلحقه بالنظر الى جزئية وهو الكلمة لقيام مقامها اذ لا حمل له من الاعراب الا اذا قام مقام للفرع على ما عرفت فكانت تلحق
بالتقديرية وتقال ان يقول الغوي كما يبحث عن احوال المركب الاستنادي يبحث عن احوال المركب الاستنادي والتوسيع والاستناد
لو غير ذلك ايضا كوجوب بناء الجنين في احد عشر وعربا احدها دون الاخر في اثنا عشر كعقبة اضافة لثلاثة عشر الى غيره
مما هو مشترك واستيعاب اضافته الى سائر نحو ذلك من الامور فلا ذكر هذه الراكبات كما ذكر ذلك اللهم الا ان يحتاج انبان
ذكر الكلمة يعني عن ذكرها كان الغوي انما يبحث عن احوالها من حيث اعراب الجنين او بنائها او اعراب احدهما وبناء الاخر
وهو ذلك فكانت مباحث هذه الراكبات بحملها اعتبارا بدرجة تحت مباحث الكلمة فلا حاجة الى تفريقها بخلاف ذلك الاستناد
فانه مبني وقد يقوم مقام للفرع فيكتفى اعرابه فيثبت يكون المومنون معر باصلا فالغوي يباحث عن احوال من حيث البناء
باستبارفاته ومن حيث الاعراب باعتبار جزئية فلا يكون مومنون بدرجة تحت مباحث الكلمة فلا بد من ذكرها وفي الجملة
بحث لا يخفى فان قيل اللام في الكلمة لا يخلو اما ان يكون الجنس او الاستغراق او العهد المجازي واللام في قوله لا يخلو
كلاما منها اما لا يخلو من قوله لا يخلو الى اللاحق من حيث هو يقطع اللفظ للفرع والاداد التي من حيث هو

والكثرة والثناء التي في الكلمة شتم بالوحدة وهي توجب اعتبار الفرد فكان بينهما منافاة واما لام الاستغراق فلا ينافي في
الماهية من حيث هي موجودة في جميع الافراد اللغوية او العرفية والثناء توجب وقوعها على الفرد فكان بينهما ايضا
منافاة ولا ينافي في المحل لان المحل محل التعريف والتعريف انما يكون للتحقيق لا للاظهار اما لام العهد الخارجى فلا ينافي
الى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معهود بين المتكلم والسامع في الخارج وليس هو هنا كلمة معهود في
الخارج ولم يخرج لها ذكر ليشتر في تعيينها وعهدتها الى تلك الكلمة واما لام العهد الذهني فلا ينافي توجب جهالة العدد
ولانها تشير الى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معهود بين المتكلم والسامع في الذهن حتى قيل ان التعريف
بها في المعنى كالتمسكة قيل يمكن ان الكلام الجنس والثناء للوحدة النوعية دون الفردية وذلك لان الكلام بدون التام
جنس يقع وقوعه وضعا على الخطبة وعلى كلمة الشهادة وعلى الكلمة المنطقية وعلى الفعل وحده على الكلمة اللغوية وهي
ما ينطق به الانسان مفرد او مركبا وعلى الكلمة النحوية وهي كل لفظ وضع لمعنى مفرد افاذا دلت التاء افادت
وحدة النوع الغني للمعين واريد بذلك مقام التعريف النوع المعين وهو الكلمة النحوية ثم ادخلت لام الجنس للاشارة
الى نفس ماهية الكلمة النحوية فلا تنافي بين لام الجنس وتاء الوحدة لان النوع الواحد كل باللفظ الى افراد كما ان
الجنس كل باللفظ الى انواع فيكون المراد حقيقة جنس الكلمة النحوية ويمكن ان يكون التاء للوحدة الفردية ولا منافاة
بينهما ايضا لان الكلمة للوحدة كلية باعتبار المفهوم وان كانت جزئية باعتبار ما صدقت عليه والتعريف باعتبار
المفهوم لا باعتبار ما صدقت عليه وقال بعض الشارحين في تفسير لام الجنس ان التاء جردت عن معنى الوحدة وجعلت
متممته للتأنيث بل لانه مقام التعريف لما قلنا ان التعريف انما يكون للحقيقة لا للفرد ولا للافراد وانما في بها تعززا عن
وقوع المحدود على الشئ فضاء كما هو حكم المجرى عنها لتلا يكون التعريف للافراد بخلاف الكلمة مع التاء فانها جنس يقع
على القليل والكثير وفيه نظر لا نأقده فنان الاسم المفرد يعبر بجزئية عن معنى الوحدة كما قيل قوله تعالى ان الانسان لفي
خسر ان الانسان جرد عن معنى الوحدة واريد به الاستغراق بقرينة الاستثناء وهو قوله تعالى الا الذين آمنوا و
عملوا الصالحات واما مجرد التاء عن معنى الوحدة فغير معهود في كلامهم لكونه نصا في الوحدة اللهم الا ان يجازى
بان التاء بحسب الوضع فيفيد معنى الوحدة والتأنيث جميعا واريد بهذا التأنيث فقط على سبيل المجاز بقرينة
محل التعريف على طريق ذكر الكل وارادة البعض والمجاز لا يحتاج في شئ الى النقل والسمع بل يحتاج في معنى
الاقضال المنقول والسموع عن العرب وفي فهم السامع الى القرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة وقد تحقق هذا كما
كان لام الابتداء تفيد بحسب الوضع معنى الحال والتأكيد ثم قال المجاز انما جردت عن معنى الحال وجعلت متممته
لتأكيد في قوله تعالى ولستوف يعطيك اذ لو كان فيها معنى الحال لما جامع الشئ الموضوع للاستقبال وكما
ان الاستثناء وضع للاذهاب بالليل ثم اريد به الاذهاب فقط في قوله تعالى كسبحان الذي يسرى بعبدك ليلا بقرينة
قوله ليلا وكذلك كل لفظ اريد به بعض معناه وان ثبت ان التاء للوحدة النوعية او الفردية والكلمة المنطقية
بالوحدة كلية من حيث المفهوم ثبت انها لا ينافي في كلام الاستغراق لان الاستغراق هنا استغراق فرد لا جمع من معنى
الكل الافراد دون المجموع كما الاستغراق المستفاد من كلمة كل في الشئ لان الكلام الذي لا استغراق مفرد من معنى كلمة
كل فيكون معناه كل كلمة لفظ وضع كذا فلا ينافي في معنى كذا لانه في معنى قوله كل فرد وكل واحد وليس معناه جميع

كله لفظ وضع لكن لحق تناق الاستغراق لكن محل التعريف يا باله لا من التعريف انما يكون الحقيقة لا لافراد الان يمنع كون
المحل محل التعريف ويقال بان المقصود ههنا بيان الطرح للاثر للتعريف والتعريف انما يميز من هذا التركيب ضمنا و
انما يرجع الكلمة فضاء لان اول نظر النفاة الى افراد الكلمة لا الى ما هيتهما فذكر كما الاستغراق بمعنى الكل الافرادي
ليكون ذكر الافراد قصدا والتعريف ضمنا وعندها استقامت بيان الطرح ان يحدد دخول كلمة كل في الحد والمحدود وههنا
كذلك حيث محل ان يقال كل لفظ وضع لمعنى مفرق وكل لفظ وضع لمعنى مفرق وفي كل كلمة ويمكن ان يكون اللام للعهد الخارجي
والعهود المجازية على السنة النفاة بقرينة ان المتكلم مخوي وكل كلمة تكلم بامطلاح ولا يلزم في العهد الخارجي ان
يكون للعهود مقدمات ذكره بل يلزم ان يكون معلوما للبيد كما اشار اليه والكلمة المذكورة على السنة النفاة مع لوقته
للمخاطب بالقرائن كما يقال خرج الامير اذا لم يكن في البلد الامير واحد ويمكن ان يكون اللام للعهد الذهني ولا يوجب
جهالة للمحدود وحصول تحيز الكلمة العنوية عند السامع باعتبار مقام وفيه نظرا لذلك اذا اعتبرت التعيين باعتبار
المقام صار اللام لاحد الى ابي دون الذهني صرح الامام سعد الدين الهروري في شرح التلخيص في بحث لام العهد
الخارجي وقد يستغنى عن نقل ذكره لعلم المخاطب بالقرائن يخرج الامير اذا لم يكن في البلد الامير واحد الى هنا
لفظه هذا اضيف منه على ما قلنا فالاولى ان يحمل اللام على الجنس او العهد الخارجي على ما بينا ويمكن ان يقال اللام للجنس
والكلمة مع التاء صار في الاصطلاح اسما للفظ وضع لمعنى مفرق فيكون منقول اصطلاحية فلم يبق في التاء معنى
الوحدة فلا يوشى فافهم وانصف ثم اختلف النفاة في الكلام المخرج عن التاء قيل انه جنس كجرح كفر وقيل ببديل جريا
احكام المخرج فيه من تدابير صغته كقوله تعالى اليه يبعد الكلام الطيب فلو كان جرحا لوجب ان يقال الطيبة ومن
التصغير بلا ردة الى واحد مع كونه على غير صيغ الفاعل يقال على كلام ولو كان جرحا وجب ردة الى واحد في +
تصغير ففعل كلمة ومن وقوع تميز النواحد عشر بقول بعد عشر كلمها ولو كان جرحا لوقع تميزا له لان غيره لا يكون
الامير افضل من غيره كجرح وانما لا يقع على الكلمة والكلمتين بحسب استعمالها لا باوضح وقيل انه جرح يدل لانه
لا يقع في الاستعمال الا على التثنية ضاعدا ولو كان جرحا لوقع على الواحد ضاعدا والاية محمولة على حذف للمضاف
والنقد بولييه يبعد بعض الكلام الطيب والقول بتصغير على كلام ووقوع تميز النواحد عشر منوع عند من
ذهب الى انه جرح بل يقال عذرة في التصغير كلفته وفي التميز احد عشر كلمة ثم تعريف الكلمة لما اشتمل على فينوج لفظ
كونها ملفوظا بها والثاني كونها موضوعا للبعثي والثالث كون ذلك المعنى مفرقا انما الشيخ الى الفيد الاول بقوله
لفظ وهو جنس قريب للكلمة لاختراجه عن الدوال الاربعة الخط والاشارة والنصب وعقد الاصابع وعن الحركات
الاعرابية والعلامات المعنوية فاذا كتب زيد امثلا فالحرف المكتوبة وهي الزاء والياء والهمزة وان كانت مشتركة +
للكلمة في كونها موضوعا لمعنى مفرق كل كلمة اذ ليس بلفظة فاقال قيل الاختراز عن الجنس كلفته لانه يتركز
في الحد للشمول لا للاختصاص ففيل سلطنا ذلك لكن اذا كان بين الجنس والفصل عموما وخصوصا مطلقا اما اذا كان
بينهما عموما وخصوصا من وجه جاز لا اختراز عن الجنس لكن لا تكون جسا بل تكون فصلا من وجه وههنا كذلك
فان اللفظ عام بالنسبة الى الموضوع اذ هو قد يكون موضوعا كالمستعملات وقد يكون كالمشتد والموضوع ايضا عاما
بالنسبة الى اللفظة لانه قد يكون لفظا كلفته وقد يكون كالدوال الاربعة ثم اللفظ في اللغة وهي شي من اللفظ يقال لفظ

التمزة ونظمت النواة اي ربيتها من الفم وفي الاصطلاح صوت يعتمد على الخارج من حرف فضاء وفيه نظر .
 بوجوه الاول ان الصوت ظل القنات لانه مصدر من صاق يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة
 من المصدر فكيف يعالج الحمل واجيب بان الصوت يستعمل للغيبي بمعنى المصدر الذي هو فعل الصائت ولحق
 الاسم الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر والمراد ههنا الثاني والثاني ان الاعتماد على الشيء من غير البيان والظهور من لا يشوبه فيرجح على
 شيء فكيف يقل متوهم على الخارج واجيب بان معناه متوهم يحصل باستعانة الخارج وهذا غير في الاعتماد على الصوت على الخارج فلا يرد ما
 قيل ان هذا لغو ليس بحقيقة لعدم الوضع ولا لجاري لعدم الاشارة وان استعمال الجاز الغير للشهور غير شائع في التعريف والثالث ان هذا
 الجملة ورجحت اخذ الحرف في تعريف اللفظ والحرف نوع من انواع اللفظ واخر

الجنس يوجب الدور وذلك لان معرفة النوع متوقفة على معرفة الجنس لان النوع عبارة عن الجنس والفضل فاذا عرف
 الجنس النقي له الدواعي واجيب بان المراد من الحرف الماخوذ في تعريف اللفظ حروف الهجاء دون المعنوي
 الذي هو احد انواع اللفظ ومعرفة حروف الهجاء كما يتوقف على معرفة اللفظ لا استغناء اللفظ بحيث يعرف من لفظ
 اللفظ فلا دور والرابع ان الخارج جمع في كل اضافة ثلثة فوجب ان لا يكون لفظ به ون ثلثة احرف كل واحد منها +
 معتد على مخرج واجيب بان الهم فيه للجنس فيبطل معنى الجملة فيكون المعنى ما يعتمد على جنس المخرج والجنس يقع
 على الواحد فضاء عد او قيل اللفظ ما يتلفظ به الاشارة من حرف فضاء عد وفيه نظر بوجوه الاول انه عرف اللفظ +
 اللفظ وما عني واحد فيلزم تعريف الشيء بما يسهل في المعرفة والجهالة وذا امتنع واجيب بان تعريف اللفظ لا
 صلاحي بان اللفظ المعنوي اي ما يتكلم به الاشارة والثاني ان هذا التعريف صادق على اللسان لانه ما يتلفظ به
 الاشارة واجيب بان الباء للتغذية دون السببية والاستعانة والثالث ان قيد الاشارة يوجب ان لا يكون ما
 يتلفظ به الماك والمخون لانه ليس الامر كذلك واجيب بان تعريف ما يكون لفظا بالنسبة اليه لا مطلقا فما يتلفظ به
 الملك والمخني ليس بداخل في المحدود فلا ضرر في خروج امثال ذلك عن المحدود والرابع ان هذا التعريف يصدق على
 الحروف السابقة مناب الحركات الاعرابية كالواو في البور والهاء في اباء والياء في ابياء وهي ليست بلفظة لكنها
 اخذت حكم الحركات الاعرابية التي ليست بلفظة بانه معان واجيب بانها لفظة عند البعض وان لم يكن الحركات
 الاعرابية لفظا فلما ان نفع وبعد التسليم قلنا ان المراد بالحرف ما هو حرف حقيقة وحكما وهي ليس بحرف حكما
 لقياسها من الحركات الاعرابية وقيل اللفظ هو الحاصل من صوت يقصد به حصول حرف فضاء عد وفيه نظر ويؤيد
 الاول ان للتكلم لو قصد حصول الحرف ولم يحصل حرف بل حصل صوت سائح ينبغي ان يكون لفظا لصدق هذا
 المحدود انه لا يكون من قصد حصول الحرف حصول الفعل البتة وايضا يصدق هذا المحدود على صوت الاخرى لانه يقصد
 به حصول حرف ولم يحصل ذلك فينبغي ان يكون مرته لفظا والامر بخلافه واجيب بان المراد القصد المعتد به باعتبار
 حصول الحرف المنبثق على اعمال القوة الالفاظية والثاني ان صوت النائم من خواص اخ وكذا صوت صاحب السعال
 من خواص اخ لفظا بليل انهما احترزا واعتما يقيد الوضع دون اللفظ ولم يصدق عليهما هذا المحدود لعدم
 قصد حصول الحرف فيهما واجيب بان المراد بالقصد اعم من ان يكون حقيقة او حكما والقصد الحكيم صادق عليه
 والثالث ان الحاصل متعة فلا بد من تقلير موصوف وهو لا يجلو ما يكون اللفظ او الصوت والحرف اذ لا يشوب

منها ولا يستقيم الاول حيث يلزم ذكر المحدود في المحذوذ اذ غير جائز ولكن الثاني حيث يلزم حصول الصوت
من الصوت وحصول الشيء من نفسه محال ولكن الثالث حيث كان الاسباب جديداً ان يقول حصوله بالضمير
للمتقوم معاودة واجيب بانه يمكن تقدير الصوت لاداء المراد بالصوت الثاني المصدر وبالأول الاسم ولا شك فيحصل
بالمصدر فلا يلزم حصول الشيء من نفسه وكذلك يمكن تقدير الحرف ولا شك في حصوله معاد الضمير وكان الموضوع
لما حذف واقعت الصفة مقامه لم يبق للضمير معاد ولكن سلمنا ذلك بناء على ان المقدر كالمحفوظ قلنا هذا
من باب وضع المظهر موضع المضمرة لثبوتها والتكثرة هنا التنبيه على انه لا يشترط في اللفظ ان يحصل حرف يفقد
اللافت حصوله بل الشرط حصول حرف ابي حرف كان حتى لو فقد اللفظ حصول حرف وحصل مكانه حرف آخر يكون لفظاً
الاولى في بعض الحروف لم يحصل في السنة بعض الناس لا في بعضها بل يحصل مكانها حرف آخرى وكلامهم لفظي تجري
فيه احكام اللفظ من ثبوت البيع والجارزة والنكاح والطلاق وغير ذلك واليه اشار النبي عليه السلام بقوله
سين بلال عند الله شابين والرابع انه يصدق على فرح يحصل من سماع صوت طيب يقصد به حصول قضاء عدا
وكذا يصدق على حزن يحصل من سماع صوت كره يقصد به حصول حرف قضا عدا واجيب بان المراد بالحاصل
من صوت ما يحصل منه بلا واسطة والفرح والحزن يحصلان منه بوسائط على ان امثال ذلك قد خرجت من تقدير
موصوف الحاصل فان قيل المنوي في زيد ضرب وفي اضراب ليس بلفظ لانه ليس من مقوله الحرف والصوت اصلاً
فينبغي ان لا يكون كلاً وهو كلمة بالاتفاق قيل المراد باللفظ ما يكون ملفوظاً به حقيقة او حكماً وهو ملفوظاً به
حكماً حيث تجري عليه احكام اللفظ من اسناد الفعل اليه وتاكيد لا وعطف عليه وغير ذلك فان قيل ما الفرق
بين المنوي في زيد ضرب واضراب وبين المحذوف في قوله تعالى واسل القرية في كون الاول لفظاً حكماً والثاني حقيقة
مع ان كل واحد منهما غير من كور قيل الفرق بينهما ان المنوي انما لا يكون لفظاً حقيقة لان ماهيته اللفظ لم يصدق
عليه حقيقة كما ذكرنا انه ليس من مقوله الحرف والصوت اصلاً ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستخفاف
لفظ المنفصل له من نحو هو وانت لكنهم اخرجوا عن احكام اللفظ فيصدق عليه ماهية اللفظ اعتباراً او حكماً ان كان لفظاً
حكماً بهذا الاعتبار بخلاف المحذوف فان ماهيته سقط صادق عليه حقيقة لانه من معونة ما يتلفظ به الانسان فكان
لفظاً حقيقة ولا يقال لما صدقت عليه ماهية اللفظ كان موجوداً كالمحذوف فكيف يقال انه محذوف لا نقول
ان صدق الماهية لا يقتضي الوجود حقيقة والحذف كينا فيه فان قيل الكلمة محل بناء الوحدة فوجب ان يقول
لفظة محل بناء الوحدة ايضا لوافق المحذوف والمحدود قيل انما قيل لفظة لان الوحدة في اللفظ غير مرادة كانت
حق اللفظة بالتام لا يقع الا على حرف واحد لان شبيهها من اللفظ مثل نسبة الضمير من الضمير وهو غير مراد
بالاجماع بخلاف البناء في الكلمة فانها مجردة عن معنى الوحدة او معينة واحدة نوعيتها وفردية على ما سبق ذكرها
فكانت الوحدة فيها مرادة لا يقال المطابقة بين المبتدأ والخبر واجبة فوجب ان يقول لفظاً لا نقول المطابقة
انما وجب بينهما اذا كان الخبر مشتقاً واللفظ غير مشتق فلو كان الوحدة غير مرادة والمطابقة غير واجبة
واللفظ احضر من اللفظ فكان ذكر اللفظ اولى ثم اشار الى الفيد الثاني بقوله وضع المعنى الجار والمجرور معقول به
باللام والجملة الفعلية صفة قول اللفظ ومنه احتراز عن الحرف والاصوات والملازمات وما يدرأه بالاعتقاد كوجه

اللفظ المدرك من اللفظ المسحوق من وراء الجدار فانه ليست بموضوع للمعنى وكذا عن حروف الهجاء فانها
 ومنعت لغرض تركيب الالفاظ للمعنى لا يقال انها لما كانت موضوعة لهذا الغرض كان هذا الغرض معناه انما لا
 للاحتراز عنها بهذا القيد لا نقول ان الغرض من الشيء لا يكون معنى ذلك الشيء اذ المعنى ما يصح من اللفظ كما لا حله
 اللفظ والاكوان حروف الهجاء كلها مترادفات في الوضع في اللغة المعينة في الاصطلاح تعيين اللفظ للمعنى او لا
 وفيه نظر بوجهين الاول انه يخرج من المشترك باعتبار المعنى الثاني وكذا المنقولات باعتبار المعنى الثاني وهذا
 انما يرد اذا اريد بالوضع مطلقا سواء كان لغويا او عرفيا او اصطلاحيا كما ذهب اليه البعض حتى قالوا ان المنقول
 باعتبار المعنى الثاني حقيقة لا مجال وان شئتم كلمة باعتبار الوضع الثاني واجيب ان المراد الاولية عند الوضع
 فان السبب الغالب في الاشتراك اما حسيان الوضع الاول او عند الوضع وكل وضع بالنسبة اليه ولو ثانيا او
 ثالثا وهما في الاول فيدخل في المشترك والمنقول والثاني انه يخرج من قيد للفظ الاول والاربع مع كونها موضوعة
 للمعنى واجيب بان تعريف اللفظ الموضوع كالتعريف كل موضوع فلا يكون الاول الاربع دافعا في المحدود وقيل
 الوضع تعيين اللفظ بآراء المعنى بنفسه وفيه نظر لانه يخرج منه الحرف لاحتياجه الى الضميمة واجيب باننا نحتاج
 الى الضميمة في قوله على المعنى لا في قوله تعريف للمعنى وهما من اقدار التعريف والاولى وقيل الوضع تخصيص شيء لشيء مطلق
 المنصهر او احسن فهمه للخصص وفيه نظر بوجه الاول انه يدخل فيه التسمية فيفهم مضاهاتها متى اطلوبه واجيب بان المراد
 بالتخصيص الوضع وليس فيهما تخصيص وضع فلا يدخل والثاني انه يدخل في القوة اصطلاحية والعرفية والليدية كالصوت والليدية
 حيث يفهم منهما المعنى الشرعي والعرفي اصطلاح الشرح والعرف متى اطلعتنا مع انما ليستا موضوعين هذا
 انما يرد اذا اريد بالوضع اللغوي كما ذهب اليه العامة حتى قالوا ان المنقول باعتبار معنى الثاني مجال الحقيقة
 وان شئتم كلمة باعتبار محل الحقيقة واجيب بان المراد بالتخصيص التخصيص الاول وهو تخصيص اهل اللغة
 فيخرج تخصيص الشرح والعرف العام ويمكن ان يعتز فيهما بالوضع عند من عرف الوضع بهذا التعريف فيراد به
 مطلق الوضع لغويا كل او اصطلاحيا او عرفيا فلا يرد عليه المنقولات اصلا والثالث انه يخرج من الحرف حيث
 لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا لا شك ان الحرف
 متى اطلق اطلاقا صحيحا يفهم معناه كاحالة والاطلاق الصحيح ما اذا اطلق مع ضميمة لان اطلاق بلا ضميمة
 غير صحيح فان قيل يخرج من جميع التعريفات المذكورة بقيد المعنى حروف الهجاء مع كونها موضوعة لغرض تركيب
 الالفاظ وقد بينا ان الغرض من الشيء لا يكون معناه فكيف يستقيم قبل المعنى في محل الوضع قيل هذه التعريفات
 تعريفات اللفظ الموضوع للمعنى لا مطلقا فلا يكون حروف الهجاء دافعة تحت المحدود ثم اشار الى القيد الثالث بقوله
 مفرد والمعنى المفرد ما لا يتقسم عليه اللفظ كعنى زيد وعبد الله على اوجه الاحتراز عن المعنى المركب حيث يتقسم على
 لفظ كعنى الرجل وضرب ثم قوله مفرد بالرفع صفة اللفظ وبأية صفة المعنى وبالغيب حال من مفرد وضع كذا في
 الموشى لا يقال ان الجواز على الرفع بالقرب وعدم الفصل ولا خروج العدول عن القرب بلا مانع لا نقول بل كلا
 الوجهين مستساغان لان كلا منهما راجع على الاخر من وجه اما راجع الى الجواز فذكرته واما راجع الى الرفع فلا ان الكلام
 على تقدير ان يجري على مستدبيننا ان كلاهما حقيقة صفة اللفظ انما يكون دافعة للمعنى بفتح اللفظ لان الغرض من

من اللفظ ما لا يقصد به جزء دلالة على جزء معناه حين هو جزء والمعنى المفرد ما يكون اللفظ مع دأفاذا افراد
 المعنى لا يستعمل بدون اعتبار افراد اللفظ اصطلاحا واعتبار افراد اللفظ لا يستعمل بدون افراد المعنى فاستوى
 الوجهان ولما قلنا ان يقول لا يترجح البحر ما ذكر لان قوله وضع لمعنى صفة اللفظ ومفرد صفة بعد صفة وتقديم
 الصفة الاولى على الثانية لا يسمي اتصالا وكذا لا يترجح الرفع لان ما ذكر ان الافراد حقيقة صفة اللفظ الخ فهو
 اصطلاح المنطقيين دون النحويين لا نأخذ وجدنا في جميع قضايا تفهم المعنى انهم جعلوا الافراد صفة للمعنى
 دون اللفظ فعلمنا اصطلاحهم هذا اقتباسهم للمصنف في ذلك لان كل متكلم يتكلم باصطلاحه فلا يترجح احد
 من البحر والرفع على ان جعله صفة اللفظ يناقض ما ذكره الا ان الوحدة غير مرادة فان قيل نحو قائمة ونفق
 وبصري كلمة بدليل انها اعربت باعراب كلمة مع ان جزء لفظها يدل على جزء معناها فان التاء في قائمة تدل
 على التانيث وحر في النار في تضرب يدل على الضاينة والياء في بصري تدل على النسبة فيجب ان يكون كل
 واحد منها مركبا ولا يكون كلمة بل كلمتين قيل ان جميع ما ذكرت كلمتان صادتا من شدة الاحتياج كالكلية
 الواحدة فاعرب للركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحرف المتصلة في الكلمة المذكورة وانما قلنا
 انها كلمتان لانه لو لم يكن كلمتين لزم في حسنة توالي البحر حركات في كلمة واحدة وفي عداة ابدال الواو في الوسط
 ولا يلزم بالتوكيد في قائمة اجتماع التذكير والتانيث اذ لزم اجتماعهما فيه بعد لحوق التاء للز في المثال
 دخول الهمزة في التثنية في قائمة اجتماع التعريف والتثنية بالانفاق فليس في قائمة اجتماع التذكير والتثنية
 فثبت انه مركب فهذا شرح الفيرد المذكورة في تعريف الكلمة فان قيل هلا ذكر الفيرد الرابع وهو كونه في اللفظ على
 المعنى كما ذكر المرعشي وغيره قيل لان قيد الوضع يغني عن كلامهم انما قيدوا بالدلالة كاجراج للمهمات وذلك
 حاصل بقيد الوضع لان الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى فيخرج بهذا ما يخرج بذلك وقيل انما ترك قيد الدلالة
 لئلا يخرج الحرف قبل ضم الضميمة فانه لا يدل على الجمع مع انه كلمة بالاتفاق وفيه نظرا لان المراد بالدلالة
 الدلالة بالقوة وهو الدلالة بالفعل والفرق بين الضميمة وبين اللفظ بالفعل حصول الدلالة فيها بعد ضم الضميمة بالفعل
 فلا يخرج الحرف واجيب بانه لو كان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة لدخلت المهمات في تعريف الكلمة لانها ايضا
 تدل على المعنى بالقوة لحصول الدلالة فيها بعد الوضع بالفعل وفيه كراهة المراد بالدلالة الدلالة بالقوة بلا شرط
 شيء والدلالة في المهمات بشرط الوضع على ان دلالة المهمات على المعنى قبل الوضع لا يسمي دلالة بالقوة
 كما لا يسمي بالفعل بعد الوضع انما تحصل بعد تعيين ما يستعمله في الوضع لا يسمي مهمات الا ترى انك لا تقول
 بعد اخر ناطق بالقوة باعتبار حصول النطق فيه بعد ان جعله الله تعالى انسانا لا يحصل النطق فيه بعد
 تغير ماهيته لانه بعد ما صار انسانا لا يبقى جادا بخلاف دلالة الحرف قبل ضم الضميمة فلما لم يسمي دلالة
 بالقوة كان دلالة بالفعل بعد ضم الضميمة يحصل بدون تغير ماهية الحرف فانظر الفرق بين دلالة المهمات
 قبل الوضع ودلالة الحرف قبل ضم الضميمة ثم لما فرغ المصنف عن تعريف الكلمة شرع في بيان تقسيمها و
 وانحصارها في الانواع الثلاثة فقال وهي اسم وفعل وجرى الصغير على ان الكلمة فان قيل الكلمة من حيث
 هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف الا هي اعم من كل واحد من هذه الثلاثة فكيف يستعمل الحرف وايضا ان الضمير

إذا كان معاداة مذكرة أو خبر موتنا أو على العكس كان رواية الخمر الحسن والخبير هذا مذكرة إذا كان المعاداة مؤنثا أو مذكرة
 قبل الخمر محذوف والتقدير وهي منقسمة الاسم ويظهر حرف أو حرف معاداة على اسم وفعل وحرف فأنزل الأوّل والآخر والجميع
 كما جمع بلفظ الجمع فيجوز أن يكون الكلمة مجموع هذه الثلاثة لأنّها أحدها قبل التقسيم على غير أحدها تقسيم بكل إلى أجزاء
 كما تقول السكّين خل وعسل وماء وألوانه يوجب اجتماع المصطوف والمعطوف عليه في الوجود لثبوت
 الحكم على المجموع فلا يعم إطلاق المقسوم على كل جزء بطريق الحقيقة فإن السكّين لا يطلق حقيقة على الكل
 ولا على العسل بل على المجموع وثانيهما تقسيم الكلمة إلى جزيئات كما تقول الحيوان إنسان وحمار وغنم ولا بد فيه أن يكون
 مورد التقسيم مشتركا فيهم إطلاق المقسوم على كل جزء بطريق الحقيقة فإن الحيوان يطلق على كل واحد منها
 الأوّل وفيه لمطلق لجميع الأجزاء في كل فرد والتقسيم الذي نحن بصدده من هذا القبيل فيجوز إطلاق
 الكلمة على كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة ثم الاسم مشتق من المسموع عند البصريين بدليل اشتقاق
 نحو سمي ديماساء وسمي فأنها تدل على أنه معقل الاسم فاصله عندهم سمي على وزن فعل بكسر الفاء وسكون العين
 فحذفت اللام التي هي الواو على خلاف القياس وجعلت هزة الوصل عوضا عنه ووزنا فع وعنده الكوفيين من
 الوسم بوجود تناسب بينهما لأن الوسم في اللغة العلقمة والاسم أيضا يعرف به المسمى فاصله عندهم وسم
 بكسر الفاء وسكون العين فحذفت الفاء التي هي الواو وجعلت هزة الوصل عوضا عنه ومثله اشتقاقه عندهم
 محموله على القلب فاصل سمي يسمي وسم واصل اسماء أو سام واصل سمي وسم ثم قلت وهذا كما ترى خلا
 الظاهر والفعل مأخوذ من التلغ وهو التضمن سمي الفعل به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر حتمية
 الدال باسم المدلول والحرف في حرف الواو أي طرفه وسم به لأنه يكون في طرف من الاسم والفعل ثم
 لما قسم الكلمة وحصرها في الأنواع الثلاثة شرع في تحليل أقسامها وحصرها فيها فقال لأنها فان قيل
 ليس في كلام المصنف دعوى المحصر وما يتعلق به الأمر حتى يوجب طلب الدليل على المحصر ويتعلق به الأمر
 ويل للوضع موضع بيان المحضر أقسام الكلمة والنسكوته في موضع البيان بيان وقد سكت على هذه الثلاثة فكانه
 قال المحصر في الكلمة على هذه الثلاثة لكونها كذلك فيكون الاسم متعلقا بمفهوم الكلام والتقدير يرجع إلى
 الكلمة أي لأن الكلمة أمان تدل على معنى في نفسها وللملّة اللفظ كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بمصنعه
 وقيل دلالة اللفظ فهم المعنى منه عند اطلاقه أو تحيّل أو حساسه وفيه نظر لأن الدلالة صفة اللفظ
 والفهم إن كان بمعنى المصدر المبني للفاعل أعني الفاعلية فهو السامع وإن كان بمعنى المصدر المبني
 للمفعول أعني المفهومية فهو صفة المعنى وبما كان فلا يعم حمله على الدلالة وتفسيرها به واجب بل
 تعريفها بالدلالة وعلاقتها ولا شك أن فهم المعنى من اللفظ أثر الدلالة وعلاقتها فالحمل مجازي
 أو على حذف مضاف ويمكن أن يقال الفهم بمعنى المصدر البقي للمفعول صفة للمعنى حقيقة
 وصفة اللفظ سببا أو اللفظ سبب أفهام المعنى منه وكما جاز تعريف الشيء بصفة قائمة به جاز
 بصفة قائمة بمختلف اصطلاحات لا مشاحة في الاصطلاح فإن قيل المغير في قوله لأنها لكان راجعا إلى
 الكلمة وهو اسم أن قوله أن تدل بتأويل المصدر راجع فيضيه من الكلام لأنها أما دلالتها على معنى في نفسه

اولا وهو غير مستقيم لان الدلالة مصدر وحل للمصدر على الذات غير صحيح لانه محل الوصف على الذات لا يقال زيد ضرب فلا يصح حل الدلالة على الكلمة قيل في الكلام حذف مضاف اما من كلامه اي لان حالها اما دلالة او من الخبري لانها اما ذات دلالة ويمكن ان يجعل قوله ان تدل بتاويل المصدر مبتدأ محذوف الخبر والجملة خبر ان اي لانها اما دلالة فما على معنى في نفسه ثابتة او لا ويمكن ان يؤول المصدر باسم الفاعل اي لانها اما دلالة ولا يلزم المجاز في المجاز لان الفعل مع ان المصدرية مصدر حقيقة بالوضع الكلي وان كان فعلا صورا وكذا الصغير في قوله في نفسها راجع الى الكلمة والمجاز والمجوز منه قوله معنى اي تدل على معنى حاصل في نفس الكلمة او لا عطف على قوله اي تدل على معنى في نفسها فنقل لو كان الصغير راجعا الى الكلمة لكان في ذكر قوله في نفسها نكرا لان معنى حصول المعنى في الكلمة كونه مدلولها فليس معنى الكلام اما ان تدل الكلمة على معنى هو مدلولها فهو تدل لا طائل تحت قوله كذا في ذكره لان الكلمة قل تدل على معنى هو مدلولها كالاسم والفعل وقد تدل على معنى هو مدلول غيرهما كالحرف فانه تدل على معنى حاصل في غيره اي مدلول لغيره كاللهم تدل على تعريف تضمنه الاسم ولم تدل على معنى تضمنه الفعل على هذا فحق وسياتي تمام الكلام في تعريف الاسم ان شاء الله تعالى ويمكن ان يكون الجار والمجرور ظرفا لقوله تدل وفي معنى الياء اي تدل بنفسها لا يضم معيئة مجازا الحرف فانه تدل بضم الضميمة وفي بعض النسخ وفيه في نفسه بتذكير الضميمة فغلي هذا يرجع الى اللفظ المذكور معنى للدلالة الكلمة عليه او الى المعنى وعلى الاخير يكون بمعنى الياء لئلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف ففعل هذه الضميمة ان كان الجار والمجرور مبنية على كان المعنى اما ان تدل على معنى حاصل بنفسه اي بالنظر اليه لا بالنظر الى كونه مدلول لفظ آخر من اسم وفعل بخلاف الحرف فانه يدل على معنى حاصل بالنظر الى كونه مدلول اسم وفعل وان كان طرف تدل كان المعنى اما ان تدل على معنى في ذاته لا في غيره بخلاف الحرف فانه يدل على معنى في غيره + لا في ذاته فان قيل بعض الاسماء لا تدل على معنى في نفسها كالموصولات واسماء الاشارات وصغير اللهاته فانها يحتاج الى الصلة والمشار اليه والحاد فينبغي ان يكون حرا لا يفتقر الى الدلالة على معنى في نفسها لانها ليست بالاسم بل هي على معنى في نفسها بحسب الوضع وان خرجت عن الاستقلال بحسب الاستعمال والادب هو المدد على معنى في نفسها وهو هو في نفسه و هو مبتدأ وخبر الحرف والجملة مستقلة لما قال اما تدل على معنى في نفسها او لا فاسمع ان يسأل ما لاون وما الشان فيقال التالي كذا او الاقل كذا او انما قدم الحرف في الدليل وان كان اخيرا في الدعوى لانه في اللغة الطرف فذكر مرة في طرف ومرة في طرف او للشروع في البيان من اقريب او لعدم التقسيم في كلمة الكلمة التي تدل على معنى في نفسها فانها يحتاج الى التقسيم في دليل الحصر بخلاف ما تدل على معنى في نفسه فانها يحتاج الى التقسيم لانه عدى لكونه عبارة عن عدم الدلالة على معنى في نفسها والعدم مقدم على الوجود فان قيل العلم لا يكون مقوما اي محصلا او مثبتا للماهية فكيف يكون عدم الدلالة فضلا عن مقوما للحرف وكذا عدم الاقضية ان كيف يكون متقوما للاسم قيل بل التعريف اسمي لا ماهية او يقال العلم للمعنى لا يكون مقوما للماهية واما العلم المضاف الى الوجود فلا ثم انه لا يكون مقوما للماهية الا ترى انهم قالوا الحق عدم المصو عما في شأنه البصر واللون عدم الحيوة عما في شأنه الحيوة والجهل عدم العلم عما في شأنه العلم والعلم ههنا مضاف

الى الوجود وهو اللزامة فيصح ان يكون مقبولا بانه في الحرف والماد بقوله الاول وهو ما يدل على معنى في
 نفسه وهو مبتدأ خبر اما ان يقتصرن معناه باحد الازمنة الثلاثة اى للماضي والحال والاستقبال هذا التركيب
 على طريقة اما ان تدل فبجذف المضارع من المبتدأ اى حال الاول اما اقتصرن او من الخبر اى والاول اما
 ذواته ان او بجعل قوله اما ان يقتصرن مبتدأ محذوف الخبر اى والاول اما اقتصرن باحد الازمنة الثلاثة
 ثابتة او لا او باول المصدر باسم الفاعل اى والاول اما مقتصرن باحد الازمنة الثلاثة او لا عطف على قوله
 يقتصرن اى يقتصرن باحد الازمنة الثلاثة وتعيين الاقتصران باحد الازمنة الثلاثة يمنع خروج نحو الصبح و
 الغسق والسك والتأديب عن حد الاسم ودخوله في حد الفعل لانه مقتصرن زمان مطلق والفعل مقتصر
 باحد الازمنة الثلاثة فان قيل يخرج المضارع من تعريف الفعل لانه مقتصرن بزمان الحال والاستقبال قيل لانه
 مقتصرن باحدهما عند الوضع والازمنة الثلاثة اما عن بفعلة الواضع او نغدة او يقال انما كان مقترا بالزمان
 صدق عليه انه مقتصر باحد الازمنة الثلاثة لوجود الواحد في الشيء لكن لا يصدق عليه انه مقتصر باحدهما فقط
 والماد ههنا الاقتصران باحدهما لا يقيد فقط فلا يخرج المضارع او يقال للماد بالاقتران بالاقتران باحدهما لا
 بشرط التعيين بل باحد ما مطلقا سواء كان ذلك الاحد معينا كما في الماضي او غير معين كما في المضارع
 لا يقال فعل هذا يدل على نحو الصبح والغسق والتأديب والله في هذا الفعل لان لقول انها اقتصرت بزمان
 مطلق لا باحد من زمان مطلق والفعل ما اقتصرن باحد زمان مطلق والوجه هو الجواز الاول فان قيل حد
 الفعل منقوص من طرف او عكسا اما طرفا فلا يصادق على نحو هيهات وزيد ضارب الا ان او عدا وامس فانها مقترنة
 باحد الازمنة الثلاثة مع انها ليست بانفعال ولما عكسا فلا يصدق على الافعال الجملة
 نحو زعم وبسكى وما الحسن زيد لانها غير مقترنة باحد الازمنة الثلاثة مع انها افعال قيل للماد بالاقتران
 بحسب الوضع فيخرج نحو هيهات وزيد ضارب الا ان او عدا وامس لانها غير مقترنة بحسب الوضع بدليل دخول
 مضارع الاسم عليها وانما اقتصرنت بالاستعمال العارض ويتخلل نحو عسى وبس وما الحسن زيد لانها مقترنة
 بحسب الوضع بدليل دخول مضارع الفعل عليها وانما خرجت عن الاقتصران بالاستعمال العارض ولما قيل
 يقول سلمنا عدم الاقتصران بحسب الوضع في زيد ضارب الا ان او عدا وامس لكن لا سلمنا ذلك في اسماء الافعال
 فان هيهات مثلا يدل على معنى بعد وصفا وكذا صيد يدل على معنى اسكت بيان للماد بالوضع الوضع الاول
 واقتصر ان اسماء الافعال بحسب الوضع الثاني وهو الوضع الاعتبارى الاستعمال وذلك لان هذه الاسماء
 منقولة عن مصادر سواء كان اسما صريحا بخبر ويد فانه يستعمل مصدر او غير صريح بخبر هيهات
 فانه لم يستعمل مصدر الا انه على وزن فوعات مصدر فوق او عن الطراد والتجار والجرور نحو اما مكنز يد
 وعيد كرموا ولم يقتصرن بزمان شئ من هذه الكلمات بحسب الوضع لكنها استعملت بمعنى الافعال ووضعت
 موضعها وسياتي الكلام فيها في موضع انشاء الله تعالى فان قيل يدخل لفظ الماضى والمستقبل في حد الفعل
 لانها مقترنان باحد الازمنة الثلاثة وهما زمان في معنى اقتصران الفعل ان تدل بآية اى يجوز جوفه على
 المحدث لصيغة على فلان مقتصر من الازمنة الثلاثة ولما لا يوافق المستقبل يدلان على زمان بالمادة لا بالآية

الانها اسمها على والمفعول وليس فيها صيغة الاقترا ان اذ لو كان فيها صيغة الاقترا ان ساء انك الاقترا ان عنهما وقد جلت
هما منفكيتي عند في موارد الاستعمال فقولنا ان اسمها الفاسل والمفعول ليس فيها صيغة الاقترا ان بخلاف ما يقره الزمخشري فان
صيغة الاقترا ان حيث لم نجد هذه الصيغة في موارد الاستعمال فنكف عن الاقترا ان فلا يرد ما قيل ان القول بكون صيغة
فاعل بقر العين صيغة اقترا ان وصيغة فاعل بكسر العين على صيغة الاقترا ان تحكم بحضر لا ييل عليه او يقال انهما لا يدخلان
في حد الفعل لانهما لا يطلقان عرفا على الفعلين المعهودين وهما الفعل لماضي والفعل للمستقبل نحو ضرب يرمي مثلا وعلى
الزمان فقط اي على الزمان لماضي والزمان المستقبل فان اريد بهما الفعلان المعهودان فمعناها غير مقبولة لان معناه
اللفظ ولا اقترا ان فيد انما اقترا ان معنى معناه فلا يصدق عليها القول وان اريد بهما الزمان فقط فمعناها الزمان لا شيء آخر
بذلك الزمان فلا يصدق عليها القول ايضا لان الفعل مادل على معنى مقترن بزمان من الازمنة الثلاثة ولم يوجد فيها بهذا التقيد
شيء يقتضي بالزمان فان قيل لا يضمن ذلك بل يوجد فيها شيء يقتضي بالزمان وهو الماضي والاستقبال كما في معنى يقضي واستقبال
يستقبل قيل ان اريد بهما الزمان فقط لم يوجد فيها الا الزمان الموصوف بالماضي والاستقبال لا يقضي والاستقبال المقترن بالماضي
بخلاف معنى يقضي واستقبال يستقبل حيث اريد بهما شيء يقتضي بالزمان وذلك المسمى هو الماضي والاستقبال وهذا ظاهر لا يخفى
على من اراد في فهم فان قيل ان اريد بهما الفعلان المعهودان فلا نشبه ان معناه غير مقترن بل مقترن لان معنى الماضي مثلاً
فقط ضرب الدال على اقترا ان المحدث بالزمان فيكون معناه ثلاثة اجزاء اللفظ والمحدث والزمان ولا شك ان المحدث مقترن بالزمان
ولما كان اجزاء الثلاثة مقترن بالزمان يصدق عليه ان معناه مقترن بالزمان فكيف يقال فمعناها غير مقترن قيل ان المحدث والزمان
وان كانا داخلين في معنى افعال الماضي لكنهما غير مقصودين في جزئية المقصود في جزئية هو اللفظ فقط فمعناه غير مقترن
مقترن والمراد بقوله الثاني هو ما لا يقتضي باحد الازمنة الثلاثة وهو مبتدأ خبري الاسم والجملة مستأنفة ايضا لانها قال اما ان
يقتضي باحد الازمنة او لا كان سائلاً قال الاول وما الثاني فقال الثاني الاسم والاول الفعل وانما يتفرع عن المعنى لا معناه
كما في قوله تعالى وورثه ابوه الا فلام الثلث وهذا من باب الاختصاص ثم هذا الدليل اعني قوله لانها اما ان تدل على اختصاصه في استعمال
المنطقيين قياساً اقترانياً مركباً من شرطيتين منفصلتين كما يقال الحد اما ان يزوج او فرد والفرد اما مركب من زوج وفرد وغير
منهما ينتج الحد اما زوج او فرد مركب او غير مركب وهذا الدليل يوجب المحصر ان هذه الازمنة دائرية باللفظ والاعتناء فوجب المحصر
ارتفاع التقيضين او اجتماعهما لاختصاص كل صورة وهي للذات وعدم الدلالة والاقترا ان بقسم فليبقى الزائد على هذه الازمنة
الثلاثة الارتفاع اثبات والنفي اي انتفاء الذات وعدم الدلالة وانتفاء الاقترا ان وعدم الاقترا ان وهو ليس بشمول لعدم
فيلزم ارتفاع التقيضين وهو محال او وجود الاثبات والنفي اي وجود الدلالة وعدم الدلالة ووجود الاقترا ان وعدم الاقترا ان
وهو ليس بشمول الوجود فيجتمع التقيضين وهو محال ايضاً فانما يختص الاقترا ان في هذه الثلاثة فان قيل هذا الدليل عقل
ويفتح السبيل الى الاول لان العقل كالحكم بالمحصولان القسم الثاني يحتمل التقييم عقلاً اذ العقل كاي ان يقسم غير الدال على الاقترا ان
باحد الازمنة والى غير المقترن باحد الازمنة وكل اكل قسم من قسم القسم الاول يحتمل التفسير ايضاً عقلاً اذ العقل كاي ان يقسم المقترن
بالزمان الى الزمان الماضي والحال والمستقبل ثم المقترن بالماضي ان يقسم الى الماضي القريب والبعيد وكذا المقترن بالاستقبال
ان يقسم الى المستقبل في الدنيا والاخرة وكذا المقترن بالزمان لا يمتنع العقل ان يقسم الى مشتق والى غير مشتق
ما لا يتناهى وكذا السبيل الى الثاني لان الدليل المنطقي لا يكون منقولاً من احد من العرب وهذا الدليل غير منقول من احد من العرب

وأنفهم والحرف والخزيم مغائر الكلمة فاذا اثبت الثغائر بين المضاف والمضاف اليه كملت الاضافة بمعنى اللام لا يفسخ انهما
 الا بعد التناويل بالجنسيات والاليزم فكلمة عن الاضافة وذا لا يجوز لانه لا يضاف فيصير للجنس التناويل وقد علم حجة هذا
 الكلمة ولا يلزم فيما يكون الاضافة بمعنى اللام من منع اظهار اللام بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام الا ترى
 ان الاضافة في قولهم طوبى سيدنا ويوم لا يحسن معنى الله ولا يعجز اظهارها في مثله وهذا يفيد الاختصاص كحجة ثانيا متقدمة
 لهذا الكلمة ثم لا فزع عن تعريف الكلمة وبيان الحق ارضا في انواع الثلاثة شرع في بيان الكلام فقال الكلام ما تضمن كلمتين
 وانما يعطى هذه الجملة على جملة قوله الكلمة لفظا مع وجود المجامع والناسب لكون كل منهما وضوئى علم الغو وجملة
 اسمية بعد مقصد الرب وعد لا خطبة بعد خطبة وفضل بعد فضل وكتاب بعد كتاب وانما انما تضمن دون تركب فانما قد علم
 حكما كذا قيل وفيه نظرا لان المصطلح عليه فيما بينهم لفظا اذاد والتركيب دون التضمن والاولى التلطف بالمصطلح عليه لان
 تركب اخبر من تضمن لصحة الاستغناء من قوليه كلمتين راسا بل يقول ما تركب بالاسناد اذ التركيب يكون دون الكلمتين بخلاف
 تضمن فانه يحتاج الى الكلمتين على ان في دليل الثاني ان جعل متضمنا لكلمتين حقيقة يحتمل امل اذ لم يفهم ذلك من التضمن يفهم منها انه
 يشترط حقيقة التركيب كلمتا ملفوظتان حقيقة كذا يشترط حقيقة التضمن كلمتان ملفوظتان حقيقة وذلك لان الكلمة حقيقة ما يكون
 ملفوظا حقيقة وللنوى في امر ب ليس يلزم حقيقة بل حكما كما عرفت من قبل فلا يكون امرب متضمنا لكلمتين حقيقة بل حكما
 مثل تركب تكون امرب مركبا من كلمتين حكما ومتضمنا لهما حقيقة تحكم خارج عن مفهوم اللفظة اللهم الا ان يقال المراد
 بالمحقيقة الحقيقة العرفية دون اللغوية فان لفظ تضمن في العرف قد يطلق فيما كان فيه احدا من الجزئين ملفوظا
 والاخر مقدرا بخلاف لفظ تركب فانه لا يطلق في العرف الا فيما كان فيه كلا الجزئين ملفوظين فكان هذا
 لفظا يوههم اختصاص الكلام بكلمتين ملفوظتين لانه هو المتعارف فيه فكان لفظ تضمن اظهر دلالة
 على دخول نحو امرب في حد الكلام فكان اولى فان قيل لفظ تضمن يوههم ان لا يكون المركب من كلمتين نحو
 زيد قائم كلاما لان المتضمن يلزم ان يكون غير للتضمن وزيد قائم عين ما تضمن كلمتين فلو كان كلاما يلزم
 اتحاد المتضمن والمتضمن في الصورة الجمعية الحاصلة من تركيب الكلمتين متضمن لكل واحد من جزئى المركب فالتضمن
 الكلمتان من حيث الاجتماع والمتضمن الكلمتان من حيث الاتحاد فزيد قائم بصورته المجموعية متضمن لزيد قائم بصورته
 افرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن فان قيل لو قال الكلام ما تضمن الاسناد او ما فيه الاسناد لكان احصا
 لا يكون بدون الكلمتين فبالطبع قيل لو قال ذلك لانه هم صدق الحد على الجزء ايضا لان الاسناد متعلق بكل جزء
 لو قال ذلك لانه لا يقتصر على الفصل فيكون الحد ناقصا لا تاما وفيه نظر لانه انما يلزم الاقتصار على الفصل اذا جعلت كلمة
 ما موصولة تكون الموصول مع الصلة كقوله واحد ما جعلت موصوفة فلا يلزم ذلك حيث يكون كل ما جنسا والجملة التي
 بعدها متصلة فضلا كقولنا حيوان ناطق فلا يكون الحد ناقصا واجيب بانه وان امكن ذلك لانه لا يخرج عن توهم الاقتصار
 على الفصل باعتبار ان كل ما يمتثل ان يكون موصولا فان قيل لو قال ما تضمن اسمين او فعلا واسما بالاسناد لكان احصا
 فليدلة الاطبا قيل انه وان كان احصا لكن ما ذكره المصنف اصوب واوضح اما كونه اصوب فلما فيه من تعريف الكلام
 اولاهم التقسيم ثانيا ولو قال ما ذكره المصنف الاقتصار على ذكر التعريف واما كونه اوضح فلما فيه من سلوك طريق بالاجمال والتفصيل
 وهو من باب البداهة لانه امكن في الذهن ما قيل يخرج من الحد زيدا او لا قام ما تضمن اكثر من كلمتين قيل لا يخرج من الحد اسنادا

اكثر من كلمتين صدق ان تضمن كلمتين بوجودهما في الاكثر لكنه لا يصدق عليه يقفن كلمتين فقط والمراد تضمن صدق
 كلمتين لا يفيد فقط لما كان قولنا تضمن كلمتين مشتملا على التركيب الاسنادي والاضافي والتوصيفي والكمي
 ويزعمون بقوله بالاسناد احتراز اعماء وراء التركيب الاسنادي والاسناد هو الحكم المفيد باحد جزئي المركب
 على اخر وقت النسبة المفيدة فائدة تامة وانما انشأ الاسناد على الاخص لان الاسناد اعم من الاخبار لتنا وطلوع
 الاشياء والاخبار والباء للاستعانة او السمية او الاساق او الصحابة والتجار والمهن وصلة بتضمن او صفة
 مصدر ومخروف اي تضمنت ملحوظا بالاسناد او صفة كلمتين اي كلمتين ملتبسين بالاسناد والمراد بالاسناد
 الاسناد الاصل للمقصود لذاته فخرجت الصفات مع موصوفاتها فانها ليست بكلام ولا جملة تكون اسنادا غير اصل
 وكذا خرجت الجملة القائمة مقام المفرد والواقعة صلة او شرط او جزاء فانها جملة وليست بكلام يكون اسنادا هالم
 يقصد لذاته بخلاف الاسناد الماخوذ في حد الفاعل فان للارادته اعم من ان يكون استغيا او لا مقصود لذاته اولاد
 سقط ما قيل ان هذا الحديث مطرد لانه صدق على نحو رجل قام ابوه والذي قام ابوه لمحقق الاسناد بين قام ابوه
 والموصوف مع الصفة وكذا الموصول مع الصلة ليسا بكلامين بخلاف عبارة المفصل من قوله هو المركب من كلمتين
 اسنادا احدهما الى الاخرى فانه صدق على قام ابوه وهو كلام ولم يصدق على ما قلناه ووجه الجواب قلنا ان المراد بكلامنا
 المذكور في الحد الاسناد الاصل للمقصود لذاته والاسناد الذي يتجه اليه الموصوف والصفة وكذا بين الموصول وال
 ليس بمقصود لذاته فيكون الحد مطرد انما علم ان كلام المصنف يشبه ان نحو ضرب زيد قائما مجموع كلامه لانه متضمن
 لكلمتين بالاسناد وكلام جار الله العلامة من قوله هو المركب من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى يشير
 الى ان الكلام هو ضرب والمثقلات خارجة منه الا ان يقال المراد بالكلمتين اما حقيقة نحو ضربت او حكما
 نحو ضربت زيد قائما لان الفعل مع جميع متعلقاته بمنزلة كمالها لحد واحد والمصنف ليس مع توابعه بمنزلة كلمة واحدة
 مخالفة بين الكلامين ثم لما فرغ من تعريف الكلام شرع في تقييده وبيان الخصاصة في النوعين فقال ولايتاني ذلك لا
 في اسمين او اسم وفعل مستثنى مفعلي لا يحصل الكلام او ما تضمنت كلمتين بالاسناد في تركيب ما الا في احد
 هذين التركيبين نظير المركب من اسمين نحو زيد قائم ونظير المركب من اسم وفعل نحو قام زيد فان قيل ان كان
 ذلك اشارته الى الكلام او الى ما تضمنت كلمتين بالاسناد يلزم انتفاء الطرف والمطرف لان الاسمين عين الكلام و
 عين ما تضمنت كلمتين بالاسناد فيصير المعنى ولايتاني الكلام الا في الكلام ولايتاني ما تضمنت كلمتين بالاسناد
 الا ما في تضمن كلمتين بالاسناد قيل الكلام كلي وكذا ما تضمنت كلمتين بالاسناد والاسمان جزئي والكل يصدق
 مطردا والجزئي وانما اختص الكلام في هذين التركيبين لان الاسناد مأخوذ في حده وهو يقتضيه المسند
 والمسند اليه وهما لا يحصلان الا في هذين التركيبين لان الحرف لا يقع مسندا ولا مسندا اليه والفعل لا يقع
 مسندا اليه وانما قدم تركيب الاسمين على تركيب الاسم والفعل لاستحقاق جزئيه التقديم وانما قدم الاسم
 على الفعل في تركيب الاسم والفعل لاستحقاقه التقديم وفي بعض النسخ وقع او فعل واسم ووجهه ان
 المركب من الفعل والاسم يلزم تقديم الفعل فقد مره في الذكر فان قيل ما الحكمة في ان المصنف صرح في
 تقسيم الكلام بالخصوص ولم يصوح به في تقسيم الكلمة قيل لان التركيب العقلي يرتقي الى ستة

بالمحصول يصح به في تقسيم الكلمة قيل لان التركيب العقلي يرتقي الى ستة اقسام الاسمان والفعلان والحروف والاسماء
 مع الفعل والاسم مع الحرف والفعل مع الحرف والكلام يتألف في اثنين منها العدم جريان الاسناد في غيرها فاحتاج
 الى المحصر لاخراج ما وراءها بخلاف تقسيم الكلمة فانه ليس هناك ما يخرج حتى يحتاج الى المحصر فان قيل حصل الكلام في هذين
 التركيبين غير مستقيم لانه قد يتركب من حرف واسم نحو اريد وقد يتركب من حرفين نحو ان تكلم في كرمك قيل نحو اريد في التقيد
 مركب من الفعل والاسم اذ التقيد اذ عوازيها والمبغض في الجملة الشطرية هو الجراء والشرط فلا قيد ليطلق المحصر فان قيل الشئ
 المستعمل في السند اليحيث قال ليتاني ذلك والبرمشتري فله حيث قال وذلك ليتاني قيل انما اخلا انا من خارج الكلام على مقتضى
 الظاهر لان السماع خالي الذهن غير متردد في هذا الخبر وكما يمكنه فلا يحتاج الى التقوى والدلالة على ان تقوى حكم هذا الخبر
 بتكرار الاسناد بل يحتاج الى اصل حكم هذا الخبر انما قدمه البرمشتري اخراجا للكلام لا على مقتضى الظاهر لانه غير متردد
 منزلة المتردد السائل بل حكم هذا الخبر بتقديم ما يلوح مثله بحكم هذا الخبر وهو قيد الاسناد فان من شأن هذا
 ان يشير اشارا الى حكم هذا الخبر حتى لان النفس باليقظة كما ترد في ان الكلام هل هو مركب من اسمين او من اسم
 وفعل ام لا فيسأل حكم هذا الخبر لزال تردده فقد مر ليفيد التقوى والتاكيد بتكرار الاسناد نظير قوله تعالى
 في الدين ظلموا انهم مغترون فان الله تعالى جعل نوعا عليه السلام والسائل المتردد فتكلم مع كلامه الشئ المتردد
 ومعلوم انه لم يسبق منه عليه السلام سأل ولا تردده غير انه قد مر اليه ما يلوح مثله بحكم هذا الخبر وهو قوله واضع
 فانه يلوح بانزال العذاب من جنس الماء فحصل كانه متردد في ان قوم هل صاروا محكومين عليهم بالاغراق ام لا فخرج
 تقوية هذا الخبر وهو انما فهمه بكونه لا فرغ من بحث الكلمة والكلام شرعا في تعريف الاسم فقال الاسم ما دل على معنى
 فان قيل تعريف الاسم قد علم بدليل المحصر كما قال الشيرازي قد علم بذلك كل واحد منها فذكر ثانيا تكرر ان قيل انما
 التكرار لو ذكر في كلاما الموضعين بالمطابقة وليس كذلك حيث ذكرته بالا التزام وههنا بالمطابقة ولم يكن بمذاك
 بالا التزام تعليلهما وتقييما لمن لم يكنف بالاشارة ولم يتنبه بالتفصيل واحتاج الى صريح الكلام على ما سبق ذكره على
 ان الضمى مما لا يعتد به في التعريف وانما يعرف هذا الكلام على ما سبق من الكلام لحد من قصد الربط وعلى الخطبة
 على الخطبة بكلمة ما موصولة او موصولة وجعلها موصولة اولى لتلايلها من الاقتصار على الفصل لان الوصول مع
 الصلة بمنزلة شئ واحد كان ذكر الفصل الاول لاخراج الحرف وذكر الفصل الثاني لاخراج الفعل والخبر غير متردد في
 الحد بخلاف ما اذا جعلت موصولة حيث يكون حينئذ كلمة ما جنسا ما بعد الفصل فيكون لهذا تأييدا وقوله في
 ما هن اريد به الاسم لان المسمى الواقع في الحد يادبه الاسم اى كلمة ذات دلالة على معنى في نفسه الجمل والمجرد
 صفة معنى والضمي لا يحل الى ما هو عبارة عن الكلمة اى الاسم كلمة دللت على معنى حاصل في نفسها فان قيل لو كان
 الضمى عايدا الى ما كان في ذكر في نفسه تكرر اذ معنى حصول المعنى في الكلمة كونه مدلولها فيصير معنى للمعنى
 كلمة دللت على معنى هو مدلولها وهو تكرر كما ترى قيل ليس بتكرار اذا الكلمة قد يدل على معنى وهو مدلولها وقد
 تدل على معنى هو مدلول غير ما ذكره يدل على معنى هو مدلول لفظ اخر مطابقة او تضما او الترتيبا كنعم فانه
 يدل على معنى تدل عليه الجملة للفتنة بهامطابقة فان لم يدل على تقرير ما سبقها الذي يدل على ذلك التقيد بالجملة
 قوله ما يقتضيه كلامه في اصله فانه يدل على تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعد ما متضمن باعتبار الوضع

التركيبى لان رجلا يدل على ذكهن بنى ادم رجلا وزجد الصغر فاذا دخل عليه اللام يدل على ذلك مع وصف كونه معينا
 باعتبار الوضع التركيبى فيكون دلالة على الانتماء في البقاع تضمنية وكذا لم يضر يد على معنى الذي على النقيض
 تضمن الفعل باعتبار الوضع التركيبى لان يضر يد على الضرب المقترن بالزمان فاذا دخل عليه لم يدل بالوضع التركيبى
 على نفي الضرب المقترن بالزمان فيكون دلالة هذا الفعل على النفي تضمنية وكذا من في سرت من البصير يدل على معنى اى على
 ابتداء تضمنية البصير باعتبار تركيبه مع من بناء على وضع التركيبى لان البصير يدل على بلاءه ومن فاذا دخل عليه يدل
 باعتبار الوضع التركيبى على بلاءه ابتداء السيرة فيكون هذا البلاء مع من على الابتداء تضمنية وكذا الباء والمها والكاف والتاء
 في ياي واياه واياك انت تدل على ما يدل عليه الصغير من الصفات التى تضمنها باعتبار الوضع التركيبى لان الصغير يدل
 على ذات مطلقة فاذا اتصل به احد الحروف المذكورة يدل على ذات متصفة بصفة التكلم والغيبة والمخاطب فلهذا
 هذه الصفات في الصغير عند التركيب بمنزلة ظهور معنى الابتداء في البصير وكما لقون فان يدل على صفات يدل عليه اللفظ
 التزاما لان اللفظ الذى يلحقه التنوين يدل على ما وضع له مطابقة وعلى تلك الصفات وهى المقن والمقابلة والتكلم والعو
 النماها فافهم ويمكن ان يكون الحجار والمجور وان يدل على معنى الباء اى دل بنفسه لا بضم صيغة بخلاف الحرف فانه دل بضم
 صيغة وقيل الحرف ليس له فى نفسه معنى بل هو علامة لحصول معنى فى لفظ آخر فان فى قولك فى الدار علامة لحصول معنى الظافية
 فى الدار ومن فى قولك خرجت من البصير علامة لحصول معنى الابتداء فى البصير وعلى هذا فتنفس سائر الحروف وانما يقبل قوله
 غير مقترن ذلك المعنى باحد الاربعة الثلاثة احرار اى الفعل فانه دل على معنى مقترن باحد الاربعة الثلاثة وغيره بالخصف مع
 وبالضبط حال منه وبالرفع خبر مبتداه محذوف والجملة صفة معنى او حال منه والمراد بالاقتران الاقتران الوضع لا العارضى
 فلا يرد على عكس نحو اسم الفاعل واخوانه واسماء الافعال ولا على طرقة نحوهم وبشر فان قيل دلالة اللفظ على المعنى اما
 مطابقة او تضمنية او التزامية وهى لا يستقيم ارادة شئ منها اما الاولى فلان دلالة المطابقة دلالة اللفظ
 على جميع معناه الموضوع على كدلالة الانسان على الحيوان الماطق فلو اريدت ههنا هذه الدلالة دخل الفعل فى هذا الحد لان
 ما دل عليه الفعل مطابقة وهو الحد والهمان يقرن بزمان والانه مر اقرن الزمان بالزمان الاقتران الكلى بالجزء ههنا
 قران الشئ بنفسه والزمان الخارج عن مفهوم الفعل غير متحقق واما الثانية فلان دلالة التضمن دلالة اللفظ على جزء
 معناه الموضوع له كدلالة الانسان على الحيوان فقط فلو اريدت ههنا هذه الدلالة خرجت الاسماء البسيطة عن الحد
 كالغناصر الاربعة وهى النار والماء والطين والريح اذ ليس لمعانيها اجزاء اصلا فلا يتحقق فيها دلالة التضمن واما الثالثة
 فلان دلالة الالتزام دلالة اللفظ على خارج معناه الموضوع له كدلالة الانسان على قابل العلم وصنفة الكتابة والاسم من اقسام
 الكلمة التى تدل على المعنى بالوضع فنورد التقييم يابى ارادة هذه الدلالة ههنا قيل المراد هو الاولى ولا يدخل الفعل لان
 الصغير المستكن العايد الى المعنى مجازى اى يقرن بجزءه فيخرج الفعل لان جزءه وهو المعنى مقترن باحد الاربعة
 ولا يخرج البساط لان قوله غير مقترن سلب معنى اذ المعنى ماضى على معنى فى نفسه لم يقترن بجزءه ذلك المعنى باحد الاربعة
 الثلاثة والسبب لا يشترط له وجود الموضوع فيصدق سبب اقران الجزء عند ما يقال ان جزء المعنى المطابق للفعل كما
 مقترنا جعل الكلى مقترنا على وجه التسامح لم يخرج عن حد الكلام شريح فى بيان خواص فقال ومن خواصه اى خواص الكلام
 جمع خاصة وهى كلية مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قولنا عظميا وفى قولنا حقيقة واحدة فقط لحد من

والعرف العام فان كل منهما على مقول على افراد حقائق مختلفة وفي قوله قوا كذا صياحا تارة عن النوع والفضل فان كل منهما على مقول على افراد حقيقة واحدة فقط قولا ذاتيا واما قال ومن خواصه ولم يقل خصا صفة كما قال الزمخشري اختيار اللفظ المصطلح عليه فيما بين المباحين عن الحد والخاصة واما اختصار قول الاسم بالاسم لا فادتها التعريف المختص به وحملت على الاسم المعروف بالاسم الزائد وفيه نظر لان الاسم الزائد هو الاسم المعروف غاية ما في الباب انه لم يرد به تعريف فلا حاجة الى الحمل ولا نه كما حدث الاسم الزائد على الاسم المعروف ينبغي ان يحل تنوين التزمز والعالى على التنوين الاربعة فالحمل في بعض المواضع دون البعض تحكم فافهم والجهر واما اختصار الجهر بالاسم لكونه اثر حرف الجهر وهو مخدوم بالاسم فكذا الجهر لئلا يلزم تخلف الموقوف عن الاثر فيه نظرا لا يلزم من اختصار الموقوف اختصار الاثر فان الاثر قد ثبت بموقوفات شتى الاثر ان لم يثبت مثلا مختص بالفعل واثرها وهو النصب ليس يختص به بل يدخل في الاسم بموقوف آخر فيمكن ان يدخل الجهر في الفعل بموقوف آخر لا في الجهر واجيب بان ذلك فيما اذا كان للاثر موقوفات شتى كالنصب واما اذا كان له موقوف خاص فلا وهذا كذا كذا خالص الجهر موقوف حرف الجهر وقيل انما اختصر الجهر بكونه علم للفتاوية وهو مختص به فكذا الجهر وفيه نظر لان الرفع والنصب علم الفاعل والفعلون وهما مختصان بالاسم فينبغي ان يختص الرفع والنصب ايضا وليس كذلك فانما يدخلان الاسم والفعل المضارع وقيل انما اختص الجهر به لان الاسم اصل في الاعراب والمضارع فرع فخطا عراب الفرع عن اعراب الاصل يحل ما هو اصل البناء اعرابا فيه وهو الجهر ومنع الجهر عندئذ لئلا يزيد اعراب الفرع على الثلثة وقيل انما اختصر الجهر بكونه الاصل في الاعراب وهو الاسم والمضارع فرع فيه والاصل في الاعراب هو الحركة فخطا عراب الفرع بمنع شئ مما هو الاصل في الاعراب فيه وخبر الجهر بالمخ من الحركات لتوسط ربتين توفيقه للاعتبارين واما توسط ربتين لان الرفع اقوى الحركات واشقلها والنصب اخفها واخفها والجهر متوسط بينهما في القوة والضعف والنقل والمخفة واما اختصار التنوين بالاسم لانه يوجب الانقطاع عما بعده والفعل توجب الاتصال بالفاعل فثبتا وفيه نظر لان الصفات تقتضي الفاعل ايضا ومع ذلك يدخل التنوين فيها واجيب بان اقتضاهما الفاعل فرعى فلا وقيل انما اختص التنوين به لانه ما للتمكن او للعوض عن المضاف اليه او للفرق بين المعرفة والنكرة في اسماء الافعال او داخله في جمع المؤنث بمقابلة نون جمع المذكور وكل ذلك لا يتصور الا في الاسم والتنوين الذي هو عوض عن حرف العلة في نحو جوارحه تحول على ما هو عوض عن المضاف اليه طرذ الباب وللا بد بالتنوين التنوين الذي لم يختص باقائه وفيه اخترا عن تنوين التزمز والعالى فانما غير مختصان بالاسم ونقائل ان يقول لم يحل تنوين التزمز والعالى على التنوين المختص بالاسم طرذ الباب كما حمل التنوين الذي هو عوض عن حرف العلة على ما هو عوض عن المضاف اليه فالعمل بالحمل في جميع دون موضع تحكم على ان تنوين التزمز عوض عن حرف العلة ايضا مثلها في جوار واما اختصار الاضافة لانه يكون مضافا بقدر حرف الجهر بالاسم لانه يستلزم معاينة التنوين او ما في حكمه من نون التثنية والجمع وهو مختص في الاسم كما عرفت فكذا ما يحاقبه ولان الاضافة يستلزم التعريف والتخصيص وان كانت معنوية والتخصيف بحذف التنوين او تحكما ان كان لفظية وهذه اللوازم مختص بالاسم فكذا الاضافة ولا يرد عليه ان الاضافة اللفظية محقة في نحو الحسن الوجه ولم ينتج فيه التخصيف بحذف التنوين او ما في حكمه لانه محمول على ما يتحقق فيه التخصيف طرذ الباب وفيه نظر لانه على هذا ينبغي ان يعمل على نحو الضارب الرجل لان ذلك بمنزلة الاستعانة من المستجير والسؤال من الفقير فالاولى ان يقال ان التخصيف في نحو الحسن الوجه حكمه حيث حذف منه ما اضيف اليه فاعلة الذي هو كذا الجهر منه وللشأن اليه

قام مقام تنوين المضاف فلما حذف ذلك من فاعل المضاف اليه كان حذف من المتشاف لمكان الجزية ونحو انصاره
 عليه طرأ التباسا في هذا البحث في موضع اشتباها متعالم واما اختصار الاسم الذي الى الاسم اي كونه مسندا اليه لا
 لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا حفظ فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاصه فان قيل قوله ومن خواصه لا يظهر ان يكون خا
 والاسناد اليه لان حكم الخبر ان يفيد ما لا يند للبتداء والاسناد عرض والجرى ان يقيم محل لا يحتمل ان يقوم محل لانه فالتسا
 اقيام بالاسم لا يحتمل ان يقوم بجري مخصوص بينه كون الاسم مسندا اليه مستفاد من تقدير الاسناد بقوله اليه فلا ياتي في
 قوله ومن خواصه قيل ان الشيء قد يكون له اعتبارات مختلفة يكون الحكم على شيء مفيدا بالنظر الى بعض تلك الاعتبارات
 دون البعض كما يقال الانسان المكو في كاتب بالامكان العام والحكم بالكتابة انما يظهر باعتبار الطبيعة النوعية وهي طبيعة الانسان
 دون الصفة المستفاد من وصفه بالكو في كافيلا معنى الانسان عر من عام الحكم بالعرض انما يظهر باعتبار طبيعة الشيء
 باعتبار طبيعة الشيء للمضاف الى الانسان فان المضاف اليه خاصة كعرض علم ومثل هذا الاعتبار في الكلام شائع
 فلذا الحكم بالمخصوص انما يظهر باعتبار الطبيعة النوعية وهو الاسناد الى الشيء بدون الصفة المستفاد من الميختص بالاسم
 عقلا وهي الاسناد الى الاسم فيفيد الخبر فاحذف هذا الاصل فانه ينفك في جمل كثير من التركيبات فان قيل بعد تقدير
 الاسناد بقوله اليه ليرى النوعية بل صانصية فكيف يحكم على الخصوص باعتبار الطبيعة النوعية وكذا وجد الانسان بالكو في
 قيل لا شبه ذلك ان الصنفية احقر من النوعية مطلقا والاخر يستند الى الاسم لا الى الالة فكانت الصنفية متضمنة للنوعية لانها
 فاعرف ويمكن ان يجاب عن اصل السؤال بان لا يلزم من الاسناد الى الاسم ان يكون خاصة بالشيء بل يحتمل ان يكون قابلية كما هو
 قول البعض فالاسم ما جاز ان يحد عند فكان ذكر الخبر مقفاه هو قوله ومن خواصه لرفع ذلك الوهم لان تقديم ما حقه التاخير
 يوجب الحيثية في خبر فاعرف وكذا يمكن ان يجاب بلى كلمة من في الخبر للتبعية لصفة استعمال لفظ بعض مكانه فكان
 الخبر يفيد ان الاسم له خواص كثيرة غير مخصوصة على هذه الجهة فيفيد الخبر فاعرف فان قيل للاسم خواص كثيرة فظهر لاختار هذه
 الخمسة بالذكر قيل لكونها من مميزات الخواص لتضمن كل منها خواص كثيرة اذ اختصاص الاسم متضمن لانواع التعريفات
 من المصنفات والبهما والنداء وامنا الاسم من الام الجسدية والاستغراق والهدى وكذا يتقضى ان يكون له خواص كثيرة من امهات
 في امسفر واختصاصه بالشيء اختصاص حروف الجوز اختصاص التنوين يتضمن اختصاص اصنافها ومعانيها واختصاص
 الاضافات يتقضى اختصاصا في امسفر واختصاص التعريف والتخصيص والتخفيف لما ذكره ونحو ذلك اختصاص الاسناد
 يتضمن اختصاصا كونه موصوفا وادحان ومفعولا وقيما ونحو ذلك اختصاص اصناف الاسناد اليه الجوز ان يختارها بالنداء والاعلام
 العارضا للفظية وهي الاسم والجوز التنوين لانها في الالة تظهر ثم تظهر ما يدل في الاول وهو الاسم واخرها يلحق الاخر وهو الجوز
 والتنوين ثم يقدم الجوز التنوين يتبع الحركة وجودا فلذا ذكر امر قد مر من المعنوية الاضافات لتضمنه الكلمات اللفظية ايضا وهي
 الجوز حروف الجر فاعرف عن تعريف الاسم وخواصه شرح في تقسيمه فقال وهو معرب ومبني الى الاسم فيقسم الى هذين
 القسمين انقسام الكل الى الجزيات ثم المعرب ما خوذ من الاكراب وهو الاظهار يقال اعرب الرجل عن حجة اذا ظهر ما كان خائفا
 للفتنة والمعرب ما لم يظهر المعنوية للاعراوه في المعنوية والاضافة قيل الاكراب هو ازالة الفساد
 يقال اعربت معناه اذا فسدت والاعراوه السلب والمعرب طرف ايضا هي محل الالة الفساد واللبس ما خوذ من الاله المقصود منه
 الاعراوه غير التعريف لما ذكره من بيان حصص في النوعين شرح في تعريف كل واحد منهما فقال فالمعرب المركب الذي له حروف الجوز

في
 الجوز

فقام للتفسير في قوله المركب كالجس حيث يقتضئ كل مركب خرج به ما ليس بمركب كالأصوات والحوادث والنباتات والحيوانات قوله الذي لم
 يشبهه مبنى الأصل والفصل حيث خرج عنه ما نسب مبنى الأصل وهو الحرف والفصل لما في والاربعين اللام وهو المشهور وقيل
 الجملة أيضا واستغنى عن مبنى الأصل في تعريف المبنى انشا الله تعالى واذن المبنى الى الأصل ببيان أي لم يشبهه
 مبنيا هو اصل المبنيات وليس هو من قبيل اضافة المفعول الى مفعول ما لم يسم فاعلم بمعنى لم يشبهه مبنيا أصله كما في زيد
 مفعول الغلام ولا من قبيل اضافة الى الطرف بمعنى لم يشبهه مبنيا في أصله كما في زيد مفعول الدار لان الأول يقتضئ ان يكون
 مبنى الأصل مبنيا بنفسه بل يكون أصلا مبنيا والثاني يقتضئ ان لا يكون مبنى الأصل مبنيا الا ان يكون مبنيا في الأصل
 وفي كل من ذلك فساد لا يخفى وليس الأصل ههنا بمعنى القانون اذ لا معنى لقولك لم يشبهه مبنى القانون واختلف السكائر
 في تفسير المركب فقال بعضهم الماد بالمركب الذي مركب مع غيره تركيبا اسناديا لانه هو الأصل للاربعين اذ به يحدث المعاني
 المقضية للاربعين وفيه نظر لانه على هذا يخرج المضاف اليه قبل التركيب لاستادى كما يقال غلام زيد سبكون للليم والدال لانه
 غير مركب مع غيره تركيبا اسناديا وهو معرب مرخ به الرضى وقال بعضهم الماد بالمركب الذي مركب مع عامله فينادول
 التركيب الاسنادي والتركيب الاضافي لان المضاف عامل في المضاف اليه والحرف المقدر وفيه ايضا نظر لانه على
 هذا يخرج للبنداء والخبر فان كلاهما غير مركب مع عامله لان عامله معنوي واجيب عن الاول بان من قبل المركب
 بالذات والمركب مع غيره تركيبا اسناديا كان المضاف اليه قبل التركيب الاستنادي على قوله مبنيا ويشبهه بهذا عبارة الواو في قوله
 والركب ومن قبله بالذات المركب مع عامله كان المضاف اليه قبل التركيب الاستنادي على قوله مبنيا لان المركب مع عامله وهو المضاف
 والحرف الاضافة المقدر على حسب الاختلاف ويشبهه بهذا اللفظ الرمي وعن الثاني بانه لما كان تأثير العامل المعنوي في
 البنداء والخبر مثل تأثير العامل اللفظي في غيرها جعل في حكمه عامل اللفظ فكانها مركبان مع العامل حكما واعتبارا
 فان قيل المركب الاسنادي من حيث هو هو مبنى حتى ذهب البعض الى انه من مبنيات الأصل فكيف عرف العرب بالمركب
 مع غيره تركيبا اسناديا قيل ليس المراد بالمركب هذا اما هو في مقابلة المفرد بل المراد بجزء المركب الذي من مركبه
 غيره تركيبا اسناديا او مركب مع عامله فان قيل هذا المصداق على ما تقدم مبنى الأصل كما في وعلى ما وقع سوا ذلك ان
 وعلى ما صنف اليه نحو يومئذ فان كلاهما مركب مع غيره تركيبا اسناديا ولم يشبهه مبنى الأصل قيل المراد بقوله لم يشبهه
 يناسب بانه حد للمبنى وهو قوله ما نسب مبنى الأصل والمناسبة يقتضئ اول المشابهة والفقير والوقوف موقعا وما ينبغي
 اليه فان قيل قد يوجد في كثير من الاسماء مناسبة مبنى الأصل مع انها معرفة كنسبة اسم الفاعل الذي بمعنى الماصف او
 مناسبة غير المصنف الماصف والامر في الفاعلين ومناسبة سقياسا كالا في افادة معناه ومناسبة نيز بمعنى الاخر
 ومناسبة اشل وكاف ومناسبة المضاف لحرف الاضافة في افادة معناه ومناسبة اخر اللام او من كونه معنويا
 عن الآخر او اخر من ومناسبة اي الشريطة حرة والاشط والاشطاهية حرف الاستفهام ويقع المثنى والمجوع حرف
 العطف لان الزيد ان بمعنى ازيد والزيدون بمعنى زيد وزيد وزيد وعينه كما عالم يورث في جمع الارباب فلا يكون
 المحذ منعكسا ولو استدلل على عدم مناسبة هذه الاشياء بكونها معرفة ويكون تركب الاشياء مبنية يلزم الدور
 لان كونها معرفة توقف على عدم المناسبة ولو توقف عدم المناسبة على كونها معرفة لزم الدور وقيل المراد بالمنااسبة
 المندرجة اليه من غير ما ذكره من المنااسبة فيكون متبعا لضعف او معارضا في غير المضاف فانما نسبت الفعل مطلقا

العرب بكلامه مورد التقسيم فالخروج عن مورد التقسيم فلا حاجة الى الاخر لانه واجب ان كلامه الشارح محتمل
 بمقتضى ان يرد به من الاستغناء عنه وهو الاسم فلا بد من الاخر ان عنه لكونه مبنيا للاسم فان قيل حكمه الشئ وهو الاثر الثابت
 بذلك للنفي واختلف احرار العرب اثر العامل لا اثر العرب فكيف جعل الاختلاف حكم العرب قيل اضافة الحكم الى عامل العرب
 بمعنى في كسر اليوم اي حكمه فيه ولا شك ان الاختلاف حكم في العرب او بمعنى الاسم والاصناف باء في ملاهية حكمه
 اختصاص بالعرب بلا شبهة الوقوع فيه والمراد بالحكم الخاصة دون الاثر فان قيل العامل جمع واقل ثلثة فيلزم منه ان لا يتحقق
 العرب الا باختلاف ثلثة محال والامر بخلافه قيل لا لا للمجسرات لان الامر اذا دخل على الجمع ولم يكن ثم معهود يحصل على الجنس
 فيبطل معنى الجمعية فان قيل جاء في زيد مثلا اذا وقع في اول الامر لم يختلف فيه العوامل وهو عرب قيل المراد صلاحية ترتيب
 اختلاف الآخر على حصول اختلاف العوامل فيصدق على ما جاء في زيد اذا وقع في اول الامر به يصح اختلاف آخره عند حصول
 اختلاف العوامل او يرد في كلا الموضعين حصول الاختلاف بالفعل ويحصل الخاصة على كونها مفارقة لا لازمة فلا يلزم وجوب
 الاختلاف في جميع الاحوال او يرد بالاختلاف الثاني في الوجود لللازمة بينهما اذ اختلاف العوامل من حيث تدرج وجوده فكان
 من قبيل ذكر المزموم وادارة اللازم وانما قال بالاختلاف العوامل ولم يقل بوجود العوامل لمشاكلته قوله ان يختلف وصفته
 المشاكلك من محسنات الكلام وهو ان تلك لفظا بصورته في وقوعه في صفة فيكون المعنى ان يختلف صفة اخرى لوجوده من
 العامل فلا يرد شئ مما ذكر وقوله لفظا او تقديرا فيفصيل لاختلاف العوامل اولا اختلاف الآخر فيكون هذا من باب التنازع
 بين الفعل والمصدر وهما مضمومان على انهما صفة مصدر ومحدوف اي اختلفا مملوفا ومقدرا او على انهما خبر كان المحذوف
 اي سواء كانت العوامل مملوفا او مقدرا والجملة من باب التمثيل وهو تعقيب الجملة بجملة تقيدها على معناها للتأكيد بان
 قيل ما بال مصر جعل اختلاف الآخر لاختلاف العوامل حكما للعرب ولم يجعله حكما كما جعله حلا سايرا للخاصة قيل لوجوب ذلك
 حكما لهم للدوران معرفة اختلاف الآخر يتوقف على معرفة العرب فاعرف بغيره الدور وهو باطل واجيب بانه لا^{لشئ} ان معرفة
 اختلاف الآخر موقوفة على معرفة العرب اذ يجوز ان يعلم من استعمالات العرب قبل ان يعلم للعرب ان هذا النوع من الالفاظ
 يختلف اخرى باختلاف العوامل وهذا النوع لا يختلف ولكن لا يعلم ان العرب على اى من هذا النوع يطلق فاذ لم يتوقف
 معرفة الاختلاف على معرفة العرب ليزم الدور وفي نظر ان معرفة اختلاف الآخر لا يحصل عن استعمالاتهم اذ كان العرب
 مما اختلف آخره لفظا اما اذا اختلف تقديره كعصا فلا يحصل معرفة ذلك واجيب بانه يمكن معرفة ذلك بالاستدلال بالواجب
 او بالجمع اما الاول فنشأ جرمي فانما عرفنا واحدا وهو غير مختلف آخره باختلاف العوامل استدلالنا على ان عدم^{اختلاف}
 في الجمع لا جمل المانع وهو الالف وعلى ان الاختلاف فيه متحقق تقدير او اما الثاني فنشأ جمل فانما عرفنا ان جمعه وهو جملتي
 يختلف اخرى باختلاف العوامل استدلالنا على ان الاختلاف في الواحد لا جمل المانع وعلى ان الاختلاف فيه تقديرى فان قيل
 لما يمكن معرفة اختلاف الآخر بالاستدلال او بالاستدلال بالواحد والجمع فما فائدة اضافة اختلاف الآخر الى اختلاف العوامل
 قيل اضافة الى المدارية فان العامل مدار الاختلاف وجودا او عدمها حيث يوجد الاختلاف عند وجود العامل وينعدم
 عند عدمه والشئ اذا دمج الشئ وجودا او عدمه ايضا فاليه وفيه نظر فان المدارية قد وجدت في هذان وهذان حيث يوجد
 اختلاف آخرهما عند وجود العوامل فيعلم عند علمه مع ان اختلاف آخرهما ايضا الى العامل عند اكثر من هاهما مبنيان +
 والاختلاف بينهما صيغ وضعي على ما ياتي بيانه في اسما الاشارة انشاء الله تعالى واجيب بانه انما لا بدنا اختلاف آخرهما الى العامل

مع وجود الدلائل بناء على الواحد والجمع فان واحدها وهو هذا والذي وجمعها وهو كذا والذين لا يوجد فيهما الاختلاف عند وجود العامل مع عدم المانع استند للناس على ان الاختلاف في مشتقها ما يمتنع وضفي غير مضاف الى العامل كالاختلاف في معنى المضار ومثل انا واياي وقيل انما لا يمتنع اختلافهما الى العامل بناء على بناءهما لانها لا يوجد مبين علمنا ان اختلافهما معنى وضفي غير مضاف الى العامل وفيه نظر لان بناءها معنى على عدم مضاف اخذت منها الى العامل فلو مبنى عدم مضافة ٤

اختلافها الى العامل على بناء هو الزهر الدور ثم لما فرغ من بيان المعرب وحكمه شرع في بيان الاعراب فقال الاعراب ما اختلفت الحركات فيه اخذت الى الاسم او المعرب وفي قوله الى ما والبناء تفصيلية اي الاعراب شتى اختلفت احراسها او اخرها بسبب ذلك المشرفان قيل يدخل في لحد العامل ولا تثنى اختلفت احر المعرب بسببه وكذا الاسناد والمقتضى الاعراب قبل كلمة ماء نباتة عن حركتها معروفة فيخرج الاشياء المذكورة او يقال المراد بالسبب السبب القريب وهو ما يكون سببا بلا واسطة دون السبب البعيد وهو ما يكون سببا بواسطة فيخرج الامور المذكورة لانها استتباعا بعين الحصول الاختلاف لان الحال سبب قريب الحصول الاسناد فهو سبب قريب الحصول للمقتضى وهو سبب قريب الحصول الاعراب وهو سبب قريب الحصول الاختلاف فكان العامل سبباً بلا واسطة والاسناد سبباً بلا واسطة والمقتضى سبباً بلا واسطة والاعراب سبباً بلا واسطة كان هذا قريباً فان قيل الاختلاف احر المعرب لا يحصل الا حركتين اذا الحركتين الاولى لا يحصل بسببها اختلاف احر المعرب بل اختلاف آخره لوقوع الاسم قبل فتح الحركة الاولى مبنى للمعرب فينتج ان لا يكون الحركة الاولى احر قبل الاداء بالسبب السبب القريب غير التام او ما له نوع تأثير لانهم قد يدخل الحركة الاولى لان لها نوع تأثير في اختلاف احر المعرب لان الحركة الثانية لا توجد لاختلاف آخر الوجدان تحقق الاولى ويمكن ان يقال الحركة الاولى بعد السكون فيكون ما يتم به علته الاختلاف فيصدق عليها انها ما اختلفت به احر المعرب لان الاسم بعد فتحها معرب اي مكسب لا يشبهه معنى الاصل لاختلافها احر المعرب من السكون الى الحركة وان لم يكن الاسم معرباً في حال الاعراب اي في حال الاختلاف من السكون الى الحركة ونظيره ما يقال اوضعت هذه اللآلة هذا الجاني فان هذا الكلام صادق وان لم يكن الرضيع المشار اليه شاباً في حال الاضجاع فكذلك اهو هنا يصدق على الحركة الاولى انها اختلفت احر المعرب من السكون الى الحركة وان لم يكن الاسم معرباً في حال الاختلاف من السكون فتأمل فانه دقيق واد اعرفت هذا فاعلم ان الاعراب عند اعراب عباد ما يتحقق به الاختلاف من الحركات والحروف وعند غيرهم مارة عن الاختلاف احر المعرب بانهم اتفقوا على ان افعاله الرفع والنصب والجر فاما يتحقق بهما الاختلاف لانها افسدت الاختلاف والجر غير بان الاعراب ضد البناء والبناء ليس يواقع على الحركات بل الحركات مابه البناء فكذلك الاعراب لا يقع على الحركات بل الحركات مابه الاعراب وقولهم لا يدل على العلة المعنوية عليه علة غايه الاختلاف اي ليدل الاختلاف او مابه الاختلاف على العلة المتداولة على ذلك المعرب او على ذلك الاسم وهي افعاله والمفعول والاعراف اذ اولاه لا يشترط فيها بعض ويجوز مجاز العلة حركة نحو غلاي لانها ما اختلفت بناء المعرب لان غلاي معرب على اختيار المصنف على ما ياتي لكنها لا تدل على معنى من المعاني المذكورة وان جعلت العلة خارجة عن الحد وكان فكرها الاستدلال بالعدة وضع الاعراب في الاسماء يخرج حركة نحو غلاي باعتبار الجسدية فانها ليست مما هي بها من حيث انها تختلف بها احر المعرب بل من حيث انها توافق الياء في الاعوان متفعل يقال اعتور والشيء ونفا وروى اي تداولوا وعلى هذا يكون قوله المعنوية على معنى اسم للمفعول لان المعاني متداولة على المعرب كما متداولة حيث تداولها المتكلم على المعرب ولما ثبت الرواية بكسر الواو وعلى الجواز المتعلق بموعدته راضية اي راض صاحبها فيكون المعنى على المعاني المعنوية متفعل

اياها على المعرب ومظهر المعاني هو العامل ويمكن ان يراود في الاعتوار ههنا معنى الدخول على وجه التناوب اى للمعاني اللاحقة
 على المعرب على وجه التناوب او يراود به الاقتران اى المعاني المقترنة عليه ثم لما فرغ من بيان الاعراب شرع في بيان انواعها فقام
 وانواعه رفع ونصب وجاءى انواع الاعراب اقسام مختصة على المنتهات لان الاعراب وضع للدلالة على المعاني وهى ثلثة فكل الاعراب
 ليكون الحال على حسب للدلول والا لم يركبوا لاشتراك وكان الاعراب اقل من المعاني او المترادف لو كان الاعراب اكثر
 منها وكلاهما خلافا لاصل وانما لم يذكر الالف والواو والياء مع ان الاعراب كما يكون بالرفع والنصب والجر يكون بهذه
 الحروف ايضا لان الرفع والنصب والجر عند الصرح يقع على الحركات والحروف جميعا وانما سمى الرفع رفعا لارتفاع الشدة
 السقط عند التلطف به ولو فقه مرتبة من بين اخواته لكونه علما هو عمدة الكلام وانما سمى النصب تنصبا لانخفاض الشدة
 اى تنصبا على حالها عند التلطف به ولا ينصب الفضلة اسم الكلام من غير ان يحتاج اليها لانه لام وانما سمى الجر جرا لانه
 علمية على الفعل الى اسم او لان الشدة السقط تنجز الى الاسفل عند التلطف به فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر
 علم الامانة الفاعل للتفسير فالرفع علامة الفاعلية والنصب علامة المفعولية والجر علامة الامانة وانما قال الفاعلة والمفعولة
 دون الفاعل والمفعول ليشتمل الفاعل والمفعول وما اتى بهما مطابقة لان الياء فيها للنسبة جى بها لا يند ان يان لها
 ملحقا والتاء لتأنيث جى بها لمطابقة اموصو الموث فيكون المعنى فالرفع علم المصلحة المنسوبة الى الفاعل والنصب علم
 المصلحة المنسوبة الى المفعول والمصلحة المنسوبة الى الفاعل في اللبنة كونه مسند اليه وفي الجر كونه جزءا ثانيا من الجملة
 وفي جر ياء ان كونه جزءا ثانيا واقعا بعد كل ثلاثة ارباع عينة حقيقة للاسماء ولم يقتصر على مجرد كونه جزءا ثانيا لان القصر
 للاعراب يلزم ان يكون حاملا للعامل كما قال المصنف في حد العامل وكونه جزءا ثانيا غير حاصل بان جودة في قولها مجازا
 ما ذكرنا المحصول بان كما ترى وكذا نقول في اسم ما ولا للشبهتين بل هو كونه مسندا اليه واقعا بعد ما يقتضيه الجر وليس
 وفي جر لا التي لنفى الجنس كونه جزءا ثانيا بعد ما يقتضيه الاسماء والمصلحة المنسوبة الى المفعول في الحال والقيمة والنسبة
 المنسوب كونها فضلة كالمفعول وفي اسم ان ولا التي لنفى الجنس وفي جر كان وما ولا يعنى ليس كونه واقعا بعد ما لا
 بالرفع من حيث توقفت تعقل على المنسوب لان حيث ضرورة كلاما فان الفعل لا يتوقف في صورته كلاما على المنسوب
 ويمكن ان يكون الياء والتاء في الفاعلية والمفعولية للمصدرية لما عرف ان ياء الضميمة مع التاء تفيد معنى المصدر اى فاعل
 علم كونها فاعلا والنصب علم كون الشيء مفعولا فاعلا هذا يكون الرفع في غير الفاعل والنصب في غير المفعول مما اتى بهما على وجه
 التقريب فيكون المعنى فالرفع علم كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما والنصب كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما
 فيدخل المحققات وانما قال علم الامانة ولم يقل علم الامانة في الياء والتاء في الفاعلية والمفعولية ان كانت للمصدرية
 فامانة المصدر بنفسها فلا حاجة الى جعلها مصدرا بابتان الياء والتاء وانما التاء مطابقة للموصو الموث في الياء
 للنسبة لا يند ان بان لها ملحقا ليس للمعنى المعتد به ملحقا كالرفع والنصب فلا حاجة الى الياء للمؤذنة بالاحكام
 وانما تفيد تاليا للصدر احتراز عن الجر البصر لانه في نحو مجسبك درهم وكفى بالمره فانه جر حصل بواسطة الحرف الراءى
 الغير المصدرية فلم يعل ملحقا به وانما جعل الرفع علم الفاعلية للنسبة بينهما في القوة والنصب علم المفعولية للنسبة
 بينهما في النصب والجر علم الامانة للنسبة بينهما في التوسط لان المتناهي لا يكون فاعلا محققا في النصب
 الثوب واخرى مفعولا محققا في الرفع والصالح الجلال فكل الجر على ما بينا من قبل ثم لما فرغ من بيان المعنى

وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة تنوع في بيان ما يحصل بالمقتضى وهو العامل فقال ولكمال ما به يتقوم للمعنى المقتضى
 الاغراضى عامل الاسم شئ بسببه يحصل المعنى المقتضى للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة كعرب في ضرب زيد
 فانه يحصل به فاعلية زيد وكعرب في ضرب زيد فانه يحصل به مفعولية زيد وكالباء في مررت زيد فانه يحصل به الاضافة
 في زيد وانما قد جار والمجرور على الفعل للاهتمام وجعله على المصدر يحتاج اليه في الحد فان قيل يتبدل في الحد الاسناد
 فانه ايضا يتقوم به المقتضى للاعراب قيل الباء للسببية والمراد به السببية فيخرج الاسناد لانه ليس بسبب بل هو
 شرط اوله لانه سبب قريب لمحصل المعنى المقتضى للاعراب بخلاف العامل فانه سبب بعيد لمصوله على ما بينا في حد الاعراب
 وفيه نظر لان السبب بعيد مجاز وارادة المجاز في التعريف لا يجوز لانه يورث الجهالة في التعريف حيث يسبق الفهم عند
 الاطلاق الى المعنى الحقيقي دون المجازي ولجيب بانه مجاز مشهور في الاصطلاح فتعين السبب بعيدا ويقال ان كناية
 عن بارة عن الفعل أى عامل الاسم عامل بسببه يحصل المعنى المقتضى للاعراب فلا يرد الاسناد فان قيل النسب والخواص
 عامل في جزها عند البصريين ولم يصدق عليه حد العامل لان الفاعلية في جزها كونه جزءا ثانيا من الجملة وهو يحصل بل
 والخواص بل يتحقق قبل دخولها قيل ليس الفاعلية في جزها كونه جزءا ثانيا من الجملة فقط بل كونه جزءا ثانيا واتعا بعد كونه
 ثلاثة ارباعه مقتضيه وهو ما يحصل بان وخواصها والمفعولية في جزها كانه لا المشبهتين وليس واسم ان ولا التقي
 لثمة الخمس وقوعه بعد لا يتم بالمرئى وهو محل هذه العوامل اذ لو لم توجد لما كان خبرها واتعا بعد ما لا يتم بالمرئى وعلى
 هذا قصر هذا الجواب وان كان مذكورا من قبل لكنه ذكر في الخواشي ثم وهذا فذكره كذلك اتباعا للخواشي فان قيل العامل
 في المبتدأ هو المخرج عن العوامل اللفظية للاسناد ولا يحصل به فاعلية وهو كونه مسندا اليه بل لا نسلم انه لا يحصل به فاعلية
 لانه لو لم يكن مخرجا عن العوامل اللفظية بل دخلت هي عليه لم يتحقق فيه الفاعلية المبتدأ تعينت به العوامل اللفظية فيحقق
 في المبتدأ حينئذ ما يقتضيه العوامل اللفظية التتة ولو لم يكن المبتدأ مخرجا عن العوامل اللفظية للاسناد فعلم يتحقق
 الفاعلية فيه ظاهر لا يحتاج الى البيان لان الفاعلية فيه كونه مسندا اليه ولا يتحقق ذلك بدون الاسناد اصلا لانه بدون
 الاسناد تعدد مثل الف وياء وعدة وعدان وزيد وعمر وهو في حكم الاصل التي لا تركيب فيها وحقها ان يتعلق
 بها غير مرتبة كفاق ونح فعلم ان الفاعلية في المبتدأ يحصل بالجمع اي بالجر والاسناد جميعا كما حصل بان الفاعلية
 فيه بدون المخرج لا يتحقق البتة بل قد يتحقق وقد لا يتحقق وبدون الاسناد لا يتحقق اصلا فعلم ان المجموع موثر في حصول
 الفاعلية فيه ثم ما ذكر المصنف هنا فهو عامل الاسم ومخرجه عامل الاسم مسبوقه بمعرفه مطلقا العامل اذ العلم بالمقيد
 مسبوق بالعلم المطلق فنقول العامل المطلق ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص فان قيل ما تريد بالوجه المخصوص
 فمن اردت الوجه المخصوص على الاطلاق سواء كان اعرابا او بيا او غير ذلك يلزم ان يكون يافى يلايد والياء في فاعلى ما
 وليس الامر كذلك وان اردت وجهها مخصوصا من الاعراب يلزم الدور على قول من اخذ العقل في حد الاعراب قائلا
 بان الاعراب ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل وان اردت وجهها مخصوصا من مقتضى الاعراب يابا لا ذكر آخر الكلمة
 لان الكلمة بتمامها موصوفة بالفاعلية والمفعولية والاضافة لا غيرها فيخرج عامل الفعل لان عامله لا يوجب الفاعلية
 والمفعولية والاضافة قيل المراد به وجه مخصوص مما يقتضيه المقتضى او الشبه التام بالاسم فلا يابا لا ذكر آخر الكلمة
 لان ما اقتضاه المقتضى يتحقق في آخر الكلمة دون اواخرها واسطها فلا يلزم الدور ولا يخرج عامل الفعل لان اعرابها

اقتضاه المشبه التام بالاسم على ما عرفتم لما فرغ من بيان الاعراب وتقسيمه الى الرفع والنصب والجر
 شيء في تقسيم اعراب باعتبار الحركات والحروف وبيان ما فيها وذلك ستة اقسام لان الاعراب اما بالحركة او بالحرف
 والاعراب بالحركة اما مستوفى للحركات الثلاث او لا والثاني اما محمول في الفتحة على الكسرة او على العكس والاعراب بالحروف
 اما بالحروف الثلاث او بالحر فيزول الثاني اما رفع بالالف او بالواو وهذه ستة اقسام شرع في بيانها على الترتيب فقال
 فالرفع المنصرف الفاء جواب شرط محذوف اي اذا عرفت هذا فقول الرفع المنصرف والمراد بالرفع ههنا ما يقابل النشبة
 والجمع دون الجملة والمضاف وفي تقيده بالرفع احراز عن الرفع الغير المنصرف كاحد والجمع المكسر المنصرف وانما قيد
 الجمع بالمكسر احراز عن الجمع السالم بالالف والتاء او بالواو والنون وقوله المنصرف صفة اخرى للجمع وفيه اختراز عن
 الجمع المكسر الغير المنصرف كما صابغ فان قيل لوقال فبالمفرد والجمع المكسر المنصرف فان كان اخص فما وجه العدل عند
 الى الاطناب قيل انه وان كان اخص لا انه لا كان يحتمل التعليب عدل عنه الى الاطناب وقوله بالصفة خبر لقوله فالرفع
 والجمع وقوله رفعها اما ظرف اي كايان بالصفة وقت رفع العامل او حال اي كايان حال كونها مرفوعة او مصدرة
 نوعي اي يعربان بالصفة رفعها او غير عن النسبة من بالصفة رفعه وقوله والفتحة نصبا من باب العطف
 على معمولي عاملين مختلفين بتقديم الجر ونحو في الدار زيد والجرعة عدو وقوله والكسرة جرا كالفتحة نصبا ثم الفتحة والفتحة و
 بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها اعرابية ههنا تبتدئ بخلاف الجر عن التاء فانها القاب البناء والمراد بالصفة والفتحة
 والكسرة اعم من ان يكون لفظية او تقديرية فلا يلزم التكرار في قوله واللفظ فيما عدل وانما اعرب الرفع المنصرف
 المكسر المنصرف بالحركات الثلاثة لان الاصل هو الاعراب بالحركات والاصل فيه استيهاء الحركات الثلاث ولا يختص بالعدل عند وانما
 قدم الاعراب بالحركات الثلاث لاصالته فان قيل تدخل في هذا ايضا بطة وكلا والاسماء الستة لما مر من المراد بالرفع
 ههنا ما يقابل النشبة والجمع وكلا والاسماء الستة مفردة ان بعد المعنى فيصدق عليها الرفع المنصرف مع ان
 اعرابها ليس بالحركات الثلاث فينبغي ان يذكر قيد اخر اخراجها قيل المراد بالرفع المنصرف من كل وجه فيخرج به المشي والجموع
 وما اتفق بهما وكلا والاسماء الستة ملحقات بالمشي على ما سبق ويقال اللام في قوله فالرفع اما المجلس فيكون
 الجملة قضية مهمة ولا يلزم بالحكم على المجلس بالاهمال ان حكم على كل فرد لان القضية المهمة في قوة الموجبة الجزئية
 واما الاستغراق فيكون الجملة قضية مسورة كلية وهي توجب اشتغال الافراد لا اشتغال احوالها وكلا والاسماء
 الستة معربان بالحركات الثلاث ايضا وان لم يكن كذلك في كل حال وفيه نظر لان بيان الاحكام الكلية لا يجوز
 بالقضية المهمة اذ لو كان ذلك لبطلت القواعد الكلية باسمها ولم يبق حكم كلها ولان ذوما لا ينصرف بالحركة
 في حال من الاحوال فلا يتناول الاستغراق اصلا ولان الاستغراق لو كان موجبا لاشتغال الافراد دون احوالها
 لما احتجتم الى تقييد الرفع بالانصراف لان الرفع الغير المنصرف ايضا معرب بالحركات الثلاث وان لم يكن كذلك في كل حال و
 اجيب عن هذا بان التقييد بالرفع وان لم يكن محتاجا اليه البته لكن المصنف اذ ذكره لا ينفيد تقييدا حسنا مع الاعراب
 بالحروف لانه يفيد ان كل واحد من المعرب بالحركة والحروف ثلثة اقسام فذكر هذه التقييد لكان المعرب بالحركة على
 قسمين والمعرب بالحروف على ثلثة اقسام فذكر كيد ل على مناط التقسيم وعلم الجواب عن اصل السؤال بان كلا
 والاسماء الستة خارجة عن قوله فالرفع اذ المراد بالرفع المعرب بالحركة لا بالرفع المنصرف لان الاسماء

الجصاص فانه قد بين ان يعرب بالحركة تقديرًا وبالحرّك لفظًا فينبغي ان يعرب بالحرف لفظًا لانه في الدلالة اظهر من المقدر
 وان كان عجزه في قيل سلطنا ان هذا الدليل يوجب عجزه فيه لكن يتحقق فيه مانع من جعل اعراب بالحرف لانه لو جعل اعرابه
 بالحرف يلزم احد المخطورات الثلث لان اعرابه بالحرف لا يخلو ما ان يكون بالالف المملوطة مع ترك التنوين فيلزم
 ترك التنوين عن الاسم المتكلم وذو غير جازا وبالالف المملوطة مع بقاء التنوين فيلزم بقاء الساكنين وهو معني ١٤
 او بالالف المقدّم مع اثبات التنوين فيلزم خلاف اصلين الاعراب بالحرف وتقدير الحرف وقدليت عن تقدير الحركتين
 في تقدير الحرف فاذا تحقق المانع عن الاعراب بالحرف اعرابه بالحركة تقديرًا ووضوحًا مع اثبات التنوين وحذف الالف
 لفظًا لا يلتزم ساكنان بخلاف المثني والمجموع حيث لا مانع من اعرابهما بالحرف لفظًا فاعرבהما بذلك وقيل امر اللثني
 والمجموع بالحرف لانه وجد في آخر كل واحد منهما وضاح فان الدلالة على التثنية والجمع فلو جعلنا كل واحد من هذين
 الحرفين لكل واحد من اللثني والمجموع لزم الترادف وهو خلاف الاصل فارحبناهما عن الترادف بتخصيص كل واحد منهما
 وجعلنا اختلافهما اختلاف الاعراب ووجه تخصيص الالف باللثني والواو بالمجموع عوارض الالف قدامها اعراب كلا
 مضافا الى مضمربا الحرف لانه يوجد اللفظ متشابه المعنى فعولنا بالاعتبارين في الحاليتين فاعرבהما بالحرف باعتبار معني
 التثنية في حال الاضافة الى الضمير واعرבהما بالحركة للتقدير باعتبار موحد اللفظ في حال الاضافة الى المظهر ولوحسب
 لمناسبة المضمم المعنى في الختام ومع الاعراب بالحرف في الفرعية ومناسبة المظهر اللفظ في الظاهر ومع الانزياح
 بالحركة في الاصله ولانه اذا اضيف الى مضمربا يكون تأكيد المثني التثنية فحمل على مبتدع ولا نداء اضيف الى مثني مضمم
 متصل صاوي كمتزاج بكلمة واحدة فقوى امر التثنية في لفظا ومعني فاجري المجري المثني في الاعراب وانما اعراب
 اثنان واثنان بالحرف في كل حال لشبههما باللثني لفظًا ومعني اما لفظًا فوجود الالف والياء في آخرها واما معني فلان
 على شيئين بخلاف كلاً فانه يشبه اللثني معني لفظًا فاعرّب اعرابه في حال دون حال ثم لما فرغ من بيان ما يعرب بالحرفين
 ورفعه بالالف شرع في بيان ما يعرب بالحرفين ورفعه بالواو فقال جمع المذكر السالم وفي قيد للذكر اختار عن جمع المونث
 السالم وفي قيد السالم اختار عن جمع المكسر نحو مسلمة ورجال والوجهه وكل من لفظه قال قيل قد قاله ابو جلد
 في العرب كلمة اخرها واوجده في هذا اللفظ كذا لفظ الواو في غير من التغير فلم يثبت به او يقال الواو فيه لما قام مقام
 الفقة صلوات كما نامة لا و او مشرون واخواتها اي امثال عشرة ون و نظاؤها من ثلثين الى هتعين واردة الامثال
 والنظاير بالاخوات على وجه الاستعارة المصحح بما يشبهه للنظاير والامثال بالاخوات وقوله بالواو والياء خبر قوله جمع
 للذكر وما عطف عليها كانه بالواو في الاء نصبا وخبر وقوله للتبديل على اعراب جمع المذكر السالم بالحرف وانما اعراب
 الواو بالحرف لانه يشبه جمع المذكر السالم لفظًا ومعني لفظًا فلو جاز ما يعرب للاعراب في آخرها واما معني فلان
 كانه محمول على واحد وهو وطر اللباب وفي كلا الدليلين قهرا ما الاول فلانه منقوض في نحو اول وتفسير في وجود
 التشبيه فيما ذكر فينبغي ان يحمل على جمع المذكر السالم واما الثاني فلان اصل دليل منجيب والاعراب بالحرف حكم ثبت
 على خلاف الاصل وما ثبت بخلاف الاصل كيثبت بدليل منجيب ولا في العمل لو كان علة للاعراب بالحرف لوجب
 ان يحمل ابائك واخواتك على ابوك وابوك فلفظ العمل بالحرف في بعض المجموع دون البعض متشكك محض واجب عن الاول
 بان الواو في اول وتفسير محمول على قاعده الفقه بغير قواعدها بالحرف كالحجم السالم لرفع الواو في قوله

[illegible]

ويلاحظ ان بعض المبنيات مضافه كجنت واذا وغيرها فانها اضيفت الى المجموع منها مبنيه واجيب بان الاضافه فرضت
 مانع لا رافقه يعني ان الشيء ان كان معربا قبل الاضافه فالاضافه تتم بناءه واما اذا كان مبنيها قبلها فيقع بناؤه للبناء
 المضاف من هذا القبيل فانها كانت مبنيات قبل الاضافه فاذا اضيفت الى الجملة المبنيه فالاضافه كانت بناءه وسرعا ان افترقا
 المبني من منزلة التنوين المقدس اي المفروضة والتنوين المقدس في مبني له مد لا لتعلقه على امكنة الاسم فكذا
 الاضافه النازلة منزلة ما لا تنافيه بخلاف اضافة المعرب فانما نازلة منزلة التنوين المحقق وتعلق البناء لانهما على
 امكنة الاسم فكذا الاضافه النازلة مد لهما تنافيه فان قيل اضافة المعرب قد يكون على البناء كما في يوم يرفع ويومئذ فان لم
 كان معربا قبل الاضافه ثم صار مبنيها بالاضافه الى الجملة ولو بواسطة كما في يومئذ فكيف تكون منافيا للبناء والمشي كما يكون
 على ما ينافيه قبل الاضافه فمع تأثيره على اخرى في البناء لا تلتزم نفسها اذا كانت داعية اليه بنفسها فذلك لان الاضافه اذا كانت
 داعية اليه بنفسها كانت مقارنه لذهلة مقارنه لحكمها فكانت نازلة منزلة التنوين المقدس فليكون مانع كما ان البناء
 المتقدم على الاضافه لا تتم الاضافه كذلك فان قيل للمخض ان يقول ان الاضافه في غلاي ايضا داعية الى البناء بنفسها
 فكيف يكون مانع لا قيل ان الاضافه فقطه اعيت اليه بل على البناء كما قال المخض هو المجموع المركب من ثلاثة اجزاء الاضافه
 الى المبني والصلال الضمير وسكون حرف العلة فكانت الاضافه الى المبني جزءا للبناء والعهذا اذا كانت ذات اجزاء لا يضاف الحكم
 الى جزء من اجزائها ولهذا لا يفي كلامه بالاتفاق لعدم اتصال الضمير وسكون حرف العلة وان تحقق الاعتناء الى المبني وكان ذلك
 لا يفي علامه لعدم سكون حرف العلة وان تحقق الاعتناء الى المبني والاتصال الضمير في نظر ان الحكم لا يتعلق بجزء من اجزاء
 يضاف الى آخرها وجوده على ما عرف والاضافه في غلاي اخرها وجود الان اتصال الضمير وسكون حرف العلة سابقان على
 الاضافه فينبغي ان يضاف الحكم اليها واجيب بأنه لا يمكن ان يكون على اصطلاح الاموالين دون الحاجة فلا يكون تحت الرفع
 فكلان الاصل بين الاصطلاحات للتوافق ما لم ينمض مخالفتا بالتصوير وهذا لا يقتضي ذلك وذهب قوم الى ان غلاي ليس تحت
 ولا مبني للتوسط الحرف الاخر بالاضافه والاعراب والبناء من صفات الاخر والجواب ان توسط الحرف الامر واجب ابتداء
 الاعراب والبناء في الحرف المتوسط ولا يوجب انتفاء ما في اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب في اللفظ والحركة في اللفظ فاما قوله
 يكون غير معرب ومبني غلط وقوله واستثقل على بناء المحمول غلط على تقدير ان التقيد يكون في وقت استئصال اللفظ
 اعرابا وفي معرب ادنى للمعرب الذي استثقل بلفظ اعرابه على ما مر كما مر في صفة مسند محمد وفي اوجز مبتداء محذوف
 اي استثقل الامثال استثقال تالفا لاعراب قاض او هو مثل قاض وللراغب قاض كل اسم متحرك في آخره ياء قبلها
 كسرق وقوله مضاد جاز فلان اي بقى رفع العامل وجرح او حالان اي في حال رفع العامل وجرح وانما استثقل الاعراب
 في قاض رفعه وجاز لتمامها على الياء بخلاف الضمير فإنه يظهر ان الاعراب اللفظ اصله كما في الضمير كخسته فينقله
 جاء في قاض ورايت قاضيا من قاضين وقوله وهو مبني لا يكون موقوفا ومنصوبا على انه مطلق على قوله
 قاض او على انه خبر مبتداء محذوف ومنه مسند محمد وفي ويجوز ان يكون مجرورا على انه مطلق على قاض ويكون
 التقدير وكثيرا من صفات يفي على هذا الامر كما لا ريب في التفسير وهو الكاف والوقوف ككثيرا من الصفات لا يكون
 في الاستثقال وان في كونه للنظر كما سلكوا والوقوف مضافا الى ياء التكميل والبناء على ما لا بد من
 الجواب ولو كانت في الياء كما في مرقى وانما استثقل الاعراب في صيغة كذا في قوله من صفات اللفظ وقد اورد

أن يكون الأمثلة لفظية بمعنى تلك الجملة على نحو قول من كان مشهوراً
 بالشجاعة إذا لم يكن جدياً شجاعاً إذا كان خالفاً لغيره من الصفات فمنه كذا وكذا كان قبيحاً فمنه كذا وكذا واللفظ زائد
 وما قيل إن نسبة على إنشائية عن حاله في قولنا يعمى الصوف كذا وكذا واللفظ زائد فمنه كذا وكذا واللفظ زائد
 إنما يظهر إذا كان معهوداً كقولك راضيت زيداً بعد قولك هذا زيد أما إذا لم يكن معهوداً فالمراد باللفظ فمنه كذا وكذا
 وسد باب التخييل في الكلام العربي لأن كل موقوع ومنصوب ومجرور يحتمل حكاية الفاعلية والمفعولية والإضافة فوجب
 أن لا يكون تركيب من التركيب العربية خطأ وكل من في قوله من قبلها ألف بمعنى في ما عرفت أن كلمة من تكون في الظروف
 بمعنى في ولا يدخل على قبل وبعد وعند ولدي ولدان من حروف الجر الأمثلة لفظية فاعلم من قبلها اختلاف على اللفظ
 أو على ذي حال أو مبتدأ متقدم من الخبر والجملة الظرفية أو الاسمية صفة لحوال ووزن مع هذا القول قريب أي القول بأنها
 تقع مقرباً للصواب وهي اخترا من قول من قال يا ماعز فمما عطف وزاد شبهة التانيث في اللفظ على ما اختار عن قول من قال يا ماعز فمما عطف وزاد شبهة
 الجمع في سائر اللفظ على قول من قال يا ماعز فمما عطف وزاد شبهة التانيث في اللفظ على ما اختار عن قول من قال يا ماعز فمما عطف وزاد شبهة
 فيمنع أحدهما وأما كان قول هذا الفرق جيد عن الصواب لما فيه من جعل التبريد أصلاً وبأسه والقول للتصور مقرباً إلى الحقيقة
 لما ان للفظ ليس حفظاً من النشأ والقول لا يفسد في الحقيقة لانه في الحقيقة ثمانية لأن الألف والنون للفظ
 لا في التانيث لمخاض باللف التانيث للصلابة بينهما كما أن الألف واللام في اللفظ ملحق باللف التانيث كذا كتم لا في
 عن بيان اللف في البيتين شرح في بيان امتثلتها على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثل العبد واحمر مثل الوصف
 وطلحة مثال التانيث بالتاء والعرفه وزنيب مثال التانيث المعنوي والعرفه وانما ذكر المتأخرين لكوني التانيث اهتماماً
 لشأنه لظنة الاشتباه في اعتبار التانيث في اللف مع التذكير الحقيقة ولذا لا يجوز تانيثه في تانيث الفعل حيث لا يقال قال
 طلحة واسمهاهم مثال العجبة والعرفه ومساعد مثال الجمع ومعه كبر مثال التركيب وعمران مثال الألف والنون وأما
 مثال وزن الفعل ثم لما فرغ من تعريف غير المنصوف وبيان اللفظ والامتناع شرع في بيان حكمه فقال وحكمه حكم غير المنصوف
 أن لا يكتسب ولا تنوين كلمة لأن مخففة من المثقلة وصغير الشأن اسمها وكسرة بالفتح على أنه اسم لا صيغة فمحذوف أي لا
 كسرة فيه فلاح اسمها وجزا خبران المخففة وهي مع اسمها وجزا خبر أوله وحكمه ولا تنوين بالفتح عطف على كسرة
 ويحذف في قوله كسرة لا تنوين خمسة أوجه على ما عرفت في كسرة كسرة وأما اللفظ في غير المنصوف كسرة والتنوين كسرة
 يشبه الفعل في اللفظيتين لأن الفعل له فرعيتان من جهة افتقار إلى الفاعلية وحرية من جهة اشتقاق من المصدر
 وكذا غير المنصوف لأن فيه علتين فكل علة فرع أصل لما عرفت أن الفعل فرع المصدر منه والوصف فرع الموصوف
 والتانيث فرع التذكير والعرفه فرع المنكث والعجبة فرع الوهية والجمع والتركيب فرعا للأفراد والألف والنون فرعا للألف
 التانيث ووزن الفعل في اللفظين وزن كسرة فاعلم من التانيث مع اللفظين كسرة وهو اللفظي على
 هو واجبي جهة كسرة من اللفظ والاصناف وغيره من اللفظ وهو التنوين وأما اللفظ في اللفظين كسرة وهو اللفظي على
 المشابهة والفرعية غير الظاهرية فلا حاجة في حصولها إلى ما عرفت من جهة اشتقاقها من اللفظين كسرة فإن قيل قد
 يشبه اللفظ والتنوين في غير المنصوف مع تحقق الفرعيتين الحقيقة باللفظين كسرة والتنوين كسرة
 في مشتق من اللفظ من جهة غير المنصوف فكيف يستقيم قوله وحكمه كسرة لا تنوين قبل العلم بمشتق اللفظ

والشئون فيها مانع يمنع أما في الضرورة والتناسب فظاهر لأن الضرورة تنسخ المخطورات والتناسب
 أمر مقصودا لهم عندهم وأما في مسلمات فلان منع تنوينه بفوت المقابلة المقصودة في المنقول عند ومنع جزم
 بجمله على النسب يقرب تبعيته اذ النسب فيه تابع ولا متبوع ولو قيل بالنسب كما ذهب إليه البعض فلا يرد شئ
 واذا عرفت هذا فاعلم ان في منع الكسرة عن غير المضروف اختلاف مشهور قال قوم انه ممنوع بتبع المتنوين
 وقال قوم انه ممنوع قصد كالتنوين ودلائل الفريقين مذكورة في المطولات وفي كلام المصنف إشارة
 الى اختيار ما ذهب اليه الفريق الثاني حيث قدم الكسرة على التنوين ثم لما فرغ من بيان حكمه شرع فيما هو ضابط
 لان الشئ يتبين بضده فقال ويجوز صرفه اى صرف غير المضروف للضرورة اى لا يضطر الشاعر لان
 الضرورات تنسخ المخطورات كقول امرئ القيس ويوم دخلت الخدر خدر عتيق قالت لك الويلان انك امرئ
 وكقول صاحب المنظوم فرقاوى زفر جده ما هو قول الشاعر وحده اول للتناسب لان التناسب
 مقصودا هم عندهم مثل قوله تعالى **سلاسل اغلا** وسعير اصرف سلاسل للتناسب اغلا
 وسعير واغلا قال التناسب دون الضرورة لشهيق نظايرها بخلاف نظاير التناسب فان قيل صرف
 غير المضروف لاجل اضطرار الشاعر واجب وارجل التناسب جائز حتى قرى في قوله تعالى وسلاسل امنونا
 وغيره من فكيف يستقيم قوله ويجوز صرف للضرورة والتناسب قيل لا بد بالجواز ههنا الامكان العام فيكون
 معناه ان سلب جواز الصرف للضرورة والتناسب ليس بضروري فيتناول الوجوب والجواز وقد مر تفصيل
 الامكان العام في الهماء الستة او نقول المراد بالجواز ههنا عدم الامتناع اى لا يمنع صرفه للضرورة
 والتناسب فيتناول الوجوب والجواز ايضا فان قيل هذه الصرف عند المصنف عبارة عن وجود العلتين
 وعند المتقدمين عبارة عن عدم وجود الجزم والتنوين فالصرف عندهم عبارة عن انتفاء العلتين كما يطلق
 الصرف ههنا على وجود الجزم والتنوين وما خلفه للتفريق في حديث الشعر وانهم ههنا حيث اطلق الشعر ههنا على وجود الجزم والتنوين
 دون انتفاء العلتين لان غير المضروف عند الضرورة والتناسب

يدخله الجزم والتنوين ولا ينتج من العلتنان قيل يمكن ان يحمل كلامه على حذف المضامين اى يجوز ان يحكم
 صوته وهو وجود الجزم والتنوين للضرورة والتناسب فلا مخالفة ويمكن ان يحمل الصرف ههنا على
 المعنى دون الاصطلاحي فيكون المعنى ويجوز صرف هذا الحكم عن الضرورة والتناسب فلا مخالفة قط هذا
 كان المعنى في قوله صرف ما يدل الى الحكم دون غير الصرف ويمكن ان يراد بقوله صرفه جزم وتنوينه مجازا على طريق
 ذكر المنزوم وارادة اللاحق فلا مخالفة بين كلامه وكلامه لا تقمين قوله الا ذكر في حديث المضروف او احاط
 منها تقوم مقامها ولم يبين اية حجة تقوم مقامها شرعا في بيان ذلك فقال **وما يقوم مقامها**
الجميع والف الثاني اى الحالة التي تقوم مقام العلتين في رتبة الاموال وهو
 سببان الجمع الذي هي حجة منتهى الجميع والالف المقصود بالمدودة والجميع مقام العلتين لان
 جميع معنى الجميع لا رتبة الجميع بحيث لا ينفك هذه الصيغة عن حال جعل لزومها بمنزلة جميع فان
 انما يقوم مقامها لزومها هذا ايضا حيث لا ينفك الالف عنها في

بمنزلة تأييد فان تم ما بين لعل الشئ محتمل ولا يتعرض للحدود ما وشرائط تأييدها شئ في بيان
ذلك فقال **فالعدل** الفاء للتفسير لا لامر لا هذا العدل الذي سبق ذكره **خروج**
عن صيغة الأصلية أي خروج الاسم عن صيغة أي هيئة الأصلية إلى صيغة أي هيئة
أخرى والعدل مصدر مجهول أي كون الاسم معدولا ولا فاعله بالخروج دون الإخراج ولو كان بمعنى مصدر
معروف لم يعهد تفسيره به لعدم اللطابق ولذا لا يخرج الاسم خروج مادة الاسم أو خروج معناه كذا في
أحوال شئ أعلم أن كلمة أو في قوله أو خروج معناه لترديد في العبارة أي سواء أريد بخروج الاسم خروج
الاسم أو خروج معناه نحو عم مثلا فانه يعبر أن يقال أنه قد خرج مادته وهو العين والياء عن صيغة الأصلية
وهي عامر إلى صيغة أخرى وهي عمرو كذا يعبر أن يقال أنه قد خرج معناه وهو العلية عن صيغة الأصلية وهي عامر
إلى صيغة أخرى وهي عمرو على هذا سائر أمثلة العدل فإن قيل هذا الحد صاحب على التغيرات التصوفية بتمامها قيا
أو شاذة قبل معناه خروج الاسم عن صيغة الأصلية خروج غير تصوفي أو خروجا فيما بعده عنه في التوفيقية
أن المتكلم يخوي وكل متكلم يتكلم بمصطلحه فيخرج التغيرات التصوفية بتمامها فإن قيل هذا الحد يصدق
على الترخيم والتضغير والتقدير ونحوها قيل معناه خروج الاسم عن صيغة الأصلية خروج غير تصوفي ولا معنى
والتخفيف فلا يرد الترخيم والتضغير ونحوها أو يقال للحد يخرج الاسم خروج مادة عن صيغة الأصلية فيخرج الترخيم
لأنه يصير المادة لاخر وجه عن صيغة الأصلية وللقدر ليس بداخل في الصيغة فلا يصدق عليه خروج عن صيغة
الأصلية وقوله **محققا** صفة مصدر محذوف أي خرجا محققا وهو ما لا يقال بجولية لضرورة
منع الصفوف ولا يتم الأخوات ولا تحقق البناء بل يدل على آخر وقوله **كثلت ومثلت**
صفة أخرى للمصدر المحذوف أي خرجا محققا كأننا كخرجت وكثلت ومثلت أو خرجت بتاء محذوف
أي هو كخرجت وكثلت ومثلت فانهما معدولان عن ثلاثة ثلثة لا يستعملها بمعنى التكرار من غير تكرار في اللفظ
وكأن احاد وموحد وشاى ومثنى ورباع ومجرى على الخنازير والى عشر وعشرون عسكرا بقوله
خاسى وسدسني والجواب أن النسبة لفظية مبدئية ومعنوية وآخر فانه معدول عن الأخر فيضم المثلث أو عن
من بغير المثلث عدود الأربعة أخرى وهو تأييد آخر هو ما فعل التفضيل وهو ما اشتق منه ما يلزمه أحد
المثلثة اللام أو الأضامة أو من وتقدر الأضامة لوجب التثنية أو البناء أو الضامة أخرى مثلها نحو حيث
ويأتيهم على وليس في آخر شئ من ذلك فمعين كونه معدولا عن أحد الآخرين فلن قيل لو كان معدولا عن
أخر لوجب أن يكون مجردا كالإفراد العدل تغير الصيغة بدون تغير المعنى وهو نكح يقال **كجاء** كجاء
كجاء في اختلاف آخر وكأخره فاعلم أن اللفظ أصل المعنى والتعريف أمر باللام فلا يشترط التأني فانه قيل
لو كان معدولا عن الأخر لوجب أن يكون مبنيا للمعنى معنى اللام كأمس فانه معدول عن كأمس فانه
معدول عن كأمس فانه كان بناء فاعلم أن اللفظ مبنيا للمعنى معنى اللام كأمس فانه معدول عن كأمس فانه
فانه نكح فكان معدولا لا متضمنا فلم يبين فانه قيل لو كان معدولا عن آخر من لوجب أن يكون مبنيا
للمعنى مع مذهب كأمس فانه قيل أن اللفظ مبنيا للمعنى معنى اللام كأمس فانه معدول عن كأمس فانه

[illegible]

وطار ثقل الرأ فوجب التخفيف بالامالة وهي لا يتأتى بدون البناء على الكسر وانما
قـ سال في قيم لان اصل الحجاز يتوزن على الكسر كذوات الراء لتحقيق التشبه بفعل التي هي بمعنى الامر فلا يكون
من باب غير المصروف وان كان معدوكا عندهم ايضا التحمل على الاءوات فالتقيد بفتح في قيم فيه محتاج اليه راسا لا بشا
العدل التقديري وانما هو محتاج اليه لكونه معربا غير مصروف ولما ادب باب قطام ساكان من اعلام الاعيان الموشة على
وزن فعال معدون عن فاعلة ولا يكون في آخره وبعض الشارحين زعموا ان تقدير العدل في باب قطام محذو على
نزال وتراك وفيه نظر لانه ان اعتبرت فيهما في الوزن فخط يلزم العدل في ذهاب وسحاب وكلام وسلام وان اعتبر في
الوزن والعدل جميعا لم يرد وحيث قدر العدل فيه لاجل المشابهة في العدل الا ترى انك لو اعتبرت شبه الالف
والنون في سكران بالفتح السائفت في حراء في حق منع المصروف كان باطلا لانه يستلزم الدور وهو محتج لاستلزامه
تقدم الشيء على نفسه وهو محال والصواب ما ذكرنا ان تقدير العدل في التحمل على نحو حضار وطار باعتبار كون كل
واحد من اعلام الاعيان الموشة ثم لما فرغ من بحث العدل شرع في بحث الوصف فقال **الوصف شرط**
الوصف في منع المصروف والمراد الوصف المانع من المصروف **الوصف** اي في الوضع ثم الوصف
في الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما كونه تابعا كيدل على معنى في متبوعه وثانيهما كونه والاعل ذات باعتبار
معنى هو المقصود وهو المراد ههنا وهذا اولى بما قيل كونه موضوعا للذات باعتبار المعنى المقصود لانه حيث
يكون الشرط المذكور مستقيا عنه لا يابق في ذلك والمراد ان يكون في الاصل جزءا لا وها وفي احتراز عن قول من قال
ان افعى للجنة واجلد للمصر واخيل للطاير غير مصروف لثوبهم الوصف الاصل فيهما على ما سيجيء فلا قيل الوصف
موقوف في منع مصروف ثلث وليس فيه وصفا اصلا لانه وضع للعدد لا للوصف قيل الوصف في اصلا لانه يستعمل
العدل الاوصاف فكانه موضع الوصف فكانت غير المصروف للعدل والصفة الحكيمه فان قيل الوصف موقوف
منع مصروف اجمع على قول من لم يعتبر التعريف التوكيدي وهو الصحيح مع ان الوصف فيه ليس باصل لانه وضع للتاكيد
دون الوصف قيل الوصف في اصلا تقدير لانه معنى الاعماء فهو في الاصل وصف الائمة لا يجري على موصوفه فقد
الوصف ولما قل ان يقول انه في الاصل من اي الصفات امن باب اعمل الصفة كاحمر حواء امن باب افضل
التفضيل كالافضل والافضل لا يستقيم الاول مجده على اجمعون ولو كان من باب احمر اجمع بالواو والنون
بل كان مجده بالنظر الى اصلا على جميع مثل سود ودهم في جميع اسود واهم وبالنظر الى انك الى الامة بالعلبة
على اجمع مثل اسود واهم اما اجمع مثل اسود فليس القية ولا بعدا وكذا لا يستقيم الثاني لكونه مفسر على
علاء ولو كان من باب المثل كان موشة على جميع ايضا اخرى به اجيب بانه يحتمل ان يكون من باب احمر بل ليس فانيته على
جاءه ان كان مجده على اجمعون غدا ويحتمل ان يكون من باب احمر بل ليس جده على اجمعون وعمر كونه في الالوان والاهو
والخا الان تالية على جاءه غدا فكان غير المصروف لوزن القس والصفة التوكيدية اما على قول من اعتبر التعريف
التوكيدي فاجب عليه في مصروف لوزن الفضل والتعريف التوكيدي كما سيجيء في قوله المرفوع في قوله
عليه فان قيل الوصف موقوف في ابي تميم ادور جميع على من الوصف فيه ليس باصل لانه يستعمل في
وصف اصلا باعتبار ما من التعريف في المكون للوصف فبما على ان يكون موصو موصو في الوصف اعتبارا

في الاسم جها لا وما ضعف **منع** **لغة** من الصوف وهو اسم **للحيتة** **واحد** **اسم للصقر**
واحد **اسم للطائر** الذي هو سواد وسياض التوسم الوصف فيها اسما على توهم
اشتقاق لغة من القوة بمعنى القوة واحول من الحيدل بمعنى القطن واحول من الحيدل يعني يحول
الذي يكون لغة مشتقا من القوة وهو الحيتة فيكون الحيتة بمعنى الحيتة وسمى الحيتة بحيتة لاجل ان
وهو القطن فيكون اجيدل بمعنى القوي وسمى الصقر لقوته واحول من الحيدل لاجل ان حيتة الحيتة
على الجسم من القوط والقوط فيكون اجيدل بمعنى ذي حيدل ومنه الطائر الذي سمي به لانه لا يذلي لا يذلي
ونقوش فاقيل هذا الاسم من صفوات هذا المصنف كاهو من ذهب الجهور والظهور في الوصف وهو شرط
عندهم فكيف الوصف منع لغة الى آخره بل الحق ان قول المؤلف لا يتناول وصف منع لغة بل معناه وصف منع
لغة من الصفات منع لغة قول الجهور كان ضعيفا لانه لا يفرغ من حيث الوصف في حيث التانيث فقال
التانيث **بالتاء** **التي** **تأتي** **في** **الوصف** **بالتاء** **تشرط** **في** **منع** **الصوف**
العلية **اي** **علية** **لوقت** **اي** **كون** **الوقت** **مكافئا** **لوقت** **التانيث** **مبدأ** **وقوله** **شرط** **مبدأ** **تان** **وقوله** **العلية** **لوقت**
التاء **والعلة** **لوقت** **لأن** **العلية** **في** **التانيث** **ليصير** **التانيث** **لا** **تأخر** **بالعلية** **لأن** **لكن** **لأن** **لأن**
ذلك التانيث في معر من الزم له يكون معدوما من وجه فلا يورث في منع الصوف ولا يثبت للاسم عن أصله وهو
الانحراف من العلية فيكون ذلك هو الحيتة من كل وجه والعلية توجب له التانيث لانه وضع تان مانع عن التغير
كما عرف وقد كان في موضع قاي في مررت بامرأة فاجتمع تحقق الوصف والتانيث بالتاء من غير العلية فان قيل لم
اعتبر الزم في منع الصوف لم يجره في ذلك في هذا الباب حتى في كمال واحد عشره ويزيد ونحو ذلك من غير
علية التاء مع كون التاء اعلم من منع الصوف في خلاف الامر لان سلب اعراب الامم بالعلية اشد من سلب الحجة
والتوحيق قيل لان علة التاء في حق اثر من غير ان يكون على منع الصوف فانها ضعيفة حتى لا تؤثر في غير معاشها
ومعاشرة وانما قيد بقوله بالتاء اعراضا عن التانيث بالالف الحمد مودة والقصود في كماله وحيل فان العلية
لا يشترط فيها لان التانيث بالالف لا يردود العلية فيقوم مقام العلية **والتاء المعنوي** وهو
الذي لم تظهر **ولا ذلك** اي كالتانيث بالتاء في اشتراط العلية في منع الصوف لانه لو كان على الكافة
التانيث في سر من الزم فلا يكون لانها والتانيث العلة هو لا يجره في مررت بامرأة جريه
مع تحقق الوصفية والتانيث المعنوي من غير العلية وكذا جوف اوبت مع تحقق وزن الفعل والتانيث
المعنوي من غير العلية فلهذا شارك الشير الموصف المعنوي في كونه مقرونا بين العلية وذكرها هو
المشتق بينهما اذ في بيان شره في بيان ما هو مختص بالوقت المعنوي فقال **وشرط**
تانيث **اي** **شرط** **وجوب** **تانيث** **التانيث** **المعنوي** **في** **الوقت** **المعنوي** **فان** **تانيث** **بالتاء**
وجوب **تانيث** **فان** **تانيث** **بالتاء** **التي** **تأتي** **في** **الوصف** **بالتاء** **تشرط** **في** **منع** **الصوف**
الا **وسيط** **بما** **ان** **الوقت** **المعنوي** **لا** **يكون** **مكافئا** **لوقت** **التانيث** **مبدأ** **وقوله** **شرط** **مبدأ** **تان** **وقوله** **العلية** **لوقت**
التاء **والعلة** **لوقت** **لأن** **العلية** **في** **التانيث** **ليصير** **التانيث** **لا** **تأخر** **بالعلية** **لأن** **لكن** **لأن** **لأن**

ثلاثة ساكن الاوسط غير عجيبة في غاية الحق التي في شأنها ان يعلم من شأن احد السببين فتراحم تاثيرها وتلازم
 احدهما الامور يكون المؤثر ثقيل فيجرى بتقلبه عن الحق وتقل الاثر كلال ظاهر كذا الثاني لا في حكم الاوسط
 حكم الحرف الرابع في اعادة الثقل وكذا الثالث ان لسان العجم يقتل على العرب وقيل من يقول بالحق احد الامور
 الثلاثة شرط تختم تاثير الثالث للصوى ولم يجعل ذلك شرط العلية التي في جميع ان الحق في مستل
 هند ورعد كما قلنا من قبل الثاني تعارض من قبل العلية ايضا ولو جعل ذلك شرط تختم من قبل المؤثر المعنوي
 كان اصوب اللهم الا ان يجاب بان العلية سبب قوي حتى كانت سببا بتقسيمها في حق الحرف وهو طاني
 البصر واتوت منفردة في منع الصرف عند المكرونة فجاز ان لا يارض الحق ثقلا بمختلف الثاني في العلة
 فانه سبب منيع فتعارض الحق ثقلا فاشترط الحق تاثير احدا الامور الثلاثة وانما اختص تختم تاثير المؤثر
 المعنوي بهذا الشرط دون الثاني لان الثاني بالتاء مع العلية واجب التاثير على كل عمل لقوة بطله
 علاقه في اللفظ فان قيل نتائج الاضافات يخل بالفضاحة فكيف ادرجه المصنف في قوله وشرط تختم تاثير قبل
 انما يخل ذلك بالفضاحة اذا كان ثقلا وهما غير ثقيل فلا يخل بالكمافي قوله تعا ملى وادعوه **فقد يجوز**
صرف كقولنا عن جميع شرايط الحق ولم يجب صرف لوجود الثاني والعلية **وزينب** اسم امرأة
 كند **وسفر** اسم جهنم **وماه** وجور اسمان **ممتنع** خبر لقوله وزينب وما عطف عليه
 اي عمن كل واحد منها عن الصو لوجود شرط وجوب التاثير وهو الزيادة على الثلاثة في زينب ونحوها الاوسط طاني
 سقر العجمة في ماه وجور فان قيل شرط تاثير الحق العلية مع تحرك الاوسط او مع الزيادة على الثلاثة ولم يجعل
 واحد من هذين الامرين في ماه وجور فكيف تؤثر العجمة فيها قيل ان احدهما لامين شرط كون العجمة سببا
 موثرا في منع الصرف والعجمة في ماه وجور غير معتبرة في كونها سببا موثرا في منع الصرف بل اعتبرت في كونها سببا
 والثقبية له اذ لو لاها كان الاكلام في غايته الحق التي من شأنها ان تعارض ثقلا ولا يلزم من كونها سببا مقوية
 سببا موثرا في منع الصرف فالحاصل ان تاثير الشيء على نوعين على طريق الشطية والزيادة على الثلاثة في الثاني
 المعنوي او على طريق السببية كالعدل في ثلث والعجمة في الاصح الثاني الساكن الاوسط من القسم الاول
 لو كانت سببا فيلزم مع طول ودون غير منصرفين في كلام صغير او غير صغير ولم يسم **فانيس** بهما اي
 بالمؤثر المعنوي **ماتر** شرطها **الزيادة** على الثلاثة ليكون الحرف الرابع في حكم تاء التانيث
فما ان سمي بمذكر **منصرف** لفوات التانيث لفظا لكونه خاليا من علامتي التانيث وحكما
 لفوات الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء التانيث ومعاني لكونه اسما مذكرا فلا يقل الحق ان يكون منصرفا
 لوجود تاء التانيث حكما لان حكم الاوسط في حكم الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء التانيث ولذا في قوله
التي وحدها في حرف كالف وقلمها اول نحو وا في نحوها ان لم يصف لوجودها في حكمها من انهم
 جعلوا نحوها في منزلة جاري فلم يجرها في حكمها لانها لا تسمى بغيرها في حكمها لانها لا تسمى بغيرها في حكمها
 الحرف الخامس في هذا دليل على ان الاوسط في حكمها لانها لا تسمى بغيرها في حكمها لانها لا تسمى بغيرها في حكمها
 نازي **الطلب** وهو **عقرب** ان سمي بمذكر **ممتنع** خبر لقوله وزينب وما عطف عليه

نحو كلاب صوف معكولون ومع وجود الزاد وكذا نورا ب علم امرأه ايضا كونه معكولون ومع وجود الزاد
 قبل الزاد فكلو للصوف الذي يفرق بينه الزاد واللام منقول من كلاب نحو كلاب يفرق بينه الزاد واللام منقول من كلاب
 وكذا يخرج نورا ب حيث كان في الاصل منه كذا بمعنى صحاب ثم نقل منه وجعل علم امرأته فاذا جعل بعده علم
 لا يكون غير مضوف لانه ينجم بعد ضمنية المذكر به الى زكورة الاصيلة ولم يصح التاميز بين المذكرين
 كما لم يصح التاميز بين اليمين واليسار عن مجت التاميز شر في مجت المعرفة فقال **المعرفة**
شرطها ان تكون علمية اراد بالمعرفة التعريف اذ العلم المنة للصوف في التعريف لا المعرفة
 اذ المعرفة هو العلم الذي فيه التعريف كما ان النكت في كلام الذي فيه التكبير وانت تعلم ان الاسم الذي في
 التعريف ليس بعلة كما ان الاسم الذي في التاميز او العجته وهو اللوث والاعج ليس بعلة بل العلة هي التاميز
 والعجته وانما اختار المعرفة لموافقة ما ذكر في القواعد وما ذكر المعرفة في القواعد ليستقيم الوزن وتقاليد ان يقول
 ان ياء الضمنية مع التاء في قوله علمية تفيد معنى المصدرية اي كونها علما وان المصدرية في قوله ان تكون ايضا تفيد
 معنى المصدرية فيكون تكرر الكون حيث يعبر المعنى المعرفة شرطها كونه علما فلا يستقيم من قوله علمية على الصفة المستقلة
 في قوله ان يكون فالحق ان يطرح قوله ان تكون ويقول المعرفة شرطها علمية اي كونها علما واجيب بانه لو طرح قوله
 ان تكون لم يكن مستقيما لانه لو قال المعرفة شرطها علمية فيكون لا يخلو اما ان يجري قوله المعرفة على حقيقة او يراد به التعريف
 لا يستقيم الاول حيث يعبر المعنى المعرفة شرطها كونها علما وانت عرفت من قبل ان المعرفة ليست بسبب وكذا التاميز
 حيث يعبر المعنى التعريف شرطها كونه علما وانت تعلم ان التعريف ليس بعلم بل التعريف صفة توجد في العلم فلا يستقيم
 على كلا التقديرين فلا بد من ذكر قوله ان تكون ومن ارادة التعريف من المعرفة ولا يلزم تكرر الكون لان الياء
 المختاتبة في العلمية للفسحة والتاء الفوقانية للتانيث دون المصدر فيصير المعنى التعريف شرطها كونه علما
 منسوبا الى العلم لا الى غيره من الصفات والمبهمات واللام والاضافة حينئذ سببية التعريف ويستقيم الحمل ولا يلزم
 تكرر الكون فافهم واما شرط في التعريف ان يكون بالعلمية لانه ان كان بالاضمار او بالاسم صليا مناصيا
 للانحر من الصرف وهو الازراب والمنا في اللزوم صانق للزوم وان كان باللام او بالاضافة كان موثرا في الصق
 او في حكمه على حسب الاختلاف فلا يلزم ان يوثق في منع الصرف فيلزم فساد الوضع ولم يبق الا التعريف بالعلمية
 وبعضهم اعتبر التعريف للمبهم العربي المقطوع عن الاضافة كناية تانيث اي وقالوا انه غير مضوف للتانيث
 والتعريف الابهي وعند الصرف ونكتة منصرف كما ذهب اليه البعض بدليل سكونه عن تعريف للمبهم اذ لو كان
 مضرا عنه لوجب ان يضم مع العلمية تعريف للمبهم العربي المقطوع عن الاضافة وبعضهم اعتبر تعريف التوكيد
 كما في جمع وقالوا انه غير مضوف لوزن الفصل والتعريف التوكيدي لانه وضع تأكيدا للعارف بلا علامة التعريف يقال
 قرأت الكتاب اجمع وهذا الصنف ليس تعريف التوكيدي اصلا كما هو مذهب الجمهور بدليل سكونه عن هذا التعريف
 ولهذا جعل في الشعر تأكيدا للنكتة كقوله من هو البكر يومنا الصالحين من هو لوزن الفصل والصفة للقد
 على ما بينا في بحث الوصف والاعمال من سبب العلمية سبب العلمية سبب العلمية سبب العلمية سبب العلمية
 الترخيص على التفكير المرموز به في العلمية على التفكير المرموز به في العلمية سبب العلمية سبب العلمية سبب العلمية

وَمَنْ أَفِي عليه موثق بل الواجب ان يقول وما فيه معرفة موثق قيل كلام آخر
 جار على اصطلاح غيره او محمول على التجوز بإرادة التعريف العلم بالعلية بطريق ذكر الملام وموادة اللان مراد العلية
 يستلزم التعريف العلم فاما فرع عن بحث المعرفة شرع في بحث العجمة فقال **العجمة** وهي كون الكلام من غير اوصاف
 العربية شرطها **ان تكون علمية** اي كونها منسوبة الى العلم في **العجمة** اي اللغة
 العجمية **وتحرك** الاوسط عطف على قوله ان يكون او زيادة على الثلاثة اي
 ثلاثة احرف اي العجمة شرطها في منع الصرف كونها علما في اللغة العجمية مع تحريك الاوسط او مع الزيادة على
 الثلاثة وانما اشترطت العلية في تأثير العجمة لانها لو كانت جسا كصرف فيها العرب مثل تصوفات كلامهم
 من اضافة واو داخل لام وتنوين وغيرها فيصير كالاسماء العربية فلا يعتبر العلية وان وجدت بعد ذلك نحو لجام
 وفرند بخلاف ما اذا كان علمية في العجمة فانها تمنع الصرف كما نقلت الى العرب قبل التصرف لوجود العجمة والعلية
 وانما اشترط مع العلية تحريك الاوسط او الزيادة على الثلاثة اذ لو كان الاسم في غاية الخفة التي من شأنها
 ان تغادر احد السبين فتراحم تأثير فان قيل العجمة موثق في قالون اسم احذروا قراءة نافع مع انه لم يكن
 علما في العجمة بل كان اسم جنس لكونه اسما المجيد ثم سمي به احذروا قراءة نافع ابو عيسى لجودة قرأته قيل انه
 لما جعل علما بعد النقل قبل ان يتصرف في العرب فكانه كان علما في العجمة فان قيل العجمة موثق في ماله وجور مع ان
 ليس فيها تحريك الاوسط ولا الزيادة على الثلاثة قيل جوابه ما بينا من قبل من ان العجمة فيها غير معتبر في كونها
 سببا بل اعتبار لترجيح امر التانيث ولا يلزم من كونها مرجحة كونها سببا موثرا فان قيل ماله جعل تحريك الاوسط
 او الزيادة على الثلاثة في العجمة شرط تأثيرها حتى كان نوح مصرفا للنبه وفي التانيث المعنوي شرط تختم تأثير حتى
 جاز صرف هند وتوك صرفه قيل لما ان الزيادة موجودة في الموثث الثلاثي تقدير لان التاء مقدر فيه بدليل رجوعها
 في التصغير نحو هنيئة ودعيق فكان مع التاء المقدرة في تقدير الرباعي فكان التانيث اقوى من العجمة فترجى زيادة
 الثقل في حق جواز التأثير على ان العجمة لو جاز تأثيرها بدون التحريك والزيادة لسمع نحو نوح ولو لم يكن مصروف في
 كلامه فيصير او غير فيصير كاسم ذلك في نحو هند ودعد ولم يسمه فعلم ان التحريك والزيادة في العجمة شرط تأثيرها وفي
 التانيث المعنوي شرط تختم تأثيره هذا على اختيار المصنف وعند غيره الزيادة او تحريك الاوسط شرط تختم تأثير العجمة
 كما انها شرط تختم تأثير الموثث المعنوي وما ذهب اليه المصنف **أحمد ففتح منصرف** لعدم تحريك الاوسط
 وعدم الزيادة على الثلاثة هذا على اختيار المصنف وعند غيره نوح ولو لم يكن مصروف **ونشتر** بفتح الشين والتاء
 بفتح **ابراهيم عنتج** كل واحد منهما عن الصور التحريك الاوسط في شتر والزيادة على الثلاثة في ابراهيم
 ولو قال فنوح وفرند مصروف وشتر ابراهيم عنتج لكان اولي ليكون نوح نظير فوات الشطر الثاني وهو تحريك الاوسط
 والزيادة على الثلاثة وفند نظير فوات الشطر الاول وهو كونها علمية في العجمة ففي ذكر نظير الشطر الثاني وتوك
 نتيجة الشطر الاول نظر اللهم الا ان يقال انما تعرض بذلك نتيجة الشطر الثاني لانه مختلف فيلان العجمة مع الثلاث
 الساكن الاوسط موثق عند البعض وغير موثق عند البعض فلهذا اهتموا بالشأنه بخلاف الشطر الاول فانه متفق
 عليه كراهيه لاحد لان العجمة النكرية غير موثق بالاتفاق فلم يصح بذلك نتيجة ثم لما فرغ من بحث العجمة شرع في بيان

فقال **الجمع شرط** في منع الصرف **صيغة منتهى الجموع** وهي الصيغة التي أو
 مفتوحة وثلاثتها ألف بعدها حرفان أو ثلاثة أو سطرها ساكن وقيل هي الصيغة التي لا يجمع متق أخرى جمع
 التكسير ويجوز أن يجمع جمع السلامة نحو صوابات جمع صواب وقيل هي صيغة مفاعل ومفاعيل نحو مبتاد
 مصابيح فان قيل يخرج من هذا التقسيم نحو صواب وجعلنا ونا عيم فانها ليست على وزن مفاعل
 ومفاعيل بل وزن الاول فواعل ووزن الثاني فعائل ووزن الثالث افاعل ووزن الرابع افاعيل مع ان
 هذا الجمع موثق في منع الصرف واجيب بان المراد الوزن العروضي وهو المساواة في الحركات والسكنات
 لا النظم في وهو تغيير الزيد بالزائد والاصيل بالاصيل فلا يخرج امثال هذا الجمع وقوله **بغير هاء**
 حال عن صيغة منتهى الجموع اى حال كون تلك الصيغة ملتبسة بغير هاء والمراد بالهاء التأنيث اى بغير تمام
 التأنيث انما اطلق عليها الهاء لتضيق في الوقف هاء وانما اشترط في تأنيث الجمع صيغة منتهى الجموع لتكون صيغة
 لازمة مصنوعة عن قبول التكسير والتصغير فيوثق وانما اشترط في هذه الصيغة ان تكون بغير هاء لانها ان كانت
 مع هاء كانت على زنة المفردات كزازنة فانه على وزن كراهية وطواعية فيدخل في قوق جمعية فتور فلا يقر
 مقام العليتين فان قيل لوقال بغير هاء وتام النسبة لكان او ليخرج مديني اسم بلد فانه منصوف مع تحقق
 صيغة منتهى الجموع قيل انه ليس بجمع لاني الحال ولا في الاصل بل هو مع باء النسبة اسم بلد بعينه مفرد
 صحيح ايا واما الجمع مدين وهو لفظ اخر اذا كان جمعا لمد في النسبة الى الواحد كما عرف ان الشيء اذا نسب
 الى الجمع رد الى الواحد فلفظه جمع ومعناه مفرد كالانصاري والاعرابي والانياري فلا حاجة الى اخرجه بخلاف
 فزازنة فانه جمع وقيل يخرج مديني بدلالة قوله بغير هاء لان تاء التأنيث وياء النسبة من واد واحد من حيث
 ان تام التأنيث كما يدخل في المؤنث الحقيقي واللفظ كفاطمة وطلحة فكذا ياء النسبة يدخل في المنسوب الحقيقي
 واللفظ كبصوي وكربي ومن حيث ان كل واحد منهما ما يكون فارقا بين الجنس وواحده نحو مرقق وفرد روي
 وروم ومن حيث ان كل واحد من الاعراب نحو بصوي وقائمة ومنه حيث ان كل واحد من المؤنث والمنسوب
 يصير بدوخلها فرعا فان المنسوب فرع المنسوب اليه كما ان المؤنث فرع المذكور وقيل المراد بالجمع الجمع بجميع حروف
 الواحد فيخرج مديني لانه جمع ببعض حروف حيث حذف عنه التاء التي في واحد وفي هذين الجوابين نظر لما
 ذكرنا انه ليس بجمع لاني الحال ولا في الاصل بل هو مفرد صحيح دائما واما الجمع مدين وهو لفظ اخر فلا يتعلق
 له بوجود شرط الجمع وعدمه ثم قيل اشتراط صيغة منتهى الجموع اولى من اشتراط عدم النظر في الاحاد حيث
 يرد عليه اكلب واحمال فانها جمعان لا نظير لهما في الاحاد واجيب بان المراد عدم النظر في الاحاد من كل
 وجه ونحو اكلب واحمال وان عدم نظيرها في الاحاد موثوق الا انها يماثلانه في قبول التصغير والتكسير
 على لفظ لانها على صيغة القلة وجمع القلة في حكم المفرد في قبول التكسير والتصغير فلم يعقد على ما عدا
 النظر في الاحاد من كل وجه **كساجد** مثال الجمع الذي بعد الف حرفان **ومصابيح**
 مثال الجمع الذي بعد الف ثلاثة احرف او سطرها ساكن **واما فرائض** جمع فز ووزن وفي شق
 من الشطر **منصرف** لقوات شرط تأنيث الجمع بسبب التام وانما ذكر مثال انقضاء القيد الاخير

وهو قوله بغير هاء دون مثال انتفاء صيغة منتهى الجموع من نحو رجال وحرشهم امثلة هذا وكثيرا وقلة
امثلة ذلك وانما قال في منصوف على صيغة المذكر ولم يقل في منصوفة مع وجود تانيث المبتداء وهو فرازة لان المراد
مجرد اللفظ وهو مذكر قل قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما فيكون فرازة ههنا علما فينبغي ان يكون
غير منصوف للعلية والتانيث وقد شاع منونا قيل هو ههنا غير منصوف وتوينه لمشكا كد سماه واه
في غير المنصوف تنوين التمكن لا تنوين المشاكهة قل قيل لما كان هو غير منصوف ههنا فكيف يصح الحكم عليه
منصوف قيل الحكم عليه بالانصراف باعتبار مسماه دون اسمه ومسماه منصوف اذ ليس فيه سبب التانيث
فان قيل التاء في فرازة عارضة والعوارض تعتبر في حكم المصالح فلم لا يعتبر هذه التاء في حكم العدم فلا يدخل
في قوع جمعيتها فتور فينبغي ان تؤثر صيغة منتهى الجموع مع التاء العارضة قيل انما لم يعتبر التاء في حكم العدم
لانها وان كانت عارضة لكن لها اثر في تغيير الوزن كما في وزن الفعل نحو جعله فانه منصوف وان كانت التاء
عارضة لان لها اثر في تغيير الوزن على ان التاء في وزن فاعلة موضوعه مع الكمال لعدم استعجال الاستعجال
وفرازة وفيه نظر لان عدم الاستعجال يعرف الابدع الاحاطة باحوال المتكلم وذا مستحيل ولذلك اوجب
الشهادة على النفع ما لم يكن مبنيا على دليل واجب بانها لو كانا مستعملين لهما في موارد استعمالها ولما
لم سمعنا حكما بانها غير مستعملين فيكون هذا النفع مبنيا على الدليل فان قيل كلمة اما في قوله واما فرازة
لا يخلو اما ان يكون للتفصيل ما اجله كما هو اكثر استعماله او للاستيناف لا يستقيم الاول لعدم
التعدد واما الثاني للتفصيل يجب تعدد وكذا الثاني لسبق كلام اخر اما الثاني للاستيناف يجب عدم
سبق كلام اخر قيل هن بعض المباحين الاستيناف بعد مر سبق الاجمال وهناك كذلك فيصح ان يكون
للاستيناف ثبوت هذا اشكاله هو ان صيغة منتهى الجموع بغير هاء لا يوثق بها الا بالجموع **وحصل**
علم الضبع اي الجنس الضبع وهي انثى الضبعان **غير منصوف** اتفاقا مع انتفاء
معنى الجمع فيه والحكم ينتفي بانتفاء العلة المتعصية فينبغي ان يكون منصوفا فاجاب باننا لانسان
ان العلة هي الجمع منتفية فينبغي في موجوده اعتبارا **لا يثري** اي لان حضارة منقول عن
الجمع لانه في الاصل جمع حصن وهو عظيم البطن سمى به الضبع لعظم بطنها على المباشرة فهو غير
منصوف بالجمع الاصيل القاييم مقام العليين مع وجود الشرط كما ان اسود اسم الحجة غير منصوف بالوصف الاصيل
ولقائل ان يقول فعله هذا يلزم ان يقول شرط الجمع ان يكون في الاصل كما قلنا في الوصف واجب بانه يمكن
ههنا اعتبار مطلق الجمع بارادة في الحال او في الاصل بخلاف الوصف فانه لا يمكن اعتبار مطلقه ولقائل
ان يقول مالا اعتبر في حضارة الجمعية الاصلية ولم يعتبر في التانيث من العلية لانه علم للضبع وهي لا يطلق الا على
الانثى والذكر ضبعان واجيب بان الجمعية اثبت من التانيث مع العلية لان حضارة غير منصوف معرفة ونكح
ولم يوجد في النكح العلية بخلاف الجمعية فانها توجد في المعرفة والنكح فالحاصل ان حضارة غير منصوف
بعد التنكير ايضا فلا بد من اعتبار سبب يزول بالتنكير وهو الجمع ثم اعلم ان قوله وحضارة مبتداء وقوله غير
منصوف خبر وقوله علم حال من غير قوله غير منصوف ومعمول المضاف اليه رتبة مقدم المضاف الالي غير فاعله

في حكمه لا النافية حيث يكون **أريبا** غير ضارب كما يجوز أن زيد لا ضارب وما وقع في بعض الشرح أنه مفعول أعنى
فيه نظر لأن النصيب قد يرأى لم يعرف إلا في مقام المدح والذم والترحيم والاختصاص وهذا لم يوجد شيء منها في بعض
المنع وقع عليه بالرفع فيكون بدلا أو جبر مبتدأ محذوف أي هو علم والجملة منقضة ثم ههنا سوال آخر وهو أن هذا
الصيغة لا يوثق فيها إلا بالجمع أو المنقول عن الجمع **وسراويل** إذا لم يصرف فهو الأكثر
أي عدم صوفه ١ أكثر استعمالا وهو مذهب أكثر النحاة ليس يجمع ولا منقول عنه لأنه مفرد بمعنى سراويل فقام
عنه بوجهين أحدهما ما أشار إليه بقوله **فقد قيل** أنه لفظ **أجيبه** وقع في كلام العرب **جاء على**
موازني أي ما يوازنه أي يوافق في الوزن من الرتبة نحو أنا عليم وقناديل لأن الأجيبه دخيل والنجيل كبد
يلتقي برفع والموازن بالالتحاق اليق والحر لانه جنسه والنجيل عيل الجنس فيكون جمعا حكما وهذا قول سيويوه وثانيهما
ما أشار إليه بقوله **فقد قيل** أنه لفظ **جمع سراويل** أي فرضا لانه لما وجد غير مضاف وعرف من قواعد
العرب أن هذه الصيغة لا يوثق فيها إلا بالجمع أو المنقول عنه ولم يوجد شيء منها فإنه قيل إنه جمع تقديره فرضا لانه
استعمل بمعنى السراويل أو بنسبة كل قطعة من السراويل والاحتفاظ بالقاعدة العرب كقيد العدل في عمره علم أن قوله وسراويل
مبتدأ وكله إذا في قوله إذا لم يصرف للشرط وقوله وهو الأكثر جملة منقضة وقوله فقد قيل جاء الشرط والجملة الشرطية جازية بقوله
وسراويل وقوله أجيبه حين مبتدأ محذوف أي هو أجيبه والجملة بتأويل هذا القول مفعولها لم يسم في عمله والافتقار إلى
ذاعل لقيام مقام الفاعل لا يكون جملة كالفاعل وقوله حمل على موازنة صفة الأجيبه أو جبر جبر مبتدأ محذوف أي هو أجيبه
محمول على موازنة وقوله عربي جبر مبتدأ محذوف أي هو عربي وقوله جمع سراويل خبر بعد خبر مبتدأ المحذوف وقوله تقديره
مصدر محذوف العامل أي قد تقديره أو مصدر ليقيل أي قيل هذا القول قول لا يتقدير وفرض أو مفعول له أي قيل جمع
سراويل لفرض ذلك **وإذا صر** سراويل وهو الأقل دل عليه قوله وهو الأكثر **فلا اشكال** وإحالة
حينئذ إلى المحل والتقدير فإن قيل يتشكل حينئذ منع مصايجه وقناديل من الصرف حيث وجد في الصلاد نظيرها والجمع
مشروط بعدم النظير في الأحاد فكيف في جنس الإشكال قيل جبر محذوف أي فلا اشكال في أي في سراويل باعتبار انتفاء الجمعية
والاشكال المذكور في مصايجه وقناديل لا فيه وأما الجواب عن اشكال منع مصايجه وقناديل مشكل اللهم إلا أن يقال إن محذوف
على هذه الصيغة قليل غاية القلة إذ لم يعرف على هذه الصيغة مفرد سوى سراويل فلا يجاب به ولما قيل أن يقول أن كلمة
إذا تدل على أن صرف سراويل كثير الوجود لأنها تدخل على شرط كإن مقطوع الوجود وليس الأمر كذلك فلو قال إن صرف
مكان وإذا صرف مكان أوله ليدل على أن صرف قليل الوجود لا يوجب كنه أن تدخل على شرط مشكوك الوجود **ونحو**
جوار والمداد بنحو جوار كل جه منقوص على وزن فاعل سوله كان يابيا بجوار أو داويا كدواع ولم يترفع الواو
لصيرورته بعد الإعلال مثل اليابئ فنحو ١ هذه الجمع **رفعا وجرا منصوبا** على الظرفية أي في الرفع والجر كقافض
خبر لقوله ونحو جوار ٢ مثل قافض في أسكان الياء لثقلها عليها وحذفها لاجتماع الساكنين وتقوية التثوين
عنها كجبر النقصان وفي النصب كضارب كخفة وهو غير منصوف في الأحوال الثلاث من الجهور وهو اختيار
المصنف لأن الياء ثابت تقديره فيكون هذه الصيغة ثابتة تقديره وذهب الزجاج إلى أنه منصوف في الرفع والجر
والتثوين للتمكن من انتفاء صيغة منتهى الجموع لفظا لانه صار بعد الإعلال مثل كلامه وسلاهم وهذا بناء على أن الـ

مقدم على منع الصرف عند الجمهور منع الصرف مقدم على الاعلال ودلائل الفريقين مذكورة في المطبوع
 ثم اختلف الجمهور في أصله فقال أكثرهم أصله في الرفع والجواري وجواري منوين بنه على ان الأصل في الاسم
 الأفعرف فاسكت الياء استشفة الا وحذفت للسالكين وجعلت التنوين التي كانت للفتن عوضاً عن الياء
 المحذوفة وأغفل عنها معنى التمكن وخلصت للتعويض فلم تستقطع عن غير الصرف اذ المنوع فيه تنوين فمكن دون
 العوض نظير ما أتت وبنت فانهما كانت للتأنيث حيث كان أصلهما اخوة وبنوق بالفتريك فجعلت بعد حذف
 اللام عوضاً عما حق طوات في الخط ولا يصير في الوقف هاء وقيل أصله في الرفع جواري مرفوعاً غير موزون
 لمنع الصرف فاسكت الياء استشفة الا وحذفت اكتفاء بكسرة ما قبلها كما في يديم اللام وعوضت عنها التنوين
 فيلزم حذفها لا يلزم الجمع بين العوض والمعرض في الجري جواري مفترجاً عن نوعاً عن الصرف فتزلت الفتحة
 الواقعة في موضع الجر منفردة بالجر في الاستشفة فاسكت الياء وحذفت وعوضت عنها التنوين وبعضهم يبيح الفتحة
 في الجر نظراً الى صورة الفتحة متمسكاً بقول الفرزدق + ولولن عبدالله مولى هجوتة + ولكن عبدالله موكمولى +
 والصواب موال لان الجرقة للسعة لا للصوق وهذه الفتحة جر معية والبيت وارد على خلاف القياس او محمول
 على الترخيم بان كان أصله موال لي يجر يله للتكلم فزخم موال بجذف اللام لانها صارفت اخيراً بطول مدة حذفها
 ثم اشبهت فتحة يله بضم موليا وقد جاز الترخيم في غير النادى لصرفه في الشعر وقيل عوضت التنوين في الرفع
 والجر عن حركة الياء وحذفت للسالكين فليما فرغ عن بحث الجمع شرع في بحث التركيب فقال **التركيب**
 وهو جعل الكلمتين كلمة واحدة بغير حيز فيهما احد الجزئين فلا يورد اليهم ويصير عليهما شرطاً في منع الصرف
العلمية ليلزم التركيب اوليتحقق السبب الثاني **وان لا يكون حيزاً**
 لان التركيب الاضافي يخرج الاسم الى المعروف والى حكم الصرف على حسب الاختلاف فكيف يكون في منعها
ولا اسناد لان التركيب الاسنادي يوجب بناء المركب فلا يوجب منع الصرف المنصلاً لا عراب
 الثاني له فان قيل كان الواجب ان يقول وان لا يكون باضاداً ولا اسناداً ولا الجزم الثاني صوتاً ومتضمناً
 للحرف قبل العلية ليجزى نحو ميبويه وخسته عشر عاماً قيل عدم اشتراط كون الجزم الثاني صوتاً ظاهر لانه مبني و
 كلامنا في العرب فتركه اعقاد على ظهوره وخسته عشر عاماً منصرف عند البعض بتأثير التركيب ففعل المصنف
 اختار هذا للذهب ولذا لم يشترط مدم كون الجزم الثاني متضمناً للحرف وقوله **مثل بعلبك** خبر مقدم
 محذوف اي وهو مثل بعلبك فانه مركب من بعل وبكر والبعل اسم ضم واليك لكسر فرجل علم بلد بالشام فليانزع
 عن بحث التركيب شرع في بيان الالف والنون **الالف والنون اذا كانا في الاسم** غير متصين **فقط**
 اي بشرط ذلك الاسم **العلمية** اي كونه علمياً ليتحقق السبب الثاني اطمئنت التاء فيتحقق التشبيه بالفتحة
 اوليلزم الزيادة بالعلمية **كمران** اي مثل مران او **وصقة** عطفت على قوله اسم اي او اذا كانا في صفة
فانتفاء فعلان اي شرطها انتفاء فعلان لئلا يقع تشبيه الفتحة الثانية بدخول التاء المنوع عنها
 يعني كما ينتفع امرأة يلفظ في سكرته بوقيل شرطها **وجود فعل** بعد ان كان على فعلان لئلا يقع تشبيه
 بالفتحة الثانية باختلاف صيغة الذكر والمؤنث **وليتنفع فعلان** وجود فعل لان كل فعلان في جملة كاي في مؤنثه

وفيه نظير الأول انه منقوض في ركن حيث ينتفي فيه فعلانية بدون وجود فعل فلا حاجة الى وجود فعل لا تنفاء
فعلانية واجيب بانه نادرا والتادرك المردود على ان انتفاء فعلانية لمعرض اختصاصه بالاسم نقاد العارض غير معتبر
والثاني انه لو كان المقصود من وجود فعل انتفاء فعلانية فقد حصل هذا المقصود في ركن لا بواسطة وجود ركن بل كانهم
خصصوا هذا اللفظة بالله تعالى فلم يضعوا منه موقفا لمن لفظه بالتام وكان غير لفظ اعني فعل فوجب ان
يكون غير منصوف بالاتفاق والثالث اننا لا نسلم ان وجود فعل مطلوب لاجل انتفاء فعلانية بل هو مقصود بذاته
لانه يحصل بوجودها مشاكهة بين الالف والنون وبين الالف التانيث الاختلاف صيغتي المذكر والمؤنث واجيب
عن هذا بان هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشاكهة الا انه ليس وجهها للمشاكلة ضروريا بحيث لا يوفق الالف
والنون بدونه مثل تأثير انتفاء التاء الانزوي الى عدم انصرف مروان وعثمان لمجرد انتفاء التاء من غير وجود فعل

فوجب ان يكون غير منصوف بالاتفاق وكلمة من في قوله **ومن ثم اختلف في ركن**

السببية وقدر فنية التام وتشديد الليم للاشاق الى المكان البعيد وههنا للاشاق الى المكان الاعتباري ونزاع
فيه هاء السكت عند الوقف ويكتب في الوصل ايضا مع الهاء لان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها على
نقد يركب بناء عليها والوقف عليها ولذلك يكتب لا زيدا وقوله عمدا بالهاء لانه اذا وقعت عليها قلت لا وقوله
ولذلك كتب ههنا مع الهاء وان لم يوقف عليها وقولهم ثمة بالتاء من غلط العامة اي لاجل ان بعضهم شرطوا في
تأثير الالف والنون انتفاء فعلانية وبعضهم وجود فعل اختلف في ركن حيث يصرف من اشترط وجود فعل لعدم
رحمى ويمنع من اشترط انتفاء فعلانية لان انتفاء ركنه وهو الوجه لان وجود فعل ليس بشرط بالذات بل استثناء
انتفاء فعلانية الذي هو شرط بالذات فلا يحتاج الى الخير وان انتفاء فعل في ركن لا اختصاصه بالله تعالى وهو
عارض فوجب الرجوع الى الاصل قبل الاختصاص وهو القياس على النظائر ودون في قوله **وزن سكران**

ونظائر ظرف اختلف يعنى اختلف في ركن ولم يختلف في سكران ونظائر بل اتفق على منع سكران
لوجود الشرط على كلا القولين لان انتفاء سكرانه ووجود فعل وعلى صرف ندمان لان انتفاء الشرط على كلا القولين
لوجود ندمانه وعدم ندمي واذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة او في قوله اوصفت محل نظرا لانه لا احد الشرطين يقتضيه
ان لا يتحقق فله شرط وهو الالف والنون الا في احد الشرطين اي في الاسم او في الصفة وليس الامر كذلك بل يتحقق في كلا
الشرطين اي في الاسم والصفة فكيف يجرى التميز بين الشرطين بل يجرى التميز بين الشرطين باعتبار ما في الشرطين من التميز
الا احد الشرطين لا باعتبار ماهية المشروط حيث اجتمع في الكل كلا الشرطين فيجوز التميز بينهما عن جهة الالف و
النون شره في مجئ هذا الفعل فقال **وزن الفعل شرطه** في منع الصرف ان يختص به اي شرط
اختصاص ذلك الوزن بالفعل بان لا يوجد في الاسم الامنقولا عن فعل او يحتمل فان قيل لا ياتي في هذا الجوزان
الاضافة في قوله وزن الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى والوزن المنقوص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل
وفيه تكرار لطائل تمته قيل كثيرا ايضا في الشيء الى الشيء المجرد للنسبة بينهما دون الاختصاص كما يقول زيد ابو عمرو
واخوه او اسنادا لا يجوزها من الاضافات التي لا يراد بها الاختصاص والاضافة ههنا من قبيل العام الى الخاص
معنى اللام لمجرد النسبة لا اختصاصا بل ليل الشرط الثاني وهو وجود زيادة في اوله كزيادة الفعل اذ لا اختصاصا

قسم الاختصاص فيفيد الخبر فاعرف **كتم** مبنيا للفاعل مشددا **وضرب** مبنيا للمفعول مشددا
 ومختفيا وكذا استخراج واقتدر ونحوهما عالم يوجد في الاسم المنغول من الفعل ونحوها مخضوم وبقه **أويكون**
 عطف على قوله ان يختصر وقوله **في اوله** خبره يكون قدام على الاسم **وهو** **زيادة** اي مزيدا على حقيقة و
 قوله **زيادة** صفة زيادة اي كايته كزيادة الفعل وهي احدى حرف ايتين نحو زيد وتقلب واسجد ونحوه من فاعل
 ان شرط وزن الفعل في منع الصرف احد الامرين الاختصاص بالفعل او وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله لانه يتحقق
 الفرية وانما قالوا يكون في اوله زيادة كزيادة اوله لانه لا يثقل او يغلب فيه كما قاله البعض لان وجود زيادة كزيادة الفعل
 في اوله سبب للعلبة فلم يذكر الغلبة بل ذكر سببها لان الغلبة معتبرة في المبنية على السبب او يقال انما قال هذا
 لانه من ذلك ليكون الوزن غالبا في الفعل غلبة معتبرة غير اتفاقية بناء على الدليل وهو وجود زيادة مثل زيادة
 الفعل في اوله فلا يرد وزن ضارب على الان وزنه وان كان غالبا في الفعل في الواقع لكن الغلبة اتفاقية غير مثبتة
 على دليل فلم يعتبر هذا الوزن اي لم يؤثر في منع الصرف وثوقا او يغلب فيه ورد ذلك لان وزن فاعل في الان
 اكثر منه في الاسماء فلو كان نفس الغلبة معتبرة كان وزن الفعل معتبرا في ضارب عما لم يعتبر بالاجماع فان قيل
 قد يوجد الزيادة في اوله كزيادة الفعل ولا يوجد الغلبة كما في فعل فان وزنه ليس بغالب في الفعل كانه في الاسم ثلث
 اواخر افعل التفضيل نحو افضل و افعل الصفة نحو اخرج و افعل الاسم نحو ارب واحد واخيل وفي الفعل نوعان افعل الماضي
 من باب الافعال نحو اخرج و افعل المتكلم من المضارع نحو اخرج فكيف يكون وجود زيادة في اوله كزيادة الفعل سببا
 للعلبة ودليلا عليها قيل ليس الامر كما زعمتم بل وزنه غالب في الفعل غلبة معتبرة مبنية على الدليل والسبب وهو
 وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله وبيان الغلبة ان افعل في الاسم ثلثة كما ذكرتم و افعل في الفعل خمسة اواخر
 افعل التعجب نحوما الحز زيد و افعل المتكلم من المضارع من باب افعل الصفة نحو اخرج من حمير و افعل المتكلم من باب
 اخر نحو اخرج و افعل الماضي من باب الافعال مما جاء لا ابتداء الفعل غير مبنية على ثلاثي نحو اخرج واشفق و افعل الماضي
 من باب الافعال مما جاء لا ثلاثي نحو اخرج ف افعل التفضيل يعارضه افعل التعجب و افعل الصفة يعارضه افعل المتكلم من باب
 و افعل الاسم الفاظ محصورة تعارضها افعل الماضي مما جاء في باب الافعال لا ابتداء الفعل فيبقى افعل المتكلم من المضارع
 من باب اخر و افعل الماضي من الافعال مما جاء لا ثلاثي سالما عن المعارض فثبت غلبة في الفعل فان قيل ظرفية الاول للزيادة
 مشكل لان اول حمير الزيادة فيلزم اعتداد الطرف والمطوف فيلزم الامكان لك بل بينهما موصوم ونصوص
 من وجه فلا الزيادة قد يكون في الاول وقد لا يكون وكذا الاول قد يكون زيادة وقد لا يكون والاعم يصح مظارفا
 للاخص او يقال معناه احدى حروف الاصول زيادة او يقال معناه في اوله صفة الزيادة وقوله **غير قابل للتاء**
 حال من غير المنقل في اوله اي غير قابل لتاء التانيث المتحركة وانما اشترط كونه غير قابل للتاء لانه ان قبلها خرج عن وزن
 الفعل فلا يتحقق شبهه فان قيل اسود قابل للتاء لمجي اسودة الحجة الاثني مع انه شئوع عن الصرف للموصف ووزن +
 الفعل وكذا اربع قابل للتاء مع ان فيه وزن الفعل وانما لم يمنع عن الصرف لعدم سبب آخر قيل المراد بالتاء التاء اللاحقة
 قياسا وفي اسود يلحق التاء على خلاف القياس اذ القياس ان يقال في مونة سوداء لكن التاء لم يجر بسبب غلبة اسمية
 العارضة فلا عبرة بقوله التاء وفي الاية ايضا يلحق التاء على خلاف القياس اذ القياس ان يلحق التاء للمونة وذلك لان

او نقول المراد بجم قول التام عدم قبولها باعتبار الذي امتنع عن العمل وهو اسود عتيق عن القول باعتبار الكيفية وهو هذا
 الاعتبار لا يقبل اذ لا حيث يحى موثقه هذا الاعتبار اسوداء وانما يقبلها باعتبار غلبة الاسمية العارضة وهو
 هذا الاعتبار غير متبع عن الصوف فتتوقف فيه الوصف ووزن للفعل وهذا كما ذكرناه في بحث الوصف **فريقته**
 اي ولاجل اشتراط عدم قبول التام امتنع **أخرى** عن الصوف للزوم وجود الشرط عند وجود الشرط
 وقد وجد الشرط ههنا وهو الزيادة المذكورة مع عدم قبول التام فيوجد الشرط وهو امتناع عن الصوف
 وفي جعل وجود الشرط علته للشرط نظر لان وجود الشرط كما يوثق في وجود الشرط طاذ الشرط يوجد بعلة
 عند وجود الشرط لا بالشرط نفسه فلا يستقيم قوله ومن ثم امتنع احكاما ان يقال انه شرط في حكم العلة
 كحكم البير في الطريق فيوثق في وجود الحكم **واضوف** يجعل مع الوصف الاصل يقال جعل
 يجعل اي قوى على العمل اما اضوف للزوم عدم الشرط عند عدم الشرط لا يبيح عند من جعل عدم الشرط
 موجبا لعدم الشرط وقد عدم الشرط ههنا لان جعل قيل التام نكثا حيث يقال فاقلة بعمله اي قوى لا
 على العمل فيعدم الشرط وهو الامتناع عن الصوف اما اذا سمى به بان غير مضوف لانه غير قابل للتام
 حينئذ لم يفرغ عن بيان عمل مع الصوف شرع في بيانه ما ذهب اليه من هذا العمل به فاقلة **موتقة** كلمة موصولة
 اسم الاسم المذكور الذي علمته موتقة اي موجبة مع غير هاتين الصورتين كما يظهر من الشرط في قوله لا

والعجبة والتركيب والالف والنون اذا كانا في اسم او بطريق السببية كما في العدل ووزن الفعل
 وفيه احتراز عن نحو مساجد وجرام وجعل اذ اسميهما فان العلية في موتقة فيها الا بطريق الشرطية
 ولا بطريق السببية لان مع صوفها لاجل الجمع الالف ولزوم التانيث لان الدال على الجمعينة والتانيث
 امر لفظي يتحقق بعد العلية وقبلها فان قيل قد جعل المصنف من قبل التعريف موتقة والعلية شرطها وههنا
 قد جعل العلية موتقة ولم يقل وما فيه تعريف موتقة فاما هذا لا يتحقق قيل انما جعل العلية ههنا موتقة ابناء
 على اصطلاح غيره اذ على التجوز بارادة التعريف العلم من العلية على ما مر في بحث المعرفة وكلمة اذا في قوله اذا
 فكر للشرط وهو الظاهر اول طرف فان كانت للشرط كان قوله **صوف** جواب الشرط والجملة الشرطية
 وقعت خبرا للموصولة وان كانت للظرف كان قوله صوف خبرا للموصولة وقوله اذا انكر طرف لقوله
 صوف اي الاسم الذي فيه عملية موتقة صوف ذلك الاسم وقت تنكيلا مخرب سعاد او قطا **وتنكي**
 العلم اما بتاويله بواحد من جنسه وذلك اذا وقع في الشركة الاتفاقية بان اسم جماعة يزيد مثلا فنقول كمن
 زيد لقيته اورد بزيد لقيته واما بتاويله بجمع جنس وذلك اذا اشترى صاحب بعض من الصفات فحينئذ جاز تاويله
 باسم جنس الى على تلك الصفة كما يقال لكل فرعون موسى اي لكل حيا **قيل** **موتقة** **وتنكي** **وتنكي**
 اي رجا واد وانما صوف وقت تنكي **لما تبين** اي للدليل ظهر قبل هذا بطريق الالتزام **مزانها**
 بيان ما هي من ان العلية **لا يتجمل** حال كونها **موتقة العلية شرطية**
 ما عبايق عن سبب منصوبة المحل على انه مستثنى مفرغ مفعول **لا يتجمل** اي لا يتجمل سببا من الاستبا **ع**
 كونها موتقة الاسماء هي اي العلية شرطية في ذلك السبب وهو التانيث بغير الالف والعجبة والتركيب والالاف

فصل الى الاستناد وهي غير ملائمة برتبة وفيه نظر لان حجة المخالف قصد الى التليد بعد من الملازمة لانها توجب الحقوق
 ولو كانت المخالفة اظهر الحق لا بأس بها من كلا الجانبين الا ترى انه وردت نسبتها الى الاستاذ والتلميذ جميعا في اية
 الفقه في قولهم قال ابو حنيفة كذا خلافا لابي يوسف معني خالف ابو حنيفة ابا يوسف وقولهم قال ابو يوسف كذا خلافا
 لابي حنيفة راجع فلا وجه لما ذكر في بعض الشروح من اولوية رفع الاخفش بل الصواب هو النصب فعلى هذا الكلام من حيث
 المعنى استثناء من الضابطة المذكورة كما نرى قلنا وما فيه علمية موثق اذ انكره في المثل احرر فانه اذا انكره العلية ينطبق على
 سيبويه غير مضاف **اعتبار الصفة الاصلية بعد التنكير** كما اعتبرنا الصفة الاصلية في اسوداس
 لحيته بالاتفاق والاخفش لم يعتبرها لان الساقط بالعلمية التي هي وضع ثان ساقط عن درجته لا اعتبار بخلاف اسود
 اسما لحيته فان الوصف فيه معتبر عند لان غلبة الاسمية عارضة فلا يعارض الاصل ولان غلبة الاسمية لا يخرج الوصف
 عن معنى الوصفية بالكلية على ما من بخلاف ما الوجه على ما فانه يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية حتى جاز شبهة
 الاسود بالاحمر وبالعكس واجيب بان الساقط لما في معتبر جذر والمانع وللأخفش ان يقول ان الوصفية تزول
 بالعلمية لا تضاد بينهما والعلمية لا تزول بالتنكير لان تنكير العلم اما بالشركة الاتفاقية بان يجمع جماعة باحمر او بان يجمع
 اعم جنس نحو كل فرعون موسى على ما سبق وعلى كذا التقدير لا وجه احرر بعد التنكير الى معناه الاصل وهو من كل
 احرر فيكون يعتبر الوصف الاصل بعد جذر والمانع واجيب بان ليس المراد بالاعتبار ان الوصف رجع بعد التنكير بل المراد
 انه كما ثبت ان الوصف اصليا مع زوال ما يضافه ولذلك قالوا في جمع احرر وان كان علما وفي احرر حاملا فلو اعتبر
 الوصفية فيه لما عايناهم ذلك واذا عرفت هذا فاعلم ان سيبويه ان كان فاعلا كما هو المختار كان نصب قوله اعتبارا
 علما انه مفعول له اي خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتبار الصفة الاصلية او على انه تميز عن شبهة في مثل احرر اي خالف
 سيبويه الاخفش من حيث اعتبار الصفة الاصلية او على انه حال مجذوف مضاف اي خالف سيبويه الاخفش حال
 كونه ذا اعتبار للصفة الاصلية او على انه ظرف زمان لان المصدر قد يجعل حينما اي خالف سيبويه الاخفش وقت
 اعتبار الصفة الاصلية او على انه مفعول مطلق يكون الاعتبار المذكور نوعا من المخالفة مثل رجع الفهري او مجذوف
 مضاف اي خالف سيبويه الاخفش مخالفة اعتبار الصفة الاصلية وضافة المخالفة الى الاعتبار من قبيل
 اضافة للسبب الى السبب وان كان مفعولا كما في بعض الشارحين كان نصب قوله اعتبارا يجوز
 بجميع ما ذكرنا من الوجوه لا كونه مفعولا لعدم اتحاد فاعل المفعول وفاعل المفعول له لان المخالف حينئذ هو
 الاخفش والمعتبر للصفة الاصلية هو سيبويه وهو شرط نصبه ويكون حينئذ ان يكون بدل اشتمال من قوله سيبويه
 ايضا مجذوف الضمير اي خالف الاخفش سيبويه اعتبار الصفة الاصلية وانجارا والجور في محل النصب على انه
 مفعول به لقوله اعتبارا واللام مقوية للعمل وقوله بعد التنكير ظرف اعتبار اي ان سيبويه يعتبر الصفة الاصلية
 في مثل احرر بعد التنكير لاني حال العلمة فلهذا اشكال يرد على سيبويه في وجه المسئلة المذكورة وتقرى ان يقال انه
 ان اعتبر الوصف بعد التنكير وان كان زائلا فيلزم ان يعتبر في حال العلمة الاصلية ايضا فلهذا يجوز ان يكون
 الوصف الاصل والعلمية فاجاب منه بقوله **ولا يلزم** اي سيبويه **بأوجه** كما ذكرت حيث لم يعتبر
 في الوصف الاصل ولا راديا اذ كل علم كان في الاصل ومضافا بعلية **لما يلزم** اعتبارا اعتبارا

لا يميز كما به امتزاجهما ولا يحد ثلثا في معنى الاسم شيئا ولا يقومان مقام القوين فلم يحد بهما فلهذا غير المنصوف
بهما وان كانا من خواص الاسم ومن قالان الجري سقط عنه ثلثا القوين فلا يميز لان الجري سقط منه تبع القوين
سقط لثبته وهما يسقط لثبته للفظين بالاسم والاضمار ^{في} الاسم غير المنصوف لبقاء السببين ثم افرغ من تقسيم
المعرب باعتبار الانصاف وعدم شريك في تقسيم اخر المعرب باعتبار اقسام الاعراب فقال **المروعات**
هو ما اشتمل كلمة ما موصوفة عبارة عن اسم او معرب او جملة الفعلية صفتها اي هو اسم او معرب
اشتمل على علم الفاعلية اي علامتها وهي الرض والواو والالف نحو جاء في زيد او ابني او الزيد
سواء كانت تلك العلامة لفظا ام تقديرا فيدخل الاعراب اللفظي والتقديري لان اللفظ يشق لها دون اللفظ
اذ لا حرج في اشتغال اللفظ فلا يكون نحو جاء هو مرفوعا ومفعول الرض في محل وكان في محل كانه مرفوعا ثم قوله المروعات مبتدأ وهو
محل لفظ الاعراب هو عايد الى المروعات وانما ذلكا ووحدا مع ان المروعات جميع موبت نظر الى خبر المروعات
اولا عايد عليها بتاويل كل واحد او كونه عايد الى المرفوع المذكور معنى لانه لثباته المروعات عليه لان المروعات جميعها
دون المرفوعة لان افراد الاسماء والجمع بالالف والتاء كما يكون للمؤنث يكون لصفات غير الصفات ايضا نحو الجمل
الراشح والكوكب الطالعاف واما اعاد الضمير الى المرفوع دون المروعات لان التعريف انما يكون للجنس والصفة
دون الافراد وانما ذكر المروعات على صيغة الجمع وليقل المرفوع هو كذا ليشتمل الباب على جميع مسايلها ويمكن ان يكون
قوله المرفوعات مبتدأ محذوف في التقدير هذا كالمرفوعات قوله هو مثل جملة مستأنفة لانه لما قال هذا ذكر المروعات فكان
سائلا قل ما المروعات فقال هو ما اشتمل على كذا والتاء في الفاعلية محتمل ان يكون لطابقة الموضوع والياء
للمبتدأ اي المخصصة للمنبوبة الى الفاعل فيدخل للمحققات ويجعل ان يكون التاء والياء لا فائدة معنى المصيبة
اي كونه فاعلا فيراد كونه فاعلا حقيقة او حكما ليدخل للمحققات واما قال على علم الفاعلية ولم يقل على الرض ليقترن
الاعراب بالحرف ولئلا يلزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة وليشير الى اصله الفاعل في باب
الرض كما هو الصريح من المذهب **فمن الفاعل** مبتدأ تقدم رضى والفاء للتفسير اي فمن ما اشتمل
على علم الفاعلية الفاعل او فمن المروعات الفاعل وتذكيره وتوجيهه بما عرف من التاويلات في هو ما اشتمل
وانما قدم الفاعل على سائر المروعات لانه اصل المروعات وسائر المروعات ملحوق به على الصريح لان وضع الكلام
للاخبار والفاعل جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجملة في الاخبار اذ الاصل ان يميز بالفعل لكونه لم يوضع
الا واذا كان الفعل هو الاصل فما يميز عنه بالفعل وهو الفاعل ايضا يكون اصلا بخلاف المبتدأ فانه ليس
بجزء الثابتة ولان عاملة لفظ وعامل للمبتدأ معنوي واللفظ اقوى من المعنوي واذا كان عاملة اقوى
ضروري لان الفاعل اشهد في باب الركنية حيث لا يجوز حذفه الا جسد شيء مستثنى بخلاف المبتدأ وغيره نظرا
لان الركنية لا ينافي في الجسد الا ترى التاويلات والمميز مكان وقد كان حذوها في هذا الموضع لانه
على الركنية فكيف يدل على كونه اشهد في باب الركنية ولان رضى الفاعل لا يميز بالواو لانه المبتدأ فانه
رضى فلا يميز باب ان وصلت وكان وفيه ايضا نظر لان رضى الفاعل قد يميز ايضا في الحروف الزائدة ^{بالفعل} نحو كان
وما جاء من احد واجيب بان الزيد لا يحد بها فقول اصل المروعات المبتدأ وهو من حيز

لأنه باقى على ما هو الأصل فى السند إليه وهو التقدير ولا يمحى عليه بكل حكم جامداً أو مشتقاً فان الخبر
يظهر اشتقاق وجوده على الصيغ نحو هذا حجر وزيد قائم فكان أقوى بخلاف الفاعل فانه لا يمحى عليه كما بالاشتقاق
لأن عاملة لا يكون الاشتقاق إلا من المبتدأ فيمحى عليه بالحكم متعلدة فى تركيب واحد نحو زيد عالم +
عائل جولد شجاع بخلاف الفاعل فان محله واحد ليس إلا وهو ما أسند إليه **الفعل أو**
شبهه أى الفاعل أهم أسند إليه الفعل أو شبهه كالمصدر وأسم الفاعل والمفعول واسم التقدير
ولما قيل ان يقول قد يسند إليه معنى الفعل أيضاً كالظرف نحو زيد فى دار لا يمحى عنه بمعنى الفعل لا بشبهه
فقوله أو شبهه إما ان يندرج تحت ما هو معنى الفعل كالظرف أو لا يندرج فاذا اندرج لم يصدق قوله +
فى الحال ان العامل فيها الفعل أو شبهه أو معناه وان لم يندرج كان حقه ان يذكر هنا أيضاً أو معناه واجب
بان العامل فى الاسم انما يرفع بعد الظرف هو الظرف عند البعض لقيامه مقام العامل المعنوى للمقدّمات
وهو جليل الباطن والأخرى عند الأكثرين هو الفعل المقدر واسم الفاعل الظرف جامد ولا تأمده بالصفة هنا منه المحبوكا لا يرفع فى قوله أو
وانما قال أو شبهه ليتناول زيد قائم وعمر وحسن وجهه **وقدم عليه عطف على قوله أسند أو حال**
بتقدير قد اى وقد قدم ذلك الفعل على ذلك الاسم وفيه احتراز عن نحو زيد فى زيد ضرب لأنه عما أسند إليه
الفعل لكنه موخر عنه فان قيل للفعل فيه مسند إلى الضمير ونه قيل بل أسند إليه وأما أسند فى الاشتقاق
حيث أسند الفعل إلى الضمير ثم عود إلى الضمير إلى زيد أسند الفعل إليه ثانياً فيذكر الأسناد وبقوى الحكم
كذا فى المفتاح وغيره وما قيل ان قوله وقدم عليه كدفع وهم من توهم ان الفعل فيه مسند إلى زيد
لأن الاحتراز عنه فعله تقدّر يستلزم ان الفعل فيه مسند إلى الضمير فقط لا إلى زيد فى بعض النسخ وقع مقدماً عليه
مكان وقدم عليه وقوله **على جهة قيامه** حال بعد حال اى واقفاً على طريقة قيام ذلك الفعل بد
الاسم وطريقة قيامه به ان لا يكون الفعل مبنياً للمفعول اى لا يكون على صيغة المجهول وفيه احتراز عن مفعول
ما لم يسم فاعله مخضوب زيد وزيد مضموب غلامه فانه عما أسند إليه الفعل أو شبهه وقدم عليه لكن على جهة
قيامه به بل على جهة وقوعه عليه وانما لم يذكر الشيخ عبد القاهر ولا النحاشري وغيرهما هذا التقيد فى حد الفاعل
لأن مفعول ما لم يسم فاعله فاعل على اصطلاحهم وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل على قيامه به او قائماً
به لئلا يخرج نحو مات زيد وطلعت الشمس فان اللون ليس بقائم بزيد وكذا الطول ليس بقيام بهم ولكنهما على جهة
انما قائمان بهما فان قيل فيجوز فى هذا الحد تاج الفاعل بدلاً أو عطفاً نحو جاء فى زيد لوكو كوقام زيد وعرجت
أسند الفعل اليهما على جهة قيامه بهما قيل لا بد من جيب حدود الرفعات والمنصوبات والمجوزات المذكورة
غير التوابع بقرينة السياق وهو ذكر التوابع بعد هذه المعربات فيكون المعنى ما أسند إليه الفعل بلا تبعية
أو غير تاج **مثلاً قائم زيد** مثال الفاعل الذى أسند إليه الفعل وزيد فى بعض النسخ وزيد قائم اى
ليكون مثالاً للفاعل الذى أسند إليه الفعل ثم لما فرغ من بحث تعريف الفاعل شرع فى بيان احكامه
فقد وأصل ان يلى الفصل اى الأولى ان يقارن الفاعل للفعل الذى أسند اليه
لا يخلل بينه وبين الفاعل شئ من المعاني ولو لحقها لكان الفصل كالمركب من الفعل لا يخلل بينه وبين

والأولى أن يليه كمان أحسن وأوضح وأحسن أما الأول فلهذا الفعل وأما الثاني فلأن الأصل يقتل للعاني بخلاف
الأولى فإنه لا يقتل سوى معنى واحد وأما الثالث فلم إعادة الاشتقاق وهي من المحسنات على ما عرف في س
البدية **فلذلك** الفاء للنتيجة واللام للتعليل على ما مر في بحث الوصف أي ولا جعل أن الأصل في +
الفاعل أن يلي الفعل **جاءه زيد** بنصب علامة ورفع زيد أي جاز هذا التركيب للتقدم
معاد الضمير وهو كذا التقديم الفاعل رتبة فلا يلزم الأضمار قبل الذكر **وأمتنع** **ضرب** **غلام**
زيد برفع غلامه ونصب زيد أي وأمتنع هذا التركيب للزوم الأضمار قبل الذكر لتأخر المعاد وهو
المفعول لفظاً ورتبة بناء على أصالة تقدم الفاعل عليه وهذا عند الجمهور بخلاف الأخصر وإن جري
فإنهما جوزاً فمتساويان يقول الشاعر **جري** **زيد** **عدي** **أبجلم** **جاء** **الكلاب** **العاجية** **وقد** **ضل** **فإن**
ضمير **زيد** عائد إلى **عدي** وهو متظن وأجاب أن الضمير للمصدر كـ **عدي** أي جرى **زيد** **جاء** كـ **عدي** كـ **جاء** كـ **عدي** كـ **جاء**
عليه كقول السهقي **أعدوا** **أهو** **أقرب** **للتقوى** **فإن** **قبل** **قد** **جاء** **الأضمار** **قبل** **الذكر** **بشرط** **التفصيل** **الذي** **في** **الضمير** **كما** **اعتبر**
في تنازع الفعلين عند عمل الثاني قيل الأضمار قبل الذكر بشرط التفسير يقتض بالحق والضمير في غلامه
مضاف إليه وهو غير عطف الاتري أنه لا يضمن المفعول في الأول إذا عمل الثاني عند تنازع الفعلين
مع كون الاسم الظاهر مفسراً وما قيل أن الضرورة قد دعت إلى الأضمار قبل الذكر في التنازع لتساوق اقتضا
الفعل الفاعل ولا كذلك ههنا إذ المفعول فضلاً عن نظر لأن الفعل المتقدم في اقتضا الفاعل والمفعول سواء فإنه كما يتصور مقتضى ما هيته على
يتوقف تصور ما هيته على المفعول كما تقرر فلا فائدة استعمال آلة التاديب في محل قابل للإيلام وهو كما لا يفتور بل دون
من يستعمل تلك الآلة لا يفتور بل دون ذلك المحل غاية ما في الباب أن الفاعل ركن الكلام حيث يفوت
بفواته والمفعول به ليس بركن فتمتقت الضرورة في كلتا الصورتين وأجيب بأن لاد بالضرورة أن ضرور
تصحيح الكلام دون ما ذكره من الضرورة يعني الأضمار قبل الذكر في التنازع لضرورة تصحيح الكلام حيث
التنازع في كلام العرب فيحتاج في تصحيحه إلى الأضمار قبل الذكر ولا توجد تلك الضرورة ههنا الصنع محل مادة
على غير الأضمار لما فرغ بيان بعض أحكام الفاعل شرع في بيان حكم آخر وهو وجوب تقديمه وتأخير فقل
وإذا انتفى الإعراب فيها أي في الفاعل والمفعول **لفظاً** **عني** أي من حيث اللفظ
والفرقة عطف على الإعراب أي وإذا انتفى القرينة حالية كانت أو مقالية على فاعلية
أحدها ومفعولية الآخر نحو ضرب موسى عيسى وأحمد هؤلاء هؤلاء **أو** **كان** **الفاعل**
مضمراً متصلاً سواء كان للمفعول اسماً ظاهراً نحو ضرب زيد أو مضمراً منفصلاً
نحو ما ضربت الأيالك أو مضمراً متصلاً نحو ضربتك **أو** **وقع** **مفعولاً** أي مفعولاً
الفاعل **يجل** **ال** **نحو** **ما** **ضرب** **زيد** **الاعتراف** **أو** **بعدم** **معناها** أي معنى الأ
وهو ما فإنه بمعنى الأني أفادة الفصوح على ما هو المشهور عند النحاة نحو ما ضرب زيد **أو**
ثم إنما يعني ما والاك بمعنى الألفظ فكان في جعل ما بمعنى الأضمار شيئاً من كون ما بمعنى ما والاك
اختيار المصنف والافعال المذكورة في الفتح وغيره هو أن ما متضمنة بمعنى ما والاك أنه معنى ما

وجوب تقديم خبره لقوله واذا انتفع مع ما عطف عليه اي وجب تقدير الفاعل على
المفعول اما في الصورتين الاولى اي في صورتين انتفاع الاعراب فيهما والقريظة فللمخبر عن الالتباس
بخلاف ما لو وجد تفرقة مقابلة نحو ضرب سعدى موسى وضربت موسى سعدى وضرب
موسى العاقل عيسى العاقل الاول ورفع الثاني فان بهما قريظة مقابلة وهي تذكير الفعل في الثاني
الاول تانيته في الثاني واعراب الصفة في الثالث او حاليتها نحو كل الكثيري موسى فان فيه قريظة
حاليته وهو عدم صلاح الكثيري للفاعلية فحينئذ لا يجب تقدير الفاعل لعدم الالتباس فان قيل قد
اعتبرتم الالتباس ههنا ولم يعتبر في تقدير المفعول على الفعل في هذه الصورتين نحو موسى ضوب
عيسى واجبر الوجهان احدهما ان يكون موسى مبتدأ والمجمل الفاعلية خبرا والثاني ان يكون موسى
مفعول تقدم على الفعل وكن في اقامة خبر واجبر الوجهان احدهما ان يكون اقام مبتدأ وما يجب له
فاعلة السادة مسد الخبر والثاني ان يكون اقام خبرا تاخرا لمبتدأ وكذا في غيرهما اجيز في الوجهان
١ والوجه فلا بد من بيان الفرق بين صور الالتباس وجواز الوجهين ٢ والوجه قيل الفرق مبني
على تهذيب اصل وهو ان احدا الوجهين اذا كان على خلاف الاصل والاخر على الاصل فقطصا ما يحتاج
الاصل لميلس عتق للالتباس اذا السامع يحكم بما هو الاصل لسبق ذهنه اليه ولا يتامل ولا يستمع
فينحل بالمقصود وان استنويا اصالة ومخالفة للاصل كما تاجازين على الاختلال حيث لا يجيز احد
بالاصالة حتى يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التامل والاستفسار فيكون جوازهما
من باب الاجمال دون الالتباس والاجمال جائز والالتباس ممنوع واذا عرفت هذا فاعلم انك
اذا قلت ضرب موسى عيسى بلا قريظة حالية ومقابلة وقد خفت فاعلية عيسى كنت ملتبسا
حيث لا يسبق ذهن السامع الى تاخر الفاعل عن المفعول لكونه خلاف الاصل بل يسبق الى
فاعلية موسى وانت لم تقصد ان تزيل الالتباس المقصود بتغييره بخلاف موسى ضرب عيسى
حيث يجوز في موسى الوجهان لاستواءهما في مخالفة الاصل اذ مفعولية توجب تقدم المفعول
على الفعل وهو خلاف الاصل وابتدائية توجب كون الخبر مجللة وهو ايضا خلاف الاصل اذ الاصل
في الخبر افراد فيستويان في خلاف الاصل فلا يلزم اللبس وكذا اقام زيد حيث يجوز في اقام
الوجهان لاستواءهما في مخالفة الاصل على ماسنين ذلك في موضوع ان شاء الله تعالى
وعلى هذا انقصر سائر الامثلة هذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين ٣
او الوجه واما في الصورتين الثانية اي في صورتين كون الفاعل ضميرا متصلا فلان اتصاله
مانع من تاخير الامتناع الفصل مع الانقباض والملاذ يتقدير الفاعل ان لا يتخلل المفعول بين
وبين الفعل فلا ينتقض بنحو زيد اضربت واما في الصورتين الثالثة اي في صورتين وقوع المفعول
بعد الاومناها فلا بد لو اخر الفاعل لا قلب القصر وذلك لان المقصود ذهنه فصار الفاعل
على المفعول فلو قدم المفعول على الفاعل لا قلب ذلك الى قصر المفعول على الفاعل اذ سعتي تو

ما ضرب زيد الأمر وكان زيد ليس ضارباً واحداً لا عمر وفاما عمر فجازان يكون مضروباً بالخير وببقي المفعول
اي بقولك ما ضرب عمر الا زيد ينعكس في هذا اذ وقع المفعول فقط بعد لا او معناها اما اذا وقع بعد الا
او معناها كلاهما فترد على زيد نحو ما ضرب الا عمر زيد فانه جائز عند الاخفش وعبد القاهر سواء
قصد استثناء عمر وتقدير الامر على الفاعل بقرينة او قصد استثناء امرين من امرين اي ما ضرب احد
احد الامر وزيد حيث لا يتقلب الاختصار المقصود وذلك لان الاختصار انما يقع فيما يلي الا فلوزكر
الفاعل بعدها فالاختصار يقع فيه فاذا قلت ما ضرب الا زيد عمر فكانت قلت الضارب زيد لا غير ولو ذكر
المفعول بعدها فالاختصار يقع فيه فاذا قلت ما ضرب الا عمر زيد فكانت قلت المضروب عمر ولا غير فذكر
الاكثر من الى انه لا يجوز ذلك سواء قصد استثناء عمر وتقدير الامر على زيد او قصد استثناء امرين
من امرين اما الثاني فلان وم استثناء شيئين من شيئين باداة واحداً بلا عطف وهو لا يجوز لضعف
الحرف واما الاول فلان وم لا يتناسبان في بيان المواضع التي وجب فيها تقدير الفاعل على المفعول
شرح في بيان المواضع التي وجب فيها تأخير عنه فقال **واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول**
اي ضمير عائد الى المفعول نحو قوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه **او وقع الفاعل بعد الا**
نحو ما ضرب عمر الا زيد اي معنى الا وهو انما نحو ما ضرب عمر يا زيد او
اتصل به اي بالفعل مفعول اي مفعول الفعل وهو اي الفاعل غير
متصل بالفعل نحو ضربني زيد وما ضربني الا انت وقوله **وجب تأخيراً** جواب الشرط
السابقة اي وجب تأخير الفاعل عن المفعول واما في الصورتين الاولى اي في صورة اتصال ضمير المفعول
فللمخبر عن لزوم الاضمار قبل الذكر واما في الصورة الثانية اي في صورتين وقوعه بعد الا او معناها
فلا بد من قلب الفاعل المقصود لان المقصود منه قصر المفعول على الفاعل فلو قدم الفاعل على المفعول
لا تقلب ذلك الى قصر الفاعل على المفعول اذ معنى قولنا ما ضرب عمر الا زيد ان عمر ليس مضروباً واحداً الا زيد
فما زيد فجازان يكون ضارباً بالخير وببقي المفعول اي بقولك ما ضرب زيد الامر ينعكس في هذا
اذ اوقع مجرد فعله بعد الا او معناها اما اذا وقع بعد الا او معناها كلاهما نحو ما ضرب الا زيد عمر فانه
جائز لبقاء الاختصار المقصود على حاله وقبل الحاجة الى هذا التقييد كما هو ظاهر لضعف المصنف لان مثل
هذا التركيب محمول على كلامين فيكون عمر مفعول فعل محذوف ليس فيه تقدير فاعل على مفعول واما في الصورة
الثالثة اي في صورة اتصال المفعول لان اقبال المفعول صانع عن تأخير الفاعل لانه لا اتصال بالفعل
واما قال هو غير متصل اجترأ على انما اذا كان الفاعل متصلاً ايضاً مثل من يترك فانه يجب تقدير الفاعل
على المفعول على ما مر **وقد يحذف الفعل** كلمة قد للتقليل واللام للعهد اي قلما يحذف
الفعل الرابع لفاعل **لقيام قرينة** اللام بمعنى الوقت لا لعل لان قيل القرينة شرط للحدث
لا لعل بل العلة لا يجوز الاختصار اي وقت حصول قرينة دالة على الحذف وتعيين الجمل
وقد **جوازاً** مستصحب محذوف اي قد يحذف حذفاً جائزاً لا مجازاً والاختصار مع

مع حصول الغرض بالقرينة **كقولك زيد** جزء مبتداء محذوف والقول بمعنى المقول أي هو مثل
مقولك وزيد بدل من المقول أي كزيد والرفع محذوف في بعض النسخ في مثل زيد في موضع كقولك زيد وهو ظرف
لقوله جوازاً فلهذا يكون زيد مضاف إليه والرفع محذوف على التقديرين وقوله **قال** الجار والمجرور صفة
زيد وكله من موصولة وقاله أي زيد المقول للذي قال **من قام** كلمة من هذا استفهامية مبتدأة
وقام خبرها والجملة الاستفهامية مقول قاله زيد الواقع في الجواب فاعل فعل محذوف أي قام زيد فخذ
الفعل لوجود القرينة وهو قام المذكور في السؤال فان قيل لم يجعل من باب حذف الخبر بتقدير زيد
قام ليطابق الجواب السؤال وهو من قام لأنه جملة اسمية فوجب أن يكون الجواب كذلك ولن يكون ذلك
لأنه بتقدير الخبر قيل لوجعل هذا من باب حذف الخبر يطابق السؤال صورة ولا يطابق معنى لان قوله
من قام سؤال عن الفاعل من غير تردد في الحكم وزيد قام يفيد تقوى الحكم ينكر أركا سناد فلا يطابق
الجواب السؤال من حيث المعنى ويقال حذف الخبر يوجب حذف الجملة وحذف الفعل يوجب حذف شرط
والتقليل في الحذف أولى ثم حذف الفعل كما يكون بقرينة السؤال للمحقق كما في المثال المذكور يكون بقرينة
السؤال المقدرك قول ضاراً التمثيل في مرتبة يزيد في مثل **وليك زيد ضاراً** لخصومة
أواو في قوله ليك ليست بدخلة في البيت بل هي من عبارة المصنف لعطف مثال على مثال وهو لم
غائب مبنى للمفعول وقوله زيد غير متصرف للعلية ووزن الفعل مرفوع على أنه مفعول مالم نسم فاعله لقوله
ليك وقوله ضاراً فاعل فعل محذوف لان الشارع أمر بالبكاء بقوله ليك زيداً في صيغة المجهول حرث
السامع ان يسأل قائلاً من يبكيه وجعل هذا السؤال المقدرك للمحقق فاجاب بقوله ضاراً أي يبكيه
ضاراً أي عاجز عن خصمه عند الخصومة فحذف الفعل لدلالة السؤال المقدرك عليه واللام في قوله لخصومة
بمعنى الوقت متعلق بقوله ضاراً وان لم يعط مبتدئ لان الجار والمجرور يكفيه راجحة الفعل أي يبكيه من غير
عند الخصومة او بقوله يبكيه المقدرك والمراد بالخصومة خصومة غير معه او خصومة مع غيره وانما
يبكيه وقت الخصومة لضخم حاله وقلة اخواته فان يزيد كان ظهير المضارعين ومعين الضعفاء قبل
اللام للعلية ان اريد خصومة غير معه **وفي** فظهر ان الخصومة لا تنظر لعلية البكاء بل العلة عجزه وقت
خصومة غيره اياه وكون يزيد ظهير المضارعين ومعين الضعفاء فاللام بمعنى الوقت على كلا التقديرين
واجب بان حمل اللام على العلة على تقدير ان يكون قوله لخصومة متعلقاً بقوله ضاراً لا بقوله يبكيه المقدرك
أي ضاراً لاجل خصومة غيره مع أي يبكيه من غير عند خصومة غير معه هذا البيت من كتاب سيبويه
وأخر ومختبط مما نظير الطوارىح قوله **ومختبط** عطف على ضاراً أي يبكيه ضاراً ومختبط وهو
سائل العطايا من غير وسيلة وانما يبكيه مختبط لان يزيد معطى السائلين من غير وسيلة وقوله
عاطية الطوارىح أي عاتية تلك المحاذات ماله متعلق بقوله يبكيه المقدرك او بقوله
مختبط وكله من السببية وما مصلانية والمضارع بمعنى حكاية حال ما عينته والعلية هو الاطلاق
والطوارىح جمع طويحة على خلاف القياس كلوا ترجع لخصومة والقياس مختلط والطويحة هي المحاذة للملكة

أي يبيكه محتيط لأجل اطاعة الطواغيت فله أي لأجل أهلاك المهلكان ماله أو متعلق بقوله ليبيك أي ليبيك
 يزيد لأجل اطاعة الطواغيت يزيد أي لأجل أهلاك المهلكات يزيد ومعنى البيت ان يفتي ان يبيك على يزيد كل دليل
 لا ناصوله وكل فقير سائل أصابته حوادث الزمان واهلكت ماله ولم يجد من يفتيه فأن يزيد ناصول كل دليل وجابر
 ففر كل فقير وقوله **ووجوباً عطف على قوله جوازاً أي ويجوز حذفاً واجباً في مثل أن أحد**
من المشركين استجارك فله أي مثل هذا الكلام وقوله أحد مرفوع على أنه فاعل
 فعل محذوف تفسيره استجارك وتقديره وإذا استجارك أحد من المشركين استجارك والمراد بالمثل كل ما فسر
 المحذوف في فيه المحذوف ليلدله من الجمع بين المفسر والمفسر قال قيل فليكن الجمع بينهما كما في المفسر بأي وان
 وعطف البيان نحو رأيت غصفاً أي أسداً ونحو قوله ونادينا له يا إبراهيم ونحو جاءني أبو الفضل زيد قيل ذلك
 تفسير المعنى وهذا تفسير المحذوف وجمع الجمع بين المفسر والمفسر ولم يصر هذا لأنه بالجمع لا يفتي المفسر محذوف
 فلا يكون المفسر تفسير للمحذوف ثم لما فرغ من بحث حذف الفعل وحذف الفعل والفاعل جميعاً
 فقال **وقد يجد قاصعاً** أي الفاعل لقيام قرينة نظرية **مثل نعم لم يقل** الجار والمجرور
 صفة نعم أي نعم المقولة لمن قال أو حال أي مثل نعم مقولة لمن قال **أقام زيد** تقديره نعم قام زيد فحذف
 الفعل والفاعل بدلالة نعم التي لتضيق ما سبق وحذف الجملة هنا جازيلاً واجب ونعم قرينة مسددة الجملة
 كما قالوا ولقائل أن يقول ان سد الشيء مسد غير فليكون بان يفيد فائدة كما في أقام زيد ان ولا شك أن
 تفيد فائدة الجملة المحذوفة فيكون السؤال قرينة المحذف ونعم سادة مسد المحذوف فينبغي ان يكون حذف
 الجملة هنا واجباً على أن الجملة لم تستعمل بعد حذف التضيق في موضع وذا اشارة الوجوب والجواب عنه
 ظاهر فليتأمل ثم لما فرغ من بيان بعض احكام الفاعل شرع في بيان حكم آخر له وهو الإختصاص عند التنازع وذكر
 سائر احكام التنازع استطرد افعال **وإذا تنازع الفعلان** سما ظاهر **أجلها** أي
 بعد الفصلين قوله ظاهر مفعول تنازع لأن نازع متغذي إلى مفعولين تقول تنازعته الثوب فيتعدى تنازع
 إلى واحد فيكون من باب تخالفنا الثوب كما من باب تضارب زيد وقوله بعد هما صفة ظاهر أي ظاهرهما واقعاً
 بعدهما وإنما ذكر الفصلين لأصالة الفعل والتنازع لا يختص بالفعل بل يجري في غيرهما من الصفات أيضاً نحو
 زيد ضارب ومكرم عمر وأبكر شريف وذكره الراجح وغير ذلك وهذا بيان لأقل ما يتحقق فيه التنازع ولا يختص
 التنازع بالفعلين بل يجري في أكثر منها أيضاً نحو ملجاء في انصلاقي الماثور كما أصليت وسلمت وباركت
 ورحمت وتوحيات على إبراهيم فان هذه الخمسة تنازعت في على إبراهيم وإنما قيل بالظاهر احتراماً عن المصنفان
 التنازع لا يجري فيه بل يلحق بإياليه وليس في جوار أعمال كل واحد منهما فإذا قلت غيبت وأكرمت على صيغة التكلم
 وضرب وأكرمت على صيغة الغائب أو ضوبك وأكرمت على صيغة المخاطب كان كل من الفصلين اتصل بهما يقتضيه
 ولا يمكن أعمال أحدهما فيما اتصل بالآخر لأن المتصل يجب اتصاله بهما ملجأ وهو كجزء ولا يتصل بهما من آخر
 فلا يرتفع في المتصل بل يرتفع في المنفصل طرأ الباب وإنما قيد بقوله بعدهما لأن الكلام الظاهر إذا كان متقدماً
 أو متوسطاً يلتحق بالفعل الأول إذ يستحقه هو قبل الكلام بالثاني فلا يكون فيه مجال لنزاع فلا يكون من هذا

كقولك زيد أضربت وأكرمت زيداً وأكرمت فإن قيل التنازع لا يتحقق في تركيب ما عند أحد لأن التصريح
ذهبوا إلى أعمال الثاني وأضمار الفاعل وحذف المفعول أن استغنى عنه والأظهر والكوفيين إلى أعمال الأول وأضمار
الفاعل وللفعول في الثاني لأن عينه مانع فيظهر ولا على ما يأتي في المتن فكيف قالوا إذا تنازع الفعلان الآخر
فيلزم بالمراد بالتنازع التنازع في القلب دون التركيب فيكون المعنى وإذا قصد توجه الفعلين إلى اسم واحد في
القلب والفاء في قوله **فقد يكون جواب** إذا فعل هذا يكون الفاء في قوله فإن عملت للتفسير ويجوز
أن يكون الفاء للتفسير والجزاء محذوف تقديره وإذا تنازع الفعلان ظاهر بعدهما جازا أعمال كل واحد
منهما وعلى هذا يكون الفاء في قوله فإن عملت أيضاً للتفسير ويجوز أن يكون الفاء للتفسير وجزاء الشرط قوله
فإن عملت الثاني إلى آخره أي فقد يكون تنازع الفعلين وأقرباً **في الفاعلية** أي في عليته الأسم الظاهر
وبناء النسبة مع التاء فينبغي معنى المصدرية أي في كونه فاعلاً **مخوضه** أي **مخوضه** وهو **مخوضه** زيد
وقد يكون **واقفاً في المفعولية** أي في مفعولية الأسم الظاهر أي في كونه مفعولاً
مخوضه وأكرمت زيداً وقد يكون **واقفاً في الفاعلية** والمفعولية **مختلفين**
في الاقتضاء بأن يقتضي أحد الفعلين فاعلية الأسم الظاهر والآخر مفعولية معاً
مخوضه زيداً وأكرمت زيداً وأكرمت زيداً فلهذا **مختلفين** على أنه حال من الفعلين المقدرين اللذين هما فاعل
المصدر المضاف إليهما المدلول بالضمير المستكن في قوله فقد يكون العامل في قوله وفي الفاعلية والمفعولية بواسطة
العطف أي وقد يكون تنازع الفعلين واقفاً في الفاعلية والمفعولية معاً حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء
فيكون العامل في الحال وصاحبها ذلك المصدر فيتحد عامل الحال وصاحبها وتقابل أن يقول لو كان ذلك
حالاً من الفعلين المقدرين وعامله المصدر المدلول بالضمير المستكن في قوله فقد يكون يلزم أعمال الضمير العائد
إلى المصدر في الحال وصاحبها لا محالة وذا هو مستحسن ويمكن أن يجاب بأنه حال من الفعلين المفهومين من ذلك الضمير
فيكون حالاً من مفهوم الكلام وعامله المصدر المفهوم من الكلام والحال يجب أن يكون عاملاً معنوياً
مفهوماً من الكلام من حيث المعنى فيكون من باب أعمال مفهوم الكلام لأن باب أعمال الضمير يمكن أن
يقال أنه خبر كان المحذوف أي أن كل الفعلان مختلفين على ما كان أحدهما رافعاً والآخر ناصباً وقوله
ويختار البصريون بكسر الباء والقياس الفتح وكان الكسرة لبقاء الفصل بين المنسوب إلى المدينة
وبين المنسوب إلى المدينة بمعنى المجاز أي يختار النخبة المنسوبة إلى البصوق **أعمال الثاني**
عطف على الجاء المحذوف أي وإذا تنازع الفعلان ظاهراً جدهما يجوز أعمال كل منهما ويختار البصريون
أي نخبة البصوق أعمال الفعل الثاني مع تجويز أعمال الأول فالأختلاف في الاختيار والاولوية دون الجواز
واحتجوا بأن الفصل الثاني أقرب الطالبين إلى المطلوب فهو على اخذ أقدر وبأن أعمال الأول يستلزم
الفصل بين العامل والمفعول وهو خلاف الأصل إذا كان في المفعول أن يلي عاملاً وباستفاضة
الاستعمال على ذلك في القرآن وكلام الفصحاء منه قوله تعالى هاؤم أقرؤا كتابي حيث عمل الثاني
أدلو عمل الأول لقبول قراءة الاختيار وأضمار المفعول في الثاني عند أعمال الأول ومنه قوله تعالى

الاولي اخرج عليه فخرجت اعمى لما اذا لم يعمل الاول قيل لفرغ الامر ومنه قول الشاعر مكثت امة كان موتها بحرق فوقها واستشعر لو لم يذهب
حيث اعمل الثاني والا قيل واستشعرته لما ذكرنا ومنه قول الآخر قطع كل ذي بين فوق غرة ونق عظمي حتى غريها حيث اعمل الثاني لا الموقين
اما في المصراع الاول فلانه لو عمل الفاعل فوافاه لا قلنا واما المصراع الثاني فلانه لو اذ لك قيل معنى هو غريها باظهار الضمير في قوله لا منه
فخرجت غير من حيث خرج جز الغرة وهو صفة الغريم حيث استدل به الصنف اذا جرحه غير من حيث اخرج

ابرار الضمير الى ما يراد اليرضا من شرطه التفسير فلما
لم يبرز الضمير على انه قد اعمل الثاني بخلاف ما لو كان الغريم معولا لقوله معنى فانه لا يجب ابرار الضمير في
عطول لانه وان كان صفة جرت على غير من هي له حيث وقع جز الغرة وهو صفة الغريم لان ضميرها اضم ضمير شرطه
التفسير لان الغريم تفسير لضميرها فلا يجب فيه ابرار الضمير ويختار **القول** اي غداة الكوفيين
اعمال الفعل **الاول** مع تجويز اعمال الثاني واحتجوا بان الاول اسبق الطالبين فهو اولى باعطائه
المطلوب وبان اعمال الثاني يستلزم الاضمار قبل الذكر وكذا ان الثاني اعمل الاول فكان اولى ويقول المراد
بالقصر فلو انما اسع كاد في معيشة كفاية ولم اطلب قليلا من المال كفاية ولم اطلب بقا في قليل و
اعمل كفاية فيه حق ارتفع به مع امكان اعمال الثاني وهو اطلب اذ لا تفاوت في النظم بين نصب قليل
ورفع مع ارتكابه بخلاف الاصل وهو حذف المفعول بالاتفاق فلولا اعمال الاول لمختار لما اختلفا في الشعاع
الضمير كما يختار الاوجه المختار في الاختلاف دل على ان اعمال الاول هو المختار وجوابه ياتي في المتن فيلزم ان
ان المختار اعمال الثاني عند البصريين واعمال الاول عند الكوفيين شرع في تفسير مذهبهما وبيان كيفية
الاعمال فقال **فان اعمل الثاني** الفاء للتفسير وانما بدأ بقسمي اعمال الثاني لانه الاولى والاكثر
استعمالا اي فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين سواء كان الثاني مقصبا للفاعل والمفعول
اضمير الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل **على وفق الظاهر** اي على موافقة
الاسم الظاهر الواقع جمل الفعلين في الافراد والتثنية والجمع والتذكير التاني بخبره واكثر زيدا ونبياني واكثر الزيد وصوبوا اكثر زيدا
وصوبوا اكثر وصوبوا اكثر مستعدين وصوبوا اكثر هذات وقولهم **دون الحذف** ظرف
اضمير اي دون حذف الفاعل لان حذفه لا يجوز لتوقف الفعل عليه وعدم استقلاله بدونه الا اذا
سئل عن مسدده كما في ملجاء في الازيد وفي ضرب زيد على هيئة المجهول بخلاف الاضمار قبل الذكر فانه جائز
في الحقيقة بشرط التفسير بخلاف هو الله احد ونعم رجلا فان قيل لم يظهر الفاعل في الاول عند اعمال
المتاقي ليلزم الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل قبل لظاهر ذلك لزم التكرار وهو قيد فلا يصار اليه
مع امكان الاضمار **خلاف الكسائي** مفعول مطلق لفعل محذوف اي يخالف القول
بالاضمار دون المحذف خلافا للكسائي فانه يقول بمحذف الفاعل دون اضماره تخرا عن الاضمار قبل
الذكر والجواب ان الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير في الجملة جائز بخبره رجلا وقيل هو الله احد بخلاف
حذف الفاعل بدون سلاشي مسدده لانه لم يوجد في كلامهم اصلا فان قيل قل جاء حذف الفاعل
بدون سلاشي مسدده لا نحو قوله تعالى اسمع بام وابصر حيث حذف بام في الثاني وهو فاعل عند

وبخو ما قام وما قصد إلا أنا حيث حذف إلا أنا في الأول وهو الفاعل وبخو أضربت حيث حذف الفاعل وهو الواو
 وبخو أكرموا القوم حيث حذف الفاعل وهو الواو لفظا ليلاليتق سالكان وإن بقيت خطا ليلاليتقس لجمع
 بالواحد وبخو أطعام في يوم ذي مسغبة حيث حذف فاعل المصدر قيل إن المصدر قاصو في العمل لا يجب فيلا
 وجود الفاعل فتوالة المعلم في يوم ذي مسغبة من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما في الجوامد كما من باب حذف
 الفاعل ولا مشكلة السابقة من باب تقدير الفاعل كما من باب حذف نسبيا متسيا والمحدوف في باب التنازع نسبيا
 متسيا ويظهر أثر الخلاف بين الثنائيين بالأضمار بين الفاعلين المحذوف في التثنية والجمع دون الواحد لكون
 الضمير بارزا فيهما ومستتر فيه فيقال في الأضمار ضرباني والكرمى الزيدان وضربوني والكرمى الزيدون وفي المحذوف
 ضربني والكرمى الزيدان أو الزيدون بخلاف ضربني والكرمى زيد حيث لا يظهر أثر الخلاف في صورته بل
 معترفان الفاعل في الفعل الأول مضمرة مستتر عند الفاعلين بالأضمار ومحدوف عند الفاعلين المحذوف وقوله
وجاز جلة مخرجة أيار بخلاف الفراء والواو أغراضية أي وجاز أعمد الثاني عند اقتضاء الأول
 الفاعل وقوله **خلاف للفراء** مفعول مطلق أي يخالف القول بالجواز خلافا للفراء فإنه من جواز
 ذلك للزم أحد المخطورين الأضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل وروى عن الفراء شريك الراغبين والأضمار
 بعد الاسم الظاهر كما في صوتق يا خير الناصب يقال ضوبي والكرمى زيد هو وضربي والكرمى زيد هو وروى
 الثماني غير مشهور عنه وقوله **وحذفت للمفعول** عطف على قوله أضمرت الفاعل أي وأن
 أعلمت الثاني حذفت المفعول أن اقتضى الأول للمفعول **أن استغنى عنه** هذا شرط استغنى
 عن الجزاء لقد مر ما يخفى عنه والهمز والمجرور أعني حذفت مفعول ما لم يسم فاعله أي حذفت المفعول
 أن كان ما استغنى عنه بأن لم يكن مفعولا لأفعال القلوب نحو ضربت وضربي زيد وأعطيت وأعطيت
 زيد رها لأن المفعول فضة فلا ضرورة في أضمار قبل الذكر فيعذف للذكر الاسم الظاهر عليه وإنما لم يذكر
 مثل هذا المفعول تخيرا عن سماجها التكرار وإنما لم يفرخ لك تخيرا عن الأضمار قبل الذكر في الفضلة وأما الأضمار
 في قولهم رب رجلا فتاد **والأداة** أي وإن لم يستغن عنه أي وإن كان مما لم يستغن عنه بل كانت
 مفعولا ثانيا من باب علمت وكان الأول مذكورا أظهرت المفعول نحو حسبني مطلقا وحسبت زيدا
 مطلقا فإن حسبني وحسبت لما تنازعا في مطلقا لا خيرا وأصل في حسبني وحسبت واجب أظهر مفعول
 حسبني وهو مطلقا الأول ليلاليلزم الاقتضار على أحد المفعولين ثم لا فرخ عن تفسيره ذهب البصريين
 وبيان كيفية أعمال الفعل الثاني شذو في تفسيره ذهب الكوفيون وبيان كيفية أعمال الفعل الأول فقال
وإن أعلمت الأول عطف على الشبهة السابقة وهي قوله فإن أعلمت الثاني وإن أعلمت الأول كما هو
 الكوفيون سواء كان مقتنيا للفاعل أو المفعول **أضمرت الفاعل في الفعل الثاني**
 إذا اقتضى الفاعل **وقال الظاهر** بالاتفاق نحو ضوبي وضربي زيد وضوبي وضربي
 الزيدان وضوبي وضوبي الزيدان **وأضمرت المفعول** أيضا في الفعل الثاني إذا اقتضى
 المفعول **على القول المختار** على وقف الظاهر نحو ضوبي وضربي زيد وضوبي وضربي

وضربني وضربتم الزيدون وانما اظهر للمفعول في الثاني لان اضماءه ليس قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل
الاول وهو مقدم على ما يضم في الفعل الثاني حكما فلا يحدف مع امكان اضماءه **الا ان يمنع مانع** +
مقظهم استثناء مفرغ اي اضمخت المفعول على المختار في جميع الاوقات الا وقت منع مانع عن الامتياز
فحينئذ وجب اظهار للمفعول وهو ما اذا كان مفعولا ثانيا من باب علمت مع ذكر للمفعول الاول غير مطابق
للتأخر مثل حسبي وحسبته لمطلقين الزيدان مطلقا فان حسبي وحسبته ما تنازعا في مطلقا +
فاعمل الاول وهو حسبي فجعل الزيدان فاعلا له ومطلقا مفعولا لضم المفعول الاول في حسبتهما
واظهر الثاني وهو مطلقين لما منع يمنع اضماءه وهوانه لو اضم مفرغ اختلفا في هوله وهو المفعول الاول
وذا عجز جاز لوجوب الحال اجمالا صدق عليه في هذا الباب ولو اضممته في خالف المعاد وهو قوله مطلقا
فما امتنع كافتار وجب اظهاره وان كان مطابقا للظاهر فيمنع نحو حسبي وحسبته اياها زيد مطلقا لم يفرغ
من ذلك شرعا في جواب ما تشكك به الكوفيون بقول لمر القيس من ان كفاني ولم اطلب ان يغني في قبيل واعمل
كفاني فقال **وقول لمر القيس** + فلو انما سمع لادنى معيشة + كفاني ولم اطلب قبيل من
المال ليس منه القول بعجز المفعول اي مفعول ليس من باب التنازع **لهذا المعنى** اي لاجل
فساد معنى البيت على تقدير توجههما الى قبيل من المال حيث يلزم التناقض وخلاف المقصود لان
كلمة لو يجعل المبتدئ من شرطه وجزائه وما عطف على احدهما منقيا والمنع من كل واحد من ذلك مثبتا
فاذا قلت لو اكرمتني اكرمتك فاكرا اكرامان منفيان واذا قلت لو اكرمتني لم اكرمتك فالاكرام مثبتان وهذا قولنا
معيشة لمر القيس انما هي معيشة اي انتفاء طلبه لقليل من المال لانه مثبت وقع في سياق لو وكذا قوله كفاني قليل
من المال يستلزم انتفاء كفاية قليل من المال فلو كان قوله ولم اطلب متوجها الى قليل من المال كما زعموا يستلزم
كونه طالبا لقليل من المال لانه صار مثبتا بالعطف على جزاء لو فيلزم من المصراع الاول ان لا يكون طالبا
لقبيل من المال ومن الثاني ان يكون طالبا له وهو تناقض بين وكذا يلزم من الاول انتفاء كفاية قليل
من المال ومن الثاني بثبوت طلبه وهو غير مقصود فثبت ان الفعل الثاني غير متوجه الى ما توجه اليه
الفعل الاول بل الاول متوجه الى قليل من المال والثاني متوجه الى المجدل الموكل المحذوف بدلالة البيت
الثاني وهو قوله ولكفا سمع لمجد موثلا + وقد يدل لمر المجدل للوئيل مثالي فيكون المعنى لو ثبتت سي لادنى
معيشة كفاني قليل من المال ولم اطلب المجدل الوئيل اي الملك العظيم ولكفا سمع لمجد موثلا فلا يكون من باب
التنازع اذ شرطه ان يكون الفصلان متجهين الى شيء واحد وقال الفارسي الواو في قوله ولم اطلب للحال دون
الطيف فلا يصير الطلب مثبتا فلا يلزم التناقض ولا خلاف المقصود ويكون المعنى ما ثبتت سي لادنى معيشة
وما كفاني قليل من المال والحال اني لم اطلب قليلا من المال فيكون من باب التنازع باععمل الاول وفيه
نظر في الحال فيبدى العامل فيمتلزم كون الشرط ملزوما للكفاية للقياس باقتضاء الطلب وليس كذلك
لتحقق السمع لادنى معيشة مع كفاية قليل من المال مطلقا سواء طلبه او لم يطلبه نعم يمكن ان يكون
البيت من هذا الباب باعمال الاول وحذف المفعول من الثاني على غير المختار ان كان قوله ولم اطلب

عطا على مجموع الجملة الشطرية دون الجزاء او كان اعتراضا حيث لا يكون جيتذ في سياق لو فلا يصيب
 مقبلا فلا يفسد المعنى فاذا عرفت هذا فاعلم ان قوله وقول امر القيس مبتداء وقوله ليس منه خبرا وقوله كفا في
 في البيت جواب لو وفي الكافية بدل من قول امر القيس وازاحة الفساد الى المعنى اضافة المصدر الى الفعل
 ثم المصنف لما اخرج مفعول ما لم يسم فاعله عن تعريف الفاعل بقوله على جهة قيامه به شرع في تعريفه بجعل على حدة
فقال مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصل بينه كما فصل
 للمبتداء لشيء متعلق بالفاعل حتى سماه بعض النحويين فاعلا **كل مفعول حذف فاعله**
واقيم هو مقامه كلمة كل لبيان الاطراد فلا يكون ذكرها ههنا مستتكر او قوله حذف
 فاعله صفة مفعول وهو تأكيد للضمير المستتر في اقيم اي واقيم ذلك للمفعول مقام الفاعل وانما الدليل
 بنوهم اسناد اقيم الى قوله مقامه قال قيل هذا الحد صادق على الريح في قولهم انبت الريح البقل حيث
 كان في الاصل مفعولا في اي انبت الله البقل وقت الريح فهو مفعول حذف فاعله واقيم هو مقام
 قيل انه قد خرج عن كونه مفعولا فيه وصار فاعلا لصدق حد الفاعل عليه فلم يصدق عليه كل مفعول
 ثم لما فرغ من تعريف مفعول ما لم يسم فاعله شرع في بيان شرطه فقال **ونشرطه** اي شرطه من
 ما لم يسم فاعله **ان تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل** وصيغة الصفة
 الى صيغة المفعول فان قيل كيف يدخل في هذا الشرط نحو افتعل واستفعل وعزها ما بنى للمفعول
 قيل في الكلام حذف مطوف اي الى فعل وفعل ونحوها ما بنى للمفعول او يقال للراد بقوله **فان**
 محذوف اللفظ واللفظ اذا اريد به محذوف اللفظ يكون علما والعلم بعد تاويله بصيغة اشتهر مسماها بما كان في كل
 فرعون موسى اي لكل جبار عادل والصفة المشبهة في التسمية فعل ويفعل كونه ماضيا مجهولا ومفعلا
 مجهولا او كونه صيغة المبني للمفعول فيكون المعنى ان تغير صيغة الفعل الى الماضي المجهول والمضارع المجهول
 او ان تغير صيغة الفعل المبني للفاعل الى صيغة الفعل المبني للمفعول ثم لما كان تعريف مفعول ما لم يسم
 فاعله موهما بان كل مفعول صالح لا قامته مقام الفاعل شرع في بيان ما يقع من المفعولات مقامه وملايقة
 فقال **ولا يقع للمفعول الثاني من باب علمت** مقام الفاعل لان المفعول الثاني مسند
 الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لم يكن مسندا ومسندا اليه معاج كون كلا
 الاسنادين تاما بخلاف العجبي حروب اريد فان حروب وان كان مسندا ومسندا اليه لكن اسنادا الى
 الفاعل غير تام وكذا لا يقع للمفعول **الثالث من باب علمت** مقام الفاعل لان حكمه حكم المفعول
 الثاني من باب علمت في كونه مسندا وكذا الثاني مفاعيل عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه بخلاف
 علمت زيدا عنده امة **والمفعول له والمفعول معه** **لذلك** اي للمفعول
 له وللمفعول معه مثل المفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب علمت في انهما لا يقعان موقع
 الفاعل لما الاول فلان للمفعول له جواب لم ويبطل السؤال عن اللمية قبل تمام الحكم وفيه نظر لان هذا
 الدليل يوجب ان لا يجوز اقامة للمفعول الصجداظهار الامر ايضا لان جواب لم وقبحا ذلك بالاتفاق

يقال ضوب للتأديب وما يقال لا نسلم أنه بعد اظهار اللام جواب لم فضيه وهما لا يتحققان المفعول له بلام انما
يقع جوابا للهم لكونه صالحا للجواب للهم ولا يتفاوت تلك الصلاحيته بعد اظهار اللام الا ترى ان قولك للتأديب
بمجر جوابا لمن قال لمضيت كما ان تأديبا صحيحا كذلك وهذا المجرى بالوجود ان كالأبرهان وعلى بعض المشتاق
بان المصيب فيما قصد عليه مشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل صاير هو ما فيهوت الاشارة بالعلية وفيه نظر
يلزم من هذا الدليل جواز اقامته لو قام قرينة تشعر بالعلية وليس الامر كذلك بل الملح مطلق وكان هذا الدليل
يقضي امتناع اقامة الضرف ايضا لان المصيب فيما قصد خفية مشعر بالطرفية فلو اقيم مقام الفاعل فاما
المصيب والاشارة وقد صح ذلك يقال سير يوم الجمعة واما الثاني فلان المفعول معه لو استدل به الفصل فلا
يجوز اما ان يجذف الواو عند اسناد الفعل اليه اما لان حذف تغيير ماهية المفعول معه يخرج من كونه
مفعولا معه وان لم يجذف ينتج الانداز اليه اذا دأبنا مع الاسناد اليه ثم لما بين المتاعيل التي لا يقع موقع
الفاعل شرع في بيان ما يقع موقعه هناك **واذا وجد المفعول** بلا واسطة ان الكلام مع غيره
من ساير المتاعيل التي تقع موقعه وفي المفعول المطلق الذي ليس بالأكيد وظرف الزمان والمكان والمفعول
بواسطة حرف جر **تعيين** اي تعيين المفعول بلا اقامته بفعل الفاعل اي الاسناد الفعل اليه وانما
تعيين له لان الفعل للجهول بقوله وسند اليه حقيقة والى غير ذلك من الملازمات مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة
مع امكانها فان قيل لا يخرج المفعول المطلق والزم ان على المفعول به باعتبار ان كل واحد منهما جزء مدلول الفصل
لان الفعل يتبع المصدر والزم ان باعتبار ان مستلزم مدلول الفعل لان كل مصدر يستلزم
المكان بخلاف المفعول به فانه مقتضى مدلوله من حيث ان المصدر يقتضي المحل من جهة الوقوع عليه و
لا يستلزمه فان الضرف في ضرب زيد امثلا وان استلزم المحل من جهة وقوع المصدر على ذلك المحل لكن باعتبار
المصدر فيه بل باعتبار الصفة التقديرية فان نفس المصدر يمكن ان يكون بدون المفعول به كالقيام والقعود وغير
هما من المصادر اللازمة فثبت ان احتياج الفعل الى هذا المتاعيل اشد من احتياجه الى المفعول به فلم يشتر
في عينه ان يخرج من عليه ان الفعل للجهول عنه منى لو احل من هذه المتاعيل فكان راجحا عليها ذلك
تفوز ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير بن اشديد في داره
فتعين زيد التمام للتعيين وهذا تحليل على القتل المذكور انما قيل تقول كذا فتعين زيد فكانه
قال مثاله كذا انه تعين فيه زيد كما ترى من وجود غير من المتاعيل التي تقتضي لاقامة فان قوله يوم الجمعة
ظرف زمان وقوله امام الامير ظرف مكان وقوله بن اشديد مفعول مطلق لا يوجب باعتبار الصفة وقوله في داره
مفعول به بواسطة حرف الجر ان المفعول به بلا واسطة حرف جر اقيم مقام الفاعل ولما قيل ان يقول ان
قوله في الدار مفعول به بواسطة حرف الجر على اصطلاح الجمهور واما على اصطلاح المصنف فهو مفعول فيه حيث
يجوز تقدير في شرط نصب للمفعول فيه كشرط نفس المفعول فيه فلا يترك ان يظهر ظرف المكان وتوابعه نظير
بواسطة وايضاله ان يقول ان كلام المصنف غير منتظم فان قوله اذا وجد وقوله تعين وقوله يقول
المصدر مستقلة وقوله تعين زيد حاضر اللهم الا ان يجعل قوله تعين بمعنى المستقبل كما في قوله تعالى يوم

ويوم يفتح في الصور ففتح من السموات والأرض **فان لم يكن** تامّة لاناقصة اي فان لم يوجد المفعول بلا واسطة في الكلام **فجميع سواء** اي جميع الفاعيل مستوية في الاقامة لاستواء الجميع في عدم مبدء الفعل المجهول له وكون الاسناد اليه مجازا فان قيل في كلام الشيخ نوع اشكال وهو ان لا لو اريد جميع الفاعيل مع مفعول لا يستقيم لابتدائه على قوله فان لم يكن وان اريد جميع ماسو المفعول به فمهم سواء مطلقا وجد المفعول به او لم يوجد قيل للراد وان لم يوجد المفعول به فجميع ماسوهم سواء في جواز الاقامة وعند وجود كانت سواء في عدم جواز الاقامة او يقال للراد ان لم يوجد المفعول به فجميع ما يذكّر في التركيب المذكور من الفاعيل سواء وان وجد فجميع ما يذكّر منها فيه ليس لسواء لترجح المفعول ولو قال والا فالباقي سواء كان انحصارا لثبوت الفعل للشرط واوضح لان لفظ الجميع يوهم خلاف المقصود على ما عرفت **والمفعول الاول من مفعولي باد اعطيت** والراد بباب اعطيت كل فعل متعد الى مفعولين تاليفيهما غير الاول فيتساو كسوف اي المفعول الاول من الفعل المتعدي الى مفعولين تاليفيهما غير الاول **اولي من المفعول الثاني** في اقامته مقام الفاعل لان المفعول الاول من اعطيت زيدادرها فيه معنى الفاعلية اذ هو ما يطأ اي اخذ وكذا المفعول الاول من كسوف زيداجبة في الا معنى انفاعلية اذ هو مكسور وفي الثاني منها معنى المفعولية لانه ما اخذ ومكسوف وما فيه معنى الفاعلية فهو اشبه والبق باقامته مقام الفاعل ويجب اقامته عند اللبس نحو اعطيت زيدا ثم فان كل واحد من مفعوليه يصح ان يكون اخذا وما اخذ اختلف اعطيت زيدا دها فان الثاني لا يصح ان يكون اخذا بل يعين لكونه ما اخذ اخذ ليس في اقامته ثم لا فرق من بحث الفاعل ومفعول ما ليس بم فاعله شرع في بحث المبتداء والخرف قال **ومنه المبتداء والخبر** مبتداء متقدم الخبر والخبر عطف على قوله فنه الفاعل اي من الرفعات المبتداء والخبر انت الضمير ههنا لثابت المبدأ وذكره لتذكير الخبر وفي بعض النسخ ومنه المبتداء والخبر اي وما اشتمل على علم الفاعلية المبتداء والخبر وفي بعض النسخ المبتداء والخبر فلهذا يكون المبتداء مبتداء محذوف الخبر اي ومنه المبتداء والخبر اذ وانما حذف الخبر لكتفاء ما ذكر في الفاعل ولذلك حذف ذلك في سائر الرفعات الاربعة وانما جمع المبتداء والخبر في فصل واحد لكان التذمير بينهما على ما هو الاصل اذ اصل فيهما اذا ذكر احدهما ذكر الاخر اما حذف احدهما فخلافا للاصل ولا شتر كما في كون عاملهما معنويا وغير ذلك **فالمبتداء هو المبتدأ** من **العوامل القظية** قوله المبتداء مبتداء وهو ضمير الفصل كالحل من الامارات وقوله الاسم خبر وقوله مجرد صفة الاسم وقوله عن العوامل متعلق بالخبر وفي النسخ القظية صفة العوامل اي العوامل المنسوبة الى اللفظ خبيرة المفعول الى المصدر او نسبتة الخبرية الى الكليات وعلى الاول يكون اللفظ بمعنى التلقا اي العوامل المنسوبة الى تلفظ لا فذلك العوامل فيكون العوامل ملحوظة لا وعلى الثاني بمعنى الملحوظ اي العوامل المنسوبة الى الاشياء الملحوظة فالاشياء الملحوظة ملحوظة والعوامل بعض جزئياتها وفي قيد الاسم احتراز عن الفعل فانه لا يقع مبتداء والراد بالاسم اعم من يكون

اسما لفظا او تقديرا فيدخل في الحد سواء عليهم ان ذرهم ام لم تذرهم وستمع بالمعدي خيزون ان تراه
وحتى ان زيد انطلق وفي قيد المجرى عن العوامل اللفظية اخر اذن عن الاسم الذي يدخل فيه عامل لفظي
وانما اطلق العوامل اللفظية ولم يفسرهابيا كان وان وعلمت كما فسرهابيا العلة جار الله الذي
في الفصل لا تعرف المبتداء وحده فيالحكم ان يطلق بخلاف جار الله حيث قصد بيان ماهو المشترك
بين المبتداء والخبر قايله الا انها انجرح ان عن العوامل اللفظية للاسناد والمشاركة بينهما الخ
عن العوامل التي من شأنها ان تدخل عليها وهي الابواب الثلاثة وفروعها ليس الا لا يرد على
المصنف قولهم بحسبك درهم فان قولهم بحسبك مبتداء وليس مخرج عن مطلق العوامل
اللفظية لان الباء زائدة والحروف الزائدة لا يعتد به وقوله **مسند اليه** حال
من الضمير المستكن في قوله المجرى والمجرى مقول مالم يسم فاعله لقوله مسندا وهو
انما عمل لانه حال معقل على ذي الحال وفيما اخر ان عن خبر المبتداء والقسم الثاني من المبتداء
فانه خارج من هذا القسم فان قيل ماله الى ضمير الفصل في حد المبتداء والمجرى دون حد الفاعل و
مفعول مالم يسم فاعله قيل الكفة في بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام كان الاطراد و
الاغكاس وصوره بذلك في بعضهم ليكون صور التقدير دالة على صور الاكتفاء وقيل صرح بالحصر
هناح اعلم من ثم ان اسم الفاعل مبتداء و فاعله مسند الخبر كاقام الزيد ان لانه مسند له لا مسند
اليه ولانه اسم الصفة واقعة بعد حرف النفي والاستفهام وفيه نظر لان ضمير الفصل يقتضي قصر الخبر
على المبتداء دون العكس فاذا قلت زيد هو المنطلق كان الانطلاق مقصورا على زيد لان زيد
مقصور على الانطلاق فعلى هذا يكون الاسم المجرى عن العوامل اللفظية المسند اليه والصفة الواقعة
خبر النفي لا شبه مقصور على المبتداء لان المبتداء مقصور على الاسم المذكور والصفة المذكورة فلا يحصل
بضمير الفصل زعمه لان الاسم المذكور والصفة المذكورة مبتداء بخلاف واجبانه فلا يجيء تقضي
المبتداء على الخبر كما يقال الكرم هو التقوى ومنه قوله تعالى **اولئك هم المفلحون** اي اولئك هم المفلحون
على الفلاح لا يتعدى الفلاح منهم الى غيرهم وههنا من هذا القبيل فيكون المبتداء مقصورا على الاسم
المذكور والصفة المذكورة فلا يكون المبتداء غيرهما فيحصل به زعمه فان قيل الخبر يرد عن العوامل
اللفظية يقتضيه سبق وجودها كما ان قولك زيد مخرج عن الثياب يقتضيه سبق وجود الثياب ولم يوجد
في المبتداء عامل قط قيل سلمنا ذلك لكن قد ينزل الامكان منزلة الوجود كما في قولك **لنحار ضيق** فم
الركبة والركبة البير وقولك سبحان الذي منزعجهم البعوض وكبرجهم الغنيل وقوله تعالى امتنا
اشنتين واحبيتنا اثنتين بضميمة العدم الاصل امانة وههنا من هذا القبيل فان قيل الخبر يرد
في الوجود من حيث المعنى واللام في العوامل للاستغراق فيكون المعنى المبتداء هو الاسم الذي
لم يرد فيه كل عامل لفظي وفي الكل في الوجود وقولك لم يرقم كل انسان لا عموم الفاعل كقولك كل انسان
لم يرقم وقد عرفت ان في العموم لا ينفذ في الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيق اليه الكل بل ينفذ في الحكم عن

أفراة فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لأن التجريد عن شمول الوجود كما يكون بشمول
العدم يكون بالافتراق ايضا قيل هذا انما يرد اذا كان التجريد بمعنى السلب البسيط ولا تشمل ذلك
بل هو سلب على وجه العدد واد النسبة ايجابية كقولك الجهاد لاسي وانبات التجريد عن جميع
العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم الفاعل لا في العموم فيكون المعنى هو الاسم الذي لم يوجد
فيه عامل لفظ او يقال سلمنا ان التجريد بمعنى السلب البسيط فيفيد في العموم نعم العموم يحتمل الشمول العلم و
الافتراق فتعين أحدهما وهو شمول العدم بالدليل الخارج كما في قوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال
فخور وان الله لا يحب كل افكاريثم ولا تضح كل خلاق وذلك الدليل ههنا شمهق الاصطلاح على ان
المبتداء هو الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظ ويمكن ان يقال الاسم في قوله العوامل للجسد وكون الاستغناء
ينبطل معنى الجمعية اي المبتداء هو الاسم المجرد عن ماهية العوامل اللفظ فلا يرد ما ذكرنا أصلا وقوله

لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفي والالف الاستفهام رافعة لظاهرة قوله المجرى شامل للمبتدأ +
بقية به وقوله المستند به احراز عن القسم الاول منه وقوله الغاير للصفة المذكورة اخترازا عن
القسم الثاني منه وانما قيل هو الاسم المجرى لان الخبر قد يكون جملة والجملة من حيث هي ليست
باسم ولا فعل ولا حرف فترك ذكر الاسم ليشاؤل الاسم والجملة معقلا انما لم يقل هو الاسم المجرى لانه انما
قال في المبتدأ والجملة التي وقعت خبرا وايضا الاسم فان قيل يدخل في المجرى في زيد يضرب في زيد يضرب ابو
ليس خبر بل الخبر هو الجملة قيل معناه المستند به الى المبتدأ فيخرج ذلك لانه مستند الى الفاعل دون المبتدأ
وعلى هذا قوله للغاير للصفة المذكورة تأكيد لان القسم الثاني من المبتدأ فيخرج جملة العتية ثم الخبر مبتدأ
وهو ضمير الفصل والمجرى خبر والمستند بصفة المجرى والغاير صفة اخرى ثم لا بد من المبتدأ والخبر شرعا في
بيان احكامهما على الترتيب فقال **و اصل للمبتدأ التقديم** اي الاول في المبتدأ ومقتضى
الدليل في ان يكون مقدما على الخبر لانه موصوف ومعنى والخبر صفة والموصوف مقدّم على الصفة لانه عند النبا
والخبر عمق الافادة والبيان اهم والا هم اليق و اخرى بالتقديم بخلاف الفعل والفاعل فان الا هم
هو الفعل دون الفاعل لان الفعل يدل على التجدد والحدوث والغرض من الجملة الفعلية هو الدلالة
على التجدد والحدوث بخلاف المبتدأ والخبر فان الا هم هو المبتدأ لان الغرض من الجملة الدلالة على
الثبات الدوام **وشر** اي ولا جل ان اصل المبتدأ التقديم **جاز في ذان زيد**
مبتدأ متقدم الخبر والجملة تتاويل هذا الكلام فاعل جاز وانما جاز ذلك مع كون الضمير عابدا الى زيد
لتاخر لفظا للتقدم نية لمكان اصالته تقدمه **وامتنع صاحبها في الدار**
المجار والمجرى لقوله صاحبها والجملة تتاويل هذا الكلام فاعل امتنع وانما امتنع هذا الجود الضمير
الى الدار وهو في الخبر الذي اصله التاخر فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبا ثم لا فرغ عن بيان بعض
احكام المبتدأ شرعا في حكم آخر له فقال **وقد يكون المبتدأ نكرة** كلمة قد للتقليل
اي قد لا يكون المبتدأ نكرة في اشياء الى ان الاصل في المبتدأ التعريف لكونه محكما عليه
والاصل فيه التعريف بخلاف الفاعل فانه انما جاز تنكيها مع كونه محكما للتقدم حكمه عليه الفاعل
المتنكر تخصص بتقدير الحكم عليه وذلك اي التنكير **اذا تخصصت** اي قل شيوعها
وابهامها وحصل فيها نفي تعين **بوجرم** كلمة ما زايق اوصفة بوجه اي وجه **اذا**
فان قيل بيان التنكير عند بيان اصالته التقديم غير ملائم فكان الاولى ان يذكر هنا قوله واذا كان
المبتدأ مشتملا على ما صدر الكلام الى آخره مما وجب فيه هذا الاصل او تخلفه قيل في المبتدأ
اصلان التقديم والتعريف فبين احدهما بالتصريح والاخر بالالتزام لان بيان قلة التنكير ليست بضرورة
اصالته التعريف فكانه قال وقد يكون المبتدأ نكرة واصلة التعريف او يقال لما بين اصالته تقديم المبتدأ
شرعا في بيان ما يلزم فيه تاخره ويختلف هذا الاصل وذلك اذا كان الخبر مصححا لغيره في الدار
فعل هذا المقصود من بيان وجه تخصيص التنكير قوله في الدار رجل وذكر ساير الوجوه مستطرا

فكان ذكر التنكير بعد ذكر التقدير بهذا التكليف والبلاغة وفيه نظر لان ذكره بعد ذكره لو كان بهذا
التكليف كان ينبغي ان تقدم قوله في الدار رجل على ساير امثلة وجوه التخصيص فتاخيرها عن ساير امثلة
ياي هذا التكليف **مثل ولعبد مومن** حيز من مشرك فان قوله ولعبد مبتداء +
تخصص بالصنف لان قوله ولعبد محتمل للمومن والكافر فاذا وصف بالمومن صار مخصوصا
وحصل فيه نوع تعيين **وارجل في الدار امرأة** فان قوله ارجل مبتداء تخصص
بالعلم بثبوت الخبر كاحد الجنسيتين عند المتكلم لان المتصلة المعادلة للهزة للسؤال عن التعيين
بعد العلم بثبوت الخبر كاحدهما عنده فاذا كان الخبر معلوما صار هزلة الصنف اذ الصنف من شأنها
ان تكون معلومة للسامع قبل اجرائها على الموصوف بخلاف الخبر فان من شأنه ان يكون مجهولا
للمقبل اجرايه على المجهول ولذا قيل الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات فصلا
المبتداء كأنه كانه تخصص بالصنف وفيه نظر لانه يلزم من هذا امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار
لفظ امر التي تدل على ثبوت الخبر كاحدهما عند المتكلم فالاولى ان يقول المجهول لذلك وقوعها في
سياق الاستفهام وذلك لان النكرة في سياقه في تاويل المعرفة اذ المعنى هذا الجنس في
الدار ام ذلك الجنس وليس المراد واحدا بعينه ولا بعينه كذا في العباب **وما احد خير**
منك فان قوله احد مبداء عند بني تميم تخصص بصفة العنوم لان النكرة في سياق +
التي نعم وفيها جمع بين الضدين لان معنى العنوم ضد معنى الخصوص فكيف يحصل الخصوص
مع العنوم وكيف يوصف اللفظ الواحد بالخصوص والعنوم جميعا واجيب انما يلزم الجمع +
بين الضدين لو اريد بالتخصص هنا التفرّد انتهى هو ضد العنوم والشمول وليس كذلك
بل المراد تقليل الشيوع والايتام المحاصل في النكرات وهناك كذلك لانه لما نفي عن كل واحد من جميع
الناس ان يكون خيرا من المختار لم يبق للسامع اشتباه لان الاشتباه انما يكون اذا اراد واحدا
من الجملة من غير تعيين فيشبهه على السامع ان ذلك كاحد من هو بالتخصص ههنا يحصل بالعنوم
بهذا الطريق فلا يلزم الجمع بين الضدين فافهم ثم هذا القميص المبتداء على مذهب بني قيس
لان ما ولا المشبهتين بليس لا يصلح ان عندهم على ما يعرف **وشراهم ذئاب**
فان قوله شراهم مبتداء تخصص بالصنف المقدرة تقدير شر عظيم امر الكلب لا شر حقير وذلك لان الثوب
فيه للتعظيم فيدل على صفة او يكونه فاعلا في المعنى حيث كان في الاصل امر شر ذئاب يجعل شره كامن
الضمير المستتر في امر والبدل من الفاعل فاعل معنى ثم قدم ليفيد المحصر لان تقدير ماحقه التأخير
يوجب المحصر فيكون المعنى ما امر ذئاب الاشر وانما قد التقدير والتأخير مع انه وجه بعيد عن الفهم
لضرورة تقدير وقوع النكاح مبتداء ثم اعلم ان المراد للكلب بالنيابة المعتاد قد يكون خيرا بان يكون +
المجانبي جيبا او تاجرا او محترما مستقيا وقد يكون شرا بان يكون المجانبي لصا او عدوا للهله بشار
غير معتاد يتشاور به ويخشى منه السوء وهذا لا يكون الا شر افعال الاول بعد الفهم بالنسبة **وهذا**

وعلى الثاني لا يصح انقصه لانه لا يكون الا شرا فيقدر الوصف حتى يعبر القصور فيكون المعنى شرا عظيما لا حقيرا
٢ هـ ذ اناب وهذا على قوا من قال بان التقيد بالوصف يدل على نفى ما عداه فتخرج رجل طويل جاءني معناه
لا ضمير وقيل ان هذا القول انما يتكلم به العرب اذا سمعوا هريز كلب في وقت لا يهزم في مثل ذلك السوء
فكان مورده هريز اي تشاومه ويمتشي منه السوء والمراد بذي ناب الكلب وفي الدار رجل
فان قوله رجل مبتداء مختص بتقدير الخبر الذي هو ظرف متعين لكونه حكما لانه اذا قيل في الدار علم
ان ما بعلا موصوف باستقراره في الدار فكانه مختص بالصفة بخلاف نحو قايم رجل فانه لم يتعين
لكونه حكما يجوز ان يكون قايم مبتداء ورجل بدل لانه فلو قلنا بانه خبر يلزم الالتباس فلم يحز ذلك
وفيه نظر حيث يعبر اقايم رجل مع ان هذا الالتباس موجود فيه **وسلام عليك**
فان قوله سلام مبتداء مختص بكونه منسوبا الى المتكلم اذ معناه سلمت سلاما عليك فحذف
فعله كما يحذف افعال المصادر فصار سلاما عليك فعدل من النصب الى الرفع لتفقد الاستمرار
والدوام في الدعاء فان قيل لا يستقيم ان يكون معنى سلام عليك سلمت سلاما عليك
لان سلمت معناه قلت سلام عليك كما ان سلمت معناه قلت سبحان الله ولييت قلت لييك
فيلزم التسلسل والدور والتكرار لان سلام عليك في قولك قلت سلام عليك ايضا مبتداء
منكر فاحتاج في تخصيصه الى تقدير اخر مثله وذلك الى تقدير اخر مثله الى ما لا يتناهي فيلزم التسلسل
ان زعمت ان تخصيصه لك في معنى سلمت سلاما عليك الاول لزم الدور حيث يجتاز سلمت سلاما
عليك الاول في بيان معناه الى قلت سلام عليك والمقول يحتاج في تخصيصه الى ولحيث
يوجب احتياج الكل لكون الخبر محتاجا اليه واما التكرار فظاهر على الفطن على ما بينا قيل لا نسلم
ان معنى سلمت قلت سلام عليك بل معناه سلمت الله او قلت السلام عليك وذلك لا يحتاج
الى تقدير فلا يلزم التسلسل والدور فان قيل السلام لما كان مصدرا سلمت الذي معناه قلت
السلام عليك كان معنى قولك سلام عليك قولي سلام عليك واقعة عليك لانه قوله سلام عليك
مقول قولي فلا بد من ذكر خبر قولي لئلا يكون المبتداء بلا خبر فيلزم تكرار الخطاب قيل سلمنا ان معنى
قولك سلام عليك قولي سلام عليك واقعة عليك لكن ليس فيه تكرار الخطاب بل فيه تعيين المخاطب
بالارادة من اللفظ الصالح وقد صاح بالعباد سلمت معرضا من تقدير سلمت وهو غير مسلم حيث لا معنى لسلمت اي سلمت
بعد استيفاء الفصحة ثم لا فرغ من احكام المبتداء في احكام الخبر فقال والخبر الاسم للعهد في المبتداء قليلا ورجلا
كما يقع في قوله بالجملة لان خبره صلواته عليه واخبره قد شاق الى الاصل في الخبر افراد لكونه خبرا في الكلام ثم قوله الخبر مبتداء
قليل وجملة خبره في قوله الخبر جرد ولا بد بالجملة مطلقا سواء كانت جملة او انشائية وهو الصحيح وقال ابن ابي عمير وبضم اللوفيل
لا يكون جملة انشائية بدون تاويل نظيرة بالجملة الخبرية مثل زيد ابو
قايم زيد مبتداء وابوه مبتداء ثان وقايم خبر للمبتداء الثاني والجملة الاسمية خبر
المبتداء الاول **وزيد قام** زيد مبتداء

وقام دخل وأبوة فاعله والجملة الفعلية خبر المبتدأ الأول ونظير الجملة الاستثنائية قوله تعالى بل أنتم كالأرجاس
 بكم وقولك نعم الرجل زيد على قول من جعل المخصوص بالمدح مبتدأ متقدماً والخبر وعند المخالفين الجملة الاستثنائية
 لما يقع خبراً بالآتي وبلى أي بل أنتم مقول في حكمه كالأرجاس بكم وزيد مقول في حق نعم الرجل وفيه نقصان وإذا كان
 الخبر جملة فلا بد من عايد يعود من الجملة إلى المبتدأ لأن الجملة من حيث هي مستقلة
 بنفسها فاذا اتعاقبت شي يحتاج إلى عايد أي إلى رابط يربطها ضميراً كان ذلك الرابط أو غيرها كاللام في
 نعم الرجل فإنه أما لاستغراق الجسور كما ذهب إليه البعض والجسور مشتق على المخصوص وغيره فجزى أشقاه
 عجزى الذكر اللفظي وأما لتعريف المجهول كما ذهب إليه الآخر والمعهود هو المخصوص فلا حاجة إلى الضمير
 وكوضع المظهر موضع المصغر في قوله تعالى أحاطة ملحاقة وككون الخبر تفسيراً للمبتدأ في قوله تعالى
 قل هو الله أحد فقول به مفتوح لأنه اسم اللفظ الجسور وقوله عايد خبر لا وزعم بعض المشايخين أن
 الجوار والمجور متعلق بقوله بدو جزاء محذوف تقديره لا بد من عايد وفيها وفيه نظراً على هذا يصير قوله بد
 مضارعاً للمضاف فيكون منصوباً لا مفتوحاً على نحو حافظ القرآن عندك والبد هو الفراق أي كذا فراق
 من عايد وقد يخالف العايد بقرينة نحو البر الكريستين والسمن منوان بلهم أي الكرم من
 والمنوان منه بقرينة أن بابع البر والسمن لا يسعر غير ذلك ومنه المحذوف في المثال الأول حال من
 الضمير المستكن في يستين والحال وإن لم يتقدم على العامل المعنوي إلا أنها إذا كانت ظرفاً تقدمت
 عليها حيث اشتمت في الظرف ما لا يتسع في غيرها وفي المثال الثاني في محل الرض على أنه صفة المرفوع وهو منوان
 أي منوان كإيمان منه ولذلك صح وقوع منوان مبتدأ وما وقع ظرفاً فالأكل من
 مقدر جملة أي الخبر الذي وقع ظرفاً مخوًزيد في الدار وعمره الكرام فالكثرة النجاة على أنه
 مقدر جملة متعلق بفعل محذوف من الأفعال العاقلة كالة الظرف عليه وذلك الأصل في العمل
 الفعل فتقديره عاملاً في الظرف أخرى دلالة إذا وقع صلة بقدر جملة لا محالة فكذلك إذا وقع خبراً
 ولأن الظرف للمستقر يعمل لقيامه مقام عاملة فجعله فرع الفعل الذي هو الأصل في العمل أولى
 من جعله فرعاً لفرعه وقال الكوفيون هو مقدر باسم الفاعل فتقديره زيد في الدار زيد حاصل في
 الدار لأن الأصل في الخبر الأفراد ولأن المقدر لو كان فعلاً لا فاد مخوًزيد في الدار التقوى و
 ليس كذلك ولأن المقدر حال عن الضمير لا مثقاله إلى الظرف والقول مجتوز الاسم عن أولى من القول
 بخلو الفعل عن شرطه قوله مبتدأ وقوله ظرفاً حال وقوله فالأكثر مبتدأ ثان وقوله أنه مقدر جملة خبر المبتدأ
 الثاني محذوف على أي على أنه لأن حذف حرف الجر من أن وإن قياسي مستقر والجملة خبر المبتدأ الأول
 وإنما دخلت الفاء في الخبر لأن المبتدأ متضمن معنى الشرط لكونه موصولاً لفعل فان قيل ما معنى الباء
 في قول جملة وما مضى قوله مقدر جملة والمقدر هو الجملة لا الخبر الذي هو ظرف فيل للمقدر معنى
 المفروض وقول جملة حال أي فالأكثر أنه مفروض بلصفاً بجملة ثم اختلفوا في الخبر قال بعضهم
 الخبر هو الفضل المقدر لا الظرف الساد مسند وقال بعضهم هو الظرف الساد مسند وهو المثال

وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وكذا اختلفوا في أن الضمير منتقل من الفعل المقدر إلى الظرف أو
محذوف مع الفعل قال أبو علي ومن تابعه أنه منتقل وإليه يشير كلام صاحب اللب واللباب وقال
السيرافي أنه محذوف مع الفعل وإليه يشير كلام المصنف فاعرف فيما قال أو لا أن أصل المبتدأ
التقدير شرع في بيان موجبات تقديمه وتأخيرها فقال **وإذا كان المبتدأ مشتقاً**
على ما به صدر الكلام لا تفهم **مخو من أبو ك** والشطرنج مخو من
يكلمني فإني أكره ضمير الشأن مخو من زيد منطلق ودخول لام الابتداء على المبتدأ مخو من زيد
منطلق والتعجب مخو من أحسن زيد أم قوله ما موصولة أو موصوفة وقوله صدر الكلام فاعل
الظرف وهو قوله أو مبتدأ متقدم الخبر والجملة صلة أو صفة ومن في قوله من أبو ك مبتدأ
وأبو ك خبر فان قيل من نكرة وأبو ك معرفة ولا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة قيل من
نكرة ظاهر معرفة معني لأن معناه هذا أبو ك أم ذلك أو زيد أبو ك أم عمر وأمر غيرهما مثل
قولهم ما رأيت منذ يوم الجمعة فان منذ مبتدأ مع كونه نكرة ويوم الجمعة خبر مع كونه معرفة لأن منذ معرفة
من حيث المعنى وإن كان نكرة من حيث الظاهر لأن معناه أول المدة التي انقضت فيها الزمان يوم
الجمعة **أو كانا معرفتين** أي أو كان المبتدأ والخبر معرفتين مخو من زيد المنطلق أو
المنطلق زيد **أو كانا نكرتين متساويتين** في رتبة التخصيص **مخو أفضل منك**
أفضل مني فان أفضل منك مبتدأ وأفضل مني خبر وكلاهما متساويتان في رتبة
التخصيص **أو كانا نكراً** فعل التفضيل مع من وإنما يقول أو متساويتين وإن كان موصوفه موصوفاً لأن
تاينث لفظاً النكرة غير مرتب على التذكير فلا يجب هراة فان قيل لو قال أو كانا متساويتين بتهاء
التساوي في التعريف والتخصيص فيستغنى عن ذكر كونهما معرفتين فما وجه الاطّباب قيل لو قال ذلك
يوهم اشتراط التساوي في رتبة التعريف كما اشتراط التساوي في رتبة التخصيص وليس كذلك فان
قولك زيد المنطلق لهما معرفة بالعلمية والآخر باللام وكذا زيد أبو ك لهما معرفة بالعلمية
والآخر بالاصافة وقد وجب فيما تقدير المبتدأ على الخبر فصح بقوله أو كانا معرفتين مخو من هذا
الوهم وتبيينها على وجوب التقديم في العرفتين مطلقاً **أو كانا خبر هلاله عطفاً**
قوله أو كانا معرفتين واللام للعهد أي أو كان خبر المبتدأ فضلاً للمبتدأ مخو من زيد قام
فإن قام خبره هو فعل للمبتدأ وقوله **وجيقتهم** خبر شرط السابقة أي وجيقتهم
المبتدأ على الخبر في هذه المواضع أما في الأول فليلا يبطل صدارته ولا يرد زيد من أبو ك لتصدر
من على جملته فلا يبطل صدارته وأما الثاني والثالث فليلا يلبس المبتدأ بالخبر وأما إذا لم
يلبس بان قامت قرينة على تعيين المبتدأ فلا يجب التقديم مخو من بنو ابنائنا وبنائنا
بنوهم أبناء الرجال الأباعد + فان بنو ابنائنا مبتدأ وبنونا خبر لأنه لو جعل بالعكس
فتب للعنى لأن أبناء الأبناء منزلة الأبناء لأن الأبناء منزلة الأبناء

وكذا قولهم ابو حنيفة ابو يوسف فان قوله ابو يوسف مبتدأ والوجه خيفة خبره لان ابا يوسف منزل
منزلة ابو حنيفة لان ابا حنيفة منزل منزلة ابو يوسف ذهب الامام فخر الدين الرازي رحمه الله الى ان تقدير
المبتدأ في نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد ليس بواجب لان الكلام متعين للمبتدأ تقدم او تأخر لانه
يدل على الذات والصفة للجنبة لا مناد على المعنى النسبي المشروط في الخبر فلا يلتبس المبتدأ بالخبر و
هذا ليس بجواب لان الخبر يحتمل ان يكون جامدا او مشتقا في الصغير مع ان الجامد لا يدل على المعنى النسبي
ولان الاسم يحتمل وقوعه جزاء بمعنى السمع يكذا والصفة مبتدأ بمعنى الذات الذي انصف بكذا فللمطلق
زيد معنى الذات الذي انصف بالانطلاق مسمى بزيد واما الرابع فليلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فان
قيل الخبر في اقايم زيد فعل للمبتدأ ولم يجب تقديمه قيل المراد بالفعل الفاعل الاصطلاحي دون اللغوي
واقايم ليس بفعل اصطلاحي وفيه شبهة فان قوله ياتي هذه الارادة فالاولى ان يراد به الفعل
اللغوي في ضمن الاصطلاح فيخرج اقايم زيد فان قيل الخبر في قولك الزيدان يقومان فعل للمبتدأ
مع انه لم يجب تقديم المبتدأ بل جاز يقومان الزيدان لعدم اللبس لان الفاعل هو الضمير المنقل
في يقومان فلا يصح الزيدان فاعلا اذ الفاعل واحد ليس الا قيل المراد بالفعل الفاعل المفرد فيخرج
الزيدان يقومان لان الخبر جملة وفيه نظر لانه على هذا يخرج نحو زيد قام عن هذه الضابطة فان قام مع
فاعله جملة واجيب بان المراد المفرد صورة فيدخل زيد قام ويخرج الزيدان يقومان او يقال معناه
اذا كان الخبر فعلا كجملة باعتبار الصورة فيخرج نحو الزيدان يقومان لان الخبر جملة صورة لا فعل
بخلاف زيد قام فان الخبر فيه فعل لا جملة صورة اذ الضمير المستكن لم يعتبر في الصورة ولذا جعل ابن
في ابن زيد جزاء مفردا مع ان فيه ضميرا مستكنا ثم لما فرغ من بيان موجبات تقدير المبتدأ شرع في بيان
موجبات تأخيرها فقال **واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام**
كما لا يستفهام ونحوه **نحو ابن زيد** فان ابن زيد مفرد مشتمل على ماله صدر الكلام وهو كاشفها
فلن قيل الخبر في ابن زيد جملة لانه ظرف وما وقع ظرفا فلاكثر انه مفرد جملة فكيف قال انه جزاء مفرد قيل جوابه
ما مر من ان المراد بالمفرد ما ليس بجملة صورة اذ الضمير المستكن لم يعتبر في الصورة **او كان**
الخبر ظرفا **مصحح** اي للمبتدأ المنكر ومحصاله **مثل في الدار حل** فان قوله
في الدار جزاء مختص للمبتدأ وهو حل بتقليبه **او كان متعلقة ضمير في المبتدأ**
او المتعلق الخبر ضمير كان في المبتدأ بان يتصل بالمبتدأ ضمير يعود الى الخبر والمراد بمتعلق الخبر
متعلقة الساد مسددة **مثل على التمسك مثلها زيدا** فان قوله مثلها مبتدأ وقد انفصل
به ضمير عايد الى متعلق الخبر وهو التمسك لتعلق التمسك بالخبر وهو الذي هو خبر وهذا
المتعلق ساد مسد الخبر او يقال الخبر هو مجموع قوله على التمسك ومتعلق الخبر هو التمسك فقط لتعلق الخبر
بالكل والضمير المنقلب بالمبتدأ عايد الى التمسك الذي هو متعلق الخبر قوله زيدا خبر عن التمسك
بالاضافة مزال عن الموضوع حصل او حصل على التمسك زيد مثلها في المقدار واما قال هذا الكلام لان

توكل في العرب مع الزيد فالصم الميم المحتاج الى القين هو المثل لا بهامه **او** كان الخبر خيرا عن
الك اي عن مفرق المفتوحة بان تقع ان مع اسمها وخبرها المائلة بالمفرج مبتداء **مثل عند**
الك قايما فان المفتوحة مع اسمها وخبرها بمعنى المفرج مبتداء وعند خبر اي عند قيامك
وقوله وجب تقليد خبر لقوله واذا تضمن مع ما عطف عليه اي وجب تقليد خبر على المبتدأ
في هذه الواضع اما في الاول فليلا يبطل صدره ولا يرد عليه زيد اي لا يرد عليه لئلا يرد اي على جملة فلا
يبطل صدره واما في الثاني فليلا يبق المبتداء بلا تخصيص واما في الثالث فليلا يلزم الاضمار
قبل الذكر واما اذا لم يلزم ذلك فذلك اذا لم يرد متعلق الخبر مسددا فلا يجب التقليد كما في قولهم
على الله عيبك متوكل فان قوله عيبك وان كان مبتداء انقل به ضمير عايد الى متعلق الخبر وهو الله
لتعلق الجار والمجرور بقوله متوكل الذي هو خبر لكن لم يجب تقليد الخبر حيث لا يلزم الاضمار قبل
الذكر لعدم سد متعلق الخبر مسددا واما في الرابع فليلا يلبس ان المفتوحة بالمكسورة الهمزة
الا اذا لم يلبس بخولوا انك قايما حتى كان كذا **وقد يتعد الخبر** كلمة قد للتقليل والتحقيق
اي قد يتعد خبرا لمبتداء فيكون اثنين فصاعدا وذلك اي التعدد جائز وواجب فالجائز ان تعدل
بدونه **مثل زيد عالم عاقل** فان زيدا مبتداء تعدل خبره وقد تعدل المعنى بدونه فاقوا
ان لم يلزم للمعنى بدونه نحو الخجل جلود حامض ولا يلق اسود ابيض وجماعا لم وجاهل ثم لا فرغ من
بيان الحكم تخفركي واحدهم اشرع في بيان ما يتعلق بهما فقال **وقال يتضمن المبتداء**
معنى الشرط وهو كون الثاني ملزما للاول وقيل كون الاول سببا للثاني ويرد
عليه قوله تعالى وما يلكم من نعمتي ان الله فان قوله وما مبتداء متضمن بمعنى الشرط وقوله فمن الله
خبر اي ما حصل بكم من نعمتي فصح صادرة من الله تعالى مع ان النعمة التي حصلت بالمخاطبين
ليست بسبب الصدق والنعمة من الله تعالى بل الكرم على العسكر فان صدورها من الله تعالى
سبب لا يصلها والتصاقها بهم الا ان يراد السببية الحكمية او الاختيارية اي ما حصل بكم من
نعمتي فيحكم او فيخير انما صادرة من الله تعالى ولا شك ان النعمة التي حصلت بهم سبب الحكم والاختيار
يكونا صادرة من الله تعالى والفاء في قوله **فيضم دخول الفاء في الخبر** لاطف وهو
محطوف على قوله يتضمن واللام في الخبر للعهد اي يجمع دخول الفاء الجزائية في الخبر المبتداء اذا
قصد سببية الاول لثانيه او ملزمة الثاني للاول اذ قصد الية الملازمة فالفاء في الخبر لية المقصد للسببية او الملازمة
والا لم يكن ان يحمل كلام الشيخ على هذا وانما قال في خبره ولم يقل فيمكن ان قصد السببية او الملازمة
في خبرا يجوز دون الوجوب او يراد بقوله يجمع لا يمتنع والصحيح ان الفاء عند قصد السببية او الملازمة
جائز لا واجبة لان الخبر كالجاء فمن حيث انه ليس بخبر الشرط حقيقة تجازي بين من مع قصد السببية او الملازمة
نحو الذي ياتي في درهم **وذلك** اي المبتداء المتضمن بمعنى الشرط هو **اللام** كقولهم
اي اللام الذي وصل بفعل او ظرف **والنكرة** الموصوفة بما هي

والنكرة التي وصفت بالفعل او الظرف ولقال ان يقول ينبغي ان يقول والنكرة الموصوفة به لان
العائد الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او يعرف يقال زيد او عمرو قائم ولا يقال قايمان لان يحمل على حذف
المضاف من المقام اي الموصوفة باحدهما اي باخذ المذكورين نظير الموصول **مثل الذي**
يا تيتي اوني الدار فله درهم الفاء جواب المبتداء الذي تضمن معنى الشرط وقوله
اوني الدار ليس بترديد بين الشرطين بل هو من باب عطف عباقة على عباقة اي يقال يا اوتيتي في الدار كما
يأتيك ومثله نظير النكرة الموصوفة وهو **وكل رجل يا تيتي اوني الدار فله درهم**
درهم اي يقال يا تيتي او يقال في الدار موضع يا تيتي فان قيل عبارة الشئ كثير الى ان المبتداء
المتضمن لمعنى الشرط منحصري في هذين القسمين اي في الاسم الموصول بفعل او ظرف وفي النكرة
الموصوفة بهما لان تعريف المسند والمسند اليه يقتضي الحصر والمبتداء الدخول عليه ما نحو اما زيد
فمنطلق والمبتداء المتضمن معنى حرف الشرط نحو من يا تيتي فله درهم وما علمت لليوم فانت تجزي
به عدا والمبتداء الموصوف بالاسم الموصول بفعل او ظرف كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون
منه مثلاً فيكم من هذا الباب ايضا فكيف يستقيم الحصر فيه كلامنا فيما اذا دخل الفاء في الخبر
لتضمن المبتداء معنى الشرط والفاء في القسمين الاولين حرف الشرط لا لتضمن المبتداء معنى
الشرط اما الاول فظاهر لان اما حرف الشرط واما الثاني فلان كل واحد من من وما يتضمن معنى
حرف الشرط فيجوز فيه احكام الشرط والخفاء من لزوم الفاء في مواضع اللزوم والجواز والامتناع
في مظانها ويجعل الماضي مستقبلا حتما وجزم المضارع وغير ذلك بخلاف المبتداء المتضمن معنى
الشرط فانه لا يلزم في خبر الفاء وان كان جملة اسمية لما ذكرنا ان قصد السببية والملازمة
ام جازا ولا واجب كما يجعل الماضي معنى المستقبل فتقابل يجوز فيه كلا الوجهين ولا يجزم المضارع
فذكر القسمين الاولين في هذا الباب ليس جديدا واما القسم الثالث فالحق بالموصول بفعل او ظرف
فصير **المحصر وليت ولعل** ادخل على المبتداء المتضمن معنى الشرط **مانعان** دخول
الفاء في الخبر **بالاتفاق** اي باتفاق الثوريين فلا يقال ليت او لعل الذي يا تيتي اوني الدار
فله درهم وكذا لا يقال ليت او لعل كل رجل يا تيتي اوني الدار فله درهم ثم انهم بعدما اتفقوا على
كونهما ما اخبرنا دخول الفاء اختلفوا في تعليل ذلك فبعضهم ان الفاء انما يدخل الخبر لتضمن المبتداء
معنى الشرط وقد بطل لان الشرط وهو الصدق بدخولها فبطل الشرط لان الشيء يتفق بانتفاء
لازمه وعلى بعضهم ان الفاء انما يدخل لتضمن المبتداء معنى الشرط وقد بطل ذلك بدخولها
لان الشرط يدل على القطع بوجود الخبر على تقدير وجود المبتداء وهما يعجزان الجملة من القطع الى الشك
لانادتهما الاتقي والترجي فلن قيل بآب كان وباب علمت ايضا مانعان دخول الفاء في الخبر بالاتفاق
فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق من بين الحروف المشبهة بالفعل لفظا
فالمعنى وليت ولعل من بين الحروف المشبهة بالفعل مانعان بالاتفاق فان قيل لم يخصص ببيان الاتفاق

ما بين الحروف المشبهة بالفعل مع ان باب كان وعلمت ايضا ما نغان بالاتفاق قيل وجهه
 التخصيص ان باب كان وباب علمت لا يفارق بعضها بعضا في المنع والاتفاق بخلاف الحروف
 المشبهة بالفعل فان بعضها يفارق البعض **والتحريم انهما اي الحق**
 بعض النحويين وهو سيديويه ان المكسورة المشددة بلييت في منع دخول الفاء في الخبر
 لبطان صدرة الشرط بدخولها خلافا للاختصار فانه يجوز دخول الفاء لانها لا تغير معنى
 الشرط بل يؤكد ونقل بعضهم الخلاف على العكس الصحيح الجواز بدليل قوله تعالى
 ان الذين قتلوا المومنين والمومنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تعالى قل ان
 الموت الذي تفرون منه فانه ملائكم واجاب عنه المانع بان الفاء في مثل هذه الايات ليست
 بخبرية بل هي زائدة او هي للتعليل والتحيز محذوف بدليل تركها مع ان في بعض الايات نحو في
 قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم عند ربهم وقوله تعالى ان الذين آمنوا
 وعملوا الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الانهار فيكون التقدير في الآية الاولى ان الذين قتلوا
 المومنين والمومنات ثم لم يتوبوا لهم جزاء في الآخرة لان لهم عذاب جهنم وفي الآية الثانية
 قل ان الموت الذي تفرون منه لا ينفعكم الفرار منه لانه ملائكم وفي هذا الجواب وهاء
 لا يخفى لان حملها على الزيادة على خلاف الاصل فلا يحل عليه بلا مانع وضروقه وان حملها
 على التعليل يا بابه الموق والذوق وتركها مع ان في بعض الايات لا يوجب كونها مانعا فلا
 على كونها زائدة او للتعليل لان دخولها في المبتداء الذي تضمن معنى الشرط في خبر الجواز لا في خبر
 الوجوب فان قيل كما اختلف في ان المكسورة اختلف ان المفتوحة وفي كان ولكن فوجه تخصيص
 ان المكسورة ببيان الاختلاف قيل لعل القول بالمنع في ان المكسورة مرجوع بدليل الاستعمال
 القراني فيها ففيها خلاف للاختلاف وفي غيرها اختلاف فبين في ان المكسورة ان المحامها
 بما قول البعض على خلاف الأكثر كذا قيل وفيه نظر انه يمكن ان يكون المحاق ان المفتوحة وكان
 ولكن ايضا قول البعض على خلاف الأكثر فلا وجه لتخصيص ان المكسورة ببيان الاختلاف و
 اجيب بانه وجه الاستعمال القراني ان المكسورة دون غيرها تحمل القول بالمنع على انه مرجوع وفيه
 ان الفاء في الاستعمال القراني محتمل الزيادة والتعليل واجيب بانه خلافا لظاهر فلا يحل عليه
 بدون ضروقه ثم لا فرغ عن بيان ذكر المبتداء وانما شرع في بيان حذفها فقال **وقد يجد**
المبتداء لقيامه في الامر بمعنى الوقت اي وقت حصول قرينة لفظية او
 عقلية هو الصفة مصدر محذوف اي حذف جازم لا يجوز والاقصاء مع حصول الخبر
 بالقرينة كقول **الاستعمال** خبر مبتداء محذوف والقول بمعنى المقول اي فظي مثل قوله
 طلب الهلال اودفع الصوت عنده وية لالهلال **الملك** اي هذا الهلال
 والقرينة حال تراهي الناس للهلال فانه هذا الكلام ما يقال اذا اجتمع الناس للنظر والمطلع

الهلال فلا حاجة الى المبتداء ولو ذكره كان عبثا للاستغناء عنه بالقرينة فان قيل لم يجعل من باب
 حذف الخبر بتقدير الهلال هذا قيل ربي المقصود نفس الهلال لا تعيينه بالاشارة وانما اتى بالقسم ليلا
 يتوهم ان آخر الهلال ساكن لاجل الوقت وحينئذ لا يتعين ان يكون مرفوعا بل يحتمل ان يكون منصوبا
 على تقدير ايصو وانما خسر القسم جريا على عادة العرب فان عادتهم ان يذكر والقسم في كلامهم كثير
 فان قيل كما جاء حذف المبتداء بطريق الجواز جاء حذفه بطريق الوجوب كما في المخصوص بالمدح والذم
 نحو نعم الرجل زيد وبليس الرجل عمر بتقدير هو زيد عند من ذهب الى ان المخصوص خبر مبتداء محذوف
 وكما في الصفة المقطوعة بالرفع نحو الحمد لله الحميد اي هو الحميد وانما وجب حذف المبتداء ههنا ليعلم
 ان اللفظ كان في الاصل صفة فقطع لفظة المدح او الذم والترجم فلو ظهر المبتداء لم يتبين ذلك
 وكما في زيد الخبة اكله بنصيب الخبز اذ لا بد من اضمار ناصب الخبر لكون اسم الفاعل الذي يعلق مشتغلا
 عنه بضميره ويكون هذا الناصب مرفوعا بانه خبر زيد والتقدير زيد اكل الخبز اكله واذا كان هو خيرا لا يجوز
 ان يكون اكله ايضا خبرا له لاستغناء المبتداء عنه ولا يجوز ان يكون تأكيد للخبر المحذوف لان للوكد
 لا يحذف فيكون خبر مبتداء محذوف ضروري اذ لو لم يحذف المبتداء لايكون في رفع اكله وجه وانما لم
 حذف المبتداء لئلا يتوهم انه كلام اخر غير مفسر فلم يذكر هذا القسم اعنى حذفه بطريق الوجوب قيل
 حذفه بطريق الوجوب قليل جاء في مواضع معدودة فلم يذكرها المحقق للقليل بالمعذور فكانه لم يجز
 وزعم البعض ان حذفه بطريق الوجوب لم يجز في كلامهم وعلوه بكون المبتداء ركنا في الكلام وحذف
 الركن غير شايع وهذا ليس بسديد لان الركبة لا تنافي وجوب الحذف بموجب الاتي ان الخبر كان
 في الكلام ايضا وقد يجب حذفه قريبا فرغ عن بحث حذف المبتداء شريفا في بيان حذف الخبر فقال
قد يحذف الخبر جوارا اي حذفه جازا لقيام قرينة ونظيره مثل خرجت فاذا
السبع فان السبع مبتداء خبر محذوف اي فاذا السبع موجود او حاصل والقرينة
 لحذف هذا الخبر هي اذا المفاجاة فانه للظرف وهو يدل على الفعل العام كالوجود والحصول ولا يطر
 ان يكون اذا خبرا لانه ظرف زمان عند الرجاء وهو اختيار العامة وهو لا يطر خبرا عن الجثة والفا
 فيه معنى المفاجاة والفاء للعطف وهو معطوف على قوله خرجت اي خرجت ففاجات زمان السبع
 والخبر المضارع اليها انما هي الفاعل اي خرجت ففاجات زمان وجود السبع فكل من حيث المعنى عطف الفعلية على الفعلية قال
 المفاجاة المقدرة متعدي فيكون اذ مفعولا كظرف فاذ لانه على الخبر المقدرة عام قائل المفاجات المقدرة ههنا تنزل منزلة الالزام
 فلا يتقلب لظرف مفعولا به بل يبقى ظرفا ويمكن ان يتعلق اذا بالخبر المقدرة خاصا اي خرجت فاذا
 السبع واقف او حاضر فلا يكون ظرفا مستقرا حتى يلزم خبرية الزمان للجثة بل يكون ظرفا ملحقا
 والظرف الملحق بخبر عن الجثة وفيه نظر لان حذف الخبر الخاص لا يجوز بدون قرينة ظاهرة ولا قنينة
 ههنا اذ الظرف لا دلالة له على الفعل الخاص فيلزم حذف الخبر بلا قرينة وهو لا يجوز وذهب
 المبرج الى ان اذا المفاجاة ظرف مكان فيلزم خبرا عن الجثة فلا يحتاج الى تقدير الخبر فيكون المعنى

ففي ذلك المكان السبع فان قيل هذا لا يطرح في جهة قولك خرجت فاذا السبع بالباب اذ لا معنى لقولك
خرجت ففي ذلك المكان السبع بالباب قيل يجوز ان يكون الخبر هو قوله ففي ذلك المكان وقوله بالباب يدل
منه لا خبر وقوله **وجوبا** عطف على قوله جواز اي وقد يحذف الخبر حذفاً واجباً وذلك **فيما**
التزم في موضع غير كلمة ما موصوفة اي في تركيب التزم فيه غير الخبر في موضع
الخبر اي في تركيب سد في غير الخبر مسد الخبر مع قرينة او مصدرية قرينة اي في وقت التزام
غير الخبر في موضع الخبر نظيره **مثل لولا زيد لكان كذا** فان زيد مبتدأ محذوف
الخبر اي لولا زيد موجود وانما حذف الخبر لوجود القرينة وسد غير مسد اما القرينة فلولا زيدا
لا متناع الشيء لوجود غير فيكون مشعراً بهذا الخبر واما السد مسد فجواب لولا والمراد بمثل لولا زيد كذا
كذا كل اسم وقع بعد لولا وكان خبراً عاماً يجب حذفه لسد جوابها مسد اذ اذا كان الخبر خاصاً لا يجب
حذفه لعدم دلالة لولا عليه كقول الشاعر **فخرج ولولا الشعر بالعمائر** ١ لكن اليوم اشعر من ليلتي
وقال الكوفيون ان قوله لولا زيد لكان كذا من باب حذف الفعل اي لولا وجد زيد لكان كذا الشبه لولا
بحرف الشرط ولا يختص لولا بالتخصيص بالفعل فحصل لولا الامتناع عليه **ومثل ضربي زيد** ٢
قايماً اعتمد اذهب ذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيد ا حاصل اذا كان قائماً ضربي مبتدأ
مضاف الى الفاعل وزيد مفعول ضربي وحاصل خبر المبتدأ وقام حال من الضمير المستكن في كان العائدة
الى زيد فيكون كان عاملة فيه وكان هذه تامة بمعنى حصل ثم حذف الخبر وهو حاصل بدلالة الظرف
المستقر لانه يدل على متعلقة العام ثم جعل الظرف بعد حذف حاصل خبراً وهو يصير خبراً غيراً فجاء حذف
اذا كان دلالة الحال وهي قائماً عليه لان الحال يدل على الوقت والزمان فيبقى ضربي زيدا قائماً وانما وجب حذف
الخبر لمحصل القرينة وسد غير مسد لان قائماً يدل على لفظ اذا كان دلالة الحال على الظرف واذا كان
يدل على الخبر لدلالة الظرف على متعلقة العام فقد جاء يدل على الخبر كذا لانه دلالة على ذلك الشيء
فبقيت الحال سادة مسد والضرب عام على الاصل لان معناه كل ضرب مني وقع على زيد فانه حاصل
في حال قيامه وذلك لان المصدر واسماء الاجناس المجموع اذا ضيفت تكون عامة بدلالة الاستعانة فيكون
ضربي زيدا قائماً اخباراً عن عامة الضربات في حال القيام فيلزم من انه لم يضرب في غير حال القيام وانه لو ضربه
مرة في غير حال القيام لكان منافقاً لقوله ضربي زيدا قائماً لا يجوز ان يكون كان المقدرة ناقصة وقايماً
لانه لو كان خبراً لم يكن فيه دلالة على الظرف وكذا لا يجوز ان يكون قائماً حالاً من زيد لانه حينئذ يكون قائماً
فيه ضربي فيكون من تامة المبتدأ ومتعلقة وما كان من تامة المبتدأ لا يبعد مسد الخبر لان مقام
الخبر بعد تمام المبتدأ بخلاف ما اذا كان حالاً من ضمير كان لانه حينئذ كان من تامة الخبر ومتعلقاً بالخبر
فيكون ان يبعد مسد وقال الكوفيون تقديره ضربي زيد قائماً حاصل بمجمل قائماً حالاً من زيد او
متعلقاً بقوله ضربي وهو فاسد لفظاً ومعنى اما لفظاً لانه يلزم حذف الخبر بدون سد شيء مسد
لما ذكرنا ان قائماً لو كان محولاً لضربي كان من تامة المبتدأ وما كان من تامة المبتدأ لا يبعد مسد الخبر

فان لم تان باللام نضبة لضبط المصدا وقلت عرك لا فعلن كذا ومعنى عرك احلف ببقايتك واذا دخلت
عليه اللام رفعت بالابتداء وقلت لعرك لا فعلن كذا او اللام فيه لتوكيد الابتداء والخبر محذوف وانما وجبت
الخبر لوجود القرينة والسادس بدء ان المقسم به ويقول ثم يدل على خصوصية هذا وان جواب القسم
قائم مقام الخبر المراد بعرك لا فعلن كذا اكل مبتداء يكون مقسما به ثم يفرغ عن بحث المبتداء والخبر ثم
في بحث خبران واخواته ان قال خبران واخواتها عطفا على ان خبران وخبر اخواتها
اي امثالها واشباهها من الحروف الخمسة الباقية من الحروف المشبهة بالفعل وهي ان وكان
ولكن وليت ولعل قوله خبران مبتداء محذوف الخبر بقرينة ما سبق اي ومنه خبران واخواتها وقيل
هو المسند بعد دخول اي احدى هذه الحروف ابتداء كلام او يقال ان قوله
خبران مبتداء وقوله المسند خبر وقوله هو ضمير فصل وقوله بعد ظرف للمسند واخبر بقوله المسند
عن كل ما هو ليس بمسند وقوله بعد دخول هذه الحروف عن غير خبران واخواتها فان قيل يدخل في هذا
المحذوف في ان زيدا يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول ان مع ان ليس بخبر ان بل الخبر مجموع الجملة
فيلزم بالمراد بالمسند المسند الى اسم ان فيخرج ذلك لانه ليس بمسند اليه بل الى فاعله هذا يكون قوله
بعد دخول هذه الحروف تأكيد حيث خرج بهذا القيد ما اخرج بقوله بعد دخول هذه الحروف فان قيل يدخل
في هذا المحذوف في ان رجلا حسنا قائم وهو صفة اسم ان لا خبرها قيل المراد بالمسند المسند الى اسم
بلا تتبعية بقرينة ذكر التوابع بعد ذلك مثل ان زيد قائم فان قائم مسند بعد دخول ان وانما
قدم خبران على خبر لا التقي الجنس مع ان كلا منهما من ملحقات الفاعل لان خبرا فرغ خبرا ان لان لا
انما جعل لمشاكلة ان على ما عرف وعلى اسم ما ولا بمعنى ليس لا فرغ معمول الفعل الجماد مع شدة
في لا بخلاف خبران واما كما خبر المبتداء اي حكم خبران مثل حكم خبر المبتداء او شانه
مثل شانه في اقسامه وشرايط واحكامه **الذي في تقديره** استثناء مفرغ من كلام موجب على نحو
قرأت الا يوم كذا اي واما كما خبر المبتداء في جميع احكامه الا في حكم التقدير حيث يفترقان في كل
جواز وامتناعا فقد جاز تقدير خبر المبتداء على المبتداء ولم يخبر تقدير خبران على اسمها لان في تقدير
قوله صورا على المقصوح به الا انحطاط عن عمل الفعل وهي تاخير المنصوب عن المفعول ولتأمل ان يقول
الضمير في قوله تقديره لا يخلو اما ان يكون عايدا الى خبر المبتداء او الى خبران وكل ذلك غير مستقيم اما
الاول فانه يلزم انتشار الضمير في الضمير في امح ما يلد الى خبران وكذا الثاني فان حكم التقدير غير
متحقق في خبران فلو قال الا في التقدير بدون الضمير لان صوب ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالحكم
اعمر من ان يكون ايجابا او سلبا وحكم التقدير من حيث السلب متحقق في خبران فليس تقدير عود الضمير
اليه في قوله **الا اذا كان ظرفا** استثناء مفرغ من كلام منفى اي الا في تقديره فانه لا يجوز في جميع
الافاق الا وقت كونه ظرفا فحينئذ يجوز ان يتقدم على الاسم حيث يتوسع في الطرف ما لا يتوسع في
غيره ثم يفرغ عن بحث خبران واخواتها ثم في بحث خبر لا التي تنفي الجنس فقال **خبر لا تنفي الجنس**

الجار والمجرور صفة لا اى لا الكاينة لئلا يحسن اى لئلا يحسن اذ لا رجل قايم مثل لئلا القيام عن جنس
 الرجل لا لئلا جنس الرجل وقوله خبر لا مبتدأ محذوف الخبر اى ومنه خبر لا وقوله **هو المسند**
بعد دخولها استيناف وقوله هو صفة فصل والمسند خبر واحترز بقوله المسند عن اسم
 ولا عن كل ما ليس بمسند ويقول له بعد دخولها عن خبر خبر لا وللا بالمسند المسند الى اسم كلابا تتبعته
 بقرينة ذكر التوابع بعد فلا يدخل في المحذوف في لادرجل يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول لا وليس بخبر
 لابل الخبر مجموع الجملة ولا حسنا في نحو لا رجل حسنا في الدار فانه مسند بعد دخول لا وليس بخبر بل صفة رجل
مثل غلام رجل ظريف فيها فقوله ظريف مسند بعد دخولها وقوله فيها خبر بعد خبر والهاء
 عائد الى الدار اى في الدار وهو مذكور لان هذا الكلام جواب سائل هل في الدار غلام رجل ظريف
 كذا قيل وتعاقل ان يقول لو كان جوابا له كان كلمة لا وحدها كى لا تخرى انه اذا قيل هل في الدار رجل
 فالجواب ان يقال نعم او لا وانما لا يتعدد الخبر لئلا يلزم الكذب بنفظة كل غلام رجل فيكون قوله
 فيها من باب تعدد الخبر ومما على نحو الا بلى اسود ابيض للزوم الكذب بالتوحيد فيمكن ان يكون من
 باب تعدد الخبر جواز اعلى مخز يد عالم عاقل ان قيل بانتهاء لزوم الكذب في الظان من حيث انهم غلمان
 بالمبالغة والادعاء ويقال انما لا يتعدد الخبر ليكون مثالا لنوعى خبرها الظرف وغيره ولا يصح ان يكون
 قوله فيها ظرفا لقوله ظريف او حال لان الظرافة لا يتيقيد بالظرف ونحوه وانما اختار هذا المثال وعدل عن
 المثال المشهور وهو قوله لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر جعل في الدار صفة رجل محوطة
 على المحل والمثال وان صح محتملا ولا يغير اذا ترجح المقصود ولكنه اذا استوى الاحتمالان فهو قبح واذا
 انحط المقصود كان اقبح فيكون المثال المشهور قبيحا لان حذف خبر لا كثير شايح كما قال الشيخ
يخالف كثير اى يحدو خبر لا كثيرا او نهائيا كثيرا بخلاف المثال الذى اختار لان
 غلام رجل لا يحوز ارتفاع صفة محذوف على المحل على الاصح وهو اختيار المصنف فلا يمتثل قوله
 ان يكون صفة لقوله غلام رجل والخبر محذوف بل هو متعين للخبر وقوله **ويبقى قيم لا**
يلب تونهاى اى لا يشتون خبر لا يحتمل معين احدهما انهم لا يشتون خبرها اصلا اى لا لفظا ولا
 تقديرا ويقولون معنى لا اهل ولا مال انتفى الادل والمال فلا يحتاج الى تقدير الخبر والثاني انهم لا
 يشتون خبرها لفظا قايلين بوجوب الحذف فان قيل فما يقولون فيما يرى خبرا مثل لا رجل قايم ومثل
 قول حاتم الطائي وهو من بني قيسم طاهريم من الولد تصبوح قيل انهم يحملون امثال ذلك على الصفة
 المحمولة على محل لامع اللفظ دون الخبر ثم لا فرغ عن بحث خبر لا لئلا يحسن شرع في بحث اسم ما ولا
 المشبهتين بليس فقال **اسم ما ولا المشبهتين بليس** في اللفظ المجرى لا بطريق المبالغة
 وفي الدخول على التبتاء والخبر قوله اسم ما مبتدأ محذوف الخبر اى ومنه خبر ما ولا وقوله
 المشبهتين صفة ما ولا وقوله بليس يتعلق بقوله للمشبهتين وقوله **هو المسند**
اليه بعد دخولها استيناف وقوله هو صفة فصل والمسند خبر اسم ما ولا وقوله بعد

المسند اليه واحترز بقوله هو المسند اليه ما ليس بمسند اليه ويقول بعد دخولها اي بعد دخول ما ولا عن
غير اسم ما ولا والمراد بالمسند اليه الذي اسند اليه خبره بلا تبعية بدليل ذكر التوابع بعد هذا فلا يدخل
في الحد ابوة في ما زيد ابوة قائم حيث لم يسند اليه خبرها اذ الخبر مجهول الجملة فعمل هذا يكون قوله بعد دخولها
تاكيدا حيث خرج بهذا القيد ما اخرج بقوله بعد دخولها وكذا لا يدخل اخوك في ما زيد اخوك قايما لانه تابع
اي بدل من قوله زيد نحو ما زيد **يما** **اول** **الفضل** **منك** وانما اتى بالنكرة لان لا تنقل والنكرة
تجمل ما فانه جعل النكرة والعرة **وهو في نشأ** اي اجزاء حكم ليس او عمل ليس او التشبيه بليس
في كاشا لقصور شبهها بليس لان ليس لنفي الحال ولا لفظ الاستقبال في المضارع والحال في الاستفهام
علمها على مورد السماع نحو قول الشعراء صد عن نيرانها فانما ابن قيس لا يراى ثم ما فرغ من المفعول عات شرع
في بيان المنصوبات فقال **المنصوبات هو ما مثل** اي اسم او معرب اشتمل **على علم**
المفعول **ثاني** فقول المنصوبات مبتداء وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وقوله ما مثل
حيز ويجعل ان يكون قوله المنصوبات خبر مبتداء محذوف والتقدير هذا ذكر المنصوبات وقوله هو ما مثل
جملة مستأنفة لانه لما قال هذا ذكر المنصوبات فكان سايلا سال ما المنصوبات فقال هو ما مثل
على علم المفعولية وهو نصب لالف والياء نحو رايت زيدا او اياه او الزيدين والتاء في المفعولية
يجعل ان يكون لمطابقة الموصوف والياء للنسبة اي المضافة المنسوبة الى المفعول فيدخل المتعاقبا
وانما قدم المنصوبات على المجرور لكثرتها وخفة النصب **فمنها المفعول المطلق** مبتداء
مقدم الخبر والفاء للتفسير اي بما اشتمل على علم المفعولية او من المنصوبات المفعول المطلق سمي
مطلقا لان نصبه غير مقيد بحرف بخلاف ساير المفاعيل وانما قدم المفاعيل على ساير المنصوبات
لانها اصل المنصوبات وسائر المنصوبات ملحقة **بما قدم منها** المفعول المطلق لان مفعول ينصب بلا
تقييد بحرف بخلاف المفعول اي فانه قد يتقيد بالحرف فاخرج منه مقدمه على المفعول فيه والمفعول
له والمفعول معه لان كلاهما مقيد بالحرف جميعا لكنه في المفعول فيه قد يكون محذوف الزواجا كما في
اللازم النصب ويكون في اللفظ بلا واسطة البتة فتقدمه على المفعول له الذي جاز ذكر الواسطة في جميع
افراد لا قدمه على المفعول معه الذي لا يجوز فيه ترك الواسطة اصلا **هو** اي المفعول المطلق **اسم**
ما فعله فاعل فعله مذكور **حالة** **كلما** **عبارة** عن حدث لان ما فعله فاعل فعل
هو الحدث ليس الا لكن يرد عليه نحو زيدا وجندا لا فانه مفعول مطلق وليس يحدث لان معنى الشر
التراب ومعنى الجندل الحرج وهما اسماء عين ولجيب بان يحدث حكما لان قولهم تريا وجندا دعاء و
في الدعاء لم يرد بهما المعنى الحقيقي بل اريد المعنى المجازي وهو الهلاك لان الدعاء يستعمل الفعل
فاجرى المجازي المصدر فاذا قال الداعي تريا وجندا فكأنه قال هككت هلاكا بالتراب والجندل ويرد
على قوله فاعل فعله مذكور ضربا على صيغة المجهول فانه مفعول مطلق ولم يفعله الفاعل اذ المصدر
مجهول بل فعله مفعول فعله مذكور وكذا يرد عليه مات وجسم به كمنه وشرف شيئا فان كلاهما

المنصوبات
هو ما مثل

مفعول مطابق وليس من جنس ما فعله فاعل فعل مذكور واجب عن الاول بان المفعول لما قامه قام بالفعل
أخذ حكمه فكانه فاعل حكما وعن الثاني بان الفاعل لما كان قابلا للثبوت والجسامته والشرف عد فاعلا
لها حكما ويرد على قوله فعل مخويز ضارب ضربا فانه مفعول مطلق وليرفعه فاعل الفعل بل فاعل المفعول
واجيب بان المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث لا الاصطلاحي الذي هو قسم الكلام اي هو اسم حدث
فعله فاعل حدث مذكور فيتناول الفعل الاصطلاحي والصفة ان يرد على قوله مذكور قوله تعالى فاضرب الرقاب
من حيث ان فعله غير مذكور واجيب بانه مذكور تقديره فاضربوا ضرب الرقاب ويرد على قوله
بمعناه ضربته سوطا فانه مفعول مطلق وليس ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه واجيب بان اصله
ضوبه ضربا بالسوط وضوبه ضوب سوطا فكان ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه تقديره فاضربوا ضرب الرقاب ان جميع
الفاظ هذا الحد واقع على التسامح وان الجواب عن كل ما يرد على قيوده الحمل على التسامح واعتبار الحقيقة
والحكم من ذلك ويرد على هذا الحد انه فيز مطرد لانه صدق على نحو كرهت كراهتي اذا قصد كونه مفعولا به
لا مفعولا مطلقا واجيب بانه يخرج باعتد السببية وهو المفعول فاعل فعل مذكور بمعناه وقصد فيه هذا
الحشية فيخرج ذلك لانه وان كان حدثا فعلة فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه لم يقصد فيه هذه الحشية
بل قصد فيه حشية محل وقوع الفعل المذكور كما في كرهت قياي لكن اعتبار الحشية يغني عن بعض القيود
الاخر يخرج ما اخرج بها باعتبار الحشية ويكون المفعول المطلق للتأكيد حيث لا يريد دلالة
على دلالة الفعل والنوع حيث دل على بعض انواع الفعل والعدد حيث دل على العدد نحو
جلست جلوسا نظير للتأكيد وجلست جلوسا بكسر الجيم نظير للنوع اي +
جلست نوعا من الجلوس وجلست جلوسا بكسر الجيم نظير للعدد اي جلست مرة واحدة
فالاول اي الذي للتأكيد لا يثنى والجمع لانه دل على الماهية المعروفة عن الدلالة على
التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد ولان الفعل لا يثنى والجمع فكذا اما مفهوم ما
مفهوم الفعل بخلاف الخوفا اي اخوى الاول وهما اللذان للنوع والعدد فان كلامهما
يجعل التعدد فيثنى ويجمع وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي لفظ الفعل هذا
عند اللبس والكسائي وعند سيبويه المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظه فتقولان جلوسا في
نحو فعدت جلوسا منصوب بقعدت عندهما وعليه اكثر من ويجلست المقدر عنده
ويشكل مذهب نحو خلقت عينا اذا فعل له من لفظه الا ان يقال المفعول المطلق يجب ان يكون
من لفظه الا اذا لم يكن فعل من لفظه فحيث يكون من غير لفظه ضروري فلا يرد ذلك اذ ليس للبيان +
فعل يجري عليه فان قيل ان اريد بقر له غير لفظه بغير صيغة يجب ان يكون نحو صهبت ضربا من هذا القبيل
لتعابير الصيغة وان اريد بغيره فانه يجب ان لا يكون نحو قوله انبتكم من الارض نباتا من هذا القبيل
لتعابير الصيغة دون المادة قيل يكون ان يراد به بغير مادة ولا يحمل نحو قوله انبتكم من الارض نباتا
من هذا القبيل ويمكن ان يراد بغير لفظه مادة او بابا فينتج فيه نحو فعدت جلوسا وانبتكم من الارض

نبأ أما الأول فالتعابير للمادة وما الثاني فالتعابير للآثار فانهم وانما برز هذا القسم مع صدق حذف المطلق على كونهما القسم
وقد نجد الفعل الام للعدا الفاعل الذي لا ينفك لطلوع لقيام **قريته** اي وقت حصول قريته حاله
 او مقابلة **جواز** اصفة مصدر محذوف اي يحذف حذفاً جائزاً للايجاز والاختصار مع حصول الفعل
 بالقريته **كقولك لمز قدام من سفرة خيو قدام** فان خيرا اسم تفضيل ومصدر يرتبها
 باعتبار الموصوف اي قدمت قد وما خيرا مقدم فحذف الموصوف واقيم الصفة مقامه فاخذ حكمه وامابا اعتبار
 المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه وانما حذف الفعل لان مشاهدته الحال يدل عليه لان هذا
 الكلام لا يقال الا لمن ظهر عليه علامات القدوم وقوله **ويجوباً** عطف على الجواز اي يحذف حذفاً
 واجبا وقوله **لسماعا** صفة لقوله وجوبا اي حذفاً سماعياً او حذفاً مسموعاً او مفعول مطلق اي حذف
 سماع **نحو سقيا** اي سقاه الله سقيا **ورعيا** اي رعاك الله رعياً **وخيتي** اي خاتم
 خيبة **وجداً** اي جدد عا وهو قطع الالف **وجداً** اي جدد حملاً **وشكراً** اي شكرت
 شكراً **وعجبا** اي عجبت عجباً فان عامل هذه المصادر يحذف سماعاً بمعنى انه لم يستعمل لها الا في كلاً
 فان قيل كيف زعمت انه يجب حذف الفعل والمشهور بين الناس قولهم حدثت اسداً وحداً وشكراً الله شكراً
 وعجبت عجباً قيل ذلك من استعمال المحدثين من استعمال العرب وكلامنا في استعمالهم لا في استعمال المولدين
 على ان البعض قد واوجب الحذف في نحو حمد الله وشكر الله باستعماله مع اللام فلا يتوجه الاشكال اصلاً وقوله
وقياساً عطف على ثمة عا وقوله **في مواضع** خبر مبتدأ محذوف اي وذلك في مواضع منها
 اي من تلك المواضع **ما وقع** كلما موصوفة والجملة صفة بحذف الضمير اي موضع وقع المصدر اي
 حال كون ذلك المصدر مثبتاً **في آخر** از عن نحو ما زيد سيراً فانه يجوز لها فعل نحو ما زيد سيراً **في آخر**
 في آخر الزعنون **ما وقع** اي بعد ما هو متضمن للنفي كما في انما داخل
 قيل ضمير اخذ على الالف ومعنى النفي بتاويل كل واحد منهما وفيه نظر لان الضمير الرجوع الى المعطوف
 والمعطوف عليه بكلمة او يجب افراة يقال زيد او عمر قايم ولا يقال قايمان فلا حاجة الى التاويل بل هو عايد
 اليها بدون التاويل اي داخل ذلك النفي او معنى النفي **على اسم** فيه خبر از عن نحو ما سرت الاسير البريد
لا يكون خبراً عنه اي لا يصلح ذلك المصدر خبراً عن ذلك الاسم بل يكون ذلك الاسم غير ذلك المصدر واسم مع
 باسم المعنى لا يخرج عن الجثة وفي آخر از عن نحو ما سرت الاسير شديد فانه لم يصلح ضمه **او وقع**
 المصدر **مكة** اسم لا يكون خبراً عنه وانما يذكر هذا التقيد الكفاء بما ذكره اولاً وانما جمع بين الضمير
 وان كان كل واحد منهما ضابطاً على حدة لا اشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه **نحو ما انت**
الاسير او ما انت الاسير البريد هذان مثالان لوقوع المصدر مثبتاً بعد نفي داخل الى
 آخر اي ما انت الاسير سراً ويقال هذا المسافر اي لا يزال به تروما انت الاسير سراً **الاسير** اي الاسير
 خبر مزيل مثل سيرا البريد والبريد البغلة المربطتان في الرباط قريب دمر بريدك ثم يبعث به الرسول المحمول
 عليها فاستعمل في شئ عتيلاً وكان من عادة الملوك انهم يبنون للربط ويقفون البغال فيها ويقطعون

انما هما وكانت موقوفة فيما لا جلاصا لاحتجاج ولاد بلاهنا للسبع من بلد الخرج اداء الهيايق الله بالفارسية يداونا انا اود نظير
 لا الاول نظير المصدر للكتابة والكتابة نظير المصدر للكتابة فيقتضيه على الكيفية قرب بين المصدر المذكور للخرج وانما التفسير مثال وقوع المصدر
 مثبتا بعد فقد اخل الخرج اما انت لا تيسر **وزيد ييسر** امثال وقوع المصدر مكررا اي ييسر ييسر اياها قبل المصدر
 وقوله تعالى اذا ذلك الامر قد كاد كما وقع مكررا ولم يحذف الفعل قيل هذا المحذف فيما اذا وقع المصدر المكرر في موضع الخبر عن اسم
 ان يكون خبرا عنه والمصدر في الآية وان وقع مكررا لكان له يقع في موضع الخبر اذ ليس قبله خبر مبتداء
 وانما وجب حذف الفعل في الضابطتين لوجود القرينة والسادس المحذوف اما القرينة في الضابطتين الاولى
 ففيها ما المشبهة بليس فانها يقتضي خبرا ولا يصح خبرا الا فعل هذا المصدر واما السادس مسد المحذوف فهو
 الاستثناء واما القرينة في الثانية فهو المبتداء فانه يقتضي خبرا ولا يصح خبرا الا فعل هذا المصدر واما الس
 سد المحذوف فهو المصدر الاول وكلمة اوفي قوله او وقع مكررا مانعة التخلو دون الجمع بدليل قولهم
 ما انت الا حسيب **ومنها اي من تلك المواضع ما وقع** اي موضع وقع للمصدر وفيه حال كونه
تفصيلا لا ثم مضمون ان جملة متقدما اي سابقة على المصدر وفي قيد الاثر اخترا
 عما يقع تفصيلا لمضمون جملة دون ان مضمونها تخويزا فاسفرا القريب والبعيد وفي قيد الجملة اخترا
 عما اذا وقع تفصيلا لا ثم مضمون مفرد مخويزا يسافرا قريبا او بعيدا كذا قيل وفيه نظر لان المصدر
 في هذا المثال تفصيل لا ثم مضمون قوله يسافرو هو مع الضمير جملة لا مفرد بل الاولى ان يقال في المثال لمزيد
 سفر فاما بعد صفة او يختلعت اعتنا وازيد ضوب فاما يتاد ^{بالتحريك} يتادبا او تملك هلاكا وفي المتقدمة اخترا
 عن المتأخره فاما يتادب زيد بالضوب تاديبا او يملك هلاكا فاضوبه واما فاقنون فشد متا او فاقنون
 فداء فشد وا قال بعض الشارحين التفصيل اما يكون للمجمل المتقدمة لان المفصل لا يكون متأخرا عن
 التفصيل فذكر متقدمة توضيح وفيه نظر لان التفصيل قد يكون لا ثم مضمون جملة متأخرة ايضا وحينئذ لا
 يجب الحذف فلا بد من قيد متقدمة للتحريم عند ذلك فاما مخويزا فاما يتادب زيد بالضوب تادبا او يملك
 هلاكا فاضوبه على ان التفصيل قد يكون متقدما على المفصل اما لا فتمام فثبانه او لمعايته للشيخ كما قال ضا
 التخصيص وعلم من البيان ما لم يعلم فان قوله من البيان بيان لقوله ما لم يعلم فله عليه رعاية للشيخ واجب
 بان الكلام في مثل هذا الواضع محمول على التقديم والتأخير فيكون ذلك التقديم في حكم التأخير مثل
 قوله تعالى حتى اذا اثنتموه فسوف فشد **والوثاق اي السلاسل والاعلال فاما ما**
بعد واما فداء فقول فاما ما بعد واما فداء وقع تفصيلا لا ثم مضمون جملة متقدمة لان قوله
 فشد والوثاق جملة متقدمة ومضمونها شد الوثاق واثر شد الوثاق ذلك التفصيل وهو القتل والاشتقاق
 او المن او الفداء فوجب حذف فعلهما اي فاما فاقنون منا واما فاقنون فداء والقداء مصدر التلافي
 منه فذاي يندى مثل الكتاب وانما وجب حذف الفعل في هذه الصورتين لسبب الجملة المتقدمة مسد المحذوف
 لمناسبة له من جملة ان تفصيل لا ثم مضمونها **ومنها اي ومن تلك المواضع ما وقع** اي موضع
 وقع فيه المصدر **للتشبيه** اي لاجل تشبيهه بذلك المصدر والتشبيه هو الدلالة على مشاركة المصدر

وفي معنى وفي آخره عن مخميرت به فاذا له صوت صوت حسن فان الصوت الثاني ليس للتشبيه بل هو بدل
 من الاول **علاجاً** حال اي حال كون ذلك المصدر والاعلى المحدث كالفعل وفيه اعتراض مخميرت به فاذا
 لم يزد هذا الصلحاء او علم علم الفقهاء فان الواجب فيه الرفع لفقدان المعالجة الاولى على المحدث لان الزهد
 والعلم يندخ فلا يدن على المحدث **يجل** ظرف وقع وفيه اعتراض عن خصوصت زيد صوت ممتار فان
 صوت حمار مصدر وقع للتشبيه والاعلى المحدث لكنه ليس **جمله** مشتقة صفة **جمله** على اسم
 متعلق **مشتقة** بمعناه صفة اسم اي مشتقة على اسم كاي بمعنى للمصدر وفيه اعتراض عن مخميرت بزيد
 فاذا له صفة صوت حمار فان الصفة ليس على الصوت **وعلى صاحبه** عطف على اسم اي ومشتقة على
 صاحب ذلك المصدر وهو الذي صدر منه ذلك المصدر وفيه اعتراض عن مخميرت بالبال فاذا له صوت صوت
 حمار لعدم اشتغال الجملة على صاحب المصدر وهو الذي قام به المصدر والوجه فيه الرفع على الوصف او على البدل
 مخميرت بزيد فاذا له صوت صوت حمار فقوله صوت حمار مصدر وقع للتشبيه **علاجاً**
جمله وهي قوله صوت وهي مشتقة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت ومشتقة على صاحب الصوت وهو
 الذي صدر منه الصوت وهو الضمير في قوله لا يزد راجع الى الشخص الذي صدر منه الصوت فوجب حذف فعله
 اي يصوت صوت الحمار بمعنى يصوت صوتاً مثل صوت الحمار **وصراح** عطف على الصوت الاول اي
 فاذا الصراح **صراخ** اي يصرخ صراخ التكلم بمعنى يصرخ صراخاً مثل صراخ التكلم الصراخ هو الصوت
 والتكلم المارة التي مات ولدها وانما اورد مثالين لان المصدر الاول مضاف الى النكرة والثاني الى المعرفة
 ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع فيه المصدر بحال كون ذلك المصدر مضمون
جمله لا محتمل لها غير الجملة صفة جملة اي محتمل لتلك الجملة غير ذلك المصدر او غير ذلك
 المضمون وفيه اعتراض عا سيأتي في الضابطة الآتية **نحوه** اي لقول **على الف** هم اعترافاً
 قال في درهم مبتداء وعلى خبره وله متعلق الخبر وعلى العكس واعترافاً مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله
 على الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه فوجب حذف فعله اي اعترفت بهذا الف اعترافاً
 والاعتراف الاقرار بالشئ من معرفة وفي بعض النسخ وقع اعترافاً وهو اسم من الاعتراف وهو
 ينصب نصب المصدر **وليس** هذا المصدر **توكيداً لنفسه** اي تقرير الذات لا تخادم لاول المصدر
 والجملة ومنها ما وقع مضمون جملة اي من تلك المواضع موضع وقع المصدر فيه حال كونه
 مضمون جملة **لها محتمل** غير الجملة صفة جملة لتلك الجملة محتمل غير ذلك المصدر او غير ذلك المضمون
 مثل زيد قائم **حقاً** مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم لان مضمونه الصدق والحق
 ولها محتمل غيرا وهو الكذب والباطل فوجب حذف فعله اي الحق هذا الكلام وهذا الخبر **حقاً** اي صدقاً
ليس هذا المصدر **توكيداً للخبر** اي تقرير الخبر لا لامر هنا للتعليل دون الصلة والمضاف
 محذوف اي تقرير الجملة لرفع غيرا وهو الكذب والباطل او لاجل احتمال غيرا بخلاف الامر في قوله
 لنفسه فانه صلة التوكيد يمكن ان يكون الامر هنا ايضا للصلة لان قوله زيد قائم **حقاً** مضمون

والمحكم بغاير المختل وصفا وان اتحد مراد أفكون المعنى وليست تؤكد المايعاين وصفا ومهما ما
وقع متنى أى ومن تلك المواضع موضع وقع المصدر فيه حال كونه **لا على التكرير والتشهير**
مثل ليك أى ألبت لطاعتك البابا بعد الباب أى اقيم لطاعتك اقامة بعد اقامة أى مرة بعد اخرى
أى مرارا وسعد يك أى أسعدك أسعدا بعد أسعدا أى اعيتك اعانة بعد اعانة والمصادر في
 هذا الباب سماعية وإن كان الحذف قياسا لانه مبنى على ظابطة كلية لما فرغ عن بحث المفعول المطلق شرع في
 بحث المفعول به فقال **المفعول به** أى الجار والمجرور فى الأصل كان مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المفعول
 لأن معناه الذى فعل به وصار لأن جزء الاسم المصطلح عليه والضمير المجرور عائد الى اللام الموصولة فى المفعول
 وكذا المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه **هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل** وليردكم
 الاسم هنا الكتفاء بما سبق فان قيل يخرج من هذا الحد بعض افراد المفعول به نحو خلق الله العالم وما ضوت
 زيد فان العالم وزيد اكل منهما مفعول به ولم يقع عليه فعل الفاعل قيل المراد بالوقع ^{الوقع} عليه حقيقة او عبارة بان
 جعلت عبارة كعبارة ما يقع عليه فعل الفاعل حقيقة فيدخل ذلك فان العالم وزيد اوان لم يكن فيها حقيقة
 الوقوع لانه جعلت العبارة فى التقدير كأن الفعل وقع عليها كذا قيل وفيه نظر لان هذا اسم لم يخلق
 الله العالم لاقى ما ضوت زيد افانه عبارة عدم الوقوع لا عبارة الوقوع وانما عبارة الوقوع ضربت زيد
 اجيب باننا لانسلم ذلك بل هو عبارة الوقوع فى الاصطلاح كما ان ضرب زيد عبارة الصدور فى الاصطلاح
 فافهم وقيل ان معنى قوله ما وقع عليه الفعل ما يتعلق به الفعل بحيث لا يتصور كانه نفي كان او اثباتا فلا
 يخرج ذلك فان العالم وزيد ما يتعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور الا بهما فان قيل ذكر الوقوع وارادة التعلق
 حقيقة ام مجاز لا سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثانى لعدم الاتصال بينهما قيل وقوع الفعل على
 الشئ فى عمر فى الحالة عبارة عن تعلقه به بحيث لا يخفى الا به فيكون ارادة التعلق من الوقوع حقيقة عرفية فلا
 يلزم دعوى الوضع وبيان الاتصال او يقال الوقوع لا ينفك عن التعلق فكان التعلق لازما للوقوع فذكر للزم
 واراد الا لزم فان قيل ان اريد بالوقوع التعلق يخرج من الحد زيد فى ضربت زيد بحيث لا يتوقف عليه
 تصور الضرب بل يتوقف على شئ مخصصا يصح للمضى وبديهة قيل انه ما يتوقف عليه تصور الضرب على البدئية
 وان لم يتوقف عليه بالتعيين فان قيل يدخل فى الحد للمفعول فيه الزمان لان الزمان ما يتعلق به الفعل بحيث
 لا يخفى لانه قيل الزمان لازم لوجود الفعل دون تصور ما هيته فيتوقف عليه وجود الفعل لازما كان
 او متعليا لا يخفى ما هيته بخلاف المفعول به فانه ما يتوقف عليه تصور ما هيته الفعل المتعلق به
 كضربت زيد اذ ان الضرب استعماله التاديب فى محل قابل للإلزام وهو كما لا يتصور بدون من حيث يعمل
 تلك الالة فكذا لا يتصور بدون ذلك المحل او يقال انه يخرج بقيد الحيثية فانها ملحوظة فى جميع الحدود
 لاسيما الحدود النونية فيكون هو ما ذكر بحيث يتم عليه فعل الفاعل المفعول به كما انك لم تقم عليه فاعلا وتعالى ان يقول كذا فائدة
 فى قوله الفاعل ولوقال ما وقع عليه الفعل لكان اخصوا لان يقال المصير فى مقام التعريف انشأ
نحو ضربت زيد امثال المفعول به ثم لما فرغ عن تعريف المفعول به شرع فى بيان احكامه فقال

وقد تقدم على الفعل أي قد تقدم للمفعول به على الفعل العامل فيه لأنه معمول قوي متعلق
 جامد فيخلق به متقدما ومتاخرا إلا أن عينه مانع كوقوعه في جريان وغير ذلك وإنما خص الفعل كمال التواتر
 كان التقديم لا يختص بالفعل بل يجري في غيره من العوامل ما لم يمنع مانع أو أراد بالفعل العامل أو في الكلام حذف
 معطوف أي على الفعل وغيره من غيره **مثل زيد اضرب** وجره مرت ثلثا فرغ من بيان
 أحكام المفعول بشرع في بيان حكم آخر فقال **وقل تحذف الفعل** الناصب للمفعول بالـ
لقيامه في أي وفي حصول قربة دالة على الحذف وتعين المحذوف **جواز** أي حذف الجاز
كقولك زيد المرق الجار والمجرور منه زيد أي زيدان للمفعول لأن قال من اضرب مقول
 قاله زيد اضرب زيد المحذوف الفعل بقرينة السؤال **وجوبا** عطف على جواز أي ويجوز حذف الفعل
 حذفًا واجبًا في **أربعين أبواب** وفي بعض النسخ في البقرة موضع مكان الأبواب وفي المحصول على الأربعة
 نظر التحق وجوب الحذف في المنصوب على الأعراف بتقدير يمحوا الزم وحافظ نحو شانك وأجج والصلوة الصلو
 وكذا في المنصوب على اللوح والنور والترجم بتقدير أعني محو الحمل به الحميد وأما في زيد الفاسق وسررت به
 المسكين **الأول سماع** مبتدأ وخبر أي الباب الأول سماع أي مقصور على السماء وأما قدم السماع
 على القياسي لأنه أقدم **مثل قول العرب لم أوف نفسي** أي تركت لأمر نفسي أي أتيت كل أمر مع نفسه
ومثل قولك أنت وأخيرا لم أي أنت وأيام معشر الضاري عن التثنية أي عن قولكم إن الله ثالث ثلاثة
 وأقصد وأخيرا لم وهو التوحيد وقال الأعرابي هو صفة مصدر محذوف أي أنتاء خير لكم وفيه نظر لأنه غير مطر
 في محو قولهم أنه أمرًا قاصداً لأن قولاً لا يمكن أن يكون صفة لأنه اسم جند فعيان أنه مفعول به لفعل محذوف
 أي منه عن الأفراد والتفريط وإيتا مرا قاصداً أي متوسطا بين الأفرط والتفريط أي بين الغلو والتقصير
 وقال الأكسائي هو خبر يكن المحذوف أي انتهوا عن التثنية يكن الانتها خير لكم وفيه أيضا نظر لأنه كان
 بلا حرف شرط شاذ فلا يمكن عليه مع إمكان الوجه القياسي وأما آخر هذا التنظير وإن كان عظيم القدر لا يلازم
 من القرآن لأن له مساسا من وجه دون وجه جامع بصلته على ما بينا من الاختلاف **ومثل قول آخر**
أهلا وسهلا أي أتيت أهلا لأجانب ووطيت سهلا من البلاد كآخرنا الحرف في الخبر
 وسكون الزاء كما في النحر والصلب هذا الكلام يقول المزور المضيف للزائر والضيف لتطبيقه في هذا
 الآخر من جهته يعني أنا من أهلك وأتيت أهلك لأجانب ومنزلي لك سهلا لين لا مشتقة
 عليك في منزلي ثلثا فرغ عن السماعي شرع في القياسي فقال **الثاني** أي الباب الثاني من الأبواب
 الأربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به **للدنأ** وأما وجب حذف الفعل
 لأن حرف الدنأ نايب متناه فلذلك الفعل يلزم الجمع بين النايب والنوب **وهو المطلوب**
أقبالي مفعول مألوف فاعله **أقبالي** أي وهو الذي يطلب الحصول لك السلام **حرف**
 متعلق بالمطلوب أي بواسطة حرف من حروف الدنأ الخمسة وهي يا وليا وهيا وأي والهنقا وقولا
نائب متحرف وقوله **نائب** حرف نايب وأما حذف في فيه مع أنه ليس من الجهات الست لكونه

جاء بحرفي لفظ المكان لكونه ذا معنى الاستقراي بواسطة حرف قايوم قايوم لفظ **ادعوا** **ادعوا**
 انادي وفيه احتراز عن اطلب اقبال زيد وانادي زيدا وادعوا له ونحو ذلك فانه وان كان مطلوب الاقبال
 لكن لا بواسطة حرف نايب مناد ادعوا فان قيل يخرج من هذا الحمد قولنا يا الله فانه منادي ولا يصدق
 عليه كونه مطلوب الاقبال قيل انه مطلوب الاقبال حكما لكونه مطلوب الاجابة فيكون منادي بهذا
 الاعتبار وقيل ان نداء الله تعالى استعارة تخيلية وطلب الاقبال منه ادعائي كانياب المنية في قوله
 الشاعر + واذا المنية اقتتبت اظفارها + الفيت الف قيمة لا تنفع + وفيه نظر لانه يستلزم تشبيه
 الله تعالى بما يكون مطلوب الاقبال لما عرف ان الاستعارة التخيلية لا تنفع عن الاستعارة الملكية عنها
 فيلزم تشبيه الله تعالى اولا بما يكون مطلوب الاقبال ثم انشأب النداء له على سبيل التخييل فان قيل يخرج من
 هذا الحمد نحو يا زيد لا تقبل فانه مني عن الاقبال لا مطلوبه وكذا نحو يا جبال ويا سماء ويا ارض ويا السماء ويا
 للاله ونحو قول احد المتعافين لصاحبه يا فلان وغير ذلك مما لا يتصور طلب اقباله قيل في الجواب
 عن الاول بانه مطلوب الاقبال على معنى النداء ومنه عن الاقبال بعد توجهه فاختلت الجهتان وبانه مطلوب
 الاقبال حكما لكونه مستحق الاجابة كما قيل في يا الله وعن البواقي بانها من باب الاستعارة بالكنية حيث
 شبهت هذا الاشياء بما يكون مطلوب الاقبال ونداءها استعارة تخيلية وطلب الاقبال فيها ادعائي
 وقوله **لفظ او تقدير** تفصيل للمنادي او الحرف وهو الاظهر اي وذلك الحرف اما ان يكون ملفوظا
 مثل قوله يا داود او مقدر مثل قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا ثم لما فرغ من بيان حقيقة المنادي شرع
 في بيان حكمه فقال **ويبنى المنادي** وجوبا **عليما يرفع** به من قبل النداء اي حاله الاعراب من حركة
 او حرف اي يبني على الضم ان كان رفعه قبل النداء بالضم وعلى الالف ان كان رفعه بالالف وعلى الواو ان كان
 رفعه بالواو فان قيل الضم في رفعه عايد الى المنادي فيكون المعنى ويبني على ما يرفع المنادي به من حركة او حرف
 ولست تعلم ان المنادي لا يرفع بحال قيل انه مسند الى الجار والمجرور اعني به فلا ضمير فيه فيكون المعنى ويبني
 على ما يقع به الرفع قبل النداء من حركة او حرف فان قيل يمكن ان يكون فيه ضمير عايد الى الاسم دون المنادي فيكون المعنى
 ويبني على ما يرفع الاسم به قبل النداء من حركة او حرف قيل انه يمكن لكن بعيد لان الضمير في قوله ويبني عايد الى التثنية
 فلو كان الضمير في رفعه عايد الى الاسم لزم انتشار الضمير وهو قيد فالصواب ما ذكرنا انه مسند الى به ولا ضمير
 فيه اي يبني على ما يقع به الرفع من حركة او حرف **ان كان المنادي مرفوعا** ليس فيه اضافة ولا شبهة بالاضافة
 وفيه احتراز عن المضاف والمضارع **لمعرفة** متقدمة او جازا كان لا يرفع المتعدد اذا الحكم لا يتم باحد
 المتخيرين وفيه احتراز عن التكرار نحو يا جلالا غير معين والراد بالمعرفة امر من ان يكون معرفة قبل النداء او وجه
 ولهذا اورد للثلاثين للبناء للمعنى ليكون **مثلي زيد** مثال للمعرفة قبل النداء **ونحو** **يا جلالا** **مثلا**
 جد الله **ويانيد** ان مثال اللفي بالالف **ويانيد** ان مثال اللفي بالواو فالالف والواو
 فيما ليس بالاعراب بل بحرف التشنية والجمع فان قيل العلم اذ انشئ وجمع لزم فيه اللام فكيف يصح ان
 ويا زيد دون بلادكم قيل انما هو ذلك لقيامه بمقوله اللام وكونه في حكمها في افادة التثنية ولو استعمل

هناك من اجزاء التي التعريف وهو من دور جلد او انما ينسب للمنادي للفرقة المارة تشبهه بكاف ادعواك في
وقوم عوقها وانما ينسب بكاف ادعواك وهو اسم لشبهه بكاف اياك وهو حرف مبني الاصل كخطاه من
الاعراب لغد المضاف الموجبة للاعراب الا اذا كان علما موصوفا بانه مضاف الى العلم فحينئذ يختار فتحته
كما سيظهر ويحذفون للمنادي المفعول المعرفة عند من وادى الشرع بخوسلام الله يلعط عليها ١ وليس عليك
يا مطر السلام حيث نون المطر الاول وهو في الموضع والمطر اسم رجل والاضمة في علمها راجع الى امرأة المطر
في جملة ثمرها فرغم عن بيان بناء للمنادي شرع في بيان ما يجز من عليه ويصير معر بافعال ويختصر
المنادي **بلام الاستغاثة** او التعجب او التهديد يحمل الكلام على حذف المعطوفين ويمكن
ان يحمل الكلام على حذف المضاف اي نحو لام الاستغاثة اي بلام يدخل المنادي وقت الاستغاثة
مثلا يزيد ووقت التعجب نحو يا الله ووقت التهديد نحو يا ليلك لا قتللك وانما هرب للمناد
بعد دخول اللام مع كونه مفعولا معرفته كخروج عن تأثير شبه الحرف لقوة جهة الاسم بدخول الجمل ولا
يامد ارشبه للمنادي بالحرف وبدخول اللام صار المنادي بعيدا عن مدار الشبه وهو يا ولان المنادي
يخرج عن افراد بالتركيب مع اللام وفي كل نظر اما الاول فلا بد دخول الجمل لا يخرج الاسم عن تأثير شبه
الفعل ولهذا كان الاسم غير منصوب بدخوله نحو هربت باسحق فكيف يخرج عن تأثير شبه الحرف فلو قويت
جهة الاسم بدخوله لخرج عن تأثير شبه الفعل والحرف جميعا لان البناء وعلم الصوف كلاهما خلاص الاصل
فالقول يخرج عن تأثير شبه الحرف بدخول الجمل دون شبه الفعل تحكي محض على ان اللام الجارة كثير
ما تدخل على الاسم المبني ولم يصير معر يا بدخولها كقولك هذا المال خمسة عشر رجلا وهو كلاء الرجال
واما الثاني فلا بد لام الاستغاثة قد تدخل على كاف الخطاب الذي هو منادى مستغاث نحو يا ليل
لزيد فعلم ان المنادي المستغاث المظهر قائم مقام كاف الخطاب فكيف يصح القول بصيرته
بعيد عن مدار الشبه بدخول اللام واما الثالث فلان المفعول ههنا يقابل المضاف والمضارع
ويا لزيد ههنا الثابتة فلا يخرج المنادي عن افراد بالتركيب مع اللام على ان التركيب مع الجمل غير معتبر
حيث جاز الفصل بينه وبين الجمل والحرف الزائد في السعة بخلاف التركيب من المضاف والمضاف اليه
وقيل انما عرّب المنادي بعد دخول اللام لان حرف الجر دخل عليه ولا يمكن الغاوة وان كان زائدا وفيه
ايضا نظر لانه انما لا يمكن الغاوة في العربيات لان المبنيات بدليل انه يصح جيتك ومن قبل ومن بعد
واما فتحت اللام الجارة ههنا مع انها تكثر اذا دخلت على الاسم الظاهر لان المنادي واقف موقع كما الخطا
واللام الداخلة على الضميمة كانت مفتوحة نحو لك وله فكذا اذا دخل على ما هو واقف موقعه ولذا بقيت على
الكسر اللهم الثانية نحو يا لزيد لله ويا الله للسلطان وانما اختيرت اللام من بين الحروف للاستغاثة
والتعجب لان الاستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا التهجئة مخصوص بالاستغاث بالبركة
ثم هذه اللام تتعلق بدعوى المقدر بوجاز ذلك في المتعدي بنفسه بعد الحذف لكنها لا تتراد الا في موضع
الاستغاثة والتعجب والتهديد **سما عا ونفحة المنادي** **الحاق الفهاى** الف الاستغاثة

لموافقة الالف **مثلا** وكذا يضم ويكسر بواو الاستغاثه وياء الاستغاثه في الالف كذا في
 في المندوب نحو يا مندوب في المندوب وياء منكسر في المندوب **فلا** في حيث لا في حين اذا دخلت الالف
 تحذف عن الجمع بين حرفي الاستغاثه وعن الجمع بين العوض والعوضه لان الامر عوض عن الالف كذا في عن
 التحليل وانما قدم بيان البناء والمختصر والفتح على الضبط لثقلها بالاضمة الى الضبط ولطلب الاختصار بالتعظيم
 في قوله **وينصب سواها** اي ما سوى المفرد المعرفه من كل وجه والمستغاثات سواء كان مع
 الامر الاستغاثه او مع الفها كذا في الشرح ويرد عليه المنادي المتعجب منه والمهذد لانه ما سوى المفرد المعرفه
 والمستغاثات وليس بامضويين فالاولى ان يقال ان الضمير عائد الى المفرد المعرفه من كل وجه والدخل عليه
 الامر الاستغاثه او نحوها او ان الالف الاستغاثه فلا يرد المنادي المتعجب منه والمهذد وما سواها النكرة +
موصوفة او غير موصوفة والمضاف والمضارع له **مثلا** **عبد الله** نظير المضاف **ويا**
طالع الجبل نظير المضارع للمضاف والمرد بالمضارع للمضاف كل اسم غير مضاف فعلق
 شئ هو من تمام معناه اما معمول الاول كالمثال المذكور في المتن واما معطوف عليه على ان يكون +
 المعطوف مع المعطوف عليه استا لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين علما او لا وما صفة هي جملة او ظرف نحو يا لحاظ
 كاليشي ويا شاعر كاشاعر اليوم مثلا واليخذه من ذات عرق فاعلم ان ذلك مضارع المضاف بخلاف الموصوف
 بصفة هي مفردة فانه نكرة وليس بمضارع للمضاف نحو يا رجلا صالحا فان قيل ما الفرق بين الموصوف بصفة هي
 مفردة وبين الموصوف بصفة هي جملة او ظرف في كون الاول نكرة وكون الثاني معرفة مضارع للمضاف
 مع ان كلاهما موصوف بصفة قيل الفرق ان المنادي في نحو يا رجلا صالحا هو الموصوف بقطع النظر عن الوصف
 ثم ذكر الوصف بعد النداء للتخصيص فلا يكون من تمام المنادي فلا يحصل التعين ولا يفيد التعريف بخلاف
 المنادي الموصوف بالجملة او الظرف فان المنادي فيها هو الموصوف بالاوصاف المذكورة والوصف
 فيها سابق على النداء ذكر للتاكيد فكانه من تمام المنادي لا وصف فيحصل التعين ويفيد التعريف فاعرف
 فانه فرق دقيق فان قيل اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعمدة على احد الاشياء الستة المعروفة فكيف
 عمل قوله طالع الجبل في قوله جبالا قيل المعتمد لا يلزم ان يكون ملفوظا بل كما يكون ملفوظا يكون مقدرا و
 هو هنا مقدر تقدير يا رجلا طالع الجبالا او يا انسانا طالع الجبالا كذا قيل وفيه نظر لانه على هذا يدخل
 في بابي يا رجلا صالحا كذا لك معرفة بليل تعرف صفة عند غير الكسانى يقال يا طالع الجبالا نظير جبالا
 يا رجلا صالحا فانه نكرة بليل امتناع تعرف صفة لا يقال يا رجلا صالحا ويمكن ان يقال انه معتمد
 على موصوف معروف تقديره بليل تعرف صفة والتقدير يا ايها الطالع جبالا فحذف الى الاختصار
 ثم حذف الالف لئلا يجتمع التثنية التعريف ثم نصب طالع الجبالا كونه مضارعا للمضاف على انه يحتمل ان يكون هذا
 المثال على قول الاختصار والكوفيين فانهم يجوزون عمل اسم الفاعل بدون الاعمدة **ويا** **عبد الله**
معين الجبار والمجروحان من قول يا رجلا اي رجلا حال كونه مقول لرجل غير معين ثماني قول الالف حذف
 مثلا النكرة وانما اخرها الى النكرة عن مثال للمضاف والمضارع ان النكرة خرجت من المفرد المعرفه بغير التعريف

الموثر بخلاف المضاف والمضارع له فانه ما خرجا عنه بقيد الافراد للمقدم ثم لما فرغ من بحث المنادى شرع في
 بحث توابعه فقال **وتوابع المنادى المبني** احتراز عن توابع المنادى المعرب قلنا ان كانت
 غير البديل والمعطوف غير ذي اللام فهي لا تكون الا منصوبة كتوابع المضاف او النكرة او مجردة كتوابع المتأني
 المستغاث باللام والمراد بالمنادى المبني غير المستغاث باللام فانه مبني على الفاعل لا يرفع توابعه وغير
 المبني لان صفة الرفع لا ترفع الرفع ولا تنصب كما سيحى وقوله **المفردة** لا مرفوعة على انه صفة لقوله توابع والمراد
 بالمفردة المفردة من كل وجه وفيه احتراز عن التوابع المضافة والمضارعة لها وقوله **من التأكيد**
 صفة توابع اي التوابع الكاسية من التأكيد او حال من الضمير في المفردة اي كايئة من التأكيد والمراد بالتأكيد
 ان التأكيد المصنوي لان التأكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء وقد جاء اعرابه برفعا وبضبا
 لقول الشاعر + ابي واسطار اسطن سطرًا + القائل بانصر وضئضرا + وهو غير غالب ويمتثل ان يكون
 المختار عند المصنف اعرابه برفعا وبضبا كما هو غير الاغلب ولذلك اطلق التأكيد ولم يقيد بالمصنوي فقال
 من التأكيد **والصفة وعطف البيان والمعطوف قبله في المستع**
 مجرور على انه صفة سببية لقوله المعطوف بالحرف وفاعل قوله **دخول ياعليه** اي المعطوف
 بالحرف الذي يمتنع دخول ياعليه ذلك المعطوف وهو المعطوف باللام وفيه احتراز عن المعطوف بالحرف
 غير المتع دخول ياعليه وهو المعطوف بغير اللام بخيار زيد وعمر ومن المعطوفات فان حكمه وحكم البديل
 حكم المنادى المستع كما سيحى وقوله **حز لقوله توابع المنادى** اي توقع تلك التوابع حمله
على لفظي اي لفظ المنادى لشبهه بالرفع في العروض والاطراد اما الاطراد فلانه يعلم ان
 يقال كل منادى مفرد معرفة مضموم كما يقال كل فاعل مرفوع واما العروض فلان صفة المنادى عرضة
 بدخول ياعليه عرضتها في الفاعل بدخول العامل فان قيل الرفع لا بد له من رافع وهذا اي شئ هو
 قيل رافعها بالانما المشبهة صفة المنادى بالرفع في العروض والاطراد شبهه موجب الصفة بالرفع
 في كون اشتر كل عارضاً قطعاً ولم يظهر اشتر هذا الشبه في المنادى لكان البناء فظهر في التاب احتياج
 الى الموثر **وتنصب تلك التوابع حمله على محل** اي محل المنادى لان محله التنصب على المفعول
 فلا قيل انهم بنوا صفة اسم لا التي لفظ البناء موصوفها بمخولا رجل ظريف فلم يربط بين صفة المنادى
 لبنائه قيل العلة ببناء الصفة في لارجل ظريف امتزاج الصفة والموصوف ولا كذلك صفة المنادى
 لكان الفصل بلام التعريف ولان وجه بناء الصفة في لارجل ظريف كون الصفة هي المنفية من حيث المعنى
 ولا كذلك صفة المنادى لعدم توجه البناء اليها فانظر قافية الصفة **مثل هذا الحال**
 بالرفع **ويبرز هذا الحال** بالنصب ونظير التأكيد ياقيم اجمعون واجمعين ونظير عطف البيان ياغلد
 بشر وجهه ونظير المعطوف بالحرف المتع دخول ياعليه بخيار زيد والحارث والحارث واما الاقصر والمصنف
 على نظير الواحد للاختصار واما فخر نظير الصفة من بين التوابع من القول من قال ان المنادى لما قام مقام
 المضموم والمضموم لا يوصف فكذا المنادى لا يوصف فرفع الصفة عنده على انه جزء مبتداء محذوف ونصب بقيد

والصحيح جواز الصفة لانه وان وقع موقع المفعول كمنما خرج عن كونه ظاهرا اثر لما بين جواز الوجهين في توابع
 المنادى المنادى شرع في بيان الاختلاف الواقعة في اختيار واحد الوجهين في واحد منها وهو المعطوف بالحرف
 المختص دخول يا عليه فقال **والخيل** ابن احمد استناد سيوي في **المعطوف** المذكور
 اي المعطوف بالحرف المختص دخول يا عليه **يختلج** الجمل من لقوله الخيل اي يقول باوليه
 الرفع وانما يختار الرفع من منادى ثانيا معنى لانه ايضا مطلوب، اقبل الحرف نائب مناب ادعو لان الواو
 قامت مقام يالا فيقتضي الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه فكانه باشارة يا يختار فيجر كنه في اثريتها
 على المنادى ثان معنى ولم بين لان اللام تمتع دخول يا عليه **و** **ابو عمرو** بن العلاء يختار
النصب لان اللام لا باشارة يا حقيقة فامتنع فيجر كنه في اثريتها يا يختار فيجر كنه في اثريتها **و** **ابو الجبل**
 المبرج يقول **ان كان** المعطوف الذي يمتنع دخول يا عليه **كالحسن** في جوار ترزع اللام منه وقيل
 في كونها علما لانه ويدخل نحو الرجل علما على الاول دون الثاني ونحو البحر يدخل على الثاني دون الاول
فما **الخيل** خبر مبتدأ محذوف اي فهو كما الخيل في اختيار الرفع والجمل جزاء الشرط والشيعة
 خبر لقوله **وابو العباس** وانما اختيار الرفع في مثل الحسن لان اللام لما كانت في معرض التنزه ولم يعتد بها او
 لان اللام في العلم لا معنى لها فلا يعتد بوجودها **والافكا** **عمر** اي وان لم يكن المعطوف
 المذكور كالحسن بان لم يخرزع اللام منه او بان لم يكن علما اذا الامر فهو مثل اي عمر وفي اختيار النصب
 وسياسة هذه الاعلام من الطائف هذا الكتاب ثم لما فرغ عن بحث التوابع المفردة شرع في بحث التوابع
 المضافة فقال **والمضافة تنصب** اي توابع المنادى المضافة اضافة معنوية تنصب
 لانها لو وقعت مناداة لا يجوز فيها الا للنصب فكذا اذا كانت تابعة لان التوابع لا تكون اقوى من +
 متبوعها تقول في الصفة يا زيد صاحب القوس ويا بشرخ الحجة والحجة بالضم الشعر الذي يكون اسفل
 من الاذن وفي التاكيد يا تعال نفسك وفي عطية البيان يا اعلام الي عبد الله وفي المعطوف بالحرف
 يا بكر وعبد الله وانما قيدنا المضافة بالامانة المعنوية احراز اعن اللفظية فان حكمها وحكم التوابع +
 المضارعة للمضاف حكم المفرد عند المحققين لان اللفظية في حكم الافعال والتوابع المضارعة للمضاف
 مفرد حقيقة وصورة فتقول يا زيدن الحسن الوجه بالرفع والنصب كذا تقول يا زيد حيرا من عمر وبالرفع و
 والنصب قال الشاعر يا صاح يا ذا الضامر الحشر فان اسم الاشياء وهو منادى مفرد معرفة و
 الضامر مرفوع على انه صفة او ان كان مضافا لان الامانة اللفظية في حكم الافعال والتقدير يا ذا
 الضامر عيشة الضامر في الضم وهو الهزال يقع على الناقة والجمل والضرر بالفتح الناقة الصلبة
 اي الشديدة فان قيل ما لهم اعتبر في الاسماء المضافة بالامانة اللفظية والمضارعة للمضاف
 حكم الامانة اذا وقعت مناداة حتى اوجبوا فيها النصب وحكم المفرد اذا وقعت تابعة حتى جازوا
 فيها الرفع والنصب قيل الاسماء المضافة بالامانة اللفظية مضارة صورة ومفردة حكما والمضارعة
 للنصب مضافة حكما ومفردة حقيقة وموقوفة على اعتبار في المعالين وعليه ان تحقق وجه علم

العكس في كل منها **والبدال** من المنادي المبني **والمعطوف** على المنادي المبني
غير ما ذكر صفة المعطوف أو بدل منه أي غير المعطوف الذي ذكر من قبل أي غير المتمتع
 دخول يا عليه بأن لم يكن ذا الم **حكم** أي حكم واحد منها **حكم** المنادي المستقل
 أعربا وبناء فقلوه والبدال مبتداء وحكمه مبتداء ثان وقوله حكم المستقل خبر المبتداء الثاني
 والمجمل الأكسبية خبر المبتداء الأول وما عطف عليه **مطلقا** ظرف أي زمانا مطلقا أي
 سواء كانا مفعولين أو مضافين أو مضافين للمضاف أو متكئين أو مختلفين لكونهما في حكم تكرير العا
 تقول في البديل يا زيد زيد ويا زيد أخا عمرو ويا زيد طالعا جبالا ويا زيد رجلا صالحا وفي المعطوف
 يا زيد وعمرو ويا زيد ويا أخا عمرو ويا زيد طالعا جبالا ويا زيد رجلا صالحا فان قيل ما الفرق بين المعطوف
 على المنادي المبني وبين المعطوف على اسم المبنى في أن الأول يجب فيه البناء وأن الثاني لا يجوز فيه
 البناء بل وجب الأعراب رفعاً ونصباً مثل لا ب وابن أو ابنا قيل جوابه يأتي في موضع آخر شاء الله
 ثم لما فرغ من بحث التوابع التي وافقت المتبوع شرع في بحث التوابع التي وافقها المتبوع فقال
 المنادي الذي هو **العلم الموضوع** أي بلفظ ابن وموثنه وهو أئمة حال كون ذلك
 الابن مضافا إلى العلم **أخر يختار فتم** أي فتم المنادي الذي هو العلم المذكور ولما
 حركة الابن وقصد التثنية لكثرة استعمال العلم وطول الكلام ويسقط حينئذ ألف ابن وموثنه
 خطا يقول يا زيد بن عمرو وبأهت بنته بشرة في قوله يختار فتم إشارة إلى جواز البقاء على الضم أيضا
 ولما قيد بقوله إلى علم آخر استأثر عن نحو يا زيد ابن أخينا وبأهت بنت عن فانية بقاء على الضم ولا يسقط
 حينئذ ألف ابن وموثنه خطا ثم لما فرغ من التوابع الصورية والمعنوية شرع في بحث التوابع الهيكلية
 فقال **وإذا نودي للعرف باللام** أي وإذا قصد نداؤه ونظيره قوله تعالى وإذا قرأت
 القرآن فاستعذ بالله أي إذا أردت قراءة **قيل يا أيها الرجل** بتوسيط أي وهاء التثنية ويا هذا
 بتوسط هذا ويا **أيها الرجل** بتوسط أي وهذا جميعا فالرجل صفة هذا وهذا منقار لمشاركة اسم الإشارة كأي في الكلام
 أي أو غل في الكلام لتساو اللفظ وللشعر والجمع والمذكر والثؤث بلفظ واحد فان قيل الجمل للثنية لا يمين للثنية كقولنا
 نداه المعرف باللام أي معرف كان فهو الرجل والغل والاشنان ونحوها والجزاء جزئي وظاهر أن الجزئي
 لا يترتب على الكل حيث يلزم ملزمة ومية الكل الجزئي قيل الكلام محمول على حذف المعطوف أي قيل
 يا أيها الرجل ويا هذا الرجل ويا أيها الرجل ونحوها أو على الجزاء لأن المراد بقوله يا أيها الرجل ويا هذا
 الرجل ويا أيها الرجل هذه الألفاظ واللفظ إذا أريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلامة تؤول بصحة
 اشتراكها صاحبها نحو لكل فرعون موسى أي لكل جبار قاهر علول ونحو كلامهم اليلة للسطح أي كدعي
 فيكون المعنى قيل كلام وسط فيه أي مع هاء التثنية وكلام وسط فيه اسم الإشارة وكلام وسط
 فيه كلاً الآخر فيكون الشرط والجزاء كلتيهما في حكم الشرطية ولا يلزم ملزمة ومية الكل الجزئي وإنما وسط
 ٢ واسم الإشارة مختار عن لجام اللق المعرب صواب وان كان في أحدهما من الغايد ما ليس في الآخر

فان قيل التخصيص ذلك يحصل بتوسط أحدهما فلا حاجة الى المبهم الثاني في أي هذا الرجل قيل المبهم الثاني
وان لم يكن محتاجا اليه لكن في اتيان مبهم بعدم مبهم فتاخير البيان فائدة وهي زيادة التشويق والتوجه
في البيان بزيادة التشويق والتأخيف **والتزموا** أي التزموا النجاة **رفع الرجل** في مثلي
أي هذا الرجل وبهذا الرجل وان كان صفة وكان حقهما جاز الوجهين كما لا **المقصود** أي كان
الرجل هو المقصود الاصطلاح بالنداء ألا أي واسم الإشارة بل هما وسيلتان لتدائية الاتري أنك لو حدث
الرجل بطل النداء ولو حدثت الظريف لم يعطى فالتمزوا رفعه تنبيها على أنه منادى حقيقة وان كان صفة
لاي صورة فان قيل فلهذا يصدق عليه بدل دون الصفة قيل أنه مقصود واقعا لا لفظا حيث
أبرز في اللفظ في معرض غير المقصود وذكر بحيث أنه بيان لمعنى في المتبوع لا بحيث أنه منادى مستقل
فلا ثبت بدلية على أن البديل في حكم تكريم العامل فلو كان الرجل بدلا لم يدخل يافى المعروف باللام
فظهر أنه ليس ببدل **وتوايها** أي التزموا النجاة **رفع** أي رفع الرجل مفردة كانت ومضافا نحو يا أيها الرجل
المعروف يا أيها الرجل صاحب الفرس **لأن** أي لأن توايها الرجل **توايها** اسم معرب مرفوع يكون مرفوعة كمتبوعها
بخلاف يا زيدن الظريف فانه تايها مبدئى فان قيل هذا الدليل غريب بما كان توايها معرب قد يجعل على اللفظ
وقد يجعل على المحل فلا يلزم من رفع المتبوع رفع التابع قطعا بل يجوز أن يكون المتبوع منصوبا والتابع منصوبا
أو مرفوعا جلا على اللفظ والمحل كما أن زيد تايها ممدود وان يكون المتبوع مجرورا والتابع مجرورا أو منصوبا كما
في تعجبى ضرب زيد وعمرو وكما في قوله ويذهبن في نجد وغورا غيرا وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظا ومحلا
فيل معناه توايها معرب لا محل له سوى الرفع أو يقال ان كل ما يتبع المعرب لفظا ومحلا فالمتبوع هناك
باعتبار تعدد اعرابه معربا بل لا معرب واحد بخلاف توايها الرجل ههنا فانما توايها معرب واحد فلا يتبع غيرا
أو يقال ان احدى المقدمين من الدليل ممدوف أي لا تايها توايها معرب وتوايها المعرب في باب النداء
لا يتبع غيرا اعرابه اذ لا محل له سوى ذلك **والا غراب وقالوا**
يا الله تقطع المسئلة **خاصة** هذا جواب سوال يرد نقضا على القاعدة المذكورة
او هو من حيث المعنى مستثنى من القاعدة المذكورة وهو الوجه وانما استثنى منها الوجهين لحد ههنا
التوسيط فيه عمتان لان ايا يستلزم التقدير وهما للتنبيه والله تعالى يتعالى عن التقدير والتنبيه
وهذا الاشارة الى محبة الله تعالى يتعالى عن ذلك وليس له جوارحه على التجوز كما في ذلكم الله لي كان
محمولا على اى طرف الباب والثاني ان الله في الحقيقة للتعريف بل صارت جزء الكلمة بالعلية وكانت
في الاصل عوضا عن هذه الية فاصح في جهة التعريف بوجهين فلم يحتج بخلاف اللفظ فان الله
فيه وان صارت جزء الكلمة بالعلية لكنه في الاصل ليس يجوز عن شيء وبخلاف الناس فان الله مفعول
صارت جزء الكلمة بكونها عوضا عن هذه الية فاصح في جهة التعريف بالعلية لانه بعد العلية يستعمل بعينه
هذا الوصاف الناس على الوجه صحت ان يقال يا الناس وليس ذلك يصح بدليل قوله خاصة قيل ان
العلية لا يوجب مجرانا اصل الكلمة لانه بعد العلية يستعمل بعينه ايضا وهو جماعة الاناس **استعمل**

شأنها بخلاف يا الله فان علمه لوجب بحران أصله بالكلية لانه بعد العلية لم يستعمل بمعناه الاصل
وهو مطلق للعبود حقاً كان او باطلاً فافترق قوله خاصة مصدر اقيم مقام الحال من يا الله اى حال كون قد
خص بذلك القول خصوصاً لما فرغ عن بحث المنادى غير المكرر ثم فرغ من بحث المنادى المكرر فقال
أصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين وهناك ذلك اى جازيك او جازيك في مثل
قد جري يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سورة ص ١٠ اى فيما لكم فيه المنادى في حال
الاضافة الضم فاعل جازا المقدم او مبتداء متقدم الخبر اى يجوز لك او جازيك الضم والضم
اى ضم الاول ونصب اما الضم فانه منادى مفرج معرفة واما للنصب فانه مضاف الى عدي المذكور في
الثاني تأكيد لفظه ولما كان حكم التأكيد اللفظي في الغالب حكم المنادى المذكور في الاعراب والبناء كما مر
حذف التنوين من الثاني وان لم يكن مضافاً الى الاول محذوف التنوين للاضافة وانما جاز الفضل
هنا بين المضاف والمضاف اليه مع انه لا يجوز الفضل بينهما الا في ضرورة الشعر بالظن لانه لا يكره اللفظ
الاول بلا تغيير صا الثاني هو الاول فكانه لا فضل بينهما ولهذا جاز ضرب ضوب زيد عمر وهذا مذهبي
والتحليل وذهب المبرج الى انه مضاف الى عدي المحذوف لكالة الثاني عليه تقديره يا تيم عدي تيم عدي
على نحوين ذراعى وجهة الاسدي بين ذراعى الاسد وجهتها كذا فعله هذا كانت الاضافة الثانية تأكيد
لفظياً للاضافة الاولى هذا هو الظاهر ولا يجوز في تنبيه الثاني الا بالنصب لان تنبيه الاول ان كان منصوباً
على انه منادى مفرج معرفة كان الثاني تابعاً مضافاً فكان نصيباً وان كان منصوباً على انه منادى مضاف
الى عدي المذكور او المحذوف كان الثاني تابعاً للمنادى المضاف فكان نصيباً ايضاً والمنادى المضاف
الياء المتكلم يجوز فيه اربعة اوجه واحد ها يا عدي يسكون الياء واصلاً للفتحة كان
الهمزة الذي بني على حرف واحد كان مفتوحاً ككاف الخطاب والسكون للتخفيف ليكون الياء حرف علة
والثاني يا عدي يفتحه الياء على الهمزة والثالث يا عدي يفتحه الياء على الهمزة والاكتماء بالكسرة
للسكون والرابع يا عدي ما يقلب الياء الفاء والكسرة فتحة كفتحة الالف والفتحة او يفتحه
الياء وتقويض الالف عنها وشذ فيها يا عدي يفتحه الالف والاكتماء بالفتحة فالماضى بن المنادى المضاف
الياء المتكلم يجوز فيه تركيب مفتوح الياء وساكناً ومحدوفاً ومقدوداً الياء الفاء والها وقفاً
ويكون بالحق هاء السكت في الوقف لبيان حرف المد والالف فيقال يا علامه كذا في بعض الشروح
وقيل معناه يكون بالحق هاء السكت في الكل وقفاً وهو الصواب لان هاء السكت كما يحكى لبيان الالف
يحكى لبيان الحركة بان يضاف في آخر الكلمة ليستقر حركة الكلمة في الوقف بها فيقال يا علامه يا علامه
ويا علامه ويا علامه ثمر قوله ويا هاء وقفاً عطف الحية الظاهرة على الجهد الفعلية اى المضاف الياء المتكلم يجوز فيه كذا
ويكون بالها حال كونه مقفلاً او محذوفاً يجوز فيه كذا بغير الهاء ويا هاء في الوقف او خبر مبتدأ محذوف
اى وهو يا هاء في الوقف او متعلق بفعل محذوف اى يوقف عليه بالهاء وقفاً فيكون قوله وقفاً حالاً او
ظرفاً او مصدر الفعل المحذوف وفي اكثر النسخ لم يذكر الثاني وهو وجه الياء فيكون المعنى يجوز فيه

الثلاثة كما جازي غلامى بفتح الياء واما ثبتت تلك الثلاثة بـ لا الـ الاصل **وقالوا يا ابني ويا ابي**
يعنى اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم لفظا بـ وام يجوز فيه ملجازه في ساير الاشياء للمضافته
اليها نحو يا غلامى مع زيادة وجه آخر كتحقق استعمال نداءيها في ردود السماع على ذلك فقالوا يا ابني ويا ابي على
القياس **وقالوا يا ايت ويا امت** بابتدال الياء تاء على غير القياس وقوله **فتجاوزوا**
حالان اى حال كونها مفتوحة ومكسورة اى اما الفتح فلهو افتحة حركة الياء المبدل منه التاء اذا كان
في الياء الفتح على ما مر واما الكسر فلهو افتحة طبيعة الياء المبدل ^{للملح} اذا الكسرة يناسب الياء فالفتح يكون
بدلا من حرف محرك بالفتح والكسر يكونا بدلا من حرف يناسب الكسرة ويجوز فيها ضم التاء اليها
بـ لا كما جرى للمفرد ولم يذكر هذا القلة اعلم ان التاء فيها للتانيث مع كونها عوضا عن الياء ولهذا فترما
قبلها ويوقف عليها بالهاء واما طوالت وان كانت للتانيث لكونها عوضا عن الياء كما طوالت تاء بنت
واخت وان كانت للتانيث لكونها عوضا من الواو لكن تاء ايت وامت يصير في الوقف هاء مجزاة تاء
بنت ولت فاما لا تقير في الوقف هاء وذلك لان اصل هذه التاء اى تاء اخت وبنت اصل لانها
عوض عن الواو الاصلية واصل تلك التاء زائفة لانها عوض عن الياء الزائفة فيفتقران ذكر في تفسير الجاز
البيان ان تاء التانيث في ايت للمبالغة كعلامة **وبالالف** عطف على محذوف اى وقالوا يا ايت
ويا امت بجبر الكاف وبالالف فقالوا يا ايتا ويا امتا بابتدال الياء تاء والقامع فيكون فيجمع بين البدلين
وذلك جازي وقبل هذه الالف الف الاشباع **دور الباء** حال اى قالوا ذلك متجاوزين عن الياء
يعنى لم يقولوا يا ابني ويا امتى تخبر عن الجمع بين البدل والمبدل منه لان التاء فيها عوض عن الياء
ويا ابن امرويا ابن عم خاتمة اخضا خطوا متي ^{هذه} **عليه** فجميع ويجوز ان كان المنادى المضاف ^{في} مضافا
وعمر مضافين الى ياء المتكلم جازي ملجازه في المنادى المضاف الى ياء المتكلم من الوجه فقالوا يا ابن امى ويا ابن عمى بالسكون ويا ابني اى
ويا ابن عمى بالفتح ويا ابن امرويا ابن عم محمد والياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن امرويا ابن عم ابابال الياء القامع زيادة
وجه آخر حيث لم يقولوا يا غلام محمد الف والاكتفاء بالفتح الا على وجه الشذوذ **وقالوا**
يا ابن امرويا ابن عم محمد الف والاكتفاء بالفتح لكن تحق الاستعمال وطول اللفظ و
تقل التضعيف واما قال خاصة بعد جواز ملجازه في المنادى المضاف الى ياء المتكلم في غيرهما فلا يقال
يا ابن اخي ويا ابن خالي على الوجه المذكور في المنادى المضاف الى ياء المتكلم بل على ملجازه في غير المنادى
المضاف الى ياء المتكلم وهو فتح الياء وسكونها نحو غلامى وثوبى وذلك لانها اكثر استعمالا كقوله يا غلامى هو من
معاملته بخلاف غيرهما فان لم يكن كذلك قلنا بـ لا معاملته ثم لا كان الترقيم من خصائص النداء
شرا في بيان فقال **وتخيل المنادى** **جبر** في سعة الكلام اى من غير ضرورة **وقال**
غير ضرورة منه يوجب على انه مفعول غلامى الترقيم في غير المنادى جازي ضرورة **وقال**
الشعر لا يصح فيه الرفع لانه حينئذ يكون المعنى والترقيم في غير المنادى ضرورة **وقال** لا معنى له كذا قيل
ان قيل لا يصح النصب فيه ايضا لان شرط حذف اللام في المفعول له ان يكون فاعله واما ما ملح

وهنا ليس كذلك لأن المصطلح الشاعر وأبجواضة الترقيم قيل أنه مفعول له لفعل الترقيم دون جوازه
 والتقدير بفعل الترقيم في غير المنادى للاضطرار إلى لا اضطر الشاعر والمصطلح واحد ويمكن رفعه
 على أنه خبر مبتدأ محذوف بمحذوف مضاف أي هو في غير الترقيم وثق أو هو خبر على المبالغة على نحو زيد على
 فإذا لم يجرى لم يرفع منع رفعه كما ظن بعض الشارحين وهو أي الترقيم حذف في آخره
 أي آخر الكلام تخفيفاً مفعولاً للأجل للتخفيف فلان قيل هذا أحد يصدق على تخويد ودم وقاصد
 قيل معناه حذف في آخره تخفيفاً لا قانون تقوى في سماع لغوى أو يراى بالحذف في آخره في حال التركيب
 دون الأفراد فلا يرد حذف الأول في يد ودم ونحوها في ما فرغ عن تعريف الترقيم شرع في بيان شرطه
 فقال **وشرطه أي شرط جواز الترقيم في المنادى أن يكون المنادى مضافاً** لأن آخر
 المضاف وسط حكماء الترقيم يختص بالآخر والمضاف إليه غير المنادى فلا مسامحة للترقيم في خبر ما وبتأ
 في يا صاحبي شاذ **ولا يكون مستغاثاً ولا مندوباً** لأن المطلوب فيه تمام الصوت وهذا
 زيد في آخرهما ألف لظهور الاستغاث والتفجيع والحذف ينافيه ولم يذكر المندوب لأنه غير منادى عند
 المصنف بدليل أنه عرف المنادى على أنه يخرج منه المندوب لأنه غير مطلوب الاقتال ولا يجوز ترخيمه
 غير المنادى في السبعة فلا حاجة إلى ما ذكرها ينافيه **ولا يكون جملة** بخواتم بطلاناً ويا برق
 لأن الأعلام المنقولة عن الجملة محذوف كما هي ثم لما فرغ عن بيان شرطه الذي شرع في بيان الوجودي فقال
ويكون أي وشرطه أن يكون المنادى أما علماً أو أثلاً على ثلاثة أحرف
 أما كونها علماً فلا عدم الاشتباه فيه لشهرة بخلاف غير العلم وأما كونها أثلاً على الثلاثة فليدليهم
 اختلال البنية وإجازة الكوفيين ترخيم الثلاث في الحركات الوسطى بخلافهم في عمليهم حركة الوسط مقام
 الحرف المزيد كما في منع الصوف مخسفر وهو منعيف لأن جعل الحركة منزلة الحرف غير مطرح في كل مكان
 ولا كان مثل هليلج ومخيط غليظ خماسياً وليس كذلك وإجازة بعضهم ترخيم الثلاث في الساكن الأول
 أيضاً بخلافهم في يلازيد لأن الاختلال ثبت بجازن الترقيم فلا يعجز وهو أضعف من ذلك **وأما**
بناء التانيث فحينئذ لا يشترط العلية ولا الزيادة على الثلاثة بخواتم علماً أو غير علم
 لأن اختلال البنية حينئذ لو كان كان من قبل الواضح لأن تمام التانيث ليست بداخلية في البنية
 بل هي كلمة أخرى فالاختلال ليس لأجل الترقيم بل مع التام أيضاً لك فلا يشترط الزيادة على الثلاثة
 ولا العلية لعدم الاشتباه حيث يقع ما قبل التام على النقص في الترقيم محذوف التام وإن لم يكن علماً
 لما فرغ من بيان شرائط الترقيم شرع في تفسير كيفية المحذوف فقال **فإن كان في آخره أي**
آخر الكلام الذي أريد ترخيمه يلاذتان في حكم الواحده مستعمراً زيادتان أي زيادتان +
 كايقتان في حكم الواحده بأن يكونا زيادتان معاً المعنى واحد في اجتنباد فتر واحده المعنى واحد
 آخر عن نحو امطاة فلا التام والكاف زيادتان ولكنهما ليستا في حكم الواحده لأن الكاف زبدت أو لا
 لا كما في ترزبدت التام للتانيث فلا يقال يلاذتان في أسرارهما تان قيل في حكم الواحده في الزياتان و +

ولو ليكن في حكم الثابت لقلنا واو الفاء وقليل يكثر الارتفاع للمانع **وقد يجعل** المخرج اولى به بعد الحذف
اسما برأسه اي اسم مستقلا بنفسه غير مبني على ما كان يجعل المحذوف شيئا كان له لم يجعل
 عند شئ فيكون له في بناءه واعلاله وتصحيصه حكم نفسه **لا حكم له** فيقال **يا حله**
 يا القم في ياحارث على انه اسم برأسه كانت اسم مفرد معرفة فيضم **ويا نعي** في ياقود كانت لما حذفت
 اسما برأسه صارت الواو ظرفا بعد ضمة فلا جرح قلت ياء وكسر ما قبلها **يا حل** في ياكروان
 كانت لما جعل **يا** واسما برأسه ارفع مانع الاعلال وهو وقح الساكن بعد الواو فانقلب الفاء خاء و
 انفتح ما قبلها **وقد استعملوا** اي استعمل العرب **صيغة النداء** اي حرف
 النداء وهي يا فقط **في المندوب** اي في الكلام الذي يندب مسماة اي ييك عليه كاشتراكهما
 في الاختصاص يكون كل منهما مدعوا **وهو** اي المندوب **الاسم المتفجع عليه**
 اي الاسم الذي يتفجع اي يتحزن لاجله **يا او** الباء والمجرور صفة المتفجع عليه والياء
 للاقتضاق اي المتفجع عليه المنتصق بيا او او وفي جعل الباء للسببية او الاستعانة نظر لان ياو
 والياء سببين للتفجع اذ لا تأثير لهما فيه فلا يكون للسببية وان باء الاستعانة تدخل في الة الفعل
 نحو كتبت بالقلم ولايتوهم كون ياو الة للتفجع فان قيل لم يذكر المتفجع منه نحو او يلا وواصبته
 وواخرها وواحدة ونحو ذلك فلو قال هو المتفجع عليه او منه بيا او والكان اولى قيل هو داخل في
 المتفجع لاجله فلا حاجة الى ذكره على حدة **واختصر** المندوب **بوا** يحتمل ان يكون الياء
 داخلية في المختصر دون المختص به اي انفرد بالمندوب بحيث لا يدخل وا غير المندوب ويحتمل ان يكون
 الياء داخلية في المختصر به دون المختص كما هو الاصل اي انفرد المندوب بواغالب الكون بضاع على المندوب
 بخلاف باقائه ليس بنصر عليه فكان المندوب به قليلا **وحكم** اي حكم المندوب **في الاعراب**
والبناء تميز اي من حيث الاعراب والبناء مثل **حكم المندوب** اي حكم اعراب
 المندوب وبنائه مثل حكم اعراب المندوب وبنائه لانه لما جرى مجرى المندوب صيغته جرى مجراه
 في احكامه وكاشتهر اكمافي الاختصاص يكون كل منهما مدعوا يعني ان كان للمندوب مفرد معرفة
 يضم وان كان مضافا او مضافا اليه ينصب ولا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعروف وكذلك توابها
 كقوله المندوب **ولك زيادة الالف** اي جاوزت اوجازت لك زيادة الالف
في آخرها اي المندوب سواء كان معيا او والى الصوت المطلوب في النية فقولته زيادة
 الالف مبتداء مقدرا الخبرا وفاعل جاز المقدر واخذ الالف الزيادة الى الالف من باب اضافة المصدا
 الى المفعول **فان خفت** بزيادة الالف **اللين** اي ليس ذلك اللفظ جيرة عدلت
 عنها اي غير هاتين حروف اللين المناسبا لما في آخر الاسم من كسرة او ضمة فاذا اندبت غلامك بمخاطب
 الموت قلت **واغلامك** بالياء اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامك لزم
 ليس بمخاطب الموت بمخاطب المذكور زيدت الياء المناسبة لحرارة الكاف واذا اندبت غلامك

بخطاب الجمع قلت **واغلامك** بالواو اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامك كما انتم لم يكن
خطاب الجمع بخطاب التشبيه زيدت الواو المناسبة بحركة الميم اذ الميم اصلها الضمة وقيل فزيدت
الواو للمناسبة للجمع **ولك الهاء في الوقف** اي جاز لك وجاز لك زيادة الهاء
اي هاء السكت لبيان حرف المد وهي الالف في الوقف لا في الدارج واختير الهاء مع زيادة الالف
والواو والياء فيقال وايزدا هو اغلامكسوق واغلامك مكية فالهاء مبتداء متقدم الخبر وفاعل جاز
المقدم وقوله في الوقف ظرف قوله لك او ظرف جاز المقدر او ظرف الزيادة المقدم فالمضافة الى الهاء
ولا يندب الا للمعروف مستثنى مفرغ اي لا يندب اسم الا للمعروف المشهور والمعلوم
وهو الذي يعرف ذاته ومسماه سواء كان علما او غير علم فلو كان معلما غير معروف لم يندب فلو كان
معروف غير علم جاز ندينه فلذلك جاز ومن حرف يندب فانه لا يندب بمنزلة واعبد المطلبية من حيث انك
حافظها وقد اشتهر بذلك اشتهار العلم فذلك لانه اذا كان معروفا كان النادب معذورا في ندينه والتعجب
عليه لان ندينه لاظهار الجرم والافعال كذلك يحصل بالمعروف فلا يقال **واسجلا**
لرجل غير معين اي فلا يقال هذا اللفظ **وامتنع** عطفت على قوله لا يندب دون قوله فلا
يقال لانه يقتضيه ما سبق فلو عطفت هذا عليه لزم ان يكون مقتضى ما سبق ايضا وليس كذلك
اي امتنع هذا القول وهو **وازيد الطويل** بالحق الف النديبة في صفة المندوب
لان الف النديبة انما يلحق الكلام للتعجب عليه وهو قد لا يوصف والصفة ليست من جملته
بل هي اسم يخرج من التوضيح ولا يندب غير متخرج بالموصوف حيث جال الفعل بغير الظرف بينهما في سعة
الكلام لقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم فلو احق ذلك في الصفة احق في غير المندوب فلا
يقال وايزد الطويل بل يقال وايزد الطويل بخلاف المضاف اليه حيث احق الف النديبة به يقال
وايزد للموصوفة واعيد المطلبية لان المضاف والمضاف اليه مجعلا دالين على السمة بجملة فالمضاف
اليه مع المضاف لكل زيد لشدة امتزاجها حتى امتنع الفصل بينهما في السعة وامارة ابن عامر قتل
او كادهم شركائهم وفتح قتل ونصب الالف كادهم شركائهم والفصل بين المضاف وهو القتل والمضاف
اليه وهو شركائهم بالمفعول وهو او كادهم قواد على الشدة **وخلافه** اي يختلف هذا
القول ويخرج خلافا فانه لا يجوز للاحاق علامة النديبة في صفة المندوب كالمضاف اليه كالاتحاديين
الصفة والموصوف معنى لا يقتضي ذلك عن الامتزاج بين المضاف والمضاف اليه لفظا وذلك
لان الصفة عين الموصوف كاني الطويل في قولك زيد الطويل عين زيد وفي قولك عظيم زيد
عن العظمة والامتزاج المعنوي اقرب من الامتزاج اللفظي فاجاز في قولك عظيم زيد او عظيم زيد لان المعنى اقرب
له باختيار الامتزاج المعنوي بالمراد في الاولى وجوابه ان الاحاق لفظا والامتزاج اللفظي في المضاف
لا في المضافة **ويجوز حذف حرف النداء لقيامه بنية الومع اسم الجوز**
ظرف اي في جميع الايمان الايمان مقارنته اسم الجنس او حال اي في جميع الاحوال الامتزاز تابع اسم

الجنس غير اتي وللمراد من الجنس ما لا يكون بالالف والهمزة ما كان نكرة قبل النداء لان نداء لم يكن
 كشرق نداء العلم فلو حذف فيه حرف النداء لم يسبق الهمزة الى الالف منادى فيلتبس للمنادى بغيره وكان
 المعروف للجنس هو حرف النداء فلو حذف لزم ليس المعرفة بالنكرة وكان يافيه نافية عن الالف في التثنية
 فلو حذف يلزم فيه حذف النائب والنوب ولتقابل الالف يقول فاعلم هذا ينبغي ان لا يجوز حذف حرف
 النداء فيما يجوز حذفه لان حرف النداء نائب مناب ادعو فلذا حذف حرف النداء لزم حذف النائب
 والنوب اللهم الا ان يقال ان حذف حرف النداء ليس من باب حذف النائب والنوب بل من باب
 التقدير كما في المستثنى للفرع نحو ما جاء في الاذنية **والامع اسم الاستغناء** كانه كاسم الجنس
 في الايام فلا يقال رجل ولا هذا بتقدير يا رجل وبهذا **والامع الاستغناء والتدبير**
 لان المطلوب فيها امتداد الصوت لافعال الاستغناء والتفجج والحذف بنا فيه واعلم ان حرف
 النداء يجوز حذفه من العلم والى والمضاف ومن الوصول **مثل قوله تعالى يوسف**
اعرض عن هذا اي يا يوسف بقرينة المقام ومثليها الرجل اي يا ايها الرجل
 لان صورة ايما يختص بالنداء ومثليها من لا يزال محسنا احسن الى اي يامن لا يزال ومثليها قوله تعالى
 بنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة اي يا ربنا **ومثليها قولهم اصبر ليل وقولهم**
افعل مخوق وقولهم اظركم ان النعامة في القرى هذا جواب وان يرد وهو
 ان ليل في قول العرب اسم جنس مع اعم حذفوا منه حرف النداء وكذا مخوق وكذا اكر وجابه
 انه شاذ لا يقاس عليه ومعنى اصبر ليل ادخل في الصباح يا ليل اوصي صبيحا يا ليل فالحق للذي
 او للصبيح في هذا في الاصل قول الامة التي طرقها امر القيس مستغيثة الى الليل بالاعتناء لتخلص منه
 صار مثال يضرب في شدة طلب الشيء ومعنى افتد مخوق افتد نفسك يا مخوق اي اعط الفداء وخلص
 نفسك يا مخوق اي يامن عكرو حلفة الغفر هذا مثل في التثنية على تخليص النفس من الشدائد ومعنى
 اظركم اخلص عنقك يا كروان لتصاد فان من هو اكبر منك وهو النعامة قد صيد وحمل من
 البدو الى القرى وقيل معناه اسكت وانظر الى الارض يا كروان فان من هو اعلى واقوى منك قد صيد
 وحمل من البدو الى القرى يقال اظرك الرجل اذا سكت ونظر الى الارض والكروان طائر ضعيف يطير
 العنق وقيل هذا القول رقية للعرب يصاد به الكروان وذلك لان الكروان يخاف من النعامة اذا لم
 ير النعامة يعيش على هيبته يد عنقه ويرفع راسه فاذا رآه يلتمس بالارض كي يراه فصار مثلا يضرب
 فيها من شخص ضعيف بالاعتناء اذا التقى بقاتل هو اعلى واقوى منك وفي كرا شدة وذبلته اوجب
 حذف حرف النداء من اسم الجنس وتثنيهم على العلم وجعل المجر اسماء راسه على ما سبق بيانه **وقد**
يجذف المنادى لقيام قرينة الله على حذره وتصديقه **حوال اي حذره**
مثل قوله الكسائي ابا اسحق انا يخفف الله عنك ثنيه ويخفف على يده
 حرف نداء ويبتدئ السجود والبصر الممنوع فاعلم ان هذا القراءة كان المنادى محذورا اي لا يسمي السجود والبصر

امتناع دخول حرف النداء على الفعل بخلاف ما قرأ الا سيجدوا يستشيدوا ولا سيجدوا ولا على صيغة المضارع
 فلهذا ليس من هذا الباب **والباب الثالث** من الايجاب الاريقة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب
 للمفعول به **ما اضم عامله على شريطة التفسير** اي اسم الذي اضم اي قد
 عامله اضمه او اضمه على شرط تفسيره في العامل بلفظ ما جعل او بمعنى لفظ ما جعل او بلفظ موضوع لفظ ما جعل فحذف
 ليلد في الجمع بين المفسر والمفسر اضافة الشريطة الى التفسير **وهو تفسيره بما جعل وهو اي ما اضم**
 عامله على شريطة التفسير **كل الهم منضوب ثبت يعان فعل** مبتدأ وقوله بعان
 خبر وفاعل قوله بعده والحجة صفة اسم **او تشبه** عطف على قوله فعل اي تشبه الفعل وهو
 اسم الفاعل والمفعول دون المصدر والصفة المشبهة وافعل التفضيل والتشبيه بمعنى المشابهة
 كالمثل بمعنى المماثل وقوله **مشتغل** فعل يزيل افراد الضمير كذا قيل وفيه نظر
 لان الاشتغال في تشبه الفعل شرط ايضا فكيف يكون صفة فعل وحذف بل الصواب انه صفة
 فعل او تشبهه وانما افرد الضمير لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باو يجب افراده لان
 او لاحد الامرين غير معين فيكون صفة لاحده المذكورين ايما كان اي معر على كل واحد منهما عن ذلك
الاسم بضمير اي بسبب نصبه في ضمير ذلك الاسم بخوزيد اضويته فان زيدا اسم بعان
 فعل مشتغل عنه بضمير ذلك الاسم **او بسبب نصبه في متعلق الضمير** عايد الى الاسم اي
 متعلق ذلك الاسم بخوزيد اضويته غلامه فان زيدا اسم بعان فعل مشتغل عنه بمتعلق ذلك الاسم
 وهو الغلام وقيل الضمير عايد الى الضمير وهو اول لقربه اي متعلق ضمير ذلك الاسم وهو الغلام
 المضاف الى ضمير فان الغلام متعلق بضمير ذلك الاسم ومتعلق ضمير عايد يكون مضافا اليه اي الى ذلك
 الضمير كما في هذا المثال او موصوفا بما مله اي بعامل ذلك الضمير بخوزيد اضويته رجلا يحبه او موصوفا
 بعامله اي بعامل ذلك الضمير بخوزيد اضويته الذي يحبه وعيظه لك من المتعلقات **لوسلط**
 الجملة الشرطية صفة ثانية لفعل او تشبهه اي لوسلط نفس ذلك الفعل او تشبهه لفظا
عليه اي على ذلك الاسم هو تأكيد لضمير سلط وانما اكد ليظهر ان يعطف عليه قوله **او**
 مناسب اي لوسلط مناسب ذلك او تشبهه في موضعه **لنصير** اي نصيب ذلك الفعل
 او تشبهه ذلك الاسم ومناسبة جمعناه او لا زيدا فيدخل بخوزيد اضويته غلامه وزيد لمرت به
 وزيد احسست عليه فان كل واحد منهما لم ينصب زيدا بعد التسليط ولكن نصبه مناسبة وهو اهت
 وجاوزت وكلاهما وانما قيدنا بقولنا لفظا لان كل واحد يقتضي انقلبه ما دخلت عليه والتسليط ثابت
 تقديره فلا بد من تقييده وفي قوله لوسلط عليه هو ومناسبة نصبه اخر از عن الاسم الذي كسر
 تسليط الفعل ولا مناسبة عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسطا بينه وبين الفعل الناصب
 حرف له صدر الكلام كجاء النافية وحرف الاستفهام واحداى الحروف المشبهة بالفعل وحرف
 الشرط والتعقيب وكلام الابتداء ونحوها مثل قولك زيد اخبرته وزيد اضويته وامزيد فاني اكمل

وكذا البواقي فان ايدنا اسم بعينه فكل مشتغل عنه بغيره لكن لا يجوز تسليط الفعل ولا مناسبة على لا تقدم
 ما في خبر هذه الحروف عليها واخر از عن الاسم الذي لا يجوز تسليط الفصل ولا مناسبة عليه من حيث
 المعنى لقوله ثم وكل شيء فعلوه في الذكر كما يستعمل مثل زيد اضربه نظيره اشتغل
 عنه بضمير لوسلط عليه نفسه لنفسه زيد اضربه نظيره اشتغل عنه بضمير لوسلط عليه
وزيد امرت به نظيره ما اشتغل عنه بضمير لوسلط عليه معناه
 وهو جاوزت لنفسه **وزيد احبست عليه** اي انتظرت لاجله نظيره اشتغل
 عنه بضمير لوسلط عليه لانهم معناه وهو لا يستل نصيبه **ينصيب** تحليل لقوله
 مثل زيد اضربه الى اخا اي كانه ينصب **يقعل** مذكوف **يقصر** صفة اي يقصر
 ذلك الفعل **ما بعد** من فعل او تشبيه او مناسبة المشتغل بغيره او متعلقه
اي يقصر ما بعد يعني للمراد بما بعد **ضربت** في زيد اضربه لان كان تقديره
الضربت في زيد اضربه غلامه اي امنت زيد اضربه غلامه لانه لا يضر معناه لان
 اهانة المولى من لو اضر ضرب غلامه وان قدرت تحبب كذبت لانك ضربت غلامه لا زيد
وجاوزت في زيد امرت به لانه معناه لان معنى امرت المتعدي بالباء جاوزت
 اي جاوزت زيد امرت به وان قدرت امرت بضمير لوسلط عليه لانه لا يتعدي بنفسه **والاحبت**
 في زيد احبست عليه لانه لا يضر معناه لان كونه محبوبا لاجله يستل كونه ملاكسا وملازا قال
 فالماحصل انما لم يكن تقدير نفس الفعل المفسر قد وان لم يكن فان امكن تقدير معنى
 الفعل المفسر قد وان لم يكن قد لانه معنى الفعل المفسر **ويختار الرفع** فيه اشارة
 الى جواز النصب اي يجوز النصب ويختار الرفع في الاسم المذكور اعني كاسم الذي بعينه فعل او شبه
 مشتغل عنه بغيره او متعلق به لا بد ان يكون ابتداء **عند علم** اي عند
 انتفاء قرينة خلافه اي خلافا لغيره وفيه نظر لان انتفاء قرينة خلاف الرفع يجب الرفع
 لانه يختار واجيب بان المضاف مذكوف اي عند عدم قرينة خلاف اختيار الرفع من قرين وجوب
 النصب واختياره ومساواة الرفع وجوب الرفع لانه اذا عدم قرين خلاف اختيار الرفع كان
 الرفع واجبا نحو زيد ضربته فان الرفع والنصب جائزان فيه لوجود قرينة جواز كل واحد منهما لكن
 قرينة خلاف اختيار الرفع منتف وقريته اختيار الرفع متحقق وهي السلامة عن التعدي اذ في
 النصب يلزم حذف الفعل للناسب واكمل عدم التعدي **او عند وجود قرينة**
اقوى منها اي من قرينة خلاف الرفع يعني بوجوب قرينة الرفع وخلافه لكن قرينة الرفع
 اقوى من قرينة خلافه **كما** المقارن مع **غير** **الطلب** قوله عند وجود اقوى منها
 بخولقيت القوم واملايد فالمرمته فان الجملة الفعلية السابقة قرينة النصب لانه على تقدير
 النصب يكون عطف الجملة الفعلية على الفعلية فيناسب الجملتان واما التي تضمنت معنى

الابتداء قرينة الرفع لانها تتضمنها بمعنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها اللفظ الا الاسم لكن قرينة الرفع
 اقوى لسلاطة عن المحذف الذي يلزم في النصب فكان الرفع مختاراً اذا ما قيد بقوله غير الطلب
 احتراز عن اماع الطلب بخواتم القوم فاما زيدا فلا تكلمه فان في هذه الصوفا يختار النصب لان
 قرينة الرفع ليس باقوى من قرينة النصب لمعارضة لزوم كون الابتداء خبراً سلامته المحذف لكن
 المحذف اهون من لزوم كون الابتداء خبراً لان المحذف كثير شايع ووقوع الابتداء خبراً بعيد جداً
 حتى ذهب البعض الى انه لا يقع خبراً بدون تاويل فكان قرينة النصب اقوى منها فاختر النصب
 لان من ابتلى ببلتين يختار اهوتهما فان قيل ذكر الطلب يتناول الامر والنهي والاستفهام والتثنية و
 الدعاء وغيرها والمحكم مخصوص بالامر والنهي والدعاء فكيف اطلق الطلب قيل شرط ما اضم
 عامله على شريطة التفسير ان يصح تسليط المفسر على ما قبله وغير الامر والنهي والدعاء يمتنع +
 تسليطها على ما قبلها تتضمنها صدر الكلام فلا يكون غيرها من هذا الباب فلا حاجة الى التقيد
 فان قيل لو قال كما ماع الخبر لكان اتخصى فاجب الاطلاق قيل لان في قوله غير الطلب اشتراك الى انشاء
 المعنى المؤثر في اختيار النصب كالمعنى المؤثر في اختيار النصب بعد ما هو الطلب حيث يلزم في
 الرفع وقوع الطلب خبراً كما بينا وهذا المعنى متف هذا اي في غير الطلب فاختر الرفع **واذا**
المفاجأة عطف على اما اي وكذا المفاجأة مخروجة فاذا زيد لقينته فان الجملة الفعلية السابقة
 قرينة للنصب واذا المفاجأة التي تقع بعدها الجملة الاسمية غالباً قرينة الرفع لكن هذه القرينة
 اقوى للسلاطة عن المحذف فاختر الرفع فان قيل قد ذكر الشيخ في بحث الظروف ان اذا المفاجأة بين
 بعدها الجملة الاسمية ويفهم ههنا سر حجابها لانه ومها وهذا تافق قيل اراد بالزوم فيه العطف
 والزمه الاستعانة بالامتناع المبني على الترجيح لا الزوم الحقيقة فلا تناقض او يقال ان القياس يقتضي
 وجوب الرفع جوازاً للمفاجأة للزوم الجملة الاسمية بعدها في غير هذا الموضع لكن النصب في هذا الموضع
 انما جاز بناء على السام **ويختار النصب مع جواز الرفع في الاسم المذكور بالعطف**
 اي بعطف الجملة التي وقع فيها الاسم الذي بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بصيغة على +
جملة فعلية للتناصب بين الجملتين اي بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة
 عليها مخروجة فرياً لقينته فان السلاطة عن المحذف قرينة الرفع وعطف الفعلية على الفعلية قرينة
 النصب وقد ترجحت هذه القرينة لان المحذف وان كان خلاف الاصل لكنه كثير شايع بخلاف +
 المخالفة بين الجمل في الاسمية والفعلية فاما قليلة جداً فاختر النصب **ويختار النصب مع جواز**
الرفع في الاسم الذي وقع بعده في الاستفهام مخواريذا صوتيه **وبعد حرف النهي**
 مخواريذا صوتيه **وبعد اذ الشريطة** اي المنسوبة الى الشرط مخواريذا صوتيه **وبعد**
وبعد حيث مخواريذا صوتيه **وبعد** فالكلام وانما خصوله اوجبت من بين ساير ادوات
 الشرط لان ساير ادوات الشرط يجب النصب بعدها او دخلت على مثل هذا الاسم كما ياتي وللبر

اوجب النصب بعد اذ الشرطية ايضا كان الشرطية وفي الامر عطف على قوله بجداى يختار النصب
 في وقت وقوع الامر والذى بعد الامم المذكور بخويزدا اضربه ونحو زيد الاتقويه اذ هي
 اى ما بعد حرف الاستفهام والنفى واذ الشرطية وحيث وما قبل الامر والذى مواقع الفعل
 اى مواضع وقوع الفعل لان الفتن والتردد الداعي الى الاستفهام في الغالب يلحقان الافعال دون
 الذوات وكذا معنى الشرط الذى تضمنه اذا وحيث مع عدم سرورهما في الشرط وكذا ما قبل الامر
 والذى موضع وقوع الفعل ليلابح الاختتام خبرا فلجزم بختار النصب بتقدير الفعل بخلاف ساير
 الادوات فانما راسخة في الشرط فوجب الفعل بعدها فلا جزم يجب النصب بعدها بتقدير الفعل
 اذا دخلت على مثل هذا الاسم ليحيط بنية ما ليس براسخ في الشرط عما هو راسخ فيه وعند
 عطف على قوله في الامر اى ويختار النصب في الامم المذكور عند خوف ليس المقصود
 بالصفة يعنى ان ما يكون مفسرا على تقدير النصب يلحق بالصفة على تقدير الرض وبالصفة
 لم يحصل المقصود بخويزدا تعالى انا على كل شئ خلقنا لا بقدر ينصب كل شئ
 على انه مفعول لخلقنا المحذوف الذى يفصح المذكور وقوله بقدر حال ولا محل له من
 الاعراب والمعنى انا خلقنا كل شئ حال كونه كايما بقدر فيفيد الآية المعنى المقصود وهو عموما
 القدر في جميع المخلوقات اما لو وضع على ابتداء وجعل قوله خلقنا خبرا لقوله كل شئ وبقدر حال
 والمجموع خبران فيفيد الآية المعنى المقصود ايضا حيث يعبر معنى كل شئ مخلوق لنا حال كونه
 كايما بقدر وهو المقصود لكنه يحتمل ان يخلط بعض فيجعل خلقنا صفة مختصة بكل شئ على ما
 هو الظاهر في الصفة وبقدر خبرا لقوله كل شئ فيكون المعنى كل شئ هو مخلوقنا كايما بقدر وهذا
 ليس بمقصود حيث يكون قوله خلقنا حينئذ قيدا على ما هو الظاهر في الصفة فينوبهم كون بعض
 الاستثناء الموجود غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية فالحال
 انه على تقدير الرض يحتمل ان يكون قوله خلقنا خبرا لكل شئ فلا يفوت المقصود ويحتمل ان
 يكون صفة له فيفوت المقصود فلم يكن الرض اولى لما فيه من القياس المقصود بوضوح كان
 النصب اولى لما فيه من النص على المقصود وبهذا حصل الجواب عن الاشكال الذى اوردناه
 الرضى في هذا المثال حيث قال لا فرق بين النصب والرض من جهة المعنى سواء جعلت خلقنا خبرا
 او صفة وذلك لان مرادنا تعالى بكل شئ كل مخلوق نصبت كلا او فخره وسواء جعلت خلقنا صفة
 مع الرض او خبرا عنه وذلك لان قوله خلقنا كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه الشئ كانه
 تعالى لم يخلق جميع الممكنات التى لا تنتاها ويقع على كل واحد منها اسم شئ فنحناء على تقدير ان
 يجعل خلقنا خبرا له كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى تقدير ان يجعل صفة له كل شئ مخلوق كايما بقدر
 والمعتزلة واحد الى هنا حاصل كلامه فان قيل ينبغي ان يجوز هذا الوجهان على سبيل التساوى
 اى النصب على انه مفعول به باضمار عاملة على طريقة التفسير والرض على انه مبتدأ وخلقنا خبرا

وقدر حاله كما جاز الوجهان في آفايز زيد قيل كيف يجوز ذلك مع الاختلاف بين المقصود وغيره فان
 قيل ينبغي ان يجب النصب اذ التميز عن اللبس واجب قيل هذا وهم اللبس لا اللبس ولذا سأل هو اللبس
وليس تنوي الاكبران اي الرفع والنصب في الاختيار اي ايا قصد منها يكون مختاراً
في مثل زيد قام وعمى الكمية اي فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها ذلك الاسم
 على جملة ذات وجهين وهي الجملة الاسمية ^{التي} الجملة الفعلية فانها ذات وجهين احدها كونها جملة
 اسمية وهي الجملة الكبرى ^{التي} المعنى المبتدأ والخبر والثاني كونها جملة فعلية ^{التي} اطلاق الفعل والقاعل
 فيصير رضاء على الابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لمحصل التناسب بينهما بين
 الجملتين في الاسمية والفعلية ففي الرفع تكون الجملة اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي
 اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قيل على تقدير النصب
 العطف على الصغرى يلزم حذف الفعل وعلى تقدير الرفع والعطف على الكبرى لا يلزم ذلك فكان
 الرفع راجحاً لسلامته عن الحذف قيل قد عورضت سلامة الحذف بقرب المعطوف عليه على تقدير
 النصب فاستوى الوجهان كذا في الشرح وفيه نظر لانها اذا عطفت على الكبرى فهي ايضا
 غير مفصولة بين الجملة المعطوفة والمعطوفة عليها كشيء اخر فلا يتفاوتان في وجوب سلامتهما لا يتفاوتان
 قرباً وبعداً باعتبار عدم الفاصل لكن معنى العطف اعادة الكلام على كلام سابق فيضرب في العطف ابتداء
 الكلام السابق لانهما وكونه فسافة ابتداء المعطوف عليه ان كان قريباً فلهب وان كان بعيداً فبعد
 وان كان انهما المعطوف عليه متصل غير منقضي في كلا الصورتين والا و ^ل ان يقال
 ان قصد العطف على الكبرى اختيار الرفع بلا معارض له وان قصد العطف على الصغرى فحينئذ
 لا يخلو اما ان رفع على انه عطفت اسمية ^{على} فعلية او نصب على انه عطفت فعلية ^{على} كلاً
 الوجهين خلاف الاصل اذ في عطف الاسمية على الفعلية لزم عدم التناسب بين الجملتين
 وفي عطف الفعلية على الفعلية لزم حذف الفعل لكن حذف الفعل اهون من عدم التناسب
 لان الحذف كثير الاستعمال وعدم التناسب قليل الوجود في كلام العرب فالحذف الذي
 هو كثير الاستعمال يعارضه عدم التناسب الذي هو قليل الوجود فاختير النصب ولم يعتبر
 هذا المعارض فاستوى الوجهان في الاختيار فافهم فان قيل لا يجر العطف على الصغرى في المثال
 المذكور لاشتراط صلاحية المعطوف على الخبر ان يكون جزءاً وهذا ليس كذلك لان الجملة اذا وقعت
 خبراً وجب فيه الضمير العائد الى المبتدأ وليس في المعطوف من ضمير يعود اليه اذ التقدير في كونه
 محذوف هذا بعض التركيب وقامه ان يقال زيد قام وعلم كرمه عند او في دابة او نحو ذلك و
 انما ذكر بعض التركيب ولم يذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية جزءاً جملة فعلية ونحو المثال
 انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع على ان المناقشة في المثال ليس من دابة
المعشدين **ويجوز للنصب** في الاسم المذكور **بعد حرف الشريطة**

كان من عيها كما في ان ولو غير اما او تقصدا كما في متى وليفا وحيثما الا اذا لم يكن راسخا في الشرط كاذبا الشرطية
 وحيث واما يجب النصيب بعدها لان الشرط يستلزم الفعل وذلك لان الشرط انما يدخل فيما كان
 فيه احتمال وتردد وما ذلك الا في افعال بخلاف اما فانها وان كان حروا لشرط لان الرفع مختار بعدها
 على ما تقدم **وبعد حرف التخييض وهي هلا** والاولى ولوما واما يجب النصيب بعدها
 لاختصاصها بالفعل لانها وضعت للتوهم والتوبيخ على ترك الفعل اذا دخلت على الماضي وعلى الحث
 والتخييض على الفعل اذا دخلت على المستقبل فاذا وقع بعدها اسم وجب ان يقدر فعل
 ناصب له يفسر ما بعدها ليلا يخرج عن وضعها وهو اختصاصها بالفعل **مثلا ان زيد**
ضربت ضربة مثال حرف الشرط التخييض **زيد اضربك والزيد اضربته**
مثلا حرف التخييض اي الاضربت زيد اضربته وليس مثل زيد ذهب منه
 خبر ليس اي ليس هذا التركيب من باب ما افهم عاملا على شريطة التفسير لان شرطه انما هو
 الفعل الواقع بعلة او مناسبة عليه لتضيقه وهذا ليس كذلك لان ذهب به على بناء
 لفظ الماضي المجهول لو سلط على زيد لم ينصب هو زيد او كذا الوصل مناسبه واذا كان
 كذلك **فالرفع** مبتدأ محذوف والخبر او فاعل فعل محذوف اي فالرفع واجب او فيجب الرفع
 على الابتداء **وكذلك** اي ومثل قوله ازيد ذهب به قوله تعالى **وكل شيء فعلوه**
في الزبر اي في الزبر اي في كتب المحظرة وهي صحف اعمالنا وهم لم يفعلوا فيها شيئا فيكون كل
 شيء مبتدأ وفعل وصفة لشيء وفي الزبر خبر والمعنى وكل شيء هو مفعولهم لان في الزبر وهو
 المقصود **ومحذوف** على قوله وكل شيء اي وكذلك بمثوله تعالى **الزانية**
والزانية في وجوب الرفع **فاجلدوا كل واحد منهما**
الفاء بمعنى الشرط عند اي العباس الميرح يحتمل ان يكون قوله ومثوله
 وقوله الفاء مبتدأ ثاني وقوله بمعنى الشرط خبر المبتدأ الثاني والخمسة خبر المبتدأ الاول وعند
 ظرف لقوله بمعنى الشرط لانها ظرف مستقر ويحتمل ان يكون قوله ومثوله على قوله كل شيء
 فعليه وقوله الفاء مبتدأ وقوله بمعنى الشرط خبر الجملة معللة لقوله وكذلك بمثوله الزانية
 والزانية اي ومثل قوله ازيد ذهب به قوله تعالى الزانية والزانية فاجلدوا في الزانية من
 هذا الباب اي من باب ما افهم عاملا على شريطة التفسير وان كان جميع شرائط هذا الباب
 حاصلة حينئذ لان اسم بعده فعل مشتغل عنه بما يتعلق بضميمة لان قوله تعالى منها صفة
 لقوله كل واحد وقد تحقق فيه معنى التسليط لان ما بعد الفاء قد جعل فاعلا لها لقوله تعالى ويرك
 فكيف ينبغي ان يختار فيه النصيب لوجود قرينة اختيار النصيب وهو الطلب الا ان الفاء المبتدأ

لما اتفقوا فيه على الرفع ولم يقرأ بالنصب الاشارة فحصل النسخة لاجراءه عن الضابطة المذكورة اي
 ضابطة ما اجتمع عملها على شرط التفسير لئلا يلزم اتفاق القراء على اختيار من حيث ان الرفع في المطبوع مختار
 على قدر ما لا يلزم من المطبوع ان لا يقال ابو العباس المبرج الفاء بمعنى الشط وليس بليقة لان اللام
 في قوله الزانية والزاني بمعنى التي وللذي والمبتدأ اذا كان موصولا صلته فصل تضمن معنى الشط
 فلم يكن من هذا الباب كاستناع تسليط ما بعد الفاء الجزائية على ما قبلها ففحين الرفع على انه
 مبتدأ متضمن معنى الشط وقوله فاجلدوا خيرا بتاويل مقول اي لاقى ضربا والذي زني
 مقول في حقها اجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة بخلاف الفاء في نحو وراك فكب فانهما
 زانقان وما بعدها جعل فيما قبلها والكلام جملتان **عند سيبويه** ظاهره وهو
 الكلام احيى حكم يكون الكلام جملتين عند سيبويه اذ قوله الزانية مبتدأ وقوله والزاني
 عطاف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما سبقت عليه او خبر مبتدأ محذوف
 على نحو الباب والفصل والتقدير هذا بيان حكم الزانية والزاني وقوله فاجلدوا بيان حكمها
 وهو ابتداء كلام والفاء فيه عنده زائقة او للتفسير فيمتنع التسليط لاجزاء جملة لا تجعل في
 جزء جملة اخرى فلا يدخل في الضابطة المذكورة وفيه نظر لادخل الفاء على الزيادة لا يليق بنحوه
 نظم القرآن وحملها على التفسير غير ظاهر لانه غير محتاج اليه **والا فاختار النصب**
 اي وان لم يجعل على ما حمل المبرج وسيبويه بان يحمل الفاء على الزيادة ويجعل الكلام جملة واحدة
 كان النصب مختارا كما في القراءة الشاذة لكنه ليس بمختار ولا يلزم اتفاق القراء السبعة على
 غير المختار فيلزم حمل الكلام على ما حمل من كون الفاء بمعنى الشط او كون الكلام جملتين لئلا يتم
 التسليط لان ما بعد الفاء الجزائية لا يجعل فيما قبلها وكذا اجزاء جملة لا يجعل في جزء جملة اخرى هذا
 دليل على ما ذكر على صورة القيل ليس الاستثنائي والاستثناء المحذوف وهو قولنا لكنه ليس بمختار
 سلب التالي وهو كون النصب مختارا فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء الحمل على ما ذكر وسلب
 انتفاء الحمل على ما ذكر اثباته على نحو قولك ان لم يكن الشمس طالعة فالليل موجود لكن الليل
 ليس موجود فالشمس طالعة فان الاستثناء ههنا وهو قوله لكن الليل ليس موجود سلب التالي
 وهو وجود الليل فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء طلوع الشمس وسلب انتفاء طلوع الشمس
 اثباته الباب **الرابع** من الابواب الاربعة التي يجب فيها حذف ناصب المفعول به **التحليل**
 وانما وجب حذف الفعل العامل في التحذير لعدم الغرض في ذكره واقتضاء المقام حذره لان ذلك
 يقال فيما اذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيق والتقدير يخاف ان يشتغل باظهار الفصل يقع
 المحذور في البلية فيحذف الفعل ويكتفى بذكر المحذر منه ثم الرابع اسم فاعل لبيان الحال اي
 الرابع الاربعة المذكورة في التحذير والتعريض ان يريد بالنسبة الى المنظمة السابقة اي رابع المنظمة
 المذكورة في قوله الله تعالى في التحذير وهو في الاصل مصدر ثم صار في الاصطلاح اسما لنوع

النوع من انواع المفعول به وهو **مفعول** اي مفعول به يتقبل يراى فى ونحوه من
 احذر وباعد وجانب واجتنب وفى تقدير رائق ساجدة اذ لا يقال انتقت زيدا من الاسد بمعنى
 تميتة ولو قال بتقدير آخر او بعد كان أولى **تقدير** **ما بعد** انتصاب بتقدير اما
 على انه مفعول مطلق وكلمة ما موصولة او موصوفة والظرف ضلته او صفته والجملة صفة
 لقوله مفعول اي حذر ذلك المفعول تقدير من الاسم الذى او من اسم ثبت بعد ذلك المفعول
 اما مفعول له للتقدير او لقوله ذكر المحذوف اي ذكر ذلك المفعول المحذر **تقدير** **ما بعد** واما
 ظرف اذ المصدر قد يجعل حيناً الى قدر وقت تقدير المفعول **ما بعد** وفى قوله بتقدير رائق احذر
 عن المفعول الذى لم يكن بتقدير رائق مخوفاً فى جواب من قال من اضرب فانه ليس من هذا الباب
 يجوز ان ذكر فعله وفى قوله **ما بعد** احذر عن المفعول الذى بتقدير رائق لكن لا للتقدير **ما بعد**
 نحو اياك فى جواب من قال من اتق فانه ليس من هذا الباب يجوز ان ذكر فعله **او ذكر المحذر**
منه مكرراً روى قوله ذكر على لفظ المصدر والماضى للمفعول وفى كلتا الروايتين
 نظر اما الاولى فلان التفسير اسم لنوع من انواع المفعول به، والذكر ليس مفعول به بل المفعول به
 هو المحذر منه المذكور مكرراً واما الثانية فلانه ليس **ما بعد** يعطف عليه الفاعل ولا المفعول
 باو اذا كان مخالفاً للمعطوف عليه، فى الفعل والاسم او كان فيه زيادة على قدر صحة العطف
 يكون او اوضاوية بمعنى بل نظير الاول نحو انك قدير او امشى فانه بمعنى بل امشى ونظير الثاني
 ما قال سيبويه فى قوله تعالى ولا ظم منهم اثماً او كفوراً اذ لو قيل او لا ظم كفوراً للتعبير
 المعنى وكانت او بمعنى بل لان اظهار الفصل فى المعطوف زائدة على قدر صحة العطف وهما
 لو عطف قوله او ذكر على قوله مفعول لمخالف المعطوف عليه فى الفعل والاسم فيكون بمعنى
 بل وحينئذ يفسد المعنى وهذا ظاهر ولا يحتاج الى البيان ويمكن تغيير كلتا الروايتين اما الاولى
 فلان المصدر ان كان على لفظ المصدر للرفع كان الذكر بمعنى المفعول اي المذكور المحذر منه
 مكرراً وهذه الاضافة من باب جرد قليفة اذ الاصل او محذر منه مذكور مكرراً فكان عطفاً على قوله
 مفعول فان قيل لو كان عطفاً على قوله مفعول لمران لا يكون القسم الثانى معولا بتقدير رائق على
 تقنية كلمة والى توجب التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه وليس كذلك بل كل من
 القسمين مفعول بتقدير رائق قيل التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد و
 هو قوله بتقدير **ما بعد** فان التقدير فى القسم الثانى وان كان معولا بتقدير رائق لكنه ليس
 محذراً **ما بعد** وان كان على لفظ المصدر للمعطوف كان عطفاً على قوله بتقدير **ما بعد** كل واحد
 من المصدرين حينئذ يفتقر وقت تقدير المفعول **ما بعد** او وقت ذكر المحذر منه مكرراً
 واما الثانية فلان الماضى للمفعول يمكن ان يكون عطفاً على **ما بعد** فاصب لقوله بتقدير **ما بعد** وهو ذكر
 المحذوف ان كان ذلك مفعولاً له او حذر المحذوف ان كان ذلك مفعولاً مطلقاً اي سواء

ذكر ذلك المصنوع المحذر مخذرا مما بعده اذكر المحذر منه مكررا او حذرا لك المصنوع مخذرا مما
بعده اذكر المحذر منه من نوعيه مكررا والجملة ان اعني حذرا وذكر مع معيولها في محل الصفة
لقوله معيول فان قيل الجملة الثانية ليس فيها ضمير يعود الى المصنوع فكيف يكون صفة له قيل
الرابطة للجملة الثانية ما ذكرنا من المتعلق مع من اليا اي هو قولنا من نوعيه ويمكن ان يكون
عطف على قوله مخذرا على جعل المصدر حقيقيا وتزويل الفعل منزلة المصدر الحقيقي اي قد رقت
تخدير المصنوع مما بعده او وقت ذكر المحذر منه مكررا ويمكن ان يكون مطلقا على الجملة الظرفية
المقدرة بالفعلية وهي قوله بتقدير اتي اي ثبت بتقدير اتي وكان التقابل بين المعطوف والمعطوف
عليه باعتبار القيد وهو قوله مخذرا مما بعده والامر ان لا يكون القسم الثاني بتقدير اتي وفي
قوله اذكر المحذر منه مكررا اخترا عن قوله الطريق من غير التكرار فانه ليس من هذا الباب
مخوياتك والاسد هذا نظير القسم الاول واصلا ونقلك والاسد الا ان ضمير
الفاعل والمفعول اذا كانا شيئا واحدا وجب ابدال الثاني بالنفس في غير افعال القلوب
فصار اتي نفسك والاسد فلما حذف اتي لضييق المقام حذفت النفس لزوال ضرورة اجتماع
ضمير الفاعل والمفعول فابدل المتصل بالمنفصل لئلا يمتنع ما ينضبط به وقوله والاسد معطوف
على اياك ومعناه اتي نفسك من الاسد واتي الاسد من نفسك اي اتي نفسك ان تتعرض
للأسد واتي الاسد ان يهلك فان قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن القسمين فينبغي
ان لا يكون مخذرا وليس كذلك بل هو ايضا مخذير وقيل هو تابع للمخذير والتقابل خارجة عن
هذه الحدود ان بدليل ذكرها بعد فاعرف **واياك وان تخذف** هذا ايضا
نظير القسم الاول اي اتي نفسك ان تتعرض للحذف واتي الحذف ان تتعرض لنفسك ثم التخدير
في القسم الاول اما ان يكون ظاهرا او مضمرا والظاهر يكون الامضا الى ضمير المخاطب نحو
راسك والسيف والمضمر لا يجي في الغالب الا مخاطبا وقد يجي متكلما كقول عمر بن ابي اي وان يحد
احدكم الا رب الحذف الرى بالعصا كما ان المخذف بالخطم والذلل المعجمين الرى بالعصا اي اياي
وان يري احدكم العصا الى الا رب اي نخي عن مشاهدك حذف الا رب ونحو هذا عن مشاهدك
وانما نرى عن رى العصا الى الا رب لان ذلك يقتضها فلا بد من **والطريق الطريق**
نظير المحذر منه مكررا اي اتي الطريق او بعد ما كذا الصبي الصبي والجدار الجدار والاسد الاسد
اي اتي الصبي ان يظلمه واتي الجدار ان يستطع عليك واتي الاسد ان يهلك وتكرار المحذر
منه للتأكيد **وتقول** اي ولك ان تقول فيه عبارة اخرى **واياك من الاسد**
اي بعد نفسك من الاسد **وتقول اياك ان تخذف** بتقدير من الجدار والجدار
جدار اي ملتبسا بتقدير من اياك من ان تخذف اذ حذف حرف الجر من اياك كثير شائع وان
تقول اياك الاسد بتقدير اياك من الاسد كاستثناء تقدير في الكلام الصبي يخطف بك ان يخطف اما في الاشهر اياك الاسد فانه

الى الشرح علمه والشرح جالب + يتقدير اياك من المراء فشاذا او محمول على ضرورة الشعر والكلام في
 السعة او على حذف فعل واياك اياك من باب الاسد الاسد والتقدير ابق نفسك واترك المراء الى الجدل
 وهذا قول سيبويه والخليل او جار مجرى ان تمارى لان المراء مصدر والمصدر يتقدير الفعل مع ان
 فان تقديره بجنى ضوب زيدا عجبني ان ضوب زيد وهذا قول ابي اسحاق الزجاجه وفيه نظر كانه على
 هذا يلزم ان يجوز ذلك في ساير المصادر نحو اياك الضوب كاشتراك العلة لان كل مصدر يتقدير
 الفعل مع ان وليس بجائز اللهم لان يقال هذا وجه ارتكاب الشذوذ وليس بوجه قياسي
 وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره ولقائل ان يقول ان المراء معرف باللام فلا يصح
 ان يتقدير بان والفعل ولهذا لا يعمل المصدر المعروف باللام على اكثر من تقديره بان والفعل ثم لا فرق بين المصدرين
 بحث المفعول في **فقال المفعول** الجار والمجرور في الاصل مفعول
 ما لم يسم فاعله والضمير عايد الى اللام الموصولة وقوله للمفعول فيه اما مبتداء محذوف
 الخبر اى وصفه المفعول فيه بقرينة ما سبق واما خبر مبتداء محذوف اى هذا بيان للمفعول
 فيه فعل هذين الوجهين يكون قوله **هو ما فاعله** جملة مستأنفة واما مبتداء
 خبره ما فعل فيه وهو ضمير فضله محل له من الاعراب والمضاف محذوف اى للمفعول في
 اسم ما فعل فيه اذ المفعول فيه في الاصطلاح اللفظ الذي سماه شئ فعل فيه **فعل**
مذكور المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو المحدث لا الفعل الاصطلاحي الذي هو قديم
 الاسم والحرف فتناول الفعل واسم الفاعل والمفعول وللمصدر وفي قوله مذكور اخرا من نحو يوم
 الجمعة طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس مذكور وقوله **من زمان**
مكان بيان ما والزمان ما يصير جواب متى والمكان ما يصير جواب اين والمراد بالزمان والمكان
 ههنا اعم من ان يكونا حقيقتين او اعتباريين فالحقيقتان نحو قولك سرت يوم الجمعة خلقك فان
 يوم الجمعة زمان حقيقه وخلقك مكان حقيقه ولا اعتبارا بان نحو قولك جلست قدوم زيد الشمس
 بنصب الشمس فان قدوم زيد زمان اعتباري اذ المصدر قد يجعل حيناً والشمس مكان اعتباري
 اذ العين قد يجعل مكاناً اى جلست وقت قدوم زيد في مكان ظهور الشمس فان قيل يدخل
 في هذا الحد نحو اغتسم اليوم الذي صمت فيه فان اليوم فعل فيه الصوم وهو مذكور وليس
 هو مفعول فيه لفعل الصوم قيل يخرج ذلك بقيد العيشة لانها منطوقها في جميع الحدود لا سيما
 المحدث والنحوية فتكون المعنى ما ذكر بحيث فعل فيه فعل مذكور واليوم في المثال المذكور
 لم يذكر بحيث يفعل فيه فعل الصوم او يقال مضاه ما فعل فيه فعل عامل فيه فيخرج ذلك لان
 فعل الصوم ليس عامل فيه كذا قيل ولقائل ان يقول فعل هذين الوجهين كان ذكر قوله
 مذكور مستغنى عنه الا ان يجعل على التاكيد ثم لا فرق عن تعريف المفعول فيه شرع في بيان
 شرطه **نصب** نقاد **ونشر** نصير اى نصب المفعول فيه **تقدير** لانها اذا اظهر

ان في الخبر الظاهر في الخبر شياع وفيه اشارة الى انما اذا اظهرت نحو قولك خرجت في يومك فخرجت كان
 مفعولا فيه لكنه ليس بمنصوب وهذا عند المصنف حيث عرفت المفعول فيه على محط يدخل ذلك
 فيه وذهب الجمهور الى ان تقدير في شرط المفعول فيه واذا اظهرت كان مفعولا به واسطة حرف الجر
 لا مفعول فيه اذ المفعول فيه عندهم هي المقدرة بقى من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور
وظروف الزمان كلها اي سواء كان مبهما ومحدودا او سواء كانت معرفة او نكرة
يقبل ذلك اي تقدير في او النصب بتقدير في نحو خرجت حينما او حين فعودك وخرجت يومك
 او يوم الجمعة اضافة الظروف الى الزمان من باب ابواب السباح واسموتها الذهاب بمعنى من اي
 الظروف التي هي الزمان وكلها تأكيد الظروف واللام في الزمان للجنس اي ظروف هذا الجنس وكذا
 اللام في المكان وذلك مفعول هتيل وفاعل ضميرها العائد الى الظروف والجملة خبر لقوله وظروف
 الزمان **وظروف المكان** اي ظروف الذي هو المكان **اي في مبهما** اي ان كان من الجهات
 الست وما اتى بها على تفسير المصنف **فيتل** النصب بتقدير في نحو جلست خلفه **والاخبار**
 اي وان لم يكن مبهما فلا يقبل النصب بتقدير في فلا يقال صليت المسجد بل يقال صليت في
 المسجد وذلك لان المبهم من ظروف الزمان جزء مدلول الفعل كالمصدر فيصدر انتصابه به بلا واسطة
 كالمصدر والمحدود منها محمول عليه لا شتر اكهما في الذات اي في النهاية والمبهم من المكان محمول
 على المبهم من الزمان ايضا لا شتر اكهما في الوصف اي في الايام ولم يحمل المكان المحدود على الزمان
 المبهم لاختلافهما في الذات والصفة وكذا لم يحمل على المكان المبهم مع اتحادهما في الذات لان المكان
 المبهم محمول على الزمان المبهم فلو حمل عليه المكان المحدود كان بمنزلة الاستعانة من الاستعانة
 والسؤال من الفقير **وفيه المبهم من ظروف المكان** عند اكثر من المتقدمين وهو الذي
 اختاره المصنف **بالجهات الست** سواء كانت معرفة او نكرة وهي امام وخلف يمين
 وشمال وفوق وتحت وذلك لان قولك جلست خلف زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل ظهره الى
 انقطاع الارض وكذا **اليوم** وفيه البعض المبهم من ظروف المكان بما هو التكرار منها ويخرج منها
 خلفك وامامك فانه منصوب على الظرفية بلا خلاف وانه معرفة والبعض هو غير المحصور
 منها ويخرج منه مخوف منه فانه منصوب على الظرفية بلا خلاف وانه محصور كانه مقدر بانتي
 عشر الف مخطوق والبعض ماله اسم باعتبار ما لم يدخل في منها كالفوق مثلا فان هذا الاسم
 يطلق على هذا المكان بلاضافة الى تحت وكذا اغير من الجهات ولا شك ان تحت يخرج اخل
 في جهة الفوق وكذا اغير ويندرج في هذا التفسير نحو عند ولدي لان اسم عند ولدي لا يطلق بامتنان
 ذات المكان بل باعتبار المضاف اليه وليس بلاخل في مسماها فلا حاجة الى الحمل ولما ذكر اكثر
 والمصنف بالجهات الست وركب عليه عند ولدي وللفظ مكان وما بعد دخلت فاما يقبل النصب
 بتقدير في على الظرفية مع انها غير الجهات فاجاب عن كل من ذلك بقوله **وحمل عليها**

أي على المكان المليم وهي الجهات الست **عندي لذي وشبههما** خذون و
 سوى نحو جلست عند زيد ولدي زيد واعطيت زيدا دون عمر فدورها وجاء القوم سوى زيد
لا بهما أي لا بهما عند ولدي وكن أهما وشبههما أي مشابهتهما فان قولك جلست
 عندك لا يتناول مكانا معيناً بل يتناول جميع الأماكن التي هو اليك كما يتناول قولك جلست
 خلف زيد جميع ما يقابل ظهره من الأرض وحمل عليه **لفظ مكان** وما بعده
 إذا كان الفعل موافقاً له في أفادة معنى الاستقرار نحو جلست مجلسك وقت مقامك
 ووضعك موضع فلان إلى غير ذلك من ذوات المليم ما يجري هذا الجرى **لكن** ثم دون
 بهما أي لكن استعماله فينا سببه التخفيف بحذف في فيقال جلست مكانك
 حمل عليه **ما بعد دخلت** نحو دخلت الدار ونزلت الجبال وسكنت العرقة
على الآخر أي حملاً واقعاً على القول الآخر لأنه كثيراً الاستعمال في طلب فيه التخفيف
 بالحذف وإنما قال على الآخر تنبيهاً على ما قال الجرمي أن دخلت وما يقابله أفعال متعدية
 وما بعدها مفعول به كالمفعول فيه واجب بأن كون مصادرها على صيغة المفعول التي هي في التقاء
 مصدر كالأمر وهي الدخول والنزول والسكون وكون مصادرها الخروج والفرار والاشتغال التي
 هي لا تامة اتفاقاً بل حان لزومها وقيل معنى قوله على الآخر أي على الاستعمال الآخر وذلك أن
 دخلت يستعمل تارة في وفاق وفي غير في تقول دخلت في الدار ودخلت الدار وعند سيبويه
 أظهار في شاذ فحمل ما بعده على الاستعمال الآخر دون الشاذ وإنما قوله التاء في الحد أي
 في لفظ الست وليقل بالجهات الستة لأن الجهات موشة وتايثت الحد من الثلاثة إلى
 العشرة على عكس تايثت جميع الأشياء **ويصيب المفعول فيه** **معال** **مضمراً**
 بلا شريطة التفسير كقولك لمن قال متى سرت يوم الجمعة أي سرت يوم الجمعة **و** **بمعنى**
وجوباً **نصاً** واقعاً **على شريطة التفسير** كل يتصب المفعول به وضابطة كل ظرف
 بعد الفعل مشتغل منه بضمير أو متعلق به أو سلطان عليه هو أو مناسبه لتصبه نحو يوم الجمعة
 صمت فيه أو يوم الجمعة أكلت في غداً أو يوم الجمعة فويت الصوم في ليلة وهو كون نصبه
 على شريطة التفسير واجباً ومختاراً أو مسأوباً للرفع وموجباً مثل المفعول به فيجب بعد حرف
 الشرط وحرف التخصيص نحو أن يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه ويختار بعد
 إذا الشرطية وحرف النفي وحرف الاستفهام نحو إذا يوم الجمعة سرت فيه وبالعطف على جمل فعلية
 نحو أظفرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيه ويستوى الأمران في هذا سار ويوم الجمعة
 سرت فيه معاً ويتخرج الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافاً وعند وجود أقوى منها كما إذا
 المفاجأة نحو يوم الجمعة سرت فيه ولقيت زيدا فإذا يوم الجمعة صام فيه وعند ليس المفسر
 بالصفة نحو كل يوم صمت فيه في الصيف وأما الظرف الذي يتوسط بينه وبين الفعل الدامية

حرف له صدر الكلام كما النافية وحرف الاستفهام ونحوهما نحو يوم الجمعة ما صمت فيها ويوم الخميس
 اسرت فيه فيحتمل ان يكون المصنف معتصما بالرفع واجبا كما في المفعول به للمانع وهو بطلان +
 صدق ما النافية وحرف الاستفهام اذ لو نصب يلزم تقدم ما في خبرها عليها ويحتمل ان يكون النصب
 مختارا حيث يتسع في الظرف ما لا يقسم في غيره بخلاف المفعول به فلما فرغ عن بحث المفعول فيه
 شرع في بيان المفعول له فقال **المفعول** مبتدأ محذوف والخبر اي من المفعول الاول محذوف للتبذير
 اي هذا بيان المفعول **هو ما فعل لاجله** اي اسم ما فعل لاجله بدلالة ما سبق في
 المفعول المطلق وفي هذا القيد اختصار عام لفعل لاجله فعل كسائر المفاعيل والمخفات والمخ
 بقوله **فعل مذكور** المحدث لا الفعل الاصطلاحي فيتناول الفعل وما اشبهه من اسم
 الفاعل والمفعول والمصدر وفي هذا القيد اختصار عن نحو اعجبني التاديب فانه فعل لاجله لا محالة
 لكنه ليس بمذكور المراد بالمذكور امر من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد صوتا كون الفعل محذو
 ثم المراد بقوله ما فعل لاجله فعل مذكور امر من ان يكون علة موثقة او علة غائبة وهي اثر و
 لهذا اورد المثالين ليكون **مثل ضربته تاديبا** نظير العلة الغائية لا التاديبية اي من الضرب
 حيث فعل لاجله الضرب **وقعدت عن الحرب جينا** نظير العلة الموثقة فان الجين
 علة موثقة للعود ولو قال في موضع قعدت جينا حاربت شجاعة لكان احسن ولقال ان يقول
 يدخل في هذا الحد كرهت التاديب الذي ضوبت لاجله وضربت واعجبني التاديب فانه فعل
 لاجله فعل مذكور وهو الضرب وان قصد شرط الحثية اريد فعل الفاعل مستغنى عن قيد مذكور ايضا والنحو
 ان يقول ما فعل لاجله مضمون عام له يدخل الفعل وشبهه لان مضمون العامل اعم والخبر
 نحو كرهت التاديب الذي غويت لاجله وضربت واعجبني التاديب لان ضربته ليس بعامل في
 التاديب واجيب بان المراد من قوله فعل مذكور الفعل اللغوي وهو المحدث فيتناول الفعل
 وشبهه ويخرج نحو كرهت التاديب الذي ضوبت لاجله بقصد الحثية وفيه نظر لان الفعل عند
 الاطلاق يقع على الفعل الاصطلاحي دون اللغوي فارادة اللغوي ارباها في التعريف فالحق ان يقول
 مضمون عام له ليتناول كلا القسمين في اول الوهلة من غير تأمل في القران وان قيد الحثية لا
 يفتر عن قيد مذكور **خلا فالزجاج** اي كابي اسحاق الزجاج اي يخالف هذا القول
 الزجاج خلافا والجملة معترضة للتبيين على بيان الخلاف **فان** اي فان للمفعول له **عقل**
 اي عند الزجاج **مصدر** من غير لفظ الفعل النوع بقرينة تاديبا وجينا مثل مرجع الفقه
 وله وجهان احدهما ان قولك ضوبته تاديبا بمعنى ضوبته وقعدت عن الحرب جينا بمعنى جنت
 في القعود عن الحرب جينا او بمعنى ضوبته ضوب تاديب وقعدت قعود جين وقيل لا يقال قعود
 جين الا مجازا وفيه نظر لان الجين سبب القعود وازداف المسبب الى السبب ليس بمجازية
 اصولها الظاهر ثانيا ان المفعول له علة المصدر فيقام مقامه كما في تحت الة المصدر مقامه
 فيضربه سوفا بمعنى ضوبته في الضبوط او بمعنى ضوبته ضوب سوفا والجواب عن الاول بان

بان صحة تاويل نوع بنوع كايلا مرجه في حقيقته الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف فتاويل المصدر
 بالمفعول به من حيث ان معنى جاء زيد راكباً جاء زيد وقت الركوب معوضاً ليدل على ان مقتضى ما
 من غير ان يخرجنا عن حقيقةهما وعن الثاني الجواب بان الالة الالزام للفعل من العلة لا احتياج اليها
 اذا حيث لا يتصور الكتابة بدون القلم ولا الضرب من غير الة من سوط ونحوه ولا يلزم من غير قد
 وكذا ساير الافعال المتعلقة بالآلة بخلاف العلة فان الفعل لا يحتاج اليها اذا تحقق العلة ليعت
 لوجود الفعل بلا علة ولذا جعل المفعول له مستدعي الفعل لاستلزامه فلا يلزم من اقامته ما هو
 الذم للفعل من العلة اقامته كما ترى لما فرغ من تعريف المفعول له شرع في بيان شرط نصبه فقال
وشرط نصبه اي نصب المفعول له **تقدير الالزام** لانها اذا اظهرت لزم الجرح وفيه اشارة
 الى انه اذا اظهرت خرجت لك السمن كان مفعولاً له لكنه ليس بمنصوب وهذا الاختيار المصنف
 يدل عليه جده لكنه خلاف اصطلاح الجمهور فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب، اجماع الشر
وانما يجوز حذفها اي تقديرها فيكون قوله حذفها من باب وضع المظهر موضع المضم
 وانما عير عن التقدير بالحذف للثبوت على جريان الاصلاح باطلاق كلا اللفظين اي لا يجوز حذف
 الالزام عن المفعول له **اذا كان** المفعول له **فعل** لفاعل **الفعل** **المحل**
 اي اتخذ فاعل المفعول له وفاعل عامله وفيه اختار ما اذا كان عيناً وعملاً اذا كان فعلاً تغير
 فاعل الفعل المحل فيجئ فيجب اظهار الالزام بخروجيتك للسمن او لمجئتك اي اي اذا كان
مقارناً اي للفعل المحل في الوجود اي انتمله زمان المفعول له و زمان الفعل المحل وفيه
 اختار ما اذا لم يكن مقارناً له في الوجود فيجئ فيجب اظهار الالزام بخو اكر منك اليوم لوعدي بذكر
 امر وانما اشترط حذف الالزام عنه بهذه الشروط لان المفعول له عند استجماع هذه الشروط يشبه
 المفعول المطلق فانه فعل فاعل عامله ومقارن لعامله في الوجود فينتقل بالفعل بلا واسطة
 لخلق المفعول المطلق بخلاف ما اذا اختلف شئ منها وكان اكثر على الافعال كذلك في وجودها يكون
 ظاهراً في العلية موافقاً لما هو الغالب فيستحق اظهار الالزام بخلاف ما اذا اختلف شئ منها كان ذلك
 المصنف في شرح المفصل وفيه نظر لانه يشترط حذف الالزام عنه ان يكون نكرة لا شبهة المحل و
 الغير واما نكرة ان ورد بان اخارج في قول الشاعر واعقر عوراء الكريه اخارج + واعقر من
 شتم اللثيم نكرها + معرفة وقد حذف عنه الالزام فيكون هذا الشعر حجة عليه شر في قوله وانما يجوز
 حذفها اشارة الى جواز اظهار المفعول له الشروط لكن ينبغي ان اظهار الالزام مع التثنية ضعيف
 وقيل هو غير جائز كما فرغ من بحث المفعول له شرع في بيان المفعول مصر فقال **المفعول مصر**
 الظرف مفعول ما لم يسم فاعله الضمير عائد الى الالزام الموصولة وقوله المفعول معه اما مبتدأ مع
 الجزاء منه المفعول **تثنية** ما سبق لوجوه حذف في المبتدأ اي هذا بيان المفعول مصر فيكون
قوله هو اسم **مذكر** **مستأنف** **مبتدأ** **مذكور** وهو ضمير متصل اي المفعول معه

هو الذي يذكر **بعد الواو** التي بمعنى مع وفيها احتراز عن ساير المفاعيل لمصاحبة **معمول** فعل اضافة المصدر الى المفعول فيه احتراز عن نحو كل رجل وضعته فان
وضيغته مذكور بعد الواو التي بمعنى مع لكن لا لمصاحبة معمول فعل وانما يقل لمصاحبة فاعل
فعل كما قال الاخرون لتناول ما ذكر لمصاحبة المفعول بمخوسك وزيدادهم فان قوله
وزيدا مفعول معه والله ليس يصاحب للفاعل بل مصاحب للمفعول لان معناه كفالك وزيد
دهر ومنه قول الشاعر اذا كانت الهيباء واشتقت العصاء فحسبك والضمالك سيف
مهتد + اي اذا وقعت الحرب وتفرقت الجماعات كفالك والضمالك سيف مهتد اي مطبوع من
حديث الهند وقوله **لفظا ومعنى** خبر كان المحذوف اي سواء كان الفعل لفظيا او
معنويا فان قيل يدخل في هذا الحد وعمل في خصوصيت زيد او غيراذا كان الواو بمعنى مع ومخطوف
على المفعول به اتفاقا لا مفعول معه قيل معناه وهو مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل
وقصد فيه هذه الحديثية فيخرج ذلك لاشاء لم يقصد فيه هذه الحديثية وانما عدل عن المفعول معه
الى العطف في هذه المسئلة فان كان الفاعل للتفسير وكان ناقصة او تاما اي فان وجد +
الفعل اللام للعهد اي الفعل الذي قص مصاحبة للمفعول معه بمعموله لفظا
كان احوال اي لفظيا او ملفوظا او ضمنا اي من حيث اللفظ **وجاز العطف** مطف جملة
على جملة احوال بتقدير قد اي وقد جاز العطف اي عطف ما ذكر بعد الواو على معمول الفعل **فلو جازها**
جائز ان العطف وكونه مفعولا معه اذ لا مانع من واحد منهما مثل جنهيتداه محذوف اي نظما
ثابت في مثل **حيث انا وزيد** اذ النصب والرفع فالنصب على انه مفعول مصر والرفع
على العطف وجاز العطف فيه لتأكيد الضمير للرفع المتصل بالمتنصب **والا تعين النصب**
اي وان لم يعز العطف فيما يكون الفعل لفظا على معمول الفعل فتعين النصب على انه مفعول مصر
حيث لا وجه لوجه **مستلجيت وزيد** امتنع فيه العطف لعدم تأكيد الضمير للرفع
المتصل بالمتنصب فتعين النصب على انه مفعول مصر **وان كان** تاما اي وان وجد
الفعل **معنى** حاله او معنويا او ضمنا اي من حيث المعنى **وجاز العطف**
عطف على كان احوال اي وقد جاز العطف عطف ما ذكر بعد الواو على ما قبله بان لم يقع عند
مانع **تعين العطف** لتقدير النصب **مثل ما لزيد وعمر** كلمة ما
استفهامية مبتدأ ولمزيد خبر اي اي شئ حصل لزيد **انما تعين العطف** فيه ليكون العامل
حينئذ لفظيا وهو اللام في المثال لان العطف **تكميل** العامل فلا حاجة الى جعله معنويا لئلا
الذي هو عامل ضعيف فلا يصار اليه بلا حاجة وذهب النحويون الى ان العطف مختار **وان**
تعين النصب اي وان لم يعز العطف بما يكون الفعل من غير النصب على انه مفعول مصر
لتقدير العطف فيجب الرجوع الى تقدير ما ليس **مثل ما لك وزيد** جملة ما

استفهامية مبتدأة وذلك خبرها أي شيء حصل لك مع زيد وما شأنك وزيد
 كلمته ما استفهامية وشأنك خبرها أي شيء لراك مع زيد وإنما لم يخرج العطف في المثالين لأن الكاف
 ضمير مجرور ولا يجوز العطف على ضمير المجرور بلا إعادة الجار وإنما تعين النصب على المفعول معه إذا
 وجه سواه فإن قيل لم لا يكون قوله وزيدا في المثال الثاني عطفا على الشأن قيل لأنه خلاف المعنى
 إذا المعنى حينئذ ما شأنك وهن زيد وسؤال السائل عن شأنه لا عن شأن أحدهما ونفس الآخر قوله
لأن المعنى ما تصنع دليل على كون المثال الثاني من باب العامل المعنوي وإنما خص هذا
 المثال بالدليل دون الأول لأن دلالة الظرف على معنى الفعل ظاهرة وكذلك لفظ الشأن لأنه اسم كالمفعول
 تضمنه معنى فعل بل يتضمن معنى الفعل بقرينة الشأن لأنه بمعنى الفعل والصنع فيكون بمعنى المصدر الذي
 فيه معنى الفعل فهو مع الاستفهام يدل على الفعل ثم لما فرغ من بيان المفاعيل الخمسة شرع في بيان للحقا
 بها وهي الحال والقيز والمستثنى المنصوب بلا للقاء في الجنس وضمها ولا المشبهتين بليس فشرع الآن في
 بيان الحال فقال **الحال ما تبين هيئة الفاعل للمفعول** وفيه اختصار عالميين
 هيئته وعن القيز فانه يبين الذات لا الهيئة كالماء لمنع الخلودون الجمع فيقع الحال عن الفاعل والمفعول
 به جمعا وتقريبا نحو ضربت زيدا راكبا ولقيته مصعبا ومخدرا أي كان أحدهما مصعبا أي مرتقفا إلى موضع
 مرتقفا والآخر مخدرا أي نازلا من موضع مرتقفا وقوله **لفظا أو معنى** تفصيل للفاعل والمفعول
 به بعد تمام المحل فالوقلت زيد قائما أو لم يجز لحد من الفاعلية وللفعولية في زيد لا لفظا ولا معنى فإن
 قيل قد يقع الحال عن المفعول مع جيت أنا وزيد راكبين قيل إنما يقع الحال عنه لكونه في معنى الفاعل و
 المفعول محققا أي ما في مصدر الفعل عنه وهو قائما أو نازل وقيل يقع الحال عن المفعول المطلق نحو جيت الفير شديدا قيل لأن في ذلك
 لا يقع المحقق معناه فلا يقال جيت الفير شديدا لا يتاويل في شدة الضرب شديدا فكونه حالا عن المفعول به فإن قيل قد يقع الحال عن
 المضاف إليه نحو قوله تعالى قل بل نتبع ملة إبراهيم حنيفا وقوله يجب أحكم من ياكل لحم أخيه ميتا
 قيل الحال عن المضاف إليه إنما يجوز إذا كان المضاف فاعلا أو مفعولا به بحيث لو حذف واقيم للمضاف
 مقامه لاستقام المعنى كما في الآية فانه لو قيل بل نتبع إبراهيم حنيفا لاستقام المعنى وكذا الوكيل وإن ياكل
 أخاه ميتا لأن الحكم **أنه** فيكون المضاف في مثل هذا الموضع في حكم المضاف فيكون
 فاعلا أو مفعولا به كما قال قيل يدخل في المحل صفة الفاعل والمفعول به نحو جاءني زيد راكبا ورأيت زيدا
 راكبا فانما يفهم من هيئته الفاعل والمفعول به قيل معنا عشرين هيئته الفاعل وقت صدور الفعل
 عنه أو هيئته المفعول به وقت وقوع الفعل عليه فخرج الصفة لذلك أنها على هيئته الموصوف مطلقا غير مقيد
 بوقت الصدق والوقوع أو يقال إنما يخرج بقيد الحيزية فأنشأ المولى هيئته الذات مطلقا لأن حيث إنه فاعل
 أو مفعول به بخلاف الحال فأنشأ ذاتها على هيئته الذات من حيث هو فاعل أو مفعول به **صاحب**
زيد أقاما مثال الحال عن الفاعل والمفعول المحقق لأن ما لا يمكن أن يكون حاد على التمام
 وهو فاعل لفظا ويجعل أن يكون حالا عن زيد وهو مفعول به لفظا **وزيد في الدار** أقاما

مثال الحال عن الفاعل المعنوي وفيه نظر لان قايما حال من ضمير المستكن في قوله في الدار لما عرف ان ضمير الفعل
 ينتقل الى الظرف المستقر الضمير المستكن فاعل لفظ مثل قولك زيد خرج قايما اللهم الا ان يحاج بان
 انظر المستقر اس معنوي لما فيه معنى الفعل فيكون الضمير المستكن فاعل معنويا بخلاف الفعل فانه
 اس لفظ فكان الضمير المستكن فيه فاعل لفظيا **وهذا زيد قايما** مثال المفعول المعنوي اذ
 المعنى اشير الى زيد قايما ثم لما بين ان الفاعل والمفعول قد يكون لفظيا وقد يكون معنويا شرع في بيان ما يكون
 بسببه الفاعل والمفعول اللفظيين والمعنويين فقال **وعاملها اي عامل الحال الفعل**
 لانه الاصل في العمل بموصوف زيد قايما **او تشبيهه** اي تشبيه الفعل لمكان التشبيه ونعتي تشبيه
 الفعل ما يجعل عمل الفعل وهو من تركيب كاسم الفاعل واسم للمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
 وللصدر نحو زيد اذهب راكبا وزيد مضروب قايما وزيد حسن ضاحكا وهذا جمل طيب من شرطها وضوي زيد
 قايما **او معنوا** اي معنى الفعل ونعتي بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صفته كالظرف المستقر
 الاشياء وحرف المذوق والمعنى التبرير والتشبيه غير ذلك مما يلا معنى الفعل نحو زيد في الدار قايما وهذا زيد قايما وعليك زيد
 راكبا وزيد قايما ولتلك عندي قايما ولعله في الدار قايما وكأنه اسد صائلا والحال من المنادى مختلف فيه
 فاجازة البصر منهم للبرد واستقباله الاخر منهم الماذني والعامل المعنوي لا يعمل في غير الحال والظرف شرطه
 عن تعريف الحال وما يعمل فيها شرع في بيان شرطها فقال **وشرطها ان تكون نكرة** اي شرط
 الحال كونها نكرة لئلا يلبس بالصفة في حالة النصب بموصوف زيد الراكب وحلت حالة الدفع والجر
 على حالة النصب طرح الباب ولان النكرة اصل والغرض يحصل منها فالتعريف زيد على الغرض **وجملها**
معرفتي اي صاحب الحال معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان اصله التعريف كالمبتداء ولانه اذا كان
 نكرة كان بيانا بالوصف او من بيان المحدث المنسوب اليه بالحال كانه لشره الاتقاد بالموافقة بين
 الحال وصاحبها في جميع الاحوال ففي جعلها حالا ابقاء المخالفة في الاعراب بين الحال وصاحبها في
 بعض الاحوال وجعلها مستكدة اذ الصفة على وفق الموصوف في الاعراب جزما ومعلوم ان في اثبات قولها
 والمعرّب عن المخالفة دخول في حد للنسبة لقوله وصاحبها مرفوع على انه مبتداء وقوله معرفة مرفوع على انه
 خبر والمجدة عطف على الجملة السابقة ولا يستقيم ان يكون قوله وصاحبها مجرور عطف على الضمير المتصل قوله
 وشرطها وقوله معرفة منصوب عطف على قوله فكم لان تعريف متا الحال ليس بشرط بل غالب بدليل قوله
غالب فان هذا قيد راجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيره لان تنكيره لا يتصل به وهو ظرف متعلق بغيره وقوله
 وصاحبها معرفة اي يتعرف صاحبها في غالب الاستعمال او صفة مصدر محذوف او زمان محذوف اي يتعرف
 صاحبها انعرف غالب او زمانا غالب او مائلا غالب لان صاحبها قد يحكي نكرة عند تقدير الحال عليه
 كما ذكر في المتن وعند كونه نكرة موصوفة او مضافا الى النكرة نحو زيد رجل عالم قايما ومرفوع بغيره
 ملحقا بغيره ذلك مما يوجب تخصيص النكرة **وسلها العراك** ومرت به ورجل
وتحقيق متا وجواب سوال وهو ان العراك في قول الشاعر سلها العراك ورجل في قول الشاعر

به وجه حالان وهو معرفتان فالجواب بان كل واحد منهما متناول بالنكته وفي تأويلهما وجهان أحدهما انما حالان
 نكرتان معني وان كانا معرفتين لفظا والتقدير وارسلها معتركة ومررت به متوحدا الى منفرد او التاني انما مقصود
 اقيما مقام الحال والتقدير وارسلها بعزلة العراك ومررت به منفردا الى مفرد افراد او الجملة حال وقام البيت
 وارسلها العراك ولم يزد عليها ولم يشفق على نقض الدخال المراد بالارسال هنا الايراد والضمير للمستكن في ارسائها
 للبعير وهو الجمار والمراد هنا جمار الوحش والبارز الاثن وهو وجه اتان وهو انشئ الجمار والعراك مصدر عاريا
 يعارلك معاركة وعراكا وقيل اصله اغترلك بعترلك اغتركا الا انه جاء فيه الاغترلك ايضا والعراك والافترلك الاكساج
 والروء هو الطرح يعني رائدن والاشفاق الخوف والضمير للمستكن في قوله ولم يزد ولم يشفق عابدا الى البعير
 ونقض الدخال عبارة عن عدم تمام الشرب يقلل نقض ينقض نقضا اذا لم يتم مرادة وكذا البعير اذا لم يتم شربه
 والدخال بكسر الدال وهو ان يشرب البعير ثم يرد من العطش الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشا لا يشرب منه ماء
 لاعتسا لم يكن يشرب يعني ارسال حال الوحش الا ان الى الماء معتركة اي من دخته مرة واحدة ولم يطرح ولم يخف ان لا
 يتم شربه بعضها بالمرحمة والآخر حام والضمير في قوله ونحوه راجع الى كل واحد من المثالين اي ونحوه من الاحوال
 التي جاءت معرفة ظاهرة نحو قولهم جاؤا قضمهم بقضيضهم فانه متناول بالنكته ايضا اي جاؤا اكثر من وذلك
 ان القضم الحصى الكبار والقضيض الحصى الصغار فعني جاؤا قضمهم بقضيضهم اكبرهم مع اصغرهم وهو حال
 يعني جميعا وقاطبة وقيل القضم هو الكسر والتفريق هنا يعني القاض اي الكاسر والقضيض يعني المقضوض
 اي المكسور يعني جاؤا اكثر من مز دحين بحيث يكسر بعضهم بعضا لكثرة قضمهم وانهم حاصوهم فكان بعضهم كاسرين
 وبعضهم مكسورين نحو قولهم من شربهم الجاه الغفير فانه ايضا متناول بالنكته اي ساترين وجه الارض اكثرهم
 وذلك لان الجاه بالمد اسم يعني المجموع من الجود وهو لهم والغفير عفي الغار وهو الساتر من الغار هو الساتر
 الغفير صفة الجاه كانت قلت مررت بهم قاطنين غارين اي جاءهم بين اقاربهم وعشائيرهم ساترين وجه الارض
 لكثرة قضمهم فان كان صاحبها اي متا الحال نكته محضه وجب تقديمها
 اي تقدير الحال على صاحبها ليقتضيه النكته بتقديمها فيقال جاء في راكبا رجل بخلاف ما اذا كان
 صاحبها نكته محضه نحو جاء في رجل كبر راكبا لم يحجب تقديمها وليلا يلبس بالصفة في النصب نحو
 رايت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر الاحوال حاد الباب وفي كلام الدليلين بحث اما الاول فاني صاحبها
 المنكر فلا يخص بتقديم الحكم متى فلا يجتاز الى تخصيصه بتقديم حكم آخر الا ترى انه وقع فاعلا والفاعل
 محكوم عليه ولا اصل فيه التعريف فلا يكون مثل هذا المنكر مختصا بتقديم الحكم لما هو وقوعه فاعلا يوتد
 ما ذكره للم في شرحه في بيان تخصيص البيت في قوله في الدار رجل ان الخبر في معنى الصفة كانه كما عليه
 قبل ذلك فلم يأت الا بعد ان صدر كانه موصولا ترى ان الفاعل لما كان الحكم عليه مقدما لاجل معرفته وبقا
 الى هذا القوله وما ذكر في الجواب ان الضمير الراجح الى نكته مختصته قبل الحكم يكون الاحكام نكته بخلاف الراجح
 اليها وهي خمسة حكم من الاحكام نحو جاء في رجل ضربته فان معرفة كانه هذا الضمير لهذا الرجل الجاهلي دون
 تحقيق الى هذا كانه وما ذكر في الرضى الضمير في هذا الى نكته مختصته فهو معرفة نحو جاء في رجل ضربته

والا فهو نكاح كآية رجلا لانه لم يخبر منكر الوجود اليه بحكم اولاد انتهى لفظه وهذا كله دليل على ان الفاعل
المذكر قد تخصص بتقدير الحكم عليه من انكر هذا التخصيص فهو متصفت واما الثاني فلهذا اذا القيس بالصفحة
فليكن الوجهان كونه حالا وكونه صفة كما يجوز كونه داخل ومبدأ كونه عند تقدير الحال اي في قولك مترا
راكبا رجلا وكما يجوز كونه حالا ومميزا في طاب زيد فارسيك واجيب عن هذا بان الحال عن التكرار خلاف الاصل
فلا يسبق الذهن اليه مع صلاح الوصفية فيلزم القياس المقصود يعني بخلاف الوجهين في موقع التقيد
لان كليهما خلاف الاصل اما كونه داخلا فللتركيب واما كونه مبدأ كونه في حكم التخصيص والتكرار فيستوي
في كونهما على خلاف الاصل فلا يلزم اللبس وبخلاف الوجهين في طاب زيد فارسيك لاستواءهما في كونهما على
الاصل ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي اي عامل معنوي كان عند سببوية متصفا
فلا يقال زيد قائما في الدار ولا قايما لك درهم الا اذا كان العامل المعنوي ذا المحلتين اي ذا كمال المحلتين
خلق به المحل ان فتح يلزم ان يلى كواحد منها بمتعلقه اي بمحدثه بخبر زيد قايما كمر وقوله ان العامل في المحل المعنوي
وهو ما يدل على حديث حدث المشبه وحدث المشبه به لان التشبيه نسبة تستدعي طرفين والقيام يتعلق بمحدث
المشبه فيجب ان يليه وهو زيد والقعود يتعلق بمحدث المشبه به فيجب ان يليه وهو عمرو وهو كونه قوله
كمر وعاملا في المحلين لكن في قايما باعتبار حدث المشبه وهو معنى التشبيه وفي قاعدا باعتبار حدث
المشبه به وهو معنى التشبيه بالشيء وقال الاخفش يجوز تقدير الحال على العامل المعنوي اذا كان العامل
المعنوي ظرفا او جارا مجرورا بشرط ان يكون المبتداء مقدما على الحال بخبر زيد قايما في الدار وامامع تاحيزه
فوافق سببويه في المتع فلم يجوز ايضا قايما زيدا في الدار ولا قايما في الدار زيد **بمخلاف الظرف الذي**
لم يقع حاله فانه يتقدم على العامل المعنوي بخبر زيد اليوم في الدار كل يوم لك قوب فتوب مبتدأ ولك
خبر وكل منصوب على الظرفية والعامل فيه لك وانما جاز تقديره لان الظرف اتسع فيه فلا يتسع في غيره
لكن في دوس في الكلام ثم قوله بخلاف الظرف خبر مبتداء محذوف اي وهو ملتبس بخلاف الظرف والجملة
معتزلة وقيل انها حال من فاعل لا يتقدم اي لا يتقدم الحال على العامل المعنوي حال كونها ملتبسا بخلاف الظرف
وفيه نظر لان الحال قيد العامل فيلزم ان يقيده عدم تقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف
يتقدم على العامل مطلقا اللهم الا ان يقال انه حال دائمة وهي لا يقبل التقييد **ولا على الجور**
عطف على قوله على العامل المعنوي ولا يوفق لتأكيد النفي قوله تعالى **على المعضوب عليه**
ولا الضالين اي ولا يتقدم الحال على صاحبها الجور ولا يقال من جهة الركبة بهند ولا ركبنا
زيد **في الاصل** لقوله لا يتقدم على الجور وانما لا يتقدم عليه كانه ان تقدمه فان و
بعد الجار لزم الفصل بين الجار والجور وان وقع قبل الجار لزم وقوع المتابع وهو الحال حيث لا يجوز تقا
المبتدأ وهو ذو الحال لان الجور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم متابعه عليه وفيه بحث لان هذا الدليل
يقضي ان لا يتقدم ركبنا على جاء في في جاء في زيد ركبنا الله تابع لزيد وزيد لا يتقدم على جاء في في حيث يتقدم
تابعه عليه وكهيبان الفاعل من حيث هو مستند اليه محله قبل الفصل كانه لا يجوز تقديره بجانص الا ان

الاكتياس بالمبتدأ بخلاف الجور فان محله بعد الجار فكذا محله تابعه واجاز ابن كيسان تقدير الحال على جها
 الجور ومثلكا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فان كافة حال من الناس الجور اذا المعنى وما ارسلناك
 الا للناس كافة والجواب ان كافة حال من الكاف وفيه نظرا في الكاف من كبر والكافة موت والحال يجب
 ان يكون مطابقا لصاحبه واجيب بان التاء فيه الالباقية لا تنافي في كلامه والمعنى وما ارسلناك الا
 اى ماغة للناس عن الشر والكبار وذكر صاحب الكشاف ان انحصار كافة على المصدر اى ما ارسلناك
 الا رسالة كافة للناس اى علمه شاملة لهم ثم الاختلاف في تقديرهما على الجور بحرف الجر اما الجور بلاضافة
 فلا يجوز تقدير الحال عليه بالانفصال مخويزا من غير ضرورة فائدة ثم لما كان اكثر الخاصة شروطا في الحال ان يكون
 مشتقة وما وجدوا غير مشتقة اولوا بالمشتق وتكلموا في تأويله شرعا في رد قوله فقال **وكل**
مادل على هيئة كلمة كل مبتدأ وما موصولة وما بعدك صفة اى وكل لفظ دل على هيئة مشتقة
 كان او غير مشتق **صح ان يقع حال** الجملة خبر لقوله كل اى محو قوعه خالدا لصدق حاله الحال
 عليه كان الحال ما بين هيئة الفاعل او المفعول به وهو كذلك فلا حاجة الى ما ذهبوا **مثلا**
قوله هذا جارا لطيفه طبا فان خبرا وطبا وقع حالان لانها على هيئة البيرية
 والطيفية مع انها ليسا بمشتقين معناه هذا المراد لشار الىه مفضل حال كونه خبرا على نفسه
 حال كونه رطبا ولا يلزم تفصيل الشئ على نفسه كانه مفضل باعتبار حالة البيرية مفضل عليه باعتبار
 حالة الطيفية ولا يعبدان يكون الشئ الواحد مفضلا باعتبار مفضلا عليه باعتبار ولو لا اختلاف الاختيار
 لما جاز لك ثم انهم اختلفوا في عامل خبر بعد ما اتفقوا على ان العامل في رطبا لطيف قال بعضهم العامل
 لطيف وهو الاصح فان قيل اسم التفضيل عامل ضعيف لا يثبت معموله عليه لا يقال زيد منك احسن فكيف
 يثبت موهنا قيل ان في الحال اختصا متماثل العامل الضعيف فيها متأخر عنها كالظرف توسعا ونما اخر الثقل
 ههنا لان اسم التفضيل عامل ذو حدتين اى دال على حدتين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اعنى التفضيل
 والتفضيل على الشئ لا شتماله على معنى التفضيل وهو حذية يقتضى طريقتين وقد ذكرنا من قبل ان العامل اذا
 كان حذية اى الاصل حذية يقتضى به الحال لا يلزم اليه كونه مفعولا متعلقا به والبيرية متعلق بفتح المفضل عليه وهو هذا
 والرطبة متعلق بفتح المفضل عليه عليه وهو غير منه للتضمن للذكر المفضل عليه فصح كونه لطيفا عاملا في الحالين
 لكن في خبرها باعتبار حدث المفضل وهو معنى التفضيل وفي رطبا باعتبار حدث المفضل عليه وهو معنى
 التفضيل على الشئ وعلى هذا كان معناه هذا المراد لشار الىه اطيف حال كونه خبرا من نفسه حال كونه رطبا وقال
 بعضهم العامل فيه تمام الاشارة وهو فاسد وجهين الاول انه لو كان كذلك لتعبدت الاشارة بحال البيرية
 لان الحال قيد العامل فلا يستقيم ان يقال هذا الكلام لا في حال البيرية ولا في حال الرطبة بل لو قيل عند كون
 المشار اليه رطبا او طبا كان مستقيما والثاني انه لو كان كذلك لكان خبرا من تمامه هذا في اطيف
 عاملا في رطبا وحده فلو كان لطيفا باعتبار حالة واحدة وفي حالة الطيفية كان البيرية لم يتعلق باطيف
 قال هذا المراد لشار الىه في حال البيرية في اطيف حال كونه رطبا فيلزم تفصيل الشئ على غير اعتبار

حالة واحدة وقال بعضهم العامل فيه كان المحذوفة التامة والمعنى هذا اذا وجد سيرا طبيب من رطب
وانما كانت تامة لعدم مجي
شيرا وطبا معرفة ولو كانت ناقصة لجاز استعمالها معرفة وهو قاسم بالوجهين
المذكورين ايضا تامل تعرف فلما فرغ من بيان الحال المفردة شرع في بحث الجملة الواقعة حالا فقال **وتكون**
الحال جملة خبرية لان بيان الهيئتها كما يكون بالمفرد يكون بالجملة وانما قيد الخبرية لان الاستثبات
لا يقع حالا ولا صفة ولا صلة وكذا لا يقع جزاءا للبعض بدون تاويل لان الاستثبات لا يثبوت لها في نفسها و
اثبات الشيء في ثبوتها في نفسها فلا يبين ان الحال يكون جملة وهي متبوعة بتلك كون اسمية وقد يكون
فعلية اما معدة بالمضارع او بالماضي وكل واحد منهما مثبتا او منقيا شرع في تفصيلها وبيان ان اى جملة
يجوز ان تكون جملة مع فيها الواو اى جملة يجمع فيها الامران فقال **والاسمية بالواو**
الضمير اى الجملة الاسمية التي وقعت حالا ملتبسة بكلام الربطين نحو جاء في زيد وبه قايروا بنا
احتاجت الى الضمير لان الجملة من حيث هي مستقلة فاذا تعلقت بشئ يحتاج الى رابط وانما احتاجت
الى الواو لان الاسمية تالي عن وقوعها حالا لانها لا تلتصق بالثبوت والدوام خرجت عما هو الاصل في الحال
وهو الانتقال وعدم التغير فاحتاجت الى زيادة رابط وهو الواو لانها الموضوع للربط لكونها بالجمع **او**
بالواو وحدها نحو لقيته والجيش قادم وانتيه والشمس طالعة لاني الحال في المعنى ظرف اذا المعنى
لقيته في حال قدوم الجيش وانتيه في حال طلوع الشمس فلما جاز ان تخلو الظرف عن الضمير جاز ان
تخلو الجملة الواقعة حالا عن الضمير وتقابل ان يقول الحال ملتين هيته الفاعل او المفعول به وهي في هذين
المثالين لم يبين هيته ثبتي منها واجيب بانها ملتين هيته الفاعل اذا المعنى لقيته مقارنا بقدوم الجيش وانتيه
مقارنا بطلوع الشمس او يقال انما لما بينت زمان صدور الفعل عن الفاعل وهو لا يفرق الفاعل فكانتا ملتين ذاته
فهو مبينة لهيئة كانه الفاعل فاعرف **او بالضمير وحده** **ضعف** يتعلق بقوله
او بالضمير يعني الاقتصار على الضمير ضعيف نحو كنته قوة الى قى ومنه قول الشاعر ولو لا جنان الليل ما آب
علم الى جعفر بالله لم يترك وانما ضعف ذلك لان الضمير رابط بما لا يدل على ارتباط خاص بالحالية مع تحقق
ما ياباه وهو فوت ما هو الاصل في الحال بخلاف الواو وحدها لانها دالة على ارتباط الخاص وهو ارتباط
الحالية ثم هذا في الجملة الاسمية التي تقع حالا مستقلة اما اذا وقعت حالا موكدة فلا يجوز فيها
الواو بل يجزيه الضمير وحده لانها موكدة بما قبلها فيكون جملة تقع تأكيد اخرى **والمضارع للمشت**
الواقع حالا ملتبس **بالضمير** يعني الجملة الفعلية المبسوطة بالمضارع المشتب الواقعة حالا متبصرة
وحال حال يتاويل منقحة او مفعول مطلق اى ينفرد بالضمير انفراد او الجملة حال نحو جاء في
زيد يضرب فلامه لان المضارع المشتب كاسم الفاعل من حيث الدلالة على حصول صفة غير ثابتة مقارنة
لحال تاما دالة على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فلاما مثبتا والفعل يدل على التجدد وعدم الثبوت
واما المقارنة فلكونه مضارعا واكلا في الحال ولا يستقبل مجازا في الماضي فاجري مجازا في الاستغناء
عن الواو واحتياج الى الضمير وحده ولا داعي ان يقال ان الصلح المشتب على وزن اسم فاعل لفظا وبمعنى

معنى فيمتنع دخول الواو فيه وانما جاء مع الواو من قوله تعالى انما من الناس بالبر وتشتون انفسكم ومنه
قول بعض اصحاب العرب قمت واصك وجاى في غر واضوب وجوه فحول على حذف المبتدأ ام اى وانتم تشتون انفسكم
وانا اصك وجهه فيكون في تقدير جملة اسمية فلا يرد نقضاً **واسواها بالواو والضمير**
ماسوى الجملة الاسمية والفعل المضارع المثنى من المضارع المنفص والمضارع المثنى والمنفص ملقبس بالواو و
الضمير جميعاً **او يا حدهم** بلا سعة في اللفظ والبيان وانما جاز في اللفظ بين الابطال والاقتضائين احدهما اما المضارع والماضي
المنقبان فلان فيهما وجهين في معنى اللفظ وجه من الفعل المنفص وجه من الفعل المثنى فاما اذا اعتبرنا وجهاً واحداً اعتبرنا وجهاً واحداً
حتى بالواو وحدها اذا اعتبرنا الثاني حتى بالضمير وحدها واما الماضي المثنى فبذاته يخالف الحال وبواسطة
قد المقربة الى الحال يوافقها باعتبار المخالفة حتى بهما معا وباعتبار الموافقة حتى بهما **ولا بد في الماضي**
المثبت الواقع حالاً اى في الجملة الفعلية المصدرية بلاماضى المثنى من لفظ **قل** سواء كانت
ظاهرة او مقدرة **فان** يعنى لا يقع الماضي المثنى حالاً الا ان يكون ذلك الماضي قريباً من العامل
مقرباً بعلامة التقرب لفظاً او تقديرية لان الماضي الواقع حالاً سابق على زمان العامل لذلك اذا قلت جاء
زيد ركب ابوق كان الركوب مقدماً على المجئ وقد منع اختلاف الحال وعاملها زماناً فالترتبات قد المقربة الى
الحال لتقريبه الى زمان العامل فيتحد زمانها حالاً لان التقريب **فان** حكم المقارن لى لذلاليهم وقوم الماضي حالاً
فـ **يما لا يجر استعمال** قد فلا يقال متى التثنية وقد ولد في يوم كذا وقال فلان اليوم
وقد قال سهل بن عبد الله عليه السلام كذا العدم التقرب وعدم استعمال صحت تقدير اللهم الا بتأويل **ويجوز**
حذف العامل اى عامل الحال اذا دلت القرينة عليه علية كانت او عقالية اضافة الحذف الى
العامل اضافة المصدر الى المفعول **فقولك للمستفكر** اى لمن يريد السيف **استدله مهدياً**
اى اذهب حال كونك مدلولاً على طريق المستقيم الوصول الى المقصد فحذف اذهب بقرينة حال الخطاب
ويجب حذف الظل في الحال الموكلة وهو الذى تؤكد ما في الجملة السابقة من المعنى الذى هو موجود
في الحال وانما وجب حذف عاملها لان الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى بذلك عن اظهارها اذ لو
ذكرنا كرمين ما دل عليه الجملة السابقة **مثل زيد ابوك عطوفاً** فانه حال موكلة لما في
الجملة السابقة من معنى العطف لان من لوازم الابوة **اى** زيد ابوك **احقر** عطوفاً اى اثبتته
والضمير يرجع الى الابوة اى اثبت الابوة حال كونه عطوفاً قال صاحب المفتاح اخى التقديرات عندي
ان يعتقد رجحى عطوفاً فان قيل قاىما في قوله شهد الله ان لا اله الا هو والملائكة واولو العلم قاىما بالقسط
وقوله مدبرين في قوله تعالى ولوا مدبرين حال موكلة ولم يحذف عاملها قيل قد اختلفوا النخاة في ان الحال
الموكلة هل تكون مقربة لمضمون الجملة الفعلية ام لا قال الجمهور لا يكون وقيل بعض المحققين
تكون الا انه لا يمتنع في تلك الفعلية عاملها فذهب للمصنف ان كان كذهب الفريقين الاول كان الضمير
في قوله **وشروطها** عائد الى الموكلة بدون حذف اى وشروط الحال الموكلة **ان تكون مقربة**
لمضمون الجملة فلهذا ورد في الحال فيها غير موكلة لعدم كمالية

أو أناسهم حال دأمة فيقولون الحال الدائمة واسطة بين المنتقلة والموكدة إذا المنتقلة منحدرة لا تقرر مضمون
 ما قبلها سواء كانت ما قبلها مقولة أو جملة اسمية أو فعلية والموكدة تقرر مضمون جملة اسمية والدائمة تقرر مضمون
 جملة فعلية وإن كان كذهب الفريق الثاني كان عايداً إلى الموكدة مع حذف مضافين منه أي وشرط وجوب
 حذف عاملها أي تكون مقولة لمضمون جملة اسمية وأما حذف المضافاين فلا فائدة في هذا الكلام عقيب بحث وجوب حذف عاملها فلا يرد الإيراد
 إلا أن فيهما موكدة أي شرط وجوب حذف عاملها وهو الاسمية فعلى قولهم لا واسطة بين المنتقلة والموكدة ثم المراد بالجملة الاسمية
 بالجملة الاسمية التي عقد هامن أسمين لا عمل لهما في الحال بل في شيء آخر لا فرغ عن الحال شرع في بيان التميز
 فقال **التميز** مبتدأ وما بعده خبره أو مبتدأ محذوف الخبر أي من المنصوبات التميز أو خبر محذوف والمبتدأ
 أي هذان بيان التميز وعلى هذين الوجهين يكون قوله **ما يرفع الأبهام** خبر مبتدأ محذوف أي هو ما يرفع
 الأبهام **المستقر** أي الثابت في الوضع وفيه اختصار عن الصفة التي ترفع الأبهام عن المشتبه به
 رأيت عينا جارية فان قوله جارية ترفع الأبهام عن قوله لا يشتمل الجارية واللباسية وغيرهما لكنه غير مستقر
 في وضعه لأن العين لم يوضع مبهمة بل تشابه في الاستعمال بالخصبة إلى السامع باعتبار تعدد الوضع المبني
 على غفلة الواسع أو اختلاف **عز ذات** فيها اختصار عن الحال فانها ترفع الأبهام عن هيئتها عن الذات
 والجوارح والجزء يتعلق بقوله يرفع أي يرفع الأبهام عن شأها كونه محذوفاً عن ذاتها فانها ترفع الأبهام عن ذاتها **أو عز ذات** مقدر
 أي عز ذات أو عز ذات شبهة في هذا أو شبهة أو إضافة نحو قولك طائر يلد نفسه فأنفس يرفع الأبهام عن ذات مقدرها الأبهام وظاوفي ذات
 ولا أصل النسبة فانها معلومة محققة وأما المبهمة هو الأمر للقد فالنفس طائر من أموز لا يفسد كالكلمة بقوله نفساً فالمبهمة في الحقيقة هي
 المشوالة النسبة وقوله نفساً تفسير للمبهمة لا لشيء النسبة الأبهام قالوا بانه تميز عن النسبة نظراً إلى أن الأبهام
 ناشئ عن جهة النسبة وكذلك **قولك زيد طيب نفساً** والعجب في طيبه نفساً
 ولغايل أن يقول يبدل في هذه الكلمة صفة المبهمة نحو رأيت هذا الرجل وعطف البيان نحو جاءني زيد أبو عبد الله
 والبدل من ضمير الغائب أو مبهمة آخر نحو صفة زيدا أو صوبت هذا زيدا والمجروح في خاتمة فضة وغير ذلك مع أن كلا
 منها ليست بغير وإن أوجب بان المعنى ما يذكر بحيث يرفع الأبهام المستقر عما لم يذكر بهذا الحيثية فلا يدخل
 في المحذوف فلا سلم ذلك صفة المبهمة وعطف البيان والمجروح في خاتمة فضة وإن أوجب بان أن المراد أن المجروح في خاتمة
 فضة غير وإن كان مجروحاً بالاضافة ولا يلزم في التميز أن يكون ابداً منصوباً بل قد يكون مجروحاً بالاضافة
 وسائر ما ذكرناه والقصور هنا غير التوابع بل لا بد من التوابع بعد ذلك لضعف قيل المستقر لاختلاف الصفة لوجوبها بما ذكرنا لا ولا هي يرفع الأبهام المستقر
 عز ذات مذكورة يرفع **عز مقدر** تام بالتشويق لفظاً أو تقدير أو بوزن القسمة أو بوزن شبهة فون الجمع أو بالاضافة والمراد بالمفرد
 ما يقابل النسبة في الجملة أو في شبهة أو في الألفاظ ثم ما يرفع الأبهام عن مقدر يكون عن مقدر **مقدر**
 صفة مقدر وهو ما يعرف به قد الشيء وهو العلة والكيل والوزن والمساحة والقياس **غلب**
 مفعول مطلق أو ظرف أي يرفع عن مقدر مقدارها غالباً أو نهائياً غالباً **أما في العلة** صفة لقوله
 مقدر كإنما في العلة هذا من باب ظرفية الجزئي للكم **نحو عندى** **عشرون** **درهما**
 تميز يرفع الأبهام المستقر عن ذات مذكورة هي مقدره مقدار وهو إحدى هذه أمثلة العلة والتام منون يشبه

مثل خاتمة جليد أن الخاتمة مبهمة باعتبار الجسر تام بالتون فاقضى تميز اثنين بالاضافة الى نوعه
والخفض الأكثر أي خفض القيز عن غير المقدار بالاضافة " أكثر استعجالا من النصب كحصول الغرض
وهو البيان مع الخفة وقصور غير المقدار عن طلب القيز لأن الأصل في المبهمة المقادير فهي أولى بالقيز الذي
نصبه نزع كونه تميز بخلاف غير المقادير فإنه ليس بهذه المثابة لأن إبهامه ليس كما يرام المقادير فهو أولى
بالجس لكونه علم بالاضافة وليس ينص على كون المضاف إليه قيزا **والثاني** أي ما يرفع الإبهام المستقر عن
ذات مقدرة يرفعه **عز ذلك** نسبة حاصلة في جملة فعلية أو عن نسبة حاصلة في **فما**
صناهاها من المضاهاة وهي التشابه أي فيما شابه الجملة الفعلية وهو اسم الفاعل نحو كحصول
متلاهم ماء أو اسم المفعول نحو الأرض مفتوح عيون أو الصفة المشبهة بخير يد حسن وجها أو اسم التقضيل بخير يد
أفضل أي أن هذه الصفات مع ضمها ليس بجملة لكن يشابهها كأنه منسوبة إلى فاعلها كما أن الفعل منسوب
إلى فاعله **مخوطا** بدل بنفسيا مثال القيز الذي وقع بعد الجملة وهو منزال عن الفاعل أي طابت
نفس زيد **ونريد** طيبا أبابرة ودأروعا مثال القيز الذي وقع بعد ما ضاهى الجملة
أو عطف على قوله في جملة أي لو من ذات تشابه عن نسبة حاصلة في **اضافة** نحو أعجبنى
طيبا أبابرة ودأروعا مثال القيز الذي وقع بعد الاضافة وهو غير صفة وإنما أكثر
أمثلة ما يضاهاى الجملة والاضافة أشارة إلى كثرة اصناف القيز حيث يكون اسما المنتصب عنه أو متعلقا
عينا أو عرضا من الأمور الاضافية أو فيها فالأب محتمل أن يكون له ومحتمل أن يكون متعلقا وهو عين أضاف
والأبوق والدار والعلم متعلقات فالأبوق عرضا ضافى والدار عين غير ضافى والعلم عرض غير ضافى وإنما خص مثال
الفرع أصنى ما يضاهاى الجملة والاضافة بذكر اصناف القيز ليندل به على ذلك في الأصل أصنى الجملة لأنها أصل
النسبة **ولدرج فارسا** مثال القيز الذي وقع بعد الاضافة وهو صفة فان قيل ما المنتصف
ذكر هذا المثال مثالا للقيز عن النسبة في الاضافة ولصاحب المفصل ذكره مثالا للتمييز عن المفرد قيل لا اختلاف
الوجهين في الضمير في درج فان كان مبهما لا يعرف المقص منه كضمير به رجلا وفخر رجلا وساء مثلا كان القيز عن
المفرد كما ذهب إليه صاحب المفصل لأن الضمير فكيف يحتمل أن يكون المراد منه رجلا أو امرأة أو صبيا أو حرا أو
عبدا وان كان معينا معلوما يعرف المقص منه يرجع إلى سابق معين معلوم كان القيز عن النسبة في الاضافة
كما ذهب

إليه المنتصف في الدرج في اللغة اللبن وفيه كثر كثير العرب اذ به معاشهم فإريد به الخير
أي خير من فارسا أي خير من سنيته وهذا القول إنما يستعمل في التخييل المميز الصادر من الممدوح ليس لما صك
منه فهو من صنع الله تعالى أي لها صدر من الممدوح من غير أن كان القيز عن النسبة **أسماء**
أي منسوبة **فجاء** بدل بالتصغير **الجملة** الفعلية صفة لقوله أسماء أي أمها هو جله
أسماء انتصب القيز منه وعبارا عنه وهو ما نصب إليه عامل القيز كزيد في طلب زيد أو جله منتصبا
منه من أم الجار لأن القيز لم ينتصب عنه لكنه لما كان مبهما للضمير حيث انتصب باعتباره نسبة الفعل (التي)

مبدأ فيهما ما قصد فلهذا كل واحد من هذين الاستثناءين مستثنى عنه لأن قصد المحقق والمحققان
قصد النوعان فالمحققان قصد الاثر والجميع فالمتنزه على كل تقدير وطالب المصنف **والزائد** القيد
من الضمير **صفت** بان كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة واسم تفضيل **كانت** له
اي كانت تلك الصفة صفة لما انتسب منه لان الصفة تنسب موصوفا فلذلك اولي جعل الصفة
مبين فاذا قيل طالب زيد لكان الوالد هو زيد كما جعل ان يكون والدا مجلات **طالع** هو طالب زيد اياها
يحتمل ان يكون الاب هو زيد ويحتفل من يكون له اب كائنا وكانت **طرق** عطف على له والطريق بمعنى
المطابقة كالتحسين بمعنى التماس والمثل بمعنى المماثل والمثبه بمعنى المشابهة اي وكانت تلك الصفة
مطابقة للمشتق منها في الازاد والتشبيه والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضمير فيقال طالب
زيد فارسل طالب الزيدان فارسين وطالب الزيدون فارس **واختلت الحال** عطف على قوله
كانت له اي واختلت تلك الصفة الحال لان المعنى كما يستقيم على التميز يستقيم على المعاني **هو**
طالب زيد فارسل اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا **ولا يتقدم التميز على عامل**
اذا كان له العامل اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي زيدا طال وكلاما منون ولا در جماعتين كالمع
عامل ضعيف فلا يجعل **مؤخر** **والاخر** اي اخر الماخذ **ان لا يتقدم التميز على**
الفعل ايضا مع قوته في العمل وذلك لان التميز بيان والبيان قبل الاجمال عظم وكان القيد ان
كان معبولا بغير الفعل فهو ضعيف العمل فلا يجعل مؤخر وان كان معبولا للفعل فهو من حيث المعنى فاعل
هو طالب زيد ايا اي طالب ابي وفي كلا الدليلين بحث اما الاول فلان البيان قد يكون مقدما على الاجمال
للاهتمام بمرئياته او لمرئياته السبع كما قاله صاحب التلخيص وعلم من البيان ما لم يعلم فان قوله من البيان
بيان لقوله ما لم يعلم قد مولى لمرئياته السبع وتجب بان الكلام في مثل هذا الموضع محمول على التقدير
والسخر يكون ذلك التقدير في محله السخر اما الثاني فلان هذا الدليل يقتضي امتناع تقدير التميز الذي
هو فاعل من حيث المعنى اما اذا كان مفعولا من حيث المعنى كقول تعالى وفجرنا الارض عيونا فان معناها فجرنا
عيون الارض فلا يقتضي امتناع تقديرها واجيب بان التميز الذي هو مفعول من حيث المعنى وان لم يكن
فاعلا للمفعول الذي هو فاعل لم يكن فاعلا لمطلوع ذلك الفعل كما ان قيل فجرنا عيون الارض ففجرنا عيوننا
خلا في التميز والمزج اي لا يفتان الماثل والى الصابن المذبة وهو توكيد **الماثل** الى
وهو الذي الى الحسن الاخير الذي هو توكيد سبوي وهو استقفا الصفة فانما اجاز القدماء
الفاعل اذا كان فعلا او اسما الفاعل او المفعول ووافقه الفراء وهو الذي الكسائي وهو استاذ كوكبة
احد الفراء المسبح لظن الى قوله الحسن واستنكا بالاول الشارح **الضمير** بالقرائن جيبا وما كان
غيبا بالقرائن تطيب وجه الاستدلال في قوله مقدر **الماثل** لتلك وفي قوله **مفعول** لتلك **والمزج**
اي وكذا الشأن فليست هي الصابن المذبة فليست هي الصابن المذبة ان الذي في قوله **الماثل** الصابن
فليكن التميز عليها كالمزج وان يكون التميز في قوله **الماثل** الصابن المذبة

لذا وناقضا وهو باطل لان هذا الاستثناء موجود في القرآن وهو ينفي ان يكون قوله في كلامه الكتاب المنافي
وان لم يكن داخل فيه لم يتحقق الإخراج عن المنقود وهو شرط كما ذكر المعبر قبل انه داخل في كلامه من حيث الأفراد
واللفظ فخرج عنه في التركيب والحكم لا الاستثناء بيان التفسير توقف حكمه على ما في آخره كما في من حيث زيد
رأسه والمحتمل زيد على فلا يلزم شيء مما ذكره لاختلاف المعنى **والمقطع** مبتداء خبر قوله المذكور
أي الكلام المذكور **يجل** أي بعد الألف الصغرى وأخواته غير **غير** عن متعده نحو ما جاء في القوم
الاجزاء ثم لما كان المستثنى في أعزاء مشتملا على خمسة أمزج شرع في بيان كل واحد منها على التفصيل
وقال وهو منصوب في عود الضمير تفصيل الـ أريد بالمستثنى المذكور لفظه وكان محل المنصل
والمنقطع عليه حمل الدلول على الدال كان الضمير عائد إلى المستثنى وأريد ما هو المشترك بين المنصل
والمنفصل على سبيل عموم الجواز لفظه وكان في الكلام من المحسنات متعة نستعمل ما وان أريد ما هو
المشترك بين القسمين على وجه عموم الجواز كان الضمير عائدا إليهم ولم يكن في الكلام الاستثناء وقد سبقت
إلى هذا التفصيل أشارة وقيل الضمير عائد إلى المستثنى المذكور يقسم اللفظ عن كونه متصلا ومنفصلا
ومنه نظرا لأنه يلزم عموم المشترك وهو غير جائز ويجب بانه ليس من عموم المشترك بل من قبيل عموم
الجواز حيث يراد به ما هو عموم المنصل والمنقطع اذا كان المستثنى واقعا **بجاء** **غير الصفة**
احتمار عن الألف الصغرى فانه لا يجب نصب بعدها اذا ما بعدها تابع لما قبلها في الألف نحو جاء في
رجل لا زيد ورأيت رجلا لا زيد أو مررت برجل لا زيد وفيه نظرا لأنه لا حاجة إلى هذا التفسير هنا لان قوله
وهو راجع إلى المستثنى وكذا ضمير قوله كان والألف الصغرى لا يستثنى بها فلا يكون المذكور بجاء مستثنى
فلا يحتاج إلى إخراجهم اللهم الا ان يقال انه قيد واقع لا احترازي او يقال انما خرج مثل هذا ملاحظة لصوتها
الاستثناء **في كلامه موجب** تام فيخرج نحو قرات الألف مكانها صيغة الجهر ورفع اليوم فانه
وان كان كلاما موجبا لكنه ليس بتمام والمراد بالموجب ههنا ما ليس برفع ولا نفي والاستفهام نحو جاء في القوم
اللازيد **أخرا** عما اذا وقع في كلامه في موجب كانه ليس واجب النصب بل يختار النصب البذل ان كان
تاما ويعرب على حسب العلوم ان كان ناقضا على ما سببه **أو مقدما** عطف على قوله بعد الألف
اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب أو غير موجب
أو مقادما الألف واحد والجواز والحرور أعني منه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المستثنى والضمير الجواز
عائد إلى الموصول في المستثنى **أو منقطعا** عطف على قوله مقدما أي او كان المستثنى منقطعا
عن المستثنى منه بيان ان كان المستثنى على خلاف جنس المستثنى منه سواء كان في كلام موجب أو غير موجب
وانما وجب النصب في المستثنى في المواضع الثلاثة المذكورة لاستقامة النصب لشبهه بالمفعول في كونه
مفعولا لشبهه الخاص بالمفعول مع المتعلق في أسطة الحرف مع امتناع الموصول في هذا الوجه اما في واقع
اللفظ كلام موجب فلا بد للبذل في حكمه تكليف العامل به على قدر تكليفه في المستثنى والمستثنى
فلا بد من وجه آخر لا بد منه في القوم لا يسم في زمان وهو مكرر للفرض ويختار الجواز عن القوم

بخلاف غير الموجب حيث يمكن تكرر برأى العامل مع تلك التي العارض فلا يلزم من التثنية في المستثنى والمستثنى
 منه ولا في المبدل منه في حكم التثنية فيكون المستثنى في حكم التثنية وهو متمم في الإيجاب لعدم استقائه
 المعنى ببيان أن القوم لو سقط في جاء ^{الكل} لا زيد ان في جاء في الأول أو هو باطل لأن معناه جاء جميع الناس
 الأول وهو محال وفي كلا الدليلين نظرياً الأول فلا تارة ^{في} الإيجاب في المستثنى والمستثنى منه حيث
 يمكن تكرر برأى العامل التثنية بقرينة أن الأبعد الاثبات يوجب التثنية وذلك في حكم ما بعد ما يخالف ما قبلها بالاتفاق
 كما في قرأت اليوم كذا فانه في تقديم ما قرأت يوم كذا فلا يلزم عكس العرض وخلاف المقصود وأما الثاني
 فلا يلزم الإبدال فيما بعده فيه التثنية في الإيجاب كما في قولك قرأ زيد يا مراً لا سبعاً الأول ليس
 كذلك وأما فيما إذا كان المستثنى مقدماً فلا يمنع تقديم البديل على المبدل منه كانه تابع ولا يجوز تقديم
 التابع على المتبوع وأما في المنقطع فلا يلزم أن يكون بدل الكل أو بدل البعض أو بدل
 الاشتمال أو بدل الغلط والكل منفرداً أما الأول والثاني فلا يلزم أن يتحققا بدون اتحاد المجلس أي بدون
 المجامعة بين البديل والمبدل منه لا يحتاج بينهما أي لاجتماع بينهما في المنقطع وأما الثالث فلا يلزم
 يتحقق بدون الملازمة بين البديل والتبدل منه ولا ملازمة بينهما في المنقطع إذا لم يمكن أن يشتمل
 البديل المبدل منه ويشتمل المبدل منه البديل وأما الرابع لعدم وقوعه في كلام الفصحاء وقية نظر لأن
 المعنى يبحث عن أصل الجواز لا عن الفصاحة والبلاغة والأولى أن يقال في الدليل على امتناع إبدال المنقطع
 أنه لو كان في الإيجاب مخرجاً في القوم أو الحار أو الزم الإيجاب في المستثنى والمستثنى منه كانه في حكم
 تكرر العامل فيصير معناه جاء في القوم أو جاء في حار وهو خلاف العرض ولو كان في التثنية مخرجاً في
 القوم أو الحار أو الزم الغلط في العامل والمفعول جميعاً حيث يكرر فيه أصل العامل ويتكرر التثنية العارض ليلزم
 يلزم من التثنية في المستثنى والمستثنى منه فيلزم الغلط في العامل والمفعول جميعاً حيث يصير معناه ما جاء
 القوم أو جاء في حار والغلط في هذا التبدل في المفعول فقط فاعرف قوله **والأكثر** ظرف منصوب
 المقدر المحل للتعصب على قوله إذا كان متعلماً بواسطة أن عطف أي وهو منصوب إذا كان منقطعاً في قول أكثر القوم
 وهو خبر مبتدأ محذوف أي هو عطف التعصب في المنقطع في الأكثر والجملة اعتراضية للتعصب على الخلاف وإنما
 قيد للمنقطع بقوله في الأكثر **أكثر** من قول بعض النحاة فانه يجوز أن فيه الرفع على البديل
 متمسكاً بقول الشاعر وبلغ ليس لها ليس إلا العاوية إلا العيس فانه مستثنى منقطع لأن قوله ليس لا
 يتناولها الاختلاف الجنس وأجواب أنه جعل مستثنى متصلاً على وجه الاستعانة حيث شبه العاوية
 والعيس بما يكون مودعاً لها وهذا المكان فكانت مودعة أو يقال أنه مستثنى مفرغ وعامله محذوف
 تقدير ليس لها ليس وأيضاً إلا إلا العاوية ولا العيس **أو كان** عطف على كان الأول أي وهو منصوب
 إذا كان **والمفعول خلا** **والأكثر** لكونها تأنيدياً عن نفسه وخلافه الاتصال
 يعرف من المستثنى بعد ما مفعول به مخرجاً في القوم خلا زيد أو هذا أو ما قال في الأكثر أكثر من قول
 بعضهم فانه من غير الجواز لا يخلو عندهم قال السبكي لا مخرجاً في جواز الجواز في شبهة أكثر أو

كان بعد ما خلا وما عدا واما الزم النصيب بهما التقيين فمستثنى ليقع بالمتكسر

سما في اخواتك

ما خلا زيد او ما عدا عمر وهما في الكلام في محل النصيب على الظرفية في وقت خلوهم او خلو محييتهم من زيد
 ووقت مجاوزتهم او مجاوزة محييتهم عمر ودوي ابن التمام عن الاختصاص الجزم بهما جعل ما مزيل لا مستندة بكونه
 عن الجز في ايض ولعل هذا الميثاق عند المصنف او لم يجز خلاصته حتى لم يقل في الاكثر **وبعد ليس واولئك**
 لكونها من الافعال الناقصة الناصبة للغير نحو جازم في الفوم ليس زيد او سياتي اهلك ليكون فتراوفا
 في التركيب في محل النصيب على الحالية ولزم استثناءها في باب الاستثناء وهو راجع الى بعض مضاف الى غير
 المستثنى منه اي ليس بعضهم زيد اكمل الزم افعال خلا وعدا اشلا فخرج عن تحت الواضع التي يجب فيها
 نصيب المستثنى شرعا فاما يجوز فيه النصيب ويختار **البدل فقل ويجوز فيما** اي في الاستثنى

النصب على الاستثناء ويختار البدل اي بدل البعض اذا البدل بعد الا لا يكون الا كذلك
فيما بعد الاكلمة ما موصوفة او موصولة اي في مستثنى وقع بعد الا وفي المستثنى الذي
 وقع بعد الا **في كلام غير مذكور المستثنى منها** الجملة الفعلية وقعت حالا

يتقد يوقد اي وقد ذكر المستثنى منه وفي بعض النسخ والمستثنى منه مذكور فاجملة الاسمية حال
 ايضا مثل قوله تعالى **ما فعلوه الا قليلا** بالنصب على الاستثناء **والاقليل**

بالرفع على البدلية من الواو في فعلوا وفي قوله بعد الاختراز عما اذا وقع في كلام غير موجب والمستثنى
 منه مذكور لكنه بعد خلا وعدا وليس الا يكون او غير او سوى او نحو ذلك وفي قوله في كلام غير موجب
 اختراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كالمسرح وفي قوله وذكر المستثنى منه اختراز عما اذا
 يذكر المستثنى منه فانه مرجح على حسب العوازل كما ياتي فان قيل يدخل في هذا الصابطة المستثنى

المقدّم على المستثنى منه والمستثنى المتقطع مع انه لا يجوز فيه الواو فانه بل يجب النصيب كما مر في قوله تعالى
 ويجوز النصيب ويختار البدل في مستثنى متصل متأخر او في المستثنى المتصل المتأخر بعد الا بدلالة قبيل للمع
 بقوله ما فعلوا الا قليل فحالة ما تقدم واما يجوز فيه النصيب ويختار البدل اما النصيب فخط الاستثناء

المتصل المنصوب على التشبيه بالمفعول واما اختيار البدل فلا نه مقم في الكلام بخلاف ما اذا كان
 منصوبا حيث يكون فضلا فان قيل بدل البعض يجب فيه ضمير عايد الى البدل منه ولا فخر ههنا قيل
 بدل البعض اذا كان بعد الا لا يجب الضمير فيه فانه لا فائدة ان المستثنى بعض المستثنى

منه كذا في العباب فان قيل البدل تابع مقصود بما ذهب الى المتبوع وانه والمستثنى في كلام الغير الموجب
 اذا كان بدلا كان كل واحد من التاب والمتبوع مقصودا والتاب مقصود بالنسبة الثبوتية والمتبوع مقصود
 بالنسبة السلبيّة لان حكم ما بعد الا يخالف ما قبلها بالانحياز قيل تعريف البدل حصوله على خلاف المضاف

اي ما هو مقصود باصل ما ذهب الى المتبوع وان كان ذلك ان النسبة الثبوتية هي اصل والنسبة السلبيّة عائد
 البدل هذا مقم بالنسبة الثبوتية او يقال التعريف بحسب الاصل في النسبة السلبيّة هو اصل والنسبة السلبيّة عائد

فلم ينفع النصب فيه بغير الهمزة الكسرة مع انه مستثنى بعد الا في كلام غيره وجب وذكر المستثنى منه قيل
لانه يوهى ويجا امتناعا وهو الابدال من لفظه وانما امتنع الابدال من اللفظ لا المستثنى من اللفظ بل من اللفظ هو الابدال
فيكون بدلا من معناه لا في معناه المرفوع على الابتداء وعامله معنوى وكذلك قوله لا رجل في الدال لا زيد فربما خرج
عن بحث المواضع التي يجب فيها النصب ويجوز فيها الوجهان شريطة بيان ما يجوز فيها الوجه الثالث فقال
وعرب المستثنى على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير ذلك
وهي هذا المستثنى مفرغا للتفريق العامل الذي قبل الاله وعدم اشتغاله بالمستثنى منه والنصب التكميل
اى وعرب المستثنى على قدر اقتضاء العامل الذي قبل الاله اذا كان المستثنى منه غير مذكور يعنى يرفع +
المستثنى اذا كان العامل رافعا نحو ما جاء في الازيد وينصب اذا كان العامل ناصبا نحو ما دلت الازيد او
يجز اذا كان العامل جازا نحو ما رقت الازيد وفي القسم الاخير نظرا لان قوله يزيد مجرور بعامله لا عامل
المستثنى منه فكيف يكون مثالا لعرب على حسب العوامل المستثنى منه اللهم الا ان يقال معناه وعرب
على حسب عوامله سواء كانت عوامل المستثنى منه كما في المتاخرين او لا كما في مثالا لآخر فان قيل البديل اذا
كان المستثنى منه مذكورا ايضا معرب على حسب العوامل يقال ما جاء في احد الازيد وما دلت احد الازيد +
وما رقت باحد الازيد فموجب تخصيص هذا القسم بكونه معربا على حسب العوامل قيل معناه وعرب على حسب
العوامل بلا شبهة اذا كان المستثنى منه غير مذكور وللبديل فيما اذا كان المستثنى منه مذكور معرب بفتح
المبديل منه بخلاف المستثنى المفروق فانه لما حذف المستثنى منه فاقدر هذا مقاصد سمي باسمه حقيقة او
مجازا على حسب الاختلاف وعرب على اقتضاء العوامل بلا اعتبار بفتحها فان قيل اذا كان عامل المبديل
منحرفا جازا تكرر في البديل كقوله تعالى للذين استضعفوا امن منهم فالبديل الذي بعد الاله اذا كان
المبديل من حرف جازا تكرر في البديل ايضا نحو ما رقت باحد الازيد فهذا النوع من البديل معرب بعامله
بلا شبهة ايضا كان المستثنى المفروق في قولك ما رقت الازيد معرب بعامله بلا شبهة قيل معناه وعرب على +
حسب العوامل بلا شبهة البنته اذا كان المستثنى منه غير مذكور والبديل المذكور وان معرب بعامله لكن
ليس كذلك البنته بل يجوز فيها امره نكرة برعاية بلا شبهة ويجوز ان يتبعها تكرير عامل المبديل منه في المذكور جازا واجب
فانصرف الوصف في قوله وهو المحلل اى والحال ان يكون ذلك المستثنى منه وتعالى غير الموجب
وانما اشتراط ليقيل الكلام اذا استثناء وانما ترك معنوا لانه مثل فلان خطي وغيره والمعنى ليس هو الالف
وذلك لان المستثنى منه لا يقدر الالف على جنس المستثنى وذلك لاستتغناء الالف لللفظ نحو ما رقت الازيد
زيد اى ما هو في احد الازيد او على مرضي جميع الناس من اختلاف جاء في الازيد بتقدير جاء في كل واحد
الازيد فانه متع كذا لا يفيد مكان الاستطالة ولا في بيته على تقدير المستثنى من العامل وكذلك معنوى الازيد
بتقدير مرضي كل واحد الازيد فان قيل لا يجوز ذلك عند قوله الحقيقة على المعنى كما قيل في جواب من قال قل
جميع اهل بيتي جاء في الالف فان المعنى جاء في جميع اهل بيتك والالف لا يجوز ذلك
جميع اهل بيتي جاء في الالف فان المعنى جاء في جميع اهل بيتك والالف لا يجوز ذلك

ثم عدم الجواز هنا من اعتبارين لا بد من إجماع في صحتها الاستقامة وفيها ظلال منع المصنف مطلقا على أن
صاحب المفتاح قد مرسى لعدم صحة الاستثناء المفرغ عند قياسه القريبة على تقدير المقام **الاول** **الاستقامة**
المعنى مستثنى من فعل يفهم من التقييد بقوله في غير الموجب أي لا يعرب على حسب العوازل
في الموجب في جميع الاوقات الا وقت استقامة المعنى في الموجب بان يكون الحكم عما يعبر ان ثبت في
العام فخر يعرب في الموجب **ايضا مثل قرأت اديوم كذا** أي قرأت في جميع الايام الا يوم
السبت او يوم الاحد ونحو ذلك فاذ التزمه حكمه يحتمل ان يثبت في جميع الايام وكذا اقطعت الرجاء الا من
الله تعالى أي قطعت الرجاء من كل واحد الا من الله **ومرثم** الاشارة الى المكان الاعتباري أي
من أجل تقييد أعراب المستثنى المفرغ على حسب العوازل لعدم الإيجاب واستقامة المعنى في الإيجاب
ليخرج من زيد الاعمال لانه استثناء من الموجب لان ما في مازال للنفى وزال ايضاً في معنى
النفى والنفى اذا دخل على النفي صار معناه الاثبات فيكون المعنى زيدا ابداً على جميع الصفات الا على صفة العدم
ولا يستقيم ذلك مكان الاستثناء فان قيل ربما لا يستقيم للمعنى في صوم المستثنى منه في غير الموجب
نحو مامات الا يزيد وما خلق الا بشر فالنفي والاثبات سيان في ذلك فينبغي ان يلاحظ الحكم على استقامة المعنى
لا على عدم الإيجاب قيل لعله اعتبر الخالب اذا غالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى لا على عدم الإيجاب
وفي النفي عكس فان قيل افادة اصل المعنى متحققة في الإيجاب والنفي على العموم والمخصوص ولكن لا يتراق
في مطابقة الواقع وعدمها وليس ذلك من وظائف النحو الا ترى انه يجوز قولك رايت بحراً من المسك ولقيت
الفقهاء والسماء تحتها والارض فوقها ونحو ذلك وان لم يطابق الواقع فينبغي ان يجوز جاءني الا يزيد ومنه يبي
الا يزيد كذلك ثم قوله ما زان زيد الاعمال يتأويل هذا التركيب او هذا الكلام فاعل لم يجوز واذا **تعد البدل**
على اللفظ الجار والمجرور اما متعلق بالمحل المحذوف أي واذا تعدر محل البدل على اللفظ أي لفظ
المستثنى منه ولما حال عن البدل أي واذا تعدر البدل محمولاً على اللفظ المستثنى منه **فعل الموضع**
أي فيحصل او محمول على الموضع أي على محل المستثنى منه على المختار على قدر الاستعداد **مثل ما من احد**
الا يزيد فانه بدل محمول على فعل من اسدله انه مرفوع المحل على انه فاعل **ولا احل فيها أي في الدار**
الا يزيد فانه بدل محمول على محل اسم لا الترفيع الجسري المرفوع المحل على الاستعداد او ما يزيد شيئا الا شيئا فانه يدل على محمول على فعل جاز
بعضه من يوم المحل على انما يستدرك ما يزيد شيئا الا شيئا فحقير في التذكير والتخفيف **لا يحل** أي لا يباح ولا يثبت اليه وهو مفعول
ثاني وانما وصف المستثنى بقوله لا يصار به ليكون المستثنى مغايراً للمستثنى منه وهذا اي تعدر البدل
في الامثلة الثلاثة المذكورة **لان كل من لا يزيد ابدال الاثبات** فالمستثنى من النفي اثبات
فلو ابدل قوله الا يزيد في المثال الاول من لفظ احد الجور ومن الزايف لزم زيادة من في الاثبات لانه البدل في
حكم تكرير العامل وهذه الكلمة الزايفة لا يزداد في الاثبات على احد المذاهب فقين ابداله من محل احد ابدال
المرح على الغاعلية وعامله الفعل دون من الزايف **ما ولا** عطف على قوله من أي ولا في ما المشبهة بليس
ولا التعلق في الحسن **تقدر ان** أي لا تفهم ان **عاملتين** عطف على قوله قد لا

على تضمين النقص في معنى الجمل الذي لا يتصلان عاملين بعده أي بعد الاثبات لانهما أي لان ما ولا المذكور **علتنا**
 حيث **علتنا بالنقص** أي لاجل النقص لانهما علتنا على ان وجز معللة محل ما على ليس لاسرار في ان الحق لنقص الجمل انما قيل
 لانهما نقيضان لانهما تأكيد النقص كما ان في التأكيد الاثبات فحل ما على النقص على التقدير وما انما نقول لانهما شيعة بدليش
 النقص وللدخل على التسمية فحل عليه محل التطير على التطير فثبت ان النقص علته محل على ان وجز معللة محل ما ليس وهو
 علته منسحق له **وقل لنقص ذلك النقص بالاول** في المثال الثاني والثالث لانهما بعد النقص بوجه الاثبات و
 انتفاء العلة المنحصرة بوجه انتفاء الحكم فلو ابدل قوله الا يزيد في المثال الثاني من لفظ احكام كانت عاملة في البديل
 وان لم يعمل في المبدل منه المبنى فيلزم عملها في الاثبات لما ذكرنا ان البديل في حكم تكرير العامل وكذا لو ابدل
 قوله الاثبات في المثال الثالث من لفظ شيئا كانت عاملة في الاثبات فتعين ابدالها من العمل اذ محل المبدل
 منه في المثال الثاني الرفع على الابتداء وفي الثالث الرفع على المحيرة وعاملها معنوي وهذا **بمخلاف ليس**
شيئا الاثبات حيث يجوز ابدالها من اللفظ لانهما أي لان ليس **علتنا للفعلية** أي لكونها فعلا للنقص
 فلا اثر فيها لنقص **معاني النقص** انقص هنا مصدر مبنى للمفعول أي لانقصا من معنى النقص بالابقاء **الامر**
العالم **لوجها** متعلق بمفهوم قوله فلا اثر أي انقص من النقص لبقاء الامر الذي علنت ليس لاجل ذلك لانهما
 وهو الفعلية وانما ابرز غير العاملة لانهما متغايران في غير ما له ولهذا اثبت **ونقص** الاثبات الى المكان الاعتباري أي من اجل
 ليس علنت للفعلية وانما لا انقص من النقص في اشتقاق علم **بمخلاف ليس زيد** أي ما بالانصب على خبر ليس مع انتفاء فيها
 بالابقاء الفعلية بخلاف ما في الاية حيث لا يجوز الا ما بالانصب على خبر ليس في خبره وليس زيد الاية
 بناويل هذا الكلام وهذا التركيب فاعلم جل ثناؤه عن ذلك شرع في بيان المواضع التي يجب فيها الجرح قال **ومحذور**
 أي المستثنى محذور في بعض النسخ ويخضع **بمخلاف ليس** وسواء بالانصاف كان كلامها لانها لا تكون
 ثم قوله سوك مقصود وفيه اختان كسر السين وهو المشهور وفقها وسواء عدود بقية السين ومجاهدا عنهنون في الحكم
 وان نونها جازية وبمخلاف ليس لكونه محذورا **الاكثر** في قول لكثرة المعنيين وانما قال في الاكثر اشارة عن
 قول المبرج فلن على قوله قد يكون خلاصا عما كافي انما هو المنقول اللهم اغفر لي ولجميع دعائي حاشا الشيطان ثم لا
 ادخل كلمة غير في الاستثناء وهو اسم مذكور كذا في من الايراد بشرح في بيان اعرابه فقال **واغراب غير** **فينا**
 أي في الاستثناء **كعدم المستثنى** أي مثل اعراب الاسم الذي استثنى بالان على التفصيل الذي سبق
 ذلك في المستثنى بالامن وجوب المضيق المستثنى من الوجوب للقدم والقطع وجواب مع اخيار البديل في غير
 التلو الاكثر **العوامل** في انما قصر بوجه القوم غير نرينا عما جاء غير زيد احد وجوه القوم غير حال بالانصب على ما احد
 غير زيد بل بالرفع على البديل والاضيق الاستثناء وما جاء غير زيد في التبريم وانما اعراب المستثنى بالان لانهما لا يستعمل
 بعينه الا كان ما يلا مستثنى فيستحق ما يلا اعراب المستثنى وهو مستثنى عن اعراب كان له وجه اخراج لا مثا
 وبعيد لا وجه لا اعراب فيا كثر ان يورث أي يعود ما جاء غير على قرينة المحتاج ما فضل عن حاجته وهو
 اعراب المستثنى فان قيل لم يورث غير كونه معني الحرف قيل لا لانهما في المانعة ليس **بمخلاف**
 لما ذكر في الاستثناء بين ان ذلك بطريق الاستثناء من الاصل **مخلاف** **غير** **مبدل** **مناويل**

بقوله صفة في الأصل أو هو بعض مضاف إلى مررت بـ جعل غير مضاف إلى حملت على كماله
الصفة للصفة أو غير يتناول الكلمة أو باعتبار حمل الصفة عليه الجمل للعلية صفة لقوله صفة أو مستأنفة لأن ما قاله صفة
كان سائلا فكيف يكون استثناءه فقال حملت على **الاستثناء** حال أي حال كونها الواقعة في الاستثناء أو غير كحيث
أما واقعة في الاستثناء وظرف لظهور الكلام أي حملت على الاستثناء فالاستثناء محل الاستثناء فكان ظرفا كما
حملت لا صفة مصدر محذوف على حملت على أي على غير شال الصفة حال وتيمر وظرف على طرفة قوله
في الاستثناء إذا كانت تابعة لمكسور منقول من قوله حملت على أي كالحملت على أي على أي في الصفة إذا كانت لا
تابعة لمكسور أي واقعة بعد جمع مكسور غير محصور أي غير متعلق بتناول المستثنى وعدم تناوله وإنما حملت على
الصفة حيث لا يتعدى كذا النوعين من الاستثناء **الاستثناء** في المنقطع يلزم عدم دخوله في هذا الجمع المكسور
غير المحصور يتناول جملة غير معينة لا يجوز فيها تناول المستثنى ولا بعد تناوله فقد رخصه كذا النوعين من الاستثناء وفي
قوله جمع مكسور آخر من الجمع المعروف حيث يروى الاستغراق أو العهد فإن أريد به الاستغراق يعلم التناول حقا وإن
أريد به العهد يعلم عدم التناول جزئيا فلم يتعد الاستثناء وفي قوله غير محصور آخر من العهد يجوز لقلان على ما بينه الأوجه
لأنه حيث لا يتعدى الاستثناء متعلقا **لو كان فيهما الهة** لا الهة أي لو كان في السماء والأرض الهة
فلا تخرج الهة غير الله كخرجاتنا عن هذا الظاهر فلا في الآية واقعة بعد جميع مكسور غير محصور وهو قوله الهة فصلت على الصفة صفة
وفي هذه الضابطة نظر طرأ أو عكسا إذا ما يتعدى الاستثناء في المحصور أيضا فوجاء ما بينه من أجل الأريد فانه تابع لجمع مكسور
محصور ومع ذلك يتعدى الاستثناء لعدم تيقن دخوله في الآية وعدم تيقن دخوله فيها وبما لا يتعدى في مكسور غير محصور فوجاه
رجاء الأحرار الصفة الاستثناء المنقطع كذا المستثنى فلا وجب للمستثنى منه فلا أولى أن يدل الحكم على تعدد الاستثناء لا على
أجماعه كغير محصور إلا الهة لأنهم اعتبروا الله لا يجد وجود هذا الظرف بعد الاستثناء وعند عدم صحة الاستثناء **وضعف**
حمل الآية للصفة في تخير أي في غير الجمع المنكر المذكور بخلاف الشاعرة وكل أخ مفارقة أخيه + لعمريك إلا
الفرقان + فانه لم يتعدى بهذا الاستثناء لاستغراق كل خروج ذلك حمل الآية للصفة أي غير الخدين إذا لو كان الأهل
حقيقتهم كقال الأفرقدين لأنهم مستثنى من كلام موجب وفي البيت طغفان آخران أحدهما توصيف المضاف دون المضاف
البيان والقباس توصيف المضاف اليك المقصود وكل جئ كاحاطة أفرادها والثاني الفصل بين الصفة والموصوف بالخر وهو مقار
أخرى ثم لما فرغ من بحث الأعراب غير شرع في بيان أعراب سكو وسواء فقال **وأعراب سكو وسواء** النص
بناء على الظرف أي على أنها ظرفا مكان من حيث المعنى لا مكانا فقلت جمل في القوم سكو زيد كملك قلت جمل القوم
زيد أي بدله فهو ظرف صلا امتثناء لأن البدل والمبدل متساويان فكان آخر الجملة من الجمع الحق فكانت جمل القوم وسواء
والذي يدل على الظرفية وقومها بالتوصل بقول بقول ربيت الذي سواك كما تقول ربيت الذي ملك وكل
ظرف لم يلزم الظرفية لا يقع صلتها وإنما قال على **الأحر** نفي القول من غير ما يجوز في جواز وقومها غير
ظرف فيعجزون في السخر مررت بجوارك سبيلك ثم فرغ من المستثنى شرعا في حين كان وأخواتها فقال +
حين كان مبتدأ محذوف والخبر خبرية ما سبق أي ومنها خبر كان ولما انتهى إلى ولما ولما كان
وسبق فيها فاقم الفعل وقوله هو المستند لجلد هو المستند لجلد أي دخول كان ولما

أخواتها وفي قوله المسند آخر من كل ما هو المسند اليه في قوله جددوها اخترا من جنس مبتدأ والمفعول الثاني
من باب عولت وهو ذلك كان قيل يدخل في هذه المحلة يضرب في نحو كان زيد يضرب ابني فانه مسند بعد دخول كان وليس
بمجرد كان بل الخبر مجموع المحلة قيل المراد بالمسند اليهم كان يخرج ذلك لانه ليس مسند اليه بل الى فاعله فان قيل يدخل
في المحلة صلها في نحو كان زيد جلا صلها وهو منقطع بها لان خبرها قيل المراد باله مسند المسند اليهم كان بلا تبعية بليل
ذكرها توافق بعد ذلك **مشكل في زيد في ما** فان جاء مسند جدد دخول كان وانما ذكر خبر كان واخواتها في المنفرد
ولم يذكر اسمها في المرفوعات لانه فاعل لا فاعل به فلم يذكرها على حقا بخلاف خبرها فانه فاعل بالمفعول وليس مفعول فذلكا
على حدة وقال بعضهم ان اسمها ايضا ملحق بالفاعل وليس بفاعل لا تقا كان فاعل وهو تمام الكلام **وليس**
اي حكم خبر كان ونشانه **كأن خبر للمبتدأ** في اقسامه احكامه وشروطه **ويتقدم معرفته ظاهرة**
الاعراب اي يتقدم خبر كان واخواتها على اسمها حال كون معرفته ظاهرة الاعراب لعدم اللبس لا سيما بالقرينة وهي النفي
كان المنطوق زيد بخلافه اذ لم يكن ظاهرة الاعراب فحينئذ لا يتقدم على اسمها بدون قرينة للزوم للبس في كل موضع
عيسى وبخلاف خبر المبتدأ فانه اذا كان معرفته ظاهرة الاعراب فانه لا يتقدم على المبتدأ كما في اللبس **وقد يجز وفعله**
اي خاص خبر كان وواخواتها عند قيام قرينته وانما انقضت كان بالتحذف لكثرة تواليه لا يجز في ذلك **في مثل قول الناس**
مجنون عالم اخبر اخبر ان شرا فشر كان عالم خبر اخبر واخبر خبره انما كان علمهم شرا فشر وهو شرا
فشر فكان واسمها لا لا حرف الشر الذي لا يبيها الا لفعل عليها وهذه المبتدأ ايضا لا لانه الفاء التي في الشر على كنهها
جملة اسعين **ويجوز في مثلها** اي في مثل هذه الصورة او في مثل هذه السلسلة هو كل موضع يجوز فيه الشرطية
وجزاؤها بالفاء وجهاها اسم مفعول **اربع اوجز الاول** نصب الاول والثاني بقدر كان مع الاكام في الموضوع ان كان
علمهم خيرا فيكون خيرا وشارفعها بقدر كان مع الخبر في الاول وتقدر المبتدأ في الثاني اي ان كان في علمهم خيرا
فخرا وخيرا والثالث نصب الاول ورفع الثاني اي ان كان علمهم خيرا فخر وخيرا والرابع رفع الاول ونصب الثاني اي ان كان في علمهم
خيرا فيكون خيرا وخيرا **ويجوز الحذف** اي حذف كان **في مثل اما انت متطلقا انطلقا**
لان كنت متطلقا انطلقت اي كاحل انطلاقت فحذف الاسم اخبار لكثرة حذوه في الخبر ان
المصدرية شر حذف كان بكالته ان المصدرية فانما تستدعي للفعل كاستدعاء ان الشرطية اياه ولادليل على الخاص
فقد العلم انما يجب لوجود الصفة متطلقا وهو كان فابدل الخبر المتصل بالضمير المتصل له لم يوصل به وهو كان فصار
انت متطلقا خبر زيد في ما عولت من كان فصار ان ما انت متطلقا فحذفت التون في الميم لقرب خبرها فصار اما
انت متطلقا فوجب الحذف لولا يلزم اجتماع العوض والمعووض في الخبر فتصوبا وضعت على الزيادة ليجب ان
تقابل خبرها من الله وكثرة مشابقتها ما هو ان كان وهو ليس لولا ذلك من الخبر في المتن فانه قد يرد في ما عولت على تقدير
كسرها فالتقدير وان كنت متطلقا انطلقت ثم انزل ان سيبويه يجوز في الخبر مع ان التوسيع يجوز في الخبر كما في خبره
في السببية فلا فرق بين بيان خبره او بيان اسم ان ولو انما كان **ان** اسم خبره وقوله
اي ومنها اسم اي **واختارها** اي اختارها على ان مستطاع للمعجم بها وقوله هو المستطاع
فيما اختار من المستطاع اليه **بعد دخول اي** واحد اخواتها في خبرها من ما هو المسند

اليه بغير دخول ان او جدي احوالها في الخبر الذي هو ان زيد ابوه قايروا سند اليه بعد دخول ان وليس
 باسم ان قيل المراد بالسند اليه الذي اسند اليه خبره فخرج ذلك حيث لم يسند اليه خبرات فان قيل يدخل في هذا
 في ان زيد الخا في الدار فانه سند اليه بعد دخول ان قيل المراد الذي اسند اليه خبره بلا تبعينه بل ليل ذكر التوابع بل
 فيخرج ذلك لانه تابع اي يدل من قوله زيدا **مثلا زيدا** فان زيد اسند اليه بعد دخول ان وانما انتسب
 ان واخواتها كشبه بالمفعول فوقعه جوازا يقتضيه ما وراء الرفع لا في كونه قصدا حيث يشتر كونه الحال والقيروا للسند
 المنصوب ثم لما خرج عن اسم ان واخواتها شرع في المنصوب بلا التي لنف الجنس فقال **المنصوب بلا التي لنف**
الجنس قوله لنف الجنس صفة التي والموصول مع الصلة صفة لا اي المنصوب بجملة التي لنف الجنس اي لنف الجنس عن الجنس
 وانما قيل اسم لان اسمها على الاطلاق ليس من المنصوب بل قد يكون مبنيا نحو لا رجل في الدار وانما يقبل المنصوب
 به والمنصوب كان واخواتها والمنصوبان واخواتها ونحو ذلك مع ان بعضها مبني لان المراد بالمنصوب امر من
 ان يكون منصوبا لفظا او تقدير او محلا والبقية من المفعول به وخبر كان واسم ان منصوب محلا
 فتكون من المنصوبات **تختلف** المبني من اسم لان فانه ليس بمنصوب محلا عند سيبويه
 واتباعه فلا يكون من المنصوبات **وذهب** بعضهم الى ان محل اسمها المبني رفع ونصب
 لانها تعمل عمل ان ومحل اسمها المبني رفع ونصب ثم قوله المنصوب مبتدأ محذوف الخبر
 وقوله **هو المسند اليه** استئناف وهذا خبر اخر ان عمل ما يمكن مسند اليه وقوله **دخولها**
 ظرف المسند اليه خبر اخر عن التبتدأ وسائر اشياء المسند اليه من غير دخول النافية للجنس
 وقوله **يليهما** الضمير المستكن عائد الى المسند اليه والباقي الى اي يلى المسند اليه والجملة الفعلية اما حال
 من الضمير في اليد او من الضمير في دونهما وحديث لا يجب ابرار الضمير وان كان جاريا على غير ما صوله لان الولي فعل
 المسند اليه وقد جرى على الضمير في دخولها حيث وقع حاله عند عدم اللبس لا خلافا للموصوفين تانيثا وتكريرا نحو
 هند زيد يضرب بخلافها لو كانت الصفة جارية على غير ما هي كخبره لا يجب ابرار الضمير نحو هند يضرب بخلافها من
 الضمير اذا اسند اليه صفة جرت على غير ما هي وجب ابرار الضمير في صورة اللبس ونحو هند يضرب بخلافها هو هند زيد
 ضاربه هي اما اذا اسند اليه فعل جرى على غير ما هو له وجب ابرار الضمير عند اللبس نحو زيد يضرب بخلافها هو عند عدم اللبس
 عند زيد يضرب وقوله **نكته** حال من ضمير المستكن يليها اي حال كون ذلك المسند اليه نكته وكذلك قوله **مضاهي** حال
 ذلك المسند اليه مضاهي او **مضاهي** اي بالاضاف في تعلق شيء هو من تمام مضاهي واخبر بقوله **نكته**
 مما يكون مفعولا لايه وبما يكون مفعولا فحينئذ يجب الرفع والتكثير ويقول مضاهي او مضاهي من التثنية
 فانما مبنيته والمراد بالمسند اليه الذي اسند اليه خبره في قوله **مضاهي** بل ليل ذكر التوابع بعد فلا يدخل في الحد اي في لاجل ان
 قايروا حيث لم يسند اليه خبره اذا كان خبره محذوف الجملة وكان الايدخل غلاما في غلام من رجل غلاما حسنا عند كانه تابع
مثلا غلام **حرف** **فيها** **نظير** **المضاهي** **وقد** **فوت** في التوابع تحقيق قوله **نظير**
حرف **فيها** **نظير** **المضاهي** **وقد** **فوت** في التوابع تحقيق قوله **نظير**
حرف **فيها** **نظير** **المضاهي** **وقد** **فوت** في التوابع تحقيق قوله **نظير**
 الشبه بالمضاهي ثم لما خرج عن تعريف المنصوب شرع في بيان تعريف المنصوب في ذلك التعريف فقال +

قوله اسم لا ينفك عن الجنس **مفرد** أي غير مضاف ولا مشبه به ولا يجوز أن يكون الضمير يعود إلى المضاف
بلا حيث استقيم العمل لأن المصوب بلا ليس بفتح ولا يترتب على هذا **فهو مبنى** لأن هذا الضمير
لأن عابدًا الياء أيضا فيضم للضمير لأن يعود إلى اسم لا ينفك كذا إذا المطلق مذكورين كالتة المقتدر
فاسم لا ينفك **على ما ينصب** الفعل مستند إلى الضمير أي على ما ينصب هو به أو أن قوله به أي ما ينصب
الضمير

اصوب لأن اسم لا ينصب إذا كان نكلا مضافا أو مشبها به روي ما تنصب هو به حاله الاعراب من حركة أو رفع
على ما ينصب أي أن كان نصب بالحركة من غير أن يكون له رجل في الدار وإن كان نصب بالحرف بين عبيها نحو لا غلامين
ولا ناصين في الدار والنون في المثنى والجمع لا تقع البناء على الصحيح كما في يانيدان ويانيدون وذهب المبرد إلى
أعراسها مستند بالياء النون فيها بمثابة النون فكانت منافقة للبناء كالنون ترفع علم أن نصب اسم لا ينفك
قد يكون بالفتحة نحو لا غلام رجل فيها وقد يكون بالالف نحو لا رجل فيها ولا ياله وقد يكون بالياء نحو لا على رجل
فيها وبناء اسم لا يكون إلا بالفتحة والياء ذلك لا ينفك إذا كان مع داء والأسماء المنقبة عما يكون أعراسها بالياء
نصبها إذا كانت مضافة أو مشبها بالضاف وتماثل في تقنين من الاستعارة لأن نحو لا رجل في الدار مبنى على سؤال
كما تقي من رجل في الدار في رجل في الدار أي لا من رجل فيها **وأن كان اسم لا معرفة أو**

مفعولا بغير الظرف مفعولا الاسم تليد اسم لا ينفك وجعل في الإبقاء **والنكير** نحو لا زيد في الدار ولا ينفك في الدار
والظرف مما لا ينفك فلا يستلزم أن لا ينفك لأنها التثنية المحسوسة وذلك لا يتحقق إلا في النكرة وأما الرفع في المفعولة
فلنصف عملها لكونها عاملة لجنسها على روي يورث مع الفصل فاذا لم يكن مؤنثا راجع إلى أصلها وهو الرفع على أن ينفك
وأما النكير فلطابقة السؤال لأن قوله لا زيد في الدار ولا ينفك جواب من قل زيد في الدار أم عمرو وقوله لا في الدار
رجل ولا امرأة جواب من قل في الدار رجل لم يلد **ومثل قوله قضيت ولا يا حسن لها منته**
جواب سؤال وهو أن يقال يا حسن قضيت لكونها عاملة إذ أنه كقوله على ابن أبي طالب ولا ينفك فيه ولا تكرر فاجاب
بأنه مقول بالنكرة أي بتقدير المثل أي هذه قضيت ولا مثل إلى حيدر لها وهو في المعنى نكح فحذف المضاف و
أقرب المضاف إليه مقوله أو بصفتها أشبه بهذا الضمير أي هذه قضيت ولا حكم لها وذلك لأن عليا رضي الله عنه
كان مشهورا بالحكمة قال عمر أفضلك على وطيرة قوله لكل دعوى موسى أي لكل جبار قاهر عادل قيل هذا قول
الصحابة كانوا يقولون عند القضاء معناه هذه قضيت ولا حكم لها ولا ينفك في الدار غير أن الحسن رضي الله عنه أو

معناه هذا حكم وليس هو المحسن حاضرا فيه **وفي مثل لا حول ولا قوة إلا بالله** أي فيما ذكر النكح
مما لا من غير فضل يجوز في المعطوف والمعطوف عليه مستند إلى **عمر** كذا في فتحها أي في قوله لا حول ولا قوة
والعطوف عليه على أن لا ينفك المحسن والثاني في الأول على أن لا ينفك المحسن **ونصف الثاني** على أن لا ينفك
نصف الثاني التأكيد التثنية وأنه معطوف على لفظ الأول لمشاركة فتحة النصب في العرو من والاول كفتحة الثاني أما
الأول والثاني على أن لا ينفك المحسن مفتوح كما يقال كل مفعول منصوب وأما العرو من فعلان فتحة اسم
عرو من فعلان على أن لا ينفك المحسن مفتوح كما يقال كل مفعول منصوب وأما العرو من فعلان فتحة اسم

أو مقبها أو كان أولى بالأمر أو في قوله وفيه اختراع عن المفعول جميعها فليس عرب لا غير هؤلاء غلام
فيهما طريق لأن الفاصل بين جمل الموصوف والموصوف شيئا واحدا **والأولى** أي وإن لم يكن
المفت كذا لك بان كان تحت العرب أو غير ذلك أو مضافا أو تشبيها به أو مفعولا **فأعرب** مبتدأ
المحذوف والمجمل بغيره الذي هو أي فلا أعرب واجب رضا وفصحا لعدم علة البناء حينئذ كذا ذكرنا في قوله غلام رجل طويلا
وإنما في قوله لا أعرب إلا في قوله لا أعرب في الدلالة لا رجل في الدلالة كبرير في قوله لا أعرب من بيان حكم المفت
المبني شريح في بيان حكم المعطوف عليه فقال **والعطف على اللفظ**
على العمل مجازيا أي عمل المعطوف على اسم العمل المبني على اللفظ وعلى العمل مجازيا يعني يجوز
أن يكون منصوبا أو مفعولا على اللفظ ومرفوعا أو مفعولا على مصدر هذا إذا كان المعطوف نكرة أما إذا كان معرفة
وجب رفعه مجزئ على العمل بخلافه كالفعلين لعدم تأنيدهما في اللفظ في المعرفة فوجب جملته على العمل
ومحله الرفع على الابتداء وعمله معنوي وتعليق عمل العطف على اللفظ على العمل ثابت **مثلا** في اللفظ
في مدح عبد الملك بن مروان **أبنا وأبن** متلوع وان وابنه إذا هو بالمجد أو مدح وتاويل **والعمل**
العمل يجوز باللفظ الرفع مفعولا على اللفظ والعمل ولا يجوز في المعطوف البناء كذا الفصل من المعطوف عليه باللفظ
يجوز في حكم المستقل كإيراد وعمله بلفظ الفصل بلا لوك أن المعطوف باللفظ زاد فيه كذا في قوله لا أعرب
ولا مع فيه ولا خلة ونقص تأثير كذا حتى يجوز في اسمها الرفع عند التكرير فيجب عند التعريف والفصل وبدون
التكرير التعريف والفصل يجوز ذلك أيضا عند التكرير بخلاف ما كان قبله من ذلك حكم المفت والعطف دون
حكم ساير التوابع قيل لا حكم سايرها لأنهم فيها لكن ينبغي أن يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكرنا
الأناسي **ومثلا** أباه بأشياء لا ألف **والألف** أي لا تأموي له بحدظون **مجازيا**
مع أنه ليس مضاف لعدم التعريف والتكرير المشايخ لأن له ولا غلامين له ولا تأمويين له على البناء على
ما يتصور **بما هو القياس تشبيهه بالبناء** مفعول له للفعل المفهوم أي جازين تشبيها
لمثل أباه ولا غلامين له ولا تأمويين له بالبناء أو مفعول مطلق أي تشبيه تشبيها والمجمل بغيره لا يكون تشبيها
بالبناء **لمشاركته له** أي لمشاركته مثل أباه ولا غلامين له ولا تأمويين له **فأعرب**
معناه أي من المضاف ولا اختصاصا بل كان مجازيا من الكسابة ماضية للبناء فكذا ما يشأ جميعا
فكان كل منهما مجزئاً كما أن أثبات الألف في أباه ماضية لفصله الثاني لا غلامين له ولا تأمويين له تشبيه بالبناء
من ثم أي لا جمل أو جواز التشبيه بالمضاف للمشاركة في أصل معناه وهو اختصاصه **مجازيا**
أي فيهما ولا غلامين فيهما ولا تأمويين فيهما لعدم مشاركتهم بالمضاف في أصل معناه وهو اختصاصه **فأعرب**
قوله أباه ولا غلامين له ولا تأمويين له **بعضا** أي في الماء **المعنى** أي تشبيه كونه مضافا
لو كان معناه أيا كان معرفة غير أنه لا اشتراك بين المعرفة وهو لا يشارك وبين الألف وهو لا يشارك في المشاركة
وهو ماضية لاشتراك التوابع مع المضافين مع اختصاصها بتكرير أي في قوله لا أعرب أو مفعولا في اللفظ
باعتبار وجه الكثرة هنا على التكرير لعدم علة كذا في قوله لا أعرب في اللفظ مجازيا وقيل في اللفظ

المعين لعدم تعدد دلائل ولا استواء بينهما في المعنى باضروقه النكح على المعين لا يستلزم الاتفاق بينهما في الوضع
 والافتقار للاتفاق بينهما وضعاً لا اتواء بينهما بهار في الاقوى ان وجهك ووجهك متساويان في المعنى بهار في وقوف
 النكح على المعين لعدم تعدد وجه الخطاب وان كانا مختلفين وضعاً وكذا راسك ورأسك وقبلك وقبلك
 وصدرك وصدرك وجهك وجهك هو زيد ونحو ذلك على ان افتناء الاتحاد بين المعرفة والنكح ايضا اعتوا
 فيوجد يوجد الموافقة بين المعرفة والنكح في المعنى كما في وجهك ووجهك ورأسك ورأسك فان كل ما يفيد
 التعريف وان كان متوفاهما نكح من حيث الوضع غير محتتم للاتحاد بينهما اذ كان من كل وجه وذاهما عنون
 اذ الاتحاد جهنا من وجه وهو ان كلاهما يقيد الاختصاص **مخلاف السبب** فانه ذهب الى ان كل
 واحد من قوله ابا وعلاي وناموس مضاف الى الهاء واللام زائدة لتأكيد الاضافة او لتأكيد اللام المقدحة و
 ولاداء حق كلفه موقوف النكح وهو الذي اختار صاحب الفضل ولا فساد في موافقة المعرفة والنكح في المعنى
 كما في وجهك ووجهك ورأسك ورأسك فغير ان قيل لو كان مضافا لزيد من عمل لاني المعرفة بدون الرقم والنكح
 وهو غير جائز قيل انه وان اشترفت لكنه يشبه النكح بصوت الفصل بين المقادير والمضاف اليها باللام فلا يلزم الرقم
 والتكرير **ويحذف كثيرا** اي يحذف اسم لا حذف كثيرا عن قيام قنينة قياسا على حذف المبتداء لانه
 هو المبتداء في الاصل كما في **نحو عليك اي كابر عليك** والقنينة ههنا دخول لا على الخبر
 هذا الكلام يقال لتعريف امر قنينة عن اسم لا شرة في بيان خبرها ولا يعنى ليس فقال **خبرها واره**
المشبهتين ليس في النفي والدخول على الجملة الايمية قوله خبرها مبتداء محذوف الخبر اي منه خبر
 ما ولا قوله هو المستند بعد دخولها اي دخول ما ولا ابتداء كلام او مبتداء خبر المستند
 وهو فصل والخبر بقوله المستند ما هو مستند اليه وقوله بعد دخولها عما اذا كان مستندا بغير دخولها خبر
 المبتداء ونحو فان قيل يدخل في المحذوف في ما زيد بغيره فانه مستند بعد دخول ما وليس بمشبه ما بل الخبر مجوز
 الجملة قيل المراد بالمستند الذي استند اليه اكلهم ما ولا يفهم ذلك وفيه نظر لانه على هذا اتفق قوله بعد دخولها مستند
 فالاولي ان يقال انما يخرج بقصد الحبيثية حيث لم يقصد في اسناده كونه بعد دخولها فان قيل يدخل في المحذوف
 في نحو ما زيد بغيره بغيره ليس بمشبه ما بل مستند خبرها قيل المراد بالمستند الذي هو غير تابع بل دليل ذكر التواب بعد
 خبره ذلك لانه تابع **وهي** اي انتصاب خبرها ولا والتاينث باعتبار ان خبره هو لغز **اهل الحجاز** وعندني
 قيم ما لا يحل ان اذا القياس في العامل ان يختص بالفعل الذي يعمل فيه من الكلام والفعل ليكون مقمنا بشوته في
 كونه كالبوار والحوار وما لا يختصان بقييد واحد بل يدخلان في الكلام والفعل واهل الحجاز اعني واشهرها
 ليس المختص بقييد واحد وهو اكلهم ثم لا فائدة من بيان ما يعمل به علمها فقال **واذا شئت**
ان مع ما بان يدل بين ما وسموالتا كيد التي نحو ما زيد قايدها فانه لا يمكن ان يراد بالانكسار
او انقض النفي بالوجه للثبات بعد النفي او تقدم الخبر خبرها على اسمها
 نحو ما زيد الاقارب وما قايدها **بطل العمل** اي عمل ما ولا فائدة نظرا في الشرط الاول
 مقيد بما وجد فلا يترتب عليه حكمه ما لا اولي ان يقال مع ما بطل ما حصل من شيء من ذلك مما في صوت

زيادته ان فلفصل بان بين ما ومعمولها مع ضعفت في العمل واما في صورة تقدير الخبر فلتغير الترتيب المألوف مع
ضعفها في العمل واما في صورة انتفاض النفي بالانفاد في علمها باعتبار الشبه بليس وذلك الشبه مبتنى على
النفي فينتفي بانتفاء النفي اذ الحكم ينفي بانتفاء علة المنصوص او جزمها ونقل عن يوسف جواز الاعمال مع الانتفاض فسكا
بقول الشاعر وما الدهر الا جفونا باهله وما صا الحاجات الا مغدا واجب بانها ليس في البيت تنصير على الاعمال
لجواز كونها بمنزلة ما لا ينفك عن الفعل ايوم الدهر لا يشبهوننا فيكون مفعولا لاجزاء وهو كلفه انتفاء او ما الدهر لا ينفك عن فعله بانها
ميتما وجعل التركيب ما يزيد الاسير اي وما الدهر لا يلد ورد ان ممنون وما صا ح

الحاجات الا يغيب مغدا لا يفرغ عن بيان ما يبطل به علمها شرع في بيان ما يبطل به عمل ما عطف على جزئها
نقال **واذا عطف عليه** اي على جزئها ولا **يجوز** بلسا التحجير اي بحرف مثبت اي بحرف
يفيد اثبات النفي كبل ولكن فانما يقيد ان الاثبات بعد النفي **قال** اي فرغ المعطوف واجبا ليعمل على محل
الخبر اذ محله الرفع في الاصل على الخبرية لبطلان علمها لانها علمت المشابقة ليس في النفي وقد بطلت بانتفاء
النفي فيبطل علمها بمخوما يزيد قابلا على قاعل ليرحل قائما لكن قاعدا لا يفرغ عن المنصوبات شرع في الجزورات
نقال **المختار** مبتدأ او خبر مبتدأ محذوف اي هذا ذكر الجرد وهو في **هو مثل الفعل** ضل
مبتدأ ما خبر الجرد او خبر هو مثل فعل **على المضار** وهو الجرد اليه **وهو** اي للمضار **كل الهم**
نسب اليه الذي بواسطة **حرف الج** اي حرف كان ما يليه المراد المحل وانما قال كل اسم تنفيها

على ان المضاد اليه يكون اسما ونحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين ويوم ينفع في الصورة تاويل المصدر اي
يوم ينفع الصادقين ويوم النفع في الصورة فيكون المراد به اسم اعمر من ان يكون حقيقة او حكما فانما قال شي متبينا
على ان المضاف قد يكون اسما وقد يكون فعلا نحو غلام زيد ومررت بزيد واما ما يزيد وانما قال بواسطة حرف

الجوازا انما نسب اليه شي لا بواسطة حرف الجر كمنسب الفعل الى الفاعل او المفعول به بلا واسطة وقول **الهم**
لفظا او تقديرا خبر كان المحذوف اي ملفوظا كان ذلك الحرف نحو مررت بزيد واما ما يزيد او
مقترا نحو غلام زيد وخاتم فضة او فمير اي بواسطة لفظ حرف جر او تقديرا وقال صاحب الرضي انه حال اي حال كون

ذلك الحرف ملفوظا او مقدر او في ذلك وقوم المصدر حال اسماعلي لا يابسته واجيب بان وقوم حال اسماعلي عنه سيويي و
عند المبرج قياسي فهذا محمول على مذهبي وفيه نظر لان ذلك ليس بقياسي عندك مطلقا بل اذا كان المصدر من انواع
عاملة حتى يجوز ان يزد سرعة ولم يجوز اتاني زيد ضحاك وهذا ليس كذلك واجيب بان العامل ههنا بواسطة

لان معنى التوسط ولا شك ان المصدر ان المذكور ان من انواع التوسط لان تعطف حرف الجر قد يكون لفظا وقد يكون
تقديرا وقوله **مراد** اي حال كون ذلك المقدر مراد اي ظاهر ان اي مجردا ما جعل وفيه نظر لانه على هذا
يلزم المد ولا حد المضاف اليه في تعريف الجرد واخذ الجرد في تعريف المضاف اليه واجيب بان تعريف الجرد
بما ذكره لفظي لا حقيقي فلا توقف ولا دور وفي قوله مراد الاختلاف عن موصفت يوم الجمعة فانه وان نسب الصوم
اليه بالحرف المقدرو هو في لكتة غير مراد اذ لو كان مراد الظاهر شرع وهو الجرد ويظهر من هذا الكلام ان الجرد المضاف
اليه في قوله غلام زيد وخاتم فضة بواسطة حرف الجر المقدر لا مراد كما هو مذهب الجمهور في قولهم من هذا الحد نحو

منه الجرد

الحسن الوجه ما اضيف الى الفاعل من حيث ان الفاعل ليس من داخل حرف فاعله فلا وجه فيه لتقديرها قيل ان من باب
الاضافة الى المشبه بالمفعول بليل ان فاعل الحسن من كمال المصنف في الصفة المشبهة ومثي رفعت بها
فلا صغير فيها والا فحينما صير الموصوف فلوكان من باب الاضافة الى الفاعل لزم بعد والفاعل وانما اضيف الحسن
الى الوجه مع انه ليس فاعل له لانه لما احتجنا بتبيين محل الحسن اضيف اليه وعلى هذا يمكن فيما نقدر من البيان ان
كما في خاتمة فضة لان الحسن هو الوجه كما ان الما هو الفضة حاصل الجواب ان الفاعل في نحو الحسن الوجه بعد الاضا
واضاف الفاعل خرج عن حيثية فاعلا لفظا لئلا يلزم تعدد الفاعل فلا يصح في تقديره كجوابه او يقال يمكن ان يدر فيه اللام الزائدة
لضرب تصحيح الجواب اذا اضافة الصورية فتشدد صوت اللام معناها والاكائات معنوية ولا شك ان الفاعل في نحو الحسن الوجه هو الوجه
شهاد اديا لان الحسن الوجه هو الوجه في تقديره حيث ان الحسن هو الوجه كما ان الما هو الفضة ويراد بتقديره الوجه حقيقة او كما قاله
الفاء للتفسير تقديره الوجه في تقديره ان يكون للمضاف اسم لا فعلا بحد لا فاعلا حيث لا يشترط فيكون المضاف اسما نحو
مترى يزيد بقوله التقدير مبتداء وقوله شرط مبتداء فانه وقوله ان يكون المضاف اسم اجزى المبتداء الثاني الجملة خبر المبتداء
الاول اي شرط يكون المضاف اسما **مجرد اتونين** مفعول مالم يدرهم فاعله لقوله مجردا وهو مفعلة لقوله
اسما والحقاق محمول على القلب والمقلوب مقبول عند السكاكي مطلقا سواء تفهم نكتة لطيفة او لا في مجردا
هو عن توينه او ما يقوم مقامه من وثى التنية والجمع **لاجلها** اي لاجل الاضافة لعلام زيد وصادب
عمر وحسن الوجه وصادب يا زيد وصادب يا زيد ولا يجوز العلام زيد والصادب زيد لسقوط التون لاجل اللام لاجل
الاضافة ولتقابل ان يقول يشك ذلك في نحو الحسن الوجه فانه جازا لا اتفاق مع سقوط التون لاجل اللام لاجل
الاضافة واجيب بان المراد يكون مجردا اتونين لاجل الاضافة حقيقة او كما فلا يرد ذلك حيث حذف ما اضيف
اليه فاعله الذي كالجزم منه اذا اصل الحسن وجههم والمضاف اليه قايم مقام التون فلما حذف من فاعل المضاف
فكان حذف من المضاف لمكان الجزم فان قيل يشك ذلك في نحو الصادب الرجل فانه جازا لا اتفاق وان لم يكن
مجردا اتونين لاجل الاضافة قيل القياس يقتضيه عدم جواز ذلك انما جاز في الحسن الوجه على ما ياتي فكان في
حكمه فان قيل يشك ذلك في نحو رجل وصادبك وهو جزم بيت الله حيث لم يكن بينهما تون حتى مجردا لاجل الاضافة
قيل للراد بالتون اعلم ان يكون لفظا او تقديرا وهي مجردة عن التون التقديري والمقدر كالمفوض عندهم
هي اي الاضافة بتقدير مجرد لجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تقيد معنى في المضاف بقرينة
مخصصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ اي ثابتة في اللفظ دون المعنى **فالمعنوية** اي الاضافة
المعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معيولها قوله مضافة صفة
قوله صفة فكون المضاف غير صفة مضافة الى معيولها يشترط ان المضاف اما غير صفة اي اسم جامد فهو غلام
زيد وقيام مجرد او صفة لكنها مضافة الى غير معيولها نحو كبر البلد فان الكبر صفة غير مضافة الى معيولها فان البلد
ليس معيولها اذا قلنا كبره البلد بل يقال كبر من في البلد وكذلك مصارع مصراع صفة غير مضافة الى معيولها
فان معيولها ليس معيولها وكذلك الاضافة في هذا صواب زيد مصراع المضاف اليه ليس معيول المضاف فكان في
قوله غير صفة اخرا عن نحو صواب زيد والحسن الوجه لان المضاف صفة وفي قوله مضافة الى معيولها اختار عن غيرهم

مصارع معروفة كير البلد لان المضاف صفة مضافة الى غير معولها فان قيل ان حمل قوله ان يكون المضاف غير صفة
على قوله فالمعنوية كما يستقيم لان الاضافة المعنوية هو اضافة غير الصفات والصفة الى غير معولها لا كون المضاف
غير صفة مضافة الى معولها قيل كلام الشيخ محمول على حذف مضاف من المبتداء او الجزاءى فلاحتم المعنوية كون
المضاف كذا او المعنوية ذات كون للمضاف كذا اثر لما فرغ من بيان الاضافة المعنوية شبر في بيان اقسامها فقال
وهي اى الاضافة المعنوية اما بمعنى اللام فمعنا الجنس المضاف وظرفه
اى فى المضاف اليه الذى عند لجنس المضاف وظرفه اعنى اذ الربك المضاف اليه من جنس المضاف ولا ظرفه وهو
ما كان المضاف اليه مابين للمضاف نحو غلام زيد او اخض من مطلقا نحو يوم الاحد وعلم الفقه **او بمعنى**
من جنس المضاف اى فى المضاف اليه الذى هو جنس للمضاف اراد يكون المضاف اليه جنسا
للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كخاتمة فغان الخاتمة قد يكون من قفنة وقد لا يكون وكذا الفضة
قد يكون خاتمة وقد لا يكون بخلافها اذا لم يكن كذلك بان يكون بينهما مباينة او كان المضاف اعم من المضاف اليه مطلقا
فحينئذ يكون الاضافة بمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد وعلم الفقه فان بين الغلام وزيد بتاين وبين اليوم
والاحد عموم وخصوصا مطلقا فان اليوم قد يكون احدا وقد لا يكون والاحد لا يكون الا يوما وكذا بين العلم والفقه
فان العلم قد يكون قفنا وقد لا يكون والفقه لا يكون الا علما فاذا كان المضاف اخص من المضاف اليه مطلقا كاحد
اليوم او مساويا له كليلت اسد فلاضافة مختلفة ومتنوعة وما ذكرنا ههنا ان المراد يكون المضاف اليه جنسا للمضاف
ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه فهو معنى ما قال بعض المحققين من ان المراد يكون المضاف اليه جنسا
للمضاف ان يجر اطلاق المضاف اليه على المضاف وعلى غيره ايضا كما يجر اطلاق الفضة على الخاتم وغيره فيكون الاضافة
فى بعض القوم بمعنى اللام حيث لم يجر اطلاق المضاف اليه على المضاف اذ المراد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه
وكذا الاضافة فى ربع القوم وثلثه ويزيد ووجهه وللضافة فى يوم الاحد وعلم الفقه وجميع القوم وعمر زيد و
طور هسينا وسعيد كثر ايضا بمعنى اللام حيث لم يجر اطلاق المضاف اليه على غير المضاف وهذا ظاهر لا يحتاج الى
البيان **او بمعنى فى ظرفه** اى فى المضاف اليه الذى هو ظرف للمضاف سواء كان ظرف زمان
او ظرف مكان نحو ضرب اليوم وقيل كير بلا **وهو قليل** اى كون الاضافة بمعنى فى قليل فى الاستعمال
والله ان يجعل الاضافة الى الظرف بمعنى اللام كما ذهب اليه بعض المحققون لان اذنى ملاجسته واختصاصه
يكفى فى الاضافة بمعنى اللام كما فى سائر اصناف الاضافة يادى ملاجسته فيكون معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص
باليوم ملاجسته الوقوم فيها كقولك كوكب الخمر لسهيل اى كوكب له اختصاص بالمرة الخمر لسهيل انما كثره القميها
القمي لاسباب المشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شأن الشمس عند ان الغيثة لا مورخ احيانا فاعرف والمختار +
الضافة المعنوية على الاقسام الثلاثة المذكورة استقر اثنى لاعتق والازاد الاقسام على الثلثة وقيل انما انحصرت
على هذه الاقسام الثلاثة لان هذه الاضافة اما تنحصر بالمضاف اليه او تنحصر بالظرف فبها المضاف اليه
للمضاف وهذه الحروف وضعت لهذه المعاني فكانت هى المعنوية للتقدير **مثل غلام زيد** مثال الاضافة
بمعنى اللام **وخاتمة فضة** مثال الامانة بمعنى من **وضرب اليوم** مثال الاضافة بمعنى فى

فان قيل الاضافة اللفظية ايضا مخصوصة على هذه الاقسام الثلاثة نحو ضارب زيد وحسن الوجه وسارق الليلة
فما وجه تخصيص الاضافة المعنوية بما قيل حرف الاضافة في اللفظية غير مخصوصة في الثلث المذكور بل يقيد
بحسب اقتضاء تعدى اسم الفاعل والمفعول كالي في بالذم البلد وعند عدم اقتضائهما كما في حسن الوجه وضارب زيد
اللام الزائدة لضرورة فاعلم ان الاضافة الصورية تستدعي صوت اللام لا معناها والا كانت معنوية
او يتلوا لانه ان حرف الاضافة مقدر فيها بل نحو ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد في تقدير اللام ونحو حسن الوجه
ملحق بنحو خاتمة فضة في تقدير من ونحو سارق الليلة ملحق بنحو ضرب اليوم في تقدير في فلهذا يراى ان يقيس حرف الجر في
تعريف المضاف اليه حقيقة او حكما ونعم بعض الشارحين ان هذا على مذهب الجمهور وهو الذي اختاره المصنف
اما على مذهب من قل ان العامل في المضاف اليه هو المضاف فلا حاجة الى تقدير حرف الجر فيه نظرا لان الحكم على ما قال
ابو علي لا يعمل في هذا الباب الا لنبهنا به عن حرف الجر فاذا لم يكن حرفا لم يقدر فكيف يتوجب الكلام عند ويمكن ان يجاب عنه بان
عمل الجر لما به لانه للمضاف حقيقة تجريده عن القوتين او النون لاجل الإضافة حقيقة او حكما **وتقيد الاضافة المعنوية**
سواء كانت بمعنى اللام او بمعنى من او معنى في تعريفها اي تعريف المضاف مع المضاف
اليه المعروف بنحو غلام زيد ليس اية التعريف اليه عن المضاف اليه لكان الاتصال والامتزاج بينهما فان المضاف اليه
منزل منزلة تزويج المضاف الذي لا يتصور فيه الاتصال فيجب ان يدعى اليه تعريف المضاف اليه كسائر التاليفات
في قولهم سقطت بعض انا مل في ارجل المضاف والمجهود فاذا قلت غلام زيد اريد به وضبط غلام له مزية خصوصية
زيد اما يكون غلاما عظيما او غلاما صغيرا او غلاما ماله او مجهودا بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج والذهن ومجيبا
لغير معين على خلاف وضع الاضافة الا في غير ومثل فانما لا يتعرفان وان عينا الى المعرفة لتوغلها في الكلام
اللام لان يكون للمضاف اليه ضد واحد فقط او مثل مشتبه فحينئذ يتعرف لعدم الكلام بنحو عليك بالحكمة غير
السكون وفلان مثل خاتمة والا في حسبك وشرك وكفئك ونحوها فانما ايضا لا يتعرف لكونها بمعنى الفعل اي
بمعنى كفاك والا في واحد امه ونسبه وحكما هو عبد بطنه عند البعض فلا كذا كذا بتاويل كريمة وليهم
يقال فلان واحد امه اي كريمة وفلان عبد بطنه اي ليمر فكان فكيف وعلى بعضهم يعود الضمير المضاف اليه الى
المضاف وفيه نظر لان هذا التعديل يوجب ان يكون نحو فلان مدبر بلك وليس قبيلة كذلك ولا يقل به أحد
وتقيد تخصيص النكح اي مع المضاف اليه المنكر بنحو غلام رجل وذلك لان الاضافة الى النكح
تقيد تقيد الشيوع فانك اذا قلت غلاما كان شايعا في امتة فاذا قلت غلاما رجل زال عنه بعض الشيوع حيث
لم يبق صالحا لانه يكون غلاما لمرأة فحصل التخصيص وقيل الشيوع الثابت في النكح **ونشرها اي شرط**
الاضافة المعنوية بتحديد المضاف من التعريف لم يقل من حرف التعريف ليتناول العلم ونحو
من المعارف فان قيل الجر يزيل يقتضي سبق الوجود ولم يكن في نحو غلام زيد تعريف حتى يجر منه قيل المراد بتحديد
المضاف من التعريف اخلاصه من حقيقة بل كان ذا الهم في حذف لامه او علميا قل بالنكح او حكما كما في
غلام زيد بتزويج المكان منزلة للتحقق لقوله من الركية وسبعان الذي صغر حجم البعوض وكبر حجم الغلام
التي لم يزل يفتيح الاضافة لان المعرفة لو امتنعت الى النكح بان قيل الغلام رجل لكان طلبا فلا وفي وهو التخصيص

المشبهة **مضافة الى معيولها** اراد بالمعول ان يكون مجزواً للفظ او مرفوعاً او منصوباً بمعنى وفي قوله ان يكون صفة اخذت عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد فانه اضافة معنوية وفي قوله مضافة الى معيولها عما اذا كانت الصفة مضافة الى غير معيولها نحو مصارع مصر وكرير البلد وضارب زيد اسرفانه اضافة معنوية اعلم ان حمل قوله ان يكون صفة

اللفظية لا يستقيم الا بحذف المضاف من الابتداء والخبر اي علامة الامانة اللفظية كون المضاف صفة او لفظية اذا كون المضاف صفة **نحو ضارب زيد** اضافة اسم الفاعل الى المعول **وحسن**

الوجه اضافة الصفة المشبهة الى فاعله او مفعوله ان اضافة الصفة المشبهة ابد اللفظية لا سيما ابد عاملة وكذا اضافة اسم الفاعل والمفعول الى فاعلهما السببي ابد اللفظية لجواز علمها فيه مطلقاً سواء كان محملاً الاستقبال نحو زيد مسعود وجهه او بمعنى الماعنى نحو زيد خارج ابوع اسرو ذلك لان ادنى مشابهة الفعل يكفي لرفع لاشق الاختصاص به ولما اضافة الى المعول فانه يكون لفظية اذا كانا بمعنى الحال والاعتقال **ولا**

تفيد الاضافة اللفظية فايقة **الا تخفيفاً في اللفظ** اي في لفظ المضاف بحذف التوين ووزني التشنية والجمع حقيقة او حكماً كما ذكرنا في نحو الحسن الوجه والتخفيف بحذف التوين المقدر في نحو

حوار بيت الله وضاربك تخفيف في اللفظ حكماً اذ المقدر كما المملووظ ولا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً لانها في تقديرها كالفصل لان ما هو مجزوا في اللفظ مرفوع او منصوب في المعنى نحو حسن الوجه وضارب زيد فان قيل يرد عليه مررت برجل ضارب امرأة فانه اضافة لفظية وقد افاد تخصيصاً فكيف يعجز المحصر قيل انما لم تعد تخصيصاً عند الاضافة بل هو محال قبلها بخلاف مررت بغلام رجل فاذا الاضافة تفيد تخصيصاً عند الاضافة فان قيل ما فايقة قوله في اللفظ قيل فايقة الاشارة الى وجه التسمية او تحقيق التقابل بين الاضافة اللفظية

والمعنوية **وتنضم** اي من اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفاً **بجاء مررت برجل**

حسن الوجه حصول المطابقة بين الصفة والموصوف تنكيراً حيث لم تفيد الاضافة اللفظية تعريفاً ولو افاد التعريف لا يمنع لعدم المطابقة بينهما فان قيل تراشابة الى المحصر المذكور وجوز هذا الكلام فيتنى على عدم افادة التعريف لا على المحصر المذكور حيث لا تنافي لعدم افادتها التخصيص في كل من ههنا اشتراك الى ما

هو المفهوم من المحصر المذكور لانه لما قال لا تفيد الا تخفيفاً فهم منه انما لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً فهذا ينزج على انما لا تفيد تعريفاً اي من اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد تعريفاً **بجاء مررت برجل**

حسن الوجه حصول المطابقة بين الصفة والموصوف لان الموصوف معرفة والصفة نكرة

لان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفاً ولو افاد التعريف لجاء ذلك بحصول المطابقة بينهما **وبجاء**

الضارب زيد حصول التخفيف بحذف وزن التشنية **والضارب زيد** حصول التخفيف

بحذف وزن الجمع **وامتنع الضارب زيد** لعدم حصول التخفيف بهذا الاضافة اذ التوين حذف لاجل اللام فلم يحصل بلاضافة تخفيف وكذا امتنع الحسن وجهه ولاضافة ومخو ذلك لعدم

التخفيف مع ان الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة ايضاً فان قيل لم يحل الضارب زيد

على ضارب زيد كما حمل الضارب على ضاربك قيل لو حمل على ذلك لم يكن لا شراط التحقير فابقه في موضع ما
خلاف الفاعل أي يخالف هذا القول خلافا لغيره فإنه إذا دخلك قول بقدر الاضافة على اللام فحصل
التخفيف في الاضافة قبل دخول اللام ثم ادخلت اللام لتعريف واجيب بان الاضافة على هذا تكون ضابغة بقاء وان كانت
مفيدة ابتداء فيلزم ربطا داخل اللام عليه عدم بقاء ما والرجوع الى النصب الذي هو الاصل لئلا يوافق ما عرضت الاضافة
لاجله ببيان ان الاصل في ضارب زيد النصب وانما عرضت الاضافة لاجل التخفيف فاذا زال التخفيف باذخال
اللام لم يزل ان يتولد الاضافة ويصار الى الاصل على ان القول يتأخر اللام المتقدمة لفظا وحسنا معجزة الدعوى
تخالفة الظاهر **وضعف الاعشى الواهب المائة المبعوث عيدها** عود اشج
خلفها اطلاقا لكون هذا الكلام باعتبار عطف قوله وعيد ما على قوله المائة من باب الضارب زيد والحسن
وجهه اذ المعنى باعتبار العطف الواهب عيدها وان كان قوله الواهب المائة من باب الضارب المبعوث على الحسن
الوجه على ما في عليه فان قبل المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمنع فيلزم امتناع دون وضعف قيل
لما كان التابع بحيث قد يتحمل فيه ما لا يتحمل في التتبع كما في رجب شاة وسخلة ما وباريد والحادث ونحو ذلك حيث لا
يجوز رجب سخلة ما وبالحادث لا امتناع دخول حرف النداء على ما فيه الالف واللام وامتناع دخول رجب على المفعلة
احتمل الجواز كما ذهب اليه سيبويه فحكم بضعف دون امتناعه وقائل ان يقول لما كان المعطوف بحيث قد يتحمل
ما لا يتحمل في المعطوف عليه لزم ان لا يحكم بضعف ايضا كما لا يحكم بضعف المثالين المستشهدين ولو حكم بضعف
لزم ان يحكم بضعفهما ايضا لان مثلهما في السرا في ان يحكم بضعف دونها واجيب بان عدم الضعف في باريد والحادث
باعتبار ان حرف النداء ضعيف في افادة التعريف فيجوز ان يكون ما عطف على المنادى محلا باللام او باعتبار ان المعطوف
في حكم المعطوف عليه الا انما يتحقق بالمعطوف عليه والتجريد عن اللام يتحقق بالمنادى لئلا يجتمع التنا التعريف فلا
يتعدى الى ما عطف عليه وعدم الضعف في رجب شاة وسخلة ما باعتبار ان الاضافة في حكم الاضافة لعدم
قصد التعيين أي رجب شاة وسخلة ما فيجوز دخول رجب عليه او باعتبار ان الضم في سخلة ما نكرة لانه عايد الى
نكرة غير مخصوصة بحكم من الاحكام كالضمير في ربه رجلا بخلاف ما اذا كان عايد الى نكرة مختصة بحكم من الاحكام
منحو جاز حل ضمير من فانه معرفة لانه الضمير عايد الى هذا الرجل النجاشي دون غيره كذا في الرضى والغبث ثم ضعف
هذا الكلام على تقدير جرح وعيدها اما اذا نصب حملا على محل للملحة او على انه مفعول وجه فلم يكن ضعيفا فاذا اخرج
هذا فلم يرجع الى محل البيت فنقول قوله الواهب المائة اضافة اسم الفاعل الى المفعول به أي الذي يلبس المائة
البهتان وهي النوق البيضاء وصفتها المائة ابدل منه وقوله وعيد ما عطف على المائة أي عيد تلك المائة
والمراد بعيد ما رايها على الاستعارة اذ الراعي تباير عن مائة المواشي كما ان العبد يبعد مت المولى او على الحقيقة
والاضافة باء في ملاجست كوكب الخرقاء وخلفك وقوله عودا حال أي حال كون تلك المائة حديثا التنا
قوله تنجي أي تناسق **وافلج الضل الجمل** جواب سوال وهو ان يقال جاز الضارب الرجل
مع انشاء التخفيف لئلا يوافق اللام دون الاضافة فاجاب بان القياس كان يقتضي عدم جواز انشاء لكن انما
جاء على الوجه المختار في الحسن وهو جاز الوجه بالاضافة المفيدة +

للتخفيف بحذف الضمير من الفاعل الذي هو كذا الجرم منها فالاصل الحسن وجه وجه الحمل اشبه بالحمل في كون المضاف
صفة والمضاف اليه جنسا مفعول من باللام كما جاز الحسن الوجه بالنصب على المضاف اليه لا باستثناء الاضاف
المفطينة عن التخفيف وانما قوله المضاف الى فيه وجهين احدهما رفع الوجه على الفاعلية ونصبه على التثنية بالمفعول
وجه كون الجرم مختارا مسبوغا في الصفة المشبهة افتراضا فتأخر قوله حلا مفعولا له للفعل المفهوم اي فاجوز حلا او لقوله
جاز بجمله مصدرا مجزولا واللام لانه لم يمتدح الفاعل الفعل المعلق فاعل المفعول له لان الحامل +
الضمير وهو ان يقال جاز الضاريك وشبهه على الاضافة مع عدم التخفيف لان سقوط التنوين لاجل اللام
دون الاضافة وهذا فيمترقا في قول من قال وهو سبيويه ومن تابعه اني ان الضاريك
مضاف دون من قال انه من مضاف الى الكاف مضاف الى المحل على المفعولية والتنوين محذوف لان اتصال
الضمير بالوجه كالتخفيف هو اسهل من الحمل فاجل بيان القياس كان مقتضى عدم جواز ذلك لانه اما جاز حلا على
ضاريك وازدادة في حذف التنوين للمقدرة اذ التنوين الساكنة لاتصال الضمير به من غير اللام
والازدادة مقدرة فاذا اعتبرت الاضافة سقطت من المقدرة في فصل التخفيف في اللفظ حكما اذ المقدر لللفظ
وجه الحمل مشاركا في حذف التنوين قبل الاضافة فان قيل ما الدليل على ان سقوط التنوين في ضاريك كذا
الضمير وان الاضافة وهذا قيل انما سقطت الاضافة حتى كان التخفيف فيه بحذف التنوين المحذوف قبل
سقطت بالازدادة كان ينبغي ان يتصور الانفصال كما في ضارب زيد فلم يتصور الانفصال علم انما +
سقطت لاتصال الكاف بالازدادة مكملة للتخفيف فيه بحذف التنوين للمقدرة وايضا في موصوف
الصفة لئلا يلزم الجمع بين الضدين لان الصفة من حيث انها صفة يجب ان تكون تابعة للموصوف
في الاعراب فلو كانت مضاف اليها كانت مجزوة فلم يجب متابعتها للموصوف في الاعراب فيؤيد الى ان تكون
مرفوعة وهو باطل ولان الموصوف يلزم ان يكون اخرا مساويا للمضاف يلزم ان يكون اخر اوصافها
ولا يجوز ان يكون اخرا مساويا على ما سبق ذكره ولا ايضا في صفة الى موصوفها
لان اضافتها الى موصوفها ليست من تقدم الصفة على موصوفها او تاتى المضاف اليه وكلاهما اعتبارا
ومثل مسجل الجامع وجانب الغريب وصلاح الاول ثقله كتحقاه
جواب سوال يرد على قوله ولا يضاف موصوف الصفة وهو ان يقال ان الجامع والغريب والاو
والتحقاه صفات حيث يقال المسجل الجامع والجانب الغريب والصلاح الاول ثقله كتحقاه وقد اضيف اليها
موصوفاتهما فلجواب بان ذلك متناول في الموصوف من المضاف اليه اي مسجل الوقف الجامع وذلك الوقت
الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجل المصلوة وجانب الكان الغريب وصلاح الساعة الاولى و
بقوله الجمعة كتحقاه وانما اضيفت البقرة الى الجمعة لانها اكتسبت من الجمعة وانما صفت هذه الجمعة بالتحقاه لانها
تثبت في سبيل الله فخلق السبيل فكانت ثمة مما يسيل للماء حق منها ومثل جرح قطيفته
واخلاق ثياب جواب سوال يرد على قوله ولا يضاف الى موصوفها وهو ان يقال ان الجرح و

والاخلاق صفتان للقطيعة والثياب حيث يقال قطيعة جرد وثياب اخلاق وقد اضيفتا الى موصوفها فاجاب
بان ذلك **متناول** لحذف الموصوف من المضاف وايراد المضاف اليه من مثل ذلك الموصوف ^{للمحذوف} لهما المضاف
لتلخيص حيث ينفرد بها جرد حذف موصوفها فاصلة قطيعة جرد وثياب اخلاق فحذف الموصوف ففيه الصفة
منبهة بحتم ان كون صفة لموصوف اخر فاضيفت الى ما كان موصوفاً للتلخيص والبيان يقطع النظر عن كونه موصوفاً
وهذا كما قيل في قول التابقة والمومن العايدات الطير يسميها + ركد ان مكاة بين الغيل والسندان الطير بيان
وتلخيص ^{الطير} قطع النظر عن كونه موصوفاً لا تقدير الصفة على الموصوف فيكون الاضافة في جرد قطيعة واخلاق ثياب من
باب اضافة الاسم الى الاخص لتلخيصا وبياناً مثل خاتم فضة لا من باب اضافة الصفة الى موصوفها هذا ما
ذكر في التواشي وتوضيح ان الجرد ليس صفة للقطيعة وكذا الاخلاق ^{للسبب} صفة للثياب والى كان صفة في قولك
قطيعة جرد وثياب اخلاق لاننا حذف الموصوف استعمل الصفة مقامه استغنى عن ايراد الموصوف
فصار في الاستعمال كأنه غير صفة بمنزلة خاتم ترصص الابهام وهو ان يخرج من أي جنس هو وان الاخلاق من أي جنس
هو من خارج في أنه من أي جنس هو فاضاف الى الجنس الذي تبين به كما افادوا خاتماً الى فضة وهو ما كان موصوفاً لها
في الاصل لتلخيصاً وبياناً فالإلا نظر الى انما اضافة الصفة الى موصوفها فقد اوجز قطيعة واخلاق ثياب فحصل الدال
ان جرد او اخلاقا جرد حذف موصوفها واما مقام موصوفها متناول بلانها غير صفتين فلم يلزم اضافة الصفة
الى موصوفها فان قلت لما كانا محتاجين اثبات الموصوفين لا يلزم فلم يبق الكلام على امسك كفاية لموتة الجرد
ثم ان قلت هذا الاحتمال ما كان انما عمن بعد طول العهد المسمى للموصوفين واما عند قرب العهد بحذف الموصوف
فانما كانت الاذهان شائعة بالموصوف فلم يبق الابهام اذ ذلك حتى لو كان الابهام اول وهلة لما عمن
الكلام عن اصله فان قلت بعد الابهام هل ذكر الكلام الى اصله قلت لا ان الصفة كانتا خرجت بهذا الاستعمال عن
كونها صفة فلم تنجز الى الموصوف بل احتاجت الى البيان والبيان بالاضافة هو الاصل ثم الجرد بمعنى الجرد هو الابهام
والقطيعة كسلة له محل كثير ومعنى قطيعة جرد قطيعة متعيرة مجردة عن المحل أي ذهب خلعها من كثرة اخلاقها ولا اخلاق
بغير الهمة جمع خلق بفتحتين **والايضا في اسم مماثل للنضا اليه** أي لما يصير مضافاً
اليه على تقدير الاضافة **في العنوم** ظرف لقوله مماثل أي مماثل به في العنوم **والخصوم**
بان يصلق كل واحد منهما على ما يصدق عليه الآخر حتى لا يضاف احد الاسمين في العنوم والخصوم الى الآخر سواء
كانا متساويين كاشان وفاطمة او مترادفين **كليت اسد** مثال المترادفين من الاهيان و
حيسر ومنع مثال المترادفين من المعاني فلا يقال ليت الاسد ولا منع الحيسر فان قيل قد جاء
اضافة الليوث الى الاسد بقية الهمة وسكون السين في قول كعب بن زهير ليوث الاسد قيل هو متناول
معناه ليوث كاملة من بين الليوث بحيث انما ليوث بالضم مبتدأ في سائر الليوث كما يقال هو لكه الواسع وانش
الاشارة **لعدم الفايقة** المطلوبة من الاضافة وهو التعريف والتخصيص لا متناه كون المشي
معرف النفس ومتخصصاً بنفسه وهذا القيد اعني قوله لعدم الفايقة على ما تقدم قوله لا يضاف اي صفة
اضافة اسم مماثل للنضا اليه لعدم الفايقة ولا يفسد المعنى بتوجيه النفي الى القيد ببقاء اصل الفعل

مشتتاً وهذا بخلاف كل دراهم وعين الشيء الالام للعهد اي عين ذلك الشيء
 فأشياء الغاء للتعبيل اي فان المضاف اليه لا يماثل المضاف في العموم والخصوص بل يختص فان الكل
 اعم من الدراهم والعين اعم من الشيء لان الكل قبل الاضافة جاز ان يكون دراهم او ذنانير او غيرها والعين قبل
 لاضافة يحتمل الموجود والعدوم وبعد الاضافة يختص الكل بالدراهم والعين بالموجود لان الشيء لا يطلق الا
 على الموجود فكان المضاف عاماً والمضافة اليه خاصاً فلا يكون من دأب اضافة احد المتماثلين الى الاخر **وقوله**
سعيد كزى ونحوه مما اضيف الاسم الى اللفظ كزى ونظيره فليس فقه جواب ما يقال ان سعيداً
 بما أشبه كزى في المفهوم من حيث انهما علمان اشخص واحد وتقدير الجواب انه **متاويل** بزيادة المفهوم
 او المسمى بالاقول واللفظ او الالام بالثاني فاذا اقلت جاء في سعيد كزى فكانت قلت جاني مع مفهوم هذا اللفظ او مسمى
 هذا الالام اي جاء في سعيد المسمى باسم كزى فهو في الحقيقة اضافة الشيء الى عينه لان مفهوم اللفظ عين
 اللفظ مسمى الالام عين الاسم ثم قوله وقوله مبتدأ وقوله متاويل اخر وقوله سعيد كزى همزة قولهم او بدل
 منه **واذا اضيف الاسم الصحيح** المراد بالصحيح في كلام النحاة ما ليس في آخر حرف علته +
 نحو غلام وثوب ودار وغير ذلك لان محتمل يقع عن اواخر الكلام **او المحتجب** اي بالصحيح والمراد بالماحق
 بالصحيح ما اخبر واو او ياء قبله ساكن كدول وضيء وانما كان **نحوه** بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يفتل
 فيها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة وان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع بعد استخار
 اللسان ولا يفتل عليها الحركة بعد السكون يعني في ابتداء اللفظ ان الحركة كانت لقوة التكلم في الابتداء لان هذه الحركة تقع
 عليها بعد استخار اللسان فيجوز كل حركة نحو وصول وتيسير وقاية ونحو ذلك فكذلك بعد السكون لا يفتل عليها الحركة ابتداء
 حركة كانت وقوله **الياء المتكلم** متعلق بقوله اضيف وقوله **لساخر** جزء لقوله واذا اضيف
 اي كساخر ذلك الاسم وهو الحرف الذي وقع قبل الياء لموافقة الياء نحو غلاي ودلوي وضيي **والياء**
مفتوحة تحت الحجة الاسمية حال او عطفت الاسمية على الفعلية بزيادة الثبوت في الثانية على نحو كالا
 الدراهم المفرد بضميرها **نحوه** المتكلم هو متعلق فان الحجة الاسمية وهي قوله وهو مطلق معطوف على +
 الجملة الفعلية وهي يرمز عليها بزيادة الثبوت في الثانية ولو لم يرمز بالثبوت لكان المعنى لكن يرمز عليها وهو يرمز لان
 الاطلاق هو المردف فكذلك هو نادر بالثانية الثبوت فيحذف الاسمية على الفعلية وانما فتحت الياء لان الأصل
 في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لذلك يلزم الابتداء بالمساكن حقيقة لكاف التثنية وواو العطف وقاية
 حكم الكاف الضميمة في المركب والياء في غلاي ودلوي وضيي كذلك والاصل في الثاني على الحركة الفعلية للمفتحة **او**
ساكنة للتخفيف ثم لما فرغ من بيان حكم الاسم الصحيح شرع في بيان حكم المنقوص فقال **وان**
كان اخره اي اخر الاسم المضاف الياء المتكلم **القامط** مطلقاً سواء كانت بالتثنية او بغيرها
تثنية تلك الالف عند الاضافة نحو مصابرة وراي وقامط اي اوامر الموجب للاقلاب
هذه بضم المعجمة في الال اسم قبلت **تعلما** اي الالف التي كانت في اخر المضاف الى ياء
 المتكلم حال كونها كائنة **لغير التثنية** ياء وتندغم تلك الياء المبدلة من الالف في ياء المتكلم

رحتي لانتم لما ارادوا كسر الالف قبل ياء المتكلم لستحالة الياء لم تقدر وانما جعلوا الالف ياء واجتمع متجانسا واذا غلب
 احد من الحرفين ما اذا كانت للتثنية فانتم يثنون بها فتقولون غلاما وذلك لان الالف التثنية علامة الرفع فلو قلنا غلاما لكان الرفع بالتثنية
 المحذور **واذا كان** اي اخر الاسم المضاف الياء المتكلمية واسمها كانت الياء للتثنية او الجمع او غيرهما **ادعت** تلك الياء في ياء المتكلم لاجتماع
 التثنية نحو مسلمي بفتح الميم ومسلم بكسر الميم وقاضي انما عاد المحذوف في قاضي لان بالاضافة سقطت التثنية التي يلزمها واو من الياء
 اجتماع الساكنين **والكلام** اي اخر الاسم المضاف الياء المتكلمية **واساكنة** تليتها **وادعت** تلك الياء للمبدلة
 من الواو في ياء المتكلم لاجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون نحو مسلمي الاصل مسلمي فاعل اعلان ي **وفتح الياء**
 اي ياء المتكلم في الصور الثلاث المذكورة اي فيما كان اخره الفا اوياء او واو او لم تكن للساكنين اي للزوم التثنية والياء الساكنين هو فتح
 السكون فيفتح ثخرا من ذلك واختير الفتح للمخفة **واما الاسماء الستة فاحي** اي يقال في اضافة اخ واب الياء المتكلمية في
 ياء مخففة ولا يرد الاسم المحذوف وهو الواو كما لا يرد في غير الاضافة اجراء لما وجد حرف العلة نسيا منسيا مجرى الصحيح مثل يدي ودي ولدا ايلان
 يقول لا وجه لتقدير الاخ على الالف الذي ذكره الله ان يقال ان الاحتياج لاضافة الاخ الياء المتكلمية اكثر بالنسبة الى اضافة الاب الياء
واجاز ابو العباس **المبرد** **واحي** ياء مشددة لرد الواو المحذوفة تقليدا وان علمه في ياء المتكلم وانما يرد اجراء
 لما مجرى اضافة الياء الى الظاهر والمضمر غير الياء نحو ابو زيد وابو واخو زيد واخو تمسكا بقول الشاعر فاما لك والمجد يدرا فاصلا عنده
 فانضم الياء المتكلمية فصار ابو يائنا تحذف العلة عند الاضافة الياء المتكلمية كائنا ما عند الاضافة الياء المتكلمية فصار ابو يائنا تحذف العلة عند الاضافة الياء المتكلمية
 فيقال ابو زيد كذا يابو زيد وان كان ذلك شاذا كما قال الشاعر وقد بناه الى ياء ففتح ان يكون قوله الى جميع سلامة محذور ابو العباس
 اضعف الياء المتكلمية فسقطت الالف والجمع **وادعت** ياء الجمع في ياء الاضافة ومثل هذا الاحتمال يدل مع التمسك فان قيل الجمع بالواو والنون مخففة
 بالعلم والعقل ومنه تم والاسم مشددة لان مثل هذا الجمع قد جاء في الاسماء الناقصة التي هي مخففة للاسم لكانون ويون وسننن والمائة منها
 والادب منقوص مثلها فلا يستبعد جمعها لكن هذا الجمل ليس بقياسي وان كان كثيرا اذا جزيئات كثيرة ثم المبرد انما يرد
 المحذوف في اخي والي فقط ولا يرد في غيرهما وهو رواية جارية والله الرحيم وروي بن عيسى وابن مالك عند الرد في اخي والي و
 هي **وتقول** في اضافة هن وحم الياء المتكلمية **وهي** ياء مخففة بلا رد المحذوف يعني ان حكمها
 حكم اخ واب وانما صرح هنا بلفظ تقول ولم يحط على اخي والي تخيرا عن شبهة الهن والحم الى نفسه ولو قال ويقال
 حمي وهي لكان اولى للتخير عن نسبة الياء الى المخاطب ايضا مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيحة لانه ابو الزوج ولا يضاف
 الا الى الانثى اللهم الا ان يقال ان الرجل اذا قل حمي كان محمولا على حذف المضاف اي حم امراتي او يقال ان قوله و
 تقول على صيغة الغائبة دون المخاطب بقية تحي اي وتقول قابلة **ويقال** في اضافة امر الياء المتكلمية
 بكسر الغاء وتشديد الياء **في الاكثر** والا فصح رد الواو المحذوفة وتليها ياء وادعائها في ياء المتكلم وانما قبلت الواو
 ميما في المفرد لاجل الضرورة وذلك ان اصل فروع دليل انوا فروع فروع الهاء لمشا بقية حروف العلة ثم ان الواو
 ميما اقرب من غيرها ولو لم تقلب الواو ميما لقلت الفالح كها واشتار ما فوجها فوجب حذف الالف لا لتقاء
 الساكنين وهما الالف والتثنية فيفتح الاسم العرب على حرف واحد وهذه الضرورة مفقودة في حال الاضافة
 لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين فردة الى الاصل ولا يقلب ميما **وقيل** في
 ميما قياسا على حالة الافراد في بعض التثنية **وهو ليس** **يفصح** وان قلب الواو ميما في الافراد

للضرورة ولا ضرورة في الاضافة فان قام الميم عند الاضافة غير في **واذا قطعت** هذا الاسم الاضافة
قيل اخ وا ب حم وهز وفم مثل يد ودم يحذف لامهما وجعل الاعراب على عيناتها و ما هو
 الي من العين وجاء اخ مون اب كدو مطلقا يقال هذا اخو واخوك ورايت اخو واخوك ومررت باخو واخو
 وجاء ابا واخا لعضا مطلقا يقال هذا ابا او اخا او اياك واخاك ورايت ابا واخا او اباك واخاك ومررت بابا واخا
 ويا اباك واخاك يقال في تشبيهها ابوان واخوان وفي جمعها ابا واخوة وجاء في تشبيهها ابان واخان وفي جمعها ابون
 واخون وجاء اب و اخ مشددين وجاء ابك واخك معربين بالحركة مضافين الى غيرهم المتكلمة ثم قوله في يجوز في
 الفاء وضمتها وكسرها وفتح الفاء **افصح منها** اي من ضمها وكسرها لثلاثه فتح الفاء عليها في بعض
 النسخ ثم يذكر قوله منها وجاء بتشديد الميم مع فتح الفاء وضمتها مطلقا وقيل التشديد فيه مبني على الضرورة و
 ليس لغة فيه وجاء مقصورا مع التثنية في الفاء مطلقا وجاء اتباع الفاء الميم في حركات الاعراب **وجاء**
حم مثل يد اي حكمه مثل حكم يد في حذف اللام وجعل الاعراب على العين **وخبايم** في كونه مضمونا
 مع باقي الحركات الثلاث **ودلو** في كون اخا واو اخالصه **وعصا** في كونه مقصورا مع باقي الحركات
 التقديرية **مطلقا** متعلق بالكل اي في حال الافراد والاضافة فاذا كان مثل يد يقال هذا حم او حمك
 ورايت الحم او حمك واذا كان مثل خبي يقال هذا حم او حمك ورايت حماء او حمك ومررت بحما او حمك واذا
 كان مثل دلو يقال هذا حم او حموك ورايت حموا او حموك ومررت بحمو او حموك واذا كان مثل عصا يقال هذا
 حم او حمك ورايت حماء او حمك ومررت بحما او حمك وقيل جاء مثل ريشاء مطلقا يقال هذا حماء او حموك ورايت
 حماء او حمك ومررت بحما او حمك **وجاء هن مثل يد مطلقا** اي في الافراد والاضافة
 فيقال هذا هن او هنك ورايت هنا وهنا وهنك ومررت بهن وهناك وجاء هن بتشديد النون مطلقا **ودو**
لا يضاف المضمير بل يضاف الى اسم الجنس الظاهر كانه وضع ليتوصل به الى جعل اسم الجنس صفة
 الاسم نحو مررت برجل ذي مال والضمير ليس باسم جنس **ولا يقطع** ذو عن الاضافة لوضعها لازمة
 للاضافة الى اسم الجنس الظاهر وما جاء مضافا الى ضمير نحو اللهم صل على محمد وذوينا اي اصحابه او مقطوعا
 عن الاضافة كقول الشاعر ولكنني اريد به الذويتا اي اصحابنا فشاذ وجاء في ذوات الضعيف والقصر ثم لا يخرج
 عن بيان المعربات التي اعرابها اصل شرعي في بيان المعربات التي اعرابها بقرى فقال **التوابع** اللام المحسنة
كل ان كلمة كل لبيان الاطراد والجنس من حيث انه يشتمل التابع وغيره من جزكان وان جزر المبتداء و
 المفعول الثاني والحال ونحو ذلك فانما ثوان وضل من حيث انه يخرج به ما ليس بثان نحو المبتداء والمفعول
 والمفعول الاول ونحو ذلك **باعراب سابق** الجار والمجرور صفة ثان اي كل ثان ملتبس بالاربع سابق
 وفيها احتراز عن جزكان وان فانما وان كانا ثانيين لكنهما ليسا باعراب سابقتهما من جهة واحدة **واحد**
 اي من مقتضى واحد فرغ عاقل في جاء في رجل عاقل من جهة فاعلية موصوفة لامن جهة فاعلية اخرى وكذا
 رايته اجلعا قلا ومررت برجل عاقل فكذا ساير التوابع فاعرف فيها احتراز عن جزر المبتداء والمفعول الثاني
 والحال ونحو ذلك عما هو ثان باعراب السابق لامن جهة واحدة بل اعراب الثاني من جهة اخرى

بقرى

فان قيل المراد من جهة واحدة ان يكون اعراب الثاني والسابق بمقتضى واحد وجبر المبتداء كذا لا لا
 ثان باعراب سابق وهو المبتداء بمقتضى واحد وهو الفاعلية وكذا المفعول الثاني من باب علمت وعطيت
 فان ثان باعراب سابق بمقتضى واحد وهو المفعولية فينبغي ان يكون كل منهما تابعا قتل المراد بالجملة
 الواحدة وحدة فخرج المبتداء اذ بمقتضى رفع المبتداء وخرج متعددة نوعا وهو الفاعلية لافراد
 لان فاعلية خبر المبتداء غير فاعلية المبتداء لان فاعلية المبتداء من جهة كونه مسندا اليه وفاعلية خبر
 المبتداء من جهة كونه جزاء ثانيا من الجملة وكذا جهة نصب مفعولي باب علمت واعطيت متعددة نوعا وهو
 المفعولية لافراد لان مفعولية الثاني غير مفعولية الاول لان مفعولية الثاني من باب علمت من جهة
 كونه محكوما به ومفعولية الاول من جهة كونه محكوما عليه ومفعولية الثاني من باب اعطيت من جهة
 كونه مأخوذا ومفعولية الاول من جهة كونه اخذ فان قيل يخرج من قوله ثان الصفة الثانية وان
 فضاء قتل المراد بالثاني المتأخر اى كل متأخر فلا يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله باعراب سابق فخرج
 خبر زيد وان ان زيد قائم وزيد قائم زيد قائم فان كل واحد من ضرب الثاني وان الثاني والجملة
 الثانية تابع لانه تأكيد وليس باعراب سابق فقتل هذا تعريف التوابع من الاسماء اذ البحث في ذلك
 او يقول المراد باعراب سابقة على تقدير ان يكون له اعراب ولو فرضا فلا يخرج فان قيل يخرج من قوله
 سابقة جاء في هؤلاء الرجال قتل المراد ما هو اللفظ او محلا فلا يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله باعراب
 يانيد الحافل ولا رجل ظرفا لطرف فقتل المراد ما هو حقيقة او حكما وضمه يانيد وفتح لا رجل امرأتان
 حكما من حيث انهما يشبهان الاعراب في العروض والاطراد لا فرغ عن بيان التوابع ثم في التقسيم
 خمسة النعت والعطف بالحرف والتأكيد والبدل وعطف البيان فقال **النعت** وانما قد مر النعت لكن
 جهات تبعيته لانه ينبغ المنعوت في الاعراب والتعريف والتشكيك والافراد والتثنية والجمع والتذكير
 والثاني بخلاف سائر التوابع **تابع** جنس من حيث انه يدخل فيه سائر التوابع وفصل من حيث انه يخرج
 عند غير التوابع **يدل على معنى مطلقا** زعم الساردون ان في قوله
 يدل على معنى في متبوعه احتراز عن سائر التوابع وفي قوله مطلقا احتراز عن الحال لان معنى مطلقا
 اى غير مقيد بحال صدور الفعل عنه احوال وقوعه عليه والحال ان دل على معنى في متبوعه لكن مقيد بحال
 صدور الفعل عنه احوال وقوعه عليه وفي كل منهما نظر اما الاول فلاقى التأكيد في مثل نحو جاء في القوم كلهم
 اجمعون لا يخرج عنه لانه تابع يدل على الشمول والاجتماع الحاصلين في المتبوع واما الثاني فلان الحال فلا يخرج
 بقوله تابع فلا حاجة الى اخرجه بقوله مطلقا فالاولى ان يقال ان في قوله يدل على معنى في متبوعه احتراز
 عن سائر التوابع سوى نحو جاء في القوم اجمعون وفي قوله مطلقا احتراز عن نحو جاء في القوم اجمعون فمعناه اى
 غير مقيد بحال النسبة والتأكيد في نحو جاء في القوم كلهم اجمعون وان دل على معنى في متبوعه وهو
 ولكن مقيد بحال النسبة فانه شىء فاحفظ فهذا مما سخر به خاطري فان بعض الناس
 وهم من يتوهم ان الحال داخل في التوابع لا الاحتراز عنه فان قيل يدخل في الحد يدل على الكل

وعطف البيان نحو جاءني صدقتك ان كان بدلا او عطف بيان وكذا يدخل بدل الاشتغال نحو
 اعجبتني زيد علمه ونحو ذلك يتل ان مثل ذلك يخرج باعتبار الحيثية اي ذكر بحيث يدل على معنى في
 متبوعه بخلاف البدل المذكور فانه لم يذكر بحيث يدل على معنى في متبوعه بل ذكر بحيث يكون مقصود
 بالنسبة دون متبوعه وكذا عطف البيان لم يذكر بهذه الحيثية بل ذكر بحيث يوضح متبوعه
 فانهم فان قيل يخرج من الحد الصفة السببية نحو جاءني رجل حسن غلامه فان حسنا اقترع ^{ال}
 لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه قيل المراد بالمتبوع امر من ان يكون حقيقيا
 او سببيا و **قايده** اي فائدة النعت **تخصيص او توصيف** التخصيص عند النفاة عبارة عن تقليل
 الشيوع والابهام الحاصل في التكرار نحو هذا حاله فان قوله رجل كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجل فاذا
 وصفه بالمرزالت الشيوع والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوصيف عبارة عن رفع
 الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر عند تافان قوله زيد كان يحتمل التاجر وغيره فلما
 وصفه بالتاجر رفعت الاحتمال **وقد يكون النعت مجرد التثام** اي المحض +
 التثام من غير تخصيص توصيف وذلك ان كان للموصوف معلوما عند المخاطب ذلك الوصف قبل ذكره نحو بسم الله الرحمن الرحيم
 او الحمد للذي نحمده عز وجل من الشيطان الرجيم او الحمد **التوكيد** اذ دل الموصوف على معنى ذلك الوصف بالتقنين
مثل نغمة واحدة فان قوله واحدة نعت مؤكدا الواحدة يفهم بالتثام في نغمة واحدة يكون النعت لتكثيره نحو الجمل الطويل
 العريق العريق كذا والفرق بين النعت المؤكدا والنعت الكاشفا ان النعت المؤكد يؤكد بعض مفهوم المتبوع كما مثل الدار
 دالة واحدة ونغمة واحدة وحسن يسين وهذا يشهد بشخصين وبدر فرفع والنعت الكاشف يكشف تمام ماهية المنعوت
 كما امثال المذكور لم يذكر النعت الكاشف الحقا بل النعت المؤكد وقد يكون النعت للتعبير اي لانتفاع التخصيص بنوع دون نوع
 نحو كان ذلك في يوم من الايام اي يقصد فيه محجوبة يوم الامر اريد على ذلك من كونه يوم الخميس او يوم الجمعة وكذا نحو كان ذلك
 من كونه في وقت صبح او وقت الظهر وكذا نحو جاءني رجل من الرجال اي يقصد فيه محجوبة رجله الا اريد على ذلك من كونه عالما للشيء اشر
 لما كان كثير من التخييل شرطوا في النعت ان يكون مشتقا والبيد هب الرختي والمالكي وما وجدوا غير مشتق اولوا بالاشتقاق
 وتكلفوا في تاويله شرع المص في رد قولهم **لا فضل ولا فرق بين ان يكون النعت مشتقا**
 كالحال وعام او غير لا اي غير مشتق لان المعنى من النعت تابع يدل على معنى في متبوعه وهذا المعنى كما يحصل
 بالمشتق يحصل بغيره فلا حاجة الى اشتراط الاشتقاق لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق وهم
 كثير من النحاة ان الاشتقاق شرط حتى او لا غير به المشتق واختار المصنف انه لا فرق بين ان يكون مشتقا او غير
 اذا كان وضعه مقيد لكونه فيه مشتقا اذا كان وضع غير المشتق لغرض **المعنى** اي للدلالة على المعنى
 عموما ان وضعه اسما او دالة عامة يعنى في جميع الاستعمالات **مثلا قيم ود** مال تقول جاءني رجل غني
 او دمال فان كان واحدا من هاتين على معنى في متبوعه في جميع الاستعمال او خاصا اي وضعه خاصا او دالة
 خاصة يعنى في بعض الاستعمالات كاي واسم الجنس اسم الاشياء كخمر **رجل اي رجل** اي رجل كامل
 انما اعياها على معنى في متبوعه اذ وقع صفة لتكرار في موضع المدح ولم يدل في قولك اي رجل عندك **ومررت** +

في قول من الاوليات اي يعنى ليدل على ان النعت لا يشترط الاشتقاق

بذل الجمل فان اسم الجمل انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة للمبهم وذلك المعنى تعين
 حقيقة الذات فان قيل اسم الجمل يدل على الذات دون المعنى قيل ان المبهم يدل على الذات
 فتعين دلالة اسم الجمل على المعنى ولهذا لم يوصف المبهم الا باسماء الاجناس **ومررت بزيد**
هذا ومررت بغير زيدا وهذا ومررت بغيرك هذا ومررت بغيرك هذا ومررت بغيرك هذا فان
 اسم الاشارة انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة لعلم او للمصنف الى العلم او الى المصنف
 او الى مثله ولا يقع صفة في قولك هذا زيد **وتوصف النكرة بالجملة النكرة**
 وهي الجملة التي يحتمل الصدق والكذب نحو مررت برجل قام ابوه او ابوه قائم لان الدلالة على المعنى
 في متبوعه كما يوجد في المفرد كذلك يوجد في الجملة وانما قيد بالجملة اخبارية اخترازا عن الجملة
 الانشائية كالامر والنهي والاستفهام والعتق وغيرها فانها لا تقع صفة ولا خبر ولا صلة ولا حالا
 بدون تاويل لان الانشائية لا تثبت لها في نفسها وايات الشئ المشي فرع بثبوت في نفسه ولا توصف المعرفة
 بالجملة النكرة فلا يقال مررت بزيد قام ابوه او ابوه قائم لان الجملة نكرة فلا يصح ان يوصف بها
 المعرفة وانما كانت النكرة لان الجملة التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها و
 المفرد الذي يسبب من الجملة نكرة هـ انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التثنية لان الاصل في
 الحكم ان يكون مجهولا لا يفيد السامع وينبغي ان يكون المراد من قال ان الجملة نكرة كذا في الرضي
ويلزم الضمير في الجملة التي تقع صفة للنكرة ليحصل الربط بينهما ويوصف
بحال الموصوف اي بحال قائمة بالموصوف نحو مررت برجل حسن فالحسن حال قائمة
 بالرجل ويوصف بحال متعلقة اي بحال قائمة بمتعلق الموصوف نحو مررت برجل حسن
 غلاما فالحسن حال قائمة بالغلام وهو متعلق الموصوف ثم اعلم ان متعلق الموصوف هو الذي بينه
 وبين الموصوف علاقة اما قديمة من نسب كمررت برجل قائم ابوه او ملك كمررت برجل حسن
 غلاما او مخالطة كمررت برجل طويل ثوبه او بعيدة كمررت برجل قائم غلاما ابوه
فالاول اي الفت بحال الموصوف يتبعها اي يتبع الموصوف
في الاحزاب رفعاً ونصباً وجراً والتعريف والتثنية والامر
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكان الاقصاد بين
 الصفة والموصوف فيما صدق عليه وقيامه بالموصوف ويوجد من هذه الامور
 كل تركيب اربعة الاحزاب والواحد من التعريف والتثنية والواحد من الاقصاد
 والتثنية والجمع والواحد من التذكير والتانيث **والثاني** اي الفت بحال
 متعلق الموصوف يتبعها اي يتبع الموصوف **في الخمسة الاول**
 جمع الاول ايراد بالخمسة الاول الرفع والنصب والجاء والتعريف
 والتثنية يوجد من هذه الامور في كل تركيب اثنان الاحزاب والواحد من التعريف والتثنية

اختار المصنف وهذا بناء على ان تعريف المضاف على حسب تعريف المضاف اليه عند لا وزعم بعضهم ان كل
يوصف بجميع المضافات فالجواب مررت بالرجل صاحبك وصاحبك وصاحبك وهذا بناء على ان تعريف المضاف
الى اى معرفة كانت اولى من تعريف جميع المعارف عندهم وامثلة المذكورة على ما ذكر المصنف مبنية على البدل فاقبل
ان ذى اللام يوصف بالموصول بالاتفاق لقوله تعالى قل ان الموت الذى تقرون منه فكيف يصح الحصر قيل ان الموصوف
في حكم ذى اللام وان كان تعريفه بالموصول لا باللام لاشتراكه في الصورتين او لكونه مع الصلة بمعنى ذى اللام
فالذى ضوب بمعنى الضارب ويمكن ان يحمل الاخصر والمساوى على اصطلاح اهل المنطق فيكون المعنى ان ما يطلق
عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساوياً له فيتناول الكلمة المعرف والمنكر لكن
يرد عليه قوله حيوان ناطق فال موصوف ليس باخصر من الصفة ولا مساوياً بل الصفة اخصر فالظاهر ان المراد
بالاخصر والمساوى ما ذكرنا اولاً منه وكذا ارد عليه قوله حيوان ابيض فان الموصوف ليس اخصر من الصفة ولا
مساوياً بل كل واحد منهما اعم وجبر واخصر من وجه اذ ليس كل حيوان ابيض وكل ابيض حيوان بل بعض الحيوان ابيض
وبعض لا ابيض حيوان اللهم الا ان يقال الموصوف انما يكون موصوفاً بعد التوصيف فالحيوان بعد التوصيف
بالناطق مساوياً للناطق وبعد التوصيف بالابيض اخصر من الابيض وحينئذ يكون قوله والموصوف اخصر او
مساوياً للواقع اذ لا يمكن تخلف الموصوف من هذا الحكم لبيان اشتراط كون الشئ موصوفاً ولقائل ان
يقول لو اريد الاخصر والمساوى على اصطلاح اهل المنطق لا يعنى عليه قوله ومن ثم لم يوصف ذى اللام الا بغير
او بالمضاف الى مثله فان الظاهر في قولك جاءني الرجل العالم اخصر من الرجل على اصطلاحهم فالظاهر ان المراد بالاخصر
والمساوى ما ذكرنا اولاً **وانما التزم** هو انما يقال لما استوى ذى اللام والمضاف الى ذى اللام في رتبة
التعريف فالاسم الاشارة التزم وصف بذى اللام دون المضاف الى ذى اللام وهو جواب ما يقال ان اسم
الاشارة اعرف من المضاف الى ذى اللام لكونه اعرف من ذى اللام فينبغي على الاصل المذكور وهو اشتراط
كون الموصوف اخصر او مساوياً ان يجوز وصفه بالمضاف الى ذى اللام كما يجوز وصفه بذى اللام كلنا وبما في
رتبة التعريف قياساً على وصف ذى اللام حيث يجوز وصفه بذى اللام وبالمضاف الى ذى اللام

وتقدير الجواب انما التزم **وصفاً بهذا** اراد بباب هذا اسماً الاشتقاق بذى اللام وبالذى
والتي المجهولين على ذى اللام للموصوف او لكونها مع الصلة بمعنى ذى اللام **لا يهاهم** اى لا يهاهم المقضى
لبيان الجنس وذلك اعني بيان الجنس لا يتصور باسم الاشتقاق لهما ولا بالمضاف الى شئ من المعارف لانه اكتسب
البيان من المضاف اليه فلو اكتسب المبهم البيان من كان كالاستعانة من المستعير والسؤال من السائل
المحتاج والضمير العلم بمعرفتي عن كونها وصفين لشئ لفقدان معنى الوصفية فيها وهو الدلالة على المعنى فلم
يبقى لبيانها الا ذى اللام وما الحق به من الذى والى وانما يقتضى المبهم بيان الجنس لان مبهم الذات فيقتضى
صفة تعين ذاتها ويدل على ذاتها والكلام الدلالة على الذات من اسماء الجنس **ونحو** اى ومن
اجل ان المقصود من صفة المبهم بيان الذات وكشف الجنس **ضعفت** بـ **هذا** اس
الابيض وان كانت الصفة ذى اللام من حيث ان البياض اسم لا يخفى بجنس واحد لانه يوجد في الا

هو كما يجوز عدم استقلالهما من كل وجه بخلاف العطف بالحرف فانه مستقل من كل وجه لا استقلال له لفظا وحكما
واما البديل فهو مستقل لفظا وحكما كالمعطوف لكن متبوع غير مقصود بحيث انه في حكم التخييه فهو
متبوع لفظا لا معنى فلا خير في امطاة هذا النوع من المتبوع عن التابع واستقلال تابعه مع جزئيه +
بخلاف العطف بالحرف فان متبوعه مقصود فلا يسوغ امطاة عن التابع او يقال لا خير في استقلال
التاكيد وعطف البيان مع جزئيه المتبوع لانها لما كانا غير مقصودين بالنسبة كانا منطويين عن متبوعهما
وامطاهما في عدم القصد يعارض استقلالهما وكذا الاخير في جزئيه المتبوع واستقلال التابع في البديل لان
متبوعه وان كان متبوعا لكنه منطوي في حكم التخييه فتعارض هذه المحققه جهة المتبوعيته فلا يستقيم امطاه
بجزئيه مع استقلال تابعه وفي العطف التابع والمتبوع مقصود ان او يقال اما جاز تاكيد الجزء والبديل منه
وعطف بيانه دون العطف عليه لتحقيق الفرق بين العطف عليه وبين تاكيد والبديل منه وبيانه ان التاكيد
وعطف البيان غير مقصودين بالنسبة ولا مغايرين لمتبوعهما والبديل وان كان مقصودا لكنه غير مغاير
لمتبوعه فيتاقي امطاهما عن متبوعهما ولا خير في استقلالهما مع جزئيه متبوعهما بخلاف المعطوف فانه
مقصود ومغاير للمتبوع فاستقيم استقلاله مع جزئيه متبوعه فان قيل لما كان التاكيد غير مقصود ولا
مغاير للمتبوع كان ينبغي ان يجوز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالغير والنفس بـ لا تاكيد بمنفصل اذا خير في +
استئذ لاه مع جزئيه متبوعه قيل انما لم يجز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالغير والنفس الا بعد التاكيد بمنفصل
مع عدم القصد والغايره لحوف اللبس بالفاعل لانها يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه فلو
جعلنا تاكيدين للمنتصل لم تكن اغير التاكيد بمنفصل لا لئلا يتركب التاكيد بالفاعل في مثل زيد ضرب هو
نفسه وبشر جاء هو عينه بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى التاكيد لعدم اللبس
وانما قال على المرفوع المتصل اخر انما اذا عطف على المنصوب المتصل او على المرفوع المنفصل فانه يجوز مطلقا
سواء اكد بمنفصل او لا نحو ضربتك وزيدا وما جاء الا انت وزيدا بخلاف المرفوع المتصل فانه لا يجوز العطف
عليه بدون التاكيد الا ان يقع **فصل** استثناء مفعول اي اكد بمنفصل في جميع الاوقات الا وقت
وقوع فصل بين المعطوف وبين المعطوف عليه **فيجوز تركه** اي ترك التاكيد بمنفصل **مثل**
ضربت اليوم وزيدا فانه عطف على الضمير المتصل في ضربت وهو التاء بدون التاكيد بالمنفصل
لما كان الفصل انما يجوز ترك التاكيد في صورة الفصل لطرياق حدوث فنور في المعطوف باعتبار البعد عن
المتبوع بالفصل فلا يلزم من حيث التابع على المتبوع في الخبر اعتبار استقلال التابع علم استقلال المتبوع لمعارفته هذا الفتور
واذا عطف على الضمير المجرور اعيد المخاض سواء كان المخاض
حرف جر او مضافا نحو **ضربت بك وبزيد** ومرت بعلامك وعلام زيد وانما وجب اعادة
المخاض لئلا يلزم العطف على جزء الكلمة لان الضمير المجرور كما يجوز من الجار لشدة اتصاله بالجار من حيث
انه لا ينفصل عن الجار اصلا فلو عطف عليه بدون اعادة الجار لزم العطف على جزء الكلمة فان قيل له
يؤكد بضمير المنفصل لئلا يلزم العطف على جزء من كل وجه كما قلنا في العطف على المرفوع المتصل قيل تاكيد

الضمير المحرور غير ظاهر لا جوارحه استغنى الضمير المرفوع للضمير المحرور بإيقال مرت بكنت وزيد اذ لم يوجد المحرور ضمير مفصل كما وجد المرفوع المنص
واما قوله تعالى يساء توف به والا حرام البحر عطفا على الضمير المحرور في قوله به فتشاذ وقيل الواو في قوله واؤه حرام
للقسم دون العطف فان قيل فما تقول بعد اعادة الخافض فتقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور
ام تقول المحرور عطف على المجرور وقيل المحرور عطف على الجار والعامل معه ان كانا مختلفين في جزم المعطوف وقيل
جزمه بالجار الاول والجار الثاني كالمعظم معنى بدلين فوهم المال بيني وبينك فان ضمير المخاطبة عطف على
ضمير المتكلم المحرور اعيد الجار وهو بين وجعل كالمعظم معنى ليتحقق اضافته بين الى المتعده لما عرف انه لا يضاف
فان الى المتعده وقيل جزم المعطوف بالجار الثاني فلن ليس باقل من الجار المسبق والمجرور الزايع في نحو تسم
السلام وكفى بالله فانها تلغ مع زيادتها وهو الاصح **والمعطوف في حكم المعطوف**
عليه فيها يجب ويمتنع ولذلك ضعف الواهب الملية الهجاز وعبد لها وكذا الضارب الرجل وزيد
لكونه باعتبار العطف من باب الضارب زيد وقيل يمتنع هذا دون ذلك والفرق بينهما ان الضمير في الاول
عايد الى الملية وهم معرفة باللام فكان المضاف الى ضميرها في حكمها فكان في حكم الواهب الملية بخلاف
زيد في الثاني حيث يكون التقدير الضارب زيد فيمتنع فان قيل هذا اصل ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجب ويمتنع ينتقض في كثير من المواضع مثل لاجل زيد وبازيد وعبد الله حيث بني المعطوف عليه
واعرب المعطوف فلو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لما اختلف حكمها امر بابا وبناء ومثل يارزيد والحل
صم ودخل ياعلى المعطوف عليه ليجردا عن اللام ولم يصح دخولها على المعطوف لعدم تجردا عن اللام ولو كان
المعطوف في حكم المعطوف عليه لامتنع هذا التركيب حيث يلزم دخولها في المعطوف باللام ومثل زيد
شجاع وغلان حيث يشتمل المعطوف عليه الضمير وخلا عن المعطوف ونحو ذلك قيل المعطوف في حكم
المعطوف عليه الا فيما يختص بالمعطوف عليه ولا يتعداه الى غيره كبناء لاجل زيد وبازيد وعبد الله
فان البناء في اسم لا التي لتفجر الجنس لتضم معنى من الاستغرافية وذات يختص باسم لا للذكر فلا يتعدى
الى ما عطف عليه وكذا البناء في المنادى لقيامه مقام كاف ادعوت وذات يختص بالمنادى المفرد المعرفة
فلا يتعدى الى ما عطف عليه من المضاف او الاضافة فتح البناء وكالتجرد عن اللام في نحو يارزيد
والمحاذات فان التجرد عنها لم يرفع اجتماع التي التعريف وذات يختص بالمنادى فلا يتعدى الى عطف عليه وكاشتراك
الضمير في زيد شجاع وغلان ونحو ذلك فان اشتمل الضمير في الخبر يختص بكون الخبر مشتقا فلا يتعدى الى ما
عطف عليه من الجوامد فالحاصل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه الا ان يفترقا في وجود السبب وعدمه
بان يوجد سبب البناء او سبب التجرد عن اللام او سبب اشتمال الضمير في المعطوف عليه دون
المعطوف فيحتمل ان يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه فان قيل لو كان المعطوف في حكم المعطوف
عليه لوجب ان يمتنع مخورب شاة وسخلة لامتناع دخول رب على المعارف قيل الاضافة في سخة ما في
الافعال الطام ضد البقية في شاة وسخلة لامتناع دخولها وهو محمول على ان الضمير على السبب الشدة في سخة وسخلة في نظر الان كما في الضمير
ليس قياسا وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره فكيف يصح قياسه على ربه جلا ونعم جلا

متر اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب فيه ويقتضيه لم يخز في ما زيد لبقاء
اوقايم اولاد **اهب** **الرفع** اي رفع ذاهب على انه خبر لقوله عمرو وهو مبتدأ فيكون
عطف جملة على جملة ولا يجوز نصب وجر المعطوف على معبولى عامل واحد اي يعطف ذاهب على اوقايم
او قايرو عطف عمرو على زيد امتناع عمل في خبرها المتقدم وقايعض الشارحين انما لم يخز نصب وجر
لانه لو نصب او جر عطف على الخبر المنصوب او المجرور لزم في المعطوف عدم ما وجب في المعطوف
عليه وهو الضمير العائد الى اسم ما لكونه خبرا مشتقا مثله وفيه نظر لانه لا يمكن ان يكون هذا بعض التركيب
كما قلتم في زيد قام وعمرو اكرهته على تقدير العطف على الصغرى وتامه ان يقال ولا ذاهبا عمرو وعنده
او في ذلك فلا يلزم ما ذكرتم واجيب بان عدم جواز نصب وجر على تقدير ان يكون هذا تمام التركيب
اما على تقدير ان يكون بعضه فلا نسلم عدم جوازها وانما جاز الذي يطير فيغضب
زيد **الذي** **باب** جواب سوال وهو ان يقال ان قوله يطير في هذا الكلام صلة الذي وفيه
ضمير ولا ضمير فيما عطف عليه وهو قوله فيغضب ليدنا جازا انما هذا الكلام اما جاز هذا الكلام **الذي**
اي لان الفاء في قوله فيغضب فاء السببية لا العاطفة كذا قيل وفيه نظر لان فاء السببية عاطفة
ايضا كقوله انما فاشبعته وسقيته فارويته فيكون فيغضب معطوفا على يطير ان كان المعطوف
عليه سببا للمعطوف فكيف ينفى كونه عاطفة وقيل انما فاء السببية وكف لها رابطة لانها توجب سببية
الاول والثاني فيحصل الربط بينهما وفيه نظر لان الفاء لم تغد من الربط فكيف يكف بها رابطة ههنا والاولى
ان يقال انما فاء السببية وهو ان كانت للسببية عاطفة ايضا لكنها تجعل المجملتين كجثة واحدة فتكف
بالربط في احديهما عن لزومه في الاخرى نظير الربط في الاول الذي يطير فيغضب زيد الذي **الذي** **باب** قلنا ان
اذ ابطير فيغضب زيد الذي يغضب زيد بطيرانه الذي ياد
ونظير الربط في الثانية يقال الذي يطير الذي يغضب زيد في خبر الذي وفاعل يغضب
الضمير المستكن فيه اي فيغضب هو زيد **واذا عطف على معبولى عاملين**
مختلفين لم يخز في صورته ما نحو زيد في الدار وعمرو في كحجة ان زيد في الدار وعمرو في كحجة
ان الواو حرف صفة لا مقام فاعلم ان مختلفين فتصل عملهما وان الواو في ان زيد في الدار وعمرو في كحجة اذا قام
مقام ان ومقام في قد وقع بين في وبين محروفا فاصل اجنبي اذ التقدير في عمرو في كحجة وانما قال عاملين
مختلفين اخيرا انما اذا عطف على معبولى عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد وعمرو او بشر خالد
لعدم المانع المذكور فان قيل لا يعرف الاستعمال اذا الماضي جثة حسن لان استعماله لا يدل على وجود
العطف على معبولى عاملين مختلفين فكيف يثبت على وجود العطف عامر الجواز قال صواب ان يقال ولم يخز
العطف على معبولى عاملين مختلفين قيل في استعمال اذا الماضي ههنا اعتبار لطيف وهو الاستثناء
الى ان العطف على معبولى عاملين مختلفين يحكم بعدم جواز وان ادعى المخالف غلبة وقوة بناء على
وضوح الدليل على امتناعه ولذلك الى هذه العبارة ولم يقل ولم يخز العطف خلافا للقدماء

فانه جوزه مطلقا قياسا على العطف على مفعول عامل واحد الاستثنائي مفعول أي لم يخرج في صوت ما لا في
صوت تقدير المجرور على المرفوع والمنصوب كما في **مخو في الدار زيد والمحجة عرو فانه جاز**
وهو مذهب الاعلم وغيره من البصريين المتأخرين وهو الذي اختار المصنف فالمحجة عطف على الدار
والعامل فيه في وعمر وعطف على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرور مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف
عليه وانما جاز العطف في هذه الصورة لانه مسموع من العرب كما في قوله الشاعر كل امرئ تحسب امرأ
والنار توقد بالليل نارا فان قوله النار عطف على امرئ المجرور والعامل فيه كل وقوله ونار عطف
على امرأ المنصوب والعامل في تحسب وكما في مثل وما كل سوداء عرق ولا بيضاء شحمة فان قوله بيضاء عطف على
سوداء المجرور والعامل فيه كل وقوله شحمة عطف على عرق والعامل فيها قنطرة الجواز على صورة السماع لا على
التقدير فيكون على صورة السماع وليس في جميع الامور تقدير المجرور **خلاف لسيبويه** فانه منعه مطلقا واليه ذهب
البصريون المتقدمون وحمل الامثلة المذكورة على حذف المضاف وإبقاء المضاف اليه على امرائه والتقدير
الكل نار توقد بالليل والكل بيضاء شحمة هذا على نحو ما جاء في بعض القراءة يزيدون عرض المحجة الدنيا
والله يريد الاخرى بالجراي عرض الاخرى ثم ابقاء المضاف اليه على امرائه وان كان شاذ لكن حذف المضاف
في مثل هذا الموضع فيما اذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكورا سابقا مضافا الى شئ اخر قياسا
ثم لما فرغ من العطف بالحرف شرح في بيان التاكيد فقال **التاكيد تابع يقرر امر المتبوع**
أي شانه في النسبة أي نسبة الحكم الى المتبوع فموجاه في زيد نفسه وعينه فان قولك
جاء في زيد قبل ذكر نفسه موجبة نسبته الفعل الى تفسير زيد ويحتمل ان يكون نسبة الى غيره مجازا وهو
متعلقة وهو غلام زيد ورسوله ومذكوبه فاذا قلت نفسه قهرت تفسير زيد في نسبة الفعل **و**
الشمول أي شمول نسبة الفعل الى المتبوع فموجاه في القوم كلهم فان قولك جاء في القوم
قبل ذكر كلهم موجبة الشمول والاحاطة الى جميع القوم لكنه يحتمل ان يكون المراد اكثر القوم مجازا بطريق
اطلاق اسم الكل على البعض فاذا قلت كلهم قهرت امر القوم في الشمول والاحاطة وقوله في النسبة تتميز
عن نسبته في اضافة الامر الى المتبوع أي يقرر امر نسبة المتبوع او شموله او غير الذات المذكورة التامة بلاضافة
وهو الامر اخبر بقوله تابع عن غير التابع ويقول يقرر امر المتبوع من ساير النواع سوى الصفة الموكلة فانها
تقرر امر المتبوع وذلك في عطف البيان والعطف بالحرف والصفة غير الموكلة ظاهرة وكذا في البدل لان متبوعه
منه غير مقصود فلا يكون تقريرا مقصودا وقولهم ان لا بد من التقرير مضاهاته التقرير ماصدق عليه البدل
لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع بخلاف الصفة الموكلة فانها ايضا تقرر امر المتبوع بخوفته واحدا له
واحد وامر الدار فلا يخرج بهذا القيد ويقول في النسبة او الشمول عن الصفة الموكلة لان تقريرها في المعنى
الافرادى لا في النسبة والشمول هذا هو الفرق بين التاكيد وبين الصفة الموكلة وخرق المصنف بان
تقرر الصفة الموكلة بالتضمن وتقرر التاكيد بالمطابقة وفيه نظر لان اجمعون في قولك جاء في القوم كلهم
جمعوا ايضا يقرر امر المتبوع بالتضمن دون المطابقة لان متبوعه بدله على الشمول والاجتماع وهذا يدل

على الاجتماع فقط فينبغي ان لا يكون تأكيداً لفظاً المصريح هو ما ذكرنا اولاً فان قيل قد ذهب الزجاج والمبرد
الى ان اجمعون يدل على صفة الاجتماع وهو المختار فتعني قولهم جاءني القوم اجمعون ان مجيهم كان
مجتمعا فقد افاد هذا ما لم يقصد الكلام الاول لان كلام الاول لا يفيد الا الشمول فقط فكيف
يكون تأكيداً عندها بل وجب ان ينصب على الحال ويقال جاءني القوم جميعاً قيل كونه حالاً
على صفة الاجتماع لا ينافي كونه حالاً على الشمول مقرر له وتقرير الشمول بكلامهم لا ينافي تقرير اجمعون
وابتداءه لانه قد تقرر الشئ مراراً ولينسب لنا ان يدل على صفة الاجتماع فقط ولا يدل على الشمول
اصلاً فنقول المراد تقرير امر المتبوع في نفس الشمول او صفة واجمعون تقرير امر في صفة الشمول
وهو الاجتماع فان قيل يخرج بهذا التفسير ان زيد اقام لعدم التقدير في النسبة والشمول في هذا التفسير من
التاكيد وهو التاكيد الاسمي فلا ضير في خروج التاكيد الحرفي وفيه نظر لان قوله ويجري في الالفاظ كلها يشير
الى ان هذا التعريف بجنس التاكيد سواء كان اسماً او فعلياً او حرفياً واجيب بان المراد تقرير امر
المتبوع في نفس النسبة او صفتها وان المكرراً حقيقة نسبة الجملة وهي كونها انكارية او طولية
لا ابتدائية فالنسبة الانكارية هي التي ينكرها السامع والطولية هي التي يطلبها السامع لكونه
متروداً فيها والابدائية هي التي لا ينكرها السامع ولا يطلبها بل هو خالي الذهن عنها ويمكن
ان يجعل التعريف لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي والضمير في قوله وهو لفظ ومعنوي
أي جنس التاكيد دون التاكيد المحدود فلا يدل قوله ويجري في الالفاظ كلها على دخول التاكيد
الحرفي في المحدود فان قيل يصدق هذا المحدود على نحو ما زيد زيد وقد ذكر صاحب المفصل انه يدل قيل
لو كان ذكر زيد الثاني بحيث يفرق بين زيد الاول في النسبة فلا شك انه تأكيد وان كان ذكر زيد الاول
بحيث يكون توطئة لذكر غير لا فربما انه ان يقصد دون غيره فذكرنا ثانياً بهذا الطريق ولا يصير في كون الشئ
الواحد مقصوداً او غير مقصود لا خلاف الزمان فافهم فان قيل ما صاحب المفصل جعل ياريد زيد
يدلاً وجعل رايت زيد ازيد اناكيد اقل ان باب الاخبار يجوز فيه التسامع والتجوز فيجوز فيه التاكيد
لا ليد ان يانه كاستماع فيه بخلاف باب النداء فانه لا مدخل للتسامع فيه لان المنادي لا ينادي شخصاً
الابعد ان يتصور من ذلك الشخص امر ايدعو الى ندائه فلا ينشأ في ندائه لسكوت عنده ثم لا فرغ
من تعريف التاكيد شرعاً في تقسيمه فقال **وهو لفظ ومعنوي** فان قيل لا يجوز ان
يعود الضمير الى التاكيد المذكور حيث عرف اللفظ بتكرير اللفظ الاول والتاكيد هو اللفظ المكرر
لا التكرير قيل لفظ التاكيد يستعمل لمعنيين بمعنى المتابع المذكور ومعنى التكرير فاراد بلفظ التاكيد
المذكور المعنى الاول وبالضمير المعنى الثاني وهو من باب صفة الاستخدام فعلى هذا يكون معنى
قوله والمعنوي بالفاظ التقرير المعنوي ملتبس بخيالات مخصوصة ويمكن ان يعود الضمير الى التاكيد
المذكور ويجعل قوله تكرير لفظ الاول على ما به تكرير اللفظ ويجعل قوله بالفاظ مصحوق على حقيقة
اي التاكيد المعنوي كاي بالفاظ مخصوصة فاعرف **فاللفظ تكرر اللفظ الاول**

على الصفة الكاشفة عنها تقرر بالتقرير للمعنى فينبغي ان يكون تأكيداً.

اى فالتقرير اللفظي تكرير اللفظ الاول او فالتأكيد اللفظي ما يكرر اللفظ الاول نحو جاء زيد زيد
 فان قيل ان اريد بالتأكيد تكرير اللفظ الاول بعينه يخرج منه ضربان انت ومنه بربك اياك
 وحاجك ونالغ وليت واسد اذ ليس فيه تكرير اللفظ الاول بعينه مع ان كلا منهما تأكيد لفظي وان
 اريد تكرير اللفظ الاول حقيقة او حكما بايقاع المرادف لا يخرج ذلك لكن يدخل ابعوض والكقوز والتعول
 لتراادفها وهو تأكيد معنوي لا لفظي قيل المراد الاخير يتراادف هذه الالفاظ معنوي على ما سنبينه ونقال
 ان يقول كما لا تراادف بين الصبح والضحى كذلك لا تراادف بين حيث وحيث لان نيتنا ما خوذ من نيت
 المشرى استخرجة فكل الصبح واتبع تأكيد معنويا وكون حيث ونيت تأكيد لفظيا مشكل اللهم
 جمع كون نيتنا تأكيد بل يجعل نيتنا صفة اخرى لموصوف حيث فليتأمل قيل ان الضمير المرفوع المنفصل
 في ضربتيك اياك بدل لا تأكيد بخلاف الضمير المنفصل في نحو ضربت انت فانه تأكيد قالوا ان الضمير
 المنفصل منصوبا او محذورا الا يؤكد الا بمنفصل مرفوع كضربت بك انت ومررت بك انت ولو قلت ضربتك
 اياك ومررت بك اياك كان بدلا لا تأكيد كذا في المفتاح قال صاحب الرضى وهو عجب لعدم الفرق بين
 الضميرين في المثالين والفرق بينهما ان المضروب في باب البدل اولى لان البدل في نيتنا استيناف
 التعلق كذا في اللوح في شرح المفتاح ويجرى التأكيد اللفظي في الالفاظ
 كلها اى في التسماء والادعاء والمحرور والمجمل والمركبات التقيدية وغيرها نحو جاءني زيد
 زيد وضرب ضوب زيد وان اذ زيد قائم وزيد قائم زيد قائم هذا من طريق رجلي ظريف وهذا غلام زيد
 غلام زيد وقد تراادف في التأكيد اللفظي حرف عطف هو والله ثم والله وكلا سوف تغفلون ثم كلا سوف
 تغفلون ولا تحسبن الذين يفرعون بما اتوا ويمحون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة
 من العذاب فان قوله فلا تحسبنهم تأكيد لقوله ولا تحسبن وغير ذلك ونحو قرأت الكتاب سورة كذا
 وجاء ربك والملك صفا صفا وبينت له حسابا بابا وجاء القوم ثلثة ثلثة ليس من باب التأكيد
 ولا من شئ من التوابع وجعل تابعا غلط وانما هو تكرير المعنى والثاني غير الاول معنى واعراب
 الاول والثاني اعراب واحد لتاويلهما بلفظ واحد اى قرأت الكتاب مسورا وجاء ربك والملك
 مصفيين وبينت له حسابا مبوبا ومفصلا وجاء القوم مثليتين وانما ظهر الاعراب في موضعين فخرنا
 عن الترجيح بلا مرجح والمعنوي بالفاظ محصورة اى والتقرير المعنوي كى ملتبس
 بخبريات معدودة او على حقيقة اى التأكيد المعنوي بالفاظ معدودة وفي بعض النسخ وقع محصور
 مكان محصورة وهى اى تلك الالفاظ المحصورة بنفسه وعينه وكلاهما معناه
 اثنان وكله واجمع واكتع واتبع واصبح بالصاد المهملة وقيل بالصاد
 المهملة كذا في الرضى ثم الثلثة الاخيرة موكلات كاجمع وقيل كمعنى لها مفردة كحسب نيتنا فان
 قوله ليسن كالمعنى لها مفردة بل يضم الى حسرتين الكلم لفظا والقوة معنى وقيل
 اكتع من حن اكتع اى تامر واصبح من يصبح العرق اى سال واتبع من التبع بفتحتين وهو طول

العنق مع شدة غزير الجمع بينهما الوكادة والظهور **فالاولون** اى النفس والعين يعبران
 يقعان على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث اى يولد بهما كل واحد منهما ملتبسين **باختلاف**
صيعتهما وضميرهما بحسب الموكد نحو قولك فى المذكر الواحد جاء زيد نفسه وفى المؤنث
 الواحد جاءت المرأة نفسها وفى تثنية المذكر والمؤنث جاء فى الزيدان والمرأتان أنفسهما
 وانما قيل فى التثنية بصيغة الجمع كالحاقها بالجمع لكونها اقل المجموع وبعض العرب يقول فى التثنية
 نفساهما وعيناهما والاول اولى **وفى جمع المذكر العاقل** جاء فى الزيدون أنفسهم وفى جمع المؤنث
 وفى غير العاقل من المذكر جاءت النساء والافراس **انفسهن والثاني** اى كلاهما الله النفس والعين
 اولى من التثنية ثانياً فقال والثاني للمثنى تقول فى المذكر المثنى نحو جاء فى الرجلان كلاهما
 وفى المؤنث المثنى جاءت المرأة **كلماتها والباقي** بعد التثنية المذكورة وهو الكل والجمع
 الى ابصح **بغير المثنى** مما هو جمع حقيقة نحو جاء فى القوم كلهم اجمعون او حكما اذا كان مفرداً
 فاجزاء يصح افتراقها حساً او حكماً نحو قرأت الكتاب كله واشتريت العبد كله **باختلاف**
الضمير دون الصيغة فى **الكل** تقول قرأت الكتاب كله وقرأت القصة كلها
 واشتريت العبد كله وتزوجت النساء كلهن **باختلاف الصيغ** دون الضمير فى الكلمات
البواقي تقول فى المذكر الواحد اجمع واكثع واتبع وابصح وفى المؤنث الواحد
 والجمع بتاويل الجماعة جمعا اكتعاً تبعاً بصعاً وفى جمع المذكر اجمعون
 اكتعون اتبعون ابصعون وفى جمع المؤنث تجميع وتكثع وتبع وبصح
 وجاز الاختصار اجمعان وجمعاً وات وهو غير مسهوع ولا يولد بكل **واجمع** المثنى اذ هو
 اجزاء مفردة كان اوجعاً فالمراد بالاجزاء الامور المتعددة فيتناول الافراد والاجزاء اى ذواتها
 متعددة **يصح افتراقها** اى افتراق تلك الاجزاء حساً نحو الرجال والقوم او حكماً
 نحو العبد فله يصح افتراق اجزائه حساً بالنسبة الى بعض الافعال كالشرى والبيع ولا يفترق اجزائه
 حكماً بالنسبة الى بعضها كما لم يذهب **نحو ائمت القوم كلهم** تأكيد القوم هذا نظير ذى
 اجزاء يصح افتراقها حساً فان القوم يصح افتراق اجزائه اى افراده فى المحسوس زيدا وعمر وبكر وغيرهم
اشتريت العبد كله تأكيد العبد هذا نظير ذى اجزاء يصح افتراقها حكماً لان العبد يصح افتراق
 اجزائه فى الشرع لانه يجوز شراء نصفه او ثلثه او ربعه **بخلاف** جاء فى زيد كله فانه لا يصح
 لعدم صحة افتراق اجزائه زيداً حساً وهو ظاهر **لانه لا يمكن** محي زيدا نصفه او ثلثه او ربعه
 انما اشترط ذلك لان الكلية والجماع لا يتحققان الا ذى اجزاء يصح افتراقها حساً او حكماً وهما قهراً من
 من فاعل يصح او مفعولان مطلقان كقوله سوطاً اى يصح افتراقها افعالاً حساً او حكماً او خبر كان للمخاطبة
 اى سواء كان افتراقها حسياً او حكماً او حالان بمختلف مضاف اى يصح افتراقها ذواتاً حساً او غير
 ذلك واذا **الضمير للرفع المتصل** اى واذا اريد تأكيد الضمير للرفع المتصل

سواء كان مستكنا أو بارزا بالنفس والعين لا ينفصل أي بضمير المنفصل ثم أكد بالنفس والعين بخلاف كل واحد وأما
 مثل ضربت أنت نفسك تأكيد لتمام الضمير على كيدك بمنفصل وكذا الضرب هو نفسه وأما الذي منفصل لما من قبل أن النفس
 والعين قضا فاعلى كثير ثم يرد ضرب نفسه في شجرة عينه فلو جلا تأكيد المنفصل المستكن بغير التأكيد بمنفصل لزم
 التباس التأكيد بالفاعل في مثله يرد ضرب نفسه في شجرة عينه ولما لم في هذه الصيغة أي فيما الذي اتصل المستكن بها
 التزموا فيها أي لم ذلك أيضا أي فيما إذا أورد المرفوع المنفصل البارز بها فوضعت أنت نفسك وضربها
 أنفسها وضربوا هم أنفسهم طرد الباب بخلاف كل واحد حيث لا يعم وقوعها فاعلى فلا حاجة إلى
 التأكيد بعدم اللبس **والكع وأخواله** أي أخوالك أي مثله ونظيره وهما أنتع وأنتع وأنتع
اتباع أجمع استعمال **فلا يتقدم** عليه الفاء للتيقن أي فلا يتقدم الكع وأنتع وأنتع
 على أجمع لكونها ابتداء عال ثم يتقدم الكع على أخويه في القيمة ثم أنتع على أنتع عند المفسري وبتة المصنف
 رح فيقال جاء في القوم كلهم أجمعون الكفون استمعون يصيغون وعند البغدادى راجح ولا يتقدم أجمع
 على أنتع وقال ابن الكيسان ابتداء بآيتين شئت بعد أجمع **وذكرها دون ضعيف** أي ذكر
 الكع وأنتع وأنتع دون أجمع ضعيف للزوم ذكر التوابع بدون ذكر الأصل ثم لما فرغ من التأكيد شرع في
 بيان **البدل فقال البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع**
دونه أي دون المتبوع وهو ظرف أو حال أي يتجاوز عن المتبوع أخضر بقوله تابع مقصود وما
 نسب إلى المتبوع عن سائر التوابع سوى العطف بالحرف وبقوله دونه عن العطف بالحرف فان قيل يصدق
 هذا الحد على المعطوف ببدل كانه تابع مقصود بالنسبة إلى المتبوع دونه قيل معناه تابع مقصود بما نسب
 إلى المتبوع دونه ابتداء وبقاء فلا يصدق الحد عليه لأن منبوع مقصود ابتداء ثم انما هو منبوع مقصود المعطوف
 فكلاهما مقصودان بهذه الطريقة ثم لما فرغ من تعريف البدل شرع في تقسيمه فقال **وهو أي البدل**
 أربعة أنواع أحدها **بدل الكل من الكل** وثانيها **بدل البعض من الكل** وثالثها **بدل**
الاشتغال ورابعها **بدل الغلط** الإضافة في بدل الكل والبعض بمعنى من أي بدل هو
 كل للبدل منه وبدل هو بعض المبدل منه وفي بدل الاشتغال بمعنى اللام أي يدل يختص غالبا بالاشتغال
 المبدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه أو بالاشتغال المبدل منه على البدل نحو سلب النكر عن الشبه لزم
 قتال فيه قل قتال فيه وفي بدل الغلط إضافة المسبب إلى السبب لأن الغلط سبب لذلك البدل
 أي يدل ذكر لكل الغلط كذا قيل وفيه اختلاف كيفية الإضافة بكون بعضها بمعنى من وبعضها بمعنى اللام
 وبعضها إضافة المسبب إلى السبب وبعضها إلى غيرها وفيه نظر لأن المضاف ههنا واحد والمضاف
 إليه مختلف كالإضافة في غلام زيد وعمرو ويكر وخالد وكالإضافة في خاتم ذهب وقضيت ورصاص
 وحديد فيكون الإضافة ههنا واحدة كالإضافة في الأمثلة المذكورة والإضافة الواحدة لا يكون
 بمعنى الحروف المختلفة إلا ان يقال المضاف مقدر في كل مضاف إليه باعتبار العطف والمقتضى
 كالمفوض فيكون الإضافة متعددة تقديرًا وحكمًا فالظاهر أن الإضافة في الجميع مطروحة بمعنى اللام

كاذبة وذلك لان البدل هو المقصود بالنسبة فلو لم تنفك تلك النكرة كان المقصود منخطا عن غير المقصود من كل وجه فاني بالفت ليتخصر النكرة وتقرب من العرفة ولان النكرة بعد العرفة ابهام بعد البيان من كل وجه فاني بالفت ليتخصر النكرة ويقبل الابهام وليفيد البدل بواسطة اللفت لم يفتخ المبدل منه المعرف فلا يكون المقصود انقص من غير المقصود فان قيل يشكل هذا بقوله تعالى قل هو الله احد فان قوله احد بدل من الله في بعض الوجوه ولم يوصف بشئ وبقوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم الى قوله شديد العقاب فان قوله شديد العقاب بدل من الله وهو نكرة لان الاضافة لفظية ولم يوصف بشئ بنحو قوله ممرت بزيد ضارب ابوة فان ضار بدل من زيد وهو نكرة واجيب بان كل من ذلك بدل على التسامح وبالحقيقة مخففة البدل والتقدير قل هو الله واحد والله شديد العقاب وممرت بزيد رجل ضارب ابوة ويمكن ان يحمل الاول على تقدير صفة من نحو احد عظيم او احد لا تنريك له او غير ذلك ويمكن ان يجعل قوله لم يبد صفة قوله احد وقوله الله الصمد اعراض ويمكن ان يحمل ذلك على قول ابي على الفارسي فانه يجوز ترك الوصف اذا استفيد بالبدل ^{استفد} بالمبدل من ممرت بزيد بالانسان رجل ونحو بالواو المقدس طوى اذ لم يجعل طوى اسما للواو بل بمعنى المكرر فقد يسهل لانه قدس مرتين وان لم يكن كذلك لا يجوز ترك الوصف عند ايضا ممرت بزيد رجل ثم الفت انما يجب اذا بدلت النكرة من المعرفة بدل الكل بخلاف غيرا من الابدال فانها لا يجب ثم الفت ممرت بزيد حمار ونحو ويكونان اى البدل والمبدل منه في الاقسام الاربع **ظاهر من نحو جاءني زيد اخوك ومضمين** نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومثل الشارحون بنحو مزينت اياك وفيه نظر لانه لا نسلم ان اياك بدل بل هو تأكيد لصدق حد التأكيد عليه مثل انت في ضربت انت واما بالذي بيننا من قبل ان الضمير للمضمر منصوبا او مجردا الا يوكدا لا ينفصل مرفوع فاذا قلت ضمتك اياك كان بدلا لتأكيد لان المقصود في باب البدل اولى لان البدل في بيته استيناف التعلق وقيل ان الثاني ان ذكر بحيث يكون مقصود ايا النسبة كان بدلا وان ذكر بحيث يكون مقرر الامر الاول في النسبة يكون تأكيد او التحيات معتقة في المحذود **ومختلفين** نحو اخوك ضمة زيد او اخوك ضمة زيد اياه باعادة الضمير الى الاخ الذي هو زيد ومثل الشارحون بنحو ضمت زيد اياه في نظر لانه يصدق عليه حد التأكيد واجيب بما مر من الوجهين في شك اياك وهذا اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة اقسام **الاقسام بغير هذه الاربعة في تلك الاربعة ستة عشر** **ولا يبدل اسم ظاهر من مضمين بدل الغل** فلا يقال ولي المسكين ولا بك زيد **الا من الغائب** مستثنى من قوله مضمين اى لا يبدل الظاهر من مضمين اى مضمين كان بدل الكل الا من الضمير الغائب فانه يبدل الظاهر منه بدل الكل **نحو ضمة زيد** او اما لم يبدل ظاهر من مضمين متكلم ومخاطب لئلا يصير المقصود انقص من غير المقصود مع اتحاد ما صدق فاعلية لكون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف بخلاف الغائب فان فيه ابهاما كالظاهر وبخلاف غير بدل الكل من

من البدل الى لعدم الاتحاد فيما عدا ما ابدت البدل ما لم يفد المبدل منه فيجوز مخوضه بقى راسي
 في بدل البعض وجعلت في الاستعمال واقتضتني غلظ في بدل الغلط وقال ابن مالك
 الغفير الواجب الاستتار في الفعل يقتضي ان فعل لا تبدل عنه بدل ما سواء كان بدل الكل او غير الاستتار
 لا بد ان الظاهر يدل على وقوع ضمير ابدت في المقتضى لا في المقتضى عن ابدت في عطف البيان فقال
عطف البيان تابع غير حقيقي وضمير متبوعه احتراز بقوله غير حقيقي عن الصفة
 في قوله ضمير متبوعه عن البدل وعطف النسق والتأكيد فاذا قيل جاءني زيد ابو عبد الله فقوله
 ابو عبد الله ان ذكر بحسب انه

يكون مقصودا بالنسبة يكون بدلا وان ذكر بحيث انه وضمير متبوعه يكون عطف بيان مثل قول اعرابي حيث اتى
 عمر بن الخطاب وقال ان الله يعيدني على ناقة وبر او عجماء فقيل اعرابي ما ان بها من ثقب ولا دين
 فانظروا الى اعرابي الى اعرابي وقال **اقسم بالله ابو حفص** ما ان بها من ثقب ولا دين اغفر له
 اللهم ان كان فخر فقوله عطف بيان لقوله ابو حفص وهو كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب **وفضله**
من البدل صفة الفصل اي فرق عطف البيان الكائن من البدل **لفظا** اما قيده لان الفرق
 بينهما معنوي مطرد وذلك بما عرفت في المحل من ان البدل مقصود بالنسبة وذكر المبدل منه للتوطئة وعطف

البيان غير مقصود بها وانما المقصود بها المتنوع وذكره لايضاح المبدل المتنوع **فمثل** قول المراس
انا ابن التاركة البكرى بشر عليه الطير **ترقيد وقوعا** اي فوق الطير في الهواء
 ينظر موته فلن قوله بشر عطف بيان للبكرى ولا يصح ان يكون بدلا اذ البدل مقصود في حكم تكميل العامل
 فيكون المعنى التاركة بشر فلا يصح لكونه من باب الضارب زيد والمراد بقوله في مثل كل مكان عطف بيان من
 المعروف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب ارجل زيد والتاركة البكرى بشر كما
 يظهر الفرق في هذا الصورتين يظهر في الداء ايضا مخويا غلام زيد ان جعل زيد بدلا لا يجوز فيه الا الضمير لان
 البدل في حكم المستقل مطلقا وان جعل عطف البيان يجوز فيه الرفع والنصب على ما عرفت من قبل
 ويمكن ان يراد بقوله في مثل كل ما يختلف حكم عطف بيان وبذلك يستأول صورة الداء ايضا قال بعض النحويين
 في الفرق بينه وبين البدل انه لو قال رجل زوجتك بنتي فاطمة وكان اسمها عائشة فان اراد عطف البيان
 صح النكاح فان الغلط وقع فيما هو ليس بمقصود بالنسبة وان اراد البدل لم يصح النكاح اذ الغلط وقع

فيما هو مقصود بالنسبة ثم لما فرغ من بيان المعربات شرع في المبنيات فقال **المبنى ما تناسب**
مبنى الاصل اي ما تناسب المبنى في اصل وضعه وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف و
 هو المشهور وقيل المحلة ايضا وذلك لان المراد بمبنى الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه
 لا يقع ما علا ولا مفعولا ولا مضافا اليه والجملة كذلك فانها بنفسها لا تحتاج الى الاعراب لانها بانها
 لا تقع ما علا ولا مفعولا ولا مضافا اليها قلنا كذلك لكننا تكسب اعراب المفرد لقيامها مقام المفرد
 فخرجت عن كونها مبنيّة الاصل بهذا الاعتبار لان ما هو مبني الاصل كالحرف والماضي والامر بغير اللام

هذا هو المبنى

لا يكون لها اعراب لالفاظ ولا نقد بل ولا محلا فخرجت الجملة عن كونها مبنية لاصل ولم تخرج عن شبهها بمبنى الاصل
بل هي مبنية قوية بالنسبة الى غيرها من المبنيات فاقضى مناسبتها بالاضافة اليها وجوبا وجوب البناء كاذوا
وحيث وجوازا جواز البناء كالليوم والليلة والحين والوقت والمراد بالمناسبة المناسبة المعتبرة
اي ما تناسب المبني في اصل وضعه مناسبة معتبرة وفي هذا القيد اخترا من عن المناسبات التي لم يعتبر
لضعف او معارض كونها نسبة غير المنصوف فعل الماضي في الغريتين ومناسبتها اي الحروف مع لزوم
الاضافة المانعة للبناء وقد ذكرنا فيما مضى في تعريف المعرب على الاستقصاء والمراد بالمناسبة اعم من ان يكون
بوجه ترتيب اي بلا واسطة بمؤخر ال او بعيد اي بواسطة بمؤخر سابق وانما اثرنا سب على شابه ليشا ول
ما تضمن معنى مبنى الاصل كاي وما قام مقام كص وغير ذلك ثم تلك المناسبة بستة اوجه علما
سابق ذكرها في حد المعرب فان قيل مبنى الاصل نوع من انواع المبني واخذ النوع في تعريف الجنس بوجوب
الذوق قيل هذا تعريف المبني من الاسماء لا تعريف مطلق المبني فلا دور له **وما وقع حال كونه غير**
مركب تركيبا استناديا فالمضاف اليه على هذا قبل التركيب الاستنادي مبنى فيكون السكون
في غلام زيد سكون بناء وقيل معناه اي غير مركب مع عامله فالمضاف اليه على هذا قبل التركيب
الاستنادي معرب لا ذلك مع عامله فالمضاف او حرف الاضافة المقدر وسكونه سكون وقف لا سكون
بناء وقد سبق تحقيقه في تعريف المعرب بخوابت ومحو النقاد بمحور زيد ومكر خالك ومحو الاصوات التي
لا تركيب بينهما وكلمة او ساقفة الخلودون الشك فلا ينافي في التعريف فان قيل في اي حد يدخل نحو غاق في
قوله غاق صوت الخراب وليس فيه مناسبة مبنى الاصل ولا علم التركيب قيل هو داخل في الحد الثاني
والمراد غير المركب اعم من ان يكون حقيقة او حكما وهو غير مركب حكما بناء على قصد المشكلة للمسمى الواقع
غير المركب حقيقة **وحكمه اي حكم المبني ان لا يختلف آخره** اي هيته اخر المبني لا **اختلاف**
العوامل فان قيل حكم الشيء هو الاثر الثابت بذلك الشيء وعدم اختلاف اخر المبني اثره مناسبة
مبنى الاصل لا اثر المبني قيل اراد بالحكم الخاصة اي خاصة بعدم اختلاف هيته اخره لا اختلاف العوامل
فان قيل قوله لا اختلاف العوامل لا يخلو اما ان يتعلق بمعنى النفي وهو عدم الاختلاف او الفعل المنفي وهو
لا يختلف كايستقيم كل منهما اما الاول فلان اختلاف العوامل ليس بعلة لعدم اختلاف آخره واما
الثاني فلان النفي اذا دخل على فعل فيه قيد بوجه ما توجه النفي الى القيد في اصل الفعل مشتاقا لاصل الفعل فهنا مشتقا
لهذا المعنى حيث يلزم منه ثبوت اختلاف اخر المبني عند عدم اختلاف العوامل قيل يمكن ان يتعلق بالفعل
المنفي والفعل بعد تقييد النفي الى القيد يكون جائز الثبوت لا واجب الثبوت وثبوت اختلاف اخر المبني عند
عدم العامل في المسمى جائز الثبوت فهو من الرجل ومزيد ويمكن ان يكون اللام بمعنى الى في اي وقت
اختلاف العوامل فيصير ان يتعلق بمعنى النفي ايضا فلا يرد توجه النفي الى القيد **والقائه اي القاء**
البناء ضم وفلج وكسر وقف وهذا عند البصوين والوفيرين يطلقون القاء
الاعراب على البناء وبالاعلم وانما ذكر الشيخ في الاعراب الانواع حيث قال وقام رفع ونصب وحذف في

البناء الإلقاب اذ الالعاب مابه الاختلاف فيكون كل من الرض واخوته نوع منه والبناء حباته عن صفة في
المبنى وهي علم الاختلاف لا عن الحركات والسكون من البناء فلا يكون كل من الضم
واخوته نوعا منه بل يكون لقبا واسما لما في آخر من الحركات والسكون فلو قال انواع البناء لسبق الذهن
الى كون كل من الضم واخوته بناء كما في انواع الالعاب وليس الامر كذلك بل هي القاب لما في آخر من الحركات
والسكون فيكون المعنى والقاب اى القاب حركات واخواتها وسكونه ضم وخواتها وانما سمي الضم ضمّا لانه
يضم الشفتين والفتح فتحا لانه يفتح الفم في اللفظ به والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى في اللفظ به والو
قف والوقوف النفس في عن الجري **وهي** اى المبني بسبقة ابواب كذا في بعض الشروح وفيه نظر لان
المص لم يذكر الاصوات في باب اسماء الافعال كالزحشري بل ذكرها في بغيرها فيكون المبنيات عنده
ثمانية ابواب بخلاف الزحشري فانه ذكر الاصوات في باب اسماء الافعال فيعجز قوله وانا اسوق اليك
بما عاينته العرب في سبقة ابواب وانما انت الضمير مع كونه راجعا الى المبني لتانيته **الخبر** **وهي** **المبني**
واسماء الاثبات والموصولات واسماء الافعال والاصوات
بالرفع عطف على اسماء الافعال وبالحجر عطف على الافعال والمعنى واسماء الاصوات وفي كلا الوجهين نظر
لما اجر فلان المذكور من مخ وغاق ونحوها صوت لا اسم صوت الا ان يقال الاضافة بيانية واما الرض
فلان الصوت ليس باسم لانه لم يوضع لمعنى بل هو دال عليه بالطبع فكيف تذكر في الاسماء المبينة الا ان
يقال ان الاصوات ملحقة بالاسماء لانها يحصل بها فائدة كالاسماء فعملت معاملة لها واجرحت معها
في البناء وان لم يكن اسماء على الحقيقة لعدم الوضع فلا يشك في ذكرها في الاسماء المبينة **والثبات**
والكنيات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميع الظروف ليست بمبينة
بل المبني بعضها وفيه نظر لان للكنيات والكنيات ايضا كذلك فينبغي ان يقول وبعض المركبات والكنيات
والظروف كما قال صاحب اللب **وانما** **الظرف** لانه محتاج الى المكنى عنه فاشبهت بالحرف في
الاحتياج **وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره**
فيه اخر من الاسماء الظاهرة فاما غيب لكن بغير شرط تقدم ذكرها فيخرج لفظ الغائب فانه وضع لغائب
مطلقا لا مفيدا تقدم ذكره وكذا يخرج اسماء الاشياء لكونها عينا كساير الاسماء الظاهرة لكن
بغير شرط التقدم لكن يدخل لفظ المتكلم والمخاطب فيراد بهما وضع لمتكلم او مخاطب على وجه الكناية
لانما وان وضع لمتكلم او مخاطب لكن لا وجه الكناية او يراد به اوضح لمتكلم او مخاطب ليس فيها
جفة الغيبة فيخرج لانها جافة الغيبة كونهما لاسماء الظاهرة او يراد بهما وضع لمتكلم او مخاطب مادة فيخرجان لانها موصولة
لمتكلم ومخاطب صيغة لامادة او يراد بالمتكلم او بالمخاطب لانهما في اللفظين فيخرجان لانها
لا يميزان متكلما او مخاطبا في الاصطلاح او يراد بالمتكلم ما هو في ان الحكاية عن نفسه وبالمخاطب
ما هو في ان توجه الخطاب فيخرجان لانها اعم ولا يدخل في الحد نحو امير المؤمنين بل هو كذلك في قول
الامير يريد انا امير كذلك لانه وان كان مستعلا للمتكلم لكنه غير موصوع له فيخرج عن الحد بقيد الوضع

وقيل على ان معنى تقدم ذكره تقسيم الخايب غير اخل في المحذ أي سواء تقدم ذكره **لفظا او معنى**
او حكا فلهذا يراد بالوضع على وجه الكناية فيخرج الاسماء الظاهرة ولفظ الغائب واسماء
 الاشارة فتأمل ان يقول ان هذا القيد لم يكن ولخذا في المحذ دخل فيه محذوكم وكذا فانه وضع الخائب على وجه
 الكناية لكن لا يشترط تقدم الذكر فلا بد من التقيد به فكيف يكون غير اخل في المحذ والمراد بقوله لفظا
 اعم من ان يكون تحقيقا محض ب زيد غلامه او تقدير ب محض ب زيد غلامه زيد له تقدم الفاعل تقدير ب وفيه
 نظر لان داب المصنف انه جعل التقيد قسما للفظ لا قسما له والمراد بتقدم ذكره معنى ان يتقدم ما يتضمن
 معاد الضمير نحو اعد لوا هو اقرب للتقوى اي العدل لتضمن اعد لوا يالا او يدل عليه سياق الكلام
 التزاما بموقوله تعالى ولا يوبه لكل واحد منهما السدس اي لا يوبى الميت اذ سوت الكلام لبيان الميراث
 وهو يستلزم سبق الميت ويمكن ادراج محض ب غلامه زيد في هذا القسم لتقدم الفاعل تقدير ب
 ومعنى وهو الحق والمراد بتقدم ذكره الفاعل حكما ان يعود الضمير الى ما احضر في الذهن من الشان والقص
 او غيرها ولم يصح بقصد الابهام والاحكام اولاً ثم التفسير ثانيا في مقام التخييم والتعظيم لان ذكر الشئ
 مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب في المفسر تفخيما وتعظيما فهو عايد الى المذكور حكما كقوله تعالى قل هو الله احد
 فهو عايد الى الشان المخصوص في الذهن ولم يصح بقصد تفخييم الشان بذكره مجعلا اولاً ثم مفسرا ثانيا
 وكذا الضمير في نعم رجلا فانه عايد الى الرجل المخصوص في الذهن ولم يصح بقصد تفخييم ذلك الرجل بذكره مبهما
 اولاً ثم مفسرا ثانيا وكذا الضمير في رجلا وتعايل ان يقول ما ذكرتم من وجه عدم التصريح لا يطر في باب
 التنازع نحو اكره وضوبت زيد اعلم مذهب البصريين لعدم قصد التفخييم والتعظيم فالاولى ان يقال لم
 يصح لقصد الابهام تفخيما او للتحيز عن زعم التكرار فاما في عن تعريف المفسر شرح في تقسيمه فقال و
هو اي المفسر قسمان متصل ومتفصل والمنفصل المستقل
بنفسه في التلظظ اي الذي يحيط التلظظ به منفرد في الاصطلاح **والمتصل غير**
المستقل بنفسه في التلظظ اي الذي لا يحيط التلظظ به منفرد في الاصطلاح اي ما
 كان كالقمة لما قبله اي ما كان كالجزم لما قبله وكيعض حروفه وانما قيدنا بقولنا في الاصطلاح اذ هو التلظظ
 بالضمير المتصل الباري منفصلا ايضا وانما قال في التلظظ اخرا عن الدلالة على المعنى فان المنفصل والتصل
 كلاهما مستقلان بنفسه في الدلالة على المعنى لانها اسمان والاسم ما يكون مستقلا بنفسه في الدلالة
 على المعنى ولم يذكر هذا القيد في بعض النسخ **وهو اي المفسر** انواع الاعراب اقسام ثلاثة **مرفوع**
ومتصوب ومجرور فالاول اي المرفوع والمتصوب **متصل ومتفصل**
 لا يجوز ان يكون قوله متصل ومتفصل خبر القوله فالاول لان كان الخبر كان مشتقا يجب ان يكون
 مطابقا للمبتدأ ولا مطابقة ههنا فحمل على انه خبر مبتداء محذوف اي فالاولان كل واحد منهما
 متصل ومتفصل والخبر الخبر المبتداء الاول او يدل من الخبر المحذوف اي فالاولان كل واحد منهما
 قسما من متصل ومتفصل وعلى تقدير الخبر الجامدا اي ضمي ومتصل وخبر متصل فلا يلزم المطابقة **والثاني**

بدليل اختلافها بالعامل جائي الضاريان والضاربون ورايت الضاريين والضاربين ومرت
 بالضاريين والضاربين **والإسوع المنفصل** أي لا يجوز اتیان الضمير المنفصل
أو لتعذر المتصل مستثنى مفرغ واللام بمعنى الوقت أي لا يسوع المنفصل في جميع
 الاوقات الا وقت تعذر المتصل أو على حقيقتها أي لا يسوع المنفصل لأجل شئ الا لأجل تعذر المتصل وذلك
 لأن وضع الضمير للاختصار كما هنا كنيات والأصل في الكلام الضريح والكنية خلاف الأصل فالعدل
 عنه لا يكون الا للاختصار والمفضل أخو من المنفصل لكونه أقل حروفا من المنفصل فبقي أمكن للمفضل
 لا يسوع المنفصل إذ لا يسوع العدل عن الأصل الا عند تعذر فلا يقال ضربت أنت ولا ضربت إياك لعدم
 تعذر المتصل **وذلك بالتقدم** أي تعذر المتصل كإين سبب تقدم الضمير **على عامله**
 نحو إياك ضربت لأنه إذا تقدم على عامله لا يمكن أن يفضل بالاول إذا الاتصال إنما يكون باخر العامل
 أو المفضل كالحزمه **أو بالفصل** بين الضمير وعامله **لغرض** لا يحصل الإيهام إذ لو حصل
 لغيره لم يتحقق تعذر الاتصال نحو ما ضربك أنا وأما تعذر المتصل بالفصل إذا الفصل
 تنافي الاتصال وتبطل الفصل يفوت الغرض الذي لا يحصل الإيهام **أو بالحق** أي بحذف
 عامله لأنه لما حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يفضل به نحو إياك والشر **أو ببلوغ الفعل**
معنويا أي يكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو أنا زيد **أو يكون عامله حرفا**
والضمير مرفوع نحو ما أنت قائما لفوت ما يفضل به أو الضمير المرفوع لا يفضل الا
 بالفعل وأما قيد الضمير بكونه مرفوعا لأنه لو كان منصوبا أو مجرورا جاز اتصاله بالحرف نحو
 أنتي وأنتك ولي ذلك ثم قوله والضمير مبتداء وقوله مرفوع خبر والجملة حال ولا يحتاج إلى ضمير
 الجملة في مثل هذا الموضع أجريت مجرى الظرف كما في قولك لقيتك والمجيش قد مر أي وقت
 قد مر المجيش **أو يكون أي يكون الضمير مسندا إلي** أي إلى ذلك الضمير
صفة أي اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة خرجت تلك الصفة
على غير مزه له أي على غير الذي تلك الصفة كإينه له نحو هذا زيد
ضاربتة هي فند مبتداء وزيد مبتداء ثان وضاربتة خبر المبتداء الثاني وهو فاعل ضاربتة
 فهي ضمير أسندت إليه ضاربتة وهي صفة خرجت على غير من هي له فأنما خرجت على زيد حيث و
 قت خبر له وهي صفة لهذا حيث قام الضرب بها فإبراز الضمير إنما وجب إبراز الضمير حينئذ لخصوص
 البسر في بعض الصور نحو زيد ضاربتة هو حيث لا يعلم أن الفاعل زيد والمضروب عمرو أو على العكس
 فإبراز الضمير ليبدل الانفصال الذي هو خلاف الأصل عودة إلى البعيد الذي هو خلاف الأصل ولما
 حصل البسر في هذه الصووق وجب إبراز الضمير وحصل صووق عدم البسر في الصفات على صووق
 البسر طرذ اللباب كما في هذا زيد ضاربتة هي فأنه يعلم أن الضاربتة هند والمضروب زيد وهذا
 عند البصير والكونية فلا يلزمون إبرازها في صووق عدم البسر قياسا على الفعل فان قيل ما الفرق

بين الصفة التي جرت على غير من هو له وبين الفعل الذي جرى على غير من هو له حيث وجب ابراز الضمير
 في الصفة مطلقا عند البصير وحل صوته عدم اللبس على صوته اللبس وفي الفعل اقصر ابراز على صوته
 اللبس بخزير ثم يضيف هو بخلا وهذا زيد تضيفه حيث لا يحجب تضيفه هو لعدم اللبس ولا يحجب فيه صوته عدم اللبس على صوته اللبس
 اللبس فيل تأمل صوته اللبس على صوته اللبس الصفاد والافعال تحصل لتقريبها وبين الافعال في محال الضمير ولا يعكس الفعل
 اولى بالتخفيف وذلك باستتار الضمير فيه ثم الحكم لا يختلف في المسئلة بين الصفة التجارية على غير من هي له وبين
 الصفة التجارية على غيرها له لكنها ذكر الاصل وهي من المختصر بالعقلاء ثم لانزع عن بيان مواضع تقدير الاتصال
 شرع في بيان امثلتها على الترتيب فقال **مثلا اياك ضربت** مثال التقديم على عامله **وما**
ضربك الا انا مثال الفصل لعرض **واياك والشرب** مثال حذف العامل اذا صله اتق
 نفسك والشراي اتق نفسك ان تعرض للشرب واتق الشرب ان يهلك على ما سبق بيانه في التحذير **وانا**
زيد مثال كون العامل معنيا **وما انت قا** مثال كون العامل حرفا وانضمير مرفوع **وهذا**
زيد صار يتراه مثال الضمير الذي استدل اليه صفة جرت على غير من هي له فانه استدل
 اليه الضمير التجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة طعن حيث قام الضمير بها وانما اختار بالضمير
 صوته عدم اللبس يستدل به على صوته اللبس بخلاف ما لو عكس ثم الضمير البارز فاعل لا تأكيد والا كان
 في صورته

الفصل لغرض وقيل هو تأكيد الضمير المستكن في ضاربه، لكنه تأكيد كالمفعول كفاعل بديل الزيد ون العمدون
 الضاربه وهم نحن حيث جمع الضاربون ولو كان نحن فاعلا لضعف جمعه لانه كالفعل والفعل اذا قدم على الاسم
 لا يثنى ولا يجمع ومن ثم ضعف قام رجل قاعدون، غلماة على ما عرف من قبل وروى عن الرهشري الزيدون
 العمدون ضاربهم نحن بافراد الصفة وعلى هذا يكون الضمير البارز فاعلا كما قيل **واذا اجتمع ضمير**
وليس احدهما مرفوعا الاول للحال اي والحال انه ليس احد الضميرين ضمير مرفوعا
فان كان احدهما اي احد الضميرين اعرف من الآخر وقد متا اي قدمت الآخر
فلك الخيرة في الثاني اي في اتصال الضمير الثاني المؤخر وانفصاله **نحو انا**
اعطيتك، واعطيتك اياك وضربتك وضربت اياك اجتمع في المثالين
 ضمير ان كلاهما مرفوع لضمير ما في اعطيتك وجرا الاول ونصب الثاني في ضربتك واحدهما اعرف وهو ضمير
 الخطاب في اعطيتك وياه المتكلم في ضربتك وقدم الاعرف فيما فجاز في الثاني الوجهان الاتصال والانفصال
 وانما ورد مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والاخر مجرورا فان
 قيل قد سبق انه لا يسوغ المنفصل الا لتقدير المعنى فلهذا لا يجوز اما ان تعذر الاتصال او لا اذا
 انضميرين واقع لا محالة فان تعذر وجب ان يتعين الانفصال وان لم يتعذر وجب ان يتعين الاتصال فها
 وجه الجواز قيل تعارض فيه جهتا التقدير وعدم اما جهة التقدير فباعتبار الفصل بالفضلة لفظا بين الضمير
 وعامله وقد عرفت ان الفصل يتأني الاتصال واما جهة عدم التقدير فباعتبار عدم الفصل حكما لان تلك الفصل

بين قولاً وضرباً مع أن ضمير قولاً فاعل وضمير ضرباً مفعول والفاعل بمنزلة
الجزء للمفعول والفعول فضلة والنقل ضمير لا دون انضال ضمير الفاعل قيل سلمنا أن ضرباً دون قولاً لكنه فوق
لذين الذين وقد الحق أن الحركة فيه حاصلة بانضال كلمة متصلة كما في قولاً فلا يكون عارضاً محضاً بخلاف
الحركة في المثالين المضروبين حيث جعلت الحركة فيهما بانضمام كلمة منفصلة فيكون عارضاً محضاً

فأعرف وإنما تركت النون في قولهم عساي حملا على لعل في النرجي والاكثر عساي مع النون وإنما تركت النون في
قول الشاعر عند بحر قنوص كعديد الطير ان ذهب القوم الكرام ليسى حملا على المعلى وأجاز الكوفيون ترك
النون في فعل التعجب فقالوا أما أحسن وما أجل بترك النون **وانت مع النون في**
اللدن وان واخواتها مخيرة فليت مبتدأ ومخيرة خبره وهذا الخطاب
للمخاطب غير معين واللام في النون للعهد وفيه صفة النون أي انت مع نون الاعراب الكافية في المضارع و
اللدن وان واخواتها سوى ليت ولعل وهي ان كان ولكن مخيرة بين ايتان النون وتركها نقول يضرب لى
ويضربونى ولدى بالتشديد وانى وانى وكلنى ولكننى وبيننا وبيننا ويضربونى ولدى بالتخفيف وانى وانى
وكانى ولكنى وانما استثنى ليت ولعل من اخوات ان لعدم التخيير فيهما لان التخيير يوجب استواء الجانبين
ولا يستوى الجانبان فيهما بل ايتان في ليت والترك في لعل مختار كما قال الشيخ من بعد ويختار في ليت
وعكسها في لعل فهذا الكلام دليل خروجهما عن التخيير لعدم استواء الجانبين فيهما اللهم الا ان يقال
التخيير لا يوجب استواء الجانبين بل جوازهما ورجحان احدهما لا ينافي التخيير باعتبار اصل الكلام فيكون
صوت الاختيار الايتان كما في ليت واختيار الترك كما في لعل قسمان صورة التخيير فلا يدل كلام الشيخ
بعد على خروجه ليت ولعل من هذا الكلام فلا حاجة الى الاستثناء ههنا وانما خيرة بين الايتان والترك
اما الايتان فلمحافظة على الحركات البنائية في غير لادن وعلى السكون البنائي الذي هو الاصل في البناء
في لادن واما الترك ففي غير لادن للخروج عن اجتماع النونات وذلك في ان واخواتها ظاهرة اما في المضارع
مع نون الاعراب فعند لموق نون الثقيلة في لادن فلكونه اسما مستغنيا عن هذه النون فان قيل اجتماع
النونات في ان وان وكان مسلم وفي ليت ولعل غير مسلم قيل اجتماع النونات قد يكون حقيقة وقد يكون حكما
كما في لعل لان اللام تشبه النون لقربهما في المخرج ولكونه محمولا على اخاتهما وهي وعن وان كما في ليت لكونه
محمولا على اخواتها لكن لما لم يكن في ذاتها ما هو اجتماع النونات وتحقق الداعي الى ايتانها وهو قصد المحافظة
على حركات البنائية والحمل على الاخوات خلاف الاصل لاختير فيه الايتان ولما ازداد المانع في لعل وهو ان
نقل كثيرا من الحروف مع ثقل اجتماع اللامات اذ ليس بين اللام الاولى والاخيرين الحرف واحد وهو العين
اختير فيه الترك **ويختار لموق نون الوقاية ليت** من بين اخوات ان استعمل الايقال ليتنى اذ لا
يلزم فيه اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف وقال سيبويه لا يحدف النون في ليت الا لضرورة الشعر نحو
قوله زيد الخليل كيتته جابر اذا قال ليتنى اصافه وافقد بعض ما لي **وفي من وعن وقد**
قط وهما بمعنى حسب فيقال سى وعنى بالتشديد وقد في وقطى بمعنى حصى اى كنانى والايتان
في من وعن وقد وقط للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء بخلاف الحركة اللازمة
حيث لا يلزم محافظتها لانها ليست باصل في البناء والترك فيها قياسا على لموق السكون الا انما هو
من **لكن ومن الرجل وعسى** اى عسى ليت **لعل** اى يختار فيما تركها فيقال لعل
ان اللامات وكثيرا من الحروف وحمل على بنو لغيم مفتوحين واللام ساكنة وهو بمعنى حسب

لعمري فقال نجل بعض كفا في كراهة لامساكنة قبل النون **وتوسط بين المبتدأ والخبر قبل**
دخول العوامل اللفظية عليها من نحو كان وان وعلت واخواننا وفعها من نحو ما
ولا المشبه بغيره وليس **وبعد ها** ان بعد دخول العوامل اللفظية **صبغة مرفوع منفصل**
نحو زيد هو القايم وكنت انت الرقيب وانه هو الغفور **والجواب** هو القايم وما زيد هو الكريم وانما قال صبغة
مرفوع منفصل وليقل ضمير مرفوع منفصل لكان الاختلاف في كونه ضميرا على ما سبب زولا يمكن الاختلاف
في كونه صبغة مرفوعة فان قيل يلزم في المبتدأ والخبر الجمع بين الحقيقة والجهالة كما قبل دخول العوامل
عليها ما مبتدأ وخبر حقيقة وبعد دخولها ايجازا من باب تسمية الشيء باعتبار ما كان قيل الجمع
بينهما ايجازا بخلاف الجهة بيانه ان عدم جواز الجمع بينهما للتناقض ولا تنافي عند اختلاف الجهة اي عند
اختلاف القرين كما يقال لا تنكح ما نكح ابوك عقد او طيا فانه اريد بقوله ما نكح الحقيقة بقرينة قوله وطيا
والجواز بقرينة قوله عقد ومنه قوله تع وان كانوا اخوة رجالا او نساء عند من يوزن الجمع بينهما حيث
اريد بالاخوة الاخوة والاخوات بقرينة قوله بعد ها رجالا ونساء فكذا انه يراد بالمبتدأ والخبر الحقيقة
بقرينة قوله قبل العوامل والجواز بقرينة قوله وبعدها ويمكن ان يحمل الكلام على عموم الجواز فيجوز الكلام
عند الكل فيراد بالمبتدأ المستند اليه المقدم وبالخبر للسند المؤخر بالمرتبة او يراد بالمبتدأ الخبر الاول
من الجملة الاسمية وبالخبر الخبر الثاني منها او مخوذك مما يصح او يقال ان الاشكال انما يتوجه اذا كان الطرف
اخرى قوله قبل العوامل وبعدها صفة المبتدأ والخبر اما اذا كان متعلقا بقوله يتوسط فلا يتوجه الاشكال
اصلها الطرف في قولك رايت هذا الشاب في شبابه وصياحه متعلق بقوله رايت وليس بصفة للشباب
فقط هذا يكون المبتدأ والخبر على الحقيقة فافهم وانما تحققت صبغة المرفوع لانها ادل على الخبرية لان مرفوعين
كثيرين في كلامهم وانما تحققت صبغة المرفوع للتفصيل لانه امر موضوع على صيغة الانفصال واسم مبتدأ
والمبتدأ اذا كان ضميرا كان الانفصال وقوله **المبتدأ** صفة اخرى اي مطابق له في الافراد والشماتة
والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والمخاطب والغيبة نحو زيد هو القايم والزيدان هما القايمان
والزيدون هم القايمون وهذه القايمه وان ترن انا اقل منك وكنت انت الرقيب وانه هو الغفور **والجواب**
وانما كان مطابقا للمبتدأ لكونه عباقة عنه وقوله **وليس** فضلا الجملة صفة اخرى اي تسمى
تلك الصبغة فضلا وانما يتوسط حكم الصبغة بين المبتدأ والخبر **لتفضل تلك الصبغة** **لانه**
نعتا وخبر اولي قيد نوعا من التاكيد هذا اعلة المتوسط لاعلة التسمية لان هذا الغرض لا يحصل
بالشماتة ووجه التسمية غير مذكور في المتن ثم قال الخليل وسيبويه انما يسمى فضلا لانه يفصل بين ما قبل
وما بعده ببيان ان ما بعده ليس في خبر الاول وليس من صفاته وتتملة وقال المتأخرون انما يسمى فضلا
لانه يفصل اي يفرق بين الخبر والنعت وما لا كلا الوجهين واحد وانما الفرق في العباقة وهذه التسمية
عند البصريين والكوفيين يسمونه عمادا لانه يحفظ ما يعلق عن السقوط عن الخبر مثل عماد البيت
والضمير في قوله كنه عايدا الى الخبر ون المبتدأ وان كان المذكور سابقا للمبتدأ والخبر لتعيينه بالقرينة

اذ هي المتعين أصلاً خبره الفت دون المبتدأ ويمكن أن يجاد الخبر إلى ما بعد جموعه المقام أي بين كونه معلوماً
 مقبولا. فنحن على أنه حال أو خبر لكونه قال قبل الاحتياج إلى الفصل أن يكون إذا امتدأ عرب المبتدأ والخبر وكان المبتدأ
 ظاهر الموصول للبسر بخبره هو الفاعل إذا اختلف أمرهما بمجرى زيد هو الفاعل وكان زيد هو القام أو كان المبتدأ ضميراً
 نحو كنت أنت الرقيب وأد هو الفاعل الخبر فلا احتياج إليه لعدم البسر قبل ما حصل للبسر في بعض الصور من صور ما
 للبسر على صور البسر طر البسار **وشرط** أي شرط هذا للوسط أو شرط الفصل أو شرط المذكور من الصيغة أن
 يكون الخبر أي خبر المبتدأ معرفة أو ملحقا بالمعرفة مثلاً **أفعل متركب** أو ما شرط أن يكون الخبر معرفة
 لأن الفصل إنما يحتاج إليه إذا كان الخبر معرفة إذ لو لم يكن معرفة لم يلبس الخبر بالفت فلا يحتاج إلى الفصل وأقل
 من ذلك ما لم يكن معرفة لا يحتاج دخول الاسم في لقيامه في مقام الاسم ولهذا لا يجوز الجمع بينهما لا يقال زيد الأضل
 من عمر أجاز أبو عثمان المآل وقوعه قبل المضارع لما شابه الاسم المعرفة في امتناع دخول الاسم فيه كقوله تعالى
 ومكر أولئك هو سيئ وأحبب بانه لا يتعين في الآية كونه ضللاً لا حقاً لأن يكون مبتدأ وما بعد خبره أو تأكيداً لما قبله
 كما في قوله تعالى وأنه هو طهرتك أبله وأنه هو أمان وأحيى مثلاً كان زيد هو أفضل من عمر وهذا
 مثال كون الخبر أفضل من دأ ما ذكر مثلاً كون الخبر مفعول من كذا فعل دخول العامل دون كون الخبر معرفة ودون كون الخبر
 قبل العوامل مع أنها أصلان لأن الفصل إنما يحتاج إليه فيهما لرفع البسر بخلاف كون الخبر أفضل من كذا أو كون الخبر
 العوامل فانهما وفعال لعدم الاحتياج فيهما غالباً فلتخار بالتمثيل للفريقين يستدل
 على الأصلين بخلاف ما عكس وكان كون الخبر معرفة وكون الخبر قبل العوامل مستغنيان عن المثال لكثرة تماثلها بخلاف
 الفريقين فانهما يحتاجان إلى المثال لقلتهما **والأمر** **له** أي أصل ضمير الفصل من الأعراب **عند**
التحليل لانه عنك حرف على صيغة الضمير وضع للفصل يتغير بتغير المبتدأ فيكون بمثابة كاف الخطاب في ذلك
 ذلكما ذكره وقام الخطاب فيمت أنتما أنتما فلما كان هذه الحروف أصل لها من الأعراب فكذلك هيها وعند بعضهم
 اسم مفعول ليس مفعول ولا عامل واستبعد التحليل الغاء الاسم وقوله هذا التحليل متعلق بقوله له لكونه ظرفاً
 مستقراً أي الأمر موضع كائن له هذا التحليل أو متعلق ببعض الأفعال التي تقع التوضع له عند التحليل **وبعض**
المرجعية أي ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبره **خبره** أي خبره **بأن** يكون قوله خبره
 بالرفع فيكون قوله ما بعد مبتدأ وقوله خبره خبره وبجملة حال ويجوز أن يكون بالانصب فيكون ما بعده
 على أول مفعول يمس وخبره مطلق على ثاني مفعول يجعل أي بعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدأ مفعول
 ما بعده خبره فلا ينصب في كنت أنت الرقيب وعلمت زيد أو المطلق وبعضهم يجعل هذا الضمير تأكيداً للمبتدأ
 وروايته يجوز دخول الاسم كالمبتدأ على هذا الضمير لو كان تأكيداً لما جاز ذلك فدخل الاسم فيه كونه تأكيداً
 وبعضهم يجعل تأكيداً لما بعده في الأعراب ويرى أن يكون الشيء تأكيداً لما بعده ليس مفعول في كلامهم على أنه
 ينتقز بقوله كنت أنت الرقيب فإد الرقيب مفعول وأنت ضمير رفع ولو كان ضمير الفصل تأكيداً لما بعده
 لوجب خلافه بالتحالف المتبوع فوجب أن يكون أنت تأكيداً لما بعده الرقيب وكذا ينتقز بخبره لو كان زيد هو الفاعل
 وعلمت زيد أو المطلق فإد الرقيب لو كان تأكيداً لما بعده الرقيب وكذا ينتقز بخبره لو كان زيد هو الفاعل

بأنه لا ينفصل

اتباع ضمير منصوب وهذا التقدير يخرج عن محل التأكيد لما قبله ايضا لان لو كان تأكيد لما قبله لوجب ان يقال ان
زيد اياه الله امر وعلمت زيد اياه المطلق لان التأكيد ابد يتبع المؤكدة والضمير ان يقول هذا من باب استعارة
الضمير المرفوع للضمير المنصوب كما في خبرتك انت وانما تعينت الاستعارة لما سألنا الضمير المرفوع ادل على انجيزته
لان مرفوعة كثيرة في كلامهم ثم لا فرغ عن بيان ضمير الفصل شرعا في بيان ضمير الشأن والحققة فقال و
يتقدم قبل الجملة ضمير غائب مرفوع على انه صفة ضمير يسمى **ضمير الشأن** و
الحققة يفسر الجملة صفة اخرى لقوله ضمير اي يسمى ذلك الضمير ضمير الشأن ان كان مذكرا لقوله تعالى
قل هو الله احد وضمير الحققة ان كان مؤنثا لقوله تعالى ولما كان له ان يملك علمه ان يملك علمه ان يملك علمه ان يملك علمه
وانما يتقدم هذا الضمير للتعظيم والابحار لان ذكر الشيء ميمما ثم ذكره مفصلا يوجب النفس تظليما واحلا
ولذلك يقولون الكلام من السامع عند غفلة وانما يسمى هذا الضمير ضمير الشأن والحققة لانه عائد الى ما هو المحذور
في الذهن من شأن او قصه وقيل انما يسمى ضمير الشأن لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا في كلامه شأن عظيم فلا
يقال هو زيد قائم الا اذا كان قيامه زيدا امر اعطاه له وقع في قلوب الناس ويختار تانيث هذا الضمير لانه جدير
الحققة اذا كان في الجملة المفسرة مؤنثا غير فصلته لقصد المناسبة لا لقصد اندراج ذلك المؤنث كقوله
فانما لا نرى الابصار فان قيل قوله قبل حتمولا فائدة في اذ العزم يحصل بان يقول ويتقدم الجملة ضمير غائب
ان يراد بقوله يتقدم بعض معناه لان معنى التقدم الوقوع مقدما واريد بهما مجرد الوقوع بقرينة قوله قبل
الجملة كقوله تعالى سبعا اذ الذي امرى بعبادك لعل حيث اريد بالاستمرار مجرد الازدواج بالذهب بالليل بل لانه
قوله ليل اي ويقع قبل الجملة ضمير غائب ويكفي ان يخال القليلة ان استفيد بقوله يتقدم لكنه صرح بتأكيد التقدم
لان تقدم الضمير على معاده غير ظاهر في الجوى ان يوكد وقوله يفسر صفة بعد صفة لقوله ضمير غائب اي يفسر ذلك
الضمير بما يسمي **بالحال** الطراف صفة الجملة اي بالجملة الكاشنة او الواقعة بعد اي بعد ذلك الضمير وانما
وجب تفسير هذا الضمير بالجملة لانه عائد الى الشأن والحققة وذلك لا يكون الا جملة والقرائن يجوز تفسيرها با
لمفرد لما اول بالجملة نحو كان قايما الزيدان وانما لا يبالى بالجملة دون بيان الموضع موضع الضمير لانه لا بد ان يكون
في الذهن لان عود ضمير الشأن الى الجملة خلاف ما عليه شأن الضمير فكان من مضان التأكيد وانما ذكر قوله بعد
مع انه مستند الى بقوله ويتقدم الجملة لكان التأكيد لما **ويكون منفصلا ومتصلا**
ومستترا او بارزا فقله يكون منفصلا ومتصلا لتفسير ضمير الشأن والحققة وقوله مستترا وبارزا
تفسير المنفصل اي يكون ذلك الضمير منفصلا ومتصلا مستترا ذلك المنفصل او بارزا **على حسب العوامل**
اي انفصاله واتصاله مستترا كان او بارزا على حسب العوامل فان كان عاملا معنويا كان الضمير متصلا كان
منفصلا لغوات ما يتصل به نحو هو زيد قائم وان كان عاملا لفظيا فان كان حليا لاستمرار الضمير كان مستترا نحو
كان زيد قائما والاولى ان كان الضمير منصوبا وعاملا فعل او حرف كان الضمير بارزا
نحو مستترا زيد قائم وانما زيد ناطق بقول الشيخ **هو زيد قائم متلاصقا وكان زيد**
قائم متلاصقا المستترا **هو زيد قائم متلاصقا** المستترا **هو زيد قائم متلاصقا** المستترا

حال كونه منصوباً ضعيف الدليل عليه بعد حذفه لان الخبر كلام مستقل ليس فيه رابط والحوال كونه على صفة الفضل ولها تال ان يقول قد يقوم الدليل عليه بعد حذفه كرفع زيد في ان زيد قائم وانما قال منصوباً لان حذفه مرفوعاً لا يجوز لانه ان كان فاعلاً فظاهر وان كان مبتدأً فلعلم الدليل عليه بعد حذفه على ما مر مع كونه ركناً **الامع ان** مستثنى مفرغ اي ضعيف مع كل عامل الاعم ان المفتوحة اذا خفت ظرف لقوله الاعم ان لمعنى المقارنة او لمعنى الاستثناء اي الا مقروناً بان وقت تخفيفها واستثنى وقت تخفيفها فان اي فان حذفه **لعمري** اما القول بوجود هذا الضمير فلان ان للكسوة والمفتوحة كل واحد منهما يعلان لمساكنتهما الفعل على ما عرف لكن المفتوحة اقوى شبهاً من المكسوة به كان صيغة مثل حينئذ مد وشدة نقلنا بوجود هذا الضمير ليكون ان المفتوحة عاملة اعتبار القوة مشبهة بالفعل واما امتناع التلغظ بهذا الضمير فكونا المقابلة صوتاً محلاً بتخفيفها وتغير صورتهما مقابلة قوله تعالى واخرجهم يومهم ان الحمد لله رب العالمين **الاشارة** ما وضع لشار اليه كقوله ما جسر وقوله لشار اليه فضل خبز بغير اسم الاشارة فان قيل ان اريد بقوله لشار اليه الاشارة الاصطلاحية لغير تعريف الشئ بما يساويه في المعرفة والجهالة اذا لشار في المحدود اصطلاحية وان اريد بالاشارة اللغوية كاستيحاء التعريف حيث يدخل فيه ضمير الغائب والمعهود وغيرهما قيل المراد الاول والتعريف لفظ وهو تعريف لفظاً بلفظ اعم منه او يقال الاشارة في المحدود لغوية في الاصل صار هي جزء المحدود والمحدود اسم الاشارة لا الاشارة او يقال المراد الثاني ويخرج ضمير الغائب ويخرج باعتبار الحبيثية فان ضمير الغائب وان وضع للاشارة الى شئ بالمعنى اللغوي لكنه لا يبقا فيه ذلك بل يقصد كونه غائباً متقدماً لذلك او يقال المراد به الاشارة الحبيثية وهو الاشارة بالحوار اي ما وضع لشار اليه اشارة حبيثية فلا يرد ضمير الغائب ويخرج فانه يشير الى المعاد اشارة ذهنية ويرد عليه في ذلك الله فان الله تعالى منزه عن الاشارة الحبيثية واجيب بانه محمول على التخييل **وهذا المذهب** ولها تال ان يقول لا يستقيم حمل قوله ذاك خبر القول وهي اذ لم يعطف على عيني من سائر اسماء الاشارة فلا يصح حمل ذاك الضمير العائد الى اسماء الاشارة ويمكن ان يحمل كلام الشرح على تاويل وقسائه وذلك انما احد هما ان قوله هو مبتدأ محذوف الخبر اي ذاك خبره وانما مبتدأ مبدية والمخالف ان قوله هو مبتدأ وذاك خبره محذوف المعطوف هي ذاك او احواله وقوله للمذكر خبر مبتدأ محذوف اي وهو المذكور والمشتابه كذا والثالث ان قوله هو مبتدأ وقوله ذاك مبتدأ فان محذوف الخبر اي ذاك مبتدأ والخبر خبر المبتدأ ام الاول وقوله للمذكر صفة ذاك المراج ان قوله هو مبتدأ وذاك مبتدأ تال والمذكر خبر ذاك والخبر خبر المبتدأ ام الاول محذوف الضمير وهي ذاك المبتدأ والمذكر خبر ذاك المبتدأ والذي لمشاها وقوله ذان وفيه دليل على الوصول المحذوف فاعلم ان اختلاف في ذاك تال ان يشترط ان يكون ذاك مبتدأ متشابهة كقول في من وما فلا يحتاج ان يبين اصله وقيل بان احكام الاسماء المتكسبة غالباً في هذه الكلمة حيث يختلف جمعها

هذا الضمير

فكبيراً ونشأوا فإراداً وتثنية وجما حيث يقال في المفعول المذكور ذى وفى الموثق ذى وفى المثنى ذان وفى الجمع
 أولاء وهذا الية التقريف والتمكن وغلبة أحكام الأسماء المتكثرة والتصرف في كونهما تشابهاً لأن بناء الاسم
 المتماثل لا يكون أقل من القدر الصالح فلا بد من بيان أصله وقيل أصله ذو وبالواو الأولى الثانية اعتباراً أى بغير
 علته موجبة وقلبت الواو الأولى الفاعلة وانفتاح ما قبلها أى بفتح المشابهة الحروف فى اللفظ فذهب المتأخرون
 للبناء فصار ذو أوفيه نظراً لانه لو كان أصله ذو ولو وجب أن يكون تشبته ذو وإن كعصوان تشبته عصا وأوجب بأنه إنما يقبل
 تشبته ذو وإن فقاين الاسم المتماثل وغيره وذلك لأن المثنى فى غير المتماثل صيغة من جملة غير مبنية على الواحد فلم يعد إلى
 أصله وقيل أصله ذيسى بالياءين فحذفت الياء الأخيرة اعتباراً وقلبت الأولى الفاعلة وانفتاح ما قبلها وفيه نظر
 لأنه لو كان أصله ذيباً لوجب أن يكون تشبته ذيان كرجان تشبته رحي وقيل أصله ذوى بفتح العين فحذفت الياء
 وقلبت الواو الفاعلة وقيل اسم الإشارة الذال وحدها والالف زائدة **ولمثلة** أى مثنى **ذان** رفعاً
وذين نصباً وجرّاً واختلف النحاة فى مثناة فذهب الأكثرون إلى بنائه لقيام علة البناء وهى مشابهة
 الحرف فى الاحتياج وقيل معرب لأن آخره يختلف باختلاف العوامل والأول أصح لأن بناء الواحد والجمع أعنى
 ذى وهولاء شاهد صدق على بناء المثنى وعلى أن اختلافه صيغة وضع غير مضاف إلى العامل كاختلافه صيغة الفاعل
 مثل أنا وأياى فيكون ذان صيغة من جملة المثنى المرفوع غير مبنية على الواحد وذين صيغة من جملة المثنى المنصوب
 كاتا وأياى وكذا الخلاف فى اللذان والذين وقد سبق ذكره فى حكم العرب **والموثق** **تاو**
وته وذى وذة وذيه وئيه بقلب ذال تاء فى تا بقلب الالف ياء فى ذى و
 هاء فى ذة وبالجمع بين القلبين فى تى وته يعنى أن ذال قلبت تاء والفاء قلبت ياء فى تى وهاء فى ته وبالجمع بين
 البديلين فى ذهى وئيه يعنى أن الفاء قلبت هاء وباء **ولمثلة** أى مثنى الموثق **تان** رفعاً **وتين**
 نصباً وجرّاً على الخلاف المذكور فى ذان وذين **وجمعهما** أى جمع المذكور والمؤنث عاقلان أو غير عاقل
أولاء **مد** أو **فصل** أى سواء كان عدوداً أو مقصوراً والمقصود يكتب بالياء وقد يتوون الممدود
 مكسوراً كصير إذا كان أو لام معرفة وصيه منوناً كتركى لفادة البعد وتنزيلة بالبعد منزلة النكبة **ولمثلة**
 أى يدخل فى أول أسماء الأشتاق **حرف التثنية** وهى الهاء لأن الأشتاق لا يلامر تنبيه المخاطب أو لا
 يقال هذا وهذان وهاتان وهاتان وهؤلاء **ويتقبل بها** أى ويتقبل بالآخر الأسماء الأشتاق
حرف الخطاب ليدل على الحول المخاطب من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقال
 ذاك ذانك وتلك تانك وأولئك والذليل على حرفه امتناع وقوع الظاهر موقعه وقيل لانه صغير فقل أيضاً
 يمتنع وقوع الظاهر فى موقعه كل استثناء صغير الفاعل وذكره واجب بانه وإن امتنع ذلك لكنه لما وجد فيه دليل
 الاسمىة وهو الاستناد إليه كالمسألة باسمية **وهى خمسة** فى خمسة أحرف الخطاب خمسة وهى
 كما ذكرنا فى خمسة أسماء الأشتاق وهى ذان وتاوتان وأولاً **فيكون** المجموع بضرب أسماء
 الأشتاق الخمسة فى حروف الخطاب الخمسة **خمس وعشرين** فقاموا بهتسبى
 أن يكون حروف الخطاب ستة وأشتاق الخطاب أكثر من خمسة فقلت الحرف يذكر ويؤنث ومنها

اعتبر الكثير لما انتك العلة المرفوعة ان ياتي من الثالثة الى العشرة على عكس تاييد جميع الاشياء **وهي** اي
 تلك الخمسة والعشرون **ذلك الخ اكن** كلمة ههنا مستطابقة ومعناها ذاك وما سواه الى ذاك فلا
 يخرج ما بعد ها عن حكمها قبلها **وذلك** وما سواه **الخ اكن** بجفيف النون وتشديد ما قال
 الله تعالى فذا انك برهانان من ربك وجه التشديد سند كرا بعد اسطر **وكذا لك البواني** اي
 تاتي الى تان وكذلك سائر لغاتها وتاتي الى تانك واولئك الى اولئك **ويقال ذلك القريب**
 اي للمشار اليه القريب **وذلك للبعيد** اي للمشار اليه البعيد **وذلك للمتوسط**
 اي للمشار اليه المتوسط اي الذي بين القريب والبعيد واما قال هكذا المتناسبة بين قلة المسافة وقلة
 الحروف وكثرة المسافة وكثرة الحروف واما اخذ ذلك للمتوسط عن الطرفين والظاهر ان يذكر في الوسط لتوقف
 معرفة كل معرفة الطرفين واما احال المصنف الفرق الى غير ما حيث قال ويقال ذلك القريب آله ولم يقل ذلك القريب
 آله لان المراد اي كثرة تخلف هذا الفرق باستعماله امكن اخيه وبالعكس لم يتخلف مذهب واما الى غير ما
 ويقال **وتلك وذلك وتلك مشددين واولئك مشددين**
 خبر لقوله وتلك وما عطف عليها لفظ تلك وما عطف مثل لفظ ذلك في افادة البعد وقال الاند ليسى كذا في
 بين تشديد النون وتخفيفها قرا وبعد او النخاسة فزروا ذلك مذهب المبرج وجه التشديد ان احدي النونين
 فيها نون القشينة والاخرى بدل من اللام المحذوفة في الواحد عند المبرج وعوض من الالف المحذوفة في
 الواحد عند غيرهما لان الالف فيهما الف القشينة لالف الواحد وانتصاب قوله مشددين على ان خبر كان المحذوف
 اي ان كانتا مشددين وفيه نظر لان حذف كان بدون حرف الشرط ساهى وقيل انه حال من ذلك وتلك المحكوم
 عليهما بماثلة ذلك فيكونان فاعلين معني وفيه ايضا نظر لان معنى المماثلة في مثل ذلك عامل معنوي والحال لا
 يتقدم على العامل المعنوي **واما ترفعة الشاء وتشديد الميم وهما** بضم الهاء وتخفيف النون
وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وماء بكسر الهاء ايضا فللمكان اي فلا تشابه
 الى المكان خاصة اي اخصه خاصة اي خصوصا وبجمله موكلة يعني ان هذه الاسماء الثلاثة للاشارة
 الى مكان خاصة اي لا يشابه الى غير المكان لكن هنا يشابه الى المكان القريب وهما وهما الى المتوسط
 واما وهما مشددة وهما الى البعيد واما قوله قل لكذا ومن ثم قلت كذا فلا اشارة الى المكان الاعتباري
الموصول بنى الموصول لانه يفتقر الى الصلة فاشبه الحرف في الافتقار الى الغير **مالا يتم**
جزء من الكلام اي مبتدأ او خبر او فعلا او مفعولا او متصيا على التمييز اي لا يخرج شيئا او حال اي
 لا يتم حال كونه جزءا من الكلام **الابصلة وعائل** مستثنى مفرغ اي لا يتم شيئا الابصلة و
 عائل من الصلة فان قيل ان اريد الصلة الماخوذة في تعريف الموصول اللغوية لا يتم المحذوف يلزم الاجمال و
 الاشكال في المحذوف وان اريد الاصطلاحية فاما ان يؤخذ الموصول في تعريفها بان يقال الصلة هي الجملة المحيطة
 بالمبتدأ للموصول او لم يؤخذ بان يقال الصلة هي الجملة المحيطة وعلى الاول يلزم الدور في المراد بالموصول اكل
 اصطلاحي وعلى الثاني يلزم ان يسمي كل جملة مستثنى من ذلك قتل المراد بالاصطلاح وليس تعرف

لا يتم

باعتبار أخذ الصلة فيه من باب تعريف الشيء بنفسه بل هو من باب تعريف الشيء بما يحتاج الى تفسير آخر من غير ان يعود الى المحدث وحقى يلزم لدون كما يقال العالم من قامه العلم ثم قال العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به فكذلك هنا قل الموصول ما لا يتم جزء الا بصلته ثم فصل الصلة بقوله وصلته جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشيء بما هو اخص منه ولا يلزم منه ان يسمي كل جملة خبرية صلة بل كل جملة خبرية لا يتم الموصول جزء ابد ونها بكتابة التفسير فافهم وقال المصنف ١٠ اريد بالصلة الصلة اللغوية ولا يلزم تعريف الشيء بنفسه اذ المراد بالموصول + الاصطلاحى وفيه نظر لانه لو لم يرد الاصطلاحية لايتم المحدث وديانها الاجمال والاشكال في المحدث على انه قال بعد ذلك انما قلت بصلته ولم اقل بجملة كما قال الراجح على اصطلاحهم ففتنا قض كلامه فان قيل الموصول كما لا يتم جزء من الكلام الا بصلته وعائد مخرجه الى الذى قام به الولى كذا لا يتم فضله في الكلام الا بما نحو صيرت الذى قام به اوجه فواجبه تخصيص المحرقة قيل المخرجه اعم من الركن فتناول الفضلة لانها ايضا جزء الكلام وان لم يكن ركنها فبوت الكلام بقوته فان قيل لو قال ما لا يتم جزء الا بجملة خبرية وصير له كان اخصر واوضح قبل ان يسلط طريق الاجمال والتفصيل وذلك من باب البلاغة او يقال انه قصد بيان الاسم المصطلح عليه التلك المجمل ولذلك الضمير وقيل انما قال بصلته اختصارا عن الاسماء التى يلزم جزء من الكلام بدون صلة مخويل وهل وانما قال وعائد اختصارا عن بعض الظروف المضاف الى الجملة بحيث واذا اذ هذه الاسماء عالم يلزم جزء الا بصلته بعد هالكما لا يحتاج الى عائد وليست بموصولة في الاصطلاح وفيه نظر لانه اذ اريد بالصلة الاصطلاحية لا يحتاج الى خارجها الى قيد آخر لان جملة لا تسمى صلة اصطلاحا ولو اريد بكلمة مأكلة كان قوله وعائد اختصارا عن الموصول المحرف وهو ان وماو كى المصدريات واذا اريد بها الاسم بدلالة مورد التفسير كان ذلك خارجا عنها **وصلة** أى صلة الموصول **جملة خبرية** معلومة مضمومة للمخاطب وانما وجب ان يكون صلة صلة لان وضع الذى والى ومشتاها ومجوعاها لعرض وصف المخاطب بالجملة فدخل اخواتها عليها وانما وجب ان يكون معلومة للمخاطب قياسا على سائر الصفات لان الصفة من شأنها ان تكون معلومة للمخاطب قبل اجراءها على الموصوف فليقال جاء فى الذى قام الا لمن عرف قوامه وجهل مجيئه فان قيل الموصول مخرف فكيف تبين بالجملة على ما عرف قيل خبرية اذ قد قيدت الذكر ما لا تنفي المعرفة **وعائد ضمير** أى الموصول وانما احتج العائد ليربط الصلة بالموصول والا كانت اجنبية غير مقيمة **وصلة** **الالف واللام** وهما من الذى واللى صارتا بهما للتخفيف **اسم فاعل او** **مفعول** وهما بمعنى الفعل ولهذا كانا بمنزلة ما جله وان لم تكونا بمعنى الفعل لما صح وقوعهما صلة وانما اورد الفعل على صورة اسم الفاعل والمفعول كفى اللام الموصولة بالحقيقة اسم موصول وهو انما يدخل فى جملة لكنها يشبه اللام الحرفية اعنى لام التعريف موقوفة وهو انما يدخل المفرد فبطلت صلتها ما كان جملة معنى موقوفة على لا بالحقيقة الشبهة لا صفة شبيهة لتقسيم مشابها بها بالفعل ولا اسم تفضيل اذ اسم بمعنى الفعل بسبب الزيادة المصدرية لا يفيد بالفعل الا بقتضيه ان وهو معها التثنية المفرد اذ فاعلى الاعراب ان يكون على اللام الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية والحرف

وقا وديب ان يكون اللام جملة خبرية

بغيره ونفسه

وانما اورد الفعل على صورة اسم الفاعل والمفعول كفى اللام الموصولة بالحقيقة اسم موصول وهو انما يدخل فى جملة لكنها يشبه اللام الحرفية اعنى لام التعريف موقوفة وهو انما يدخل المفرد فبطلت صلتها ما كان جملة معنى موقوفة على لا بالحقيقة الشبهة لا صفة شبيهة لتقسيم مشابها بها بالفعل ولا اسم تفضيل اذ اسم بمعنى الفعل بسبب الزيادة المصدرية لا يفيد بالفعل الا بقتضيه ان وهو معها التثنية المفرد اذ فاعلى الاعراب ان يكون على اللام الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية والحرف

لا يحتمل إلا ما راجع نقلها إلى الصلة وأمرت بأمرها كما في الألفاظ بمعنى الغير على ما مر في باب الاستثناء
 فقيل جاء في الضارب ورأيت الضارب ومررت بالضارب وهي أي الموصولات **التي** للمفرد
 المذكر **والتي** للمفرد المؤنث **واللذان** للمثنى المذكر **واللتان** للمثنى المؤنث مطلقا
 بالالف رضا والياء مضيا وجر والواو في عا وزن الطاء والمعدى **واللذين**
 كلاهما جمع المذكر **واللهي** واللام **واللاني** واللاتي **واللواتي**
 كلاهما جمع المؤنث **وزيها** وما معنى الذي يستوي فيها المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث
 غير أن من يختص بذوي العلوم والغير جابط في الحقيقة وقد يستعمل أحدهما مكان الآخرى مجازا
وأي للمذكر بمعنى الذي كقوله تعالى أيتهم أشد على الرحمن أيتها للمؤنث بمعنى التي نحو أيتها
 أحسن من ههنا عندي **وذا الطائفة** **والمستوية** إلى بقى طي أي ذ والتي يستعملها
 بنو طي بمعنى الذي والآخر أعلم أن ذ ويحيى لمعينين بمعنى صاحب كما مر في الأسماء الستة ومعنى الذي
 والتي في لغة بنو طي وهو المراد هنا الفرق بين ما أن الأول بمعنى وهذا مبنية لا يتغير بقول جاء في
 ذ وقام ورأيت ذ وقام ومررت بذ وقام ويستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والمثنى والجمع
 والغائب والخاص كقوله محذوف لشيء تغير بعض ما صحقوه لا يتحقق للعظم ذ وأنا عازف أي للعظم
 الذي أنا عازف وكقوله الآخر فإن الماء ماء إلى دجدي وغيره ذ وحرف ذ وطويت أي التي حفر بنا والتي
 طويتها **وذا بعد الاستفهام** نحو ما ذ أصت أي أي شيء الذي صنعتها وكذا بعد
 من الاستفهامية فمن ذا أكره وقيل أن ذ من الموصولات مطلقا **والالف** **واللام**
 عطفت على ما ذكر من الموصولات فإن قيل قوله والالف واللام وهم أن كلامنا موصول وليس
 أكره كذلك بل هي موصولة قيل المصحح يحذف كالمصحح بامض المصحح كانه قال ومجوعها **والعائد**
المفعول نحو رجل فمن أي الضمير العائد من الصلة إلى الموصول يجوز حذفه إذا
 كان مفعولا كقوله تعالى هذا الذي بعث الله رسولا أي بعث الله رسولا وأنا جاز حذف مثل هذا
 الضمير لموصول العالم به لكونه محتاجا إليه حيث يحتاج الموصول إليه فيدل على الحذف وعلى أن
 المحذوف ضمير لا ظاهر مع كونه فضاة بخلاف ما إذا لم يكن الضمير محتاجا إليه حيث لا دليل حينئذ
 على حذف الضمير لموصول الغرض وهو الاختصار بحذف الظاهر الذي هو الأصل فلا حاجة إلى حذف
 الضمير الذي هو خلاف الأصل وذلك بأن لا يكون عائد إلى الموصول نحو سمع الله من جدي أو عاد إليه
 ضمير آخر أيضا كما عرفت نحو الذي ضربت عنقه غلاما ومخلات سنة الله للموصول له ظهور الموصولة فيها
 فالضمير أحد دلائل موصوليتها وبخلاف ما إذا كان في الصلة ضمير الفاعل لا يمحذف فالحاصل
 أن العائد إلى الموصول غير اللام إذا كان فضاة ولا يكون ضمير بواي يجوز حذفه للدلالة على الموصول عليه بخلاف
 ما إذا كان ضمير سواه نحو الذي ضربت عنقه غلاما بخلاف العائد إلى غير الموصول نحو سمع الله
 لن جمل فلا ضمير عائدا إلى غير الموصول فلا يجوز حذفه مع أنها حيث لا يدل الموصول على المحذوف

لاستعانة عند فاذا قلنا سمع الله لمن حمد قاصدا لقوله لمن حمد على ما هو شأن من يقصد ابتاع المستند
كان هذا غير جائز من جهة المفعول ومردف الضمير المستغنى عنه مراد افلا يكون ما يشبه الفاظ القرآن
فبعضي ان يقصد المصولة كما جاء في بعض الروايات وبمختلف هذه اللفظ الموصولة لمعنى ظهور الموصولة
فيها والضمير احد دلائل موصوليها فان قيل اي حاجة الى هذا الموصول عليه فلم لا يجوز حذف العائد
المفعول اذا كان في الصلة ضمير ان او كان الضمير عائدا الى غير الموصول قيل الاصل ان الضمير وان كان
فصله لا يجوز حذف لان الاضمار خلاف الاصل وانما وضعت الضمائر للاختصار وبعد الحذف يستوى
الظاهر الضمير فلا حاجة الى ارتكاب مخالفتي الاصل الاضمار والحذف مع حصول الغرض وهو الاختصار
يحذف الظاهر الذي هو الاصل لكنه اذا اجتمع الى الضمير من حيث هو ضمير كالعائد الى الموصول يجوز
حذفه لقيام الدليل على تحقق مخالفتي الاصل وهما الاضمار والحذف فظهر هذا التحقيق ظهورا لا
في العائد للعهد اي العائد الذي لا يقر الموصول الا به فخرج العائد الى غير الموصول والعائد اليه المتقد
وانما قيد العائد بالمفعول المخرج عند العائد الذي هو فاعل وقية نظرا لانه كما يخرج العائد الذي هو فاعل يخرج
العائد الذي هو مبتدأ وقد جاء حذفه اذا كان خبرا غير جملة في صلة اي مطلقا نحو قوله تعالى ايمم اشهد
على الحجر عينا اي هو اشهد وفي صلة غير عند طولها لقوله تعالى وهو الذي في السماء والارض الا اي الذي هو
في السماء له حذف العائد عن الصلة لصلوها بالعطف عليهما فانما قيل قيد المفعول ثم اعلم ان العائد للمفعول
يجوز حذفه الا اذا كان العائد ضميرا متصلا واقعا بعد الالف الذي ما ضربت الاياه فحيث لا يجوز
حذفه او لو حذف لا يعلم انه حذف ضمير متفصل بعد الالف ان يكون المحذوف ضميرا متصلا قبل
الا وحيث لا يفوت الغرض من الذي لاجله الانفصال فقد مر جواز الحذف ههنا للامتناع **واذا**
اخبرت عن شئ هو جزء جملة **بالذي** او بالتي الباء للاستعانة باستعانة كلمة الذي
وليست بمصلة الاخبار لان الذي مخبر عنها لا ضمير بها **صل** **رقتها** الجملة الفعلية مع ما عطف
عليه جزء الشرط فلن قيل الخبر يجب ان يكون متاخرا عن الشرط وههنا قد تقدم على الشرط قيل معناه
واذا اردت ان تخبر عن شئ باستعانة الذي او باستعانة الذي وهذا الشرط مقدم على الخبر لا محالة اي
او قعت كلمة الذي في صلة الخبر **وجعلت موضع الميم عن** اي في موضع الذي
فقد اخبر عن ضمير لها اي كلمة الذي **واخرت خبر عن** اي اخبرت الميم عن
حال كونه خبرا عن اي عن الذي **فاذا اخبرت** الفاء للتفسير او للتقليل اي فاذا اردت
الاخبار عن زيد من خبر زيد **بالذي** الجار والمجرور صفة زيد اي عن زيد الكائن من
خبرت زيد او كلمة من تبعيضية اي عن زيد الذي هو بعض هذا التركيب **قلت الذي**
ضميرها زيد بنقصير الذي وجعل الضمير في موضع زيد و تاخير زيد خبرا عن الذي ولذلك
اي مثل الذي **الالف واللام في الجملة الفعلية المتصرفة خاصة** اي
خصت الالف واللام بالجملة الفعلية خاصة اي خصوصاً بالضمير بناءً على صلتها و

اسم الفاعل او المفعول من الفعل الذي في الجملة الفعلية اذ لا يجر بناهما
من جملة اسمية فاذا اخبر عن زيد من ضرب زيد باللام قلت الضاربة انا زيد واذا اخبر عن زيد من
قام زيد بها قلت القائم زيد **واذا اتخذ امرها** اي من الامور المذكورة اي شرط من الشرط
المذكورة وهي تضدي الذي وجعل الضمير موضع الخبر منه وتأخير الخبر عنه خبرها **تعد** لا خبر المذكور
الاخبار بالذي **من شرط** اي من اجل انه اذا تعدل منها تعدل الاخبار **امتنع** الاخبار بالذي في
ضمير الشان نحو هو زيد قائم حتى العباءة ان يقول ومن ثم امتنع عن ضمير الشان لان ضمير الشان محب عنه لا
محب فيه الا انه جعل المحب مظهرا على الامتناع على نحو الحاجة في الصديق وانا في حاجتك واما امتنع الاخبار بالذي
عن ضمير الشان لامتناع تأخير خبره عن الذي بان يقال الذي هو زيد قائم هو لانه يستلزم التقدم على
الجملة المفسدة واما بداء بالتفريع من الاخبار الاول احتياضه من القريب **وفي الموصوف**
الصفة فلا يجوز في ضرب زيد العاقل ان يخبر بالذي عن زيد ولا عن العاقل لامتناع جعل الضمير في موضع واحد
منها لانه لو جعل في موضع الموصوف بان يقال الذي ضرب هو العاقل زيد لم وقع الضمير موصوفا ولو جعل
في موضع الصفة بان يقال الذي ضرب زيد هو العاقل لم وقع الضمير مفعولا وقد عرفت ان الضمير لا يوصف ولا يوصف
به ثم الاخبار عن الموصوف انما يمنع اذا كان بدون الصفة اما اذا كان مع الصفة فغير يمنع نحو الذي ضربته
زيد العاقل **وفي المصدر العامل** فلا يجوز في عجت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي
عن الذي لامتناع جعل الضمير في موضع لانه لو جعل الضمير في موضع بان يقال الذي عجت من دق القصار
الثوب دق لزم اعمال الضمير وهو ممنوع ثم الاخبار عن المصدر العامل انما يمنع اذا كان بدون الموصول اما
اذا كان مع الموصول فلا يمنع نحو الذي عجت من دق القصار الثوب **وفي الحال** فلا يجوز في نحو جاء بي
زيد راكبا ان يخبر بالذي عن قوله راكبا لامتناع جعل الضمير في موضع لانه لو جعل في موضع بان يقال الذي
جاء في زيد هو راكب لم وقع الضمير حالا وهو ممنوع لا عرف ان الحال لا يكون معرفة **وفي الضمير**
المشتغل غيرها اي غير كلمة الذي فلا يجوز في زيد من ينه ان يخبر بالذي عن الضمير العائد الى المبتداء
لامتناع تضدي الذي لانه لو صدر بان يقال الذي زيد من ينه هو في الضمير ان عاد الى الموصول لزم دخول المبتداء
عن العائد وان عاد الى المبتداء لم يدخل الموصول عن العائد وكل منهما ممنوع **وفي الاسم**
المشتغل عليه اي على الضمير المستقر غيرها فلا يجوز في زيد من ينه ان يخبر بالذي عن
غلامه لامتناع تضدي الذي لانه لو صدر بان يقال الذي زيد من ينه غلامه فذلك الضمير ان عاد الى
الموصول لزم دخول المبتداء عن العائد وان عاد الى المبتداء لم يدخل الموصول عن العائد وكل منهما ممنوع
وما الاهمية انواع فيه احراز عن ما الحرفية كما النافية والمعدية والكافة اي ما النسوية
الى الاسم نسبة الحرفي الى الكلي لان ما جزئي والاسم كلي اي ما الذي هي من جزئيات الاسم لانه جزئيات
الحرفي انواع ستة **موصولة** بمعنى الذي نحو اعجبني ما صنعت اي الذي صنعت **واستفهامية**
نحو ما تلك يصنعك يا موسى **وشرطية** نحو ما صنعت صنع **وموصوفة**

تعد

اذ في خبره يوجب ان يكون كذا واما بحجة قول الشاعر وريما يلك النفوس من الامر لا فرجة لكل العقال
 وما في البيت يحتمل ان يكون كافتة اي مانعة عن العمل مبينة لدخول رب على الفعل كقوله تعالى اريما يود اليك
 الان النجاة اختار واكونها موصوفة بمعنى شئ والعائد محذوف اي رب شئ تكرهه النفوس لانها لو كانت
 كافتة لابد لها من حذف مفعول يلك حينئذ وكان تقدير الكلام وريما يلك النفوس شيئا من الامر حينئذ
 بل من حذف الموصوف واقامة الصفة التي هي الجار والمجور وهو من الامر تمام وذلك قليل الا بالشرط
 المذكور في باب الصفة هذا حاصل ما ذكر للصف ٩ في شرحه وفيه نظر لانه لا يمنع ان يكون من متعلقات
 بقوله يلك وهي متعدي كافي اخذت من الدراهم شيئا ملاحة الى حذف الموصوف واقامة الجار
 مقام فالامر ان يقال ان كل ما يحتمل ان يكون موصوفة وان يكون كافتة والمثال يصلح محتملا لكن يرد
 عليه ان المثال وان يصلح محتملا لكن غير المقصود اذا كان مساويا للمقصود كان قبيحا وان كان راجحا كان
 اقبوحا ويدفع بان جعلها موصوفة راجحة هنا محل ربي على باية الكثير وهو كونها غير مكفوفة وفيه اخلة على
 الفعل وتامة بمعنى الشئ منكر عهد الي على الفارسي ويعني الشئ مع فاعند سيبويه مخوق له
 تعالى وان تبدوا الصدقات فتعاه اي فتعمر شيئا او فخر الشئ هي واما سميت تامة لانها لا يحتاج الى الصلة
 وصفة **وصفتها** نحو اكرمت بوجه ما اي بوجه اي وجه وقيل هي حرف زائدة وفائدة الابهام وتأكيد التشكيك
 نظما نحو لا مرا غلبت او تخفيرا نحو اعطيت عطية او تنويعا نحو اضرب مضرا ما واما ذكر انواع ما في الموصولات
 لانها ليس لها باب علاقة وانما موافقتها الموصولة لفظا فهي ما في ضمن الموصولة **ومن ذلك**
 اي مثل ما في اوجهها **الاولى التامة والصفة** فان من لا يكون تامة ولا صفة خلا فالاولى
 على الموصولة نحو اكرمت من جاءك اي الذي جاءك والشريطة نحو من تفرج اضرب والاستفهامية
 نحو من علامك ومن ضربت والموصوفة بالمفرد مخوقه وكفي بنا فضلا على من غير ناحية البني محلا يانا اي
 على شخص غيرنا وبالحجة مخرب من جاءك قد اكرمته وبنام من وما الموصولتين لشبه الحرف في الانقار
 وبنام الاستفهاميتين والشريطيتين لتضمن حرف الاستفهام والشرط وبنام التامة والصفة +
 فلتشابهها الموصولة لفظا **واي** ليليندكر بمعنى الذي **وايتي** للثبوت بمعنى التي **كمين** +
 في اوجهها اي تكونان موصولتين نحو اضرب ايتهم وايتهم لقيت واستفهاميتين نحو ايتهم اخوك و
 ايتهم اختك وشريطيتين نحو ايتهم ما تدعو اقله الاسماء الخمسة واية طريقة سلكت سلكت وموصوفتين
 نحو ايتهم الرجل ويايتهم المرأة ولا يعرف كونها موصوفتين في غير هذا المقام واجارا لا تخشع كونها +
 موصوفتين في غير هذا المقام ايضا نحو مرت بامرئ محسن اليك فان قيل قوله كن يشير الى عدم كونها صفتين
 لعدمه في من لكنه ثابت بالاتفاق نحو مرت برجل اي رجل وامرأة اي امرأة رجل كامل وامرأة كاملة قيل
 لعل الشبهة اورد في الاستفهام لان اصلها صفتين هو الاستفهام
 لان اذا قيل مرت برجل اي رجل فكماله قيل مرت برجل عظيم وكذا في قوله فليسأل عن شأنه ويقال اي رجل
 فنقل الى الصفة وجعل عينو عظيم فاعرب بلام اب الموصوف على هذا كان شبرها من في حق شوق الوجه الان

في
 قوله

وانتفاء التامة والصفة فيكون التثنية تاماً ويجعل ان يكون التثنية في موضع ما قبلت فيه دون انتفاء ما في
عنه فيكون التثنية فاصلاً فلا يرد مجيء ما صفتين دون من فان قيل اللفظ اذا اريد به مجرّد اللفظ يكون علماً
فيكون ان ههنا طائفة في ان يكون غير منصرف لوجود السبين العلمية والتأنيث وقد نقل ههنا منونا
قيل هو غير منصرف وتثنيته مشتقة من سماء والمنوع في غير المنصرف تنوين التمكن لا تنوين المشاكلة وقد
سبق مثل هذا الكلام في قوله واما وازنة فنصرف **وقومعيتها** اي كلمة اي الموصولة معرفة
وحدها حال ابتداء التثنية في المصدر قائم مقام الحال اي يفرح افرادها والحكمة حال فان قيل
سائر انواع اي واية سوى كونها موصوفتين ايضا معرفة فلا وجه للتخصيص كونها موصوليتين قيل افرادها في
الاعراب النسبة انواع الموصولة مطلقاً وهي معرفة من الموصولة وهذه الاشارة كما في الموصولة في الاعراب غيرها وذلك لانهم في
المانعة عن التثنية لانها تنزل التنوين الثاني للبناء لكونها على اقلية الاسم فلما هو نازل من غير ذلك وهو لا ضامة
ولا يرد نحو حيث فاما لا يرد الاضافة الى الجملة مع انها مبنية لان الاضافة اعتبرت ما قبلها لا
وجه قد سبق في بحث غلام ولا يرد نحو يوم مثلاً ويوم يفتح الصاد فين ويوم يفتح في الصول فان الاضافة
واعية الى البناء فكيف يكون ما قبله لان هذه الاضافة من حيث انها اضافة الى الجملة والى اذ المضاف
الى الجملة واعية لما عرف ان الجملة يشبه مبنية الاصل كما انهما من حيث انهما قائمة مقام التنوين ما قبله فيجوز
البناء توفيقاً بين جهتي كونه داعية وما قبله **الاذا حذف صدر هملتها** اي صاء اي تخيشت
يجوز ان يبنى على الضم ان كانت مضافة نحو قوله تعالى لنزعن من كل شيعة ايهم افقد على الرحمن عنتيا اي لنزعن
من كل طائفة من طوائف البغي والفساد الذي هو اشتد على الرحمن في الطغيان والعلو في الكفر فعند
اي في ادخاله في النار وصحب الكوفة الى انما معرفة مبتدأة استفهامية للموصولة ومن كل شيعة
متعلقة بالنزع ومن التبعية والجملة صفة شائعة بتاويل مقول فيهم لان الجملة الاشتباكية لا يقع صفة وحمل
يؤمن على التعليل بالاستفهام ويلزم عليه التعليق في غير افعال القلوب وهو من خصائصها
وفيه ان اختصاص التعليق بما ليس مذهب يوشن فلا يلزم عليه ذلك وحمل الاختصاص على زيادة من في الاشارة
كما هو منه فيكون كل شيعة مفعول وجعل ايام مستأنفة واما بحيث بعد حذف صدر هملتها لان البناء
كان صفة اشتباكية واختالما اعني سائر الموصولة تشبهها بالحرف في الافتقار وهذا انما منع عن صفة اشتباه
لاضافة المانعة للبناء فاذا حذف صدر هملتها اذ تشبه بالحرف لان زيادة افتقار بعد حذف صدر هملتها التي هي
مبنية وموضحة له صار من هذا الجهة اصنافها افتقار مبنية لان ما هو صفة انشائية يميل اليه كل شئ يادق
سبب فيه وفيه انه منقوض باذا كان غير منصرف فلهذا حذف صدر هملتها نحو ايام اي افضل اي هو افضل حيث
وحمل ان زيادة افتقار لا يحذف صدر هملتها وليبين لانه لم يجمع الاضمار وانما يبنى على الضم لانه لا يمكن فيه
تقصان بحذف بعض ما يوضح ويبينه وهو الصلة فانما المبنية للموصولة جبر ذلك للتقصان بالضم الذي هو
اقوى الحركات كما قيل في قبل وجعل لا يمكن فيه التقصان بحذف ما اضيف اليه جبر ذلك للتقصان بالضم الذي
هو اقوى الحركات وقال سيبويه لا عراب بعد حذف صدر هملتها ايضا لقاعدة قال الجرجاني حذفت من حذفت

قل اسمع احدا لم يقل انجب ايم الاضلل المضروب **وماذا صنعت** وكذا في من ذا الكرم
وجهاز احدهما اي احدهما الوجهين **ما الذي** اي افادة معنى الذي يكون ذا موصولا وما
 استنفها ما بمعنى اي شيء اي شيء الذي منتهى **وجوابه** اي جواب ماذا صنعت على هذا الوجه
رفع اي مرفوع اود رفع على انه خبر للفتلة المحذوف فالتقدير في قوله الاكرام في جواب من قال ماذا صنعت
 الذي منتهى الاكرام **والوجه الثاني شيء** اي افادة معنى اي شيء يكون ماذا بمنزلة اسم واحد
 بمعنى اي شيء كان قبل اي شيء صنعت فيكون ماذا منصوبة المحل على انه مفعول به لقوله صنعت **وجوابه**
 اي جواب ماذا صنعت على هذا الوجه **نصب** اي منصوب اود ونصب على انه مفعول به فاذا قيل الاكرام
 في جواب ماذا صنعت كان المعنى صنعت الاكرام وقيل في قوله تعالى قل الضوف في جواب ماذا يفتقون بالرفع
 والنصب فالرفع على انه خبر مبتداء محذوف اي الذي يفتقون الضوف والنصب على المفعولية اي يفتقون الضوف
 ومفعول الال ما يفضل عن النقة **اسماء الافعال** حيث لقيتها مقام الامر والماضي كما استبان
 الشيخ بقوله **ما كان يعنى الامر والماضي** كلمة كان هذه بمنزلة الوجه
 الاربعة وهي ان يكون ناقصة على اصلها او تامة او بمعنى صار او اذلة اي ما كان كائنا بمعنى الامر والماضي
 او ما وجب على الامر والماضي اوصافه اي الامر والماضي او بمعنى الامر والماضي تكثر الاسر لان اكثر
 اسماء الافعال بمعنى ويرد عليها اسماء الافعال قد يكون بمعنى المضارع مثل اف بمعنى التقط واو بمعنى
 التوج فكيف يحيد المحصور واجيب بان اصلها كونها بمعنى تفرقت وتوجت وان عبرت بالمنتهى مجازا
 فلا يرد نقضا فان قيل نحو الضار ومعنى الذي منوب فيضه ان يكون اسم فعل قيل معناه ما كان يعنى الامر والماضي
 بمعنى الماضي بعارض نحو امر وفيه نظر لان اسم الفعل لما كان يعنى الامر والماضي وضاعا عليه حد الفعل لانه دل على معنى
 في نفسه مقترنا باحد الارزقة الثلاثة وضاعا وحيث بنا وضعت اول اسماء لانها في الاصل اما مصدر او ظرف
 او جار ومجرور وضاعا بمعنى الافعال وضع ثان وهو وضع اعتباري استعمالي فانما استعملت بمعنى الافعال
 بعد النقل فلم يتناول تعريف اسم الفعل نحو الضار بل تمس لعدم الوضع الثاني له ولم يخرج عن الاسماء
 لتعذر الوضع الاول فيه فافهم فان قيل لم عرف ان هذه الكلمات ليست بالافعال قيل بالدليل و
 ذلك لان صيغتها مخالفة لصيغ الافعال ولان بعضها ينون عند التكثير بخومر ومه واف واو وبعضها تدخل
 فيه الامر وبعضها منقول عن المصدر والظرف والجار والمجرور كقوله فانه منقول عن المصدر لانه لا يصل لتصغيره ولا
 تصغيره التوضيح يميز الزوائد لقوله تعالى امهلم رويدا وزاد ك فانه منقول عن الظرف وعليه
 فانه منقول من الجار والمجرور وهذا دليل ظاهر على انيتمتها وبعضها يشبه ان يكون مصدرا ولم
 يثبت استعماله مصدرا نحو وشكان بمعنى سرح وشتان بمعنى امتزق وهيئات بمعنى
 ونزل بمعنى انزل فان هذه الكلمات يختلف ان يكون منقولة عن المصدر لان وشكان وشتان على وزن
 ليان اصله لويان وهو مصدر لوي يلوي على حيزب يضرب وهيئات على وزن توتاة وهو مصدر
 توتي وتزل على وزن ذهاب وهو مصدر يذهب على الاحتمال على ما هو منقول عن البيهقي

قول
 ما كان
 يعنى
 الامر
 والماضي

وجعل الكل منقولاً نحو **ويزيد اي امه** نظيره ما يكون بمعنى الامر وهو متعدي والمنقول
 عنه **وهي مات ذلك اي بعد** نظيره ما يكون بمعنى الماضي وهو كانه والمنقول
 عنه فيه غير مستعمل وانما اختار هذين المتألفين ليشير الى تقسيم اسماء الافعال الى ما كان بمعنى الامر
 الماضي والى ما كان متعدياً او لاها والى ما كان المنقول عنه فيه مستعملاً او لا وفي محل هذا الاسماء
 من الاعراب مذهبان أحدهما الرفع على الابتداء فيكون مع فاعلها الساد مسنداً الى قوله كانه فامر الزيد ان
 نظر الى وفيه نظر لان معنى الفعل عني الابتداء فيجب ان لا يستلزم ان هذا النوع من الابتداء ينافيه معنى
 الفعل لكونه مستنداً الى مسند اليه لا ترى ان قايماً في قوله قايماً الزيد ان مبتداء وفيه معنى الفعل لا ترى
 معنى يقوم الزيد ان وللتأني الضبط على المصدرية فزيد زيد امثلاً في تقدير اراد زيد الزاد
 حذف الفعل من ارادوا وتصغير الترخيم يحذف الزوائد وفيه نظر لانه يستند الى تقدير الفعل قبلها فلا يكون
 جيباً لاسماء الافعال وانما في محلها من الاعراب لصيغة رتناً بمعنى الفعل واخذها حكمه و
فعال مبتدأ ما يوازن بفعال **معنى الاسم** الجار والمجرور صفة فعال اي فعال الكائن
 بمعنى الامر من **الثلاثي** الجار والمجرور صفة الاسمي بمعنى الامر الكائن من الثلاثي او حال من ضمير
 ثبت **قياس** وهو جزء لقوله فعال اي قياسي او ذو قياس ومجيء فعال بمعنى الامر من كل ثلاثي قياسي
 عند سيبويه يعني ان كل فعل ثلاثي يجر ان يشتق منه فعال بمعنى الامر ك**نزل الكائن بمعنى**
انزل وضرب بمعنى اضرب و**كال** بمعنى كل و**كتب** بمعنى اكتب و**علم** بمعنى اعلم وفي غير الثلاثي
 سماع ليريات الاخرى وعمرار وعند المبرج معنى فعال مطلقاً سماعاً وهذا الاختصار مجيبه مطلقاً قياسي
 اعلم ان فعال الذي بمعنى الامر من اسماء الافعال وسائر اقسامها ليس منها **فعال** مبتداء
مصدر حال عن ضمير قوله مسني ولا يجوز ان يكون حالاً عن فعال لانه ليس بفاعل ولا مفعول به
معرفة اي علماً للمعاني **كفعال** علم للفحش او الفجور وهما من المعاني وانما قلنا انه مصدر لان الفعل
 تغير الصيغة بدون تغير المعنى فيكون معناه المصدر وانما قلنا انه معرفة بدليل قوله هم فجار
 البقية واما الزم الثاني فيه باعتبار ان سائر اقسام فعال مؤنثة و**صفة** عطف على
 قوله مصدر اي صفة مختصة بالنداء **مثل باساق** وباجبات او غير مختصة مثل جنا والشمس
 وخالق للجنية وقوله **ميتي** خبر لقوله وفعال اي فعال مصدر او صفة ميتي وانما في فعال التي هي
 مصدر معرفة او صفة **لمشاهمة له** اي لما يشابه فعال التي هي مصدر معرفة او صفة
 لفعال التي بمعنى الامر **عدلا وزنه** يعني ان اي مشتابه عدله وزنه لعدل فعال بمعنى الامر
 وزنه او حال اي حال كونه معدولاً وصاحبه في فعال يعني كما ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر
 يمكن افعال مصدر معدول عن المصدر للعرفه وصفة معدول عن فاعله **وع**
للأعيان الجار والمجرور صفة قوله علم وقوله **مؤيتا** صفة اخرى لقوله علم اي علماً كائن
 للأعيان مؤثماً مصوبياً واللام في قوله للأعيان المحسنة بـ **مؤيتا** اي علماً للعين المؤثمة للمعنى

فلا يرد ما قيل ان قطام ليس علما للاعيان بل علما للعين فلا يصح التمثيل وفيه اختراعا اذا كان علما
 للسعي كنجار والواو في قوله وعلما داخله على قوله مبني للعطف على قوله مبني السابق الواقع خبر للمبتدأ
 وهو قوله فعال ولا يجوز ان يكون قوله علما حال عن فعال المقدر بواسطة العطف لان ليس بفاعل ولا
 مفعول به بل هو حال عن مفهوم قوله مبني في النجار ومعرب في تيمم يجعلها بمعنى خبر واحد اي اختلف فيه
 حال كونه علما للاعيان وان تعلق بكل من قوله مبني في النجار ومعرب في تيمم لانه توارد العاملان على مفعول واحد
 وان تعلق باحدهما لفرادى الآخر عن التعلق بهذا الحال كقطام وعلما مبني في النجار
 لما في فيجار ونساق المشابهة بفعال التقي بمعنى الامر على وزن **وعرب في تيمم**
 اي في استعمال بني قيس لمجيئ في استعمالهم عربا على ما خلو اولان العدل التقديري لا يؤثر في البناء
 لضعفه **الاما كان في آخره** اسم كان وقوله في آخره خبرا واحدا صلة او مفعول مضمون
 المحل على ان مستثاء الموجب لانه مستثنى من قوله وفعال علما للاعيان لانه بمعنى كل ما يوازن بفعال
 فيكون علما فيستثنى من مخرج عن حكمه وهو الاختلاف في بناء واعراب بين اهل النجار وجميع بني قيس
 وفي بعض النسخ اما آخره راء بدون كان وفي خاتمة مبني بالتقاضي اكثر في تيمم لانه لم يعرف الاعنياء وعل
 ذلك بناء على ثقل الراء التي هي من حروف التكرير فوجب التخفيف فيها بالامانة وهي لا تختص بدون البناء
 على الكسر **فخصلا** على كوكب وعلما اسم للمكان المرتفع وكر اسم محركة فتحربا النساء ازواجهن
 ونحو ذلك **الاصوات** وهي ليست باسماء لعدم كونها ذاتا بالوضع وذكرها في باب الاسماء
 المبنية لاجرائها مجرما واخذها حكمها وينتج مجرما مجرما لا التركيب فيها من الاسماء يجوز يدغم وقد
 واما قال الاصوات ليقول اسماء الاصوات لان المطلوب بيان الاصوات ما يصوت به الانسان بمهمة كخ عند اناخة
 البعير او تشبه بغيره كالتشبيه بصوت الغراب وغيره لا بيان الاسماء الدالة على الاصوات من نحو صوت
 اناخة البعير وغاق صوت الغراب **كل لفظ حله هو صوت** وليس المراد به حكاية بل
 الصوت في نحو غاق صوت الغراب لانه اسم لا صوت ولا استواء التسمين فيه حيث يقال ايضا نحو صوت انا
 البعير فيصير القسمان قسما واحدا بل المراد ما يشبه به انسان بصوت غيره من مهمة او طائر او غيرهما اي
 لفظ صوت به مثل صوت مهمة او طائر او غيرهما كما يفعل بعض الصائدين عند الصيد لللافتر الصيد للصوت
 والتصويت بمعنى واحد يقال قد صاذت الشيء يصوت صوتا وكان لك صوت الانسان تصويتا **او**
صوت به النجار والمجروح مفعول ما لم يسم فاعله اي كل لفظ صوت بذلك اللفظ **للمبائر**
 لخرها اود عاتما او خشيما او خشيما او غير ذلك مثل عدس زجر للمبائر وليس دعاء للغنم ونحو خشي
 للكلب اي طرده وسمع حشا الاجل والعرض بهذا التصويت انقياد اليه لانه عند سماع هذه الاصوات وذلك
 لاجراء اليه تعالى العادة بذلك فاني قيل لم يرد ذكر ههنا قسما ثالثا وهو ما هو صوت الانسان ابتداء من
 غير لغتي العبر كوي صوت التمتع يقال وي ما اغفله اي انجب من كمال عقلته قال الله تعالى وفي كان لا
 يغير الغافرون اي ما اشبه الحال بان الكافرين يتلون الفلاح وكاوة صوت المتوجع يقال اوة اي توجع

سبي

الاصوات

وتخوذ لك قيل لان حكمه علم الالفاظ اولى الاقسام وذلك لان هذين الالفاظ لما كانا ملحقين بالاسماء
المبينة بحريهما جرى ما لا تركيب فيه من الاسماء كان كون ذلك القسم ملحقا بما اولى لكونه صوت الانسان من غير
تعلق بخبره او يقال في الكلام حذف معدوف اي اوصوف به للبيان او غيرهما فلا يخرج ما صوف به لتعجب
كوي او توج كاذب والحذف بقرينة ان هذا القسم اولى الاقسام **فالاول** اي ما حكم به
صوت كغاف حكاية صوت الغراب بان صوت به انسان تشبه ما بالغراب **والثاني** اي
ما صوف به الالفاظ **الثاني** مشددة او مخففة صوت عند اناحة البعير **المركبات** الالفاظ العمد اي
المركبات التي كونت من قبل اي في حصر الاسماء المبينة **كل المركب من كلمتين** اي مركب من
كلمتين او حاصل من اجتماع كلمتين وجعلها كلمة واحدة بالامتزاج وفي كل اسم على المركبات
نوع فسامح اي المركب كل اسم من كلمتين وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين لئلا يخرج من تحت
لان ثاني الجزئين فعل واسم كذا يخرج منه علم مركب من مهملتين نحو جنس فسق علم الان المهمل ليس
بكلمة لعدم الوضع وقيل انما لم يقل من اسمين لئلا يخرج نحو سيويو لان ثاني الجزئين صوت لاسمه وفيه
نظر لانه لو يكن اسما فاهو ان قيل ان حرف فهو قول لم يقل به احد وان قيل انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف
لعدم كونه دالبا لوضع بل قد تم رابع فخرج من كلمتين ايضا اذ الكلمة يكون الاسما او فعلا او حرفا او قال
من لفظين كان اولي لفظين اول نحو سيويو جنس فسق علم ويمكن ان يراى بالكلمتين الملققان على طريق
ذلك الاخص واردة الامر ويمكن ان يقال كلامنا في المركب الذي سبب بناء التركيب وسيويو ليس كذلك
فكان خارجا عن البحث فلا حاجة الى ارجاعه عن هذا التعريف **ليس بدينه** بالسينتم اجماعه من كلمتين
اي ليس بين تلك الكلمتين سبقة لاسمية استناد ولا سبقة اضافة ولا سبقة على ولا سبقة افادة ولا سبقة
منه تابطشرا وعبد الله ويزيد والنجمة اعلا ما فان قيل تابطشرا ميمي فكيف يخرج منه علم قيل الكلام هو
في المركب الذي سبب بناء التركيب وهو ليس كذلك **فانقصم النجزة الثاني** من المركب حرفا يبين
اي يفي النجزة ان على اللفظ الاول لكونه صارا وسطا بالتركيب والوسط ليس بمحل الاعراب والثاني يكون
منقصا للحرف كخمس عشرة اربعة خمسة عشر فذات الواو فصل القرع الاسمين وتركيبها واحد وعشرون فذات الواو فصل
لخمس وهو الاظهر وجاز سكون الياء تخفيفا وكذلك الحرف في بناء عشر على ما ياء واو اثنا اي اواف حادي عشر الى سبع عشر فذات الواو
يقول ان بناء حادي عشر واو اثنا مشكلا لان النجزة الثاني لا يتضمن الحرف لان معناه واحد من ايام
عشر وهذا المعنى لا يستقيم بتقدير حادي وعشر ويمكن ان يجاب عنه بان حادي عشر يعني احاد وعشر
اذ اريد بيان حاله ومرتبته في التعداد غير المركب المذكور مع بقاء التركيب الى واحد من احد عشر حتى واحد
من احد وعشر بتغير النجزة الاولى وهو الواحد الى صيغة اسم فاعل مقلوب من الواحد اي الى صيغة الحادي فانه
مقلوب من الواحد بليل امثلة اشتقاقا فخرج الواو عن الدال وقدمت الحاء على الالف فصارت الحاء و
وثر قلبت الواو ياء كما قلبت في الداعي وفي الثاني عشر الى التاسع عشر لا قلب فلا يلزم استقامة معنى
الواحد والعطف به للتغير في الاعراب والبناء في المنقولات باعتبار المنقول هذه والمعنى باعتبار المنقول الياء

الاسماء

ويمكن ان يقال ان العدد المركب الذي لبيان حال التقدير بنى الجمل على الذي لبيان المتعدد فحادي عشر محمول
على احد عشر وكذا اخوات ذلك على اخوات هذا **الاثنى عشر** مستثنى من قوله بينا لامنا خواتم الا
الاثنى عشر ليس من اخوات حادي عشر اي بنى الجزء ان الاثنى عشر فانه لا يبنى فيه الجزء ان بل يبنى الثاني ويعرب
الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون لان سقوطها من احكام الاضافة فاعلى راحم المضاف **والاخر**
الثاني اي وان لم يتفهم الثاني جزا اعرب الجزء الثاني لعدم سبب بناءه مع امتناعه عن الصرف لوجود
السببين اي العلية والتركيب **كجعلك وبني الجزء الاول** على القدر في الاصل
اي احوال الوجوه لتوسط المانع عن الاعراب وعدم الواسطة بين الاعراب والبناء وقيل يعرب الجزء الاول
مضافا الى الثاني مع امتناع الثاني عن الصرف لوجود السببين وقيل مع اضافته **الكنائيات**
اي بعض الكنائيات اذ جميع الكنائيات ليست بمبنية بخلاف وفلا تكتنيتين عن الاسلام وهن وهن
كنائيتين عن الاجناس فانها معربات ثم الكنائيات الفاظ مبنية تغيب بها عن شئ وقع مفسرا في كلام متكلم
اما يجعله مبهما على المخاطب اول شيانه هذا حاصل ما ذكر المصنف في شرحه وفيه نظر لانه يخرج من هذا
التعريف كذا لانه غير معتبر بها عن شئ وقع مفسرا في كلام متكلم وانما يعرف الكنائيات في المتن والكتب
بذكر الجزئيات لانها معدودة منصوصة معلومة بالتحسين فلا حاجة الى
تعريفها ومن جزئياتنا **كم وكذا للعدد** صفة كذا اي كذا الكائن للعدد او صفة كذا اي كذا
الكائن للعدد وجاء كذا كناية عن غير العدد نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت والاحد ونحوها و
كيت وزيت للحديث والصفة ولا يستعملان الا مكررين تقول كان بيني وبين فلان كيت كيت
او زيت وزيت كناية عما جرى بينك وبينه من الحديث والصفة واصلا ما كيت وزيت بالفتشيد مخففا
وانما بنيت الكنائيات لتركيب كذا عن مبين الكاف وذا وفتحه كرا الاستفهامية حرف الاستفهام
وحمل الخبرية على رب التي هي نقيضها لكونها للتكثير وكون رد التقليل او على الاستفهامية لانها مثاليها
في اللفظ وحمل كيت وزيت على الجمل الملكي عنما بها وهي تشبه مبني الاصل على ما عرف في الاستفهامية
اي الدالة على الاستفهام **مميزها** اي مميز كرا الاستفهامية **منصوب** على القيمة **مفرد**
نحوكم درها عندها كرا رجلا صيرت فكم مبتدأ ومميزها مبتدأ ثان ومنصوب جزاء المبتدأ الثاني والجملة
جزء المبتدأ الاول **والخبرية** اي مميز كرا الخبرية مجذب المضاف والاخر هو الجمل **مجرد**
على الاضافة **مفرد** مرق **ومجموع** اخرى نحوكم رجل او رجال عندي وانما كان مميزا الاستفهامية
منصوبا مفردا ومميزا الخبرية مجردا ومجموعا لانها لما اتى على العدد باعتبار كونها كائنين عنه اخذت
حكم العدد وهو نوعان احدهما للمضاف الى المميز ثانيا المميز بالمنصوب ففرق بين كرا الخبرية والاستفهامية
حيث اعطى الاستفهامية حكم العدد المميز بالمنصوب فنصب مميزها واعطى الخبرية حكم
العدد للمضاف الى المميز فمميزها على الاضافة ولما حملت الخبرية على العدد المضاف وهو نوعان
مضاف الى الجمع وهو من الثلاثة الى العشرة ومضاف الى الواحد وهو الالة والالفجوى فيه حكم كليهما وانما

الكنائيات

وانما لم يفرق بينهما بالعكس لان الاستفهامية لما حلت على العدد
 حملت على العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احدى عشر الى تسعة وتسعين
 دون العدة القليل وهو ما دون العشرة ودون العدد الكثير وهو لاثنتي عشرة وما فوقها الثلاثون
 المتوسط راجح لان خير الامور اوسطها ولا نكثير ولا مخير لما حلت على العدد حملت على العدة المضاف لاثنتي
 نقيضة رب فكان انجرح بعدها ايق واخرى ثم انجرح بها الحجة انما يجب اذا لم يفصل بينهما وبين مخيرها بشئ فان
 فصل بينهما فالحتم ان الضرب حمل على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل فتقول كم في الدار رجل
 فان قيل قد قالوا ان كم الحجة كاشفة للتكثير فاجب الجح بين كون كم خيرية وكون جملة الاشياء والتساوي
 بين انجرح والاقتضاء ظاهر ولهذا انجرح التصديق والتكذيب في انجرح دون الاقتضاء قيل لا تنافي بينهما ما لا يختلف
 الحجة بخلاف رجل صرحت اجاب بغير كثير من الرجال واشياء لا تستكثر الضرب ولهذا يقال له كذبت
 ما صرحت كثيرا من الرجال ولا يقال له كذبت ما استكثر الضرب كما لو قال ما اكثرهم صرح ان يقال ليسوا
 بكثيرين ولم يصرح ان يقال ما تعجب من كثرتهم فاختلف جهتا الاقتضاء وانجرح ولا تنافي مع اختلاف
 الحجة وتدخل كلمة من اليانية فيما اى في مخير كم الاستفهامية ومخير كم الحجة كقوله
 تعالى وكم من قرية واذا كان الفصل بينهما وبين مخيرها بفعل متعد وجب دخولها لئلا يلتبس مخيرها بفعل
 ذلك المتعدى كقوله تعالى وكم اهدنا من قرية وكم اتيناهم من آية بيينة وها اى لكم الاستفهامية
 والحجة صدر المصدر اى لا يعمل فيها ما قبلها من الفعل فلا تقعان فاعلتيْن وصفيتيْن لان
 الفاعل والصفة واجب التاجير وانما استتممتا المصدر لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام و
 الحجة يتضمن معنى الاقتضاء في التكثير كما ان رب يتضمن الاقتضاء في التقليل او الحمل على الاستفهامية
 وكلاهما الضمير عائد الى كم الاستفهامية والحجة فان قيل لو قال وكلتا هما الكان اوفق لتأنيث
 الاستفهامية والحجة قيل يمكن ان يعود الضمير اليها بتا ويل التذكير اى كل واحد من كم الاستفهامية
 والحجة او كلا النوعين وهاكم الاستفهامية وكم الحجة يقع مرفوعا منصوبا و
 مجرورا اى يقع مرفوعا محلا وكذا منصوبا ومجرورا وفيه في نفسه كونها مرفوعين ومنصوبين
 ومجرورين فقال **فعل مابعك** الفاء للتفسير كلمة ما موصوفة وفي كونها موصولة نظر
 لان الموصولة معرفة فكلمة كل اذا دخلت على المعرفة اوجبت احاطة الاجزاء دون الافراد و
 حينئذ لا يستقيم وذلك ظاهر فيكون موصوفة والضمير في بعد عامك الى ما اى كل لفظ من كم
 الحجة والاستفهامية وقع بعد **فعل غير متغزل عن** اى غير مرفوع عن كم حسب
 تعلق بضمير **كان متصوبا** فيم كان العائد الى قوله كل مابعك
 اسم ومنصوبا خبره وانجرحه للابتداء وهو كل مابعك وانما كان منصوبا لتوجه الفعل اليه
 وعلم فيه **مجرورا** اى على حسب العامل وذاته اى على حسب مقتضى العامل
 انفق العامل منصوبا لان مقتضى العمل في قوله **كان متصوبا** وانجرحه لان مقتضى العمل في قوله **كان متصوبا**

خبر كان منصوباً على كونه محمولاً على كونه متصلاً بـ **وإن** المقصود كان منصوباً على ذلك نحو كونه متصلاً بـ **وإن** كونه متصلاً بـ
 ضرباً
 وفي قوله غير مشتغل عنه نظر لأن اشتغال الفعل عن كونه
 بسبب تعلقه بغيره متعلقاً لا يمنع انضمامه على شريطة التفسير وتبليط مثل ذلك الفعل عليها فلا شك
 جواز النصب في نحو كره رجل منبهته على شريطة التفسير بقوله كره رجل منبهته كذا في نحو كره
 رجل منبهته علامه لأن الناصب في صورة شريطة التفسير إذا اقتضى المعول المصدر بقدره مؤخر
 فلا فائدة في اشتراط هذا القيد لانضمامه اللهم إلا أن يقال إن اشتراط هذا القيد لانضمامه على سبيل
 الوجوب وال نصب في نحو كره رجل منبهته جائز لا واجب بل الرفع على الابتداء أو كسلافة عن
 المحذوف فيراد بقوله منصوباً كونه منصوباً على سبيل الوجوب ويرد عليه أن قوله والافترق يقتضي
 وجوب الرفع فيما إذا كان بعد فعل مشتغل عنه بضمير أو متعلقه فكيف جاز الوجهان في المثال المذكور
 ويدلح بأن المراد بقوله منصوباً الوجوب وقوله والافترق فمفعول المكان العام المشتغل على الجواز والوجوب
 فيدخل في قوله والافترق فمفعول نحو كره رجل منبهته أو يقال للراد بذلك فعل غير مشتغل عن لفظ
 أو قيداً فلا بد من نحو كره رجل منبهته لأن القيد بـ كره رجل منبهته متصلاً ذكرنا أن الناصب في صورة
 شريطة التفسير إذا اقتضى المعول المصدر بقدره مؤخر فلهذا إذا أراد بقوله منصوباً وبقوله والافترق الوجوب
 في كلا الوجهين على معنى أن لا يمكن كذلك لا لفظاً ولا تقديراً فرفع أو يقال بما قد به آخره أن نحو كره رجل منبهته
 منبهته إذا جعل كره متبداً ولا يقيد بفعل غير مشتغل عنه **وكل ما قبله ما موصوفه كالموصولة**
لما ترى كل لفظ من كره الاستفهامية والتجنية قبله
 المحاصلة بواسطة الحرف الجار اللفظ والتقدير يري نحو كره ودهما اشتريت العبد وبكره رجل منبهته و
 علامه كره رجل منبهته وعبد كره رجل اشتريت فإن قيل كره يدخل على المصدر فإذا دخل عليه الجار والمضاف
 لا يكون دخلاً في المصدر قيل إذا دخل الجار والمضاف عليه انتقل المصدر منهما إلى الجار والمضاف فكان
 الاتحاد والتجنية بين الجار والمجرور والمضاف والمضاف إليه **والافترق** أي وان لم يكن
 فعل ناصب غير مشتغل عنه بضمير أو متعلقه ولا قبله جاراً ومضافاً فمفعول لا إذا لم يكن بفعل
 فعل غير مشتغل عنه بضمير أو متعلقه ولا قبله جاراً ومضافاً كان مجرداً عن العوامل اللفظية فيكون
 مبتدأ أو خبراً فإن قيل يمكن أن لا يكون بفعل غير مشتغل عنه بضمير أو متعلقه بل مشتغل عنه
 بضمير أو متعلقه ولا يكون كره مجرداً عن العوامل اللفظية بل يكون الناصب مفعولاً على شريطة
 التفسير نحو كره رجل منبهته فيكون منصوباً على شريطة التفسير كالمفعول في قوله فرفع
 أن يرفع على الوجوب مرق كما في كره رجل منبهته علامه وعلى الأولية أخرى كما في كره رجل منبهته
 أو ضربت علامه فان الرفع في مثل ذلك أولى بسلافة عن المحذوف وقوله فرفع خبر مبتدأ محذوف
 فمفعول مبتدأ **أن لم يكن** كره الاستفهامية والتجنية **وكل ما قبله** نحو كره رجل
 قام أو قام لمصدق حد المبتدأ عليه **وتجمل أن كان** كره الاستفهامية والتجنية ظرفاً

بموكير يوم سيره ويوم سيره لصداق حد الحجرة عليه ويعلم كونه ظرفا باليمين ان كان المميز ظرفا فظرف والا فلا
 وقيل في الكلام حذف مضاف اي مبتداء ان لم يكن مميزا كاستغفامية والحجبة ظرفا وخبر ان كان مميزا
 ظرفا فان قيل هذا الاصل منقوض بموكير يوم اذ كونه ظرفا ليس بجواب مع كونه ظرفا قيل المراد بالظرف
 الظرف المستغفر فلا يرد ذلك لانه ظرف ملغ او يقال معناه مبتداء ان لم يكن ظرفا وليس مابعلا ما يصلح الابتدائية
 فلا يرد ذلك لانه وان كان ظرفا لكن مابعلا صالح للابتداء اية وفيه نظر لانه على هذا يتقضى محذوف جلا او كره جلا
 غلامك فان مابعلا صالح للابتداء اية وليس مبتداء بل هو خبر له وكه مبتداء واكتيب بان مابعلا وان صلح الابتدائية
 لانه لكن كونه متعين للابتداء اية اصطلاحا لان المبتداء اذا تضمن صدر الكلام يعين للابتداء اصطلاحا على ما عرف
 في من ابوك عند سيويه **ولذلك** اي مثل كره في محل الاعراب **اسماء الاستفهام**
والشروط مخوم وما وان ومتى فان كان بعدها فعل غير مشتغل عنها بغيرها او متعلقها كان محلها
 النصب مخوم من حيث وما صنعت ومن تعجب احب وما تنفع اصنع وان كان قبلها حرف جر او مضاف فمحلها
 المحر مخوم من رقت وفلام من صيرت ومن تسمى من ربه وعلا من تعجب ايمر وان لم يكن بعدها فعل غير
 مشتغل عنه ولا قبله جار او مضاف فمحل اسماء الاستفهام الرفع على الابتداء ان لم يكن ظرفا مخوم قام
 وعلى الخبر ان كان ظرفا مخوم في القتال وان قيا مكم ومحل اسماء الشرط على الابتداء فقط مخوم ياتي فهو مكم
 وما بعد ما لا انفسكم من محير تجذوه عند الله ولا ياتي فيها التحجية اذ لا يقع بعدها الا الفعل وهو لا يصلح
 الابتداء وهذا علم الشبهة اسماء الاستفهام في جميع الوجوه وفي اسماء الشرط في بعض الوجوه **وفي تعجب**
كم عمه لك يا جبر وخالته فدعاء قد حلت على عشتار الثلاثة **او جبر**
 البيت للفرق في جبر اي جاء في تميزه الذي احتمل الاستفهام والخبر واحتمل حذف المميز الثلاثة او
 النصب على ان كره استغفامية والخبر على انها خبرية وعلمي لذين الوجهين يكون كره مبتداء ولك ظرف مستنق
 صفة لقوله عمه وقد حلت على عشتار خبره والرفع على ان عمه مبتداء ولك ظرف مستنق صفة لها فيكون
 المبتداء نكرة مختصة بالصفة وحذف غير كره وقد حلت على عشتار خبرها على هذا الوجه تكون كره استغفامية
 وخبر وقع مصدرا كان المميز المحذوف حلة او ظرفا ان كان المميز المحذوف متقا اي كره حلة او كره عمه
 لك يا جبر وخالته فدعاء قد حلت على عشتار وبهذا ظهر ان تسمية عمه تميز ليس باعتبار الوجه الثلاثة
 بل باعتبار رتبها وجرها فقط ثم ان نصبت عمه نصبت خالته عام وان رتبها رتبها وان جبر رتبها كونه
 تابعين لها لكون خاله عطا عليها وذلعا صفة لها ويحتمل ان يكون صفة خاله وان يكون صفة عمه وخاله
 بتاويل كل واحد منهما لكن جرها في صورة النصب لا يوجب صرفا ويلا رتبها على خبر المبتداء و
 حينئذ يكون قد حلت صفة او حالا ونصبها على انما حال من غير ذلك والذعاء المرأة التي اغوجت
 رتبها من كثرة المحلب او غير **والعشار** بكسر العين جمع العشار على وزن علم وهي التي اتى على حملها
 عشرة اشهر فلم تحببتد على كثرة عمارته وخالته الحالبة عشارا والاستغفامية بدل على كثرة عمارتها حيث خرج على
 من ماضي الاستفهام هذا كاستفهام يتقضى المقتضى وهو محل الخطاب على الاقرار بغيره كقوله تعالى الرشد

في قوله
 في قوله
 في قوله

صدر له وينبغي ان يدعى وصحح الامر بحيث يقرب المحذور عند الاستفهام عنه وتكثيره عما التقدير والتكثير او
 التقدير وفي ذكر الامر في ذلك تخصيص التثنية ببيان اختصاص مثل هذه التثنية والحالة والجملة النحوية التي يا
 جري مضمرة متضمنة لاختصاص ما ذكر في التصريح بتوجيه التثنية اليه وفي قوله فعلم ذمها بسوء الخلقة
 او صبر وتما كذلك بكثرة حليب عشائر وانما ذكر الحليب لانه خدمت المواشي وهي يلبغ في الذر من خدمة الاناس
 وحليب العشائر يدل على دوام هذا الفعل مدة طويلة لان العشائر تذاذي من الحليب ولا تطلع الامن الفته وامتناع
 حلبة فيدل عليها العشائر استدامة هذا الفعل منها والفت العشائر بما لان الفهر بها واستعمال على يدل
 على حلبة ما عشائر ومع كراهة ذلك واستنكافه من خدمتها وهذا كما يقال باع القاضى عيله الا في دينه كانه
 يستنكف ان يجلب امثالها عشائر **وقد يحذف المميز اي يميز عما عند قيام وتثنية**
وفي مثل كم مالك مثال حذف يميز كم الاستفهامية اي كم درهما لك **وكم ضرت**
 مثال حذف يميز كم الخيرية اي كم مقيض ضرت **الظروف** وستعرف وجوبها منها **اي من**
الظروف المبنية ما قطع عن الاضافة كلمة ما عبارة عن ظرف اي ظرف قطع عن الاضافة
 يحذف المضاف اليه وهو مقصود منوي اما اذا حذفه شياء غيرت المضاف مع التثنية نحو رب بعد
 كان خير من قبل اي رب متاخر كان خيرا من مقدم **كقيل ويعد** تقول جئتكم من قبل بضم اللام و
 من بعد بضم الدال وكذا فوق وتحت وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون وادنى وقيل وهو بمعنى فوق
 تقول ايقنت من قبل بضم اللام اي من فوق وكذا تقول ابتداء بهذا الاول بضم اللام اول ضلك بضم الضاد اذا حضرت
 المضاف اليه نسبيا قلت جئت من قبل بالبحر والتميز بين اول الضلع والآخر والتميز بين اول الضلع والآخر والتميز بين اول الضلع والآخر
 غايته لان غاية الكلام في النطق كانت ما اضعف هي اليه فلما حذف المضاف اليه من غايات في النطق بها
 ينتمى الكلام وانما بقيت هذه الظروف لتضمن معجوزات الاضافة ولشبه الحرف في الاحتياج الى المضاف اليه
 فان قيل الحاجة ثابتة على قدر ذكر المضاف اليه ايضا كاحتياج الموصول الى الصلة مع وجود ذكرها قيل نعم لكن
 الاضافة تمنع البناء واما توحيت واذا فبناؤه لكون بناء المضاف اليه داعيا اليه معارضنا لذلك المانع
 واختير الضم لجر المضافان حيث تمكن فيه نقصان محذوف المضاف اليه فيخرج ذلك النقصان بالضم لكونه اقوى
 المحركات **واجري مجزاة** اي مجزى الظرف المقطوع عن الاضافة في حذف المضاف اليه والبناء
 على الضم لا غير وليس غير **حسب** وان لم يكن ظرفا اي لفظا غير هذا لا وليس لفظا حسب
 لا بهام غير حيث لا يعرف بالاضافة وكثرة الاستعمال في حسب تقول جاء في زيد لا غير وليس غير او فحسب
ومنها اي من الظروف المبنية **حيث** وانما يبنى حيث للزوم اضافة الى الجملة وهي تناسبي
الاصل ولا يضاف الا الى جملة مستثنى مفرغ هي لا يضاف حيث الى شيء الا الى
 جملة اسمية كانت او فعلية لاحتياجها الى جملة تبين معناها كاحتياج الموصول الى ملائمة الابه لا
 موصوفة لمكان يقع فيه الضمينة تقول اجلس حيث اجلس زيد او حيث زيد جالس اي مكان جالس زيد
 وانما يند بقوله **في الاكثر** استعمال الالة قد جاء اضافة الى مفرغ كقول امانى حيث سميت **الظروف**

لا يضاف
 الى جملة

بما يضئ بالشهاد سامعا ومنها اي من الظروف المبنية اذ المستقبل اي

للزمان المستقبل اجار والمجروح اما صفة اي اذ الكائن للمستقبل او جز مبتدأ محذوف والجملة متعززة
اي وهي للمستقبل نحو اذ يقوم زيد او اذ دخلت على الماضي يجعل بمعنى المستقبل نحو اذ قام زيد وقد
استعمل في الماضي نحو قوله تعالى حق اذ اساسا وي بين المصنفين قال الفخري اذ اي اذ بلغ مغرب الشمس وله
نظائر كثيرة وفيها اي وفي اذ معنى الشرط فلن لك اي لا استعمال اذ في الشرط
اختير جملها الفعل اي يطل اذ فعل ماضى مجزول من الاقتيار اي ولذا كقول باو
الفعل بعدها اذ الشرط يقتضي الفعل لكنه لما كان غير وضعي في الشرط لم يجب الفعل بعدها بل جعل مختارا
وقيل عن المبرح اخضا صمها بالجملة الفعلية **وقد يكون** اذ المفاجأة اي
لوجود الشيء فجاءة اي بغتة اي يكايك المفاجأة والنجاء مصدر مهموز اللام من باب المفاعلة
معناه كسي رانا كاه كرفن والنجاء بالضم نا كاه وسيد من باب فتح وسمع **فيلزم المبتدأ**
بعدها اي بعد اذ المفاجأة في الاستعمال غالبا نحو خرجت فاذا انزل بالباب ومنها
اي من الظروف المبنية **اذ للماضى** الجار والمجروح اما صفة اذ انخير مبتدأ محذوف والجملة متعززة
اي اذ الكائن للماضى او هي كائن للماضى اي للزمان الماضي نحو جئت اذ قام زيد واذا دخلت على
المستقبل تجعل بمعنى الماضى نحو جئت اذ يقوم زيد اي قام **وتقع بعدها** اي بعد اذ الجملة
اي الجملة الفعلية والاسمينه نحو اذ قام زيد واذا زيد قائم لان اذ للزمان الماضي وللاضى مستقرة ثابتة و
المستقرة الثابتة من صفات الاسم فتناسب الاسمينه لشباتهما والفعلية لكونها بمعنى الماضي فضحت
اضافتها اليهما **ومنها** اي من الظروف المبنية **اين واين للكان** صفة او جز مبتدأ
اي الكائنان للكان او هما كائنان للكان **استفهاما وشرطا** انصب استفهاما
اعلى انه قبيح اي من حيث الاستفهام اي الاستفهام عن المكان او حال اي حال كون المكان ذا
استفهام او ظرف اي وقت استفهام وانما ينشأ لتضمن حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن
اكن والى يكون لى ولد والى تذهب اذهب ونحو الى بمعنى كيف كقول تعالى فاقول لكم انى شئتم ولا يحصى
بمعنى كيف الا بعد لام فعل كذا فى الرضى واذا جزم بها كانت بمعنى اين لا غير **ومتى للزمان**
فيها اي فى الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى يخرج اخراجه وانما ينشأ لتضمن حرف الشرط
الاستفهام واين للزمان الجار والمجروح صفتان اي ايان الكائن
للزمان او جز مبتدأ محذوف اي هو للزمان استفهاما عن الزمان المستقبل بخلاف متى فانه امر وليا
الزمان المتأخرين وهو غير مستعمل في الاستفهام على انه قبيح اي ايان للزمان من حيث الاستفهام اي للاستفهام
عن الزمان او ظرف اي وقت استفهام او حال اي حال كون الزمان ذا استفهام ونحو من الامور العظام كقول
تعالى يوم لا يؤمنون بالساعة الا ان مرسلها وايان يوم الدين وايان ومما يقيمته وانما ينشأ لتضمن حرف
الاستفهام ثم قيل اصله اي اوان فحذفت الهمزة مع الياء الاخرى فيجوز ان فادغم بعد القلب وقيل

اصلا اي ان يفتت بمذوق المذوق الذي قبل الالف مع بقية الالف وفيه نظر لان فيه مستعمل بلا كلام بل هو موضح مراد
الاصح الله وذل ليس للتعريف ولهذا بي لتفهمها حرف التعريف واجيب بان عدم استعمال مع الالف لا يمنع تقبل
الاصد انك وقيل زيد في اين فتشيد والالف حرة فقال وفيه نظر لان اين المكان وبيان الزمان فكيف يكون ذلك
اصل هذا واجيب بان يمتثل التغير حتى من التغير لفظا فان كثيرا من الالفاء والحروف يتغير معانيها بعد تغير
الفاظها وكيف للحال اي الكاشة المحال وهي كاشة للمحال استغفها ما وقت استغفها
ومن حيث الاستغفها او حال كون الحال ذات استغفها وانما عد كيف في الطرف بناء على مذهب الاختش
والا عند سبويه في اسم غير ظرف بل ليل ابدال الاسم منها بمو كلف انت اصحج امر سيقدر وكما كان ظرا لا بدلت منها
الظرف نحو متى جئت اليوم احد ام يوم السبت والاختش يقول معناه كيف انت في حال الصحة او في حال السقم
بابال الظرف او يقال انما عد في الظروف لانه بمعنى على اي حال فاذا قلت كيف زيد معناه على اي حال هو
من السقم او الصحة او غيرهما والحال الظرف منتقار بان وانما بي لتفهم حرف الاستغفها **وملأ**
اي منها ملأ ومنذ وانما قد مر مع كونه ذرا المنذ لان مذ مقصور منه لكونه اخف من منذ وانما بينا للتفهم معنى
الاضافة لان معنى مذ يوم الجمعة اول المدة ومعنى مذ يومان جميع المدة او للتشبيه بالغايات في القطع عن
الاضافة المنوية الا انما لم يجزها الا مبين لانها ابدل مقطوعتان عن الاضافة المنوية بخلاف الغايات والمحل
على مذ ومنذ حرفي بمعنى **اول المدة** اما صفة مذ ومنذ كاشتان في المدة او خبر مبتدأ محذوف هو كاشتان في
اول المدة يعني انهما معين احدهما بمعنى اول المدة **فيليها المفعول المعرفة** اي يقترن بهما
او ينصل بهما او يقع بعدهما المفعول المعرفة الواقعة جزاء عنها لا المشي ولا المجموع ولا المنكحة نحو ما رايت مذ يوم
الجمعة بالرفع اي اول مدة عدم رويتي يوم الجمعة واما المفعول فلان اول المدة امر واحد لا يكون شيئين او
اشياء واما المعرفة فلان لكون المجهول ليدل على كل معلوم وكل واحد يلزم انشاء روي كان في وقت ما لا محالة فلا مالة في ذلك
فلا يضر للغير والعرفة هو الاصل في التعيين فلا يجوز العدول عنه الى المنكحة المخصصة وقتل المشي نحو ما رايت مذ
مذ يومان الذان صاحبا فيهما وكذا المنكحة المستخصصة نحو ما رايت مذ يوم لقيت في حصول التعيين وهو المقصود
وثانها بمعنى **جميع** اي جميع المدة فيليها الزمان المقصود بالعدد معرفة
كانت او نكحة اي يقع بعدها الزمان الذي قصد هو مع عدد اي المدة التي قصدت هي مع عددها فالباء بمعنى
مع حتى لو كان مقصودا ان جميع المدة انتفت فيها الروية يومان قيل ما رايت مذ يومان اي جميع مدة عدم رويتي
يومان ذلك لا لقصد بيان جميع المدة بل من ذكر المدة مع عدد دلت على جميعها حتى في وقت ان المدة المقصود بيان جميع المدة ولا يستلزم
المقصود ما رايت مذ يومان هذا او شهرنا هذا او يومنا هذا لا يرد الا في احوال الجمع يستلزم ذلك فلا يرد ما ذكرتم وقلبي المصلح
والفعل او ان المنكحة جملها نحو ما رجت مذ ذهابك وما رجت مذ ذهبت وما رجت مذ ذالك لصب فيقتر زمان مضاف لغيره
مكان التقدير في ما رجت مذ ذهابك من زمان ذهابك بمعنى اول مدة الخروج زمان ذهابك وفي ما رجت مذ ذهبت
من زمان ذهبت باضافة الزمان الى الجملة نحو يوم بل في الصور وفي ما رجت مذ ذالك لصب فيقتر زمان مضاف لغيره
من زمان انك اصب بمعنى زمان ذهابك فان قيل لم يرد ذكر المنكحة في ما رجت مذ ذالك لصب فيقتر زمان مضاف لغيره

قيل لعله ادريجها في ذكر ان بارادة ان مخففة او مشددة معا او ادريجها في ذكر الفعل بارادة الفعل مجرد او مع
 المصدرية وهو اى كل واحد من مد ومنذ مبتدأ خبر ما بعك وصحة وقوعها مبتدأ
 لنا ويلها بالمعرفة اى بالاضافة لكونها بمعنى اول المدة او جميعها **مختلفا للخارج** فانه يحل
 ما بعك مبتدأ وما خبران مقدمان اى يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع المدة لانها فكرتان وما بعدهما
 معرفة او نكارة مختصة بتقدير الحكم والحوادث ما ذكرنا من تاويل بالمعرفة وانتصاب خلافا لانه مصدر اى
 يخالف هذا القول خلافا للخارج والجملة متعوضة ابيان المخالفة ومنها اى من الظن **للكى**
ولكن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وفيها لغات غيرها وقد اشار اليها بقوله **وقد**
جاء **لكن** بفتح اللام وسكون النون **ولكن** بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون **ولكن**
لكن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون **ولكن** بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون **ولكن**
 بفتح اللام وسكون الدال **ولكن** بضم اللام وسكون الدال **ولكن** بفتح اللام واصل اللغات **لكن** بفتح
 اللام وضم الدال وسكون النون كما ان عضدا بفتح العين وضم الضاد اصل لغات فاسكن العين بلا نقل ضمة
 الى الفاء فالتقى ساكنان فحركت الدال فتخا وكسرا او حركت النون كسرا او حذففت النون او سكن العين فنقل
 ضمة الى الفاء فحركت النون كسرا او حذففت النون من اصل اللغات بلا اسكان فافهم وفي بعض النسخ فتح
 هذه اللغات بترتيب آخر وهو هكذا **لكن** بفتح اللام وضم الدال **ولكن** بفتح اللام وسكون الدال **ولكن** بضم اللام
 وسكون الدال **ولكن** بفتح اللام والدال وسكون النون **ولكن** بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون **ولكن**
 بضم اللام وسكون الدال وكسر النون **ولكن** بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ثم غير بحذف النون من
 اصل اللغات بلا اسكان العين او بعد اسكانها بلا نقل او بنقل او بتحريك العين فتخا وكسرا للساكين بعد
 اسكانها بغير نقل او كسرا بعد اسكانها بنقل او بتحريك النون كسرا بعد اسكان العين بلا نقل فتأمل ثم
 اسلم ان لكى بمعنى عند وهو معرب فلا وجه لئلا يقال بنى لدن واخواته سوى لكى لشبهها بالحرف وهى
 من فى لزمها معنى ابتداء الغاية لانه بمعنى من عند ولد يلزمها من لفظا او تقديرا وحل لكى بمعنى عند
 بغير معنى الابتداء عليه طر الدباب وقيل بنى لدن ساير اللغات سوى لكى لتضمن معنى من هو ابتداء
 لانها بمعنى من عند وحل لكى التى معنى عند عليها طر الدباب وفيه نظر لانه يوجب ال لا يبقى عندا طها
 من فى فومن لدن لعدم التضمن حينئذ وقيل بنى لكى المحل على لدا الموضوعه وضع الحرف وكذا ساير لغات و
 فيه نظر لان وضع بعض اللغات وضع الحرف مبنى على بناء وعدم التصرف فيه فلو بنى بناءة على وضعه وضع
 الحرف لزم الدور واجيب باناسلما ان بناءة مبنى على وضعه وضع الحرف ولكن لا يسلما ان وضعه وضع الحرف
 مبنى على بناءة وعدم التصرف فيه بل مبنى على شبهة مبنى فى لزم معنى ابتداء الغاية او على تضمن معنى من وهو
 الابتداء على ما مر فلا يلزم الدور والفرق بين لكى وعند ان عند يستعمل المحصور حقيقة او حكما فتقول
 عندى مال سواء كان المال حاضر قريبا عندك او بعيدا عندك لكن فى حركه وحفظك لانه حاضر قريب عندك
 لدى فانه يستعمل الحقيقة فلا تقول لدى مال الا ان يكون حاضر قريبا عندك ومنها اى من

المبنية **قط** بضم القاف وضم الطاء المشددة وفيها لغات وهي **قط** بضم القاف والطاء المشددة المضمومة
 وقط بضم القاف وكسر الطاء المشددة وقط بضم القاف وفتح الطاء المشددة وقط بضم القاف وضم الطاء
 المخففة وقط بضم القاف والطاء المخففة المضمومة **وهو الماضي المنفَع عموماً**
 فمعنى ما رأيته قط أي ما رأيته في جميع الأزمنة الماضية والآد بالمنفَع أعمر من أن يكون لفظاً ومعنى كقول
 الشاعر جاء بهدق هل رأيت الذئب قولا وقد يستعمل في الإثبات نحو كنت أراه قط أي دائماً ثم الماضي
 أن كان صفة الزمان أي للزمان الماضي فاسناد المنفَع إليه مجاز عطف من آسناد إلى الطرف أي للزمان
 الماضي الذي نفي شيء فيه أي في وقوع شيء فيه وإن كان صفة العامل أي للعامل الماضي أي عامله ما حني
 منه نحو ما رأيته قط فاسناد المنفَع إليه ظاهر وكذا الكلام في قوله وعوض للمستقبل المنفَع أي للزمان
 المستقبل المنفَع وقوع شيء فيه أو للامر المستقبل المنفَع أي عامله يكون امر مستقبل متغياً عموماً لا أن
 عوض أي لا أراه في جميع الأزمنة المستقبلية بني عوضاً تضمن معنى حرف الإضافة ولشبه الحرف في
 الاحتياج إلى المضاف إليه مثل **قبل جلا** ولغيره من الألفاظ يدل على استعماله كذلك وأعرابه حينئذ
 مثل قبل وبعد لذلك بني على الضم كقبل وبعد والمعاوض الباقي على وجه الأرض أي وقت بقاء الباقي وبناء
 قط لتضمن معنى لام الاستغراق واختيار الضم للحصول على عوض وتو قال ومنها قط وعوض للماضي
 والمستقبل المنفَع على وجه اللف والنشر كان أحسن لتضمنه أحد الوجوه المحسنة وسلامته عن تكريب
 لفظ المنفَع لكنه لما كان مما يختص بالجمع بين الماضي والمستقبل في كليهما عدل عنه إلى التكرار والظرف المضاعف
 إلى الجملة وإذا يجوز بناءها أي يجوز بناء تلك الظروف على الفتح نحو يوم ينفع في الصور ويوم ينفع المصادقين
 صدقهم ويومئذ حينئذ إذا المعنى يوم أذ كان كذا وحين أذ كان كذا وأما جازينها حالان الجملة مبنية
 من حيث هي حتى ذهب البعض إلى أنها من مبنيات الأصل وذلك لأن المراد بمبني الأصل ما لا يحتاج إلى
 الأعراب من حيث أنه لا يبيع فاعلاً ولا مفعولاً ولا مضافاً إليهما والجملة كذلك فأنما بنفسها لا يحتاج إلى
 الأعراب لأنها لا يبيع فاعلاً ولا مفعولاً ولا مضافاً إليهما إنما كان اكتفاءها الأعراب لقيامها مقام
 المفرد آخره عن كونها مبنية الأصل لأن ما هو مبني الأصل كالحرف والماضي والأمر غير اللام لا يكون لها الأعراب
 لا لفظاً ولا تقديراً ولا محلاً ونحو مرتب رجل ضرب مجرور المحل في الجملة لا مجرد الماضي فخرجت الجملة عن كونها مبنية
 الأصل ولم يخرج عن شبهها بمبني الأصل لأنها تشبه مبني الأصل في عدم وقوعها فاعلاً ومفعولاً ومضافاً
 إليها بل هي مبنية قوية بالخشية إلى غيرهما من المبنيات فاقضى مناسبتها بالاضافة إليها ولو بواسطة كافي
 إذا المضاف إلى الجملة جواز البناء واختيار الفتح المخففة أعلم أن جواز البناء في الظروف إنما يكون في الإضافات
 إلى الجملة جواز الكسرة وليدة وحين ووقت وزماناً أما الظروف الإضافية إليها وجوباً مثل إذا وإذا حيث ولما
 كان بناءها واجباً على صاعف وكذلك أي مثل الظروف المذكورة في جواز البناء على الفتح مثل وغيرهم ما أي مقروناً
 مع ما وإن وإن يعني إذا أضيف مثل وغير إلى ما وإلى أن المخففة أو إلى أن المشددة يجوز بناءها على الفتح مثل
 الظروف المذكورة كقوله تعالى مثل ما أنكر تنطقون وكقول الشاعر لم يمنع الشوب منها عزلاً نطقت الجملة في

غصون ذات اوراق جمع وقل هو شجر المقل وهو شجر معروف وفي الكلام قلب اي في اوراق ذات
 غصون واما قلب لضرورة الشعر والتمامة عند العرب ذات طوف كالفاختة والقهرى ونحوها
 كقولك لم يعنى من الجولس خبر انك قائم تبنى مثل في المثال الاول اضافة الى ما انك وعز في المثال
 الثاني اضافة الى لا نطقت وفي المثال الثالث اضافة الى انك قائم واما اضافة اضافة الى
 الى الجملة صورة وشبهها بالظرف للايهام والاحتياج الى المضاف اليه لرفع الابهام واما ذكر
 بناءهما في بحث بناء الظرف وان لم يكونا من الظرف ضمنا لكونهما متشابهين بالظرف ثم
 لما قسم الاسم اولا الى العرب واليهي وبين احكام قسميه شرع في تقييدهم الآخر للاسم باعتبار
 وضعه لمعين او غير معين فقال **المعرفة ما وضع لشيء بعينه** الجار والمجرور **شئ**
 المشعر بغير جنس لشيء معين قد ذكره في المثالين **وضع** من الماد شئ معين اعلم من ان يكون فردا معيناً كزيد
 والرجل لمعهود خارجي وانا وانت وهو او جنسا معيناً كاسامة فانه علم للجنس الاسكوا لاسد
 محله بلام الجنس او جماعة معينة من كل افراد جنس او بعضها كالمعرف بلام الاستغراق والجمع
 المعهود فاعرف فان قيل يخرج من هذا الحد المضمرات والمبهمات لانها ما وضعا لشيء معين لانها
 كلييات الوضع لان انا مثلاً موضوع لكل متكلم وانت موضوع لكل مخاطب وهذا موضوع للاشياء
 الى كل شئ قيل معناه ما وضع للوقوف على شئ معين في التركيب اي في الاستعمال فتدخل المضمرات و
 المبهمات لانها وان كانت كلييات الوضع لكنها جزئيات الاستعمال فان انا في التركيب لا يستعمل
 الا المتكلم معين وانت لا يستعمل الا المخاطب معين وهذا لا يستعمل الا المشار اليه معين او يقال
 معناه ما وضع لشيء معين بوضع جزئي كالاعلام والمضمرات والمبهمات او بوضع كلي وقاعدة
 كالمعرف باللام والاضافة والنداء ولا يريد نحو وجهك ورأسك فانه فذلك مع انه يقع على شئ +
 معين لعدم تعدد وجه المخاطب ورأسه لان وضع أمثاله لغير معين وان وقع على معين بعرض
 توجه وجه المخاطب ورأسه وكذا لا يريد نحو ادخل السوق معرباً باللام العهد الذهني فانه معرفة مع انه
 يقع على فرد غير معين حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج ولهذا توصف بالجملة نحو ولقد
 امر على الليم ديسيني لما مر ان الماد شئ معين اعلم من ان يكون فرداً معيناً كزيد والرجل لمعهود
 خارجي او حقيقة معينة مثل اسامة والاسد اذا كان محله بلام الحقيقة ولا شك ان المعرف
 بلام العهد الذهني وضع للوقوف على حقيقة معينة مثل اسامة وان كان الفرد غير معين اذهي المعرف
 بينك وبين مخاطبك في الذهن او يقال انه في حكم النكرة لوقوعه على فرد غير معين ولهذا يوصف
 بالجملة فليكن خارج من الحدودية نظر لانه لو كان في حكم النكرة لما جرى عليه احكام المعرفة من وقوعه
 مبتدأ وذات حال ووصف للمعرفة وموصوفها بما يتخذ ذلك وذلك لان المعرف بلام العهد الذهني
 موضوع لشيء معين فان وضعه باعتبار وضع اللام للجنس اي للاهنية المعينة ووقوعه على فرد غير معين
 بعرض لمعنى الحقيقة كالدخول مثلاً فان الدخول في ماهية السوق من حيث هو غير ممكن فويك ما ذكر في

فذلك
 دلالة

لا موضع واحد فيصدق عليه انه غير متناول فيكون موضع واحد ثم العلم ما وضع الشيء
واحد غير متناول في موضع واحد سواء كان منفوقا كقفل او متجملا كمرال مفرقا نحو زيد او مركبا نحو عبد الله
وبرق نحو اسماء نحو زيد او لقبها نحو السديق او كنية نحو ابو بكر موقوف على العين كزيد او معنى حدثا كسبحان الله
علم السبح او قفا كذرة او لفظا يوصي بنحو غلاني الذي موثقه فاعلم او مراد محض لفظه كسعيد كزرا ومحض
عدد كسنة صنف ثلاثة وما قال غير متناول غير فيقول غير متناول ما اشبهه كما قال الهمشري فلا يخرج
لفظ الله لانه لا يشبه شي حتى يحكم انه لا يتناول ما اشبهه والهمشري ان يقول في جوابه ان السلب لا يشترط
فيما وجود الموضوع كما يقال شريك الباري ليس موجود فلا يشترط لفظه تناول ما اشبهه وجود ما اشبهه وجوبه
فيوجب ثبوت الشبه وذلك باطل والهمشري ان يدفع ذلك بان الموصول مع الصلة بقصور التصديق وتصور
ثبوت الشيء لا يوجب ثبوت في الواقع فيمكن تعلقه باللفظ مع كون الصلة موجبة ونفي تناول ما اشبهه اما
نفي تناول مع وجود ما اشبهه او
التناول مع عدمه اشبه وعدمه ما اشبهه ما بعد الذات والصلة او بعد الصلة فاعرف واعرفها اي اعرف للحارف
اي اكملها تعريفها المضمرة المتكلمة نحو انما قرأها طرب نحو انت لا تستحالة الاشتباه في المضمرة المتكلمة وقلة في
المضمرة المخاطبة او الخطاب في الغالبين اما الخطاب لغير معين فقبيل كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون
لا يأتون المضر الطائب ثم العلم ثم الاشتاق ثم الموصول والمعرف باللام وبالبناء والمضاف الى احدها يعني
يعتبر بحسب المضاف اليه وهو مذهب سيبويه وعليه جمهور النحاة وفيه اختلافات كثيرة لا يليق ذكر
هذه المقتضيات فائدة الخلاف تطهر في الوصف فقط **النكتة ما وضع لشي لا عينه**
اي لشي غير معين من غير ان ينظر فيه الوضع للعين بوضع جزئي يخرج من فروع فيه اخرا عن المعرفة
فلا يرد وجه لك من اس لك فانه نكتة مع انه يقع على شيء معين لان ذلك موقوف على شيء لا عينه وان وقع
على معين باعتبار عارض فقط التوجه الوجه المخاطب ورأسه ولا يرد نحو ادخل السوق فانه معرفة وقد وقع
على فرد غير معين لان وضعه باعتبار وضع اللام الحقيقية المعينة ووقوعه على فرد غير معين بعارض
كالدخل مثلا فان الدخول في حقيقة السوق من حيث هي متنع ولا يرد نحو اسامة حيث يقع على فرد
غير معين وليس بنكتة لانه لم يوضع لفرد غير معين بل لماهية معينة وانما يقع على الفرد لان الحقيقة
لا وجود لها الا في ضمن الفرد وقد سبق هذا كما ذكرنا من تقسيم الاسم باعتبار وضعه للعين وغير معين
شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار لانه على الكنية وعامة فقال **اسماء العدد** فالاسماء
على نوعين اسم عدد وغيره واقف على ذكر اسماء العدد وأشار الى ان كل ما سواه من القسم
اكثر طلبا للاختصار ويقال لما ذكر النكتة اعقبها بذكر اسماء العدد التي يلازم اكثرها
للقسمة بالنكتة ولواخها عن المذكر والمؤنث كان اولى لتعلقها بمحج التكبير والتانيث ايضا
ما وضع لكينة احياد الاشياء والاحاد جمع الاحد وهو الفرد اي اسماء
الاحاد اسماء وضعت ليدل على مقدار افراد الاشياء اي على مقدار المعدودات خرج بقيد الوضع نحو

والمتصرف ان يرد ذلك بان نفي تناول وان كان سلبا لكن الصلة في الحقيقة

المتصرف ان يرد ذلك بان نفي تناول وان كان سلبا لكن الصلة في الحقيقة

المتصرف ان يرد ذلك بان نفي تناول وان كان سلبا لكن الصلة في الحقيقة

رجل لانه وان فهم منه الكمية لكنه يفهم باعتبار سياق الاشياء لان التفرقة في سياق الاثنان يحصل
 لا بالوضع وكذا اخرج رجلا لانه لم يقصد فيه هذا القدر بل الكمية مع الذات وهذا الجواب يتأتى في رجل ايضا
 وجهه المذبح ما قال صاحب الرضى انه يدخل في هذا الحد رجلا ورجلا لانها وضع الكمية الشيء وان كان وضعه
 مع ذلك الالهية ذلك الشيء ايضا الى هذا عيارا لا يقال انهما يخرجان بقوله احاد الاشياء لانا نقول
 انهما لو خرجا بهذا القيد يخرج واحد واثنان به ايضا وهما لم يخرجاه على اثنين ههنا فلم يخرجاه فلا بد مما ذكرنا
 فافهم وخرج بقيد الكمية لان كمية الشيء عدة المعين فكماله اسم الحد وما وضع للعدد للعين فخرج الجمع
 لانه وضع للعدد غير معين وفيه نظر لان الكمية هي الصفة المنسوبة الى كمال الصفة التي يستفهم عنها بكم وهي
 العدد الخاص فلا يلزم منه التعين وانما يلزم التعين في الجواب فافهم بل خرج بهذا القيد ما لم يوضع للكمية وخرج
 بقيد احاد الاشياء ما وضع للكمية المسافة دون الاحاد كالفرس والميل وكذا اخرج به الخط والسطح والجسم
 التعليمي لانما لم يوضع لبيان كمية احاد الاشياء والخط في اصطلاح اهل الهندسة ما له طول فقط والسطح ما له
 طول وعرض والجسم التعليمي ما له طول وعرض وعمق وفيه يخرج بهذا القيد الزراع وفيه نظر لان الزراع لا يوضع للكمية ما
 ينزه به هي الخشبة المقيدة ولم يوضع للكمية ما ينزه به فخرج بقوله ما وضع للكمية ولا يحتاج خروج قوله
 احاد الاشياء واجيب بانه وان لم يوضع للكمية ما ينزه به فخرج بقوله ما وضع للكمية الخشبة المقيدة لانه
 وضع لخشبة متصفة بكمية معينة فلا يخرج بقوله ما وضع للكمية فيحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء فان قيل
 يخرج بقوله احاد الاشياء لفظ الواحد والاثنين والاختلاف عند الحاجة في انهما من اسماء العدد لصفحة و
 جوابه ان قال كرم عندك من كذا اولها عدد هما من اصول الاعداد حيث قال اصولها اثنا عشر كلمة واحدا الى عشرا و
 مائة والالف قيل انما لا بد لان على الاحاد بالرفعات وان لم يد لعل عليه دفعة واحدا وقيل ان قوله احاد الاشياء في
 مقابلة اسماء العدد والجمع اذا قيل بالجمع يقتضي اقتسام الاحاد الى الاحاد فيكون المعنى كل اسم من اسماء
 العدد وضع للكمية شيء من العدد وذا فلا يخرجان من الحد وقيل معناه وضع لبيان مقدار العدد وذا
 فيندرج فيه الواحد والاثنان لان كمية الاشياء يعلم بها كذا في الشامل وقال بعض المشايخين لم قال ما وضع
 للكمية لكان اولي لثلاث يخرج الواحد والاثنان فانهما من اسماء العدد عند الحاجة ولا يد لان على كمية احاد الاشياء
 فقوله احاد الاشياء مانع لا ما فيه وفيه نظر لانه حينئذ يدخل في الحد ما وضع للكمية المسافة كالفرس والميل وكذا
 يدخل الزراع على ما بينا فلا بد من هذا القيد فان قيل يخرج من هذا القيد نحو ثلث جماعات وثلثة جموع فانه يدل
 على الجماعات دون الاحاد فيقول كاشم ذلك بل يدل على احاد الجماعات والجموع فلا يرد نقضا واصولها
 ١ اصول اسماء العدد اثنا عشر كلمة فقوله اصولها مبتدأ وقوله اثنا عشر كلمة خبره
 ٢ الجملة مستأنفة لانه لما ذكر تعريف اسماء العدد ذكر السامع ان يسأل ما فقال اصولها اثنا عشر كلمة
 واحد الى عشرا ومائة والف يعني ان الفاظ العدد التي يرجع جميع اسماء العدد
 اليها اثنا عشر كلمة وما عد تلك الالفاظ متفرقة عنها بكتبت كاشان والفاان او بجمع كعشرين واخوانه
 ايجازية مجرى الجمع او بلف كاثنا عشر وعشرين وكل واحد ومائة وكذا احاد عشر واخوانه لان اصلها العطف او بانها متفرقة

نحو ثلثتين وثلثة آلاف كذا في الرضى والابقاع قوله واحد على انه خبر مبتدأ لم يحدوف اي احد ها واحد او على انه بدل لبعض
 من اثنتا عشرة وفيه نظر لان الضمير لا يرفع في بدل البعض وليس هنا ضمير واجب بان المراد بالواحد وفيه الغلبة والزم
 الاستعجال في فلا ضمير في تركه في بعض الاستعمالات على انه يمكن ان يكون الضمير محذوف والحصول العلم به كما في قولهم المذنب
 الكبرهتين والتقدير واحد منهما فان قيل كلمة الى في قوله الى عشرة ليست اسقاطية لعدم دخول ما بعدها فيما
 قبلها حتما فيكون امتدادية فيلزم ان لا يدخل العشرة في حكم ما قبلها عملا بالغائية قيل معناه واحد وغيره فيكون
 اسقاطية فيدخل ما بعدها في ما قبلها قوله ومائه عطف على قوله واحد على قوله عشرة وتقول على صيغة
 المتخاطب دون الغائب والغائبة اي تقول انت في الاعداد مركبة ومفردة ومعطوفة **واحد اثنتان**
 للذكر وتابيت المؤنث هذه الاعداد وما بعدها موقوفة لانها مذكورة على طريق التعداد **وثلاثة**
الى عشرة للذكر **ثلاث الى عشر** للمؤنث وهو غير جار على الاصل والقياس بل قلتم في
 المؤنث وانما الحق في المذكر لتاويله بالجماعة لان مدلول الثلثة وما فوقها جماعة فيا لم يحرم ان ياول بالجماعة
 ليطابق اللفظ مدلوله وتوكل في المؤنث للفرق بينه وبين المذكر ولم يعكس لان المذكر سابق فاحتجج الى تانيته اولا
 وكلمة الى في كلا الموضعين اسقاطية معناه ثلثة وما زاد عليها الى عشرة وثلث وما زاد عليه الى عشر واصله لا
 امتدادية ولا اسقاطية اي قولاً منتهى الى عشرة ووطئاً ولا مفعول مطلق لقوله تقول ثلثة لما فرغ عن بيان العدد **والله**
 شرع في بيان العدد المركب فقال **احد عشر ثلثا عشر** للذكر **احدى عشر** **اثنتا**
عشرة او ثنتا عشرة للمؤنث وجرار على الاصل والقياس بتذكير المحرئين في المذكر تانيتهما
 في المؤنث **ثلاث عشرة** وما زاد عليها الى **سبعة عشر** للذكر **ثلاث عشرة**
 وما زاد عليها الى **سبع عشرة** للمؤنث يعني باستقاط التاء من العشرة واثباتها في النيف والمذكر
 وعكس ذلك في التثنية اثنتا عشرة الاول في المذكر ثلثة عشر والثاني في المؤنث بوجوه العشرة بعد التركيب الى الاصل دون
 النيف تميلاً بخلاف الاصل النيف بالتشديد والتخفيف هو الزيادة وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ
 العقد الثاني **وميم تكسر الشين** الى شين العشرة المركبة مع غيرها في **المؤنث** قوله
 وميم مبتداء وقوله تكسر الشين جزء الجملة معترضة لبيان الخلاف في المؤنث لظرف تكسر وانما تكسر تحزرا عن
 توالي اربع فتحات فيما هو الكلمة الواحدة في احدى عشرة وثنى عشرة وخمس عشرة فتحات في ثلاث عشرة الى
 تسع عشرة احدها فتحة الحرف الاخر من الجزء الاول والباقي فتحات العشرة في اللفظين بالتركيب والامتناع
 صار بمنزلة لفظ واحد وانما تحزرا عن اربع مخزعات مع شدة التركيب وما ذهب اليه فيم ضعيف كانه
 عدول عن الفهم الذي هو الاختلاف الى الكسر الذي هو الاتساق وهذا الخلاف في المؤنث وما في المذكر فالشين
 مفتوحة بخلاف **وعشرون واخواتها** اي اخوات عشرون هي نظائر لها واشبالها
 فيهما اي في المذكر والمؤنث ومنعاً وذلك على سبيل تغليب المذكر على المؤنث كذا في المفصل فقوله و
 عشرون من مقولات تقول على وجه التعداد والواو على الحكاية واخواتها منصوبة بكسر التاء على خورايت

هذه الـ عطف على قوله عشرون وفيها طرف تقول وان رفع اخواتها فهو مبتدأ محذوف الخبز اي واخواتها مثلها
والجمله مغرضة وان جعل عشرون مبتدأ واخواتها عطف عليه وفيها خبر يقطع سلسلة التعداد فيشكل قوله
احدى عشرون حيث لا خبر هنا فلا بد من جعل هذا الامداد مقول تقول والرفع في عشرون
على الحكاية يعني اذا زاد على عشرون تقبل بالعطف في المذكر احد وعشرون وفي المؤنث **احدى**
عشرون ثم تقول بالعطف بلفظ ما تقدم ذكره اي بعطف عشرون واخواتها
على النيف حال كون النيف ملتبسا بلفظ ما تقدم ذكره من ثلثة مع التاء في المذكر وثلث بدون في المؤنث
فتقول ثلثة وعشرون الى ثلثة وعشرين رجلا وثلث وعشرون الى تسع وعشرين امرأة وكذا في سائر
العقود تقول ثلثة وتسعين الى تسعة وتسعين رجلا وثلث وتسعون الى تسع وتسعين
امرأة فتقول ثلثا العطف عطف على قوله تقول اي تقول كذا ثم تقول بـ عطف عشرون واخواتها على
النيف حال كون ذلك النيف ملتبسا بلفظ ما تقدم ذكره او مبتدأ للعطف اي العطف الملتنق بما
تقدم فان قبل الملتنق بلفظ ما تقدم هو المعطوف عليه عطف النيف دون العطف فيكون منقاة العطف فيل ان
التنسيق المعطوف عليه ثبت يوجب التنسيق العطف با كذا الشئ **مائة و الف مائتان**
والفان فيما اي في المذكر والمؤنث وصفا فقوله مائة الى آخره من منولات تقول على وجه التعداد
وفيها طرف تقول اي تقول كذا او كذا وفيها ثم تقول بالعطف على ما تقدم اي ثم تقول قولا
ملتبسا بعطف النيف على المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما او بالعكس اي بعطف المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما
على النيف واقعا على وجه تقدم من التذكير في المؤنث والتانيث في المذكر والافراد والاضافة والتركيب
والعطف كما عرفت فتقول في الافراد مائة وواحد او واحد واثنان واثنان واثنان وفي الاضافة مائة وثلثة
رجلا وثلث نسوة وفي التركيب مائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة ومائتان وثلثة عشر رجلا او
ثلث عشرة امرأة وفي العطف مائة واحد وعشرون رجلا ومائة وحدي وعشرون امرأة ومائة واثنان
وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة ثم تقول
مائتان وكذا او ثلثا مائة وكذا الى التسع مائة وكذا والالف وكذا
الف وكذا واحد عشر الفا وكذا وتسعة وتسعون الفا وكذا مائة الف وكذا الفا ذكرنا من الالفاظ وعلى هذا
فقد ورد ويجوز ان يعكس العطف في كل فتقول واحد ومائة واحد ومائة واثنان ومائة واثنان الى آخر
ما ذكرنا **وفي ثمانى عشرة فية الياء** مبتدأ متقدم الخبز اي فية الياء كما ان في ثمانى عشرة وهو
الكثير الشائع قياسا على اخواته لان صيغة الاعداد المركبة مبني على الف كثلثة عشر **وجاز اسكانها**
اي اسكان ياء ثمانى عشر تخفيفا **وحذفها بفتح النون شاذ** خبر فقوله وحذفها اي حذف
الياء مع فتح النون شاذ وانما جاز حذفها قول بكمال التخفيف وانما فتحت النون جلا لهذا العدد بعد الحذف
على صوت ٢ اخواته من انفتاح الصدور ويجوز حذف الياء مع كسر النون لئلا يكسر على الياء وكذا يجوز حذف
الياء افراد اي غير مركب مع الضم والوجه النون معتقب الاعراب اي موضع اعتقاب الاعراب اي موضع

ملتبسا بلفظ ما تقدم فتقول بلفظ ما تقدم جاز الخبز العطف عليه الياء فية اي فتقول بعطف عشرون واخواتها على النيف

ليقول العرب فيدخل الرفع والنصب والمجر على حسب العوامل نحو قولها ثانياً بالبحر حسان والريح فتغزها ثمان
 ثم لا فرغ عن بيان كيفية استعمال الأعداد شرع في بيان حال الميزات أعني الملتصقة فقال بعض المثلثة وما زاد عليها
 إلى العشرة **مختوض بالاضافة** أي باضافة الأعداد إلى الميزات **مجموع لفظاً ثلثة**
 رجال أو معنى كسبعة رجل وثلثة زود وخمسة نفر وإنما ابتدأ ببيان ميز الثلثة لعدم
 مجئ الميزات للثلثة وإنما كان ميزها مختوضاً على الاضافة ولم يكن منصوصاً على التميز كميز ما زاد على العشرة
 لأن ميز الأعداد موصوف مقصود معنى لأن ثلثة رجال في الأصل رجال ثلثة لأن هذه الاضافة مثل +
 اضافة اخلاق ثياب فلو نضب مثل هذا التميز يصير على صورة الفضلات فوجب محضه لئلا يكون على
 صورة الفضلات وأما النصب فيما زاد على العشرة لصرفه امتناع الاضافة كما ستعرف وإنما كان ميزها
 مجموعاً ولم يكن مفرداً كميز ما فوق العشرة لأن مدلول الثلثة وما فوقها جماعة فيالحكى ان ينصرف بالجماعة
 ليطابق العدد المعد وكان العدد هو المعدود في المعنى فان الثلثة هي الرجال في المعنى وأما افراد ميزها
 فوق العشرة فلذلك ستعرف وقد جاء ثلثة اثواباً بتقوين ثلثة ونصب اثواباً في الشعر على التثنية وذلك
 المجموع يجب ان يكون مكسراً أو سلباً بالالف والتاء إذا لم يوجد غيرهما وقد جاء سبع سنبلات مع وجود
 سنابل ولم يجئ الاضافة إلى الجمع السالم بالواو والنون أصلاً فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلث سنين
 ثم المكسر يجوز ان يكون كل جمع سواء كان جمع قلة أو كثرة ان تعين ولم يوجد غيرهما فيقال ثلثة رجل ورجال
 إذا لم يوجد لواحد ما جمع ميزها فيكون هذا مشتركا بين القلة والكثرة وان وجد جمع كثرة وقلة غلبة +
 الاضافة إلى جمع القلة ليطابق العدد المعدود لأن الثلثة إلى العشرة عدد القلة وقد جاء الاضافة إلى
 إلى جمع الكثرة مع وجود القلة فيكون جمع الكثرة مسنعا عن الجمع القلة كالاضافة في قوله **ثلاثه** و**ثلاثه**
 مع وجود اقراء وليس بقياس وقيل الميزح قياس والنكتة في استعمال جمع الكثرة في الآية مع وجود القلة
 التيسير على ان الثلثة في الترميم في حق النساء لغاية شهوة من إلى الأزواج كثرة **الآ في ثلث**
مائة مستثنى مفرغ أي مختوض مجموع في جميع المواضع الآ في ثلث مائة وما زاد على ذلك **آ**
تسع مائة فان ميز الثلث إلى التسع في ثمانية إلى تسعمائة وهو لفظ المائة مختوض مفرد ولم
 يستعمل عشرة مائة استثناء بلفظ ألف **وكان قياسها** أي قياس المائة المضاف إليها ثلث إلى
 تسع ميات للبوئ **أوما ثين** نسذكر لكنه ترك هذا القياس لكرهتهم ان يرجعوا بعد
 التزام المفرد في احد عشر إلى تسعة وتسعين فيفقر إلى الجمع الذي طال جهل في ثلثة إلى عشرة +
 فاستحسن الجمع على القريب وهو احد عشر إلى تسعة وتسعين أو على ما يليه من تسعة وتسعين
 رجل في لزوم أفراد التثنية رجعوا إلى المختص من أعني أيضاً ان حكم الثلثة إلى تسعة من كل وجه فان قيل
 اضافة العدد إلى الجمع بالواو والنون غير جائز فلا يجوز ثلثة مسلمين ولا ثلثة سنين
 فكيف يقال كان القياس ثلث مئين قيل سماه قياساً من حيث هو جمع بقطع النظر عن كونه جماعاً بالواو
 والنون

لو كان كذلك لا كتفه بنظر واحد ان قيل اجمع بالواو والنون يختص بذكر العقلاء فكيف يجمع المائتين بالواو والنون رفعا
 بالياء والنون نصبا جرا قيل جمع بالواو والنون شاذ وار كتاب هذا الشذوذ الجبر النقصان الواقع في مائة بحذف
 اللام فيجوز ان يجمع بالالف والتاء كثنات جمع ثمت وبالياء والنون كثنتين جمع ثبن وان لم يكن الضلام وفي كلا
 التقديرين المليم مكسوتة وبعضهم يقول ميون رفعا ومبين نصبا جرا بضم الميم وقل الاختصار لو خفت ميم
 ميات يكم مئين جاز **وهي واحد عشر وما زاد عليه الى تسعة وتسعين منصوب**
مفرد نحو واحد عشر جلا قال الله تعالى تسع وتسعون فجاء اما للتصنيف فالاختراع الاضافة اما في واحد عشر
 الى تسعة عشر فالاختراع تركيب ثلثة اشياء مع الاختراع المعنوي الناشئ من الاضافة الى المفسر بخلاف نحو واحد
 عشرك فانه تركيب ثلثة اشياء وحادي عشر واحد عشر فانه تركيب الربعة اشياء لعدم الاختراع المعنوي الناشئ
 من الاضافة للمفسر وانما خبير وما زاد عليها التسعة وتسعين فالاختراع فحة النون والبقاء ما عند الامانة انما لاضيفت مع حذف
 النون **لنفسه** هذا اصل وصنع مع الكلمة ولو اضيفت مع بقاء النون لم يبق نون فتشبه نون الجمع وكلها مستكن
 واما الافراد فلان المفرد اصل فهو اخف من الجمع والجزء من التميز وهو التفسير والتبيين يحصل به فلا
 يسوغ العدول عنه بلا حاجة **وتمييز المائة والالف وتثنيتهما اي تثنيته المائتين**
والالف وهي مائتان والالف وجمعها اي جمع الالف هو آلاف والوف مخفوف مفرد
 واما قال وجمعه ولم يقل وجمعها كما قال وتثنيتهما لان جمع المائة ليست بمستعمل حيث يقال تلتامنية الى
 تسع مائة ولا يقال مئون او مئاق واما كان ميم المائة والالف مخفوفنا مفرد الالف تلتامنية المائتين
 الى العشرة في اللفظ من حيث انما من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيها ولا زيادة ولا عطف وكذا
 يشبهان احد عشر الى تسعة وتسعين في الكثرة لان كلامهما عدد الكثرة مع انما يقال بان هذا القسم
 فاعطى ميمها احد حكم ميم الثلثة الى العشرة وهو المخفوف على الاضافة واحد حكم احد عشر الى تسعة
 وتسعين وهو الافراد توقيفا بين الشبهين ولم يعكس اذ التميز اصله الافراد مع حصول غرض التفسير
 به **واذا كان المعدوم مؤنثا واللفظ الدال عليه من ذكر كالشخص**
المطلق على اللازم او كان اذكر بالعكس اي عكس ما ذكرنا بان كان المعدوم مذكرا واللفظ الدال
مؤنثا كالنفس الطرية على الرجل فوجان اي في العدد وجان اعتبار التاييف واعتبار التذكير علا
 باعتبارين فتقول عن ثلثة اشخاص من النساء اعتبارا باللفظ وثلث اشخاص منهن اعتبارا بالمعنى
 وكذا تقول عن ثلثة نفوس من الرجال اعتبارا بالمعنى وثلث نفوس منهم اعتبارا باللفظ لكن اعتبار اللفظ اذ
 وقابل ان يقول في هذا الحكم ان يذكرك عند الاعداد التي تفرق تمايزا لثلاث احواد واحدة وثلاثان وثلثة وثلاثون
 حيث يتبين فيها التذكير لثلاث ولاميز لحد وثلاثان اي كذا لثلاث احواد لثلاثين غير جملها استغناء باللفظ التميز اي تميز كل واحد منها مثل رجل ورجل
 مثلا عنهما اي عن ذكر الواحد والاثنتين يعني ان ذكر التميز بعد ما يستغنى عن ذكر التميز من ذكرها مثل رجل ورجل فان ذكر التميز بعد ما يستغنى
 من ذكرها لا فائدة لها هو تميزها اي تميز الواحد والاثنتين في تميز اثنين فلا يميز ان يقع تميزا اذ التميز لا يعم ان يكون مقنيا
 وبان الكيفية اي بيان الفرق الواحد في غير واحد والاثنتين في تميز اثنين فلا يميز ان يقع تميزا اذ التميز لا يعم ان يكون مقنيا

غير المميز لان حكم القيمة قصد المميز والمميز ليحصل الاجمال والتفصيل وعدم استغناء كل واحد منهما
 عن الآخر فان قيل الاستغناء من شئ لا يمنع ذكره على وجه التاكيد او التشويق او نحوها كما في آله واحد ولا يتخذ
 المميز اثنين كجلا وريه جلا فيل لما كان غيرهما بلفظ يدل على خصوصية العدد وهي بيان العدد اى الواحد
 والاثنين فان رجلا مثليدا على الواحد ورجلين على الاثنين امتنع ايقاعهما قنرا لان كون القيمة مغنيا عن
 المميز خلاف ما عليه باب التميز بل باب القيمة على افادة النسبتين اى النسبة الاجمالية والنسبة التفصيلية
 معا وعدم استغناء كل واحد عن الآخر كما عرف في عندي صوات سمنا وقفينان براد عشر من درهما وملا
 عسلا واما نمر رجلا وريه رجلا فعلى خلاف الاصل والشذوذ فلا يتوجه بهما التقصير واما قوله تعالى آله واحد و
 قوله تعالى ولا يتخذ والمميز اثنين فان ذكر العدد بعد ذكر المعدود الدال على تلك العدد تأكيدا وتوضيحا اى
 صفة مؤكدة وموضحة مثل فتحة واحق وعكس ذلك لا يجوز اذا التاكيد لا يجوز ان يكون الزيد من المقصود بالعدد
 وفيه نظر لانه ينبغي ان يجوز عكس ذلك ايضا بحمل المعدود على كونه بدلا لتاكيدا وفي بعض الشرح لا فائدة للنسبة
 المقصود بالعدد فلا حاجة الى ذكر العدد اى الى ذكر الواحد والاثنين مع قيمتهما وهو رجل ورجلان مثلا لمصو
 المقصود بلفظ القيمة وفيه نظر لان حصول المقصود بلفظ القيمة لا يمنع ذكرهما على وجه التاكيد او التشويق
 وفي بعض الشرح لا فائدة للنسبة المقصود بالعدد فلو ذكر معه اى فلو ذكر العدد اعنى الواحد والاثنين مع القيمة
 اى مع رجل ورجلين مثلا كان ضائعا وفيه ايضا نظر لان ذكرهما مع يفيد التاكيد والتشويق مثل نمر رجلا و
 ريه رجلا فلا يكون ضائعا واجيب بما مر ان القيمة لما دل على خصوصية العدد امتنع ايقاعها فيه لان كون القيمة
 مغنا عن المميز خلاف ما عليه باب القيمة وهذا بخلاف الجمع مثل رجال فانه لا يفيد نفس المقصود بالعدد لعدم
 دلالة على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء به فاحتج الى ذكر العدد لبيان الكيفية فان قيل قوله استغناء مفعول له
 لقوله ولا يميز فيه ممة فوجه النفي الى القيد وبقاء الفعل مثبتا فيضيد المعنى قيل هو مفعول للنفي للفعل
 يحدف مضاف الى الفعل المنفى اى ترك القيمة واحد واثنين خوف استغناء اى مخافة استغناء اى مخافة لزوم
 استغناء او هو مفعول لفعل محذوف اى يميز ان لا يكثر تركها استغناء وقوله بالعدد متعلق بالمقصود
 على ما بينا اى لا فائدة للتصريح الذى قصد بالعدد او متعلق بالنسبة اى التصريح بالعدد المقصود وهو التصريح
 بالوحدة او ضم واحد الى واحد او التثنية **وتقول** على صيغة المخاطب دون الغائب والغائبة اى
 تقول انت **في المفرد** اى في استعمال العدد فى احد المعدود **عز المتعدد** اى بجماع المجرور واما
 صلة الافراد اى الذى اورد من المتعدد او ظرف مستقر فم صفة المفرد اى الواحد الكائن من المتعدد باعتبار
 اى قولنا ملتسبا باعتبار **تصديرة** اضافة المصدر الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف اى باعتبار تقييد
 ذلك للمفرد عدد انقص من عدد واحد اى بالواحد **الثاني** مقول تقول اى تقول الثاني فى المذكر اى
 الثاني الاول اى معية الاول اثنين يعنى دو كندريك **والثانية** فى المؤنث اى ثانياة الاولى اى **معية**
 الاولى اثنين الى العاشر فى الذكر اى عاشر التسعة اى معية التسعة عشرا يعنى عشرة كسنة منه **وال**
العاشر فى المؤنث اى عاشر التسع عشر اى عاشر التسع عشر اى عاشر التسع عشر اى عاشر التسع عشر اى عاشر التسع عشر

كذا عدد انقص من الواحد حتى يصير واحدا وكلما الى العاشقة اي الثاني والثالثة وما زاد عليها الى العاشقة
 والعاشقة او صلا اي منتهى الى العاشرة والعاشقة **لا غير** مبنى على الفهم وكلما لا عاطفة اي لا تقول غير ذلك
 قبل الثاني والثالثة وهو الاول والاولى وما بعد العاشرة والعاشقة وهو احد عشر فسادا بهذا المعنى اي
 بمعنى التفسير اما ما قبل الثاني والثالثة فلا يخلو عن انقص من الواحد حتى يصير واحدا وما بعد العاشرة والعاشقة
 فلو لم يقل ومصدره معنى التفسير في ذلك حتى يشتق من اسم الفاعل بمعناه فانهم لا يقولون ثلث اثني عشر وبعث
 ثلثة عشرا ولا ثالث اثني عشر ورابع ثلثة عشر بخلاف الثاني والثالثة الى العاشرة والعاشقة فان لكل منها
 فعلا ومصدر فانهم يقولون ثلثت الاحد شيئا وثلثت الاثنين ثلثا وكذا بعث الثلثة الى عشرا وهو من حيث
 من النجاة وهذا هو القياس واجاز بعضهم هذا الاعتبار فيما بعد العاشرة والعاشقة ايضا في العقود فسيكباروى
 عنهم بانهم يقولون كان القوم عشرين فثلثتهم اي صبرتم ثلثين وكانوا ثلثين فزيعتهم اي صبرتم اربعين ومعهم من
 اجاز ذلك ما بعد العاشرة والعاشقة في النيف فيقول انا ثالث اثني عشر وروابع ثلثة عشر ومعنى صبرتم ثلثة
 عشر واربعه عشر قلنا لا تسلم صبرته وثلث سلما صبرته كان محمولا على ثلث عقودهم وربعه عقودهم وثلث نيف اثني
 عشر وروابع نيف ثلثة عشر صبرته بغير انصاف اي انا صبرته نيف اشق عشر وهو الاثنان ثلثة ومعنى نيف ثلثة
 عشر وهو الثلاثة اربعة فليرد ذلك الاشكال **وباعتبار حاله** اي وتقول في المفرد من المتعدد
 باعتبار حاله ومرتبته في المتعدد اي باعتبار انه واحد من المتعدد متصف بانه ثان او ثالث او غير ذلك **والاول**
والثاني في المذكر والاول والثانية في المؤنث يعنى يكمر ودوم الى
العاشرة في المذكر والعاشرة في المؤنث يعنى وهم وكلما الى استقاطيته معناه وما زاد
 عليها من المفردة الى العاشرة والعاشرة **والحادى عشر** عطف على الاول لا على العاشرة ولا
 يلزم تعدد الغاية اي وتقول باعتبار حاله فيما زاد على العشرة من المركبات الحادى عشر في المذكر بتذكيره
 بخمسين يعنى ياردم **والحادية عشر في المؤنث** بتأنيث الخمسين **والثاني عشر في**
المذكر والثانية عشر في المؤنث وما زاد على ذلك الى **التاسع عشر في المذكر**
والتاسعة عشر في المؤنث وانما قال الاول ولم يقل الواحد لان لفظ الواحد اسم عدد وليس
 المراد ههنا اي في اعتبار التفسير ببيان الحال اسم العدد بل المراد الاسم المشتق من معنى الصفة فغير لفظ الواحد
 الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثاني واختلف في وزن اول فقيلا ووزنه فاعل وقيل وزنه فاعل ويؤيد الاول
 مجئ الاول في مؤنثه ولو كان وزنه فاعل كان مؤنثه فاعل وهو المختار ويؤيد الثاني مجئ في مؤنثه اوله ولو كان
 وزنه فاعل كان غير مصروف للصفة وعلل الفعل والجب بان لا كان مشتقا مما لا فعل له كان معنى الوصفية فيه
 خفيا فلم يوث وصفيته في منع الصرف الرابع ذكر الموصوف قبل قول ابيته عاما اول اربع ذكر من التثنية بعلها
 فانما علامته الوصفية واذا دخل عنها صرف ويكون منصوبا على الطرف نحو جيتك اولا واحدا اولا وانما هذا الاعتبار
 فيما زاد على العاشرة والعاشرة ليجوز كون الثاني واحدا من احد عشر وما فوقه وانما ذكره في صورة التفسير العاشرة
 والعاشرة رافعا لذكر في موثق بيان الحال الى التاسع عشرا والتاسعة عشرا غير انشا في الى انما غاية المركب

لا حاجة ببيان الحال فلا بيان الحال شام فيما فوق ذلك لجواز كون المبنى واحدا فيما فوق ذلك فتقول الرجل العشرون والاربع
العشرون وكذا الحادي والعشرون والكاحية والعشرون الى التاسع والتسعين والتاسعة والتسعين والرجل المائة
او الالف والمائة او الالف والحادي والمائة او الالف والمائة او الالف ضاعدا الى ما لا يتناهى وانما
ذكر بيان الحال في العدد المركب دون العقود من العشرين والثلاثين الى التسعين ودون المائة والالف لعدم التغير
فيها الى بناء اسم الفاعل حيث يقال باعتبار الحال الرجل العشرون والرجل المائة او الالف بخلاف المركب حيث يتغير
فيه اسم الفاعل ودون ما زاد على العشرين والمائة والالف لان تغييرا بمحسب تغير المركب بعينه وقد ذكر المركب فلا
حاجة الى ذكر ذلك وانما ذكر العدد المركب مع انه ذكر العدد المفرد لان تغير المركب ينافي تغير المفرد التغير المفرد في اول
المفردات الى الاول وتغير المركب الى الحادي دون الاول فلا يلزم ذكره واذا لم يذكر لتبادله في الالف الى ان يتغير
الى الاول ايضا **ومرثم** اي لرجل المخرج في الواحد من المتعدد الاعتبار ان اي اعتبار التفسير واعتبار
بيان الحال **قبل في الاول** اي في اعتبار الاول وهو اعتبار التفسير **ثالث اثنين** بالاضافة
الى عدد انقص منه بدو اضافة العظيمة ولا يجوز اضافة ما يصح للتفسير اعداد انقص منه بدو اضافة
ولا الى عدد يساوي عدده ولا الى عدد **فوقه** اي مصيرها تفسير معنى ثالث اثنين اي مصيرها
ثلاثة يعني سينور كندة دو وهو اسم فاعل من **ثلاثتها** اي مصيرها الاثنين الثلاثة بسبب كد
دورا وهو من **الثلاث** بفتح التاء وهو تغير الاثنين ثلاثة يعني سه كد ايند **وفي الثاني** اي في
الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال **ثالث ثلثتها** بالاضافة الى عدد يساوي عدده اضافة
معنوية **اي احدها** تفسير معنى ثالث ثلثتها اي احد الثلاثة المتلخر بدو اضافة يعني سينور
سه وهو ايضا من **الثلاث** بفتح التاء ومعناه سه شدد ويجوز اضافة ما يصح لبيان الحال الى عدد فوقه
فيقال ثالث اربعة وخمسة فضا على اي احد الاربعة واحد الخمسة ولا يجوز اضافة الى عدد انقص منه
تقول في اضافة ما زاد على العشرة ما يوضح لبيان الحال **حادي عشر** احد عشر
واحد من احد عشر متلخر بعشرة وجات يعني ياردهم يارده **على الثاني** الجار والمجرور حال اي و
على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال **خاصة** حال من الاعتبار الثاني والتاء للمبالغة او
مصدر للفعل المحذوف اي حقق الاعتبار الثاني بذلك حضور ما واهمله حال مؤكدة او معترضة **والث**
ثبنت مفعول محذوف بقرينة جواب الشرط اي وان شئت ان تقول **قلت حادي**
احد عشر محذوف الجزء الاجزى من المضاف تخفيفا الى **تاسع** **سبعة عشر**
فتعرب الجزء الاول الانتقام التركيب الموجب للبناء ويبنى الثاني لبقاء التوكيد للتحقق
للبناء وقوله فتعرب الاول عطف على الجزء او استئناف على معنى فانت تعرب الاول على قول الشاعر الم
سأل ابراهيم القواء فينطق + اي فهو ما ينطق اي لم تسأل المنزل الخالي فينطق اخفا + وهل يجزيك اليوم
يبداء سلق + اي المعاناة الحالية ثم لما فرغ من تفسير الاسم باعتبار وضع المعين وغيره من شمر في تفسير
اجزله باعتبار التذكير والتانيث فقال **المذكر والمؤنث** او يقال لما وقع ذكر التذكير لا يثبت

هذا
هو
المراد
بـ
المرثم
المراد
بـ
المرثم
المراد
بـ
المرثم

في باب العلامه جري الى ذكر هذا التفسير وانما قد مر المذكر على المؤنث لاصالة **المؤنث ما قبل**
علامة التانيث وهي التاء التي تصير في الوقف هاء والالف المقصورة والهمزة كذا ذكر
 في المتن وكذا الياء في نحو هذي وتي عند البعض وانما علم المؤنث في البيان رومالا لاختلاف بيانه وتعيين التذكير
 في كل ما يخالف كتمثيل الاعراب التقدير وتغيير اللفظ في كل ما عداه ويمكن ان يقال انما قد مر اخذ في البيان من
 القريب ولان المؤنث وجودي لانه عبارة عما وجد فيه علامة التانيث والمذكر عدلي لانه عبارة عما لم يوجد فيه
 علامة التانيث سواء كانت تلك العلامة ملفوظة او مقدرة فالملفوظة نحو امرأة وناقرة وغرفة وجملة وطلحة و
 علامة والتقدير نحو دار ونازل وقدر وشمس وعين وغيرها من المؤنثات السماعية فان التاء في مثل ذلك فقد
 بدليل رجوعها في التصغير فان قيل يخرج من هذا التفسير نحو غريب لاسيما اذا سمع به مذكرا ونحو حائض وطاف من
 الصفات المختصة بالتانيث بالمؤنث ونحو كلاب واكلب مما جمع مكسرة اذ ليس فيها علامة التانيث لانها ولا
 تقديرا اما لفظا فظاهر واما تقديره فلا مما لو كانت مقدرة فيخرجت في التصغير فيلزم اللفظ لغيره من ان يكون
 حقيقة كما ذكرنا وحكما كغيره لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي في المؤنثات
 السماعية لئلا يجمع علامتا تانيث وكذا نحو حائض لانه صفة مختصة بالمؤنث ونحو كلاب واكلب لانه ما دل بالجماعة
والمذكر بخلافه اي متلبس بمخالفة المؤنث اي ما لم يوجد فيه علامة التانيث لالفاظا ولا تقدير
 ولا حكما وعلامة التانيث اي علامة التي ذكرت في حد المؤنث **التاء** التي تصير في الوقف
هاء والالف سواء كانت **علوية او مقصورة** ويضمم عد الياء في هذي وتي
 التي ذكر ان التانيث بالياء من خصائص اسم الاشياء فلعله قائم في اسم الاشياء بالتصغير تذكيرا وتانيثا وفراد
 وتشية والمصنف لم يذكرها لان تانيث هذا يعتمد ان يكون مبيعا عنك لا بالعلامة كتانيث هي وانت
 يعني هذه الكلمة بكمالها موضوعه للتانيث وكثيثة هذا والذي هو هذان والذان على قول من يرى بناءهما
وهو اي المؤنث حقيقة ولفظ الحقيقة وهو الخلق ما بان انه كلمة ما عبارة
 عن مؤنث اي مؤنث كان بانه اي بمقابلته **ذكر في الحيوان** الجار والمجرور ظرف مستقر واقم
 صفة لحيوان اي ذكر كائن في جنس الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد وانما قال في الحيوان
 اخترا من الاشياء من الفعل كن بانه ذكر منها وتانيثه غير حقيقة ولما ذكر ههنا خلاف الذي لا يتبدل الرجل
كأمرأة في الاناثي وناقرة في البهائم اذ بان انهما رجل وبعبارة وكذا انفساء وحيلة واتان وبنات
 ونهائ ان يقول لو فرض انني ليس بانه ذكر في الحيوان لا يصدق عليه هذا الحد فلو قال ما لفرج لا ذكر لكان
 واجب بانه حينئذ يدخل الحقيق المذكر في الحد وجود الفرج فيه على ان اللفظ بالفرج سمي **واللفظ**
 اي المؤنث اللفظ اي المنسوب الى اللفظ بوجود علامة التانيث في لفظ حقيقة او تقدير او حكما بل التانيث
 خلق في معناه بخلافه اي متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقة اي ما ليس بانه ذكر في الحيوان سواء
 وجد فيه علامة التانيث او لم يوجد **كظلمة وعين** وانما من المؤنثات السماعية وطلحة
 وحمق وكالمجمع المكسر والمطرح بالالف والتاء كرجال ومسلمات وان كان واحد هاهنا مؤنثا حقيقة فاعلم ان

علامة التانيث هي التاء التي تصير في الوقف هاء والالف المقصورة والهمزة كذا ذكر في المتن وكذا الياء في نحو هذي وتي عند البعض وانما علم المؤنث في البيان رومالا لاختلاف بيانه وتعيين التذكير في كل ما يخالف كتمثيل الاعراب التقدير وتغيير اللفظ في كل ما عداه ويمكن ان يقال انما قد مر اخذ في البيان من القريب ولان المؤنث وجودي لانه عبارة عما وجد فيه علامة التانيث والمذكر عدلي لانه عبارة عما لم يوجد فيه علامة التانيث سواء كانت تلك العلامة ملفوظة او مقدرة فالملفوظة نحو امرأة وناقرة وغرفة وجملة وطلحة و علامة والتقدير نحو دار ونازل وقدر وشمس وعين وغيرها من المؤنثات السماعية فان التاء في مثل ذلك فقد بدليل رجوعها في التصغير فان قيل يخرج من هذا التفسير نحو غريب لاسيما اذا سمع به مذكرا ونحو حائض وطاف من الصفات المختصة بالتانيث بالمؤنث ونحو كلاب واكلب مما جمع مكسرة اذ ليس فيها علامة التانيث لانها ولا تقديرا اما لفظا فظاهر واما تقديره فلا مما لو كانت مقدرة فيخرجت في التصغير فيلزم اللفظ لغيره من ان يكون حقيقة كما ذكرنا وحكما كغيره لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي في المؤنثات السماعية لئلا يجمع علامتا تانيث وكذا نحو حائض لانه صفة مختصة بالمؤنث ونحو كلاب واكلب لانه ما دل بالجماعة

اللفظ حقيقة ولفظ الحقيقة

الموت اللفظي اما ان يكون معناه مذكرا حقيقيا مسمى علم او مفهوم علم كطلحة علما الله كالموت في قوله تعالى لا اله الا الله
 مسمى جنس كعلمه ذكر او لا يكون مذكرا حقيقيا ولا موثقا حقيقيا كطلحة وعين فان معناها ليس بمذكرا حقيقيا ولا
 موثقا حقيقيا كعلامة صفة بلها موثقا لفظيا بوجوه علامة التانيث لفظا في طلحة وتقدير في عين والاول
 لا يؤثر تانيثه اللفظي الا في حكم نفسه وهو منع الصرف فيمتنع طلحة للتانيث اللفظي والعلم ولا يصرى تانيثه العلم
 غير من فعل او صفة او جزاء وحال فيقال طلحة او طلحة القام وطلحة قام ومرت بطلحة قائما واما اعتبار التانيث في منع صرف
 لا في الاسناد لان التذكير الحقيقي لا عليه منع ان يعين حال تانيثه في غيره ويصرى اليه واما منع الصرف في حال مختص
 به كالبضرة وذهب بعض الكوفيين الى تانيثه يصرى الى غيره فيقولون قالت طلحة وقاسوا على تانيث عقرب علما للمذكر
 فان تانيثه يصرى الى غيره بالاتفاق وتانيثه بخوذة ذكر التانيث طلحة وعين لان التاء فيها فارتبة بين الجنس
 وواحدا لا بين التذكير والتانيث كالتاء في نخلة فيكون موثقا لفظيا فيجوز التاء في فعله وعلى هذا لا يدل تانيث قائ
 نم في قوله تعالى قالت نم على ان نمه انشئ وعند ابن السكيت تانيثه كتانيث طلحة علما للمذكر فلا يجوز التاء في فعله
 وعلى هذا يدل تانيث قالت نم على ان النم انشئ كما ان تانيث قالت طلحة يدل على ان طلحة علم موثق وعلى هذا القول يصرى
 ابو حنيفة في الاستدلال على ان نمه انشئ او لو كان ذكر المذكر التاء في فعله لا يجوز التاء في فعل طلحة وذلك ان + +
 ابا حنيفة كان صاحب رأي في اللفظ كما ان كان صاحب رأي في علم الشريعة لكنه استعمل بعلم الشريعة ولم يستعمل
 باللفظ بخلاف محمد بن الحسن والشافعي رحمه الله فاما استدلاله بكلمة ما حتى عدا من علماء الشريعة واللفظ فيقتل
 ان يكون راء في هذا الحكم موافقا لرأي ابن السكيت في الاستدلال على هذا وقضية استدلاله ما روى ان قتادة
 رضي الله تعالى عنه دخل الكوفة فالتفت عليه الناس فقال سلوني عما شئتم وكان ابو حنيفة حاضرا وهو شاك
 فسأله من علم سليمان صلوات الله عليه كان ذكرا ام انثى فاجابهم فقال رضي الله عنه كانت انثى فيقول لمن ابن عمر
 فقال من كتاب الله وهو قوله تعالى قالت نم ولو كانت ذكر ليقول قال نم كما يقال قال طلحة ثم اعلم انه اراد باللفظ
 هذا غير ما اراد في باب غير المنصرف لان اللفظ جعل ههنا مقابلا للحقيقة سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم
 يوجد فلم يتناول الحقيقة وجعل من باب غير المنصرف مقابلا للمعنى سواء كان حقيقيا او لفظيا فتمسك به عليه السلام
 على ما اراد ههنا وموت اللفظ على ما اراد في باب غير المنصرف وللونثات السماعية موثقات لفظية على ما اراد ههنا
 معنوية على ما اراد في باب غير المنصرف وعلى هذا ففسر اذا اسند اليها الضمير عامدا الى الموت اذا كان
 حقيقيا او لفظيا معنوية السباق حيث قال بعد ذلك وانت في ظاهر غير الحقيقة بالخيار اي اذا اسند الى
 الموت الحقيقة مظهرا او مضمرا الى اللفظ مضمرا ما لم يكن علم مذكرا فهو طلحة الفعل قالت
 مبتدأ محذوف الجزاء قالت واجبة في فعله للسند اليه نحو مصرف المرأة والمرأة حضرت والشمس طلعت
 واما قدرنا واجبة كاجابة بقرينة مقابلة الجزاء المحملة لاسمها جازم الشرط فلذا وجب القاء ولا يصح ان يكون
 التاء فاعلا محذوف القصر اي فوجب التاء لانه لم يصر حيث امتنع الفاعل في الجزاء لم يعرف ان الجزاء اذا كان
 ما ضميا منه فابغى قد امتنع فيه القاء واما وجبت التاء لان تانيث المسند اليه يصرى الى التانيث الفعل اما في الضمير
 مطلقا كمال الاستدلال واما في ظاهر الموت الحقيقة فلو كانت التانيث بخلاف ظاهر غير الحقيقة فمقتضى

وقصود في التاينث لحد كونه حقيقيا فالحري ان لا يلزم فيه السليم بل يجوز بناء على قصور الامتناع باعتبار الاعيان
 والتاينث من وجه دون وجوبه تايث باستنار اللفظ وعدم تايث باعتبار المعنى **قوله** التاء فاما يجب اذا كان الفعل
 منصوبا والمؤنث الحقيقي من الاناسي ولم يقع فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي اما اذا كان غير منصوب ^{الفعل} فهو منصوب المراجعة او
 فان المؤنث من البهائم نحو سائر الناقة او وقع فصل بينهما نحو حضرة القاضي امرأة لا يجب سرية التاينث الى
 الفعل لجمود الفعل ويكون تايث البهائم دون تايث الاناسي ولكن الفصل فان قيل اذا كان وجوب التاء
 مفيدا لهما القيود فلم اطلق المتيقن قيل تخلف الوجوب في موطن الفصل وكون الفعل جاملا وكون المؤنث +
 الحقيقي من البهائم بالذليل وتختلف الحكم عن الفا علة بالذليل لم يشايح مستفيض فانه قال فالتاء اذا دل
 دليل على خلافه فلا يحتاج الى الاستثناء صريحا **وانت في ظاهر المؤنث غير الحقيقي** ما لم يكن
 لالذكر موطنة اي انت في اسناد الفعل الى ظاهر المؤنث اللفظ وما في حكمه من مؤنث البهائم كسائر
 ١٢ **قوله** يا كحيل خبر لقوله انت اي متلبس بخيارك بين التاء وعدمها بين تايث الفعل وتذكيره
 لانه مؤنث باعتبار اللفظ وغير مؤنث باعتبار المعنى فيجوز الوجهان اعتبارا بالجهتين وكذا المؤنث من
 البهائم مؤنث حقيقة غير مؤنث حكم لانه كالمذكر في عامة الاعراض غالبا فجاء فيه الوجهان فيقال طبع النفس
 وطلعت الشمس وانما قال في ظاهر غير الحقيقي احترازا عن مضمحل نحو الشمس طلعت فالتاء فيه واجبه كيدال
 الامتناع كالمذكر **وحكم ظاهر الجمع** غير المذكر السالم **سواء كان** +
 كسرا او ساكنا بالالف والتاء مطلقا اي سواء كان واحدة مؤنثا حقيقيا كالنسوة والمومنات او مذكرا
 حقيقيا كالرجال والرجال **حكم ظاهر المؤنث غير الحقيقي** في جوان تذكير الفعل وتاينثه نحو جاء
 الرجال وجاءت الرجال قال الله تعالى اذا جاء ذاك المومنات وقال ضوق وقالت الاعراب وانما جاء في الوجهان
 لانه ما اول بالجماعة والمجماعة مؤنث باعتبار اللفظ غير مؤنث باعتبار المعنى فيجوز الوجهان علا بالاعتبار بين
 ولم ياول بما جمع المذكر السالم كراهة اعتبار التاينث مع بقاء صيغة المذكر الا مخمين فان حكمه حكمه لا جاء
 ان كان صيغة جمع المذكر السالم لعدم بقاء واحدا وهو ابن قال الله تعالى امنت به بنو اسرائيل وكذا الجمع
 بالواو والنون الذي واحدا مؤنث كسنين وارضين فان حكمه حكم الجمع بالالف والتاء فيقال مضنت سنون كن
 حق هذا الجمع ان يجمع بالالف والتاء والواو والنون فيه عوض من الالف والتاء وانما شبه ظاهر الجمع بظاهر المؤنث
 غير الحقيقي لوطر حيث لم يقل وحكم الجمع في المذكر السالم مطلقا حكمه المؤنث غير الحقيقي لا صفة الجمع في المذكر السالم ليطر حيث لم يقل
 يستمر التاء فقط نحو الشمس طلعت مضنت سنون كن والواو والنون في قوله جاء او يستمر التاء والنون في غير الكلام
 نحو الليالي والايام مضنت اومضين فكان حكمه مضمر كذا في الحاق العلاقة لاني لوق التاء وانما
 ظاهرا في الجمع من باب جر وقطيفة واخلاق شباب فان قيل لفظ غير كاشف بالانضمام الى المعرف فكيف يقع حقيقة
 الجمع قيل انه بدل لا مضنة او مضنة الجمع بمجمل الاسم لانه او على القول بعرف غير اشتتمالا بمغا في المضائق اليه
 ان لم ينفذ فان جمع المذكر السالم مشهور بان يقيمه الجمع المكسر والجمع السالم بالالف والتاء على نحو قول الجوفي
 ان كسر السكون ونحو مطلقا في مطلقا في التسمية المفهومة من اتحاد الحكم فانه قال وحكم ظاهر الجمع في المذكر

المسالم مثل حكم ظاهر في جميع الأحوال فيكون معنى التشبيه عاملاً في الظرف المستقر **وضمير**
العاقلين غير المذكر السالم أي ضمير جمع المذكر العاقلي أي الضمير العائد إلى الذكور
 العاقليين من جنس التكسير **فعلت وفعلوا** أي ضمير ما يوزن بفعلت وفعلوا وهو ضمير
 فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة التي هي اثناء التانيث وضمير فعلوا وهو الواو نحو
 الرجال جاءت أوجاء وبالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجملة أو بالواو لكونها موصوفة لهذا النوع من
 الجمع وهو جمع العاقليين وفي بعض النسخ وضمير العاقليين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا فقوله غير المذكر
 السالم صفة جمع العاقليين وإنما يندرج العاقليين بغير المذكر السالم لاختراجه عن العاقليين إذا جمعوا أسما لما كان
 ضميرهم الواو فحسب يقال الزيدون أو المسلمون جاءه وإن الواو وضعت لهذا النوع من الجمع ولا يقال
 الزيدون أو المسلمون جاءت بتاويل الجملة كراهة اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكر وضمير نحو
النساء من جميع الموثقات وما في حكمها من موثقات اللفظية والمعنوية وضمير نحو الأيام
 من جنس غير العقلاء **فعلت وفعلن** أي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء
 الساكن للتانيث وضمير فعلن وهو النون نحو الأيام فعلت أو مفعليين بتاء التانيث بتاويل الجملة أو
 بالنون أما في نحو الأيام فلكونه جمعاً غير العقلاء والنون وضعت لهذا النوع من الجمع كالواو وضعت لجمع
 العاقليين وأما في نحو النساء فللحمل على جمع غير العقلاء إذا كانت لفظة عقولهن لفظة مجرّية غير العقلاء
 ويمكن أن يراد بالنساء الموثقات في اليوم المجاز أوجه الموثق على إرادة الصفة المشبهة من لفظ النساء
 كما في كل فرعون موسى ثم لا فرغ من التقسيم المذكر للاسم شراً في تقسيم آخر للاسم باعتبار الأفراد والثنائية
 والجمع فقال **المثنى** فالاسم على ثلاثة أقسام مفرد ومثنى وجميع وبين المثنى وهما المثنى والمجموع
 ليعلم أن سواها المفرد وما للاختصار وقدم المثنى على المجموع لتسبق عدده على عدد المجموع ولقرينه بالمفرد
 ولسلامة لفظ المفرد غير البتة والكثرة لعدم اختصاصه بشرطية بخلاف الجمع لاخصاص أحد أقسامه وهو
 الجمع بالواو والنون بذكر العقلاء فإن لا يكون أصل فعلاه ولا فعلا ن فعله ولا مستويا مع الموثق ولا بناء تاء
 كعلامة واختصاص القسم الآخر هو الجمع بالالف والتاء بالموثق أو بمذكر كبير نحو انطلقا مت أو كان من معان
 غير العقلاء نحو الجبال الراسخات أو خماسياً نحو سفر جلات وإن لا يكون فعلاه أو فعله ولا فعلا ن فعله ولا مستويا
 مع المذكر ولا الجمع عن التاء من الصفة المحققة بالموثق واختصاص القسم الثالث وهو جمع التكسير بجماع
 الصيغة وتوفيق الوضع **ما نحو أخوه ألف** نحو المسلمان والزيدان وقوله آخره مفعول نحو والالف
 فاعله والحق در سيدن **أولاء مفتوح ما قبلها أي قبل الياء** نحو المسلمين والزيدين
 وقوله مفتوح صفة سببية لقوله ياء وكلمته ما مفعول ما لا جزم فاعله لقوله مفتوح عياناً عن حرف أي ياء فتح
 حرف قبلها لوفق ما قبل الالف **ونون مكسورة** لأن الأصل في البناء السكون وإنما عدل
 عنه تحريزاً عن اجتماع الساكنين والأصل في تحريك الساكن الكسر كعرف ولئلا يثقل اللفظ بتوالي التشديد وهو
 فتحة ما قبل الالف والالف التي في سكر الغنمين وفتحة النون ولتعاود ثقل الكسر فتحة ما قبل الالف وضمير ما قبل الالف

ما قبل الالف

التثنية والجمع السالم حرف العلة كدخول دورها في الكلام لان التكلم لا يخلو منها او من اجابها وهي الحركات
 التثنية فخص بعضها بالتثنية وبعضها بالجمع تقليدا للاشتراك وخصت الالف بالتثنية كدخولها في الالف وكونها في التثنية
 في الالف ولو قرأ في غير الالف وهو الواو والياء في الالف والياء في الالف والياء في الالف والياء في الالف
 والمعطوف عليه واحصوها بالجمع التثنية ولو قرأ في غير الالف وهو الواو والياء في الالف والياء في الالف والياء في الالف
 كالبينة التثنية والجمع السالم ليتوصل الى تقليد الاشتراك في الاحوال التثنية والالكان الالف والواو فيها
 في الاحوال التثنية وقرئ بينهما بحركة ما قبل الياء فتح في التثنية فوق ما قبل الالف وكسر في الجمع فوق الياء
 او فتح في التثنية فوق ما قبل الياء وكسر في الجمع فوق الياء وكسر في الجمع فوق الياء وكسر في الجمع فوق الياء
ليدل متعلق بحق والضمير عائذ الى كل واحد من الالف والياء وفيه نظرا لانه قد سبق لحق الالف
 والياء والتثنية على تعيين الالف الياء قبل لانه عائذ الى ما تحق آخره ذلك وفيه نظرا ايضا لانه على هذا الاستقيم
 تعلق قوله ليدل بقوله الحق قيل انه عائذ الى اللوح وفيه ايضا نظرا لانه حينئذ يشتمل لوح النون ايضا ولا دلالة لها على
 ما ذكر في المتن فالحق ان يؤخذ كالمون عن قوله ليدل ويتقدم قوله ليدل على النون لان النون عوض عن الحركة والتنوين
 التثنية في الواحد ولا تأثير لها في هذه الدلالة اي في الدلالة **على ان معنى الضمير عائذ الى ما هو**
 عيان عن اسم اي ليدل على ان مع ذلك الاسم **مثله** اي مثل ذلك الاسم في اللفظ فذكر الكاريدين او جاف كجاليين
 وقومين **من جنس** اي من جنس ذلك الاسم في المعنى وفي قوله من جنس إشارة الى اشتراط جنسية المعنى
 واما اشتراط جنسية المعنى اخرا عن المشترك فانه لا يثنى الا يقال العينان الشمس والباصرة والقران للحيض
 والطهر خلافا للاندلسي وفي اشتراط جنسية اللفظ نظرا لانه منقوض بنحو القمرين للشمس والقمر والعربن للابن بكر
 وعمر رضي الله تعالى عنهما ولا يورن للاب والامم وكذا منقوض بنحو العينين للشمس والباصرة ان ثبت جوابها
 كما هو مذهب الاندلسي وارجب عن النقص الاول بان ذلك من باب اطلاق احد اللفظين على الآخر تغليباً
 للمذكر على المؤنث كما في القمرين والابوين والمفرد على المرب كما في العربن والثاني بانه محمول على عموم المجازي المسميان
 بالعين وهذا الجواب يتأتى في التغليب ايضا بان يرد بالقمرين زيدا وكاكب السماء وبالعينين فضلا من امته محمول على
 عليهما من افضل الصلوات واكمل التحيات وبالاوين المتسبين بالولادة وعلى هذا فتنسأ النظر او يقال
 المراد بقوله مثله ما يمثله في الوجود بقريته قوله في الجمع ليدل على ان مع اكثر منه فلا يرد شيء من ذلك على هذا
 معنى قوله من جنس اي ولا واحد من خلاف جنس ولو اريد بقوله مثله في الوجود والجنس جميعا لاستغنى عن قوله
 من جنس لانه يفيد اشتراط جنسية في اللفظ والمعنى وفي اشتراط جنسية المعنى ايضا نظرا لان مشترك التثنية
 فرد من افراد التثنية وان كان هذا المفرد محتجا واحتجاج فردا في كونه فردا من الماهية ولا يجوز تعريف الماهية
 بما يخرج عن ذلك المفرد المحتج الا ترى انهم عرفوا مفعول ما لم يسم فاعلا بانه كل مفعول حذف فاعله واقترن هو مقامه
 ولم يحذفه راعين المفعول له والمفعول معه والمفعول الثاني من باب علمت والمفعول الثالث من باب اعلمت في
 المحذوف والترقيم بانه حذف في آخره تخفيفا له من غير المضاف والمستغاث وعرفوا المصنف بانه المضاف
 ليديل على تقليد ولم يخرجوا تفسير الضمير ونحو من المتعاقبات الى غير ذلك وأحق ما ذكره الرافعي في الفصل

وهو ما بحث آخره ايا ذان الف اوياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليكون الاولي على الضمة واحدا الى واحد
والاخرى عوضا مما منع من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد الى هنا عدا الف الشريفة حيث جعل الالف او الياء
علما على ضم واحد الى واحد من غير تقيد اتحاد الجنس اللهم الا ان يراد تعريف لشئ الصحيح غير المتنع فلن
يقول لو كان الجنس في المعنى شرطاً للمثنى لما جاز تشبيه العلم المشترك بموازيه لان قيل الماد بالجنسية في المعنى
ان يصدق حقيقة احدهما على حقيقة الآخر والزيد ان كذلك فالمقصود اي فالاسم المقصور وهو الذي في
آخر الف مقصوراً وسمى مقصوراً للامتناع من اللد والفاء لتفسير الالف استغناء عن قوله ما لم يكن آخره كذا لا شتماله على
الصحيح والمدفوع والمقصود والمدود لكنه ترك ذكر الصحيح والمنقص لظهور حكمها لعدم جريان تغيير في تشبيهها
وبين حكم المقصور والمدود وفقاً للمقصود **ان كانت الفه كائنة عن واو حقيقة كعصا او**
حكما بان كان مقلوبة ولم يزل الى الياء كالمسمى بالي ولدي **وهو ثلثي** او او لبحال والحال ان ذلك
المقصود ثلثي اي الثلث في المجرى اي ذو ثلثة احرف لا ثلث في الاصطلاح فيخرج الالف من الالف فيكون فيه مؤملاً ومصطفاً
قلت الفه واو اقبل عصوان في عصا والوان وندوان في المسمى بالي ولدي اعتبار الاصل حقيقة
او حكما مع خفة الثلث في بخلاف ما كان على اربعة احرف فصاعداً حيث لم يرد فيه الاصل لمكان التثنية على ومصطفاً
اشار بقوله **والا** اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحى او حكما بان كان مجهول الاصل او
عديم وقدا اصل المسمى عني ولي او كان على اربعة احرف فصاعداً اصله كانت الالف كعصا ومصطفاً ووزائقة كجبل وارط
وحجج وجرار **فبالياء** اي فالفه مقلوبة بالياء فيقال وحيان في مرحى ومتيان وبلبان في المسمى عني ولي و
ومعيلان ومصطفيان وحبليان واطليان واما قلت ياء اعتبار الاصل فيما اصل الياء او حكما وتحقيقاً فيما زاد
على ثلثة احرف ولقائل ان يقول لو قال والياء لمكان اوفى بقوله قلت واو لخصي الا ان يقال انما عدل عنه
لفقد الثبوت بآراء بحلة الاسمين في الجزاء لكثرة صوق وغلبة وجوده **والله** اي الاسم الممدود
ان كانت ههنا اي ههنا الممدودة اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او
زائدة كقراء جمع قارئ ثبت الههنا لمكان الاسماء فيقال قراء ان وحكي ابو علي الفارسي عن بعض
العرب قلبها واو بخوفه وان حلا على اخوة من النعماء والصفر **وان كانت ههنا التانيث**
كحرام وصحراي قلت واو تقول حمراوان وصحراوان واما لم يثبت كراهة وقوع صوت علامة التثنية
في الوسط فان قيل ان التاء في مؤسلة ايضاً عاصمة التانيث وقد وقع صوت علامة في الوسط في التثنية
حيث يقال مسلمان فينبغي ان لا يثبت قيل ان التاء انما يثبت لتلا يلبس بثنائية المذكر واما قلت واو
كالياء مخزاة من اجتماع اليائين في الضب والمجرى لكون الواو اقرب الى الههنا من الياء المماثلة اياه في موضع
عنها في اقلت ووقلت **والا** اي وان لم يكن اصلية ولا تانيث بل كانت منقلبة عن اصلية واو ككش
اصل كساوا ويا كرام اصله راوي او كانت زائدة للاحاق كعلياء فانه ملحق بغيره والعلباء رك كرون
والسرو لم كجاده شتر بزرگ وجامي لزمه دروگياه برويد **فالوجهان** اي فقيهما الوجهان اي في
الالف وجهان او فقيه الوجهان اي في الاسم الممدود الوجهان الثبوت والقلب اما الثبوت فلكونهما في

مكان الأصلية باعتبار الانعاق بها أو الانقلاب عنها وأما القلب فلتشبهها بهن في التانيث في عدم
 كونها أصلية فيقال كسأه أن ورواه أن وكساوان وروايان **ويحذف توبنا** أي نون التشبيه
للإضافة أي وقت الإضافة إذا النون لقيامها مقام التنوين الثابتة في الواحد توجب تمام
 الكلمة وانقطاعها والإضافة توجب الاتصال والامتزاج فينتا بيان فإن قتل لو كان نون التشبيه
 قائما مقام التنوين الثابت في الواحد لوجب أن يسقط بدل دخول اللام في العلامة لعدم التنوين في الواحد
 قتل إنما تسقط باللام حيث اعتبرها عوضتها عن الحركة فقط فإن هذه النون عوض عن الحركة والتنوين
 كما في رجلان وعن الحركة فقط نحو الغلامان وعن التنوين فقط نحو عصوان وإليه ذهب علي بن عيسى وابن جني و
 هو مختار بعض المتأخرين وأما عند سيبويه فهو عوض عن الحركة والتنوين جميعا على ما عرف في المطولات
وحذف تاء التانيث الثابتة في الواحد عند التشبيه على خلاف القياس والتشديد
في خضيان والبيان دون غيرها تشبيهية خضيتة واليتة والخضيان الخليلتان اللتان
 فيما بينتان والقياس أن لا يحذف التاء كالتياس تشبيهية المؤنث بالمذكر ولكن هذا لا يتناسب
 مرفوع فيها فلذا خضيا بالمذكر قتل إنما خضيا بالمذكر لانهما لالتصاقهما صار كشي واحد فنزلت لذلك منزلة
 المفرد وتاء التانيث لا يفهم وسط المفرد وأما نحو قوله ونحو مشرق اللون تديا حقان أي حقتان وقوله هذه
 الساقية قضعان من لبن نقيشاً بالهاء ويطع بالواو أي قضعان من منورته الشعر بخلاف خضيان والبيان
 حيث يحذف عنها التاء بدون ضرورة لكن جواز لا وجوب المحقق قوله متيقنا متلف في توجب روائق اليتك
 وتستطارا وقوله البر الحمال خضيتاه أحب إلى من فزانى وقيل هي أيضا من ضرورة الشعر كما في قوله
 كان خضيتة من التذلل طرف يجوز في شتات طفل وقوله ترجم الياء الرجاء والوب وقيل جاء خضيتي والي هما
 لغتان في خضيتة واليتة خضيان والبيان تشبيهية لالتشبيهية خضيتة واليتة فلا يكونان من باب حذف التاء
 ثم لا فرغ من بيان التشبيه في بيان المجموع فقال **المجموع هاء على أصلها مقصود**
بجرو مفردة بتغيرها الأحاد جمع أحد وهو المفرد وقوله مجزوف متعلق بمقصودة
 وقوله بتغير صفة لقوله مفردة أي مادل على أفراد قصدت فيه مجزوف مفردة المتكسر بتغيرها لا في
 صيغة الواحد قبل التغير ثم التغير إما زيادة كما في نوعي الجمع الجمع وكما في نحو جال في دجل وأجار في جمع
 جراد ونقصان ككتب في جمع كتاب أو تغيير هيئة أي حركة كما سدى في أسداً فإن قيل هذا يشك في خوفك وهجان
 حيث لا يتحقق فيه التغيير أصلاً حيث يحد فيها صيغة الواحد والجمع حروفاً وهيئة قتل قوله بتغير ما يشير إلى
 أن التغيير المقدي أي كاف لأن معناه أي تغيير كان أي سواء كان حقيقة كعامة الجمع أو تقدير كما في ملك
 وهجان حيث اعتبر الصفة والكسرة في الجمع علاصيتين مثل الصفة والكسرة في أسد ورجال وفي الواحد
 أصليين مثل الصفة والكسرة في نحل وجراف فصل التغير بهذا الاعتبار تقديره وفردا في قوله على أحاد
 مقصودة أحسن عن اسم الجنس نحو نحل وقوله لا كتما على أحاد غير مقصود إذ المقصود بهما ومنعاً هو
 أن يفسر الأحاد أريدت باعتبار صدق الجنس عليهما والاستعجال بينهما ما عرف ويمكن أن يكون قوله مجزوف

نحو
 نحل

متعلق بقوله دل اي دي بحرف مفردة على اعداد مقصودة فلا يرد نخل وتقرأ أصلاً للعلم ولا لتماثلها على الاحاد بحروف المفرد
اذ ليس لها مفرد بل النخل والنخلة كلاهما مفردان بدليل جريان احكام المفرد بينهما وكذا القمر والقمران وفي قوله بحرف
مفردة اخبرنا من اسم الجمع بحروف وواحد وعلم وخيل فاما ليست بجمع حيث لم يوت فيها
مفرد مفردة اتما فيقصد احادها بما فان قيل يصدق هذا الحد على اسماء المجموع التي لها احاد من تركيبها
مخربك وصح فانه يوافق الراكب في الحروف فينبغي ان يكون جمعا كما قال الاخفش قيل ان مخربك و
وافق الراكب والصاحب في الحروف لكن الراكب ليس بمفرد بل كلاهما مفردان بدليل جريان احكام المفرد
فيها من التصغير لا من الاصل مع كونه غير صيغ الفعلة وعود صيغ الواحد اليه ونحو ذلك فلا يصدق عليه قصد الاحاد بمفردة كذلك
وقد نظر لان المفرد ان اريد بالمفرد الواحد فيصده عليه قصد الاحاد بمفردة والاريد بكونه مفرد الاصطلاح بكونه موقفا على جمعا فيلزم ان لا يكون مفردا
لحد الجمع التي على غير لفظ الواحد مثل شجرة في جمع امرأته وعباديد وعبايد بمعنى الفرق لعدل حروف
المفرد فيما قيل للمراد بحروف المفرد حروف حقيقة كرجال او اعتبارا او فرضا كما في الجمع المذكورة وذلك لانها
ما كانت على اوزان الجمع واستعمالها في التانيث والرد في التصغير الى الاصل وامتناع النسبة ومنع
المصرف عند تحقق منتهى الجمع اعتبر له واحد فرضا كعدل عمر من مخوياد وعبود وفساء على وزن فعال
بضم الفاء كغلام وغلمة بخلاف اسم الجمع بموايل وعلم وخيل وقوم ورهط حيث لم يفرض لها واحد لعدم
الذي لعدم جريان احكام الجمع فيها وعدم كونها على اوزان الجمع المختصة او المشهورة فيجب منع من الواحد
متحقق فيها وهو جريان احكام المفرد فيها فان قيل ان اريد بقوله حروف مفردة كل حروف مفردة يرد سقاج
جمع سفرجل وفواز جمع فرزدق وان اريد به الجنس يحمل الاضافة على الجنس يلقى الحرف الواحد فوجب ان يكون
سما وشجرة جمع امرأة جمعا على لفظ الواحد لوجود الهمزة والتاء في كليهما وليس الامر كذلك بالاتفاق
على انه جمع على غير لفظ الواحد قيل يراد به جميع حروف مفردة كرجال وجعافرا وبعضها كسقاج وفواز ونحو
مخربك ليس بجمع على الاصل بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كجماعة وطاقنة
وهو قول سيبويه لبيان احكام المفردات استنجا لا والفرق بين اسم الجنس واسم الجمع ان اسم الجنس يقع
على الواحد والاثنين ضاعدا بخلاف اسم الجمع فانه يقع على الثلاثة ضاعدا فان قيل للكلمة لا يقع على الكلمة و
الكليتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا مزية في التزام كون الكلمة اسم جمع ايضا و
انما قال على الاصل لان فيه جملا قال الاخفش جميع اسماء المجموع التي لها احاد من تركيبها كجامد وبارك وركب
وصاحب وخدم وسفر جمع للثلاثة على الاحاد فيجاءل على جميع جبال وبارك جمع يبارك وركب جمع راكب وصاحب
صاحب وسفر جمع سافر وخدم جمع خادم وقال الفراء كذا اسماء الاجناس لها احاد من تركيبها كقمر وقمران
نخل ونخلة واما اسم جمع او اسم جنس لا واحد له من لفظه بموايل وعلم فليس يجمع بالاتفاق والمراد بمخربك اسم
جنس لا واحد له من لفظه بموايل وعلم فليس يجمع بالاتفاق والمراد بمخربك اسم جنس مما يفرق بينه وبين واحد
التلم ومخربك ما هو اسم جمع ومخربك جمع لتخفيف التعيين بقدر ما على ما بينا وهو
المجموع بينهما **صحيح ومكسر فالصحيح المذكور ومؤنث المذكور** صحيح

المذكر الصحيح أو المذكر المجهول أو المجهول مستأنفة لأنه لما قال فالصحيح لمذكر ولمؤنث كان سائلا قال ما جمع المذكر المجهول
وما جمع المؤنث الصحيح فقال جمع المذكر الصحيح كذا وجميع المؤنث الصحيح كذا وفي بعض النسخ فالمذكر فالفاء للبيان
ما كحق آخره واو مضموم ما قبلها أي قبل تلك الواو أو لوق الواو فقول آخر ٤
مفعول كحق واو فاعله وكلت ما موصولة أو موصولة مفعول ما لم يسم فاعله بقوله مضموم أو مبتدأ مقدم
أخبره المجهول الاسميته صفة واو أي واو ما قبلها مضموم وكذا الحكم في قوله **اوياء مكسورة ما قبلها**
أي قبل الياء لوق الياء **ونون مفتوحة** عطف على قوله واو الياء أي ما كحق آخره ٥
ونون مفتوحة وانما فتحت ليعاد لثقل الفتحة ثقل الواو والفتحة **ليدل** متعلق كحق والضمير عائدا إلى
لحق الواو والياء وفيه نظر لأنه قد سبق لحق الواو والياء والنون ولا قرينة على تعيين الواو والياء و
فيلزم عائدا إلى اللحق وفيه نظر لأن لحق النون لا أثر له في هذه الدلالة بل هو عوض عن الحركة والتنوين فالحق
أن يقدم قوله ليدل على قوله نون اللهم إلا أن يجد الكلام على حذف المعطوف ويكون المعنى لحق ذلك ليدل
على أن معه أكثر من ويتحقق عوض عن الحركة والتنوين فيستقيم الكلام على ألف و
النشء والضمير قوله هو عائد إلى ما هو عبارة عن الاسم أي مع ذلك الاسم أكثر من ذلك الاسم فإن قيل اسم التفسير
يوجب ثبوت أصل الفعل في المفضل عليه ولا كثر في الواحد قيل بثبوت أصل الفعل أن يكون محققا أو على سبيل
العرض وههنا كائن على سبيل العرض يعني لو فرض الكثرة في الواحد كان ذلك في المجموع أكثر منه كما يقال فلان
أخوه من الحجار وأعلم من الحجار يعني لو فرض الفقه في الحجار والعلم في الحجار كان فلان أخوه وأعلم منهما
ومنه بيت حسنة المومر أكثر من وبره واللق والنوم أكبر من وبره وما ولدوا وأبوهم رجل فان قيل لم يقل
ههنا على أن معه أكثر من جنس المخرج المشترك فانه لا يجمع كما لا يثنى قيل إنما لم يقل ذلك اكتفاء بما ذكر في التثنية
ويمكن أن يقال إنما لم يقل ذلك لأنه أراد ههنا تعريف ماهية المجموع مطلقا بقطع النظر عن كونه صحيحا أو معطلا فخرج
إلى هذا القيد كإخراج المجموع **فإن كان** الفاعل لتفسير الأقسام المستنفادة من عموم قوله ما كحق
آخره لاستثناؤه على المنقوص والقصور الصحيح لكنه ترك ذكر الصحيح لعدم اختصاصه بحكم أو سلامة عن
التفسير وبين حكم المنقوص والمقصود فقال فان كان اسم كان أي آخر الأسماء خبر كان ٤
قبلها أي قبل تلك الياء **كسرة** فاعل الطرف أو مبتدأ متقدم أخبره المجهول صفة ياء أي ياء حصل ٥
قبلها كسرة كفاص **حذفت** الياء لالتقاء الساكنين بعد النون والاسكان للاستثقال ٤
مثل قاضون جمع قاض أصله قاضون فنقل حركة الياء إلى قبلها لاستثقال الحركة على الياء ثم
حذفت لالتقاء الساكنين **وإن كان** أي الاسم **مقصودا** أي أسما آخره ألف مقصورة
بموصطف **حذفت الألف** المقصود لالتقاء الساكنين **وبقي ما قبلها** أي قبل
الألف بما حذفت **مفتوحا** ليبدل الفتحة على الألف المحذوفة **مثل مصطفىون** جمع
مصطفى أصله مصطفىون فحلت الياء القاصم حذفت لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الألف
مفتوحا للدلالة على الألف ثم قوله مثل خبر مبتدأ محذوف ومضاف ومصطفون مضاف إليه والرفع

وهي الدأية أي بلغت من الدأية واتأجج بالواو والنون لأن الدأية لها صدر منها فعل القلعة وهو أصابة المبحال و
والكتابة أي العقوبة نزلت منة القلعة فجعل لها هذا الجمع ويكون أن يجاب بأن العقل يطلق على الله تعالى لغة وإنما يكون
إطلاقه عليه سبحانه وتعالى لتكون أسماء الله تعالى توقيفية ومنع الشرع لا يتأني إطلاق اللغة كذا في بعض شروح المنار
وإن كان صفة ضمير كان عائداً إلى الاسم الذي قصد جمعه بالواو والياء والنون أو إلى المذكر المجموع بذلك
وعلى الثاني كان مداراً فائدة قوله **فذلك** هو الصفة أو أرادة المسماة أي إن كان المذكر المجموع بذلك
مسماة صفة. فصول مذكر أي مذكر غير علم أو ذلك المذكر مذكر **يعقل** أو فهو مذكر يعقل لكن إذا
قد رزناك المذكر مذكر أو فهو مذكر كان قوله **وإن لا يكون أفعل فعلا** محمول على حذف مضاف
أي ذو عدم كونه أفعل وإذا قدر فصول مذكر فلا حاجة إلى تقدير مضاف أو المعنى وحصول عدم كونه كذا والرد
بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة يتقدر مضاف أي فهو اسم مذكر وإن أريد به اللفظ المذكر كان قوله وإن لا
يكون بتمام تانيث مثل علاقة ضائعا نحو وجهه بأشراط التذكير اللفظ **وإن لا يكون أفعل فعلا**
عطف على قوله فذلك أي فذلك هو الذي لا يكون المذكر فيه مسمى هذه الصفة أي ذو عدم كون المذكر فيه مسمى
هذه الصفة وإن كان تقدير قوله فذلك فصول مذكر فلا حاجة إلى تقدير مضاف وقوله أفعل جنس يكون وإضافة
إلى فعلا باد في ملائمة أي أفعل الذي مؤنة فعلا لكن يرد عليه أن أفعل ههنا علم لا يوزن به من نحو أصغر
واسم وعزها والعلم لا يضاف وأجيب بأننا سلمنا ذلك لكن العلم يجوز إضافة بعد تأويله بمنكر أي بواحد
من جنسه وهنا كذلك وكذا الحكم في فعلا فمثل أمثلة لا يقال فيه أحمر من للفرق بين أفعل هذا وبين أفعل
التفضيل حيث يصح جمع أفعل التفضيل هذا الجمع كافضلون ولم يعكس لأن معنى الصفة في أفعل التفضيل كامل
ولا يشك هذا باجمع جمعاء حيث يجتمع بالواو والنون نحو اجتمعون لأن مجيئه بالواو والنون على خلاف القياس
أدنى في الأصل أفعل التفضيل لا أفعل فعلا لعدم كونه من الألوان والعيوب والحل وأفعل فعلا يختص به
ومجيئه يكون تانيث على جمعاء على خلاف القياس فلا يتوجه الاشكال **ولا فعلان فعلا** عطف
على أفعل ولا زائدة لتأكيد التثنية وإضافة فعلان إلى فعلان ملائمة كإفعل فعلا ولا فعلان الذي مؤنة
فعل مثل سكران فإنه لا يقال فيه سكران للفرق بين فعلان هذا وبين فعلان فعلا حيث يجمع هذا الجمع
لذلك فانون **والاستوى** عطف على أفعل ولا زائدة لتأكيد التثنية أي وإن لا يكون المذكر مستويا
فيما أي في ذلك الوصف **مع المؤنث مخبر** إذا كان يصف مفعول **وصور** فإن
المذكر فيهما مستوي مع المؤنث يقال رجل جريح وصور وأمرأة جريح وصور فلا يقال رجال جريح ولا صبور
لأنه لو جمع مذكر بالواو والنون يجمع مؤنث بالالف والتاء ومجيئهم يرتفع الاستواء المقصود فيه قل الشارح
أعلامه هذه العبارات أسبغت أي أركب وانصفت من الأولى لأن ضمير إن لا يكون عائداً إلى الوصف المذكور
فيكون المعنى وإن لا يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف
يستوى الشيء في نفسه مع غيره ولوقال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث كان شيئا إلى هذا عيان وقال شيخ
واستنادي نقول الله تعالى بالرحمة والعفوان أن ضمير إن لا يكون عائداً إلى المذكر كإلى الوصف فلا يلزم ما ذكره من

وخرج مخبري واستغفر استغفاراً وقاتل مقاتلةً ولجنتب لجنتاً وابتغى ابتغاءاً وبعثر بعثرةً **وعمل المصدر على فعله**
 لما سبته بالفعل لكان الاشتقاق بينهما **ماضياً أو غير ماضٍ** حال من فاعل يعمل أي حال كونه ماضياً
 وغير ماضٍ أي سواء كان بمعنى الماضي نحو إذا كرهني أم من يذ أو غير الماضي أي في الحال والاستقبال نحو من يذ الآن
 أو من أشد يد ولم يشترط لأعماله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال كما اشتراط أعمال اسم الفاعل والمفعول لأن عمله
 باعتبار الاشتقاق بينه وبين الفعل لا باعتبار شبه الفعل ففرق في الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم
 الفاعل فإنه يعمل لمشاكلة الفعل لفظاً ومعنى وذلك لا يتحقق إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال إذ لو كان بمعنى
 الماضي كان مشابهاً لمعنى ومخالفاً لفظاً ومخالفاً لمعنى فسقطت قوة المشابهة فلم
 يعمل عمل واحد منهما وهذا هو الأصح وفيه إذا كان المصدر بمعنى الحال لا يعمل فلا يقال ضربك الآن زيد أشد يد لأنه
 يعمل لكونه في تقديران مع الفعل ولا يجوز هذا التقدير إذا كان بمعنى الحال لأن المصدر فيه إذا دخلت على المضارع
 خلص للاستقبال ثم المصدر يعمل **إذا لم يكن المصدر مفعولاً مطلقاً** أما إذا كان مفعولاً مطلقاً
 فلا يعمل أن يعمل من الفعل حينئذٍ للفعل كونه قوياً والمصدر ضعيفاً ولا يتعلق المصطلح بالضعيف مع وجود القوي وكان
 عمله لكونه يتقدير الفعل مع أن وإذا كان مفعولاً مطلقاً تعدر تقديره بأن مع الفعل إذا لم يعدر تقديره ضرباً يضرب
 أن ضربت وإذا سدد مصدر الفعل لم يعمل أن لا يعمل للمصدر قبل ثبوت ماضي الفعل كما ينبغي **ولا يتقدم معموله**
 أي معمول المصدر **عليه** أي على المصدر لأنه ضعيف العمل ولهذا قد وجد ولا فاعل له مظهر أو لا مظهر
 بخلاف الفعل وسائر ملحقاته وذلك لتفصان مشابكة الفعل لفظاً ومعنى أما لفظاً فلعدم موازنة في حركته
 وأما معنى فلعدم وقوع الفعل بخلاف اسم الفاعل فإنه يوازن لفظاً ومعنى فكذا اسم المفعول على ما سنبين
 في موضعه ولكونه يتقدير الفعل مع أن وشئ مما في جزاءه لا يتقدمها لأن حركتها موصولة والفعل الذي بعده أصلها
 وفني مما حيز الموصول من الصلة ومعمولها لا يتقدمها **ولا يضم فيه** أي ولا يضم معموله أي فاعله
 مستتر فيه لضعف عمله على ما عرفت بخلاف البارز نحو من يذ أو أنا لا يضم الفاعل فيه لأنه لو ضم فيه لضم في مثله
 مجموعاً لئلا يلبس المثنى والكجوع بالواحد ولا يجوز أيضاً في المثنى والكجوع لأنه يستلزم التثنية في المثنى وهما
 تثنية المصدر وتثنية الفاعل المضمر وجمع المجمعين في المجموع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل المضمر وهو مستقل
 ولو لم يكن المصدر ولم يجمع عند تثنية المضمير لزم اللبس بخلاف اسم الفاعل وهو لا يتحداه مع فاعله فيما صدق
 عليه فتثنية أحدهما وجمع تثنيتة وجمع لا خوف فلا يستلزم ذلك هذا حاصل ما ذكره المصنف وتعالى أن يقول
 يجوز أن يحتمل المصدر ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كالظرف المستغفر اسم الفعل قائماً بمتحلات ضمير المثنى و
 المجموع ولا يثنى ولا يجمعان يقال يا زيد رو يد مروا يا زيد أو رو يدك رو يا زيدون رو يدك هذا حاصل ما ذكر في المرفعي
 وأجيب بأن الظرف واسم الفعل تسامحاً باعتبار قيامهما مقاماً مرفعاً وهو الفعل لا حقيقة بخلاف المصدر
 فإنه غير قائم مقام مرفعاً فانه **ولا يلزم** أي المصدر **ذكر الفاعل** نحو أعجبني زيداً ومنه قوله تعالى
 أو أطعم في يوم ذي مسغبة يتيماً لضعف عمله والمراد أن كونه مفعولاً عن المرفعي وأما عند التثنية فامانة تعلقت
 لأن المرفعي إذا لم ينفذ كان مستغفراً **والألف** لا يكرر لها وتثنى أن الفاعل لا يضم فيه **ويجوز إضافته**

الفعل

أي إضافة المصدر إلى الفاعل نحو عجزني ذق القصار التوب وهو الأكثر من صا إلى المفعول ويدل عليه قوله وقد يضاف المصدر إلى المفعول

بالمفعول العجز من أن يكون مفعولا أو ظرفا أو غلة نحو عجزني ضرب الضرب المجازي ضرب يوم الجمعة وضرب التاديب ويكون ذلك المفعول منصوب المحل أن قد لا يصلح بفعل معروف مع أن أو مرفوعا إذا كان مجهول مع أن أو إذا ضيف إلى الظرف جاز أن يعمل فيما يصلح رفعا ونفيا على كونه فاعلا ومفعولا نحو عجزني ضرب اليوم زيد

أعماله أي أعمال المصدر باللام الحجاز والمجوز رجال أي حال كونه مفعولا باللام أو مصاحبا باللام

لأن مدار علمه تقديره بالفعل مع أن وإذا كان باللام لا يحل تقديره بالفعل مع أن فيلزم أن يمتنع علمه لعدم ذلك لكنه صرح على قلة لأن المانع عارض ومنه قوله ضعيف التكاية أعداءه بحال الفلج يراخي الأجل والميرج صفة ويجعله يتقيد بـ في أعداءه أو يتقيد بمصدره فكل عامل فيه أي ضعيف التكاية أعداءه وقيل لم يأت في القرآن ثلثي من المصادر المعقبة باللام عامل في فاعل أو مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يجيب الله

المجهر بالسوء من القول **فإن كان مطلقا** بليغة الفقيه يقول إذا لم يكن مفعولا مطلقا والمجمل للمق

مقرضات لبيان بعض أحكام أعمال المصدر عند ذكر علماء أي فإن كان المصدر مفعولا مطلقا **فالمعمل للفعل** إذا المصوب لا يتعلق بالضعيف مع وجوب التقوى **وإن كان المفعول المطلق يد له**

أي من الفعل أي ساد مسد الفعل بعد حذفه نحو حمد الله وشكر الله كما أنما يحذف الفعل كاسم الفعل البعين علمه دون الفضل **فوجهان** فاعل فعل محذوف أي فيجوز الوجهان أو منبذاه محذوف أنجز فصيحا الوجهان

والفار جائرة على الوجه الأول وواجبة على الثاني كما استعرف أن الخبز إذا كان مضرا علمت بتأخير الفاء وإذا كان جملة اسمية يجيب بجواز أن يكون الفعل عاملا للاصالة وجاز أن يكون المصدر عاملا لنيابة كالمصيدة

ولأن المصدر قوى من حيث الذكر وضعيف من حيث الفرعية والفعل قوى من حيث الاصالة وضعيف من حيث المحذف فلا تنعين الضعيف في المصدر حتى قنع عمله ثم لما فرغ من بيان المصدر شرع في بيان اسم الفاعل فقال **اسم الفاعل المشتق من فعل** وما قال من فعل وليقل مراد مصدر مع أن الصفات كلها مشتقة

من المصدر إشارة إلى جريان الاصطلاح بالفعل بأن اشتقاق الصفات من المصدر بواسطة الفعل **ملقاة** متعلق بالاشتقاق قام بالفعل به وفيه اختلاف عن اسم المفعول فإنه مشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل بمعنى المحدث

المحدث والمجوز رجال أي حال كونه كائنا بمعنى المحدث أي بمعنى الدلالة على منفعة حادثه لا ثابتة وفيه اختلاف عن الصفة المشبهة لأنها بمعنى الثبوت لا بمعنى المحدث وهو حسن وكثير إذ معنى زيد حسن وكثير تيت الطحس والكرم وليس

معناه حدث له الحسن والكرم بعد أن لم يكن وإذا اريد المحدث فيقول حسن وكثير لأن أوغلا وكذا نحو جيت يعني يتوق المحبابة لا بمعنى حصل وثمها وكذا حذر عن اسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت نحو احسن والكرم لكنه يدل في الحداسم

التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى المحدث ونحو ضرب واقتل فإنه مشتق من فعل لمن قام به بمعنى المحدث لكن مع زيادة فيعتبر الحيشية فاما منظورة في جميع الحدود ولا سيما الحدود المعقبة فيكون المعنى ما اشتق من فعل

لمن قام به الفعل أي حيث أنه قام به الفعل لا من حيث أنه قام به زيادة الفعل على الغير فيخرج ذلك من حيث أنه قام به

فإن كان

على غير ويخرج من أحد نحو حائض وطائفة من الصفات الثابتة مع انما اسماء الفاعلين الا ان يقال ان مثل هذه الصفات معقودات حيز وطمت وملاذ، وليست باسم فاعل او يقال ان معنى البتة فيما يجازى الاستعانة بالوضع ويخرج من الحد نحو خالد واثم وثابت وراسخ ومستمر ما يدل على الوامر والبتة مع انما اسماء الفاعلين و آجيب بانما تدل على حدوث المخلوق والوامر والرسوخ والاستمرار ويخرج من الحد صفات الله تعالى كالحائض والرائق وغيرهما فانما من اسماء الفاعلين مع انما تدل على الدوام والاستمرار فوجب بان الدوام والاستمرار فيها ليس يصح بل واقع باعتبار الموصوف القدير منزلة عن التغير والتحد ويدخل في الحد الساهق والصاهق والعاذى وغير ذلك من صفات غير العقلاء فانما اسماء الفاعلين مع انما يخرج بقوله لمن قام لان كلمة من يخفى بالعقلاء واجيب بانما تدخل في الحد على سبيل التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم ويخرج من قوله لمن قام لاسماء الفاعلين من الصفات كالمناقب نحو قارب وباعد ونحوهما من الصفات الاضافية كما ليست بمعان قائمة بالذات بل هي امور اختيارية عديمة الوجود لها على الامم الا ترى ذلك او صفت ابدأ بالقرب في قولك فرب زيد يصح الوصف به وان لم يكن القرب قائما به الا ان يراد بالقيام عموم من ان يكون حقيقة او اعتبارا فلا يخرج ذلك وانما قل لمن قام به وليس لمن فعل لئلا يخرج نحو منكسر متكسر من الانفعالات وكذا نحو كرام وحاسن اذ اصبح لبيان الحدوث فانه قائم للفاعل وليس بمحدث بفعله وصيغته وهذا مطرد في كل صفة مشبهة عند اداة التحد ونحو طائل وضائق وغير ذلك **وصيغته** اى صيغة اسم الفاعل **من مجرد الثلاثي** الاضافة من باب جرد قطيعة اذ الاصل من الثلاثي المجرد **على فاعل** الطرف المستغرق في قوله وصيغته اى واقفة على فاعل اراد بصيغة صيغة الكثير المشهورة والافعال ونقول وحد ونحو ذلك ايضا من صيغ اسماء الفاعلين من الثلاثي المجرد وانما بين الصيغة ههنا مع ان بيان الصيغة من وظائف التصريف دون النحو استطراد اوضنا وقوله من مجرد الثلاثي المجرد والمجرد صيغة الصيغة اى صيغة الكائنة من كذا وفيه نظر لانه يلزم حينئذ في قوله ومن غير على صيغة المضارع العطف على معبوع عاملين مختلفين بغير تقدم المجرد والنجواب عن ياتى بعد استطراد ان يجعل المجرد والمجرد صيغتين المستغرق هو قوله على فاعل ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى الا اذا كان المخلوط قائما في الدار كدرهم فان قوله في الدار حال من الضمير الذي في الطرف وهو كس والعامل فيه هو الطرف **ومن غير على صيغة المضارع** عطف جملة على جملة والتقدير صيغة من غير المجرد الثلاثي يعنى الثلاثي المريد فيه والباعى المجرد المريد على صيغة المضارع ويمكن ان يكون الكلام من قبيل العطف على معبوع عاملين مختلفين بتقدير المجرد مع المجرد على وجه ان ثبت جواز ان يكون قوله ومن غير عطف على قوله من مجرد الثلاثي وقوله على صيغة المضارع عطف على فاعل والحق انه من باب الفصل بين العاطف والمعطوف بالطرف والواو ماطقة وقوله على صيغة المضارع عطف على قوله على فاعل وقوله من غير ظرف وقع حالا من ضمير الطرف المستغرق وهو قوله على صيغة المضارع ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى اذ كان ظرفا كالمري وعلى صيغة المضارع حال كونه كائنا من غير مجرد الثلاثي **مبهم مضموم** الباء مضمومة في قوله مضارع والمضارع عطف على مضارعة غير مضمومة كما في مستخرج **وكسر ما قبل الآخر** كلمة موصولة وموصوفة والطرف صلة او صفة اى وكسر الحرف الذي او حرف ثبت او حصل قبل الآخر وان لم يكن في ما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفعل فان ما قبل هذا ضم **مضموم مثل**

ومستخرج مثل يمثلين أحدهما على صيغة المضارع ولا يخالفها إلا بالميم وكان حرف المضارعة والثاني ما
 يخالفها بجر الميم أيضا فينبغي أن يمثل بثالث وهو ما يخالفها في حركتها بتل الآخر أيضا نحو متفاعل فإن قيل قد جاء
 اسم الفاعل من غير المجرى الثلاثي بكسر الميم لمتابعة ما قبل الآخر وفيه ما قبل الآخر لمتابعة الميم كما منتهى من أن
 يتثنى فإنه جازية كسر الميم وضمتها لما قبله فثبت هذا فرع والكلام في بابي على الأصل فإن قيل قد جاء اسم الفاعل من غير المجرى
 الثلاثي فثبت ما قبل الآخر نحو أخص فهو محض وأشبه فهو مشبه بالفتح قيل أنه قليل أو مستعار من اسم المفعول
 كسبب منعه لكنه أشبه بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى يجر الأصل **وبعمل** أي اسم الفاعل **عمل فله** أي الفعل
 الذي اشتق منه وهو الفعل المبني للفاعل لأنها أو متعليا أو مخراتبة **ط معنى الحال أو الاستقبال**
 لأن عمله لشبه المضارع فيلزم أن لا يخالف في الزمان لأنه لو خالف في فسقطت قوة المشابهة لفظا ومعنى وكذا
 يلزم من أعمالهم ما قوى شبه أعمالهم ما لم يقو به وقيل هذا الشرط للعن في المنصوب دون المرفوع لأن أدنى
 مشابهة الفعل يكفي للرفع لشدة اختصاصه بوجه نظر لا يخالف ما قالوا أن الفاعل المظهر من المفعولان القوية
 كما لمفعول فلهذا لا يعمل فيه اسم التفضيل مطلقا على ما سبقت في اسم التفضيل لأنه لو كان أدنى شبه الفعل كافيا للرفع
 لوجب أن يعمل اسم التفضيل في الفاعل مطلقا أيضا لشبه الفعل في الدلالة على الكثرة ولشبهه بأخص من فعل التعجب في
 اختصاصه بمجيبه لوني وعيب وإذا عرفت هذا فاعلم أن قوله بشرط إما أن أي متلبسا بشرط أو خبر متبداً محذوف
 أي هو متلبس بشرط أو كجمله حال أو مقترنة وإضافة الشرط إلى المعنى إضافة المصادر إلى المفعول بمعنى الأمر أي بشرطنا
 معنى الحال أو الاستقبال أو ببيانته أي بوجود شرط هو معنى الحال أو الاستقبال ويمكن أن يكون المعنى بشرطه بمعنى كذا
 أو بأشترط معنى كذا وإضافة المعنى إلى الحال ببيانته أو بآدنى ملائمة أي معنى يحصل عند اقتران الحال أو الاستقبال وقل
 الكسائي أنه يعمل مطلقا سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال **والاعتماد** مطلق على معنى أي بشرط
 معنى الحال أو الاستقبال وبشرط الاعتماد أي اعتماد اسم الفاعل على المتعدي أي **على صحتها** وهو المتبداً
 أو الموصوف أو الموصول أو الحال بخزينة قائم أبواه وجاء في رجل قائم أبواه وجاء زيد بكباغلام **أو الهنقة**
 أي همة الاستفهام نحو أقم زيد **أو ما التابعية** نحو ما قائم زيد وإنما شرط الاعتماد على ما ذكر ليتقوى في أي
 في اسم الفاعل جهة الفعل من كونه مسنداً إلى صاحبه أو مطلقاً بما هو بالفعل أولى وهو الاستفهام أو النقد أو ما شرطه
 جهة الفعل بينهما على فرعية في العمل والمخاطبة عن الأصل فلم يجر ابتداء ضرب زيد وأهذ عند ميبوبه وسائر القصر
 وأما الاختصار والكوفون فيجوز أن أعماله غير مضمرة على شيء مما ذكرنا فكأنهم أئمة في التفسير الشك في حاله **فإن كان** الفاعل
 للتعقيب في الأخبار أي أن كان اسم الفاعل **للماضي** أي بمعنى الماضي أو الاستمرار للتعقبات للماضي **وجبت**
الاضافة أي إضافة معنى غير أي من حيث المعنى مزال عن الفاعل أي وجبت معنى الاضافة في ظرف
 أي وجبت الاضافة في ظرف أو حال أي ذلك معنى أو معنوية لغواف شرط اللفظية وهو إضافة الصفة إلى معولها
 لأن اسم الفاعل غير عامل جيباً كاستفهام شرط على هذا أي وجب الاضافة إذا كان بعد معول واليجاز أن لا يضاف نحو
 هذا ضرب أمسوكيكم حيث لا في الظرف أو الجواز والجرور بخزينة ضرب أمسوكيكم لأن لا يكتفيها وإثمة الفعل
خلاف الكسائي فإنه عمل اسم الفاعل مطلقاً كما هو في وجب إضافة ولو أضيف لا يكون الاضافة محذوفاً

معنوية بل لفظية لا يقول ان اصل الحال او الاستقبال او الماضى فعارض لم يثبت بل وقرينة والعارض لا يقبل ولا
 يفسر على ذى اللام فانه عمل مطلقا بالاتفاق كما ذكر في المتن فلا يمتسك بموازنة معطى بكم مسدودها بالاتفاق ولا تفكك لكان
 بتقدير فعل ما لول عليه اسم الفاعل اى اعطاه درهما كما ذكر في المتن والجملة مستأنفة لانها وقعت جوابا لمن قال ما اعطاه
 قال الاندلسى هذا معنى تقدير الفعل لا ينقسم في اسم الفاعل من افعال القلوب نحو انا طان زيدا مسدودها لانه لوقه
 هنا فعل آخر لم يرم الاقتصار على احد المفعولين اللهم الا ان يمتنع جواز ذلك للزوم الاقتصار على يجعل عاملا مع المضى ويجعل ذ
 من خصائص افعال القلوب كسائر افعال القلوب مستأنفة لانها وقعت جوابا لمن قال ما اعطاه
 ان وجد معمول آخر لاسم الفاعل غير ما ادنىف اليه بعد كونه بمعنى الماضى او ناقضا لى ان كان لى اسم الفاعل الذى معنى
 الماضى معمول آخر غير ما ادنىف اليه معنى ان اشتق من فعل لم مفعولان نحو زيد معطى عمرو مسدودها **فيعمل مقدا**
 اى فهو متلبس بتقدير فعل مقدر على اسم الفاعل اى اعطاه درهما والجملة مستأنفة لانه لما قال زيد معطى عمرو
 مسدودها كان سائلا ما اعطاه فقال اعطاه درهما ولما قل ان يقول هذا اى تقدير الفعل لى تاتى فى اسم الفاعل من
 افعال القلوب نحو انا طان زيدا مسدودها للزوم الاقتصار اللهم الا ان يجعل عاملا مع المضى ويجعل ذلك من خصائص
 افعال القلوب ولما قل ان يقول ان قوله معمول آخر يقتضى ان يكون المضاف اليه ايضا معمول لاسم الفاعل الذى معنى الماضى
 وليس كذلك وكسب باننا لا نسلم انه يقتضى ذلك حيث لم يقل معمول آخر لاسم الفاعل وعلى تقدير التسليم قلنا ان معنى قوله
 معمول آخر لى صائحه لعله فيه على تقدير ان لا يكون معنى الماضى او يحصل على تقدير من التقادير ولا على تقدير اى على تقدير كونه معمول
 الماضى ولا شك ان درهما فى زيد معطى عمرو مسدودها والمضاف اليه وهو عمرو كلاهما معمولان الفاعل على تقدير من التقادير
 وهو بتقدير كونه بمعنى الحال او الاستقبال او محض على معمول لا من حيث المعنى لكونه بمعنى الفعل ولا شك فى كونها معمولين
 للفعل لو كان وكذا الحكم فى قوله تعالى وجاعل الليل سكنا لان الاستمرار فى حكم الماضى كما عرفت ولما قل ان يقول ان فى
 اطلاق قوله وان كان معمول آخر لا يمتنع عليه جزم المذكور مطلقا لانه لو كان بعدة معمول تابعا للمضاف اليه او معمول
 لفعل مؤخر عنه او غيره لا يصدق عليه كونه بفعل متقدما **فان دخلت اللام** انما للتعقيب في الاخبار اى قلنا دخلت
 اللام الموصولة على اسم الفاعل **استوى الجميع** اى جميع الانصتة فى جواز الاعمال اى جميع انواع اسم الفاعل
 يتقن الحال او الاستقبال او الماضى لان اسم الفاعل يقع صلة للموصول فيصير معنى الفعل حتى كان بمفعول جملة
 ولو لم يكن معنى الفعل لما صح وقوع صلة وانما اورد على صورة اسم الفاعل لما ذكرنا فى الموصولة والفعل يستوى فى علم
 الانصتة كلها فكذلك هذا يجوز الضارب مسدودها لا يمتنع اقامه كما يجوز عند الحق غدا والآن **وما وضع هذا**
 من اسم الفاعل **للبالغة فى الفعل نحو ضرب وضرب ومضى** اى مضى
 كثير الضرب **وعليم** معناها كثير العلم **وحل** معناها كثير الحن **فثله** خبر لقوله وما
 وضع يعنى ان اسم الفاعل الموصوف للبالغة مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الذى لم يوضع للبالغة فى الفعل لا كثيرا
 تقول زيد ضرب ابوه عمرا الآن او غدا وزيد المضرب ابوه مرأ الآن او غدا او مسرقان قيل لم يجعل هذا مع انه لا يجوز
 على الفعل المضارع اى كجوازته فى حركاته وسكناته نظير بقى المشاهدة اللفظية قيل انما جعل اعتبار الاصل وعدم اعتبار
 العارض او تقول ان ما صدق عليه هذه اللفظ صدق عليه مفعلة الفاعل المستوفى الضارب وكذا المضرب

ضروب الاثنين في الثلاثة والمفعول أي مفعول الصفة المشبهة في كل واحد منها أي من الأقسام
 الستة المذكورة مرفوع ومنصوب ومجر وفصارت الأقسام ثمانية عشر ضروب الثلاث
 من أقسام المفعول في الستة من الأقسام الحاصلة بغير معنى الصفة في صفات المفعول الثلاث فنقول صارت ثمانية عشر
 جملة مستأففة كان سائلا فلا كبر صارت الأقسام فقال صارت ثمانية عشر قسما ثم أعلم أن ما ذكره الشيخ ههنا أحسن وأسبغ
 مسائلها ولها اعتبارات أخرى يرتقى مسائلها إلى الوفاء وتنقسم إلى خمسة التاليف وقيمتها ومشتقة وهي مصب تعدادها
 وقد ذكرها الشيخ واستأذى طاب الله ثراه وجعل الجنة مثواه في رساله على التفضيل فإن رفعت عليك بما قاله
 أي يقع للمفعول في مفعولاتها المرفوعة على الفاعلية أي حال كون المفعول فاعلا فهو حسن وجهه **والنصب**
 أي نصب المفعول في مفعولاتها المنصوبة على التشبيه أي تشبيهه مفعول الصفة بالمفعول أي مفعول
 اسم الفاعل في المعرفة أي في المفعول المعرفة نحو الحسن الوجه بالنصب فإنه تشبيه بالمفعول به وليس بمفعول
 به لأن فعل الصفة المشبهة غير متعد فلا يكون مفعولها المنصوب مفعولا به لكن لما شبهت هذه الصفة باسم الفاعل شبهت
 منصوبها بمفعول اسم الفاعل كما أن المجر في نحو هذا الحسن وجهه تشبيه بالمفعول الحسن الوجه في الحسن الوجه فاعلا وهو حسن وجهه
 أصله بالنصب ويجوز الإضافة للتشبيه بالحسن الوجه مع عدم التخصيف والحسن الوجه حقه المرفوع على الفاعلية والتجمل
 الإضافة لحصول التخصيف بجذق الضمير من الفاعل على ما عرفت في بحث الإضافة ونصب التشبيه بالضارب الوجه في كون الصفة
 والمفعول معرفين باللام تفرق بالمفعول مفعول به للتشبيه وأعمال المصدر المعرف باللام في الجار والمجرور صحيح نحو قوله تعالى
 لا يحب الله الجعبر بالسوء من القول **وعلى التميز** عطف على قوله على التشبيه بالمفعول أي والنصب على التميز
في النكرة في المفعول المسمى بالوجه والجر أي جر المفعول في مفعولاتها المرفوعة على الإضافة
 أي مبني على كونه مضافا إليه **وتفصيلها** أي مسائل الصفة المشبهة الثمانية عشر **حسن وجهه**
 الصفة مجردة من اللام والمفعول مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فاعلة **ثلاثة** فنقول تفصيلها مبتدأ محذوف
 الجرح أي تفصيلها بما يذكر بعد وقوله حسن وجهه فنقول ثلاثة في معنى ذو ثلاثة أوجه خبرها والجملة مبنية للتفصيل أو يقال
 قول حسن وجهه خبر لقوله وتفصيلها وقوله ثلاثة خبر مبتدأ محذوف أي هذه ثلاثة وفيه نظر لا يستقيم أن
 يجعل قول حسن وجهه خبرا أو تفصيل مسائلها الثمانية عشر ثم لا يميز هذا الخبر ولا يعطف على هذا الخبر خبره حتى يميز فلا
 يقع محل هذا الخبر على تفصيل مسائلها **وكذلك حسن الوجه** أي مثل حسن وجهه حسن الوجه وكذا
 البواقي في كون كل ذلك ثلاثة أوجه فالصفة في حسن الوجه مجرد عن اللام والمفعول ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
 فهذه ثلاثة فإن قيل أي حرف يقدّر في إضافة الحسن الوجه ولا يعمد خوفا في الفاعل قيل تقدير الحرف في الإضافة
 المعنوية وأما الجرح في الإضافة اللفظية فيمحمول على ما فيها التحق وليس بتقدير حرف وقوله في تعريف الإضافة بواسطة
 حرف الجرح أيضا أو تقدير المحمول على كونه تعريفا للإضافة المعنوية وفيه نظر لأن تفسير الإضافة المعنوية اللفظية بما
 هذا المحمل وكان الاسم في باب الإضافة لا يعي إلا لبيان خبره لا يجرى في الجرح كما يجرى في الاسم وهو محمول على إرادة
 للتقدير حقيقة أو حكما فيسأل الإضافة اللفظية على القول بالتقدير الحكيم على ما ذكره من المحمل على كونه تعريفا للإضافة
 بما أو يقال ضارب زيد ملحق بنحو علام زيد في تقدير اللام نحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة في تقدير من كان الحسن

كما ان الحاتمة هو الهفنة ونحو سارق الليلة ملحق بنومزب اليوم في تقدير في والتغير في تقدير من البيان في نحو الحسن
الوجه بعد خروجه عن كونه فاعلا لفظا بالاضافة والقول باضافه الفاعل اذ لو لم يخرج عن الفاعلية لفظا بالاضافة لزم تعدد الفاعل
فقط هذا يكون اضافة الحسن الى الوجه من باب الاضافة الى المشبه بالمفعول لفظا والى الفاعل معنى او يقال حرف الجر
في الاضافة اللفظية غير منحصرة في الثلاثة المذكورة بل جروها ما يتعدى بها اصل الفعل المشتق من المضاف
نحو رغب زيد فانه بمعنى الى اي رغب الى زيد اذ جعل اضافة الى المفعول وكذا بالبعيد واذا لم يتعد ذلك لم يحرف
نحو حسن الوجه وضارب زيد يقدّر اللام الزائدة لصروق نصيحه البحر لما قلنا ان المضاف لا يخرج اللفظية عن حرف
جر ويكون فيما وراء الفم في حكم العدم اذ الاضافة الصورية يستند على صوتية اللام لا معناها والاكثارات معنوية
وحسن وجه الصفة مجردة عن اللام والمفعول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعة ومنصوبة ومجرورة
هذه ثلاثة **الحسن وجه** الصفة ذات لام والمفعول مضاف مرفوعة ومنصوبة ومجرورة هذه ثلاثة فقول
الحسن وجه معطوف بمحذوف العاطف لعله محذوف مخزعا عن كثرة التكرار واما حيز السنن السابق
ليشير الى انه شروع في تقسيم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام
وهذه الصفة ذات اللام **الحسن وجه** الصفة معرفة باللام والمفعول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعة ومنصوبة
ومجرورة هذه ثلاثة **اثنان منها متعنان** فان الاثنان مبتداء ومضافا صفة ومعتنان خبرا اى اثنان
كأثنان من الانقسام الثمان عشرة متعنان وهما **الحسن وجه** تكون الصفة ذات اللام والمفعول مجرد
مضافا **الحسن وجه** تكون الصفة ذات لام والمفعول مجردا عن اللام والاضافة وامتثاعها ظاهر
لعدم فائدة الافادة التفتيح مع ان الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى التذكير وهو خلاف وضع الاضافة وان كانت
لفظية لان اللفظية يجري مجرى المعنوية فلا يجوز في المعنوية اضافة المعرفة الى التذكير فكذا لا يجوز في اللفظية واذ اعرفت
هذا فاعلم ان قول الحسن وجه خبر مبتدأ محذوف اى هما الحسن وجه وقول الحسن وجه عطف بمحذوف العاطف او خبر
بجاء خبر او تعداد **واختلف في جواز اطلاقه** باوهو **حسن وجه** تكون الصفة مجردة عن اللام
والمفعول مجردا مضافا قل بعضهم انه ليس بجائزا لان الاضافة يستلزم اضافة الشيء الى نفسه ولا بعضهم ايجابا
ومنعوا استلزام اضافة الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه وهو الصحيح وعليه الاكثر وهو من المسائل
الحسنة على ما سبقت في باب الجواز والمجرور اعني قوله في حسن وجه مفعول ما رسم فاعله لقوله **واختلف في جواز**
من الثاني عشرة بعد استقامت مسليتين منها وثلاث على حسب الاختلاف **مكان فيه ضمير واحد** وهو
فيما اذا كان المفعول مضافا مرفوعة او مفعولا منصوبا او مجرورا **الحسن خبر** مكانه والمجمل خبر لقوله والبواقي
والضمير محذوف اى البواقي ما كان منها في ضمير واحد الحسن المفعول المقصود وهو الربط بالضمير لفظا مع قوله لا
وخير الكلام ما قل ودل **فما استلزم الحسن وجه** بل رفع والحسن الوجه بالنصب والحسن الوجه بالجر والحسن
وجهاد حسن وجه وحسن الوجه بالجر وحسن الوجه بفتوح حسن وجه وحسن وجه بالاضافة وحسن وجهها
فان قيل يلزم في الحسن الوجه بالجر تعدد الفاعل لانه من الاضافة الى الفاعل وفي ضمير ايضا بل قيل قوله وصفي رقت لها
فلا ضمير فيها وان ضميرها ضمير الموصوفين الفاعل بطل الاضافة خرج عن ضمير كونه فاعلا لفظا لكنه فاعل معنى وباعتبار المعنى

الحسن وجه الصفة ذات اللام والمفعول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعة ومنصوبة ومجرورة

غير مضمير فيه نظراً لأنه ينتج عنه تاليف بعد الاضافة بالرفع ايضاً وهذا الوجه اعتباراً فاعلية الوجه واجب بان الحمل على المفعول باعتبار
 المعنى وهذا الاعتبار فاعل **وما كان منها فيه ضمير ان** وهو فيما اذا كان المفعول مضافاً وهو
 منصوب او مجرور **حسب** لمحصل المقصود واما عدم احصية فلو بوزن الزائد على المقصود وسأله ثلث اقسام
 على حسب اختلاف زيد حسن وجهه بنصب الوجه وحسن وجهه بجر الوجه وهو الذي اختلف فيه المحسن وجهه بنصب الوجه
وما الا ضمير فيها فيه وهو فيما اذا كان المفعول مرفوعاً غير مضاف **في** لعدم حصول المقصود
 وهو الربط بالموصوف لفظاً وسأله اربع المحسن وجهه برفع وجهه وحسن وجهه برفع وجهه وحسن وجهه برفع وجهه
 بتوئين حسن وجهه الوجه والمحسن الوجه برفع الوجه **ومتى رفعت بها** اي بالصفة المشبهة ما بعدها
فلا ضمير فيها اي في الصفة المشبهة والايضا تغلغل الفاعل **فمتر كلفعل** الفاعل للتعليل
 اي لان الصفة المشبهة حينئذ كالفعل والفعل اذا وقع بعده لا يكون فيه ضمير فلا اعادة ويحتمل ان يكون قوله
 فمتر كلفعل ينتج اي تحييد يكون الصفة المشبهة كلفعل في انما لا يثنى ولا يجمع ويكون تذكيرها وتانيها باعتبار
 فاعلها الظاهر **والا** ان حرف الشرط والشرط محذوف اي وان لم يكن يرفع بمبايل مجرولاً لضافة او ينصب على
 التثنية بالمفعول **ففيها** اي في الصفة **ضمير الموصوف** لان الفاعل لما جرت الاضافة او نصب
 على التثنية بالمفعول خرج عن حقيقة كونه فاعلاً فلا جرم يكون فيها ضمير يكون فاعلاً لها **فتوث الصفة و**
تثنى وجمع اذا تحقق وجود الضمير فيها اذا كان ما بعدها منصوباً او مجروراً توثقت الصفة وتثنى في
 على حسب الموصوف للبطابقة بناء على ان الصفة تتحمل ضميراً تقول هذا حسنة وجه او حسنة وجهها والزيد ان
 حسناً وجه او حسنان وجهاً والزيدون حسناً وجه والزيدون حسنون وجهاً **واسما الفاعل**
والمفعول اصله اسمان فسقطت النون بالضافة اي اسما هذين فلا يلزم ان يكون لكل واحد اسمان
غير المتعديين اي غير المتجاوزين عن الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله مثل **الصفة**
 المشبهة فيما ذكرنا من الصور اي ما جاز في الصفة المشبهة هي هذه المسائل جاز في اسم الفاعل
 والمفعول غير المتعديين لان جواز هذه الصور في الصفة المشبهة انما هي لمشاهاة ما يسم الفاعل فجازها
 فيه اولى فتقول القائم الغلام رفعا ونصبا وجرأ وكذا القائم غلامه والقائم غلامه وكذا الصور التثنية للجر والرفع والقائم
 عن الاسم وكذا انمو المضروب الغلام او غلامه او غلامه بالحركان الثلث وكذا ابتداء الاسم عن المضروب وكذا اسم
 المنسوب كانه ملحق بالصفة المشبهة نحو القمحي الابي الى اخره الصور فلذلك قيل اسم المفعول (يعني من غير المتعدي
 فكيف يستقيم قوله غير المتعديين وكيف يورد المضروب مثلاً انضم المفعول غير المتعدي قبل المار من اسم الفاعل
 الغير المتعدي غير المتجاوز عن الفاعل ومن اسم المفعول الغير المتعدي هنا غير المتعدي عن مفعول ما لم يسم فاعله
 الى المفعول الثاني وانما قيل اسم الفاعل والمفعول بغير المتعديين اختصاراً عما اذا كانا متعديين نحو ضارب زيداً ومعط
 درهما حيث لا يجري فيها مع ما تقدم يا ايها ذكر من الاقسام بل يجري فيها ما نصب للمفعول على المفعولية او جزم على
 الاضافة وذلك لاننا لا جرم فيها تلك الاقسام لغير الالتباس حتى لو قيل زيد ضارب ابيه وزيد معط ابيه مثلاً لم يعلم
 ان ابا في المثال الاول مفعول ضارب او فاعل اخيفت اليه وان ابا في المثال الثاني مفعول المعط ايترو قام الفاعل

تفصيل

او مفعول ثلثي اضعف اليه بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول اللذين فانه لا مفعول لها فلا يحصل الالتباس
والاشتباه المصنوب والمجرد ثم لا بد من بيان الصفة المشبهة شرعا في بيان اسم التفصيل فقال **اسم التفصيل**
اسم يدل على تفصيل شئ على شئ وهو في الاسطلاح ما **اشتق من فعل** في اخر من الجوامد لموصو
بزيادة على غيره اي على غير ذلك الموصوف وقوله بزيادة اما صفة موصوف اي لا موصوف بل في ذلك الفعل بمعنى
مع وحيد صفة محدودة اي لا موصوف بالفعل مع زيادة على غيره في واما قال لموصوف ولم يقل بل قل به اوله وقم عليه
ليشمل على كل نوعي اسم التفصيل الذي يميز لتفصيل الفاعل والذي يميز لتفصيل المفعول بمواضيب واشتهر في الاول +
لتفصيل الفاعل والثاني لتفصيل المفعول والمراد بالزيادة على غيره الزيادة عليه في ذلك الفعل اي في الفعل الذي اشتق منه
فلا بد من زيادة وكامل حيث لم يقصد فيه الزيادة في الفعل الذي اشتق هو منه اذ لم يرد الزيادة في
الزيادة او الكمال متلاين في اخر بخلاف مواضيب واعلم فان المقصود في الزيادة فيما اشتق هو منه وهو الضرب والعلم
ولا يداخل في احد اسماء الفاعلين التي وضعت للبناء كضرب ومزج وموخر وما وان دلت على الزيادة لكن
لم يقصد فيها الزيادة على غيره وهو **افضل** اي صيغة افعال وموخر وشرا اصلها اخير واكثر **وشتر**
اي اسم التفصيل **اينبغي من ثلاثي مجرد** اخر من بقوله من ثلاثي عن الياهي بموخر وقوله مجرد عن مزيد
الثلاثي بموخر واكثر منها **ليعلم** بناء افعال منه اي من الثلاثي المجرد اذ الزائد على ثلثة لا يمكن من بناء +
افضل لانه لو قصر لاضل لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه لو قيل اخبر من استخرج لم يعلم انه كثير الخروج او كثير الاستخراج
ولو لم يحدف لزيد على بناء افضل وقوله يمكن من بناء محذوف اي هذا الاشتراط يمكن بناء افضل منه والجملة معترضة
وقيل انه على قولين وفيه نظر لان امكان بناء افضل من ليس بجملة لبنائه بل على بناءه ارادة تفصيل شئ على شئ في الفعل
الذي اشتق هو منه **ليس بلون ولا عيب** الجملة صفة اخرى لثلاثي اي ثلاثي ليس بلون ولا عيب
واخر من بقوله ليس بلون عن مواخر واسم بقوله ولا عيب عن مواخر واعور **لان منها** جزمه بناء محذوف
اي وهذا لان الجملة معترضة لبيان العداي لان من اللون والعيب **افضل** صفة افضل اي افضل
لكن لغير التفصيل اي من غير اعتبار الزيادة في مواخر واسم مواخر واعور فلو بني منها افضل التفصيل لزم اللبس واشتهر
افضل التفصيل باليسر للتفصيل الاتري انك لو قلت هو امر لا يعلم ان المراد حقيقة او زائدة في الحق **مثل ذلك**
افضل الناس فان قيل قد بني افضل التفصيل من العيوب الباطنة وقد حكموا بشدة وذه في احق
من هبة الله انهم الان يراد بها محاق ما يبدو في الظاهر من اثر البلاء كما حكم عن هبة الله من تعليق حزنه و
خيوط على عنقه وصدقه مخالفة ان يقيد نفسه فيكون من العيوب الظاهرة بعد الاختيار فلا يفي من اسم التفصيل
الاشارة وفيه نظر لان المحاق من العيوب الباطنة حقيقة والعيب الحقيقية وظهور اثر المحاق في بعض الموصوفين
بما ين العوارض والعوارض غير متناهية في وضع الانطاف كيف يحكم بشدة وذه ولوا عيب العوارض لو حجب ان يحكم بشدة وذه
مجهول واليك لوارده بها ما يبدو في الظاهر من اثر الجهد والبلاء في احد ولم يحكم بشدة وذه **فان قضا**
غيره اي تفصيل غير الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب من الثلاثي المزيد في الياهي **مجردا** ازيد فيه او
ثلاثي مجرد من الالوان والعيوب **توصل اليه** اي الى تفصيل غيره **مثل** هو **اشد منه**

تفصيل
الاشتباه المصنوب
المجرد
ثم لا بد من بيان
الصفة المشبهة
شرعا في بيان اسم
التفصيل
فقال
اسم التفصيل
اسم يدل على تفصيل
شئ على شئ
وهو في الاسطلاح
ما اشتق من فعل
في اخر من الجوامد
لموصوف
بزيادة على غيره
اي على غير ذلك
الموصوف
وقوله بزيادة
اما صفة موصوف
اي لا موصوف بل
في ذلك الفعل
بمعنى مع وحيد
صفة محدودة
اي لا موصوف
بالفعل مع زيادة
على غيره في
واما قال لموصوف
ولم يقل بل قل به
اوله وقم عليه
ليشمل على كل
نوعي اسم
التفصيل الذي
يميز لتفصيل
الفاعل والذي
يميز لتفصيل
المفعول بمواضيب
واشتهر في الاول
لتفصيل الفاعل
والثاني لتفصيل
المفعول
والمراد بالزيادة
على غيره الزيادة
عليه في ذلك
الفعل اي في
الفعل الذي
اشتق منه
فلا بد من
زيادة وكامل
حيث لم يقصد
فيه الزيادة
في الفعل الذي
اشتق هو منه
اذ لم يرد
الزيادة في
الزيادة او
الكمال متلاين
في اخر بخلاف
مواضيب واعلم
فان المقصود
في الزيادة
فيما اشتق
هو منه وهو
الضرب والعلم
ولا يداخل في
احد اسماء
الفاعلين التي
وضعت للبناء
كضرب ومزج
وموخر وما وان
دلت على
الزيادة لكن
لم يقصد فيها
الزيادة على
غيره وهو افضل
اي صيغة
افعال وموخر
وشرا اصلها
اخير واكثر
اشتر
اي اسم
التفصيل
اينبغي من
ثلاثي مجرد
اخر من
بقوله من
ثلاثي عن
الياهي
بموخر
وقوله
مجرد عن
مزيد
الثلاثي
بموخر
واكثر
منها
ليعلم
بناء
افعال
منه اي
من
الثلاثي
المجرد
اذ الزائد
على ثلثة
لا يمكن
من بناء
افضل
لانه لو
قصر لاضل
لفظا وهو
ظاهر
ومعنى
لانه لو
قيل اخبر
من استخرج
لم يعلم
انه كثير
الخروج
او كثير
الاستخراج
ولو لم
يحدف لزيد
على بناء
افضل
وقوله
يمكن
من بناء
محذوف
اي هذا
الاشتراط
يمكن
بناء
افضل
منه
والجملة
معترضة
وقيل انه
على قولين
وفيه نظر
لان
امكان
بناء
افضل
من ليس
بجملة
لبنائه
بل على
بناءه
ارادة
تفصيل
شئ على
شئ في
الفعل
الذي
اشتق
هو منه
ليس بلون
ولا عيب
الجملة
صفة
اخرى
لثلاثي
اي
ثلاثي
ليس
بلون
ولا عيب
واخر
من
بقوله
ليس
بلون
عن
مواخر
واسم
بقوله
ولا عيب
عن
مواخر
واعور
لان
منها
جزمه
بناء
محذوف
اي
هذا
لان
الجملة
معترضة
لبيان
العدا
لان
من
اللون
والعيب
افضل
صفة
افضل
اي
افضل
لكن
لغير
التفصيل
اي
من
غير
اعتبار
الزيادة
في
مواخر
واسم
مواخر
واعور
فلو
بني
منها
افضل
التفصيل
لزم
اللبس
واشتهر
افضل
التفصيل
باليسر
للتفصيل
الاتري
انك
لو
قلت
هو
امر
لا
يعلم
ان
المراد
حقيقة
او
زائدة
في
الحق
مثل
ذلك
افضل
الناس
فان
قيل
قد
بني
افضل
التفصيل
من
العيوب
الباطنة
وقد
حكموا
بشدة
وذه
في
احق
من
هبة
الله
انهم
الان
يراد
بها
محاق
ما
يبدو
في
الظاهر
من
اثر
البلاء
كما
حكم
عن
هبة
الله
من
تعلق
حزنه
وخيوط
على
عنقه
وصدقه
مخالفة
ان
يقيد
نفسه
فيكون
من
العيوب
الظاهرة
بعد
الاختيار
فلا
يفي
من
اسم
التفصيل
الاشارة
وفيه
نظر
لان
المحاق
من
العيوب
الباطنة
حقيقة
والعيب
الحقيقية
وظهور
اثر
المحاق
في
بعض
الموصوفين
بما
ين
العوارض
والعوارض
غير
متناهية
في
وضع
الانطاف
كيف
يحكم
بشدة
وذه
ولوا
عيب
العوارض
لو
حجب
ان
يحكم
بشدة
وذه
مجهول
واليك
لوارده
بها
ما
يبدو
في
الظاهر
من
اثر
الجهد
والبلاء
في
احد
ولم
يحكم
بشدة
وذه
فان
قضا
غيره
اي
تفصيل
غير
الثلاثي
المجرد
الذي
ليس
بلون
ولا
عيب
من
الثلاثي
المزيد
في
الياهي
مجردا
ازيد
فيه
او
ثلاثي
مجرد
من
الالوان
والعيوب
توصل
اليه
اي
الى
تفصيل
غيره
مثل
هو
اشد
منه

اي بليان اسم التفضيل مما بعده بناءً منه مثل اشد واكثر واقيم كما كان مناسباً له واطاع مصدرها متع بناءً منه
 منه فغيراً بانه للتقصير على وجه يمكن تقول هو اشد منه **استخرجوا وياضاً وعمياً** المثال الاول لغیر
 الثلاثي المجرد والثاني للآلوان والثالث للعيب وكذا تقول هو احسن منه استغفرا وياضاً واطعم منه درجة وعمياً
وقياس اسم التفضيل للفاعل اي تفضيل الفاعل لا زيد على زيادة الموصوف على الغني بالمصدر
 المشتق هو منه اصل المصدر ما يفي للفاعل اي ما كان معروفاً فينصوف عند الاطلاق الى كونه مشتقاً من المصدر
 المبني للفاعل اي من المصدر المعروف وللمراد بالفاعل من قام به الفعل ولم يرد به ما يقابل الصفة المشبهة بل ما يقابل
 المفعول فيتناول ما جاء لتفضيل الفاعل والصفة المشبهة نحو امرئ واحسن واكرم وان اريد به ما يقابل الصفة
 المشبهة كان الكلام محمولاً على حذف الملقوف اي قياسه للفاعل والصفة المشبهة نحو امرئ واحسن وقوله
 وقياسه مبتدأ محذوف في قوله للفاعل حال فيكون هذا العبارة من باب مني زيداً قايماً اي قياس اسم التفضيل
 حاصل اذا كان ثابتاً للفاعل ويمكن ان يكون قوله وقياسه مبتدأ وخبر محذوف وقوله للفاعل بقرينة قوله **وقد**
جاء للمفعول كلمة قد للتقيد اي قايماً اي اسم التفضيل لتفضيل للمفعول سماعاً نحو **اعذر**
والوم واشغل واشهر وزيد في بعض النسخ واعرف اي اكثر معذورية واكثر ملامية
 واكثر مشغولية واكثر معروفية **وليتعمل** اسم التفضيل في كلام العرب **على احد** البحار والبحر حان اي
 على احد **ثلاثة اوجها** فقط وفي بعض النسخ على ثلاثة اشياء **مضاف** بدل من قوله على احد ثلاثة اوجها
 مخزب افضل القوم او **يمن** اي كابئنا من مخزب افضل من عمر **او معروف باللام** مخزب لا افضل و
 هذا اللام للعهد ليس الا اي باللام العهد يتلوه بالعهد مشتملاً على ذكر المفضل عليه ويكون الملقوف في قولهم
 اكافضل الشخص الذي عهد كونه افضل من زيد مثلاً وكلمة او مانعة عن الخلط والجمع فلا يخلو اسم التفضيل عن احد هاتين
 يجمع اثنتان منهما **ولا يجوز زيد الا افضل من عمر** باستعمال اثنين منهما **ولكن**
افضل باستعماله بدون واحد منهما الا ان يخرج اسم التفضيل عن استعمال المعنى التفضيلي بالعدل كما
 في اخو وجمع فانه خرج عن معنى التفضيل وصار مجدي غير فاستغنى عن استعماله باحد الثلاثة اوجهاً لان استعمال واحد هاتين
 لبني التفضيل والوجه من استعماله الاستعمال لا يستعمل مع احد هاتين الامور الثلاثة الا كيدل على المقصود كان
 المقصود من اسم التفضيل اثبات الزيادة للموصوف به على غير اي على المفضل عليه في المعنى المشتق هو منه وهذا
 المقصود لا يحصل الا باحد الامور الثلاثة المذكورة لانها تدل على المفضل عليه وذلك في من والاضافة ظاهره كذلك اذا
 قلت زيد افضل لا يفهم من الذي زاد عليه هو في المقصود اقل من عمر واذا قلت افضل الناس فهم ذلك وكذا في اللام
 قلنا انما للعهد فيكون المفضل عليه معهوداً من قبل لان اللام العهدية تشير الى فعل المذكور مع المفضل عليه ليت
 لا معنى قولهم اكافضل الشخص الذي عهد كونه افضل من زيد مثلاً ولا يجمع اشارتها الى الموصوف به او المفضل عليه
 بجمع ان كان اذاما فاقول اسم التفضيل عن احد الثلاثة المذكورة في الكلام في معناها واستعمل على الحقيقة مخزب لا افضل واستعمل
 الناس والكبر من عمر او تقديره فلا يرد ذلك لانه في تقدير الله اكبر من كل كبير فان قيل فما تقول في الدنيا والجملة فانما هي
 التفضيل لان الدنيا ثابتة الادنى والجملة ثابتة الاصل من الدنيا والجملة فاجاب بوجه باع من احد الامور الثلاثة في قوله

فما سمع دينا ظاهرا قد مدت وفي قوله وان دعوى الى الجلى ومكة قتل جواز يخرجها عن احد الثلثة المذكورة لصبرهما
 اسمين وانما معنى التفضيل عنهما فان الدنيا صار اسماء للزمان المتقدم على الاخر والجلى اسما للخطبة العظيمة فيكون
 استنجالها يدون احدها فان قيل فاقول في نحو الحصى في قوله تعالى وقولوا للناس حسنا وفي نحو السوى في قول الشاعر
 ولا يخرجون من حسن بسوى وكه جبن عن غلط بل في البيت التفضيل لا في ما يثبت الحسن وسوى لهما مصدران
 كما رجع والبشرى فلا بد جواز يخرجها عن اذان من قد جفع اثنان منها في قول الشاعر + ليست بالكثرة منهم حصى +
 انما العبرة للكثرة + اي لمن هو اكثر عددا قيل كلان من في البيت ليست بتفضيلية بل هي بيانية على نحو قولك انت منهم
 الفارس الشجاع اي من بينهم كانه قال ليست بالكثرة من بينهم حصى فلم يستعمل من واللام وقيل بيانية متعلقة بمحذوف
 ايسر كايانهم بالكثرة في قوله فاعل آخر محذوف عار عن اللام اي ليست بالكثرة منهم والمحذوف بدل عنه فلا بد
ان يعلم المفضل عليه مستثنى مفرغ اي يستعمل مع احد ثلثة اشياء في جميع الاوقات والوقت معلوميتها المفضل
 عليه فيقترب بناء على التقنية نحو انه اي الكبر من كل كبير ونوزيد كير وعمر الزم منه والمعطوف هنا محذوف اي الا ان يعلم
 او يخرج اسم التفضيل عن معنى التفضيل فيستغنى عن استعماله باحد ثلثة اشياء **فاذا اضعف** اي اضعف
 التفضيل **فله** اي فلام التفضيل **معينان احدهما** اي احد المعنيين **وهو** **الزيادة** اي وهذا المعنى اكثر من المعنى الثاني والمجمل معترضته والواو اعتراضية **ان تقصده** اي باسم
 التفضيل **الزيادة** اي زيادة موصوف اسم التفضيل في الفعل المشتق هو منه **على من اضعف**
 اسم التفضيل **اليهم** ضمير اليهم على من وكلان من العقلاء وغير العقلاء داخلون بها على سبيل التخليص
 فلا يخرج نحو اعدى اتيول راجع الفبول ونحو ذلك واذا عرفت هذا فاعلم انه لو اريد بالمعنى في قوله معينان المصدر
 اي العناية فعمل التقصير على احدهما صحيح حيث يصير المعنى احد العنايةين قصدك الزيادة وهو معنى صحيح لانه محل
 التقصير ولو اريد بالفعل اي معنى ففي المحل اشكال حيث يصير المعنى احد المقصودين قصدك الزيادة وهو معنى
 صحيح لانه محل التقصير على المقصود الا ان يكون المعنى احدهما حاصل بان تقصده كذا وحذف الجار من ان واذا
 شاع او يكون المعنى قصدا احدهما قصدا كذا او احدهما قصدا كذا **فليست شرط ان يكون**
 موصوف بعضا منهم اي عن اضعف اليهم وذلك بحكم الوضع والاستعمال **مثل زيد افضل**
الناس فريد بعض الناس وثالث ان يقول يلزم من اشتراط كون موصوف بعضا من اضعف اليهم تفضيل
 الثاني على نفسه واجيبان موصوفة احد في المضاف اليهم افراد خارج عنهم تركيبا او دخلا فيهم واقعا خارجا
 عنهم ارادة يعني اخلا فيهم في الافراد والواقع يخرج عنهم في الارادة وقصد التركيب والاضافة فلا يلزم تفضيل
 الشيء على نفسه **فلا يجوز يوسف اخوته** فلا بد ان في شرط في هذا المعنى ان يكون موصوف
 دخلا في المضاف اليهم لم يخرج ان يقال يوسف اخوته بهذا المعنى بخلاف المعنى الثاني **لخرجهم عنهم**
 علمه علم الجواز اي لم يخرج يوسف عن الاخوة اي عن مذهب باضافتهم اليهم اي باضافة الاخوة
 الى يوسف كانه اذا اضعف الاخوة الى صغير العائد الى يوسف خرج يوسف عن عمر لفظ الاخوة اذ ليس يوسف بعضا
 من اخوته لانه ليس باخيه لنفسه فكان احسن مضافا الى اخيه موصوف بعضا منهم ولو قيل يوسف احسن الاخوة

او احسن ابناء يعقوب عليه السلام كان من ذلك لان يوسف ومريم بعض الاخوة وبعض ابناء يعقوب م وان لم يكن
 بعض اخوته **والثاني** اي والمعنى الثاني في **ان تقصد زيادة مطلقة** اي زيادة موصوف
 اسم التفضيل فيما استثنى هو منه زيادة مطلقة اي غير مقيدة بكونها زيادة على من اضيف اليها اي تقصد تفضيله
 على كل من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده **ويضاف** بالتعريف على تقصد اي المعنى الثاني خاص
 بان تقصد كذا ويضاف اسم التفضيل **للتوضيح** والرفع على الابتداء والاستئناف اي وحينئذ يضاف
 لا ويضرب بالتفضيل كاصافه ما لا تفضل له فلا يشترط ان يكون موصوف من جملة المضاف اليه لا مقام الموصوف
 بل يجوز ان يكون اي يجوز ان يضاف الى جملة هو بعض منهم نحو محمد صلى الله عليه وسلم هو افضل قرين اي افضل الناس
 من بين قرين ولم تقصد التفضيل على قرين وان كان النبي عليه افضل الصلوة والكن التحيات واحدا منهم وكذا هو
 فلا يعلم بخلافه ويجوز ان يضاف الى جملة هولاء بعضا منهم نحو يوسف احسن اخوته وكذا هو فلان كرهني ابي
فيجوز يوسف احسن اخوتي هذا المعنى اي احسن من غيرك له ملاجسته باخوته وكذا هو الماض
 والاشهر اعدا بني مروان كانه قيل عاد لابني مروان اي هما عدل من غيرهما ملاجسته بني مروان والمراد بالناقصين
 بن الوليد وعبد الملك بن مروان لقب محمد لانه نقص عن من باخذ من بيت المال اكثر مما له حق في الشرع وردة الى القدر
 المستحق في الشرع والمراد بالاشهر عمر بن عبد العزيز بن مروان لقب بذلك لما في راسه شجعة وانما اخار لفظ التوضيح وعدل
 من لفظ التخصيص الذي ذكره صاحب المفصل للتذكير لفظ التخصيص المخصوص بالانضافة الى التكرار وهو التزم انضافة
 الى التكرار وليس كذلك بليل يوسف احسن اخوته والناقص والاشهر اعدا بني مروان ثم اعلم ان حمل قوله ان تقصد على
 قوله والثاني اي والمعنى الثاني لا يصح لانه حمل القصد على المقصود الا ان يكون المعنى والمعنى الثاني حاصل بان
 تقصد وحذف الجار من ان وان كثيرا ويكون المعنى قصد المعنى الثاني في قصد كذا او المعنى الثاني ذو قصد كذا
ويجوز في الاول اي في اسم التفضيل المضاف المقصود به الزيادة على من اضيف اليهم او في النوع
 الاول من نوع اسم التفضيل المضاف اي المستعمل بالمعنى الاول وقيل اي في المعنى الاول وفيه نظر حيث ياباه قوله
 والعرف باللام لان المعرف باللام هو اللفظ اي لفظ اسم التفضيل فحمل الاول والثاني على المعنى الاول والثاني
 لم يكن الكلام عطا فافهم ما ذكرنا ويجوز في هذا النوع من اسم التفضيل **الافراد** اي افراد اسم التفضيل والتذكير
 مع وجود تانيث الموصوف كذا في المفصل اي يجوز فيه الافراد والتذكير على كل حال اي وان كان الموصوف مثنى او
 مجموعا او مؤنثا يجوز فيه افضل القوم والزيدان افضل القوم والزيدون افضل القوم وهذا افضل القوم وانما لم يذكر
 التذكير لبقاء بقوله فيما يقابله بعد الذي بمن مفرده نكرة غير كانه لما كان فيما يقابله الافراد والتذكير فقط علم ان
 المراد هنا الافراد والتذكير **والمطابقة من هوله** اي لمن اسم التفضيل ثابت له اي
 مطابقة الموصوف افراد او تانيثا يجوز فيه افضل القوم والزيدان افضل القوم والزيدون
 افضل القوم او افضل القوم وهذا افضل النساء وانما جاز الافراد والتذكير في كل حال لكون هذا النوع من
 اسم التفضيل متباها لاسم التفضيل المستعمل بمن في المعنى من حيث انه ذكر المفضل عليه بلفظ في كل واحد
 فيجوز فيه الافراد والتذكير اعتبارا بالمعنى وانما جاز المطابقة لكونه مخالفا له في اللفظ لوجود الانضافة هنا وعلما

في مجزئ المطابقة اعتبارا بالنظر **واما الثاني** أي النوع الثاني أي اسم التفضيل المضاف المقصود به زيادة
مطلقة والمعرف باللام فلا بد من مطابقة أي مطابقة الموصوف أفرادا وتشبيها
وتذكيرا وتأييدا لزم ومطابقة الصفة موصوفها مع عدم قيام التام وهو الامتناع عن التفضيل لفظا ومعنى
لعدم ذكر المفضل عليه بعد ما يخلاف النوع الاول فانه مختص بمقتضى التفضيل معني باعتبار ذكر المفضل عليه
بمخلاف المستعمل بمقتضى فانه مختص بمقتضى اللفظ **ان قوله** واما الثاني عطف الجملة الشرطية على الجملة الفعلية يعني
قوله يجوز في الاول افراد وقوله فلا بد جواب اما والفاء جزائية وهو خبر مبتدأين والضمير محذوف أي فلا بد لها من
المطابقة وقوله من المطابقة خبر لا وفي جملها متعلق بد والهمزة محذوف الخبر نظر لانه يكون حينئذ مقارعا للفظا على نحو
لاحاقا لفظا لقران فيجب فيه **والذي** أي اسم التفضيل الذي استعمل بمفرد مذكرا لغيره في اللفظ المذكور بخلافه والزيادة +
او الزيدون او هذا او الهندان او الهندات افضل من كذا لان من التفضيل بمنزلة الجكر من اسم التفضيل لكونها هي
القارئة بين افضل التفضيل وافضل الصفة فكانما من تمام الكلمة ولهذا لا يجوز الفصل بينهما الا بمحصول اسم التفضيل فصا
اسم التفضيل باعتبار امتزاجها في حكم وسط الكلمة ولحق علاقة التشبيته والجمع والتأنيث بمقتضى آخر الكلمة وفي
اوسطها فلو كانت علامة التشبيته والجمع والتأنيث لم يوفقا فيما هو في حكم وسط الكلمة وهو مستكبر **ول**
يجعل اسم التفضيل في المفعول به بلا واسطة حرف مجزئ مطلقا سواء كان مظهرا او مضمرا وكذا لا يجعل في فاعل
مظهرا لان الصفات انما تغل بشاكلة الفعل كاسم الفاعل والمفعول او بمشابهة ما يشابه الفعل كصفة المشبهة
فانما تغل بمشابهة اسم الفاعل على ما عرفت واسم التفضيل يخالف الفعل من حيث انه يدل على الزيادة وهو التفضيل
والفعل لا يدل عليه **او** كذا يخالف اسم الفاعل لانه لا يثنى ولا يجمع فيها هو
اصل استعملاته وهو استعماله من فلاجل هذه المخالفة لا يجعل في المفعول به بلا واسطة مطلقة مظهرا او مضمرا ولا في الفاعل
مظهرا لانها من معولات قية الا اذا وجدت الشرط الثالث المذكور في المتن فيجوز جعل في الفاعل المظهر لانه حينئذ يصير
الفعل ولقيام الضرورة في عمله حينئذ كما ستعرف ببيان قريب لكن يشبه الفعل من حيث انه يدل على الحدث وكذا يشبه فعل التعجب
في الزنة وفي اختصاص مجيء بالثلاثي المجرد مما ليس بلون ولا عيب فلاجل هذا الشبهة الضعيفة يجعل في المعولات +
الضعيفة وهي الفاعل المضمرة المستكن والطرف والمحال والمقترن والمفعول به بواسطة حرف المجزئ كمثل هذا الفاعل لا يظهر
فيه اثره والطرف ما يكفيه ايمت من الفعل والمحال والمفعول به بواسطة ملحقا بالطرف فيكون معولات ضعيفة فلا يحتاج
الى قوة عمل الفاعل وانما يجعل في المفعول مع والمفعول لان العامل الضعيف يقوى على العمل بواسطة الحرف لفظا كما في
المفعول مذكور ايا في المفعول روي بعض الشرع انما لا يجعل اسم التفضيل في فاعل مظهر لانه في الاسم نظير فعل التعجب
في الفعل وهو لا يجعل في الفاعل مظهرا لهذا وهذا قيد نظر لان افضل التفضيل في المفعول به مطلقا مضمرا او مظهرا هو لا
يجعل فيه التثنية والشرط الثالث ما اشار اليه الشرح بقوله ولا يجعل في مظهره فاعل مظهر **الا اذا كان اسم**
التفضيل في اللفظ صفة كائنة لشيء أي الا اذا كان اسم التفضيل جاريا على شيء كرجل في المثال المذكور
وهو في المعنى مسبب او الواصل والتوابع بدل من الاضافة أي والمحال ان اسم التفضيل
في المعنى صفة كائنة مسبب ذلك الشيء أي متعلق بذلك الشيء كالرجل في المثال فانه مسبب لرجل كائنة حصل في عينه

فان قيل المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على متعلق الموضوع اسم السبب دون المستبيل لعل الشبه يستعمل
 فيه المشهور للتنبيه على صحة اطلاق اسم السبب وتحققه مفضل منه سبب المسبب **مفضل باعتبار الموصوف**
الاول اي باعتبار تعلقه بالموصوف الاول كرجل في المثال حيث نفى كون الكل مفضلا باعتبار عين رجل ما
 على نفسه اي مفضل على نفسه باعتبار غيره متعلق للتفضيل عليه اي باعتبار تعلقه بغيره
 اي بغير الموصوف الاول كعين زيد في المثال حيث نفى في المثال كون الكل مفضلا عليه في عينه **منفيا حال**
 كون اسم التفضيل منفيا او صفة مهمل مضاف في اي تفضيل منفيا مثل ما رايت رجلا احسن
عينه الكل منه اي من الكل في عين زيد فاحسن في هذا المثال جرى على رجل وقم صفة
 له في اللفظ وهو في المعنى منفى لسبب اي المتعلق وهو الكل وهذا المتعلق مفضل ومفضل عليه اي الكل احسن من
 الكل لكن باعتبار عين اما كونه مفضلا باعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل وهو رجل حيث نفى كونه مفضلا باعتبار
 عين رجل ما واما كونه مفضلا عليه فباعتبار غيره بما جرى عليه وهو كونه في عين زيد حيث نفى كون الكل مفضلا عليه في عينه
 فالمقصود من هذا الكلام مدح الكل في عين زيد بنفي تفضيله في عين رجل ما لعل هذا الكلام مثبتا لكان المقصود
 على عكس ذلك واذا عرفت هذا فاعلم ان كلمته مانا في قوله رجلا مفعول ما رايت وقوله احسن صفة قوله رجلا وهو اعني
 احسن عامل ذو الحدين اي دالة على احدى حلت المفضل وحلت المفضل عليه اي التفضيل والتفصيل على الشيء و
 تعلق به ظرفان او حالان وهما قوله في عينه وقوله في عين زيد كل طرف او حال بمحدث يعني تعلق قوله في عينه باحسن
 باعتبار معنى التفضيل وقوله في عين زيد تعلق به ايضا باعتبار معنى التفضيل على الشيء وذلك لان جهة كون الكل مفضلا
 باعتبار عين رجل وجهة كونه مفضلا باعتبار عين زيد كالتشبيه في نحو زيد في الدار مثلا في السوق فان معنى التشبيه عام
 معنوي ذو الحدين حلت المشبه وحلت المشبه به اي حدث التشبيه والتشبيه بالشيء تعلق به ظرفان وهما في الدار
 السوق كل طرف بمحدث فان زيد مشبه باعتبار كونه في الدار ومشبه به باعتبار كونه في السوق ونظير هذه المسئلة المتقدمة
 التي ذكرنا الشارح وهو قوله عليه الصلوة والسلام ما من ايام احب الي الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة واما اشتراط كونه
 منفيا ليصير معنى الفعل لان في صفة التفضيل مجعلا بمعنى اصل الفعل لان التفضيل بمنزلة القيد والقيود اذ اوجب على مفيد
 بغير ذلك التقييد الى القيد وبقي اصل الفعل مثبتا بقولهم ما رايت رجلا احسن في عينه الكل منه في عين زيد بمعنى حسن الكل
 في عين كل رجل مثل حسنه في عين زيد ودون حسنه لا فقه لان في التفضيل اي الزيادة ثبت المساواة او لا
 نخطا من ردة فظهر بهذا ان احسن في المثال اما على في القاع المظهر وهو الكل **لان معنى حسن**
 واما اشتراط كون المتعلق مفضلا ومفضلا عليه باعتبار غيره ليكون التفضيل على خلاف الاصل باعتبار انه تفضيل
 الشيء على نفسه باعتبارين وهو معرض الامتناع اذ لو اختلف الاعتبارين لامتنع فصار التفضيل ضعيفا واما
 اشتراط التفضيل على خلاف الاصل لان مبدء رتبة معنى الفعل بعرض النفي فلا يجوز على المهتم باعتبار ما يرجع الى
 الاصل وهو الدلالة على الزيادة فاشترط ذلك ليكون في معرض الامتناع فاذا اختلف مثل هذا التفضيل ولو بعرض يخرج عن
 التفضيل ويجوز العارض وهو صير رتبة معنى الفعل بعرض النفي لضعف العارض وهو معنى التفضيل لكونه في معرض
 الامتناع بخلاف قوله ما رايت رجلا افضل ابوه من عرواته لم يخرج مع صير رتبة معنى الفعل بنفي التفضيل لان التفضيل

فيه ليس على خلاف الأصل لعدم كون تفضيل الشيء على نفسه فيعتبر هذا التفضيل بعد الزوال بعارض النفي وإنما اشترط كون
صفة سببية لتحقيق محل عمله وهو الفاعل للظهور لأن المدعى أنها استتباع هذه الشرط لا يجعل في المظهر ذلك لا يتحقق
أو يكون صفة سببية فالحاصل أن اشترط أن يكون صفة سببية لتحقيق محل عمله واشترط أن يكون منقيا لصيرورة معنى الفعل
بعارض النفي واشترط أن يكون المتعلق مفعلا ومفعلا عليه باعتباري باعتبار هذا العارض لصنع المعارض فافهم فإنه
من موافق الاشكال وقد ذهب بعض الأفاضل إلى أنها انما صار بمعنى حسن عند استتباع هذه الشرط لأن هذا التركيب
يستعمل في مقام الملام ومقام الملام يستند على أن يكون معنى حسن وذلك لأن مقام الملام يدل على أن كون الكل في عين
رجل ليس مساويا للكل في عين زيد بل دونه فيدل هذا المعنى على أن الحسن معنى حسن لأنه لو كان على حاله يجوز أن
يكون الكل في عين رجل مساويا للكل في زيد أو ينفى الأحصية يجوز أن يصير الكل في عين رجل مساويا للكل في
عين زيد وهذا يناقض مقام الملام فاما بنفي أصل الحسن يكون الكل في عين زيد فوق ما يكون في عين رجل وهو المقصود
مع أنهم أجمعوا على أن الحاجة **لورفعوا** أحسن على أنه خبر والكل مبتدأ مذكور في وجه عين سواء أذكرنا
لفظيا وامتنع كما في المبتدأ لاسيما إذا كان الخبر معرفة فلم يبق عند رفع أحسن إلا كون الكل مبتدأ وأحسن خبر
فضلوا ابنه أي بين أحسن وبين معوله وهو من باب جنبي وهو الكل
إذا المبتدأ جنبي من الخبر لكونه غير داخل في خبره وغير معوله فذكرت الضمورة إلى عمله فإن قيل فليقدم منه على
المبتدأ حتى كيلزم الفصل بين العلم والمفعول بالجنبي فيلزم أن لا يمكن تقديم عليه لأنه إذا نقل العامل ذي الحدتين
أي دال على الحدتين ظرفاني أو حالان يلزم أن يلي كل منهما بمعلقة أي بحدته ولا شك أن اسم التفضيل عامل ذو الحدتين
أي دال على الحدتين حدث المفضل وحدث المفضل عليه التفضيل والتفضيل على الشيء به ظرفل وهو قوله في عينه وفي عين
زيد لكنه يتلحق بقوله في عينه باعتبار حدث المفضل ويتلحق قوله في زيد باعتبار حدث المفضل عليه فيلزم أن يلي كل واحد
منهما بمعلقة وجنكون الكل مفعلا باعتبار عين رجل فيلزم أن يليه بقوله في عينه وجنكون مفعلا عليه باعتبار
عين زيد فيلزم أن يليه مفعلا لذكر المفضل عليه بقوله في عين زيد فلو قدم منه ليقع إيلا منه بقوله في زيد وإيلا منه
الكل بقوله في عينه وهذا حاصل ما ذكره صاحب الرضى في بحث هذا لطلب الطبيب منه طلبا على أن كان المسموع تاجير منه
واحتضا إلى تفصيل الكلام مع التاجير لا يفيح التقديم فلا يرد ذلك ونقل عن المصنف أنه قال لم تقدم منه لئلا يلزم
عود التفسير إلى المؤخر وهو الكل وهو مشكل لأن رتبة المبتدأ التقديم وكيفية في محذور الضمير كما في نحو في دار
زيد اللهم إلا أن يجعل مدار هذا الاستتباع على ما ذكرنا أن يقال عود التفسير إلى الماخ في نحو هذا المثال فتنتج لا باشتراط نقد
معاد التفسير بل باعتبار كونه غير المفضل عليه فلو قدمه لم يفرق في المصنف عما قلناه كونه مفعلا عليه وهو عين زيد فإن قيل كما هو
الفصل بين العامل والمفعول بالجنبي امتنع على اسم التفضيل فيلزم الفصل بالضمرة كما يجوز العمل بالضمرة في عين من
ابن بليتين يمتاراهونما وعلم أهول من الفصل لأن امتناعه باعتبار كونه اسم تفضيل وامتناع الفصل باعتبار كونه
عاصلا والوجه الأول أحسن والثاني أعم فامتنع الأهم أقوى فأن قيل هذه الضمرة كذا في العبارة الثالثة
ليس كالحسن معول مثل منه في العبارة الأولى ومن عين زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل بينه وبين
معوله قيل في العبارة الثالثة يلزم الفصل تقدرا على ما سببنا فإن قيل هذه الضمرة يتلحق في الاثبات أنها

١٢ اذ ليس الاصفى من ان يثمن في العبا في ارض
ومع ذلك في العبا ولا المائدة من بني كرم الفضل

تاء فعلت أي ما هو من تاء فعلت من الحركة البارزة وأما خسر الصغير المحركة البارزة لانه صغيرا على فلا
يلحق الا بالفاعل والفاعل لما يكون للفعل بارز ومحلته في موضع متبع احد وعي الصغير وهو البارز من غير ان يكون متساويا
افترج والاصل ونحو البارز للتعلم لان المستان اخف ونحوه فهو بالتصميم اليق واجدر **ولحق تاء التانيث**
الساكنة موقوفه فعلت وانما قبل التاء بالسكنة اخذ من ان التاء المحركة فانها تفتقر للاسم وانما فعلت تاء
التانيث الساكنة بالفعل لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بالفاعل وهو الفعل وما التانيث من الصفات لكن
الصفات استغنيت عنها بما فيها من تاء التانيث المحركة الا في تانيثها وتانيثها فاعلمها كان الاتحاد بينهما وبين
فاعلهما فيما صدقت عليه جزم مضقت تاء التانيث الساكنة بالفعل ولا سيما انما اسكت للفارق بينهما وبين التاء الا
للاسم فكانت اولى بالسكون من اللاحقة كخفة الاسم وثقل الفعل ثم الفعل ينقسم الى ثلاثة اقسام ما من ومضارع
ولم يخاطب فقال **الماضي وما دل** اي فعل **ولعلها قبل نهلك** ظرف مستقر
وقع صفة زمان اي على زمان حاضرا سبوت زمانك وكثير في الزمر وقوع الزمان في الزمان لمكان الصوم والمضارع
او الكليته والبضية كقول الزمان وجل في الازمنة الثلاثة ووقت الظهور بعد في يوم واحد وهذا
المخاطب ليعومين واذن الزمان الى كاف الخطاب باد في ملائمة اي قبل زمان انت فيه **صبي على الفتر**
حيز بعد جزم لقوله الماضي او جزم مبتدأ محذوف اي هو صبي على الفتر والجملة مستأنفة لبيان حكم الماضي ببيان حدة
وانما بقي الماضي لان الاصل في الفعل البناء لعقد المعاني الموجبة للاداء وكان مقتضى العدد وحذف من المشاهدة التامة
في الماضي وانما بقي على الفتر لانه لا ماضد في السكون الذي هو اصل في البناء الى الحركة اعتبار النوع مشاهدة بكم في وقوع
كل واحد صفة كقول في مررت وجرى صاري ومركب اختاروا من الحركات الفتح والخفتا او المشاهدة السكون الذي
هو اصل في البناء **مع غير الضمير المرفوع** **المفرد** نحو صبت لوجب اسكان آخر حينئذ مخزنا
عن توالي اربع حركات فيما هو كالكتابة الواحدة لمكان كون الفاعل كالجزم بخلاف الضمير المنسوب نحو صرت فانه صغير
المفعول **ومع غير الواو** من الضمائر الساكنة نحو صرت وحيث يضر حينئذ لوافقة الواو ثم لما فرغ من الماضي شرع
في بيان المضارع فقال **المضارع ما شبه الهم با حروف نابت** الاله النسبية
اي بسبب زيادة احاد الحروف الاربعة التي مجموعها نابت اذ تالي وايتن عدل من تركيب ايتن لان حينئذ قبلين في
المتكلم وقد يما تحرف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف الترتيب او الغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب و
المخاطب منه في الكلام بخلاف نابت ولكن تركيب ايتن يناسب المقام لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر ليعقده الحروف الاربعة
واما معنى فلم لا يجهل هذه الحروف المذكورة لانها ايتن في اول المضارع وهو تركيب ليس يليق في المقام من كل وجه
بمخلاف نابت اذ لا خلاف في جهة عن هذا المقام في المعنى لانه في التانيث معنى البعد ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن هذا
المقام جدا ولا يلائم في ايتن قد يبرح في الخطاب على حرف الغيبة يلمر في نابت تقدير نون التي هي ملحق المتكلم و
جزم على الصفة التي هي للمتكلم الواحد وهو خلاف الترتيب اذ الواو اصل والثقف والجمع في زمان فلو جمع هذه الحروف
بترتيب ايتن من الا في كان اولي بالنسبة الى نابت ليكون على وفاء الترتيب من كل وجه فليعلم هذه الحق في
المتكلم الواحد على النون التي هي بعيد **وقته عشرة** كاحال اي لوقوع المضارع حال كونها مشتقة كابين

في التانيث

في المضارع

بين الحال والمستقبل كاشتركت العين أو المراد به الاشتراك اللغوي وهو ألا يبارم فيكون المعنى كونه مبالغة في
الحال والمستقبل كما يبارم النكاح لاختلاف الأفراد **وتخصيص بالسين وسوف** عطف على
وقوم أي لتخصيص المضارع ثيب السين وسوف بأحد الزمانين كتخصيص النكاح بأحد الأفراد بدخول اللام الجهد
وكتخصيص لفظ العين بأحد المعاني بالقرينة **ما كمنع** الغاء للتفسير **للمتكلم مفرد** أم ذكر أو مؤنثا
نوافذ والنون له أي للمتكلم مع غيره حال أو حال كونه مفرد نافع غير أي غير المتكلم واحد
واثنين أو جماعة وإذا كان مع واحد كان مثنى وإذا كان مع اثنين أو جماعة كان جمعا **موقوف والتاء**
للمخاطب مطلقا أي واحد أو مثنى أو مجموعا مذكر أو مؤنثا موقوف أنت وتغلقان وتغلقان
وتغلقان وتغلقان **والموئنت والموئنت عينية** ظرف أي في العينية أو حال أي ما
كون للموئنت والموئنت ذو عينية تغلقان والمهندنان تغلقان **وآباء للغايب غيرها** أي غير الصغيتين
المذكورتين وهما واحد الموئنت الغايب ومشتاه في غيرها بالجر على أنه صفة للغائب وفيه نظر لأن غير نكرة وإن أضيف
إلى المعرفة أو على أنه بدل من الغائب وفيه نظر لأن النكرة إذا كان بدلا من المعرفة يجب توصيفها ولم يوصف هنا مع النكرة
وأجيب بأنه بدل على التسامح وبالحقيقة هو صفة البدل والتقدير غائب غيرها فالبدل نكرة موصوفة وبالنسب حال
وهو الأول لوافق السبق حيث قال فاهنقا للمتكلم مفرد أو لم يقل للمتكلم المفرد وإنما بدلت هذه الحرف
في أول المضارع لأنه لما وجبت المخالفة بين الماصق والمضارع معنى وجبت المخالفة لفظا لئلا يخلو اختلاف اللفظ على اختلاف
المعنى وذلك إما أن يكون بالنقصان وهو غير ممكن لئلا يخلو البناء ويصير ناقص من أقل الإنيية وهو الثاني أو بالزيادة
ممكن فتعنيته الأولى بها حرف المد واللين لكثرة دورها في الكلام **للمتكلم** أي لغيره أو عن بعضها وهي الحركات الثلاث
ضعفيت آباء للغائب لأن مخرجها الوسط والغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب فأعطيت له رعاية للنسب والمتكلم
أو واحد مبداء الكلام والآلف مخرجها مبداء المخارج وهو الحق فأعطيت له كمنها جعلت همزة لتعذر الابتداء بالساكن
وآو مخرجها منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام فأعطيت له كمنها قبلت تاء لئلا يجمع في المثال نحو قول
في العطف ثلث وأدات فيصير **ووجل الأولى** أو العطف والثانية أو المضارعة والثالثة أو المثال فيشبه الصوت
بفتح القلب وهو مستنكره فقلبت الواو تاء لقرينها في المخرج وقلا جاء إبدال الواو بالتاء في مجازة وتراث ونمته و
كأنه فإن قيل التاء توجد في الموئنت الواحد والمثنى من الغائب فكيف يصح التفسير وهو يقطع الشك قيل إن الواو
لما أبدلت بالتاء تغايرت في الموئنت الغائب اعتبارا أن الغيبة والتأنيث والغيبة يناسب آباء تناسبها في الوسط
والتأنيث يناسب التاء تناسبها في الفرعية لأن التأنيث فرع التأنيث والتاء فرع الواو فعملنا بالاعتبارين فأعطينا
السلم الفوقانية في الواحدة والمثنى والياء المتقاربة في الجمع ولم يعكس لأن التأنيث صفة راجعة إلى الذات لا إلى
ماصلا فاعتبارها في اللفظين المتقدمين وهما الواحدة والمثنى أولى والغيبة صفة عارضة متحركة غير راجعة إلى الذات
لأنها تنزل عند الحضور فاعتبارها في لفظ واحد وهو الجمع أولى وبعد استيفاء الحروف الثلث التي هي الأولى في باب الزيادة
لم يبق للمتكلم الذي مع غيره حرف فزيد حرف جيبه حرف المد واللين وهي النون لكن نمادة في الخيشوم كما نمادة في
المثنى وحروف المضارعة هي الزائدة المذكورة **مفهومة في الرباع** أي في الرباع

آخر صلي كيج او لا يخرج كانه فخر اول الماضى ينبغي ان يخالف او المضارع مكان التباين والتغاير بينهما **مفهوم**
فيما سوا لا اى فى فعل سوى الرباعى وهو الثلاثى المجرى كيضرب وما زاد على اربعة احرف كيف فعل وكيف فعل ونحوها
 للتخفيف الذى استند على كثر الاستعمال فى الثلاثى المجرى وكثرة الحروف فيما زاد على اربعة احرف ثم امل ان بيان هذا من وقت
 المضرب ذكر فى الخوضنا واستطرد **واي عرب من الفعل غير** اى غير المضارع فلا قيل المستثنى +
 المقيد ما يكون مخربا من متعدد وهنا ليس كذلك فان قوله الفعل ليس يعتقد حتى يصح الاستخراج قيل الامر فى الفعل لما
 الجسور ولا يستخرج اى من جنس الفعل او من انواع الفعل فيصح الاستخراج عندنا المجرى غير حيث لم يوجد فيه مقيد
 الاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا شبهة لم يخرج عن اصله وانما اعرب المضارع لمشاكلة الاسم المشابهة في اللفظ
 فى الحركات والسكنات وفى المعنى فى الصوم والخصوص كما مر وفى الاستعمال لوقوع صفة للتكرار فى مررت بجد صاوب
 ويضرب وهذا القصر قصر الافراد كان السامع وهو الكوفى يعتقد شركة الامر المحاضرة للمضارع فى الاعراب فيقطع المصنف
 تلك الشركة وثبت الافراد الاصل وقوله **اذ لم يتصل به اى بالمضارع نون التاكيد او**
نون جماعة النساء طرف لمفهوم ما سبق من الكلام فاذا قل ولا يعرب غير المضارع فهم ان المضارع
 معرب واعرابه مفيد بمجد الفيد اقيد وقد اقصا الون التاكيد ونحوه لانه اذا اتصل به حركات مينا ايا نون التاكيد فلا بد منها فلهذا يشبه اللفظ
 عليه فوافر لانه اصل نحو لا نون التاكيد واما فون الجمع فلا بد من دخولها يشبه للماضى لانه الاصل فى لوق الضمائر المجرى
 ولم يعتبر شبه يضران ويضربون بضر او ضربوا لان الماضى فى لوق الضمائر الساكنة ليس بامن **واعراب** اى
 اعرب المضارع **رفع ونصب وجر** مكان ما منع عنه من البحر المتحقق بالاسم **فالصحيح** اى الفعل
 المضارع الذى فى آخره حرف صحيح اى فالمضارع الصحيح **المجرى عن ضمير بارز مرفوع للتثنية**
 سواء كان تثنيتا مذكر او تثنيتا مؤنث **والجمع** سواء كان جمع مذكر او جمع مؤنث غاييا او مخاطبا و
المخاطب المؤنث بالضم خبر لقوله فالصحيح اى يعرب بالضمه رضاء **والفتحة** نصب
والسكون خبر ما مثل يضرب على حسب العواص وهو يضرب ونى يضرب ولم يضرب واما
 قال الصحيح خبر انزع عن نحو يدعى ويرى ويصق ويمشى واما قال المجرى عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب
 المؤنث انزع عن نحو يضران ويضربون وتضربون وتضربين **والمتصل بما ذلك** +
 البحار والمجرى يتعلق بالمتصل والضمير عايد الى الاسم الموصولة وقوله ذلك فاصل المتصل اى المضارع الذى افضل ذلك
 اى الضمير المرفوع لتثنية المذكر والمؤنث والجمع المذكور غاييا او مخاطبا والمخاطب المؤنث فيكون خمسة امثلة +
بالنون خبر لقوله والمتصل اى يعرب بثبوت النون رضاء نحو يضران ويضربون وتضربون وتضربين
وحذفها اى حذف النون جزها ونصبها نحو يضران ويضربون وتضربون وتضربين
 ولم يضرها ولم تضربها ولم تضربوا ولم تضربى واما اعرب المضارع رضاء بالنون عند لوق هذه الضمائر لا يستحق الاعراب المشابهة
 والمشاكلة باقية بل لوق هذه الضمائر وامتنع اعرابها بالحركة لان المضارع اذا اتصل به الساكن امتنع به لمتا ضد جها
 الا اتصال من كون الضمير فاعلا وضميرا متصلا وجوف ملة ساكنة متوسط آخره فامتنع اعرابها بالحركة فى الامر
 لفظا كان او قدرا لان الوسط ليس يحل الاعراب اللفظ والتقدير وفى الضمير لان الضمير مهم علا حلة فلا يكون

ان يكون محلا لاعراب لفظ غير ولا اسم يستحق اعراب الاسم على الفاعلية فلا يمكن اعراب الفعل فيه لفظا و
لا قد يرا فلا يجوز اعرابه بالتحرف فزيد حرف بعده وعراب الفعل بذلك الحرف وذلك الحرف لا يمكن ان يكون من حروف
الحركة التي هي الاصل في الزيادة للزوم اجتماع حرفي الحلة فاختير النون لشيئها بما في امتداد الصوت فثبت في
الرفع وسقطت في النجوم سقوط الحركة وجعل مذهبنا كما ان حذف الحركة كذلك ان حذف الحرف بمنزلة الحركة و
حمل الضيب على النجوم للمواخاة بيننا في الحذف والضيف فجعل الضيب ايضا بالحذف فان قيل الضيف اسم علائقة +
فكيف يفضل بين الفعل وعرابه قيل اعتبر في باد الفعل الجسمية الحكيمة اذ الفاعل كالنجم فاذا كان الفاعل غير متصلا كان في
كامل الاسم ارجح فيجوز جريته فان قيل لما اعتبر جريته لم ان يجعل كونه محلا لتقدير الاعراب ولا يحتاج الى زيادة حرف قبل هذا الضيف
ذو جهتين كالغامة فاعتبر في امتناع المسئلة للاعراب كونه اسما علائقة وفي جوار الفصل كونه **والمعتل** الآخر
بالواو والباء الاصل في المعتل الآخر الملتصق بالواو واللسبية اي المعتل الآخر بسبب الواو والاستعانة
اي المعتل الآخر بالحاصل بواسطة الواو مخوي **والياء مخوي** يعرب بالضمته **نقد** يظن اي في
النقد يلاحظ اي حال كون الضمة مفقودة او تميز اي متلبس بنقد بالضمته في الرفع مخوي عروبي لنقل الضمة
على الواو والياء **والفتحة لفظا** في الضيب مخول يدعون يرى الاصل في الاعراب اللفظي وعدم المانع لفتحة
الفتحة والحذف في النجوم مخول يدع ولم يرد لان اجتماع السكونين محال فان قيل لم يرد للسكون في حرف الساكن في
مثل يدع ويرى كما يقتضيه الجرح في الحرف المكسور مخورج بغلاي قيل تقدير السكون في الحرف الساكن هو هذا وجوب
الاستواء بين السكون الحقيقي والتقدير في الفعل اذ اعراب الفعل باعتبار الصورة لا باعتبار معنى **من المعاني** +
الثلاثة حتى يعتبر الاغنة ان يثبت في المعنى بخلاف مرتب بغلاي فان اعراب غلاي باعتبار المعنى فمتحقق الاختراق
بين الحركة المقدرة والمحققة في المعنى فنزل حذف حرف العلة التي هي اختار الحركة في الفعل صلتة حذف الحركة وجعل
حذف الحرف سكونا كما يكون حذف الحركة على المعامل جزا فان قيل فليجعل السكون اللفظي في مثل يدع ويرى اعرابا
في النجوم كما يجعل الف مسلمات اعرابا اذ على الفاعلية قيل يمكن في مسلمات اعتبار الاختلاف بين الاضافة الى الفاعل
وعلمها حيث ^{تقبل} المعنى بعد الاضافة بخلاف اعراب الفعل حيث لا يمكن فيه ذلك لان سكون اللفظ صورة حاصلة
قبل العامل وبعد دخول العامل لا يتصور معنى من المعاني الثلاثة ولا يزداد على الصورة شيء الا الاضافة الى العامل
بلا تأثير فافترا فان قيل لا سلم ذلك بل يظهر ان الاضافة الى العامل في التواجد قبل ظهور الاثر في التواجد متمم في
المعنى ايضا فلا يظهر ان الاضافة الى العامل في حق المستوع **والمعتل** الآخر **بالالف بالضمته** **رضا**
الفتحة نصبا **نقد** برن مخوي رضي ويختص لان الالف لا يقبل حركة ما **والحذف** جزا علائقة للنجوم كما
ويرتفع المضارع اذا **اتحد** **عن الناصب** **لجاء** اي عن كل ناصب وكل جازم والآن هو
موقعا يصح للاسم **مثل يقوم** **بذل** فان يقيم واقع موقع الاسم في المنكلم في ابتداء الكلام في موضع النجم
يصح ان يبتداء كلامه بالاسم والفعل فلذا ابتداء بالفعل كان ذلك الفعل واقعا موقعا يصح للاسم فان قيل للمضارع
في جرحه ان ياتي موقعا يصح للاسم حيث يلزم في جرحه كونه مضارعا وواقع كونها قبل اصل النجم فيكون اسما وان
يجر هذا الاصل في كذا استعمالا كان للمضارع في جرحه واقعا موقعا يصح للاسم باعتبار الاصل فلا يثبت على الاصل المحبوس

في قول الشاعر فابت الى فهم ومالكنا **وينصب** اي المنعاج بان المصدرية **ولروا**
وعلى ملفوظان وقيل اذن وكى ينصبان بانمازان واليه ذهبا خيل وانما علمت ان تشبها بان انما صفة الاسم في
المصدرية والصورة اي المادة وهي ينصب مادخلت عليه فكنا هذه وانما عمل غير هاء اعني ان واذن وكى تشبها بان في
افادة الاستقبال فاعلم ان عند سيبويه حرف براسه غير معينة عن اسل وهو الصحيح وقال الفراء اصله كفا باللام فاعلم
وقال الخليل اصله كفا بضم الكاف والهمزة على الالف في اي شيء وعلى الماء وقال سيبويه لو كان كذلك كان ما بعد هاءتا ويل
المصدرين لما جاء تقدم ما في جزها عليها كما لم يجز تقدم ما في جزها ان عليها ولا معنى لمصدرين ما بعد هاءتا ولا منع عن
تقدم ما في جزها عليها يجوز ان اضرب بخلاف ما في جزها ان وللخيل ان يقول لا يعطى ان يتغير الكلمة بالتركيب عن
مقتضاها معنى وحكما اذ التركيب وضع مستناقت الا ترى ان كذا اركب مع لا يعطى معناها وتحدث معنى التخصيص
محمولة اخرتني فهكذا قال الفراء حيث تغير لا عدة مجازا ليدل بالنون الى افادة النفي المؤكدة وكذا كلمة اذن عند سيبويه
براسه لا اصل له وقيل اصله اذن فحذف وقيل اصله اذ انظر فيه فحذفت الجملة المضاف اليها وعوض عنها النون
لما قصد جعل صالح لجميع الازمنة بعدما كان مختصا بالماضي فاذا ههنا هي اذن في قولك يومئذ وحينئذ الا انه
كسر النون في نحو حينئذ ويومئذ ليكون في ما اضيف اليه الطرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف فكسر نون وروى
الذال ههنا ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناها ظرف **وبان** عطفت على قولها بان اي ينصب المضارع
بان حال كونهما مقل **تقرب** ستة احرف وهي **حتى** نحو سرت حتى ادخلها **وامر** نحو سرت
لا دخلها **وامر** نحو سرت وهي اللام الجارية الزائدة في خبر كان الحنف نحو ما كان الله ليعد بهم **والفا**
نحو سرت في فاكركم **والواو** نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن **واو** بمعنى الى او الا نحو لا تهنك او تعطيني
حتى اي الى ان تعطيني او تاذن وانما قلنا ان بعد هذه الحروف لان الثلاثة الاول اعني حتى وكلام كى وكلام نحو وجوار
فيمنع دخولها على الفعل الا يجعل مصدره يتقدم بان المصدرية ولا خفاء اعني او بمعنى الى الجاء فاحذف حكم الجوار
او بمعنى الا فكان في حكمها في لزوم المفرد بعدها والارضية والخاصة اعني الفاء والووعاطفا واعتبار بعد الاشارة الى
والاستفهام والقرن والعرض والنفى وان لم يكن انشاء فمفعول على المعنى لما بيننا من المناسبة الا ان كان على العلم فيكون في
حكم الاشارة وقد امتنع عطف الخبر على الاشارة فجعل الفعل الذي بعدها مفعول ويكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم
بذلك الاشارة فيكون المعنى زرتني فاكركم ليكن منك زيارة فاكركم مني اياك وفي الاكل السمك وتشرب اللبن ليكن
منك اكل السمك وشرب اللبن معروفي اين يتيك فازورك ليكن منك ترفيقا بزيارة مني وفي البيت لي مالا فانفقته اعني حصول
مال فانفاقا وفي الاكل لبنا فاصيب خيرا ليكن منك نزول فاصابة خيرها فان الفاء للتفسير اي فمثلا اني مثل
اريد ان تحسن الي مثال القصب بالفتح وان تقوموا خيركم مثالا للشجر والنور التي هي الى
بعد العلم وما بمعناه من التحق واليقين والاكشاد والشهادة والظهور **نهي** المنع من **المتقلة** المنع من
للعلم وما بمعناه في معنى التحق بخلاف الفاء وان اليناري **وليس** ان الواو تعني بعد العلم وما بمعناه
هذه اي ان المصدرية المناسبة التي هي بعد هاءا وحينئذ يجب فصلها عن الفعل اما بالسبب **نحو**
علمت ان سيقوم قال الله تعالى علم ان سيكون منك مني اوسوف نؤاخذك فعلم المرء يقف

سوف ياتي لك ما قد لا يفكر في علمه ان قد بلغوا سائر رجب أو خوف في عنوان لم يفر وان لا يقوم
قال الله تعالى فلا يرون في الايجام اليهم عوينا ما ذهب عنها من حذف احدي فويتها وامنها وهو ضيق الشان فزنا
بينها وبين ان المصدرية من اوز الامكان للمصدرية لا يفضل بينهما وبين الفعل شي من الحروف المذكورة لكونها مع
الفعل تتاويل المصدر معنى فلا يفضل بينهما وبين ما يفرقها لضعفها ولكونها للاستقبال وهذه الحروف بعضها
لاستقبال وبعضها الحال فلو فصل بينهما لكان التثافي وشذ عمت ان يخرج بالرفع بلا عوف كما نقل عن المتقدم
التي هي ان التي تقع بعد الظن وما بمعناه كالحسين اذا كان يحق الظن الغالب، وكالعلم الاول
بانه فقيها وجهان اي جاز ان يكون مصدريته وجاز ان يكون مخففة من المثقلة ولذلك قرئ قوله
تعالى وحسبوا ان لا يكون بالنصب والرفع والتي تقع بعد غيرهما من الرجاء والطبع والخشية والخوف والشك والوهم
والاعجاب ونحوها فصلية لا مخففة مخرجون ان تفعل وحشيت ان لا تفعل وانما تبين المخففة من المثقلة بعد
العلم وما بمعناه ان بعد التخفيف شاكلت ان المصدرية وهي احسب الى العلم لان كلامنا ما ياتي على التحقيق وابتعد
من المصدرية كما نمتل على التوقع والطبع والرجاء الدالة على ان ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم والاعمال ان ما
بعده معلومة التحقق فلو وقعت ان المصدرية بعد العلم لم يثبت اليقين اليها بل الى المخففة المناسبة للعلم في معنى
التحقيق فيلزم اللبس كما في الفعل الموقوف والمفطور الذين لا يظهرون فيهما الارباب واما الظن وما بمعناه فقيده وجهان فانه
باعتبار الدالة على غلبة الوقوع يناسب ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار علم اليقين يناسب ان المصدرية
الدالة على التوقع فلا يبعد المصدرية عن اي عن الظن كما يبعد عن العلم فبينا ان المصدرية المخففة في المناسبة فيهم
وقوع كليهما بعدة فيجوز في ان التي بعدها الوجوه انما التي ليست بعد العلم والظن وما بمعناه نحو الرجاء والطبع و
الخوف والخشية والاعجاب وغيرهما فصلية لا غير قل بعض المشايخين انما يقع المصدرية بعد العلم وما بمعناه
لما فاة بينهما وبين العلم انما للتوقع والعلم يستلزم اليقين واما التي للتحقيق فيقع بعد العلم وبما يقرب منه من
الظن ونحوه ويمتنع وقوعها بعد الشك لكان التثافي بين التحقيق والشك وفي نظر ذلك يتا في المثقلة ايضا وت
جاء شككت انك خارج ولم يثبت انك اهاب وليت انك عاكه وانق ان في مشكدة او مخففة لا يدل على ثبوت الخبر بل هو
تاكيد وللبالغة كما هو يمكن ان يجاب بان ما وقع في الشرح من انما للتحقيق انما بعض معناه هو التاكيد و
المبالغة كما هو بقرينة وقوعها بعد الشك وفي بعض الشرح ثم اعلم ان ان بعد التحقيق تقامت خطاها فلا تقم بحدوث
الحال فلا يقال بحيث من ان سيقوم ولا يقع الابداع من التحقيق كالعلم وما بمعناه من اليقين والتحقيق والانكشاف والظهور
والشمادة ونحوها وابتعد الظن الغالب الذي هو في حكم العلم فلا يقال رجوت ان ستفعل ولا شككت ان سيقوم ثم اعلم
ان المراد بالعلم في قوله بعد العلم الخبير الاول بالظن وذن اول به وهو فروع المصدرية والمخففة بعدة فيجوز عمت ان يخرج زيد بالنصب
والهم بمعنى طشت ولن اي ومثال كن مثل لن ارج الازر ومعناها اي معنى في
المستقبل لان في الحال وفي اطلالة نظر لانه يوهما انما يراى ف لا فان معناها ايضا في المستقبل لان في الحال
وليس الامر كذلك بل معناها في المستقبل فيما مؤكدا وقيل معناها اي في المستقبل فيما مؤكدا وهو باطل لانه لو كان كذلك
كان قوله تعالى فلن اكمل اليوم اسيا ولن ارج الا من حق باذن لي اي تناقضا واذن اذ لم يعقل

كذا فيكون جازما من استحقاقه لاجل ان كان له في الكلام ما قبلها وهو دخول الكلمة مستقبل
 بالنظر الى ما قبلها وهو الاسناد والنظر الى زمان الكلام ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد
 مثال حتى بمعنى كي وما بعدها وهو دخول البلد مستقبل بالنظر الى ما قبلها وهو السير بالنظر الى وقت الكلام بحيث ان يكون
 ما قبلها او مستقبلا **واسير حتى تغرب الشمس** مثال حتى بمعنى الى وما بعدها مستقبل بالنظر الى
 ما قبلها والنظر الى زمان الكلام ايضا **فاذا اردت كمال** الفاء للنتيجة هذا نتيجة التقيد بقوله اذا كان
 مستقبلا او لتعليل فيكون هذا دليلا على التقيد بقوله اذا كان اي فان اردت زمان الحال بعد حتى تحقيقا
او محكاية حالان اي حال محققة بان يكون زمان الكلام نحو سرت حتى ادخل البلد فيما اذا احببت عن السير
 الدخول او محكاية بان يحكى حالا ماضية بحيث كما انك تتكلم في تلك الحال او تجعل تلك الحال موجودة عندتك كما كقول تعالى
 وزرنا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع فانه دائما متحال ماضية **كانت حرف ابتداء** جواب الشرط اي كانت
 حتى حينئذ حرف ابتداء لا حرف جزئي حرف استئناف اي ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق بمن حيث الاقرب بما قبلها ولا معنى بد
 ان يقدم بعد مبتدأ كما ظن بعض الشارحين حيث لا يتطرق في الجملة الفعلية كقوله تعالى وزرنا حتى يقول الرسول في
 قراءة الرفع وفي الجملة الشرطية كقوله تعالى حتى اذ بآء امرا لايتجدد ما قلنا حيث يلخص في الجملة الفعلية والشرطية فاذا
 كان حرف ابتداء لا حرف جزئي متعقد بزمان الماضية المتقدمة بالاستقبال بعدها **فيرفع المضارع** بعدها العلم بالماضي
 والجازم واما علم الجازم فظاهر واما علم الماضى فلان ان المصدية انما يقدر بعد حتى اذا كان المضارع بعدها +
 مستقبلا اما اذا كان حالا متعقدا بزمانها المتأخر لا في المصدية للاستقبال فاستحال ان تدخل على الحال وانما كانت
 للاستقبال لان ان الداخلة على المضارع لتوقع والطبع والرجاء الدالة على الاستقبال **ويجرب السببية**
 اذا كانت حرف ابتداء اي يجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانها اذا كانت اللفظ اي الاتصال اللفظي بين ما بعدها
 وما قبلها الصير من حرف ابتداء ومدلول الاصل وهو الغاية يقتضي ربط ما بعدها لما قبلها والجملة بعدها
 مستقلة ويجب تحقق الربط المعنوي اي الاتصال المعنوي لتحقيق الغاية التي هي مدلولها الاصل وذلك بالسببية +
مثل من فلان حتى لا يرجونه اي حتى اقاربه واحب اسم لا يرجون حيوة الان
 فقوله حتى لا يرجونه بيان حال المريض وميراثه بحيث لا يرجون حيوة والمريض سبب ذلك فرفع المضارع حيث لم يستنفذ
 هذا النون **ومن ثم** اي ولا بد ان حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء واجبا **امتنع الرفع** اي رفع المضارع
 في قولك **كالتسيري حتى ادخلها في الناقصة** اي وقت تحقق كان الناقصة مجرد
 مضارع لا نه على تقدير الرفع كانت حرف ابتداء وما بعدها جملة مستأنفة لا تتصل بما قبلها ففقدت الناقصة بلاخر وهو
 غير جائز فوجب النصب ليكون حرف جر ويكون الجازم والجزم من كان لئلا امتنع الرفع في قولك **واسر حتى**
 تدخلها على صيغة الخطاب والفرق للاستفهام اي اسر حتى تدخلها او الى ان تدخلها لا لرفع كانت حرف
 ابتداء وانما بعد ما حال في الحال معلوم مقطوع فيجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها وهذا هو معنى السببية
 كان الحال معلوم مقطوع به فيكون الدخول حالا مقطوعا به والسير المستفهم غير مشكوك فيه من الحال ان يكون وقع
 المسبب مقطوعا بوقوع السبب **وجاز في التامة** اي وقت تحقق التامة مجرد من مضامين هذا اللفظ

وهو كان سبيري حتى أدخلها الآن بالرفع أي وجد سبيري حتى أدخلها حيث لا يحتاج إلى المحذوف
يفسر كون حتى ابتدأته وكون ما بعدها مستانفاً وجاز أي امر أي الرجلان سارا حتى يدخلها
الكن بالرفع لأن الدخول مسبب السيرة كلاهما مقطوعان لأنه استغنى بهما عن الفاعل لأن الفعل فكان السيرة مقطوعاً
والسائر مشكوك فيه فلا يلزم الحال وهو الحكم بوقوع التسبب مع الشك في وقوع السبب ثم أعلم أن قوله و
سار حتى يدخلها مجاز في الفعل كما ذكرنا أي وجاز هذا التركيب أو مبتدأ بمحذوف خبر أي وكذا هذا التركيب وليس
بمحذوف على قوله كان سبيري حتى أدخلها لعدم صلاحه تقييده بقوله في التهمة كالمحذوف عليه **ولم**
سميت بمجران معناها معنى كي أي ومثال لام كي مثال است لا دخل الجنة أي لأن ادخل الجنة
ولم الجود النكار وسبغت بذلك استعانة في مقام النكار وهي **لا** تأكيد زيد في خبر كان
بعد التثنية كان لفظاً مثل قوله **وما كان الله ليضل بهم** أي لأن يضل بهم أو مع
مخوفين ليفعل وهذا من حيث الاستعمال فيل كان هذه اللام في الأصل هي التي في نحو قولهم أنت لهذه الخطئة
أي عناسي لئلا يأت بها وفيه نظر لأنه لو كانت هالما اختص بجزء كان المنع فإن قيل ادان **بلا** لم الجود صار الفعل بمعنى
المصدر بأن المقدرة فكيف يصح الحمل قبل يصح الحمل على حذف مضاف إمام الأمام أي وما كان الله يقضيهم أو من
الخبر أي وما كان الله ذاتهم أو على تأويل المصدر باسم الفاعل أي وما كان الله معذبهم أو يقال جاز الحمل بصيغة
الفعل كما في الشرح وفيه نظر لأن جاز الحمل بالنظر إلى استقامة المعنى لا بالنظر إلى صورة اللفظ وإذا عرفت هذا فاعلم
أن قوله **ولم** الجود مبتدأ وقوله مثل ما كان الله ليضل بهم خبر أي ومثال لام الجود مثل ما كان الله ليضل بهم
وقوله **لا** تأكيد خبر مبتدأ محذوف أي وهي لا تأكيد والمجمل معترضة أو خبر قوله **ولم** الجود وعلى هذا قوله مثل ما كان الله ليضل بهم
خبر مبتدأ محذوف قال قيل قد اضمر كن بعد اللام الزائدة بعد فعل الأمر ولا رادعة مخوفة لم تكد عدل وإنما يريد الله ليضل
عنكم الرجس أهل البيت وما يريد ليضل عليكم من جهة ولكن يريد الله ليبين لكم كذا ذكر في الشرح وصرح بذلك صاحب
الكشاف ولم يذكرها المصنف في المحذوف التي يضربها فيل يمكن أن يكون هذا اللام لام كي ومفعول فعل الأمر
الارادة محذوف ويكون المعنى أمرني بالعدل لأن فعل العدل ويريد الله ذلك أي إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وطاعة
الله ورسوله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت وما يريد أو ضموا وخسر ليضل عليكم من جهة ولكن يريد الله ليبين لكم
ويريد الله ذلك أي ذكركم ليبين لكم ويهداكم ففعل المصنف إذا تراءى هذا لكن في تكلف وتخل والاولى أن يقال إنما
مخوف بلام كي في قوله **ولم** الجود والراد والغرض من ذلك تبيان معنى أو صاحب الفصل ذكر اللام مطلقاً بحيث يتناول **ولم**
ولم الجود الزائدة بعد فعل الأمر والارادة وهو الأصوب **والفاء** **ليسترطين** أي الفاء التي يفهم بعدها
أن متلبس بشرطين أحدهما السببية أي حاله شرطين أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها و
الثاني احتمال أن الشرطين أن يكون ما قبلها أي قبل الفاء أحد الأشياء الستة وهي أمر
مخوفه فكمك أو مني نحو كاشفة في فاضلك أو استيفاهم مخوفه من ذلك ما في خبره أو
ففي مخوفاتنا فمخوفتنا أو مخوفتنا لا نافع **أو عرض** يسكوذ الزام مخوف لا يترك منا

ثم نرى عجباً ضرب زيد ثم شين ثم كان التفسير في الهمزة والواو على ما حكى في غير ما ذكر وليس كذلك كما عرفت قبل
هو متعلق بالحروف المذكورة أي العاطفة من الحروف المذكورة في تقديرها أي إذا كان المعطوف عليها اسمافكون
تفصيل الحكم ما ذكره اللغويين في التفسير في الهمزة والواو على ما حكى في غير ما ذكر وليس كذلك كما عرفت قبل
ويجوز اظهار ان مع لام في نحو حيث ان تذكر معنى ومع ما الحق بلام كي من اللام الزائدة نحو اخرج
لان تقوم وامر فتان تذهب ومع الحروف العاطفة أي عاطفة المضارع على الاسم نحو عجبني فبنا
وان تذهب وذلك لان لام كي والحروف العاطفة واللام الزائدة يدخل على الصريحة في نحو حيثك لان امر حيث دخل
لام كي على الاسم المبرمج ونحو عجبني زيد ونحو حيث دخل على الاسم المبرمج وعلى الاسم المبرمج وعلى الاسم المبرمج
لان ردف منفرد بنفسه فيدخل على الفعل من ان لا يتقدرا الاسم بخلاف معنى عجبني
فانما لا تدخل على الاسم المبرمج ومن عليه ما هو عطف الى وكذا لام الجود لا يدخل على الاسم لاختصاصها بجزء ان
المنفرد اذا كان فعلاً واما الفاعل الذي للسببية بعد الاشياء الستة والواو التي للجمعة بعد
الاشياء الستة والواو التي للسببية بعد الاشياء الستة والواو التي للجمعة بعد
والاقتضاء صار في كوامل النصب فلم يظهر لنا صب بعده **او يجب** اظهار ان مع لام في اللام
أي مع لام كي يعني يجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها لام كي في نحو اخرج اجماع اللامين في قوله تعالى لسديلم
أهل الكتاب واما في حرف النفي لاقتضاء التصدير **ويجوز للمضارع بلام ولما واللام**
ولا في الهمزة أي الجاء والمجرور وصفه لا وكلمة **المحال** في الكلام جمع كلمة أو جسد كما عرفت أي الكلام
اللام على كون الجملة الثانية جزءاً من الجملة الاولى ومستبها لها أي كلمات الشرط والجزاء **وهي** أي كلمة المحال
ان في قوله تعالى **ومنهم من** أي منكم **واذا ما** أي ما أنت في قوله **واذا ما** أي ما أنت في قوله
تخرج تخرج وفي أكثر النسخ هذه الكلمة أعني اذا ما غير مذكورة **وجيثا** في قوله تعالى **وجيثا** أي في قوله تعالى
نحو ان تذهب اذهب **ومتي** في قوله تعالى **ومتي** أي في قوله تعالى **ومتي** أي في قوله تعالى
وعن قمر امرأ **وأي** أي في قوله تعالى **وأي** أي في قوله تعالى **وأي** أي في قوله تعالى
أكن واما الجزم المضارع بلام ولما لاختصاصها بالفعل وقد ذكر في المفاتيح في قسم النحوي كل ما خضع لبني وهو خارج
عن حقيقة يترفع ويخبر غالباً بشهادة الاستقراء وتعين الجزم ليكون الاثر على في الوثق في الاختصاص واما لا يعمل من
التعريف في الاسم مع اختصاصه به وخروج عن حقيقة وحرف الاستقبال أعني السين وسوف في الفعل مع اختصاصه به وخروج
عن ذاته لحياتها مجرى بعض اجزاء ما دخلت عليه لشدة الامتناع فها هنا غير خارجة عن حقيقة الاسم والفعل واما الجزم
بلام الامر في الهمزة لا يمتنع يشبهان ان الشرطية في فعل المضارع واخرجه عن اصل حيث ينبغي ان الشرطية المضارع
عن المحال الى الاستقبال ويخرج من الجزم الى الانشاء واما الجزم ان الشرطية كاختصاصها بالفعل كما ذكرنا في قوله تعالى واما
الجزم غيرهما من كلمات الشرطية فيمنعها اياها واما لم يعمل لوقع اختصاصها بالفعل لانها للماض وان دخلت على
ولما لا يقتل الجزم **واما** الجزم مع كيغا **واذا** بدون ما فتشاذ لم يجز في كلامهم على وجه
الاطراد وترك ما تنزه الى ان الجزم بها مع ما غير شاذ ثم اعلم ان معنى هذا التركيب مهما يكن من شيء فالجزم مع كيغا

والواو التي للسببية بعد الاشياء الستة والواو التي للجمعة بعد الاشياء الستة والواو التي للسببية بعد الاشياء الستة والواو التي للجمعة بعد

بأنه أو أثبت ما انجز فلتعلقه بالماضي وهو ادوات الشرط مع قابلية العمل للانجزام والرفع لضبط التعلق لحيولة ذلك
والفضل بغير المعلوم وانجزا فغيره وان كان ماضيا فيهما مذهبان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت كذا في الرمي ثم اخرج عن تفصيل
موانع الجزم انجزا وعلم انجزا مخرج في تفصيل مواضع دخول الفاء وعدمه فقال **واذا كان انجزا ماضيا**
بغير قبل انجزا والمجرور صفة ماضيا أي ماضيا كما ثابته قبل **لفظا ومعنى** تفصيل للماضى أي ملفوظا كان
للماضى نحو خرجت خرجت او معنويا بان دخلت لم على المضارع نحو ان خرجت لم **خرج الفاء** لتأثير حرف الشرط في
المعنى حيث جعل للماضى معنى المستقبل فلا حاجة الى الربط بالفاء اما اذا كان انجزا ماضيا مع قد في الاثبات ومع ما لا
في النفي يجب الفاء على ما سبقته نحو ان احسنت الى اليوم فقد احسنت اليك امس وان زرتك فاهنتك وان ابغضت فلا
ضربتك ولا شمتك انما كرهتها لانها لا يدخل في الماضى الا ان يكون مكررا او تركا ذكرها ولا هنا بغير الحكم للماضى فلهذا كان
الموجب للمضارع ان يقول بغير قد في الاثبات وبغير ما ولا في النفي حيث يجب الفاء حينئذ لان العمل الكلام على حذف مع
بغير قد ونحوها من الحرف الموجبة للقاء نحو ما ولا ولواريد الماضى المثبت لاستغنى عن هذه الزيادة لكنه ينافى قوله او معنى
لان ذلك في المضارع مع لم وذلك معنى الماضى الخفي اللهم لان يقال ان لم اخرج في قولك ان خرجت لم اخرج بمعنى انني خرجت
فيكون معنى الماضى المثبت معنى واذا عرفت هذا فاعلم ان الشرط لا يكون لافعال غير مصدر بالسین اوسوف ولن وقد غير
مصدر بلا اذا كان ماضيا ولا يكون جملة طلبية وانشائية بخلاف انجزا حيث يعم في كل ذلك **وان كان انجزا مضارع**
مثبتا او منقيا بلا فلو جهان جائز ان اوفقيه الوجهان الاثبات بلقاء وتركها كقوله انما
ان يكن منك الف يغلبوا الهين ومن عاد فينتقم الله عنه وكقوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وامن يومن بربهم فلا يخفى
بخسنا وقولك ان تاتينى وان انتيتنى لك اوفلا ابتك لان ادوات الشرط لم يؤثر في تغيير معناه كما يؤثر في الماضى فتوقى بالفاء
واترت في تغيير المعنى حيث خلصت بمعنى الاستقبال فنترك الفاء لوجود التأثير من وجوه وان لم يكن التأثير قويا وانما
فيلكونه منقيا بلا احسن انما اذا كان منقيا بلا فانه مصدره فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بل حيث يجب فيه الفاء لعدم
تأثير ادوات الشرط في كونه تعالى ومن يتبع غير الاسلام دينا فليقبل مذوق اطلاق المضارع المثبت نظرا حيث يمنع ترك الفاء
في المضارع المثبت مصدر بالسین اوسوف كقوله تعالى وان تعاسرتم حسنتهم لرحمتي فالحق ان يقول وان كان مضارعا مثبتا
بغير السین اوسوف واجواب ان ذلك الامتناع بلالان وهو علم الدلالة على التعلق بين الشرط وانجزا وذلك لان ادوات الشرط لم
يؤثر في معنى حيث لم يجرى به معنى المستقبل ولا لفظا حيث لم يجرى فظهر الفاء لكونه على التعليق بينهما والموانع مستثناة عن القواعد
وان لم يستثنى وفيه نظر لانه على هذا لا حاجة الى ذكر قوله والافاء لان امتناع ترك الفاء فيها ايضا بلالان المذكور والموانع مستثناة
عن القواعد **والافاء** واجبة اي وان لم يكن كذلك اي وان لم يكن ماضيا بغير قد ونحوها من الحروف الثلاثة لفظا او معنى
فيمنع الفاء ونحوها مما ثبت بغير السین اوسوا ومنقيا بلا بل كان ماضيا مع ما ولا او مضارعا مثبتا مع السین اوسوف او منقيا
بلن او جملة اسمية او محلا وتوحيها او دعاء فالفاء واجبة لان ادوات لم يؤثر في معنى حيث لم يجرى به معنى المستقبل لفظا حيث لم يجر
فلم تمت الدلالة على التعليق بها وانما تركت الفاء في قوله من يغفل المحسنات الله يشكرها مع ان انجزا جملة اسمية لصورة
الشكر ودوى المبر من يغفل المحسنات الرحمن يشكرها وانما تركت الفاء في قوله تعالى اذا ما غضبوهم بغير ان واذا اصابهم البليغ
ينصرون مع كون انجزا جملة اسمية لان ادوات الشرط لا تؤثر فيها بل على الشرط كقوله تعالى والليل اذا انقضت **ويحيى اذا**

في قوله تعالى انما اذا كان انجزا

١٠ الملقاة مع الجملة الاسمية الواقعة جزء موضع الفاء أي في محل الفاء قوله تعالى وإن
نصيبهم سيئة، أقدمت إيليام إذا هم يقنطون والهاء أكثر وأما أقيمت إذا الملقاة مقام الفاء في الجملة الاسمية لا الملقاة
على التعقيب كالفاء لأن الملقاة ينبغي على ما ذكرت أمراً عادة فاشبهت بحرف ولها قارنت الهاء غالباً نحو خرجت فإذا السبيع
وإن مقدّمه مبتدأ وخبر **بعل** الأشياء الخمسة وهي **الامر والهي والاستفهام**
والقنى والعرض يعني يخرج المضارع بعد هذه الأشياء الخمسة إذا قصد السببية
أي إذا قصد كون ذلك الامر واخواته سبباً لمضمون هذا المضارع فينتهي معنى الشرط مثل **اسلم تدخر**
الجنة جواب الامر بغير الفاء لأن المعنى ان تسلم تدخل الجنة **ولا تكفر تدخل الجنة** جواب الهي
بغير الفاء لأن المعنى ان لا تكفر تدخل الجنة وهل عندكم ماء أشربه لأن المعنى ان يكن عندكم ماء أشربوه وليت له ما لا تفقه لأن
المعنى ان يكن له ما لا تفقه ولا تفقه ما تفقه لأن المعنى ان تتدبر ما تفقه خيراً وأما قدر الشرط مثبتاً في العرض مع
منفي والنفي كيدل على الاشياء لأن كلمة العرض وهي مخفية لا تفهم دخلت على حرف النفي فيفيد الاشياء كذا في الرضي ثم احل
في الهي انما يقدر ان في بعض المواضع أي فيما اذا كان السبب للمضارع ترك الفعل كما في المثال المذكور في المتن وكما في قولك لا تفقه
الشيء يكن خير لك بخلاف نحو لا تدن من الأسد يهلك فانه لا يجوز لأن التقدير ان لا تدن من الأسد يهلك اذا لم يجب ان يكون من
جنس المنظر ولا خفاء في فساد المعنى على ذلك لأن سبب الكلام الذي قد شرط المثبت كان تقديره **لا يدل عليه اللفظ**
لأن النفي كيدل على الاشياء ولذلك **أمتنع لا تكفر تدخل النار خلا قال الكسائي** فانه جاء تقدير
الشرط المثبت بعد الهي على وفق لفظ الهي بقرينة السبب الذي يتربط عليه وليس يجب لو وافقه نقل وأما أمتنع عند العامة
لان التقدير أي تقدير هذا الكلام **ان لا تكفر** تدخل النار يتقيد بالشرط المنفي على وفق لفظ الهي لأن المقدر يجب
ان يكون من جنس المفعول ولا خفاء في فساد المعنى على ذلك لأن عدم الكفر ليس سبباً لخول النار وانما سببه الكفر وان قدر
الشرط للمثبت كما قد مر الكسائي كان تقديره لا يدل عليه اللفظ لأن النفي لا يدل على الاشياء ولم يعط تقديره ان الشرطية
بعد النفي مطلقاً فلا يقال ما ماتني فيمتدنا لان النفي خير يدل على وقوع وتقدير الشرط سواء قدر مثبتاً او منقياً **يوجب الشرط**
فيتنابيان ثم ينافي من المضارع شرع في الامر بالمخاطب فقال **مثال الامر** أي صيغة يطعيا الفعل البناء للاستعانة
أي أو أسطمتا من الفاعل **المخاطب** انما قال من الفاعل **أختر** أي يطلب بياقيل الفعل من مفعول مالم
يسم فاعله فيخرج نحو لتعجب أنت على صيغة المجهول وانما قيد الفاعل بالمخاطب **أختر** عن امر الغائب والمكلم له دخلها
في صيغة المضارع لبقاء حرف المضارعة وان دخلها جار مجزئ **حرف المضارعة** الجار
والمجرور صفة أخرى أي صيغة متباعدة بحذف حرف المضارعة من المضارع المخاطب هذا قيد وافتح **أختر** أي وفي بعض
الشرح هو **أختر** عن صومه ولا يرح النقص بقوله تعالى وبذلك فلتعروا حيث لم يحذف حرف المضارعة لانه نشأ
وحلم **أختر** أي أخترناه **أختر** **أختر** أي وهو موقوف أي مبني على السكون عند البصريين
وحكمه حكم **أختر** في اسكان الصحيح نحو اضرب وسقوط نون الاضرب نحو اضربوا واضربوا واضربوا وحذف حرف العلة نحو
ادعوا **أختر** وارمر وعند الكوفيين معرب مخروم حقيقة **فان كان بعل** أي بعل حذف حرف المضارعة
سألن وليس برأعي الواو للحال والحال ان ذلك الفعل المحلوف منه ليس برأعي ليس بنأي أو يفة

الشيء

٢ حرف فيه احتراز عن نحو اكرم منتهى وصل منتهى بالضم على النصفه لقوله هنالك وصل
 ان كان بعد اى بعد الساكن ضمنه للسوا فقه الا لاتباع وملسوقه صفه بعد صفه
 لقوله هنقه وصل اى هنقه وصل مكسوقه فيما سوا الا اى فى لفظ سوى ما كان فيه بعد الساكن ضمنه سواء كان
 بعد اى بعد الساكن كسواء فقهته مثل اقبل مثال ما كان فيه بعد الساكن ضمنه واضرب مثال
 ما كان فيه بعد الساكن كسواء هذا معطوف كسوق للموافقه كما فى اضرب وفيه ما كان بعد الساكن فتحته بالحمل على ما كان بعد
 الساكن كسوق نحو اعلم وانما لم يفهمه للموافقه لئلا يلزم لبس الامر بصيغه المتكلم وفقاذا امتنع الموافقه حمل على غيرهما

ان كان الفعل المحذوف رابعا اي ذا الربعة احرف فمفتوحة اي هتفتح الهمزة مفتوحة + مقطوعة نحو الامر كان هذه الهمزة هي هتفتح باب الافعال وهي مقطوعة ثم تالو عن تقسيم الفعل الى ما في

ومضارع وأمر شرع في تفسير آخر إلى معروف ومجهول أي إلى المسمة فاعله وغير مسمة فاعله قتال **فعل المريم**
فاعله وإضافة انفعول المريم فاعله ببيانته من إضافة العام إلى الخاص أي فعل الذي لم يذكر فاعله أو ياد في +

ملائسته أي فعل للمفعول الذي لم يذكر فاعله وقول المريم فاعله يعلم مثال للفعل ما المريم فاعله هو ما حذف فاعله ويرد عليه ضمني وضربت زيداً على قول الكسائي فإن الفعل الأول حذف فاعله عند لا عرفت من قبل لأنه

أجاز حذف الفاعل في الفعل الأول عند تنافي الفعلين وليس ذلك فعل ما لم يسم فاعله وكذا يرد عليه نحو قوله تعالى السمع
بما هم عليه عاكفون لا يسمعون شيئا يحذر الله والحجرات على عرشه قائمة فاعله معبر بصيغة أو بعينائه للمفعول

ويمكن ان يقال معناه ما حذف فاعله واقيم مفعوله مقامه فكانه لسينى الاشارة الى استغنى عنه ثم اعلم ان كلمة ما في قوله ما حذف اذا كان موصولة كان قوله فعل ما لم يسم فاعله مبتداء وما في قوله ما حذف خبره وهو مفعيل فصل لا حصل له من الاعراب وذلك لان

ضمير الفاعل انما يتوسط بين المبتدأ والخبر اكلان الخبر معرفة او لمختص بالمعرفة واذا كانت موصوفة كان قوله فعل مالم يسم فاعله مبتدأ وهو مبتدأ ثان وما حذف خبره والجملة خبر المبتدأ الاول ولكن ان يكون قوله فعل مالم يسم فاعله خبر مبتدأ محذوف

ایم هذا بیان فعل ما لم یسم فاعله وفعوله هو کذا جمله مستأنفة فان کان بیان تغیر الصیغه ای فان کان الفعل ماضیا ضمّ اوله وکسر ما قبل آخره نحو ضرب واکرم واستخرج ودّ خرج ونفذ خرج عندک

هذا من وظائف التصريف ذكره في النصوص ما استطاع اذ انما غرض الصيغة لتلايلتين الماضى المجهول بالماضى المعروف وانما
اختير التغير في المجهول لانه فرع وانما اختير هذا النوع من التغير اعني ضم الاول وكسر ما قبل الاخر لان معنى فعلا ما لم يسم فاعله

عزيب وهو اسناد الفعل الى المفعول والاصل اسناد الفعل الى الفاعل فيختار له وزن عزيب لم يوجد في الاوزان المردجة من الضمة الى الكسرة للبدل عزابة على عزابة المعنى وانما له مخنة وزن مضاعف وحذف الكسرة اللفظة وان كان من الالف والهمزة

قوله الثالث مع هذه المعاني

عربا القطع على عايبه المعنى يبيّن ويضم الحرف الثالث من الواصل أي حال الواصل مع جمع
هزق الواصل فيما فيه هزق وصل نحو افتعل واستفعل ويضم الحرف الثاني مع التاء حال الواصل مع
معنى التاء في الواصل

مع انشاء المائدة في اوله **موت البليس** اى ليس الماضى المجهول بالامر عند الدرج والوقوف في الاول نحووا ففعل
وافعل وبالمضارع المعروف من التفعيل والمعرف من المفاعلة المجهول من الفعل عند الوقوف في الثاني نحوكم فافعل

ॐ

وتخرج ومعتل العين **الافصح قيل ويبع** اصلها قول ويبع فاعل ينقل الكسرة من العين
استثلا وابدال واو قول بعد النقل لم يسكنوا وانكسار ما قبلها والمراد بمعتل العين المعتل العين فقط بخلاف طوي
وروى من اللقيط فانه لم يزل عينه ثلثا يفتى للاختراع اعلا لين في يروى ويطوى ثم قوله ومعتل العين مبتدأ وقوله
الافصح مبتدأ ثان وقوله ويبع خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول والفمير العائد الى المبتدأ الاول محذوف اي
الافصح فيه قيل ويبع لان الجملة الواقعة خبر المبتدأ وجب فيها ضمير عائد الى المبتدأ **وجاز الاشهاد** وهو ان
تبقى بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعل نحو الواو اذ هي تابعة لحركة ما قبلها وهذا هو مراد القراء
والنخبة بالاشهاد في هذا المقام وقيل هو ضم الشفتين فقط مع كسرة الفاء خالصا ومعناه تهيئة الشفتين للتلفظ
بالحرف الذي يتلفظ به في هذا المقام وهذا هو المراد من قوله وانما هو الاشهاد في الوقت وقال المصنف في الغرض من الاشهاد
الايدان بالاصل الذي تغير لغيره اي الايدان بان الاصل في اوائل هذه الحروف الضمة ولم يحذف الاشهاد في بعض جمع بعض
كما جاء في قيل ويبع كالمهم قصدوا بايقان هذا الوزن اي وزن قيل ويبع غرضنا ايقان ايه وذلك الغرض دفع اللبس فلا بد
الايدان الى الاصل عند تغييره وكذلك في بعض **وجاء الواو** قيل قول ويوم بالسكان بلا نقل وجعله الياء واوا
لسكونها وانقام ما قبلها **ومثله** اي مثله باب قيل ويبع **باب اخير واقيد** اي الماضي المجهول
من المعتل العين من باب الافتعال والافتعال في جواز الوجوه الثلاثة لكان المشاركة بين باب قيل ويبع وباب اخير
واقيد في العلة **دور استخبر اقليم** اي دون المعتل العين من باب الاستفعال والافتعال حيث لم يجر
فيها الاظهار الكسرة دون الاشهاد والضم لسكون ما قبل حرف العلة فيها اصلا اذ اصلها استخبر واقوم وان
كان الفعل مضارع ضم اوله وهو حرف المضارعة حملا على الماضي **وفيه ما قبل**
آخر لفتح الفتح ونقل المضارع بالزيادة نحو ضرب ويكرم ويستلزم ويستخرج وتخرج ويولدج ويولدج **ومعتل**
العين ينقل فيه العين الفاء نحو يقال ويستغاث لما عرف من قواعد النقص ان كل موضع النقص
الواو والياء وسكن فاء الفعل نقلت الحركة الى الساكن فابداً بالمفعول عنه بالالف ابداً مطروح على الوجوب اذا عرفت عن
المواضع وانتصاب قوله الفاعل انزال او على انه خبر متقلب يجعله بمعنى يهبط ثم لما فرغ من التفسير المذكور للفعل شرع
في تفسير آخر له باعتبار اقتضاء المفعول به وعدمه فقال **المتعدي وغير المتعدي**
مبتدأ محذوف الخبر اي من الافعال المتعدي وغير المتعدي او خبر محذوف المبتدأ هذا لبيان المتعدي وغير المتعدي فقال
فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق خاص كضرب قال الضرب توقف فهمه
على متعلق كانه لا يتردد في المضرب وكذا المتعدي بواسطة الحروف كضرب اليه وامر من هذه فان الرغبة والامر من لا يتحيزان
ولا يتحققان بدون المرغوب اليه والمرغوب منه فهما متعديان بالواسطة بخلاف نحو ذهب فانه تام بلا توقف
متعلق الا ان يلحق الياء فيضمير بمعنى اذهب ويكون متعديا بالعارض ولا يرد توقف الفعل على الطرف اي على المفعول
فيكون القول ان الطرف لا يرد لوجود الفعل والمفعول به لان ما هيته فالمفعول فيه ما يتوقف عليه وجود الفعل لان ما كان
او متعديا فانه اذا التزم ان لا يتوقف عليه ما هيته الفعل بخلاف المفعول به حيث توقف عليه فهمه وما هيته اذا ضرب
هو استعمال اللفظ في محل قابل للايداع والمحل داخل في ما هيته الضرب ولذا قل ما يتوقف فهمه على متعلق

لا
يكون
المتعدي
ما
يتوقف
فهمه
على
متعلق
خاص
كضرب

وليس محل ما يتوقف وجوده على متعلق ولا يرد الافعال المتعدي حيث توقف فعلها على الخبر الذي في المبدأ فتعاقب هو فاعله وحركها
عنده وغيره فلهذا على هذا يخرج ما عرفت من هذا المكان مفعوليه عمدة ايضا واجيب بانما لا يفسر ذلك بل هما فصلتان لجواز تركها
بجملته من خبر الافعال الناقصة أو نقول ان الافعال الناقصة على قصد خبرها فلهذا يذكر في هذه الافعال لتفصيل الخبر بالمفعول مستند
الخبر الى الاسم لا مستند ما اليه انما هي بمنزلة الظروف والقيود فكان ليدل على ما معناه زيد قائم في المكان المعنى وصار زيد فنيا
معناه زيد عني الآن لا قبل هذا الزمان وهذا فسر في ليست مما يتوقف فهمه على متعلقه وانما يتوقف كلفيته ذلك المتعلق على
مفعول ما يتوقف وغير المتعدي بخلافه مبتداء وخبر اي غير المتعدي متلبس بخلاف ما يتوقف فهمه
متعلق كفعل فان القعود لا يتوقف فهمه على متعلقه **والمتعدي يكون متعديا الى مفعول**
واحد كضرب ومتعديا الى اثنين كاعطى وعلم نحو اعطيت زيدا وهدا وعلمت زيدا اقام
المثال الاول ما يتعدي الى اثنين تاييها غير الاول والمثال الثاني ما يتعدي الى اثنين تاييها هو الاول فيا صدقا عليه ومتعديا
الى ثلاثة مفاعيل كاعلم وارى وابنا وبنيا واخبر وخبر وحدث نحو
اعلمت او اريت او ابتاد او بنيت او اجرت او جرت او حدثت زيدا عرافا مثلا واما ان لا يفسر اظن واخال آة افعال القو
قياسا لاسما وهاهنا الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل **مفعولها الاول لمفعول اعطيت**
في الاحكام فيجوز حذف مفعولها الاول كما يجوز حذف كل واحد من مفعولي اعطيت **والثاني والثالث**
مفعولها الثاني والثالث **كفعل علمت** في الاحكام فيجوز ترك كليهما الثاني والثالث معا لا يقتصر على احدهما
كما لا يقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعولي هذه الافعال الثاني والثالث هما مفعولان علمت على الحقيقة يقول علمت زيدا
السادس من غير ذكر للمفعول الاول ولا نقول علمت زيدا عمروا من غير ذكر للمفعول الثالث ولا علمت زيدا اخيرا لانه من غير ذكر الثاني
افعال القلوب ويبيها ايضا الاشتك واليقين وهي سبعة **ظننت وحببت وخذلت**
وزعمت وعلمت وكريت ووجدت وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب لتعلقها بالقوى
الباطنة اولئك القلوب محل هذه الافعال وانحصار افعال القلوب في السبعة اصطلاحى واستقر اى لا عقل ولا ضمير
واعتمدت من افعال القلوب ايضا ولا يتقيدان الى مفعولين استعمالا ولا يجرى فيهما احكام افعال القلوب وانما قدمنا
الشك وهي الارادة الاول على افعال اليقين وهي الثلاثة الاميرة تخليه افعال الشك لا يقدم الشك على اليقين وجودا
تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية قوله افعال القلوب مبتداء وقوله ظننت افعلى
وقوله خذلت على الجملة الاسمية مستأنفة ويمكن ان يقال ان قوله افعال القلوب مبتداء وقوله ظننت افعلى منه وقوله خذلت
على الجملة الاسمية خبر اى افعال القلوب تدخل على الجملة الاسمية اى على المبتداء والخبر لانهما متعلقان لها لبيان
ما هي عندهم كذا ما مر صفة صديق عن اعتقاد وقوله اى مبتداء ما دل على الجملة الاسمية وقوله عنده خبر والجملة صفة ما
اى لبيان اعتقاد تلك الجملة صديق عن انا شيعة عندهم او ظن او حسبان او غير ذلك كذا في الشرح او عبارة عن شك يقين
اى لبيان شك يقين تلك الجملة صديق عن انا شيعة عندهم او ظن او حسبان او غير ذلك كذا في الشرح او عبارة عن شك يقين
عند الموصوف من العالم والظن والحسبان ونحو ذلك **فتنصب هذه الافعال الخبر بغير** اى خبر على الجملة الاسمية اى المبتداء
والخبر على انهما مفعوليا **ونخصا نخصها** اى خصا نخص افعال القلوب انما اذا دخل احداهما

بجملتها

اي احد المفعولين **ذكر المفعول الآخر** غالباً اي من خصائصهما ذكر المفعول الآخر وقت ذكر احد مفعوليهما

لا يجوز الاقتصاص على احدهما وفي بعض النسخ ومن خصائصهما ان لا يقتصر على احدهما اي عدم الاقتصاص على احدهما

فان لا يجوز الاقتصاص على احدهما لان ذكر المفعول الاول توطئة والثاني مقصور فلو اقتصر على الثاني بظهر ذكر المقصود به ونما هو توطئة ووسيلة ولو اقتصر على الاول لم يذكر التوطئة ولو سمي ذلك المقصود لان كلا المفعولين في هذا الباب مفعول واحد

لان المعلوم في قولك علمت زيداً فاعضاً مصدر المفعول الثاني مضافاً الى الاول اي علمت فضل زيداً لكن ضمهما معاً للفتنة فمفعول

معاً فكان في ذكر احدهما وترك البعض الآخر علم عام المفعول فلا يجوز الاقتصاص على احدهما ولما قلنا ان يقول فعله هذا ينبغي ان يجوز

علمت فضل زيداً لوجود المعلوم في قولك علمت زيداً فاعضاً وهو مصدر المفعول الثاني مضافاً الى الاول قيل هذا اشكل بقولك تعالى

ولا تحسبن الذين يضلون عابثين الله من ضلله هو خير لهم على قراءة الياء وجعل الذين فاعلاً بمنزلة المفعول بتقدير يحالهم هو

فمن قيل هو قتل فلا يبعد وانما قال اذا ذكر احداهما ذكر الآخر لانه جاز ان لا يذكر كلاهما كقولهم من يسبح ^{على} يخل المسموع مصيهاً وكقولهم

تعالى وظننتم ظن السوء ظننتم الباطل حقاظن السوء ثم اعلم ان الجملة الشرطية اعني اذا ذكر احداهما ذكر الآخر جزاء والضمير

العائد الى اسم ان محذوف اي اذا ذكر احداهما ذكر الآخر لان الجملة الواقعة جزاء وجب ضمها ضمير عائداً الى اسمها وان مع اسمها وجبها

مبتداه وقوله من خصائصهما خبر **بمخارج اعطيت** اي وهذا متبسر في القبايل اعطيت فانه يجوز ان يذكر احداهما

دون الآخر لعدم اللغ تقول اعطيت زيداً وكان ذكر ما اعطيت واعطيت درهماً وكان ذكر من اعطيت ومنها اي ومن خصائصها

جواز الالغاء اي جواز احوال علمها لفظاً ومعنى وفي بعض النسخ ومنها انما يجوز فيها الالغاء اذا توسطت

هذه الاضلال بين جزأ الجملة اي بين المفعولين يجوز ان يمتنع قائم **او تاخرت** يجوز ان يمتنع قائم **لاستقلال**

الجزئين اي المفعولين **كلهما** ملة جواز الالغاء والالغاء عند قسطها او اخرها او انتصاب كلاماً على

انه حال او غيرهما كان مفعوليهما كلاماً مستقلاً لصحة المحل فيمتنعان عن كونهما معاً مع منع العمل بالتأخر عن كليهما او

احدهما لكان استقلالهما كلاماً لعمدة المحل ويمكن ان يعمل فيها العامل لقوة فيجوز الوجهان بخلاف اعطيت اي هذا متبسر

بمخالفة باب اعطيت فانه لا يجوز الالغاء اذا توسطت او غيرهما لان مفعوليه ليسا بمستقلين كلاماً لعدم صحة المحل مثل زيد

علمت قائم لزيد قائم علمت الاول مثال القسمة والثاني مثال التأخر فاعلم ان الفعل عند الالغاء بمعنى المصدر الواقع

ظرفاً اي زيد قائم في علم ومنها اي ومن خصائصهما انها اي ان افعال القلوب **تعلق** وجوباً اي على العمل

لفظاً وتعمل معنى بسبب وقوعها قبل حرف الاستفهام وحرف النفي واللام **لاستفهام** واللام **لاستفهام** اي

الابتداء على انما تعلق اذا دخل ادق الاستفهام ولو متفقتة لعني حرف الاستفهام كاي وما ومن ومنها وحرف النفي

او لام الابتداء على مفعولها او على ما انبسط اليه مفعولها مثل علمت زيداً عندك ام لم يعلم

اي اخبرين احصي وعلت ما يزيد منقلوب زيد قائم وعلت علم اي الجليل قائم والمصنف ذكر مثال التعليق بالاستفهام

فقس عليه مثال التعليق بحرف النفي واللام الابتداء والتعلق بصفة الاستفهام على اتفاقهم وبجمل مختلفة فيقواما تعلق هذه

او افعال بهذه الامور الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع في صدر الجملة ومنها فاقترنت بقاء صورة الجملة والفعل اي يجب تغييرها اي

مفسر الجزئين فمفعول التعليق على مفعول هذه الثلاثة على مفعول الثاني لا يوجب التعليق في الاول نحو علمت زيداً ام لم يعلم

وسيلة للذكر الثاني لانه في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يضلون عابثين الله من ضلله هو خير لهم على قراءة الياء وجعل الذين فاعلاً بمنزلة المفعول بتقدير يحالهم هو

تعليقها لا هي ذات عمل ولا مفعلة فكانت مشبهة بالمفعلة المعلقة وهي التي يدعيها زجها من غير إطلاق فلا هي ذات عمل ولا مفعلة
 قال الله تعالى فلو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتدبروها كالمعلقة وهذه الافعال عند تعليقها لا هي ذات عمل ولا مفعلة فيكون كالمعلق
 والدليل على افعالها مفعلة المعلقة على مفعولها بالنصب في قيل قد جاء التعليق في غير هذه الافعال ايضا نحو قوله تعالى سلبى
 اسرائيل كرامتنا هم من اتي بيته وقو تعالى ويسا لوك ما ذابفقون قيل انه ليس من باب التعليق بل بتقدير القول اي سلبى اسرائيل
 قائلا كرامتنا هم اتي بيته ويسا لوك قالين ما ذابفقون او بتاويل الفخر اي سلبى اسرائيل فوجب هذا السؤال ويسا لوك جواب هذا
 السؤال فهم في محل النصب على انما مفعول بها وهي بعد افعال القلوب ايضا ما دلل بالفخر ولكنها طائفة مقام المفعولين وتلق
 مثل هذه الكلمة بلا في نحو شككت في زيدنا هو كير اي في كره ومنها اي ومن خصا نصميا انما اي من افعال القلوب
 يكون ان يكون فاعلها ومفعولها الاول ضمير متصلين لتثني واحد اي عا عا ران عن
 شئ واحد ومفعولها الثاني مظهر مثل **لنتنه منطلق** ومثل قوله +
 تعالى اني ارا **بني اعصر خيرا** بخلاف غيره

من الافعال حيث لا نقول من يبتقى وشتمتني بل من يبتقى نفسه وشتمت نفسه لان مفعول هذا الباب في الحقيقة هو الثاني
 وذكر الاول توطئة الى ذكر الثاني لما عرف ان تأثيرها في الثاني دون الاول فلا يلزم في هذا الباب اتحاد الفاعل والمفعول بخلاف
 غيرها من الافعال والتي هي هذه الافعال في جواز كون الفاعل والمفعول ضميرين لتثني واحد نحو عدمتني وفقدتني لان مفعول
 كاول مفعول افعال القلوب في عدم التاثير لان العدم والفقد ان لكونها عدمين لا اثر لهما في شئ وبعضها اي لبعض
 هذه الافعال معنى آخر يتعلق به اي جيب ذلك المعنى الى مفعول واحد فقط فظننت
بمعنى اتممت من الظنة بمعنى التهمة **وعلمت بمعنى عرفت** وعرفت وان كان من افعال القلوب

لكن لا ينبغي ان يفتقد الى المفعولين استعماله وانما انحصار افعال القلوب في السابقة استعماله في **ورأيت بمعنى ابصرت**
وجعلت بمعنى اصبت وحسبت بمعنى صرقت اذ حسبت اي اشعر اشعر وخلت بمعنى صرقت داخل

اي خيلا وزعت بمعنى كفلت به وعلى هذه المعاني لا يقتضي المفعول واحد اثر لما في من التقسيم المذكور للفعل شرع
 في تقسيم آخر للفعل باعتبار التمام والنقصان فقال **الافعال الناقصة** ثم انما تقسمه على ثلاثة فاولها تلك
 يعلم ان ما سواها ما كتمه وذلك ما وضع لتقرير الفاعل اي للتشبيته **على صفة مخصوصة**

ممكن ان زيد قائما فكان قمر زيد على صفة كونه قائما في الزمان الماضي الجار والمجرور ظرف مستقر ان كان حالا متعلقا بفاعل
 عام محذوف اي كائنا على صفة اذ ظرف مبالغ ان كان متعلقا بامل خاص مذكور وهو التقدير وفي هذا القيد اختصار عما سواها
 من الافعال وانما سميت هذه الافعال كذلك لانها هي التي لا يتركب منها الافعال بغير مفعول وهذه لا يتركب

اي الافعال الناقصة **كان وصار** وقد زيد ما يولد من صار نحو اكل طرح وحل واستبحار وتحل وانقلب سماء عاده
 فتقل وان كان بمعنى يتحول ويجوز استعمال صار وموارد فاما تامة على الاصل **واصب واطم**

ظل وامسى وبارئ واخرى اي رجع **وعلا** اي صار **وعلا** اي كان في العداوة
 هو ما قبل الزوال **ولاح** اي كان في الراح وهو ما بعد الزوال الى الليلة ولو كان عدا جنة رجع في العداة

او دخل في العداة **وراح** بمعنى رجع في الزوال او دخل في الراح كائنا ما استين **وما زال وما انفك** و

في قوله تعالى
 ورايت بمعنى ابصرت
 وجعلت بمعنى اصبت
 وحسبت بمعنى صرقت
 وخلت بمعنى صرقت
 داخل

وقتي بالهنا دون اليا، وهي بهذا اللفظ في بعض النسخ، وكسر العين وفتحها مع الحذف في هذا المضام، حيث بالفتح مع الهمزة
وما في هذه الاربعة الاشياء في الفقه اثبات واصل هذا الاربعة ان يكون تامه بمعنى انفصل لكنها جعلت في
كان صار كالزائد على ما يعنى كان زيد عالما دائما وكذا اخواته فتمت بحالها **وما دام وليس** ولم يذكر، يسوي من
هذه الافعال سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحو من الفعل علما لا يستغنى عن الحذف والظاهر انما غير
محمولة وقد يجوز تعين كثير من التامة معنى الناقصة كما نقول يتم التسعة بهذا عشرة اي بقية هذا عشرة تامة
وكذا زيد عالما اي صار عالما كمالا **وقد جاء** كلمة قد للتقليل اي فلما جاء لفعل ما جاء من الافعال الناقصة اي
معنى تقرير الشيء على منقح نحو قولهم **ملجأت حاجتك** فاستغفها مئة مبتدأ وجاء ناقصة محذوف
اعاد الى ما اسمها وحاجتك خبرها اي شئ من حاجتك وانما انت الضمير في ملجأت مع انه عائد الى ما الاستغفها مئة باعتبار الخبر
كما في قولهم من كانت امك فان غيرك انت عديلي من وانما انت باعتبار الخبر من انما انت الضمير في ملجأت لكونها مفعلا
في المعنى عن الحاجة اي ايت حاجتك صارت هي حاجتك فيه وهاء لا يخفى فيه اول من تكلم بهذا الكلام الخواج قال ابن عباس
رضي الله تعالى عنهما حين ارسل علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه اليهم يدعوهن الى الطاعة وجاء **فقلت**
ايضا من الافعال الناقصة اي بمعنى تقرير الشيء على منقح نحو قول الاعراب ارف شجرة حتى فقلت اي صارت تلك الشجرة
كأنها او كان تلك الشجرة **حرية** معناها حلة شجرة اي سكيته الكبر حتى صارت تلك الشجرة مشبهة بالحرية
يعنى نيزة كونه اي معنى وشنة وقال الاندلسي لا يخفى انما اعني جاء وفعل الموضع الذي استعملها العرب فيه فلا
يقال جاء زيد غنيا وقد غر وفقر اي بمعنى صار وقال به منهم ان كونها بمعنى صار مطعما وقال المصنف ٩ والاول
ان يكون جاء بمعنى صار مطعما الخواج البرقيين بن بدر مرادى صار لا يقول ان ضمير في حاله لا معنى له لانه حينئذ يفيد
معينه في هذه الحال وهذا ليس بمقصود بل المقصود تقرير معية على هذه اعني هذه الصفة ولا يلد فعل كأنها بمعنى صار كأنها بل
يقال فعل كأنه كاتب لكونه مثل فعل كأنها حرية **تدخل على الجملة الاسمية** هذه الجملة مستانقة اي يدخل هذه
الافعال على المبتدأ والخبر لا على التقرير الشئ على الصفة فلا بد من ذكر الشئ وصفة وانما تدخل عليها **اعطاء**
الخبر اي هذه الافعال **حلم معناها** اي معنى هذه الافعال من معنى كافي كان وانتقال كافي صار ورواها
ودوام كافي ما زال وما انتك وما خفي وما برح ولا فئت كافي ما دام ونحو كافي ليس بمعنى كان زيد قائم في الزمان الماضي **مع**
صار زيد غنيا انتقل زيد من الفقر الى الغناء وعلى هذا فترفع هذه الافعال **الخبر الاول** من الاسمية لكونها
اسما لها وشميتها للرفع بها اسما اولى من شميته فاعلا **وتنصب الخبر الثاني** على ان خبرها وانما ترفع اسما
لكونه فاعلا وانما تنصب خبرا لشبهه بالمفعول به في وقت الفعل عليه **مثل كان زيد قائما** فقوله مثل امناضو
على انه صفة مصدر محذوف اي رفعنا ونصبنا مثل رفع هذا الكلام ونصبه او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف اي هو مثل
فكان مبتدأ خبر الجملة التي بعدها **تكون ناقصة** اي كلمة كان اولفظة كان تكون ناقصة وانما اول بالكل
واللفظة لا يستعملها موثقة لقولنا ناقصة وتامة ونحو ذلك **لثبوت الخبر خبرها** اي خبرها ما ضيا
دايما نحو قوله وكان الله غفورا رحيما او منقطعا نحو قوله كان زيد غنيا ما قصر الجار والجرور اعني قوله لثبوت
خبرها صفة ناقصة اي ناقصة كاشية لثبوت خبرها وقوله ما ضيا حال وقوله انما صفة ما ضيا **وعطى** صلا

على قوله لثبوت خبرها أي تكون نافذة بمعنى صار نحو قوله تعالى وكان الكافر في أي صار وتكون أي في أي كان صهي
الشان نحو كان زيد قائما أي كان الشان وتكون أي كانه كان تامته خبر ثابت أو وجد وأما سقيت تامته
 لا ينالتم بالفاعل فلا يحتاج الخبر نحو قوله تعالى وإن كان ذو منة فلفظ إلى ميسرة أي وجد أو ثبت ذو منة وتكون
زائدة وهي التي لا تدخل بالمعنى الأصلي في الجملة باسقاطها فيكون وجودها كالمعنى نحو قوله تعالى ديني إلى بكرتي أي
 على ما كان مسوقا لأعراج وقوله تعالى لمن كان له قلب يتوحيه على الوجه الآخر وتوحيه هذه الآية على الوجه الآخر أن يقال كانت
 نافذة كان قلب اسمها وخبرها وكانت تامته كان قلب فاعلها ولعل متعلقا وكانت زائدة كان لقلب مبتداء وخبرها
 لمن له قلب إذا كان فيها صفة الشان كان ذلك الصفة لها وقلب مبتداء وخبرها وإذا كانت بمعنى صار كان قلب
 اسمها وخبرها فيستقيم تقدير الآية على وجه الآية وصار **بالإشغال** من صفة إلى صفة نحو صار زيد غنيا أي اشغل
 من الفقر إلى الغناء **وأصبح وأصب** لا قران مضمون الجملة الواقعة بعدها
وقائما أي بأوقات هذه الأفعال الإضافية بادي ملازمة أي بالوقت التي تدل هذه الأفعال عليها وذلك في
 الصباح والمساء والضحى نحو أصبح زيد صائما وأصب زيد مسرورا وأصبح زيد غنيا **وبعد** صلا عطف على قوله لا قران
 مضمون الجملة أي تكون هذه الأفعال الثلاثة بمعنى صار نحو أصبح زيد غنيا أي صار **ونكون** هذه الأفعال الثلاثة تامته
 المدخول في الأوقات التي تدل عليها هذه الأفعال نحو أصبح زيد أي دخل في الصباح وأصب عرواى دخل في المساء ونحو ذلك
 دخل في الضحى عطف على الجملة الظرفية السابقة أيضا وهو لا قران مضمون الجملة وظل **وبان** لا قران مضمون
الجملة الواقعة بعدها بوقتتيها أي بوقت هذين الفعلين وحال النهار والليل أي النهار في ظل والليل في بان
 نحو ظل زيد مسرورا وبان زيد مسرورا أو يستون لهم سجدوا إضافة الوقتين إلى الخبر وظل وبن
 بادي ملازمة **وبعد** صلا عطف على خبرها بان زيد غنيا وبان زيد غنيا أي صار وقتيها تامتين موطلت مكان كذا
 وبان مبيتا طيبا وليذكر مجيئها تامتين للفظ وإنما فصل هذين الفعلين عن الأفعال الثلاثة السابقة ولم يقل وأصبح وأصب
 وأصبح وظل وبان لا قران مضمون الجملة بأوقاتها المكان الأقران بينهما وبين الثلاثة السابقة في قد مجيئها تامتين بخلاف
 تلك الثلاثة ولذا لم يذكر مجيئها تامتين **وما زال** أي وما زال في وقاها **وما انقلب** لا ستم خبرها
 أي خبر هذه الأفعال **عقلها** أي لها مذكرا **ظرفا** لا ستم **والظرف** المستكن عائدا إلى الفاعل والخبر
 المفرد البار عائدا إلى الخبر أي مذكرا للفاعل ذلك الخبر معناه أن ذلك الخبر حاصل للفاعل على سبيل الاستمرار كذا قال
 قائل وصلى الله على النبي المصطفى كذا لا يفهم من قوله القائل ما زال زيد أميرا كذا أميرا في حال كونه طفلا بل يفهم أنه كان كذلك
 مذكرا قابلا وصالحا **ويلزمها** أي يلزم هذه الأفعال **الف** ليفيد الاستمرار كذا هذه الأفعال الف و دخول
 الفعلي عليها يدل على اثبات برزخ في اثبات قران كانت الأفعال ما يفيد يلزمها ما أولاد وان كانت مضروقة أن ولن لا
وما دام لتوقيت امرها بوثوقها أي خبر ما دام **لها** أي لها على ما دام أي لا
 وإنما كان توقيت ليدل على ما دام مصدرية ومعناها التوقيت أي توقيت امر عدة ثبوت الخبر لاسمها لأن المصدر قد
 يجعل حينها فإذا قلت اجلس ما دام زيد جالسا كل المعنى اجلس وما جلود من زيد إلى يمتد جلوده بخلاف ما في سوا
 من أحوالنا فإما نافذة لورودها على معنى الف في حال الثبوت وفي توقيت صفة ما دام في قوله جازا وقوله لها على ما

[illegible]

قابل للتفاوت ليس يكون ولا عيب وانما لما قابل للتفاوت اخر من مات زيد حيث لا يقال فيه ما احوت زيد لان الموت لا يقبل الزيادة
والنقصان فلا يكون موت شخص زيد من موت آخر وانقصوا الاكثر ان يتجه من انما على الامن للفعل وقول ما اشهد وما اشكك كما في اسم
التفضيل وشدها اعطاه وجوز سببويه قياسا فيكون المذكور في المتن قول غير سببويه فلا قيل ان فعل التفضيل بيني من فعل
المحدث ومن فعل بمعنى الثبوت هو انما امره كذا واحسن من عمر وميائنا التبعي لا يبينان الامن من فعل بمعنى الثبوت والاستمرارية فكيف
يستقيم التفضيل قبل هذا اقرب بناء صيغة التبعي على ما في من افضل التفضيل دون العكس فلهذا من ان حيفق التبعي جيبان مما سبق منه
افضل التفضيل ولا يلزم من ذلك ان يفي من افضل التفضيل بيني من صيغة التبعي فلا يلزم ما ذكره **وينوصل في المتن** الى ذلك
فتنح بناؤه من غير اشتداد في مجرد من غير الاوان والتعويل ربا وثلاثي يزيد في اوله كذا في جمع عافون **ويشبه ما اشد التثنية**
اشد اي بناها من فعل لا يفتح بناؤه من وابقام مصدر المفتح مفتوحا ومجروا بالياء مثل ما اشد استخرج وما احسن استغنى و
افهم ودرج ونحو ذلك **والايقض فيهما** اي في صيغة التبعي **يتقدرا** وتاخير تقديم للفعل والمجوز وتأخير الفعل
عنه فلا يقال ما زيد احسن ولا يزيد احسن وتاخر ان يقول ان قوله وتأخير مستند كما ان كل واحد من التقدير والتأخير يستلزم اكثر
فقد يرشئ يستلزم تأخير غيره كما محالة فيمكن ان يقال ان اخذها ينقل عن الآخر بل يفقد دون التحقق فكله اعتبر المقصد لا يقال ان في ذكر
التأخير تأكيد كما في قوله تعالى لا يستأخرن ساعة ولا يستغفرون **والفضل** بين فعل ومفعوله وبين ما والفعل فلا يقال ما
اليوم زيدوا احسن امس زيد لا يفتح الفعل الى التعجب مجرى الامثال فلا يجران كما لا يخبر الامثال وجاء الفضل بكان الزائدة نحو ما
احسن زيد ولا يقاس عليه لفظ يكون خلافا لابي كيسان وشدها الفضل باصغر وليس نحو ما احسن ابردها والتميز للجملة وما احسن
ادفأكل الفمير للعشيرة وهو مقصور على السماء **واضطرنا في الفصل بالظرف** حيث يتبع في الطرف ما لا يقيم
في غير نحو ما امر الحجة احسن زيد وما احسن بالرجل ان يعقد واحسن اليوم زيد وللاد بالظرف الطرف المتعلق به يغنى +
التعجب بخلاف الفصل بالظرف الذي لا يكون متعلفا به فانه لا يجوز انما فلا يقال لقيت في احسن امس زيد لان امس متعلق بقوله
لقيت لا بقوله احسن وتجان ابن كيسان الفصل باغراض الى الامتنان نحو ما احسن لي كذا زيد وما اي لفظا في ما افعل
ما احسن زيد ابتداء **فكس** اي مبتداء نكرة او ذو ابتداء نكرة اي غير موصولة والامس موصولة فيكون تامة بمعنى شيء فذلك
لان التعجب من موانع الابهام والبعد عن الوضوح والبيان الموصولة مفعولة والموصولة من العرف فلا يلتصقان بهذا الموضع بل لا
ان يجعل تامة بمعنى شيء **عند سببويه** خبر مبتداء محذوف اي وذلك عند سببويه او متعلق بمفهوم الكلام اي وقد
ما مبتداء مع الكسرة عند سببويه وكذا عند الاخفش في احد قوليه **وما بعد لها** اي بعد ما من الجملة الفعلية **الحجر**
اي خبر المبتداء متقدرا على شيء احسن زيد واما جان وقبح النكرة مهنا مبتداء كونه فاعلا في المعنى على وزن شره في انا جاي +
احسن زيد الاشئ او كونه في المعنى نكرة متضمنة بالاعتقاد معنى ما احسن زيد اشئ من الاشياء لا اعرف جعل زيد احسن او
التقدير باعتبار الاصل ثم نقل الى انشاء التعجب المعنى في المعنى بالليل جوازا اقر الله وما الله مع تنزه عن الجعل والتقصير
موصولة خبر آخر لقوله اي موصولة **عند الاخفش** في احد قوليه **والحجر** اي خبرها الموصولة الواقعة
مبتداء محذوف والمعنى الذي جعله حسنا شئ عظيم وفي قوله نظر حيث يلزم وجوب حذف الحجر من غير بدل شئ +
مسد لا وهو الفسار الى انما استفهامية مرفوعة المحل على الابتداء وهو قول في جهات الضعف ما قيل في قوله في العقل من
الاستفهام الى التعجب وكلاهما انشاء ان والفعل من الانشاء الى الانشاء مما لا يثبت في كلامهم فحينئذ كان الاستفهام قد اريد به

فلا يقال الله أجلى في الاستعمال بخلاف باء القسم **مختص بالظاهر** فلا يقال ولا فلان كذا حظا للثبوت من جهة
الاصل وهو الباء تخصيصا بأحد القسمين وتخصيصها بالظاهر لا ينافي مع قوله أو القسم متبداً وأجمله الذي بعدها خبر
لغير السؤال بخبره أو قوله أو القسم متبداً وأجمله الذي بعدها خبر
الفعل وكونهما غير السؤال فلا يقال خلقت الله ولا الله خلقت الله **مختص بالظاهر** لا ينافي مع قوله أو القسم متبداً وأجمله الذي بعدها خبر
يدخل الألف لفظة الله تقليداً لما لها من محال أصلياً وهو الواو بتخصيصه ببعض المظهرات وتخصيصها ما هو أصل في
القسم هو اسم الله تعالى **وأشياء أخرى منها أي من الواو والباء في الجميع** أي في جميع ما ذكرنا في هذا
الفعل وكونهما غير السؤال والآخر على المظهر الدخول على اسم الله تعالى قوله في الجميع يقتضون الاختصاص المذكور
أيضاً ولا معنى لأهمية الباء حيث لا يجر ان يقال الباء يجمع الاختصاص بالظاهر وبدونه مكان الثاني في قول معنى كونها
أمر في هذه الأمور إنما لا يختص بهذه الأمور بل استعمالها أمر من أن يكون في هذه الأمور خلافاً فيما يجوز فيها الظاهر
الفعل نحو أقسمت بالله واستعملها في قسم السؤال نحو بالله أجلس واستعملها في كل قسم ظاهر أو مضمراً **أشياء أخرى**
وبذلك لا فلان كذا **ويقتل أن يميأ القسم باللام وان** في الأبحاث هو قوله تعالى لا أكيد أن أصيب
وقوله تعالى أن سعيكم مشقوق في جواب واليه أي أبيض **وحرر في التفتي** في التفتي كقولنا واليه واليه واليه
سبح ما ودعك بذلك ما قل **ويجد جوابه أي جواب القسم إذا أعرض** أي وقت توسط القسم بين جمل
أجمل القسمية نحو زيد والله قائم وضرب والله زيد وإن تذهب بالله أذهب للتقدير في زيد والله قائم والله لزيد قائم وفي
ضرب والله زيد والله لزيد زيد وفي أن تذهب بالله أذهب والله لزيد زيد **وقدم** أي تقدم **ما يد**
عليه أي الجواب **زيد قائم والله وضرب زيد والله الحلال والله** والتقدير في زيد قائم والله لزيد قائم وفي ضرب
زيد والله والله لزيد زيد وفي الحلال والله الحلال **والمأخوذ** أي مأخوذ **في هاتين الصورتين** لأنه لما توسط القسم بين
ما هو جوابه في المعنى أقدم القسم ما هو جوابه في المعنى استثنى عن الإضافة ثم أعاد أن كل ما فاعل تقدم ومفعوله ما
أنضل به من الضمير **وعز للمجاوزة** نحو ميت السهم عن القوس **وعلى الاستعانة** أي لاستعانة
شئ على شئ حقيقة نحو زيد على السهم أو كما هو عليه بن **وقد يكون أن أي يكون من وعلى اسمين لدخول**
من أي عند دخول عليهما أي إذا دخل من على أي يكون بمعنى الفوق نحو قوله عندي من عليهما يعلمانه ثم هو أي
من فوقه وإذا دخل من على من يكون بمعنى الجواب نحو جلست من عن عيني أي من جانب عيني **والكاف للتشبيه**
الذي كريد على وقوله عليها الصلوة والسلام كما تكونوا أولى عليكم تشبيه التولية بما يكون في الملايشة بمجرى أو شراى
عليكم تولى مثل كونكم في الخوف للشر والكاف في قولهم خلق الأشياء كالأشياء كاف التشبيه لمجرى بها معنى آخر وجب التشبيه
تقار الخلق بكل من التشبيه والتشبيه من غير تفرقة أي خلق الأشياء خلقاً مثل خلق شيء وهذا التشبيه بالخلق الخلق
ينبع من الخلق بالصور في الذهن في تعلق كل منهما بالتشبيه وكذا الكاف في قولهم خلق هذا كذا يمتدح هذا مثل حمد غيره
التشبيه بالخلق الخلق من أجل التصور في الذهن في تعلق كل منهما بالتشبيه والكاف والكيف اللذين يتفقان في المعنى أي باعتبار ما هو
للمقارنة في الوقوع نحو أيتك كاطع الخراج أي تزن الأيتان والوقوع في الشهور والوقوع **والأنك** أي ليس كشيء أي ليس كشيء
يمكن أن لا يكون الكاف فيه لا يمكن أن يكون من باب في التشبيه على سبيل الكناية لا في غيره من في مثل المثال أن لا يكون مثل لا يمكن أن

منه بالضرورة وقد قلنا السبب في ذلك انما هو ان اسماء الكاف لا يكونون في الالف
يختص الكاف بالظاهر فلا يقال له استغناء بل يلفظ للثقل مما كانا لو دخلت على المفعول في الالف
اذا استعملت بالمحاسب فادخل في الالف وما في قولهم وما انا كائن وما انت كائن فلان في غير المتفصل عندهم كالمظهر كذا في الالف
ومذومند واما قديم من مع كونهم لا يكونوا اخف للفرق **الابتداء** بـ بدل الاقتضال من قوله للفرق اي مذكور
للتقدم **والماضي** نحو ما رايت منذ يوم الجمعة اي اتفق ربيق اياه يوم الجمعة **والظرفية** اي بمعنى في
الحاضر اي في الحال نحو ما رايت منذ يومنا اي اتفق ربيق في شهرنا وفي يومنا كذا يدخل على
المتفصل لو وضعوا للثقل والكمال ومنه **وحاشا** **واخلا** **لاستثناء** نحو حاشا القوم حاشا زيد
وعلا زيدا وخللا زيدا لكن حاشا يستعمل في الاستثناء من العوالتستثنية المستثنى عن حكم المستثنى منه نحو اساء القوم
حاشا زيد ولذلك لا يجس قولك حاشا حاشا زيد لقوات معنى التثنية ثم اعلم ان حاشا من وفي الخبر على الاصح وعلا
وخللا من على الاصح فلا فيل يخلق الجار وكيف يدخل الجار على الجار وهو اللام في قوله تعالى حاشا لله ما هذا
قيل اللام زائدة وحاشا متعلق بمحذوف والتقدير يا نصف كل وجود بالسوء حاشا الله فلا تفتروا يوسف عن كل سوء لكن
ما علمنا اعلم من سوء وهذا قريب مما يقال بالفراسية في الملح بالحسن في عيبه است فلان راى عيبه فتوانى لفت لكن روى
عيسى بن عجلون في بيان الحروف الجارية شرح في بيان الحروف المشبهة بالفعل فقال **الحروف المشبهة**
بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل واما سميت هذه الحروف بهذا الاسم لكونها مشابة
للفعل في انقسامها الى ثلاثية وباعية وفي البناء على الفهم كالماضي وفي اقتضاءها الاسماء واما اخرجت ولعل لانها
لا تشاء التقى وانشاء الذي بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر **الكلام** **سواء** ان المفتوحة
فما يكسرها الفاء للتعليل اي لانها يكسر ما سواها اي يلزم فيها عدم الصدق والتعلق بغيرها **ويلحق** اي
هذه الحروف ما الكافة **فتلغ** هذه الحروف بجدل حق ما الكافة **عن العمل** لان ما الكافة تكلفها عن العمل على
الاسم لان ما الكافة اخرجتها عن بعض وجوه مشابهة الفعل وهي اقتضاءها الاسماء ولان ما الكافة اذا دخلت عليها
متلافا صلاقتهم بغيره وقد فعل بمجمل ما زائدة **وتدخل** هذه الحروف **سواء** اي حين اذا يلحقها ما على
الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل وعن زهر دخولها على الاسم كقوله تعالى انا حريم عليكم الخبيثة **فان**
المسئلة لا يتجرع في الجملة بل يقرع **وان** للمفتوحة مع جملتها الاضافية في ملائمتها مع جملة
بطها في **اللفظ** بان يجعل الجملة بتاويل المفرد وطريق تاويل الجملة بالمفرد ان يجعل مصدر الجرح مضافا الى الاسم
فيقال في بلغي ان زيدا مطلق بلغي انطلق زيدا فيجعل مصدر الجرح مضافا الى الاسم فيقال في بلغي ان زيدا لم
نقطه ويشكر كبلغي شكره يد عن اعطاك اياه او يجعل مصدر الجرح مضافا الى ما يضاف الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه اسما
اي متعلقا فيقال في بلغي ان زيدا ابوه تارة بلغي قيام لي زيدا فان مصدر الجرح يضاف الى الاب المضاف الى الاسم و
ذلك الاب من اسبابه اي من متعلقاته وان لم يكن الجرح والجرح مصدر بغير عام ويضاف الى الاسم او الى ما يضاف
الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه اسما فيقال في بلغي ان زيدا علمه وبلغي كون زيد علمه وهذا يفسر **وتنزل**
اي من اجل ان المسئلة في الجملة وان للمفتوحة معها في حكم **وجوب الكسر** اي وجوب اتيان ان المسئلة

هذا هو الوجه في قوله حاشا لله

هذا هو الوجه في قوله حاشا لله

جئنا في شقاق صيبور حول طه في البحر **ولان** في جواز العطف على محل اسم بدون معنى الخ **لانه** في اسم ان مبنيا
 كما في البيت المذكور وكما في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون يعطون قلوبهم الهدى
 محل الذين قبل معنى البحر مبنيا اسم ان وهو الذي **محل** في المبحر **والكسائي** فانهما قرابين اسم ان
 المرب والمبنى في ذلك جاز العطف على اسمها المبني قبل معنى البحر لفظا او حكما بشرط ان العطف على محل اسمها المرب
 معنى البحر **مثل انك وزيد ذاهبان** يتبين ان محل اسمها قبل معنى البحر لكون اسمها وهو الكا
 مبنيا وهذا باطل لان مانع العطف على محل اسم ان قبل معنى البحر لا يفرق بين اسمها المرب والمبنى وقالا الشارح في الظاهر
 ان التقييد مذهب الفراه والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذکور في كتب النحويين جاز العطف على اسمها عند الفراه قبل معنى
 البحر اذا كان اسمها مبنيا عند الكسائي يجوز ذلك مطلقا سواء كان اسمها مبريا او مبنيا او مبنيا ومضيا الخ بشرط
 جواز العطف على محل اسمها مطلقا سواء كان مبريا او مبنيا لان المانع المذكور موجود مطلقا واستعمال الفهماء على هذا ولكن
 كذلك اي مثل ان الكسوة في جواز العطف على محل اسمها قبل معنى البحر لفظا او حكما نحو ما خرج زيد ولكن عمر خارج وخالد
 لان لكن الاستدراك هو كذا في معنى الابتداء كما لا يخفى التاكيد واما سائر المحرف فلم يجر العطف على محل اسمها الزوال الا **لانه**
ولذلك ولاجل ان الكسوة لا تغير معنى المحرف وان المفتوح يجلبها بمعنى الفرج **دخلت الدار مع المكسوة**
دونها اي دون المفتوح ثم حق هذه اللام ان يدخل اول الكلمة لصدانها لکنهم كرهوا اجتماع حرفين متواضعتين في اللفظ
 وهذا كذلك بعض اللام هو معوفى عن معنى التاكيد وكلاما حرف الابتداء فلهذا اجتمعوا ما خرج الدار وصدره وان لا ينعما علة
 واللام غير عاملة والعامل اخرى بالتقديم على ما ليس بها محل فادخلوها **على البحر** اذا فصل بينهما وبين ان بالاسم
 نحو ان زيد قائم **او على الاسم اذا فصل بينهما** اي بين الاسم وبينها اي بين ان يظن هو جوف قد مر
 بموقود تعالى ان من شيعته ابراهيم **او على ما بينهما** اي بين الاسم وبين البحر لفظا ومعنوا الخ لفظه بمكان زيد
 لتمامك اكل ولد زيد في الدار قائم **دخل هذه الامة في لكن** اي في خبرها وفي اسمها اذا فصل وفي متعلق البحر لفظا
ضعيف فذهب الكوفيون الى دخول الامة مع لكن ايضا كان متسكين يقولون وكنت في جنتي الحميد والعبد الذي
 امره العشق وبانها لا تغير معنى الجملة كان ولذا جاز العطف على اسمها بالرفع ميبقى بها كذا يلحق بان والبعثيون استضعفوا
 وقالوا كان حق الامة ان يقع الحافها بان ايضا لبطان صدقة الامة بالحق وسط لکنه اغتفر فيها القوة مناسبة ما بان لا يتخذ
 معناه وجوه كيد الجملة والابتداء في غير عاملة الامتناع وحلوا البيت على التشديد في قوله ام الخلبس يجوز شذوذا في حق
 من الشناعة معظم لرقبة حيث دخل الامة في خبر الابتداء بدون ان او على ان اصل لکنني لكن انتهى ففصل كذا يقال علماء في على
 الماء ويشد في اي شيء فالله دخلت في خبر ان المكسوة لا في خبر لكن **وتخفف المكسوة** اي ان المكسوة الهنق
 لشغل التفتيد وكثرة الاستعمال **فيلزمها** اي المكسوة جدا للضعف **اللام** سواء اعملت او اهلكت اما في الالهة
 فلهذا بين المحقق والمحقق واما في ان عملا فللظهور واليهما على عدم لفظها في الاعمال لصول العرق بالعل وقال
 ابن مالك ويلزم الامة مع الاعمال عيوب اللبس بالناسية وذلك في اليق والفقور واختلف في هذه الامة
 فذهب على وانما الى ان هذه الامة لا في الابتداء والا لوجب التعليق في ان علمت زيد قائم ولا دخلت فيما زيد
 لام الابتداء بموقود بالامر ان قلت لمسها وذهبت الى انما لام الابتداء في قوله ان التعليق انما يجب لو دخلت

المفعول الاول وهذا دخلت على المفعول الثاني والبيت مفعول على الشذوذ **ويجوز العاوهاى** الغاء للكسوة جلد
 المتخفيف عن العمل وهو العالب لقواته الشبه اللفظي وهو كوننا ثلاثية مفتوحة الآخر كقول تعالى ان كل ما جيع لدينا محزون
 ويجوز حملها مخوفة تعالى وان كل ما جيعهم يتخفيف ان وعند الكوفيين يجب العاوهاى واليتجة عليهم **ويجوز دخولها**
 ٢١ دخول ان المكسوة بعد التخييف **على فعل من افعال** دواخل **المبتدأ** عر وانما يجوز ان كان واو علة شذوذ
 ان المكسوة عن اصلها وهو دخولها على الجملة الابتدائية بالكلية وحينئذ يلزم للاه مخون كانت لكيفية وان ظنك من الكافرين
 وان وجبنا اكثرهم لفاسقين الا اذا كان ذلك الفعل دعاء فحينئذ لا يلزم الا ان الامر بالفرق بين ان المتخفة وان
 النافية والاعمال لا يدخل ان النافية فلا يفسر **خلاف الكوفيين في التعجير** اى في تغيير دخولها على كل فعل
 ومسكو بقوله بالله ربك ان قلت لمسا وجبت عليك عفوته للمتعد ولقولهم ان ترتيبك لنفسك وان تشبكت بكتبت
 وذلك عند البصريين شاذ **وتخفف المفتوحة** اى ان المفتوحة التي **فتعمل** المفتوحة بعد التخفيف **في ضمير**
شاذ **فعل** ابقاء حملها لقوة شبيهها بالفعل على ما بينا في ضمير الشان لقولنا اشهد ان لا اله الا الله وانما حملت في ضمير
 شان مقدرا ليحصل بينهما وبين الجملة التي يليها ارتباط حيث اللفظ بسبب على الاسم لان لها اسمها ارتباطا واسمها بغيرها
 ارتباطا فيحصل بينهما وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباطا وانما طلبوا الارتباط اللفظي لارتباط بينهما معنى وذلك لان
 موصول وهي جملة ما في تحت المفعول المصدر وهو حرف مصدرك فكان ان وحدها بعض حرف ذلك للمفرد **قد دخل**
 ان المفتوحة **على الجملة مطلقا** مفعول مطلق اى دخولها مطلقا ومفعولا فية اى زمانا مطلقا اى سواء كانت اية
 او فعلية **في خبرها** اى في خبرها **شاذ** **اعمالها** اى اعمالها الى المفتوحة بعد التخفيف
 ان يكون معنى ذاك عند من كل شذوذ وصالك احبال الى من كل محبوب ومع ذلك اى مع فطح الوصال لو سالتنى
 فراقك لجت الى ذلك طلبا لرضاك وتحصيل السوال في هذا البيت بيان ان لضاء العاشق للعشوق **ويلزمها**
 اى ان المفتوحة المتخفة **مع الفعل** ظرف اى عند دخولها على الفعل او حال اى يلزم ان حال كونها مقترنة بالفعل
اسمين كقول تعالى علما سيكون منكم مرقى **او سوف** كقول واعلم فاعلم الما يفتقر ان سوف ياتي كل ما قد
او قل كقول تعالى ليعلم ان قد ابلغوا اسكيات ربهم **او حرف النفي** كقول تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم
 وكقول تعالى انما يحسدونكم ليرى احد كقولك علمت ان ما خرج زيد وعلمت ان يخرج زيد وانما يلزمها احد هذه الحروف
 ليكون عوضا عما ذهب عنها من حذف اسمها وهو ضمير الشان ولفظ بينا وبين ان المصدرية في اول قوله
 لان المصدرية لا يفضل بينهما وبين الفعل حتى من الحروف للكون كقولنا مع الفعل يتاويل المصدر حتى فلا يفضل بينهما
 وبين ليرى بالاضغضا وانما عينت هذه الحروف للتوقيف والفرق لانهما متخفة بافعال فيما ذهب عنها ما به مشتق
 الافضل عوض عنه ما هو المختصر بالامثال **فترى** **الفعل المتصرف** **الفعل المتصرف** **الفعل المتصرف**
 الفعل المتصرف احواله الحروف بخلاف الفعل الغير المتصرف مخوفه تعالى ان ليس بالاشنان الاحاسع وقول تعالى و
 عسى ان يكون قد اخرج اجلهم حيث لا يعلم فيه ذلك لعدم الحاجة الى الفاصل لان المصدرية لا يدخل على غير متصرف
 وانما قال مع الفعل لانهما الحروف لا يشبهان المصدرية لان المصدرية لا يشبهان المصدرية لان المصدرية لا يشبهان المصدرية

بيان حروفه بأداة شرعية في بيان حرف التفسير فقال **حرف التفسير** سقطت فـد التثنية بالاضافة **أى وان**
فان اللغاة للتفسير فان المفسر **مختصة بما في معنى القول** كالامر والنه والكتابة ونحوها مما هو نادر
 ان يا ابراهيم وكنت اليه ان خروا لمرثان اذهب احبنا الى امر موسى ان ارضعيه ولا يقع بعاصم في القول ولا بعد ما ليس فيه
 واما نحو قوله تعالى ما قلت لهم الا ما لم تنطق به ان اعبدوا الله فتنسوا اليه لا القول، وتبين ان يكون ما بعد ها غير متعلق بما
 قبلها بخبر ان عمل فقول تعالى واخرو عوهم ان الحمد لله العالين ليست ان فيه خبرا لكونه لا يابا لمرثان بل هو ما
 حذف منه فقول عام في تفسيره او هو من مرثان الا ان المحتاج الى التفسير في معنى قوله ونادينا ان يا ابراهيم اى خاصنا
 بشئ او يلفظ هو قولنا يا ابراهيم فقول يا ابراهيم نفس القول العام المحذوف وهو شئ او يلفظ او يقال معنى نادينا
 فقولنا او يقال معنى نادينا قولنا البناء فاحتاج الى بيان المنادى ففسر مستانفا فقال ان يا ابراهيم وقد يذكر
 مع قوله العام فيفسر لا نحو كنت اليه ما ينقد **الامر** ونحو امرته ليعلم بان آمن بالله ونحو قوله تعالى واوحينا الى امك ما
 ان اقل ففسر لكل منهم مفرد نحو جاء زيد الى ابو عبد الله او جمل كقول وتزصين بالطر **الاسم** وتقليد لكن اي لا اقل فقول
 وتزصين بالطرف كلامهم يحتاج الى تفسير يراى انت هذا من حق تشرى بطوك اى انك تذهب ولكن مشددة واما ما حشر
 محذوف اى لك ولولا فيها ضمير الشأن **وليت** الجملة الفعلية ثم لا فرغ من بيان حرف التفسير شرعا في بيان حرف المصداق
 فقال **حرف المصداق** الاضافة باد في ملائمة اى حروف تجعل الجملة مصداقا **ما وان وان** وقد جاء
 ولو مصدريين في بعض الاستعمالات **فالاولان** اى ما وان **للفعلية** اى للجملة الفعلية اى لجملة الجملة
 الفعلية **مصدر وان للاسمية** خاصة اى تجعل الجملة الاسمية مصداقا وقد عرفت كيف يتم جعلها مصداقا وقولها
 في جزئى الجملة الاسمية لما مر الا اذا خفت او كفت بما تحيىد يجوز فيها الجملة الفعلية والاسمية وهذا عند مسيو بكا
 وجوز غير بعد المصداق الجملة الاسمية ايضا كقوله واما قوله ام الوليدة بعد ما افان راسك كالشغاف المخلص اى ان
 فصلتها فعل منصرف لا غير ما عينا المصداق واجاز مسيو بكا ان يكون ام الوليدة **الاسم** في قوله علاقة للاستفهام وهو مصداق
 محذوف العاقل والشاء مخاطب بنفسه اى اتى علاقة اى اتجربا ام الوليدة بعد ما افان راسك اى شغاف راسك
 كالشغاف المخلص للشغاف بالفتح بنت في الجبل ايضا اذا يبرهنته الشيب به والمخلص المختلط ربه بيا فيه يقال اخلس الشيب
 اذا اختلط ربه وبانسه وخلص الشعر اذا خالط سواده بالبيان اى اتجت ام الوليدة صبا بعد الشيب ثم لا فرغ من
 بيان حروف المصدر شرعا في بيان حروف التخصيص فقال **حرف التخصيص** اى حروف تدل على التخصيص على القول
 الا ان نحو هلا شوب قبل الموت واذا دخلت على لاسنى افادت التذير والتوبيخ على ما فات نحو صلا قرأت القرآن وهو
هلا والاولى والاولى ما لها **صدا** الكلام لا ينادل على احد انواع الكلام وهو التخصيص فتصير لفظ
 من اول الامر على كون الكلام من ذلك النوع **ويلزمها** اى حروف التخصيص **الفعل لفظا** نحو هلا شوب زيدا او يناد
 نحو هلا زيدا نصير لان التخصيص والكث انما يتعلق بالفعل وقد جاء الجملة الاسمية بعد ها في الضرورة نحو قوله تعالى
 ارسلت بشقاعة الى جفلا ففسر ليل شفيها ثم لا فرغ من بيان حروف التخصيص شرعا في بيان حروف التوقع فقال
حرف التوقع قد في الماضي **للتقريب** من الحال اى يكون ما بعد ها متوقعا كقولك ان يتوقع ركوبك
 ونظرة قد ركب ابراهيم قد حذف الفعل بعدها متوقعا انه من اجل غير ان كانا لا نزل روحا لنا وكان قد اى وقد نزل
 لست

حرف التفسير

حرف المصداق

حرف التخصيص

حرف التوقع

جلد زمیل غلام غازیہ تحقیق

[illegible]

صفح	سطر	صفح	سطر	صفح	سطر	صفح	سطر	صفح	سطر
٨٧	٢١	تقدير	١٥٧	٩	الاستقبال	٢٤٩	٢٥	مضارعا	لامضارعا
٢٨	٢٨	كذلك	١٥٩	١٦	مسنون	٢٩	٢٩	لمرد	لمجسود
٨٦	١	مثل	١٦١	١٤	ذات الجري	٢٤١	٢٣	الخروج	للمخرج
١٢	١٢	في العلمان	١٦١	٢٤	صدية لك	٢٤٢	١٩	ابدأ	ابدأ
٩٢	١١	فيهما	١٦٢	٢٢	اذكان	٢٤٧	٢٧	لوسيلة	لوسيلة
٩٣	١٤	من الافراط	١٦٣	٢٧	لان الانشائية	٢٤٥	٢	عرضة	عرضة
٢٤	٢٤	الجملة لخصه	١٦٤	٨	المراد	٢٤٦	١٥	وقال	وقال
١٨	١٨	فعلوه	١٦٥	٢٣	برجل	٢٤٩	٦	تستحق	تستحق
١١٨	٢٧	المقدر يفي	١٦٦	٤	فلا	٢٤٦	٣	بجواب	بجواب
١١٩	٢	نفسا	١٦٧	٢٢	عطف	٢٤٧	٧	الان	الان
١٢٠	٤	مصنوع	١٦٨	١٣	فيما	٢٤٨	١٠	بعضا	بعضا
١٢١	٢	الوجه المضاف اليه	١٦٩	١٤	فعارض	٢٤٩	١١	ان يجاب	ان يجاب
٢٢	٢٢	أخيه	١٧٠	٢٣	رجل لك	٢٥٠	٢٩	لو كان له	لو كان له
٢	٢	لذلك	١٧١	٢	فقط	٢٥١	١٥	المقفا	المقفا
١٧١	١	فكان	١٧٢	٥	هو انما	٢٥٢	٤	ثبوت	ثبوت
٩	٩	الحاله	١٧٣	٥	هو	٢٥٣	١٥	يزيدون	يزيدون
١٣٥	١١	المشني	١٧٤	٢	انتق	٢٥٤	١١	لاخير	لاخير
١٣٦	٩	على سبيل	١٧٥	٣	يمعني	٢٥٥	٣	صحة	صحة
١٧١	١٥	عمل لا	١٧٦	٢٧	لكية ذلك	٢٥٦	٢٧	مطلوع	مطلوع
١٧٢	٢٢	ان عراب	١٧٧	٢١	التي	٢٥٧	٢١	هذا الكتاب	هذا الكتاب
١٧٣	٤	التي	١٧٨	١	النون	٢٥٨	١	المسمى بغاية	المسمى بغاية
٨	٨	المفعول	١٧٩	٣	الالف	٢٥٩	٣	والتدقيق	والتدقيق
١٢٥	١٢	والتكرير	١٨٠	١٢	نقطة	٢٦٠	١٢	الزوا	الزوا
١٢٦	٢	قوة في	١٨١	٢	تكتيرا	٢٦١	٢	فجمعت	فجمعت
١٢٧	١	المفعول	١٨٢	١٠	خصيان	٢٦٢	١٠	التي قد اشتهر	التي قد اشتهر
١٢٨	٢٨	نظير	١٨٣	١٩	هادل	٢٦٣	١٩	الاصحة	الاصحة
١٢٩	١٩	الاصح	١٨٤	٢٦	سما	٢٦٤	٢٦	ماد	ماد
١٣٠	٢٣	لا يعجلان	١٨٥	٢٨	لغظيته	٢٦٥	٢٨	ماد	ماد
١٣١	٢٩	عمل منحصل	١٨٦	٢٢	يابا	٢٦٦	٢٢	ماد	ماد
١٣٢	١٥	اسما	١٨٧	٢٥	لا يعجل فيه	٢٦٧	٢٥	ماد	ماد
١٣٣	١٨	وللاضافة	١٨٨	٢٧	المتحقق	٢٦٨	٢٧	ماد	ماد
١٣٤	٢٨	على غير المضاف	١٨٩	١٥	الثاني	٢٦٩	١٥	ماد	ماد
١٣٥	١٥٢	امته	١٩٠	٢٧	تقد	٢٧٠	٢٧	ماد	ماد
١٣٦	١٣	ولاكتفاء	١٩١	١١	ها	٢٧١	١١	ماد	ماد
١٣٧	٢٨	دينار	١٩٢	٨	لنرجي	٢٧٢	٨	ماد	ماد
١٣٨	٢٩	لا لفظية	١٩٣	٢	اللفظ	٢٧٣	٢	ماد	ماد
١٣٩	٢٩	يلون صفة	١٩٤	٢١	تقدم	٢٧٤	٢١	ماد	ماد

